



جامعة الحسن الثاني - عين الشق
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الدار البيضاء
سلسلة الأطروحات والرسائل : 5

العلاقات بين السلطة والسكان
بمنطقة طرفي الأطلس المكيير الغربي
في أعوام الستين من القرن التاسع عشر

(1873 / 1290 – 1863 / 1280)

محمد زرهوني

جامعة الحسن الثاني - عين الشق
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الدار البيضاء
سلسلة الأطروحات والرسائل : 5

محمد زرهوني

الحلاقات بين السلطة والسكان
بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي
في أعوام الستين من القرن التاسع عشر

(1873 / 1290 – 1863 / 1280)

المقدمة

يطرح موضوع العلاقات بين السلطة والسكان بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في أعوام الستين، من القرن التاسع عشر، مشكلة الالتحام والتنافر داخل المجتمع، تلك العلاقات التي تبين إلى حد، نوعا من السماح بالاستمرار، إذا روعيت شروطه، أو عرقلته عندما تفقد تلك الشروط. واعتبرنا دراسة العلاقات بهذا الشكل، أساسا رئيسا لاكتشاف الأسس العميقة لارتباط المجتمع، ذلك أن اعتباره مجتمعا يقتضي مراعاة البعض للبعض، حفاظا على مصلحته، فحتاج الأطراف في هذا الأمر، إلى ارتباطات ترعاها مؤسسات، تختلف أسماؤها من زمن لآخر، كما يختلف مدى صلاحياتها، باختلاف تشابك ما تعالجه من علاقات.

ويبدو بادئ ذي بدء، أن تعميق جوانب هذه العلاقات، يحتاج إلى أدوات، وتناولنا منها ما كان يعتبر رسميا من الوثائق، مكملًا إياها ببعض أدوات أخرى، لكن النصيب الأوفر منها، لما تعبر عنه فعلا عن كيفية معالجة العلاقات، التي اضطررنا لتوسيع مداها الجغرافي، خارجة عن وحدة القبيلة إلى مجموعة من القبائل، تمتد عبر سفحي الأطلس الكبير الغربي، لما أظهرته تلك الوثائق نفسها من وجود الترابط بينها، لكن قصرنا زمانها، لتشمل عشر سنوات، لما اقتضته تلك العلاقات نفسها من حصر، منها تنقلان للسلطة المركزية بالمنطقة. أولهما 1863/1280 وثانيهما 1873/1290.

ولقد اقتضت محاولة دراسة العلاقات المجتمعية السلطوية، في الفترة المدروسة، تناولها في مجموعة من الجوانب في شكل فصول، تناول الفصل

الأول محاولة وضع إطار منهجي، اقترح فيه افتراض إطار، كانت تلك العلاقات تتم فيه، سميناه بنمط الإنتاج الشتات، كما تناول ما يقتضيه الموضوع من التعامل مع الأدوات المعرفية، في حين تناول الفصل الثاني، تعريف المنطقة جغرافيا وتاريخيا. جغرافيا لما توفره من إمكانيات لربط العلاقات، خاصة في منطقة تبدو متكاملة، تمتد من أسيف المأل إلى المحيط، فارتأينا تسميتها بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي. وتاريخيا لما عرفته من بناء نسيج زمني للعلاقات، دام من ما قبل الإسلام إلى الستينات من القرن التاسع عشر، موقف الدراسة، في حين تناول الفصل الثالث، تنقل السلطة المركزية عبر المنطقة إلى سوس سنة 1860/1280، وتأثيره على العلاقات بالمنطقة. أما الفصل الرابع فقد عالج مجموعة من القضايا في شكل علاقات، تناولت جانب السلطوي التنفيذي من عمال وشيوخ، وجبايات، إلى نوع من النزاعات، منها ما تثيره الزوايا من تنازع الاختصاصات في العلاقات، أو ما تثيره عواقب رغبة الهيمنة بين القوى المتنافسة، كما عالج جوانب من الحركة الاقتصادية، وما تقتضيه من التدخل لحل مشاكل ترتبط بالأرض والمياه والإنتاج والتجارة، ثم تناولت نوعا من الارتباك الذي يحدث في العلاقات، عند تدخل أحداث طارئة، كالضغط الأجنبي، أو الضغط الداخلي عند وصول العلاقات إلى مرحلة لم تعد تحتل الاستمرار السلمي، كما كان بحاحة، فتحولت إلى ثورة. واختتم الموضوع بالفصل الخامس، وما يطرحه من جوانب العلاقات بين السكان والسلطة أثناء التوتر، ومست أسباب الاضطراب وأدوات الضغط، ومحاولة إعادة الاستقرار لعلاقات السكان بالسكان، ولعلاقاتهم بالسلطة.

تلك كانت خطوط هذا البحث، الذي آمل أن يسهم بدوره في تزايد ضبط تاريخ وطننا، مجتمعا وسلطة عبر سلسلة من أشكال العلاقات شاكرين كل المساهمين في رعاية هذا العمل، وعلى رأسهم أستاذنا أحمد التوفيق، الذي أشرف عليه، في جميع أطوار إعدادة. كما نشكر أستاذتنا الكرام الذين تجشموا قراءته ومناقشته، الأستاذ إبراهيم بوطالب والأستاذ علي صدقي والأستاذ محمد الناجي، والذين آمل أن تسهم مراعاة ملاحظاتهم في استقامة عثراته، ونشكر

الأستاذين، سعيد أيت حمو، وعبد الرحمان العثماني على مجهوداتهما في وضع الخرائط، ونوجه شكرنا وتقديرنا للأستاذ أحمد بوشارب، قيدوم كلية الآداب عين الشق، الذي أشرف على نشر هذا العمل. ولنا التقدير الكامل لكل الذين ساعدونا أثناء التنقل في المنطقة التي تناولها البحث من مراكش إلى حاحة. وكل الذين عملوا معنا من قريب وبعيد، في إنجاز هذا العمل، وللجميع الفضل. ربنا تقبل أعمالنا، ووفقنا لما فيه الصلاح.

ملحوظة : هناك مختصرات استعملت في الهوامش وهي

ن. م : نفس المصدر أو المرجع.

ن. ر : نفس الرسالة.

ن. ح - ن. ت : نفس المصدر ونفس التاريخ.

ك : كناش.

خ. ح. ر : الخزانة الحسنية - الرباط.

خ.ع.ر : الخزانة العامة - الرباط.

- يرد كثيرا مصطلح سلطوي في النص، لا بأس بالتذكير بضبطه وهو الحُرْكََة والمشاركون الحُرَّاك.

الفصل الأول

الإطار المنهجي لدراسة العلاقات التاريخية الاجتماعية والسلطوية بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في الستينات من القرن التاسع عشر

يبدو أن محاولة وضع تصور منهجي لدراسة إشكالية علاقات السلطة بالسكان، تساعد على تبين المقصد، وإن كان ذلك متعلقا بكيفية واسعة، بصعوبات تصويرية للعلاقات في ظروف ولت، ولم تترك إلا علامات، تجب الحيلة في قراءتها. لكن مع ذلك، فالحاجة ملحة، لمحاولة إيجاد إطار تدرس خلاله، تلك العلاقات السلطوية السكانية، سواء في فرضية نمطية للإنتاج، أو في أسباب لتحديد مكاني وزماني للنموذج المدروس، أو في التذكير بالأدوات التي يعكس محتواها، تلك العلاقات السلطوية السكانية.

1. دواعي افتراض مفهوم الإنتاج الشتات :

إن تحليل العلاقات الاجتماعية والسلطوية التاريخية، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في الستينات من القرن التاسع عشر، يطرح إشكالية منهجية، تدور حول البحث عن الإطار الفعلي، الذي كانت تتم فيه تلك العلاقات، وهذا لا يتأتى، إلا بإلمامة موجزة، ببعض الدوافع العامة، للتفاعل البشري، الذي أصبح فيه للاقتصاد دور كبير، مما يقتضي النظر إليه من عدة زوايا، كأسباب بروز الاهتمام

بالإقتصاد، ومحاولة صياغته في شكل أنماط، التي قد يكون منها نمط الانتاج الشتات.

1 - 1 من أسباب بروز الاقتصاد في التحليل التاريخي

إن محاولات تصنيف العلاقات الاجتماعية السلطوية حول المعاش البشري، نجم عنه إبراز دور الاقتصاد، الذي أصبح يوحى، بأنه مفتاح فهم كثير من التطورات البشرية، حتى أصبح يفرض نفسه، في أي موضوع، ولو على أصغر بقعة، ولأقصر فترة.

إن طرح دور الاقتصاد، بهذه الصيغة العامة أصبح يعرقل في الواقع، فهم مكانة درجته في الحركة الاجتماعية، لأنه يجعل الاقتصاد مفهوما مجردا من الخضوع للتطور التاريخي بما تشكله عوامل أخرى، من تأثيرات تختلف من فترة لأخرى، ومن مكان لآخر.

لقد كانت السمة الرئيسية للتحول، الذي عرفه الاقتصاد في العصر الحديث، كونه تحول تدريجيا إلى تمركز في الإنتاج، مستقل عن المنتجين (1) أفرادا وجماعات، ووجد هذا التحول دعما في تطور التكنولوجيا التي سهلت تزايد التحكم في مصادر الاقتصاد وحصيلته، الذي استقطب حتى القوات اليومية للإنسان، فأصبح كالفرخ لا تتجاوز قدرة تحكمه في معاشه، فتح فوهه للاتقاط.

إن هذا التحول نحو الإنتاج المتمركز، المستقل عن المنتجين، والذي عرفته أوروبا في العصر الحديث، كانت له انعكاسات على الحياة الاجتماعية، ذلك أنه أدى إلى خلل اجتماعي، برزت معالمه في أوروبا الغربية، خاصة في القرن التاسع عشر. مما خلق تيارا إصلاحيا اجتماعيا، يحاول اكتشاف أسباب الخلل، قصد إعادة التوازن الاجتماعي، وإقامة حياة كريمة للإنسان. فأسهم هذا التيار في ظهور الفكر

1) Ragip Ege. Réflexions théoriques sur le concept de stagnation dans l'analyse marxiste de l'histoire ottomane, in Economie et sociétés (fin XVIII début du XX siècle) colloques internationaux du C.R.N.C. p. 26. Paris 1983.

الاشتراكي، الذي أبرز مع ماركس أن أسباب الخلل الاجتماعي، تعود إلى الإنتاج المتمركز، المستقل عن المنتجين، لأنه فوت مجهودات أغلبية واسعة من المجتمع، إلى أقلية محدودة، لا فضل لها إلا بحق التملك، فكان غرضه من بحث الشؤون الاقتصادية هو إعادة حسن التوزيع.

أدى التوسع في هذا الاتجاه، إلى خلق نظرية الأنماط الإنتاجية، وحاول واضعوها انطلاقاً من ماركس، كشف الأضرار الاجتماعية الناتجة عن تمركز الإنتاج، على المجتمعات بصفة مطلقة. لكن واضعي هذه النظرية، سرعان ما تبين لهم، أنها لا تنطبق في تطورها الدقيق إلا على أوروبا، فأدى الأمر إلى استكمال تلك النظرية، بإضافة نمط يتخذ كمبدأ لدراسة المجتمعات، خارج أوروبا، فسمي ذلك النمط الاستكمالي للنظرية العامة، بالنمط الآسيوي للإنتاج. اهتم فيه ماركس، واضح أسسه، بإبراز الأضرار الاجتماعية الناتجة عن تمركز الإنتاج. وإن كان هذا التمركز في النمط الآسيوي للإنتاج ليس صادراً عن استيلاء طبقة اجتماعية على الانتاج، وإنما هو ناتج، عن احتكار السلطة التنظيمية القهرية أي الدولة للإنتاج.

إن الإقرار بتواجد الاختلاف في تصنيف العلاقات الإنتاجية، أدى إلى اجتهادات، تحاول كشف السيرة التاريخية للمجتمعات خارج أوروبا، فقام البعض، بتطبيق النمط الآسيوي للإنتاج، وكنموذج، ما فعله أحمد صادق بالنسبة لتاريخ مصر(2)، منذ القديم، إلى أوائل التغييرات الجديدة، المتعددة المصادر، في القرن التاسع عشر. واستنتج أن الدولة في مصر، ظلت مستبدة بفوائد الإنتاج المتمركز، مهما اختلف المتسلطون عليها.

إن الأبحاث التاريخية المهمة بدراسة المجتمعات، سواء على المستوى الأوروبي، أو خارجه، اعتماداً على العناية بإبراز العلاقات الإنتاجية، قد ازدادت

(2) صادق، أحمد : في ضوء النمط الآسيوي للإنتاج : تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي، دار ابن خلدون، بيروت، 1979.

صعوبة، بارتفاع مستوى التنظير، وما خلفه من اهتمامات، خاصة في أوروبا المتقدمة.(3)

ولقد غلب التأرجح العام بين التحليلات، في النهاية، عنصر الاقتصاد الذي أصبح موجودا، في كل لون من تلك التحليلات. فتحول الأمر، من محاولة البحث عن أسباب الخلل الاجتماعي، الناتج عن العلاقات الإنتاجية، لما تتحول إلى علاقات الإنتاج المتمركز، في أي بلد وفي أي يد، وطنية أو أجنبية ، وفي أي فترة زمنية، إلى الاهتمام بالاقتصاد ذاته. فتجاوز الأمر بذلك، محاولة البحث، عن علاج أضرار التحكم في إنتاج الإنسان.

فقد كان هذا التحول، من الاهتمام بعقدة نظرية أنماط الإنتاج، إلى الفرع الذي هو الاقتصاد، انحرافا. ذلك أن الاقتصاد، المادة الخام فعلا، كان البحث في تاريخه، عنصرا أساسيا لإبراز مخاطر الاستحواذ عليه انفراديا، سواء من طبقة أو دولة. فأصبح الانشغال تدريجيا، يقتصر على التاريخ الاقتصادي لذاته، حتى صار اليوم لازمة للتاريخ عامة، كأداة للتحليل الواقعي للعلاقات.

لقد نشأ الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي، المنفصل عن نظرية أنماط الإنتاج، في أوروبا، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وارتبطت بدايته بالضائقات الاقتصادية، التي عرفتها أوروبا في تلك الفترة، وخاصة ضائقتي 1873-1874 و 1900-1905. لكن بروز التاريخ الاقتصادي بصفة دقيقة وشاملة، كان في الثلاثينات من القرن العشرين ما بين 1929 وسنوات 1930 (4)، وهي نفس الفترة التي عرفت الضائقة الاقتصادية الكبرى.

كانت هذه التحولات، هي الظرفية العامة التي ظهر فيها الاهتمام بالتاريخ الاقتصادي، لأنه في تلك الظروف، تجلت بوضوح، الأضرار الاجتماعية الناتجة عن الإنتاج المتمركز. وذلك ما كانت تهتم به أيضا، نظرية أنماط الإنتاج.

(3) تعنى مجموعة من الباحثين والمؤرخين بمختلف الاحتمالات التحليلية للمجتمع : راجع حول هذا الموضوع الأجزاء الثلاثة من كتاب Faire de l'histoire, sous la direction de Jacques le Goff et Pierre Nora Gallimard. Paris, 1974.

(4) Chaunu (Pierre) L'économie : Dépassement et prospective in Faire de l'histoire. T. II, p. 52 Gallimard, Paris. 1974

إن هذا التطور المؤدي إلى إدماج الاقتصاد في العناية التاريخية، يندرج في الواقع، ضمن تطور أوسع لمفهوم التاريخ نفسه، حتى إن بعض الباحثين، يرى أن علم التاريخ في طور النشوء (5). وفي هذا المضمار، يذكر ميشيل سرطو، بأن الأدوات التي يستعملها البحث التاريخي، ما فتئت تتطور. حتى خلص إلى أن كل "مجتمع يفكر تاريخيا بالوسائل الخاصة به" (6).

إن هذا الانفتاح العام، نحو إمكانية تطويع أدوات التحليل للمجتمعات، يمكن من إمكانية اجتهادات، قد تخطئ أو تصيب، لكنها لا تمنع من محاولة الفهم، ما دام ميدان التاريخ، من الميادين الشديدة الصعوبة. لأنه يحاول تمثيل حياة الأمم، التي بذلت شعوبها جهودا مضنية للبقاء، وللتطور نحو تجاوز الصعوبات، مستعملة كل الأساليب وكل الطموحات. ولذلك فإن تعدد أدوات محاولة الفهم، هو الوسيلة الكفيلة لتصوير تلك المعاناة البشرية.

وفي هذا الإطار، يمكن استحداث مصطلحات، تساعد على فهم طبيعة العلاقات الرابطة بين أطراف المجتمع خارج أوروبا. تلك المجتمعات، التي كان نشاطها الكلي، يستند إلى إمكانيات أخرى. وإذا كانت طبيعة نظرية أنماط الإنتاج، تعطي الأولوية للخلل الاجتماعي، كظاهرة غير سليمة في إطار العلاقات البشرية، فإنها ركزت على دور التمرکز، الذي يؤدي إلى حرمان جماعي لفئات واسعة من المنتجين. فإنه يمكن التساؤل، إلى أي مدى يمكن وجود هذا التمرکز في المجتمعات الأخرى؟ وإلى أي مدى يمكن التعبير عن العلاقات بنمط آخر لعلاقات الإنتاج؟

إن الجواب عن هذا التساؤل، بالنسبة للمحاولة في تاريخ المغرب، لا بد من إدماجه في مرجعية تنظيمية واسعة، ذلك أن العلاقات البشرية الانتاجية، مهما

5) Vilar (Pierre) Histoire marxiste, histoire en construction, in Faire de l'histoire. T 1, p. 169, Gallimard, Paris 1974. ويذكر بير فيلار أن أرنست لابروس، يحب أن يكرر "التاريخ في طور التصنيع" كما يذكر أن لويس

ألتوسير يذكرنا بأن مفهوم التاريخ لم يصغ بعد.

6) Certau (Michel de) l'opération historique, in Faire de l'histoire, T 1, p. 17 Gallimard, Paris 1974.

اختلفت مواقعها في الزمان والمكان، لا بد لها من إطار عام تنصب فيه. لأنه يزودها بأدوات الضبط، التي يعبر عنها بالتشريع.

لقد كان الإسلام، ذلك المذهب المرجعي التنظيمي، الذي يتحرك الناس فيه. سواء في علاقاتهم الخاصة، أو في علاقاتهم العامة. بما يحدده من سلوك عام، ضمن مذهب فقهي مرن، ترسخ في فترة طويلة من الزمن. لكن الملاحظ، أن الكتابة التاريخية الأوربية لما اهتمت بالتاريخ المغربي، تعمدت السكوت عن هذا الجانب. فصارت تقدم علاقات السكان فيما بينهم، أو علاقاتهم مع السلطة في إطار مجموعة من الأعمال، التي لا تستند إلى أي مرجع تنظيمي، وحتى إن كانت الإشارة إلى هذا الإطار التنظيمي، فإنه في الأغلب، لا تحتفظ منه سوى بما كانت تعبر عنه بالتعصب، وكراهية الأجانب، أو ما يقف دون التطور.

ويظهر أن هذا السكوت، قد أثر في تحليل الفترات التاريخية المغربية المتعاقبة، ولذلك، فإن التعرض لها في غياب التأكيد على ذلك الجانب التنظيمي العام، الذي ينطلق من الإسلام، لا يساعد على فهم سيرورتها سلبا وإيجابا، خاصة في إطار الدولة المغربية، لما قبل الحماية.

لقد بدأ التصنيف والتعليل بالنسبة للمجتمع المغربي، مع الحركة الاستعمارية ومحلليها للمجتمع وللتاريخ المغربيين. فحاول أولئك المحللون، تصنيف العلاقات الاجتماعية السلطوية، ولكن الصيغة العامة لإنتاجهم، ظلت مرتبطة بالفكر الأوربي، الاستباحي لخيرات الأمم الأخرى خارج أوربا. ذلك الفكر، الذي ما انفك يحاول إبراز النقائص في الترابط الاجتماعي السياسي، مجتمعا وسلطة. فصيغت آراء، وصلت درجة من التعليل نجم عنها مبدأ السببية، الذي يتضمن تشكيل علاقات المجتمع خارج السلطة المركزية، وانبنت على هذا المبدأ، دراسات انكبت على ميكانيزمات التواصل، بين السلطة والمجتمع، ودرجة التعامل المحلي بين السكان.(7)

7) Montagne (Robert) Les berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc, Paris, 1930. =

إن هذا المبدأ سرعان ما سيؤثر من جديد على البحث التاريخي المغربي بعد الاستقلال. وجعل معظم الأبحاث، تدور حول إشعاع الدولة وفاعليتها، مما جعل العلاقات الإنتاجية تدرج في الدرجة الثانية، فكان الاهتمام السياسي قد سرق العناية عن كل الأشكال التحليلية الأخرى للمجتمع. (8) وحتى لما جاءت المدرسة السوسيولوجية (9)، ثم الأنثروبولوجية (10)، فإنها ركزت على توضيح

= يمثل نموذجا لهذه الدراسات التي ركزت على الترابط الاجتماعي والتنظيمي خارج السلطة التي أفسد تدخلها أسس ذلك الترابط.

- أورد عياش جرمان ملخصا لهذه النظريات في مقالته : Histoire et Colonisation, in Etudes d'histoire marocaine, pp. 6-24, S.M.E.R. Rabat, 1979.

(8) لقد اهتم عبدالرحمان بن زيدان في كتابه إتحاف أعلام الناس، بجمع الوثائق التي تؤكد مكانة الدولة في المجتمع.

- عني الأستاذ عياش جرمان بإبراز أهمية الدولة وتصرفاتها : Etudes d'histoire marocaine : إن الأستاذ العروي يدل عنوان أطروحته على اهتمامه بالبحث عن كوامن الوحدة الوطنية التي تتفاعل للمحافظة على كيانها أثناء الأزمات.

Les Origines Sociales et Culturelles du Nationalisme Marocain, (1830-1912), Maspéro, Paris 1977.

- هناك دراسات منها كنموذج، دراسة أحمد التوفيق عن قبيلة إينولتان (1850-1912) التي تعمم العمل بتوسيع دائرة التركيز من الدولة إلى المجتمع.

(9) من هذه النماذج عمل بيرك عن البنية الاجتماعية للأطلس الكبير الغربي، فقد استنتج أن البنية الاجتماعية بالأطلس الكبير الغربي معقدة ورسنية حتى إنه يستفاد منها أن لا حاجة لقرارات سلطوية منظمة آتية من السلطة المركزية.

Structures Sociales du Haut-Atlas, P.U.F., Paris, 2 ed., 1978.

ثم عقبه باسكو عن الحوز، وقد استنتج أن العلاقات السلطوية المجتمعية كانت مؤطرة بالنسبة للفترة التي عني بها بعنصر تنظيمي خاص عرفه بالقيداية وما كان لها من تأثير بين السلطة والمجتمع.

Le Haouz de Marrakech, T. I et II, Rabat, 1977.

(10) لمدرسة التجزئية من المدارس الأنثروبولوجية الحديثة التي تعنى بتحليل العلاقات بين السكان على أساس أن التوازن بينهم يرجع إلى عوامل يحركها الضغط الخارجي، فيندافعون بينهم على درجة تباعد الخطر، ويتم ذلك كله في غياب من السلطة المركزية أي الدولة.

ولقد كانت هناك محاولات لتطبيق هذه النظرية على المجتمع المغربي واستعرض حمودي بعضا منها، وكذلك باسكون.

Hamoudi Abdellah. Ségmentarité, Stratification sociale, pouvoir politique et sainteté. Réflexions sur les thèses de Gellner. Hesperis - Tainuda. 1974. Vol. XV, pp. 147-180.

باسكون، بول : التجزؤ والتراتب في المجتمع القروي المغربي مجلة الفكر العربي، العدد 37-38 سنة 1985. ص 334-346.

العلاقات السلطوية، باحثة عن أسباب الاستقرار والاهتزاز الاجتماعي خارج السلطة المركزية. مهمة بدورها العلاقات الإنتاجية.

إن انصراف الاهتمام عن علاقات الإنتاج، يمكن تعليقه ببطء حركة الإنتاج ذاته، ذلك أن المغرب في القرن التاسع عشر، ما زال يعيش ضمن إطار اقتصاد الاكتفاء الذاتي.

وإن طابع اقتصاد الاكتفاء الذاتي، تؤدي إلى وجود نمط من الإنتاج، يمكن تسميته بنمط الإنتاج الاشتات.

2-1 نمط الإنتاج الشتات

يعتمد نمط الإنتاج الشتات، على مشاركة الأغلبية في الإنتاج، في وضعية تقنية موروثة، لأن ذلك الإنتاج، يتوجه أساسا إلى الاستهلاك المحلي.

ويمكن تصور هذا الطابع الاقتصادي، ذي نمط الإنتاج الشتات، باستعراض بعض المظاهر الإنتاجية، التي كانت سائدة بالمغرب حتى أوائل القرن العشرين.

فقد ذكر المختار السوسي، "مما يتعجب منه المطلع في كل نواحي المغرب، أنه يجد في كل جهة من الحرف ما تدعو إليه الحاجة الحيوية". (11)

مما يدل على أن الإنتاج، كان يلبي حاجات محلية استهلاكية واسعة. ويضيف الباحث، "لو كنت الآن بصدد كل ما أعرفه في سوس، من الصنائع التقليدية التي أدرناها، لتعجب القارئ" (12) ثم أخذ يستعرض أنواع تلك الحرف التي كانت متوارثة، مبتدئا بالحدادة التي كانت منها، حتى صناعة الأسلحة "من البنادق على الطراز القديم، ومن السيوف والسكاكين بأنواعها". (13) وهذا له ما له

(11) السوسي : محمد المختار الميسول ج 1، ص. 36، مطبعة النجاح - الدار البيضاء 1960.

(12) السوسي : محمد المختار، ن. م. ص 36.

(13) السوسي : محمد المختار، ن. م. ص 36.

من مغزى، فمعلوم أن صناعة الأسلحة قد تحولت في إطار الإنتاج المتمركز، إلى اختصاصات الدولة، ترعاها وتراقبها. وصناعة الحديد، من الصناعات التي كانت متوزعة على المغرب، وذكر أحمد التوفيق، نموذجا لها أيضا في اينولتان، والتي كانت لها فرن تقليدي بأيت شتاش(14)، كما ذكر أن دمنات كان بها سوق الحديد.(15)

وبالإضافة إلى صنع الحديد، عدد المختار السوسي بعض الميادين الأخرى، التي طالها الإنتاج الشتات. ومنها النسيج، والخياطة والرقانة، والحبال، والشبابة، والإكافة والحذاء، والخزافة، والنجارة.(16)

لقد كان الإنتاج الشتات، الطابع العام لاقتصاد المغرب، مدنه(17) وأريافه(18). مما لم يمكن أن تتولد معه "طبقة من الحرفيين والصناعيين مميزة". كما أشار إلى ذلك، نائب قنصل بريطانيا بالصويرة، في جواب عن منشور هـاى 1870.(19) وإن كانت هناك طوائف حرفية في المدن الرئيسية،(20) إلا أن الطابع الفردي، كان السائد في البوادي.(21) حتى إن بعض الحرفيين من المدن، ينتقلون في البادية، وقد يطول مكثهم بها، كما كان الأمر بين الصويرة والمناطق المجاورة لها، من طرفي الأطلس الكبير الغربي.(22)

14) التوفيق أحمد : مساهمة في تاريخ المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إينولتان (1850-1912) ص 12 ص 250
- دار النشر المغربية - الدار البيضاء، 1980.

15) التوفيق : أحمد، ن. م. ص. 253.

16) السوسي : محمد المختار. ن. م. ن. ج، ص ص 37-40.

17) راجع لوتورنو عن إنتاج فاس الذي خصص له الفصل الثالث ص ص : 465-529. فاس قبل الحماية، الجزء الأول - النص العربي - لبنان 1986.

18) التوفيق أحمد. ن. م. ص ص 249-268، الجزء الأول.

19) Schroeter Daniel : Merchants and pedlars of Essaouira a Social history of moroccan trading town, (1844 - 1886), p. 183.

20) راجع لوتورنو. ن. م. ونفس الفصل.

21) راجع أحمد التوفيق للمزيد من التوضيح حول هذا الطابع في حديثه عن الصناع في إينولتان. ص ص : 249 - 268 الجزء الأول.

22) Schroeter Daniel : ibid. p. 185.

وقد ذكر الباحث أن عددا من الحرفيين اليهود يقضون فصلا من السنة في البادية قبل الرجوع إلى المدينة إذ لا يعودون إليها إلا للمشاركة في الاحتفالات الدينية مع عائلاتهم.

لقد انعكست طبيعة نمط الإنتاج الشتات، على كل الميادين، من تبادل ومقاييس، وعملة، وتنظيم اجتماعي، وقانوني.

يقتضي نمط الإنتاج الشتات، مشاركة مهمة في التبادل، خاصة على النطاقات المحلية. ولذلك كانت المراكز المتعددة، تشارك فيه بفاعلية نظرا لـ"الارتباط الوثيق، بين الاقتصاد القروي، وبين الأسواق الأسبوعية"⁽²³⁾. تلك الأسواق التي كان منها كنموذج، حوالي 34 سوقا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بالمنطقة الخلفية للصويرة، بكل من حاحة، والشياطمة، وشمالى إداوتنان.⁽²⁴⁾ وما يزيدها أهمية، أن المواصلات، كانت ما تزال تعتمد على الطاقة الحيوانية.⁽²⁵⁾

وتتسم المواد المتبادلة غالبا بالطابع الخام. إما للاستهلاك، أو التحويل الحرفي، أو التصدير. مع مواد مصنعة محلية، أو مستوردة، إما من المدن، أو من الخارج.⁽²⁶⁾ وقد تكون الدورة الكبرى، للنشاط التبادلي، في إطار الإنتاج الشتات، متباعدة. لكونها مرتبطة في معظمها، بالقطاع الاقتصادي الأول، خاصة من زراعة ورعي. مما يفسر تعلق تلك الدورة، بالمواسم، فصلية وسنوية. والتي تعددت مراكزها، فكان منها حوالي 29 موسما بسوس⁽²⁷⁾، بعضها إشعاعه مقتصر على ما بين القبائل، والبعض الآخر أكثر اتساعا كموسم تازروالت، الذي عظمت أهميته، خاصة في

(23) أحمد التوفيق : ن. م. ص 300.

(24) Schroeter Ibid. p. 85.

ذكر أفا أيضا أن هناك حوالي 55 سوقا بسوس. ص 92- 97: مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822- 1906).

(25) راجع المرور التجاري، ص ص 300- 304.

(26) أحمد التوفيق. ن. م. ج. ص 302 عن المواد المتبادلة في دمنات.

- المختار السوسي. "إبليغ قديما وحديثا": الرباط 1966. ص 253، عن المواد المتبادلة في موسم تازروالت. أفا عمر : مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر. ط 1988، النجاح الجديدة - الدار البيضاء، البضائع الراجعة بأسواق سوس في القرن التاسع عشر، ص، 96.

- باسكون (بول) عدد المواد المتبادلة في تازروالت بناء على سجل الحسين بن هاشم فذكر أنها حوالي 87 مادة. Le commerce de la maison d'Illigh, d'après le registre comptable de Husayn b. Hachem, (Tazroualt 1850 - 1857), in Annales Eco. Soc. Civ. Mai, 1980, p. 714.

(27) أفا عمر، ن. م. ص ص 95- 96.

النصف الثاني من القرون التاسع عشر. (28) والذي علق المختار السوسي، على المواد المتبادلة فيه، بأنه "ليس في كل وقت يوجد ما يراد من هذه الأشياء الحيوية" (29). لأنها مرتبطة بطبيعة الإنتاج الشتات.

ويتميز الإنتاج الشتات أيضا، بانعدام وحدة القياسات في الموازين والمكاييل. تلك الظاهرة التي استغربها الأوربيون، في القرن التاسع عشر. (30) وقد استعرض العروبي، نماذج لذلك الاختلاف بثلاث مدن متقاربة. فاس، ومكناس، وتازة. (31) واستدرك أنه رغم هذا الاختلاف، توجد قاعدة عامة مرجعية، وهي نموذج المدينة. (32) وهذا يعني المرجعية الإسلامية، والتي إن سمحت بهذا الشكل من الاختلاف، فليس معناه انعدام مراقبته. فقد ذكر لوتورنو، بعد أن استعرض اختلاف الأوزان بالنسبة لفاس، أنها "كانت تعرض على مراقبة المحتسب، الذي كان بعد تحقيقها يضع عليها ختما مينا فيه تاريخ ضربها". (33)

وتعكس طبيعة نمط الإنتاج الشتات، على قيمة البضائع، والعملة معا. مما عبر عنه بيرك، بنوع من التوسع. متحدثا عن الرواج النقدي بالأطلس الكبير الغربي، الذي هو "مثل بقية المغرب، بلد التقويم" (34). ثم يعلق بأن كل شيء "يقوم" (35). مما يدعو إلى استعمال شاسع للنقد، سواء الحقيقي، أو الحسابي. ويؤدي هذا، إلى إيجاد صيغ نقدية تعاملية متعددة. والتي وجد منها باسكون، حوالي "22 عبارة نقدية مختلفة". في سجل الحسين بن هاشم. (36). مما يوضح أن هناك كتلة نقدية

(28) بول باسكون. ن. م. ص 713.

(29) محمد المختار السوسي : إيلغ قديما وحديثا، ص. 253.

30) Abdallah Laroui, Le s origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, (1830-1912). Maspero, Paris 1977. p. 49.

31) A. L. Ibid, p. 50.

32) A. L. Ibid, p. 51.

(33) لوتورنو. ن. م. ص 408.

34) Berque (J) Notes sur l'histoire des échanges dans le Haut-Atlas occidental in Annales Eco. Soc. Civ. N 3, 1953, p. 292.

35) Berque (J) Ibid, p. 292.

36) Pascon (J) Ibid, p. 710.

واسعة، متميزة بالتعدد في القيمة والمصطلحات،(37). وهذا ناتج عن طبيعة الإنتاج الشتات، الذي يستجيب لتعدد مراكز ضرب العملة. وقد كانت في معظم المدن الرئيسية المغربية، وحتى لما تقلصت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت ما تزال في أربع مدن، مراكش، والرباط، ومكناس، وفاس.(38)

هذه الوضعية النقدية، التي أثارت العراقيل، والضجة، أيضا، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. يظهر أن الخلل الواقع بها، إنما يرجع إلى خلل في شروط نمط الإنتاج الشتات، نتيجة تدخل عناصر أجنبية، من تدفق الإنتاج الأجنبي الأوربي(39) ومن فرض صيغ قانونية جديدة، على مستوى التعامل مع القوى الأوربية كاتفاقية 1856(40).

وقد يخضع التنظيم الاجتماعي أيضا، لضرورات نمط الإنتاج الشتات، على كل المستويات. حيث يختلط العمل الفردي، بالالتزام الجماعي. ذلك أن الفرد، يعمل لفائدته الخاصة، لكنه في إطار أعمال جماعية، في مرافق المشترك الجماعي. وقد وضح دريش، بعض ظواهر هذه الازدواجية الفردية الجماعية، في حديثه عن طبيعة العمل بالأطلس الكبير(41). وشاركه عدد من المهتمين، بالتاريخ الاجتماعي الريفي المغربي، في تأكيد تلك الظاهرة الازدواجية، في الزراعة، والرعي، في

37) A. L. Ibid, p. 45.

38) أفا عمر : ن. م. ص ص 24-26

39) الناصري : (أحمد بن خالد) عن انخفاض قيمة العملة المغربية كتاب الاستقصا لإخبار دول المغرب الأقصى البيضاء 1956 الجزء التاسع ص. 54 عياش : جوانب من الأزمة المالية. بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860 الرباط 1959، ص 11. 44 - 45. Larouni, Ibid, pp. 44 - 45. 11. أحمد التوفيق ذكر انعكاس تدفق الإنتاج الأجنبي على اقتصاد منطقة إينولتان في أبواب الصناعة والتجارة : ن. م : الجزء الأول

معظم الدراسات تشير إلى هذا التدفق بل تجعله صلب التغيرات الاجتماعية.

40) مبيج تحدث بإسهاب عن الظروف التي أدت إلى إبرام هذه الإتفاقية.

Miège (J.L) Le Maroc et l'Europe (1830 - 1894) 2 éd. Rabat 1989. T 2. pp. 261 - 347.

41) Dresch, (J) Le devenir des populations montagnardes du Maroc, in Bulletin économique et sociale du Maroc, N° 159, 160 - 161 pp. 227 - 229.

كل مرافقهما(42). وفي ميادين اجتماعية أخرى، تذهب من الشؤون المحلية، لكل تجمع سكاني، كالرعاية التعليمية(43)، إلى المشاركة في الأعمال العامة. كالحزب من صراعات محلية(44)، إلى حروب وطنية.(45)

فقد كانت مشاركة الفرد في هذا الإطار، تخضع دوما للمصلحة الازدواجية، الفردية والجماعية.

وتنسجم العلاقات القانونية أيضا، مع طبيعة نمط الإنتاج الشتات، سواء على مستوى العلاقات العامة، أو الخاصة، أو الهيكلية القانونية.

فبالنسبة للعلاقات العامة، التي تنظم المصالح العمومية، سواء على مستوى القبيلة، أو التعامل مع القبائل الأخرى، بل وحتى في التعامل مع السلطة المركزية وممثليها، كانت هناك مجالس جماعية تنوط بها، وقد عرفت بأسماء مختلفة، كأيت أربعين بالأطلس الكبير الغربي(46)، أو الجماعة بالريف(47)، أو إنفلاس بسوس... (48). وتؤكد هذه الظاهرة، التي تذهب من منطقة الريف إلى سوس، أن المشاركة الجماعية في تنظيم الشؤون العامة، كانت السمة الرئيسية. وكانت السلطة

42) قد تحدث بريك عن تأثير ظاهرة الشراكة والفردية في حياة الفرد بسكساوة في خاتمة كتابه صفحة 459 يقول إن الفرد لن يستطيع قط الانفصال عن جماعته.

"Quoi qu'il fasse [...] il ne peut émigrer d'un nokni (Nous en chleuh) indispensable à sa vie pratique, à ses affections et même à l'idée qu'il se fait de soi".

Berque (J) Structures sociales du Haut Atlas. P. 459.

43) التوفيق (أحمد) ن. م : عن التعليم بمنطقة إينولتان : الجزء الثاني ص : 116 - 109.

- المختار السوسي : سوس العالمة ط : 1980

- مدارس سوس العتيقة 1984

44) كمثال عن المشاركة الجماعية في الصراعات المحلية، حركة حاحة، سنة 1290، راجع ص 375.

45) كمثال عن المشاركة الجماعية في الحروب الوطنية معركة إيسلي : راجع الناصري، ص ص : 84 - 102.

ج 9

46) Montagne (R) Les berbères et le Maghzen dans le Sud du Maroc, Paris 1930. p. 221.

47) Germain (Ayache) Les origines de la guerre du Rif, S.M.E.R., Rabat, 1981, p. 100.

48) أفا عمر، ن. م. ص 101

المركزية تحترم قراراتها، ومثال على ذلك تعامل المولى الحسن مع تلك المجالس في حركته إلى سوس سنة 1280/1864 (49) وحاحه سنة 1290/1873 (50). وتصل هذه الإرادة الجماعية أحيانا، إلى موافقة السلطة المركزية لإشراكها، في تعيين ممثلي السلطة (51) من شيوخ وعمال.

وبالنسبة للعلاقات القانونية الخاصة، في إطار نمط الإنتاج الشتات، فإنها تتميز أيضا بتعدد السلط القضائية. ليس فقط في إمكانية استئناف الأحكام، ولكن بترك نوع من الحرية للمتقاضين، لاختيار السلطة القضائية التي يتحاكمون إليها. إما أمام سلطة قضائية رسمية، التي تتكون من الهيئة القضائية المعينة من طرف السلطة المركزية، أو أمام سلطة قضائية غير رسمية، التي يشكلها كل من توفرت فيه شروط العدالة، من ورع ومعرفة بالشرعية الإسلامية، والتي تتكون من فئة من الفقهاء، يرضى الخصوم التقاضي أمامهم. (52)

وينعكس هذا التعامل القانوني الواسع، بين المشاركة الجماعية، وأطراف السلطة، على الهيكلة القانونية. مما جعلها تتميز بالاتساع، تذهب من الشرع الإسلامي، كدعامة أساسية، إلى القوانين العرفية المحلية، فالخزنية الإدارية والسياسية.

تقر الشريعة الإسلامية، أحكاما عامة ومستمرة، في حين تتسم القوانين العرفية، غالبا بالمحدودية، في الزمان والمكان (53). فتعددت بذلك الأعراف، حتى إن

(49) راجع حركة سوس : 1280، ص ص 140- 141

(50) راجع حركة حاحه : 1290، ص ص 402- 474- 476.

(51) راجع مسألة تعيين عمر المتوگي، ص، 130 وكذلك مسألة النزاع بين نفيفة ودمسيرة مع المتوگي ص ص، 218

226 -

عبد الرحمان المؤذن : قد تحدث عن تعيين القواد وما يرافق ذلك من صراع بين أطراف مختلفة.
Pouvoir Caidal et le Maghzen au Maroc à la fin du XIX siècle, le cas de l'Inaoun in bulletin économique et social du Maroc, N° 159 - 160, pp. 146 - 147.

(52) راجع كنموذج مسألة الحياة القانونية بابلولتان : أحمد التوفيق، ن. م. ص ص 55- 69.

(53) لن نتطرق في هذا الموضوع من الأعراف لما هو مطابق للشرع أو مخالف له، كظاهرة التحجيس عن الإناث من الإرث وهذا له جذور فقهيّة، وإنما هدفنا إقرار الواقع كما كان.

لكل مجموعة سكانية أعرافها الخاصة، عرفت بأسماء مختلفة، كالألواح في سوس (54) وأزرف في صنهاجة (55)، وتايسا بالأطلس المتوسط (56). وأما الأحكام الإدارية والسياسية، فنصدر عن السلطة الزمنية المركزية، أو المحلية. وتعلق بالشؤون التنظيمية المستعجلة. وأحيانا تبث في قضايا مستأنفة، خاصة أمام السلطة المركزية (57). وبذلك تتميز العلاقات القانونية بالتنوع، انسجاما مع علاقات الإنتاج غير المتمركز.

إن استكمال هذه النظرة الإجمالية لتفاعلات المجتمع، ضمن منظومة الإنتاج الشتات، تقتضي معالجة أشكال أخرى، مرتبطة بعلاقات تجمعات السكان بالسلطة، وخاصة منها تلك التي تتسم بالعنف، والتي تذهب من الصراعات الفردية مع ممثلي السلطة، إلى أن تصل أحيانا الثورة عليها، كما حدث بحاحه سنة 1871/1288. كما تمس الجوانب الاقتصادية، وممثلي السلطة فيما بينهم، أو بينهم وبين مؤطري المجتمع كالزوايا. هذه النزاعات التي تبدو مزمنة، والتي لا يمكن شرحها، إلا لكون كل طرف، يحاول باستمرار الحصول على نصيب أكبر، من عوامل الإنتاج، مما يجعلها أكثر تجسيدا.

إن تدخل الدولة في مثل هذه الوضعية من الإنتاج، لا يتقرر إلا لضبط العلاقات بين تلك التجمعات، عند فشل أدواتها، بما فيها السلطة المحلية، التي تسهر على تنظيم جهازها من عمال وشيوخ. أو عند القيام بمهام ترخيصها لها مرجعيتها، كحق التدخل في الجباية، أو القيام ببعض المشاريع الاقتصادية تفوق طاقتها، طاقة الإنتاج الشتات، أو لتسهيل الارتباط على مدى يتجاوز تلك التجمعات في تنشيط التجارة، أو الدفاع ضد كل تدخل أجنبي، يعرقل ذلك الإنتاج. وقد يدعو استقرار

(54) أفا عمر : ن. م. ص 419

(55) أحمد التوفيق : ن. م. ص 55 ج 2

(56) Mezzin (Larbi) Contribution à l'histoire du Tafilalet. Aspects d'histoire économique et sociale à travers l'analyse de quatre documents inédits Paris 1977 T II p 252

(57) راجع النزاعات حول الأرض والمياه في الدير ص ص 285-296.

راجع جرمان عياش : عن استئناف الحكم بين نفيفة وأولاد السباع حول الأرض المتنازع عليها.

La fonction d'arbitrage du Makhzen, pp. 169-170. in Etudes d'histoire marocaine

هذه التوازنات أو القيام بها، أحيانا حضور السلطة المركزية نفسها إلى عين المكان، الذي يتم إما بشكل سلمي أو توتري.

إن كل هذه التفاعلات الاجتماعية السياسية الواسعة، نجد لها نماذج في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في الستينات من القرن التاسع عشر. التي تقتضي التعرف على أسباب اختيارها.

2 - أسباب حصر الموضوع في الستينات من القرن التاسع عشر :

إن حصر الموضوع في الستينات من القرن التاسع عشر، تحكمت فيه عوامل مختلفة، والتي يمكن الإشارة إليها بالتوالي.

السبب الأول، كون هذه الفترة تواكب المراجعات التي كانت بين السلطات المحلية، والخليفة بمراكش المولى الحسن، الذي كان يراجع بدوره السلطان. هذا التخاطب الثلاثي، كشف عن أسلوب التعامل مع القضايا، وخاصة الدقيقة منها. وهو أسلوب لا يتوفر باستمرار في تاريخ المغرب.

السبب الثاني، كون الفترة استهلت بحدث هام كان الحركة إلى سوس/1280 1863 عبر منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، واختتمت بمشيله، الحركة إلى حاحة سنة 1873/1290، التي تميزت بتفاعل واسع عم منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي. تلك الحركتان الموكولتان للخليفة المولى الحسن، الذي أشرك معه عددا من مسؤولي التجمعات السكانية للمنطقة، فساعدتا بذلك على تبيان آليات التصرف السياسي من جوانب متعددة.

السبب الثالث، كون الفترة واكبت تولية سلطان جديد، المولى محمد بن عبد الرحمان (1859 - 1873) الذي لم تمر سوى أربعة سنوات على توليته، حتى كلف المولى الحسن، بالقيام بالحركة إلى سوس، ومنذ ذلك التاريخ، تتابع المعلومات عن تعامله مع ممثلي السلطة المحلية بالمنطقة، ومع السلطان. فكان كحلقة الربط بين

الطرفين. ويظهر أن الخليفة، كان يتولى مهمة التعامل مع السلطات المحلية رسمياً، وذلك ما أثبتته ظهير صدر له من السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان، بعدما غادر مراكش سنة 1872/1289 وأبلغه موسى بن أحمد للخليفة، بتاريخ 27 جمادى الثانية 1289 / 1872/9/1.

”وبعد فيصل سيادتكم الظهير الشريف الذي كان وعدك سيدنا بكتبه لك في شأن مباشرة الكلام مع العمال، وقد كان أيده الله أمر به يوم حلوله بزاوية ابن الساسي، فكتب من يومئذ وبقي عنده، إلى يوم نهوضه من رباط الفتح فأمر أعزه الله بطبعه وتأريخه فالحمد لله على عز مولانا وجزيل خاطره الشريف ورضاه، وهنيئاً لك سيدي بذلك وعلى المحبة والخدمة والسلام” (58)، وبذلك تكون القرارات التي يتخذها المولى الحسن الخليفة رسمية، والتي كانت منها نماذج لحل قضايا متعددة بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي.

السبب الرابع، كون الفترة عرفت أزمة ديمغرافية، نتيجة المجاعة التي انعكست آثارها على المنطقة، وكانت لها نماذج من حاحة، (59) كما عرفت أزمة الركود التجاري الذي كانت له آثار على مداخل الدولة بالصويرة (60). وكشف التعامل مع تلك الأزمات عن بعض جوانب تصرف الدولة.

السبب الخامس، أن الفترة جاءت مباشرة بعد حادث ستظل أصداءه تتردد في تاريخ المغرب، وهو الخسارة الكبيرة المعنوية، والمادية، التي أصابته من الهجمة الإسبانية، وما نجم عنها من قيود قد يكون لها انعكاس على معنويات السلطان المولى محمد، الذي واكبت توليته مباشرة تلك الهجمة. تلك الحالة من المعنويات التي عبر عنها الناصري المعاصر في حق السلطان، بأن الزمان لم يساعده (61). مما

(58) رسالة موسى بن أحمد إلى الخليفة المولى الحسن بتاريخ 7 جمادى الثانية 1289 122 غشت 1872، خ.ح.ر.

(59) راجع، ص 340 ثم إحصاء الكوادر بحاحة ص ص 461-469.

(60) راجع ضمان التجارة ص ص 305-315.

(61) الناصري : ن. م. ج 9. ص 125

يجعله في حاجة إلى نفس طويل في اتخاذ القرارات، وسند لها. وذاك ما عبر عنه الإطمئنان إلى معظم القرارات، التي كان يتخذها الخليفة، بالموافقة والاستحسان. كما يرد في الوثائق.

السبب السادس، أن الفترة المدروسة، عرفت جدية الاحتكاك مع الأطماع الإمبريالية، المتمثل عمقها، في الرغبة الشرسة لتقييد سيادة البلاد، فبدأت مع تطبيقات معاهدة 1856 التي كانت الستينات من القرن التاسع عشر حقلها، مما حتم تغييرات في الأسلوب السلطوي، والتصرف الإداري مركزي وإقليميا.

السبب السابع، أن هذا العزم على التغييرات والرغبة في الصمود، تحتاج إلى تكاليف، فانعكست آثارها على علاقات سلطة الدولة بالسكان، فطغى على تصرفاتها، ضمان المداخل، وذلك ما عبرت عنه في الحدثين البارزين، حركة سوس، وحركة حاحة، المستهل والخاتم، للفترة المدروسة، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي.

تلك كانت مجموعة من الأسباب التي تبدو محتملة، للالتزام بفترة زمنية تفاعلت فيها قوى متعددة، استشر ثقلها غالبية السكان البسطاء، وذلك ما عبر عنه الناصري في آخر كتابه الاستقصا كالعبير عن خاتمة خبرته في الحياة حين قال "فانظر إلى هذا التفاوت العظيم، الذي حصل في الحياة، في مدة ثلاثين سنة، أو نحوها" (62) والتي حصرها بين الستينات والتسعينات من القرن الثالث عشر الهجري، والتمانينات منها عقدتها، وهي تماثل الفترة المدروسة من ستينات القرن التاسع عشر التي يقتضي الاطلاع عليها الأدوات.

3. الأدوات المعرفية

إن دراسة التاريخ، كما هو بديهي، يحتاج إلى أدوات تقنية، لإثبات ما يعكس تصرفات سكان الأرض، بحثا عن تحقيق استمرارهم، وإذا كانت حلقات

(62) الناصري : ن. م. ج 9 ص

تكوين ذلك الاستمرار بطيئة واقعية، فإن ما تحققه يزداد لغزا كلما طال الزمن، فيحتاج التعرف عليه إلى أدوات، ما فتئت تتعاضد، من كتابات وحفريات... وتصنيفات وقراءات... فالباب يبقى مفتوحا لكل اجتهد.

إذا كانت هناك صعوبة حصر الأدوات المعرفية لدراسة نطاق واسع جغرافيا، وزمانيا، فماذا يكون بالنسبة لحيز ضيق، أرضا، وأياما.

قد يكون السؤال استعدادا للتهويل، فيبرر التملص. ذلك أكيد، لضيق الجبة. لكن مع ذلك، لا بد من بذل جهد، والفصح عن الأدوات المستعملة، إذ التاريخ يحتاج إلى شهادات تؤكد، أو تنفي، تقرر، وتفسر، حسب ما يطلب. وبذلك يمكن حصر هذه الأدوات، في عدة عينات، كلها من المكتوب، مع استدراكات شفوية.

الصف الأول : الكتابات العامة، والمراجع منها نزر العطاء وخاصة أن الفترة المدروسة محدودة. كما أنها تتحدث عن المنطقة كجزء من الكل. لكن هذا، لا ينقص من أهمية تلك الكتابات العامة في شيء، لأن قراءتها لا بد أن يسبقها سؤال ما إذا كانت هذه الكتابات مطلوب منها، أن تحدثنا عن اهتمامات عصرنا، أم أن تحدثنا عن اهتمامات عصرها ؟ فيظهر أن من الإنصاف، أن تلك الكتابات، من حقها أن تحدثنا عن اهتمامات عصرها. لذلك، فهذه الكتابات، معفية من الجواب عما نبحت عنه، ولو لم يكن إلا نذرا مما نهتم به اليوم. لأن تصنيف الأعمال البشرية، يتلون حسب آفاق كل عصر.

الصف الثاني : الكتابات الأجنبية، التي أصبح البحث يدخلها في أدواته. هذه الكتابات، التي كانت تعنى بالمنطقة من بعيد في القديم. ثم تدريجيا، أخذت تقترب منها، خاصة مع الاحتلال البرتغالي للمنطقة، فالتعامل الأوربي، الذي كانت الفترة المدروسة، نقطة بداية الاحتكاك عبر بوابة الصويرة. فكان تسجيل كل الأمور، لدى كل الطامعين، قناصل وتجار، ليصل هذا التسجيل ذروته، بممارسة السيادة في النصف الأول من القرن العشرين. فكان الاحتكاك واسعا بين الممارسين والسكان، أولئك الممارسين، الذين لم يكونوا في معظمهم رجال صدفة، وإنما كانوا

حريصين على البحث، عن أساليب لفرض القبول في ثوب محلي. فاشتغلوا ينقبون عن علاقات السكان والسكان، وعلاقات السكان والأجهزة التنظيمية المحلية، والمركزية. فشيدوا ما شيدوا من النظريات والآراء، ذهب جفاء مع التضحيات الوطنية لاسترجاع الزمام. لكن الكتابات الأم أفادت في الكشف عن أشياء كثيرة، قيل الكثير عنها، إذ لا يخلو أي بحث عن قول فيها. وقد تتردد أصداء عنها، طيلة الفترة المدروسة في كل نقط تناولتها.

لقد كان الصنف الثالث المعتمد هو الوثائق الرسمية أو المخزنية، التي تمت مراجعتها في الخزانة الحسنية بالرباط، فهي عمدة الموضوع، وحرصنا على إثبات أقوالها قصرا وطولا، إيجابا وسلبا، استحسانا واستهجانا، قبولا ورفضاً، مدحا وذما، احتراما وتجريحا. حفاظا على أن تبقى الأداة، التي تخاطب القارئ، أملا في أن يصل معنا إلى ما نطمح له، أو إلى غيره وهو بذلك جدير.

أما الصنف الرابع : فهو الرواية الشفوية من عين المكان، في تجول في الدير من مراكش، فمزوضة، ودويران، ونيفة، ومتوغة، فحاحة، فالقبائل الداخلية. والحق يقال، كانت رغبة المساعدة في كل مكان نحل به، لكن ما يحصل عليه ما هو إلا خليط من المعلومات، لا تفي بكل الحاجة. ومع ذلك فهي مشكورة، لما يرافقها من حديث في حد ذاته مفيد ومحمود.

تلك كانت الأدوات المستعملة، وذلك ما فهم منها، وعلى ذلك النهج استعملت.

وهكذا يكون الإطار المنهجي، قد رسم إلى حد، مجموعة من الخطوط، ولفترة محدودة، وبأدوات، قد لا تجيب إلى كل ما يستهدف. وخاصة أن الأمر، يتعلق بمحاولة فرز الترابط التنظيمي، في منظومة اقتصادية، لا تحتاج التشابك المطلق، لكن مع ذلك فهي تخضع لتعقيدات أخرى. وذلك ما يمكن التطرق إليه عبر منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، بعد نبذة تعريفية، جغرافيا وتاريخيا.

الفصل الثاني

التعريف الجغرافي والتاريخي بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي

إن التعريف بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، يعد ركنا رئيسيا، باعتبارها مسرح أنواع العلاقات، التي تناولها الموضوع، مما يقتضي وضع نبذة عنها جغرافيا وتاريخيا.

I. التعريف الجغرافي بمنطقة طرفي الأطلس الكبير:

يتناول التعريف الجغرافي بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، قضية تحديدها، والعوامل الفاعلة فيها :

1- إشكالية تحديد المنطقة :

يظهر أن تحديد أي بقعة يتحكم فيه، إلى حد، مدى الانفتاح والانكماش، الذي تعرفه العلاقات فيها. فالخيرات التي تتمتع بها أي جماعة، مستقرة في نقطة جغرافية معينة، لا يكون إنتاجها موقوفا فقط على تلك المنطقة، وإنما تسهم فيها إنتاجات مناطق أخرى، تستدرج إليها حسب فاعلية تنظيمها.

إن إدخال هذا الاعتبار، في التحديد الجغرافي لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، قد يجعل من الصعب، تحديده بدقة المهندس. لأن عوامل الارتباط، تتمدد وتتقلص، حسب الزمان، وحسب الحاجات. وإذا كان تحديد الأطلس الكبير الغربي، خاصة في اتجاه الشرق، هل يحد بتزي نْ تَلَوَاتْ أي تزي نْ تشكّا، أو يمتد شرقا، إلى تزي نْ إيزو غَارْ (1). فإن هذا الإشكال ينسحب أيضا، على تعريف منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، وخاصة صعوبة الالتزام بسفحي الأطلس الشمالي والجنوبي. لامتداد العلاقات، مسافات يختلف مداها نحو السهل. وذلك ما كانت تعبر عنه الوثائق، بارتباط أهل الجبل بأهل الوطأ على الجانبيين. في حين تلعب القبائل عبر ظهر الأطلس، عامل الوسيط بين السفحين، مما يجعل العلاقات بينهما، تبدو متراخية. كما أن التفاعل في السفح الشمالي أكثر نشاطا من سفحه الجنوبي.

إن أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار، لا يعني عدم وجود حد فاصل بين المجموعات السكانية، خاصة في السفح الشمالي. ذلك الحد الذي يشكله أسف المأل، ويتخذ بالنسبة للفترة المدروسة، كحد فاصل لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي شرقا، وبذلك تمتد حتى المحيط غربا.

إن جعل أسف المال، كحد بين تجمعين كبيرين، أحدهما شرقه، والثاني غربه، وهو الذي يهمننا في هذه الدراسة، يرجع لشراكة التجمعات السكانية في كل واحد منهما، في عدة مميزات وذلك ما كانت السلطة المركزية، تراعيه في تعاملها معها. ويتوضح ذلك من عدة التزامات، تقوم بها الجماعتان، الشرقية لأسف المال، والغربية له، فقد وردت معلومات وثائقية، في الستينات من القرن التاسع عشر، تؤكد ذلك؛ خاصة منها توزيع الكلف. فتشارك القبائل الواقعة غرب أسف المال في توزيعها، انطلاقا من مزروعة حتى حاحة، شاركة معها القبيلتين

1) Montagne, Ibid, p. 8

الوطييتين، أولاد أبي السباع، والشياطمة، وذلك بإقرار السلطة المركزية وموافقة عمال الحوز(2)

لقد ورد العمل بهذا التقسيم، صراحة، في إحدى الوثائق، حينما أقر الخليفة إبان حركة حاحة "بيان إخراج مجاط"(3)، من الكلف التي تتطلبها حاجيات الحركة، لأنها كما. يقول "يكلفون معهم المنابهة وءال سوس إذا كانت المحلة في القطر التادلي ونواحيه"(4). ومجاط قبيلة تقع شرق أسف المال. وبذلك تقر السلطة المركزية، بصفة رسمية كون أسف المال حداً فاصلاً، بين قبائل السفح الشمالي للأطلس الكبير الغربي. فتشكل الواقعة منها غربه وحدة كبرى، يصطلح على تسمية منطقة امتدادها، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، لتداخل مصالح هذه التجمعات السكانية، وهي مشاركة تسهلها الإمكانيات الطبيعية والبشرية للمنطقة.

2. الإمكانيات الطبيعية لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي :

يمكن التطرق إلى الإمكانيات الطبيعية، فيما تقدمه من ظروف طبيعية مساعدة للحياة، في التشكيل التضاريسي والمناخي.

2-1 التشكيل التضاريسي :

إن التشكيل التضاريسي، لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، يشكل جزءاً من جبال دَرْن، هذا المصطلح الذي ظلت الكتابات محتفظة به، فذكر صاحب كتاب، وصف جغرافي لامبراطورية المغرب، في الأربعينات من القرن التاسع

(2) راجع توزيع الكلف أثناء حركة حاحا، ص ص 479 - 483.

رسالة من عبد الله بن بلعيد السباعي إلى الخليفة بتاريخ 14 رجب 1290 7 شتنبر 1873 خ. ح. ر.

(3) رسالة عبد الملك بن عبد الله أبيهي إلى الخليفة بتاريخ 20 جمادى الأولى 1290 - 16 يوليوز 1873 خ. ح. ر.

(4) ن. ر.

عشر، أنه كان المصطلح المستعمل الوحيد(5). ولم يبدأ مصطلح الأطلس الكبير يحل مكانه، إلا منذ بداية القرن العشرين، تغلبا للمصطلح اليوناني على المصطلح المحلي، الذي أصبح من الواجب العودة إليه.

ويمكن تقسيم ذلك التشكيل التضاريسي، حسب تكوينه الطبوغرافي، إلى ثلاث وحدات. وقد أسهب دريش، في دراسة تكوينها الجيولوجي، والتقلبات التكتونية التي تعرضت لها.

1-1-2 وحدة الجبال العالية :

تتجمع وحدة الجبال العالية، حول تشكا، وتتكون من مجموعة من القمم، التي تشكل جدارا فاصلا، بين الشرق والغرب، ممتدا من الشمال إلى الجنوب، ويتجاوز متوسط علوه 3000م تبرز منه القمم في شكل نتوءات أهمها شمالا، قمة تَمْدُذِين بعلو 2240م المطللة على أعالي سكساوة (7)، وجنوبها قمتي، أوليم بعلو 3475م، وتُرْغَات بعلو 3550م(8)، المشرفتين على أعالي إداو ومحمود.

تنطلق من هذا الجدار، سلسلة من الجبال، على شكل أذرع. يتجه بعضها شمالا، كذراعي سكساوة(9)، وبعضها يتجه غربا، كأذرع أعالي دمسرة، وأعالي إداو ومحمود، الذي يعتبر الذراع الجنوبي الممتد بينهم، وبين متاغة، أعلاها. يتجاوز متوسط علوه 2500م، ويمتد حتى أعالي إداو وزال. ورغم تميز هذه الأذرع بارتفاع شاق، فإنه تقطعها فجاج تسهل المرور.

أما تشكا : بكسر التاء أو ضمها، فهي مصطلح أمازيغي يطلق على المراعي المرتفعة في الأطلس الكبير الغربي، والمستغلة خاصة في الصيف. وأما بالنسبة للمنطقة المحددة في هذا العمل، فهناك تشكيان، إحداها تنسب لإسكساوان

5) Renou (Emil) Description géographique de l'empire de Maroc, Paris 1846, p 182

6) Dresch (J) Recherches sur l'évolution du relief dans le Massif central du Grand Atlas, le Houzet le Sous, pp. 331-389, Paris 1941.

7) Berque, (J) Ibid, p. 11.

8) Dresch (J), Ibid, p. 354.

9) Berque (J), Ibid, p. 11.

والأخرى لإداومحمود، وإن كان من الصعب حصر النسب لإحدى القبيلتين لشراكة كل القبائل المحيطة بتشكيبين في استغلالهما.

ولقد استفاد دريش في دراسة التشكيل التضاريسي لتشكيبين، ذلك التشكيل الملخص في كونه مكونا من سلسلة من الهضاب مقطعة بأودية قصيرة تتجمع في أعالي وادي النفيس بالنسبة لتشكا إسكساوان. وفي أعالي وادي إطر بالنسبة لتشكا إداومحمود. وقد نحتت التعرية تلك الهضاب في صخور غرانيتية وشستية وكلسية صلبة، وتخللها شبه سهول ضيقة. وأما علوها فيتراوح بين 2500م و 3000م، محاطة من الجنوب والشمال بسلسلة من الأعراف تتجاوز 3000م تقطعها فجاج تسهل المرور، والمعروفة بتز (جمع تري) (10)

2-1-2 - المنخفض الكبير : إسن أسرتو أو أرگانة

إن الإسم الذي يطلق على المنخفض، مازال لم يحظ بعد بالإجماع، سماه دريش منخفض أسيف ن أيت موسي (11)، نسبة إلى قبيلة أيت موسي، التي تحتل شمال أرگانة بإداوزيكي، وأما وايزروك، فسماه منخفض أرگانة (12)، وهو نفس الإسم الذي تحمله كل الخرائط الطبوغرافية، المهيأة عن المنطقة، نسبة إلى أرگانة. لكن امتداد هذا المنخفض، إلى سفحي الأطلس الشمالي والجنوبي، واحتلال قبيلتين له، دمسيرة من الشمال، وإداوزيكي من الجنوب، بالإضافة إلى

(10) Dresch (J.) بالنسبة لتشكا إسكساوان ص ص 283-286 ثم ص ص 306-307 وبالنسبة لتشكا إداومحمود ص ص 357-358. وأما بالنسبة لتشكا إسكساوان، يذكر مونطاني أنه، في بداية كل صيف تتوافد القبائل بقطعانها إلى تشكا إسكساوان أفلا. وإجائن أغبار، وإمدلاون، وأيت تگوگا وإداومصطوگ، وتقيم كل قبيلة في أماكنها المحددة لها. ولمدة شهري يوليوز وغشت، يجتمع مقدمي تلك القبائل لاستقبال النظام، وتحديد الغرامات لكل جريمة مقترفة والتي تكون ثقيلة في حالة السطو على المواشي. وأما يرك² فتحدث أيضا عن نفس تشكا ذاكرأ أهميتها الاستراتيجية في تاريخ المصامدة.

¹ Montagne (R.) L'Aghbar Hespérís 1927 1 tr. pp. 16-17.

² Berque (J.) Antiquités Saksawa Hespérís 1953 4 tr. pp. 363-366.

¹¹ Dresch (J.), Ibid. p. 346.

¹² Weisrock (André) : Géomorphologie et paléoenvironnements de l'Atlas Atlantique. Maroc. Rabat, 1993. p. 40.

أنه يتكون في الواقع من منخفضين، تفصل بينهما تزي أو ماشو. فإن مراعاة كل هذه الاعتبارات، ضروري لإيجاد مصطلح شامل لمميزات هذا المنخفض الكبير. ولذلك يستحسن تسميته، بالمنخفض الكبير: إسْن-أسْرْتو. ذلك أن إسْن هو الاسم الذي يعرف به الوادي جنوب أرغانة، ولذلك يمكن إطلاقه على كل المنخفض، حتى تزي أو ماشو، لكونه يشكل وحدة تضاريسية متصلة، وأما منها إلى إيْمِي نْ تانوت، فيستحسن تسميته بمنخفض أسْرْتو، وهو الاسم المحلي الذي تعرف به المنطقة وخاصة أن الطريق الكبير الذي يربط سوس بالحوز، يتشعب من جنوب أسْرْتو إلى فرعين: فرع تاريخي، يمر من أسْرْتو إلى منخفض إْرْهَالْنْ فتزي أو ماشو، فمنخفض إسْن. وفرع بدأ استعماله، منذ فتح الطريق المعبد الجديد سنة 1973، الذي يمر من أسْرْتو فمنخفض تَزْدْرَا، ثم منخفض إسْن. هذا المنخفض الكبير، الذي له دور جغرافي، تضاريسيا لفصله بين شكلين، وحدة الجبال شرقا، ووحدة الهضاب غربا. بشريا لما يتيح من الارتباط بين الحوز شمالا، وسوس جنوبا.

لقد أحدث المنخفض الكبير، انقطاعا في الأطلس الكبير، سواء على المستوى البنيوي، أو الشكل التضاريسي، أو المناخي(13). فتشكيله مرتبط بالجريان الآتي من الجبال العالية، للأطلس، أكثر من الهضاب الجراسية الغربية(14) مما أدى لبروز التكوينات الترياسية، حتى أصبح المنخفض، يسمى بالمنخفض الترياسي(15). تتخلله أنواع متعددة، من الأشكال الطبوغرافية، من أعراف وتلال وقب، وأذرع قصيرة، ومجاري من الشعاب. لكن كل هذه الأشكال، لاتمنع الانتقال البشري بكل الوسائل.

يمتد المنخفض الكبير إسْن-أسْرْتو، على طول يزيد عن مائة كلم، في عرض غير متساو، يبدأ بحوالي مائة متر، عند خانق إيْمِن تانوت، ليصل في وسطه 30 كلم، ثم يضيق في الجنوب الأقصى. وأما العلو، فيصل في إيْمِن تانوت 900م

13) Weisrock (A), Ibid. p. 40.

14) Weisrock (A), Ibid. p. 40.

15) Dresch (J), Ibid. p. 346.

ويتدرج في الارتفاع، حتى يصل 1580 في تزي أو ماشو، وهي فج نسب إلى أماشو أي القط، تشبيها لوجود الصخور الحتية الحمراء البرمو- ترياسية، التي تتكون منها تضاريس المنطقة (16). ثم يتدرج في الانخفاض ليصل بأرگانة 750م، ثم أقل من 400م عند مخرجه. وأما شكله الطبوغرافي فيتكون من مجموعة من الأحواض، منها في الشمال أسرتو فأرها لَنُ شرقا وتَزْدرا غربا. وأما من تزي أو ماشو فيتكون من مجموعة أحواض متصلة، تمتد من الشمال إلى الجنوب، منها في الشرق أحواض أَكْلاگل، وتَسْكَامت، وتِمَزْگادوين، ويشكل وادي دمسيرة مركزها. ثم حوض أَمْلالُ وبَغْنُ، الذي تلتقي فيه الأودية الثلاثة. وادي دمسيرة، ووادي آيت تُنارت، ووادي إداومحمود. وأما في الغرب، فبعد تَزْدرا تأتي أحواض، تَسْرَى، وأيت خطاب، وهي التي تشغلها الطريق المعبد. ثم تضيق تلك الأحواض، لتشكل حوض أرگانة، ثم حوض بِيگودين. وبعده تشعب إلى فرعين، فرع من الأحواض الضيقة في الشرق، تتحول إلى خوانق في ترمكو حتى مخرج الوادي. وفرع في الغرب عبر تزي الحجاج، ثم أحواض أسيف ن يگ، حتى مخرجه عند أمسكروض، وهو الذي يشغله الطريق المعبد. وبذلك يكون الطريق المعبد قد عبر المنطقة من إيمن تانوت، حتى أمسكروض، في الجهة الغربية للمنخفض الكبير، الواقعة مباشرة، تحت الحاشية المعروفة بتمّا. في حين كان الطريق التاريخي، يوازي الأودية، التي لا يشاهدها اليوم، المسافر على متن السيارة. فتبدو له المنطقة، كأنها فارغة من الحياة البشرية، حتى إن معالمها، لا يطلع عليها إلا من خلال أوتاد التعريف على جانب الطريق، كتمزگادوين، وأرگانة وبيگودين.

2-1-3 وحدة الهضاب أو الأطلس الأطلنطي

لقد أثار إيجاد مصطلح ملائم للتضاريس غرب المنخفض الكبير حتى المحيط، جدلا بين الجغرافيين. فبماها البعض بالأطلس الأطلنطي الكبير (17)، في

16) Weisrock (A), Ibid. p. 21.

Berque (J) Structures Sociales du Haut-Atlas. P.U.F. 2ème éd. 1978. p. 10.

17) Weisrock (A), Ibid. p. 21.

حين اقترح وايزروك، تسميتها بالأطلس الأطلنتي، تميزا لها عن الأطلس العالي، وذلك لعدة اعتبارات، من تواضع للارتفاعات، التي لاتزيد عن 1700م، وضعف في التماسك الجبلي، وانعدام الصخور القديمة، وهيمنة الصخور الرسوبية، وتغلب المشاهد التضاريسية الهضبية (18).

وإذا كان الشكل الهضبي، هو المهيمن على التضاريس، من غرب المنخفض الكبير، حتى المحيط فيمكن تسميتها بوحدة الهضاب، تميزا لها عن وحدة الجبال، التي توجد شرق ذلك المنخفض. هذه الوحدة الهضبية، التي تتدرج في الارتفاع، من المحيط حتى المنخفض. مما يسهل تقسيمها، إلى ثلاث مستويات من الهضاب؛ المنخفضة، والمتوسطة، والعليا.

2-1-3-1 - الهضاب المنخفضة : أقل من 300م

تميز الهضاب المنخفضة بعلو لايزيد عن 300م، وتمتد على طول الشاطيء، في عرض يتقلص نحو الجنوب. وتشكل من هضبة الصويرة التي يصل عرضها حتى 25 كلم، ثم هضاب إداوكرض، وإداوسارن، ثم تضيق لتتحول إلى شريط ساحلي، خاصة في جنوب رأس غير.

2-1-3-2 - الهضاب المتوسطة، ما بين 300م و 600م

تشكل الهضاب المتوسطة، معظم هضاب المنطقة، وتوسع في الشمال، في حين تضيق في الجنوب. وهي في حاحة، هضاب نكنافة، وأيت زلطن. وفي الشياظمة، هضاب مسكالة، والحنشان والمواريد. وفي أولاد أبي السباع تشكل منخفضات مغلقة (19)، التي تمتد في دويران ومروضة (20). وفي جنوب حاحة، تمتد في إمكراد ثم هضبة تمنار فإداوتغمة. لكن هذه الهضاب المتوسطة تتميز بوجود التلال والأعراف، والكويستات والمحدبات التي تكون أشكالا يغطي

18) Weisrock (A), Ibid. p. 21

19) Weisrock (A), Ibid. p. 21.

20) Dresch (J), Ibid. p. 331.

عليها، الطابع الجبلي، كجبل أمْسِسْتَن وعلوه 900م وتَسْكَتِينْ بعلو 814م، ثم تضيق هذه الهضاب في الجنوب والجنوب الشرقي.

2-1-3- الهضاب العليا : ما بين 600 و 1500م

يمكن تقسيم الهضاب العليا إلى مجموعتين :

أ - مجموعة هضاب عليا، يتراوح علوها ما بين 600 و 900م، وتشكل شريطا وسيطا، بين الهضاب المتوسطة والعليا. وهي هضاب مائتال تحتفظ بالمظهر الهضبي، رغم أن البنية الالتوائية التحتية، بدأت تظهر على السطح في هضاب متوگة وإداوَزْمَزْم. حيث تتوسع هذه الهضاب، ثم تضيق في شريط نحو الجنوب في إداوْكَازو وأيت عيسي. كما تمتد في شكل محدبات، كَتَنَجْدَات التي يصل علوها حوالي 1010م.

ب - مجموعة الهضاب العليا، التي يتراوح علوها ما بين 900 و 1500م، ويطغى عليها الطابع الجبلي، خاصة في الجنوب، وتمتد في الشمال، في هضاب متوگة العليا، ثم هضبة أيت داوود، ثم هضبة إداوبوزيا. وتتميز بوجود سطوح تختلف أحجام عرضها، وتقطعات محدودة، حيث لاتعمق الوديان، ألا بجوانبها الغربية كأْمَزْناس، وإِيْكَرْ أومزارْ بمتوگة، وأَعْنْدُوْفَارْ إداوبوزيا.

أما في الجنوب، فإن الهضاب العليا، تأخذ طابع الكتلة الجبلية في إداوْتَنانْ، بتعاقب الاشكال التضاريسية المترتبة عن تطور البنية الالتوائية، فتتصب قمم تزيد عن 1500م، ومايزيدها بروزا، اتصالها المباشر مع سهل سوس جنوبا، وإشرافها غربا على المحيط، حيث أن جبل تَزْنَاغْتْ، الذي يصل علوه 1354م لايبعد عن المحيط، إلا ب 16 كلم. إلا أن هذه المنطقة، تتميز بتعمق الوديان حتى إن أسيف نْ تدلي، بأعالي وادي تَامْرَاغْتْ، يمر مباشرة من علو 1300م إلى علو 500م، في مسافة تسعة كلمترات، في شكل مجموعة من الشلالات، حتي عرفت المنطقة باموزارْ إداوْ تَنانْ.

إن الهضاب العليا، تنتهي في شرقها بحاشية، تمتد من إيمن تانوت، حتي جنوب أمسكروض، وتعرف بتمّا، تعلوها طبقة من الصخور الصلبة، فتشكل انحدارات، يصعب اختراقها، بل يمنع في مناطق منها. وتحمل تلك الحاشية أعرافا عالية، كعرف لمّكو، المشرف على إيمن تانوت، ويصل علوه حوالي 1685م. ثم في أقصى الجنوب، ينتصب عرف تَوْريرْت مولاي علي، باداوتنان، الذي يصل علوه 1789م وهو أعلى قمة في مجموعة الوحدة الهضبية. وتؤدي هذه الارتفاعات الموازية للمنخفض الكبير، الى فوارق بين أسفل المنخفض، وأعلى الحاشية، تصل أحيانا إلى 600م، كما هو الشأن غرب أرگانة، بل حتى 800م قبالة تَوْريرْت مولاي علي.

إن منطقة وحدة الهضاب، تخترقها شبكة من الوديان العميقة، التي تنتظم وفق الملاءمة مع أحواض الوديان الهامين، وادي القَصَب شمالا، ووادي أيت تامر جنوبا، تفصل بينهما أودية قصيرة، كتدسي، وإيجوزلن.

وعموما، تمثل منطقة وحدة الهضاب، مجالا انتقاليا طوبغرافيا، بين الميزيطا والأطلس الكبير العالي (21). وممرا واسعا، يربط بين جنوب المغرب وشماله، مما جعل السلطة، حارصة على استقراره، كما كان ذلك، في الستينات من القرن التاسع عشر. فكانت تسمى القبائل الواقعة، في الهضاب المنخفضة والمتوسطة بالطوائف، والقبائل الواقعة، في الهضاب العليا، بالجبالية تحسب لها حسابها (22).

وأما قدم الجبل، فيسمى بالدير، شمالي الأطلس وجنوبه. ويطغى لبس على حدود امتداد الدير، فبالنسبة للشمال، كان يطلق على القبائل المستقرة، بين إيمن تانوت ودمنات. وبالنسبة للجنوب، على القبائل المحاذية للأطلس من أمسكروض في اتجاه الشرق. ويرد تعريف هذه القبائل في الوثائق بأهل الدير أو الديارة.

21) Weisrock (A), Ibid. p. 21.

22) راجع حركة حاحة : ص ص 415-423

تنتفح على السفح الشمالي مجموعة من الأودية، منها أسيف المال، الذي يكون عند مخرجه على المنطقة السهلية، واديا عريضا، ثم يتدرج في أشكال من المدرجات، ليتعمق عند اختراقه للكتلة القديمة (23).

وأما ما بين أسيف المال وأسيف ن سكاوة، فإن الوديان قصيرة، وأطولها أسيف ن تسخت بمزوضة (24). ويليهما أسيف ن سكاوة، الذي يتسع عند مخرجه، ثم يتدرج في مجموعة من المدرجات، ليتعمق في المنطقة المرتفعة، مشكلا من مجموعة من الأحواض، التي تلتقي عندها الأودية (25). ويليه غربا على بعد خمسة كلم، أسيف ن إيمن تانوت (26) الذي يكون معه وادي شيشاون في الأسفل.

وتتميز هذه الأودية الشمالية، بالاتجاه نحو الشمال، بتلائمها مع البنية الهرسينية، حسب دريش في حين لاتنضبط للبنية الأطلسية (27).

وأما على السفح الجنوبي، فتخرقه أودية قصيرة، كوادي إداومروان، الذي ينبع من تشكا إداومحمود، ووادي متاغة.

وإن التشكيل التضاريسي، لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، رغم تكونه من ثلاث وحدات، فإنها لاتشكل حاجزا، يحدث الخلل في الاتجاه العام، هذه النظرة الى الإمكانيات الطبيعية، تقتضي التطرق إلى التأثير المناخي.

2-2 - التأثير المناخي :

تعرض منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، إلى تأثير مناخي، يندرج ضمن المناخ العام لمنطقة الجنوب، الذي تتحكم فيه عوامل منها، الموقع بالنسبة

23) Dresch (J), Ibid. p. 331.

24) Dresch (J), Ibid. p. 336.

25) Dresch (J.) Ibid. p. 337, Berque (J.), Ibid. p. 17.

26) Weisrock (A.); Ibid. p. 223.

27) Weisrock (A), Ibid. p. 344.

لخطوط العرض. ذلك أنها تقع في نفس العروض، الموازية للعروق الكبرى لشمال الصحراء، مما يقتضي، امتداد نفس المميزات المناخية الصحراوية عليها . لكن عوامل محلية، تضيف التأثير على هذا الموقع. مما أدى إلى وجود نوع من المناخ، يكتسي الطابع الانتقالي، بين التأثيرات الصحراوية، والأطلنتية، والمتوسطة. فانتصاب سلسلة الأطلس الصغير، تجاه الصحراء، يحد من تأثيرات الكتل الهوائية الحارة، كما أن انفتاح الأطلس الكبير الغربي على المحيط، يسمح بتوغل التأثيرات المحيطية. وينضاف لهذين العاملين، تأثير التدرج التضاريسي، ووجود المنخفضات الداخلية، مما يؤثر على عناصر المناخ، من حرارة، وتساقطات، وتوابعها، من الغطاء النباتي، والجريان المائي.

2-2-1 - المتوسطات الحرارية :

تأثر المعدلات الحرارية، بعوامل محلية بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي. ومنها رياح الشرقي أو الفوهن، التي تهب من المناطق الصحراوية، والتي عندما تجتاز السلسلة الجبلية، تنحدر بمحاذاة السهل، فتحدث ارتفاعا حراريا، خاصة في الصيف، في حين تعمل القارية، على تعزيز ظاهرة التفاوت في الحرارة، ولذلك فإن المدى الحراري، لمحطات المنطقة، تبين هذه التأثيرات.

يتميز المدى الحراري بالتدرج، من الشواطئ نحو الداخل، فهكذا يصل المدى الحراري بالصويرة إلى 12.8د، لكنه يزداد في اتجاه الجنوب، فيصل في أگدير 19.1د ويزداد نحو الداخل، ليصل في تمنار 30.6د رغم أنها لا تبعد عن المحيط إلا ب 15 كلم، ليصل إلى 35.5د بشيشاوة(28). لكن في المناطق المرتفعة، في الهضاب العليا، فإن المعدلات الحرارية، تنخفض. فمثلا إيموزار بإداوتنان، يصل معدله الحراري السنوي 16.6د والدرجة القصوى لا تزيد عن 40د، في حين لا ينخفض المعدل الدنيوي لشهر دجنبر عن 14.1د (29). هذا المثال يعرف، اختلافات محلية، كلما كان الاتجاه نحو هضاب إداوبوزيا ومتوغة.

28) Weisrock (A), Ibid. p. 33.

29) Dresch (J), Ibid. p. 565

وأما مناطق المنخفضات الداخلية، ابتداءً من إيمن تانوت، فإن الطابع العام يزكي تأثير القارية، فالمعدلات المسجلة بأرغانة، وسط المنخفض الكبير، تبين تأثير القارية، فالمتوسط السنوي هو 20.5د، وهو أعلى من متوسط المحطات الموجودة بالسهل (30). وأما معدل الدرجة القصوى، فيصل 42.5د، وهو أكثر من معدل مراکش ب 4د، في حين يصل معدل الدرجة الدنيا 10.3د، ويعادل معدل تارودانت (31). ويستنتج دريش أن مناخ أرغانة، أكثر حرارة وقارية حتى من السهول، وهي وضعية يمكن افتراض امتدادها، إلى كل الأحواض الداخلية (32).

وأما منطقة وحدة الجبال، فالأمر يختلف، بين طول وعمق الأودية، ودرجة تعرضها للشمس، والوقوع في السفح الشمالي أو الجنوبي. كما يؤثر العلو على درجات الحرارة، التي يصل معدلها السنوي 12.6د، ويصل معدل الدرجة القصوى لشهر غشت إلى 30د، ومتوسط الدرجة الدنيا إلى 6.8د (33). إلا أن الميزة الرئيسية للحرارة في المناطق العالية، هي المدى الحراري اليومي، فمثلاً في الصيف، تصل الحرارة نهاراً إلى 18د في القمم، لتتنزل في الليل إلى 3د وأقل من الصفر. كما أن رياح الفوهن، تتحول في المناطق العالية، إلى رياح عاتية باردة (34).

ويتضح مما سبق، أن المنخفض الكبير إسن-أسرتو، الفاصل بين وحدة الهضاب، والوحدة الجبلية، ظاهرة حرارية متميزة، حيث تشكل وضعية مخالفة، لما يفترضه التدرج من الغرب إلى الشرق، بتدرج انخفاض الحرارة، ذلك الانقطاع، الذي عاينه دريش في صيف 1933، حينما تحمل حرارة 46د بأرغانة، وفي مساء اليوم الثاني، الثلج بقمة تَنْرُگَات، وهذا التباين يتوضح أيضاً في التساقطات.

30) Dresch (J), Ibid. p. 564

31) Dresch (J), Ibid. p. 565

32) Dresch (J), Ibid. p. 565

33) Dresch (J), Ibid. p. 563

34) Dresch (J), Ibid. p. 566

35) Dresch (J), Ibid. p. 562

2-2-2. التساقطات :

تؤثر عوامل عامة ومحلية في التساقطات، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، فرغم انفتاحها على المحيط الأطلنطي، فإن وجود التيار البحري البارد، لا يساعد على تكوين أمطار تصاعدية، ولذلك فإن الأمطار تظل مرتبطة، إما بتسرب الاضطرابات القطبية من الشمال والغرب، أو بالانخفاضات الحرارية، التي تؤدي إلى تكاثف الهواء المداري البحري الرطب (36). إلا أن كمية الأمطار، تخضع أيضا، إلى التنوع التضاريسي بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي. كما أن الأمطار، تنحصر في شهور محدودة، إذ يصل معدل الشهور القاحلة، إلى سبعة أشهر في الصويرة وتمنار، و 9 أشهر بأكدير، و 10 أشهر بشيشاوة (37)، بل تنحصر في أيام، تنقلص إلى أدنى رقم بحوالي 26 يوما في السنة بشيشاوة (38).

ففي منطقة وحدة الهضاب، تدرج الأمطار، من الشاطئ حتى أعالي الهضاب العليا، فتسجل المحطات على طول الشاطئ، معدلات متواضعة، فالصويرة يصل معدلها السنوي 287 مم، ورأس غير 257 مم وأكدير 200 مم. لكن يتم التدرج نحو الداخل، حيث ترتفع كمية التساقطات، فمعدل تمنار 360 مم، ثم تزداد المعدلات، في المناطق المرتفعة للهضاب المتوسطة والعليا، على طول الجبهة المواجهة للغرب من الجنوب إلى الشمال الشرقي، فيصل المعدل بعين تملوكت شمال أكدير، حوالي 500 مم، وبعين أسمامة إداوتنان حوالي 561 مم، وبإمجراد حوالي 537 مم، وبتمليلت بمتوكة عند حدود إداوبوزيا حوالي، 535 مم، وبكزمت بمتوكة حوالي 431 مم (39). إلا أن هذه المعدلات، تنخفض في السهول المحاذية للدير، حيث يصل معدلها بشيشاوة 175 مم.

أما في المنخفض الكبير، من أيمن تانوت، حتى مخرجه على سوس. فإن المعدلات توضح تأثير عامل الحماية، التي توفرها المناطق العالية، المحيطة

36) Weisrock (A), Ibid. p 34..

37) Weisrock (A), Ibid. p. 31.

38) Dresch (J), Ibid. p. 54.

39) Weisrock (A), Ibid. p. 36.

بذلك المنخفض، غربا وشرقا. فمعدل إيمن تانوت هو 336مم، ومعدل تزي أوماشو 328مم، وينزل هذا المعدل، إلى أدنى مستوى له ب 175مم بأرغانة، ليرتفع قليلا إلى 259مم عند مخرج المنخفض بعين تزوين(40). هذه الظاهرة، تمتد حتى السفح الشمالي، شرق إيمن تانوت، نحو دويرآن ومزوضة(41).

وأما منطقة وحدة الجبال العالية، فتختلف كمية الأمطار، بين السفوح الشمالية والجنوبية، كما يؤثر عليها التدرج في الارتفاع، فتزداد ما بين 1500م و2800م، لتتحول أحيانا إلى تساقطات ثلجية التي تبدأ في الظهور ابتداء من علو 1200م في السفوح الشمالية، وتكون هذه التساقطات الثلجية، من أواخر نونبر إلى مارس، وأما سمك الطبقة الثلجية، فمتوسطه 50سم، لكن بقاءها لايدوم كثيرا، إلا في بعض سفوح وقيعان الأودية الظليلة. إذ معظم تلك الثلوج، تذوب في الربيع وبداية الصيف(42).

وهكذا يستنتج أن المنخفض الكبير، يؤكد ظاهرة الجفاف بالمنطقة، بخلاف الحاشية العليا، لوحدة الهضاب، ووحدة الجبال العالية. هذا الاختلاف في التساقطات يترجم في الغطاء النباتي.

2- 2- 3- الغطاء النباتي :

يبين الغطاء النباتي، تأثير العوامل المناخية، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، من شح الأمطار أو غزارتها. ولذلك تختلف كثافة الغطاء النباتي، حسب التدرج التضاريسي. لكن هذا الغطاء النباتي، يذكر وايزروك أن الدراسات الحديثة، التي تمت بالمنطقة، تؤكد التنوع والتداخل، في أجناس النباتات، داخل التقسيمات الكبرى.

ففي منطقة وحدة الهضاب حتى الشاطئ، فيسود فيها غطاء نباتي، يمكن تقسيمه إلى مستويين.

40) Weisrock (A), Ibid. p. 36.

41) Dresch (J), Ibid. p. 573.

42) Dresch (J), Ibid. p. 576.

1- غطاء نباتي ساحلي : يمتد من رأس الحديد شمالا عبر الصويرة حتى أگدير، ويمتد في معظم الهضاب، المنخفضة والمتوسطة بحاحة، ويسود فيه شجر أرگان، ويختلط بنبات جنبية.

2- غطاء نباتي بالهضاب العليا الشبه الرطبة، ويمتد إدادوتنان، وإداوبوزيا، وكل المناطق المتعرضة للتساقطات. وهو يتدرج من الأسفل إلى أعلى : ففي المستويات السفلى، تسود أشجار التويا تتخللها أشجار أخرى، خاصة الخروب. وأما في المستويات العليا، فتسود أشجار البلوط الأخضر، والعرعار، الذي تزداد أهميته في مناطق الحدود، بين هضاب متوگة والمنخفض الكبير. كما تتخلله الأشجار المعروفة بتقي.

- وأما في السهل، فيتميز الغطاء النباتي بالسهب، من الحنشان عبر أحواض سيدي المختار وشيشاوة، حتى دويران ومزوضة، وتتكون من نباتات قصيرة وشوكية كالسدره.

وأما في المنخفض الكبير، الذي يتكون من أحواض محمية، فتشترك معه في المميزات النباتية، هضاب متوگة لتواضع التساقطات. فيتكون الغطاء النباتي، من أجناس تتحمل الجفاف، في شكل متفرق، منها أشجار أرگان في معظم المنخفض، والعرعار في السفوح، مع نباتات قصيرة، كالشيخ، أو الشوكية المختلفة.

وأما منطقة وحدة الجبال، فإن الغطاء النباتي، يسود عليه البلوط الأخضر، المعروف بتسافت، ابتداء من علو 1200م حتى 2800م، ومافوقه أحيانا، في السفوح الشمالية. وأما في السفوح الجنوبية فيسود ابتداء من علو 1500م (43). وأما في المناطق العالية، سواء على ظهر الجبال، أو على امتداد الأحواض المعلقة المعروفة بتشكا، فتسود نباتات عشبية خضراء ونباتات زهرية، التي تتأخر حتى الصيف (44).

43) Dresch (J), Ibid. p. 580.

44) Berque (J), Ibid. p. 23.

وبذلك يتوضح، أن منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، لا تشكل وحدة نباتية، متدرجة من المحيط إلى أعالي الجبال، لما يحدث فيها من الانقطاع في المنخفض الكبير. هذه الظاهرة النباتية، التي عبر عنها دريش، بأن شبه المنخفض ب "صحراء شبه جرداء، مقطعة بمجموعة من الواحات، المخبأة في قعور الأودية، حيث تختلط أشجار النخيل بأشجار الزيتون، مظهر الجنوب الكبير، مقحم في قلب الجبل" (45).

2-2-4 الجريان السطحي :

يتميز الجريان السطحي، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، بعدم الانتظام. رغم أن المنطقة، تشكل جزءا من الأطلس الكبير، الخزان للمياه. لكن تقطع المنطقة، إلى وحدات متميزة، أثر على الجريان السطحي.

تتميز منطقة وحدة الهضاب، بجريان سطحي مؤقت، كما يتسم بالعشوائية، والتهيان داخل المنخفضات، رغم وجود وديان عميقة، التي تنشط أكثر في الفترات المطيرة، خاصة التي تستمد مياهها، من روافد إداوتنان. ولذلك فإن هذه الميزة التضاريسية المجزأة، هي التي تجعل المجريين الرئيسيين بالمنطقة، وادي سكساوة، ووادي إسن، هما المجريان المنظمان، لاستمداد مياههما من أعماق الوديان في المنطقة الجبلية العالية (46).

إن كل هذه المميزات المناخية، لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، تجعلها بصفة عامة، ضمن منطقة شبه قاحلة، مما يؤثر بصفة عامة على الحياة البشرية. لكن رغم الجفاف والقحولة، التي تتميز بها هذه المنطقة، فإن وجود مرتفعات عالية، يساعد على تخزين المياه المتدفقة، إما عبر الجريان السطحي، أو الباطني، الذي يساعد على تدفق العيون. كما أن القحولة، التي يدوم متوسطها أكثر من ثمانية أشهر، في معظم المنطقة خاصة الهضبية، والمنخفض الكبير،

45) Dresch (J), Ibid. p. 346.

46) Weisrock (A), Ibid. p. 25

تخفف مظاهر التكاثف الهوائي غير التام ليلا من حدتها، حيث يتحول ذلك التكاثف الهوائي، إلى شبه ري خفي يعبر عنه بالندى، الذي يروى المنطقة باستمرار، مع اختلاف في درجة كثافته، حتى إن تلك الكثافة بالساحل، تؤدي إلى وجود نباتات عشبية، تعطي الانطباع الشبه المداري (47).

وهكذا يبدو أن الامكانات الطبيعية لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي متنوعة تضاريسيا، من جبال ومنخفضات وهضاب، مما يقدم إمكانات متعددة للاستغلال ومناخيا، تنوع رغم ميله إلى الجفاف، فإنه لا يمنع التلاؤم مع ظروفه، وبذلك يشكل العاملان، التضاريسي والمناخي حافزا للاستقرار البشري.

3. الإمكانيات البشرية لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي :

إن الإمكانيات البشرية، لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، يمكن التطرق إليها من عدة جهات، تثبت إلى حد، استفادتها من الإمكانيات الطبيعية للمنطقة التي تسهل التفاعل العام.

3 - 1 - تطور الاستقرار البشري بالمنطقة :

يظهر أن الاستقرار البشري بالمنطقة، يمتد إلى فترات عميقة في التاريخ، مما يجعله يعرف تطورات، في مراحل التاريخ (48).

ينتمي السكان بالمنطقة، في إطار التقسيمات السكانية الأمازيغية للمغرب، للمصامدة، الذين انقسموا إلى تجمعات سكانية، ورد ذكر بعضها

47) Weisrock (A), Ibid. p. 21.

48) راجع التعاقب التاريخي لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، ص 61.

عند البكري(49)، وبعده، بحوالي نصف قرن، عند البيدق، في أوائل القرن السادس/ الثاني عشر، الذي ذكر مجموعة من القبائل، ما تزال بمكانها بنفس الاسم(50). وعلق بترك، عن الوضعية السكانية للمنطقة، في مجرى تعريفه بسكساوة بقدم استقرارهم، وهي وضعية لم تختص بهم. إذ ينطبق نفس القول، على معظم جيرانهم(51).

لقد كانت القبائل التي ورد ذكرها عند البيدق، والتي تسقر غرب أسيف المال هي، صودة أي مزوضة، ونفيفة، وحاحة، وركراغة على السفح الشمالي الغربي. وبالمناطق الداخلية، سكساوة، وإداومحمود. وعلى الممر الكبير، دمسيرة شمالا، واداوزيكي جنوبا. وعلى السفح الجنوبي، من البحر إلى الشرق، مسكينة ورغيته(52).

لقد تأكدت هذه الوضعية السكانية، وبنفس الأسماء، عند ابن خلدون، في القرن الرابع عشر، الذي عني خاصة بقبائل السفح الشمالي، لما لها من مناهضة للمرينيين(53).

لقد بين الوزان، وضعاً دقيقاً، لبعض هذه القبائل، وامتدادها، خاصة حاحة، التي كانت تمتد على معظم السفح الشمالي الغربي، حتى وادي شيشاوة، وذلك في أوائل القرن السادس عشر(54). مع الإشارة، لمجموعات سكانية متناثرة

49) البكري : أبو عبيد الله بن عبد العزيز : كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، وهو جزء من أجزاء الكتاب المعروف بالممالك والممالك، باريس 1965، ص 161.

50) راجع البيدق عن سجل قبائل الأطلس الكبير في كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب، الرباط، 1974، ص 32-35

وكذلك أخبار المهدي بن تومرت، الرباط 1971 ص 31-33

51) Berque (J), Ibid. p. 4

52) البيدق أبو بكر بن علي الصنهاجي : أخبار المهدي بن تومرت، الرباط، 1971، ص 52.

53) راجع الصراع بين المرينيين وقبائل طرفي الأطلس الكبير الغربي ص 78-79.

54) الوزان (الحسن بن محمد) وصف إفريقيا : الجزء الأول الرباط 1980، ص 75-89.

كوحداث، سماها الأعراب، والتي اشتهرت منها بالمنطقة، قبيلة حارث، التي تردد ذكرها في الوثائق البرتغالية(55).

يظهر أن الصراع الضخم، والتخريب، الذي تعرضت له المنطقة، طول قدم الجبل، من طرف البرتغال، في الربع الأول من القرن السادس عشر، أدى إلى تغييرات، في وضع التجمعات السكانية. فبدأت تبرز قوى قبيلة أخرى، أخذت تستقر تدريجياً.

لقد بدأ تغيير خارطة القبائل، على السفح الشمالي، ببروز قبائل بجانب القبائل القديمة.

بدأ بروز قبيلة دويران، بين مزوضة ونفيفة على وادي سكساوة، فصارت تتحكم في مخرج الوادي.

وأما قبيلة متوغة، فلم يرد اسمها عند الوزان، الذي زار المنطقة أوائل القرن السادس عشر، وتحدث عن مدن، نسبها لإقليم حاحة، تقع اليوم أماكنها بأرض متوغة. ومنها عاصمة الإقليم آنذاك، تادَنَسْتُ قبل تخريبها(56)، وتاسكُذَلْتُ(57)، التي يطل مكانها على بوابوض.

ويكتشف الغموض، تطور بروز متوغة بالمنطقة، فقد ورد عند البيدق لفض آتيكي(58) دون ذكر القبيلة. وأما كتاب أعيان المغرب الأقصى، فوردت فيه رواية، تقول بأن متوغة مركبة من تجمعين بشريين، تجمع أصلي، يسمى أنكا، وتجمع وافد صنهاجي، جاء مع المرابطين، ويسمى المثلثين، واندماج التجمعان

55) Cenival (Pierre de) S.I. H. M., T1, Portugal, pp. 316-318

56) الوزان، ن. م. ص ص 77-79.

57) الوزان، ن. م. ص 82

58) البيدق، أخبارالمهدي، ص 69

في قبيلة واحدة، أصبحت تسمى لمتوغة، ثم اختصرت إلى متوغة (59). وورد في مقالة عن القائد عبد الملك المتوغي، أن المتوغيين، يدعون أنهم ينحدرون من اللمتويين، كانوا مع يوسف بن تاشفين، ففضلوا البقاء في المنطقة، بدل السير إلى مراكش. (60) وتؤكد الرواية الشفوية من المنطق هذا الطرح.

يظهر أن الاضطراب السكاني، الذي تعرضت له المنطقة، أوائل القرن السادس عشر، وزحزحة السيادة الحاحية، أسهما في بروز متوغة، التي أصبحت تشكل قوة في المنطقة، منذ القرن الثامن عشر، وندا لحاح في القرن التاسع عشر، حتى إن النزاع بينهما، كانت له نتائج سلبية على الأسرة الحاكمة بحاح أيت أبهي سنة 1871/1288.

أما في السهل، فقد توسعت التجمعات العربية، وضمت لها رگراغة، وأصبحت تعرف بالشياطمة، التي ورد لها ذكر في الوثائق البرتغالية (61)، كتجمع صغير أوائل القرن السادس عشر. فأصبحت حارث إحدى قبائلها، وزحزحت بدورها حاح لتصبح من المنافسين لها، منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وطيلة القرن التاسع عشر.

أما أولاد أبي السباع، فقد ورد ذكر لمجموعة صغيرة منهم، كان القتال بينها وبين البرتغاليين جنوب أگلاگل (62). لكن يظهر أن القبيلة بدأت تستقر بدورها في السهل، بين متوغة جنوبا والشياطمة شمال غرب، ويبدو أنها أصبحت قوة في النصف الأول من القرن الثامن عشر، مما جعل السلطان المولى محمد بن عبدالله يوقع بها (63). هذه القبيلة التي أصبحت بدورها، من التجمعات السكانية الهامة بالمنطقة، في القرن التاسع عشر، وتداخلت مصالحها مع مصالح القبائل الأخرى.

59) Marthe et Edmond Gouvion Kitab Aayan al-Markib l'Akca, Alger 1939, p. 257.

60) Le Caid Si Abdel Malek M'tougui in Renseignements Coloniaux, suplument du Bulletin du Comité de l'Afrique française, N7 1918, p. 7, Rde S

61) Cenival (Picrre de) S.I. H. M., T1, Portugal, p. 736 et 603

62) Cenival, Ibid, p. 764.

أما حاحة، التي تقلص امتدادها جنوباً، فإنها ظلت تكون اتحادية هامة في القرن التاسع عشر، تمتد من الشمال إلى الجنوب، على معظم منطقة وحدة الهضاب من الأطلس الكبير الغربي، حتى المحيط، وهي اتحادية تضم اثني عشر قبيلة، هي إداو كَرْضْ عند المحيط على مشارف الصويرة، وتمتد شرقها نَكْنَفَة ثم أَيْت زَلْطَنْ فإداو زَمَزَمْ، وكلها على السفح الشمالي في محاذاة الشياظمة ومتوكة، يليها جنوباً إداو سَرَنْ وشرقها إمكْرَادْ، وجنوبها إداو كَلُولْ، التي تقع إداو تَغْمَة جنوب شرقها، لتحد أَيْت تَامَرْ الاتحادية من الجنوب. وفي الشرق، تمتد القبائل التي تسميها الوثائق بالجيلية من الشمال إلى الجنوب، إداو بُوَزِيَا، وإداو كَزُو وايت عيسي بمحاذاة إداو تَنَان.

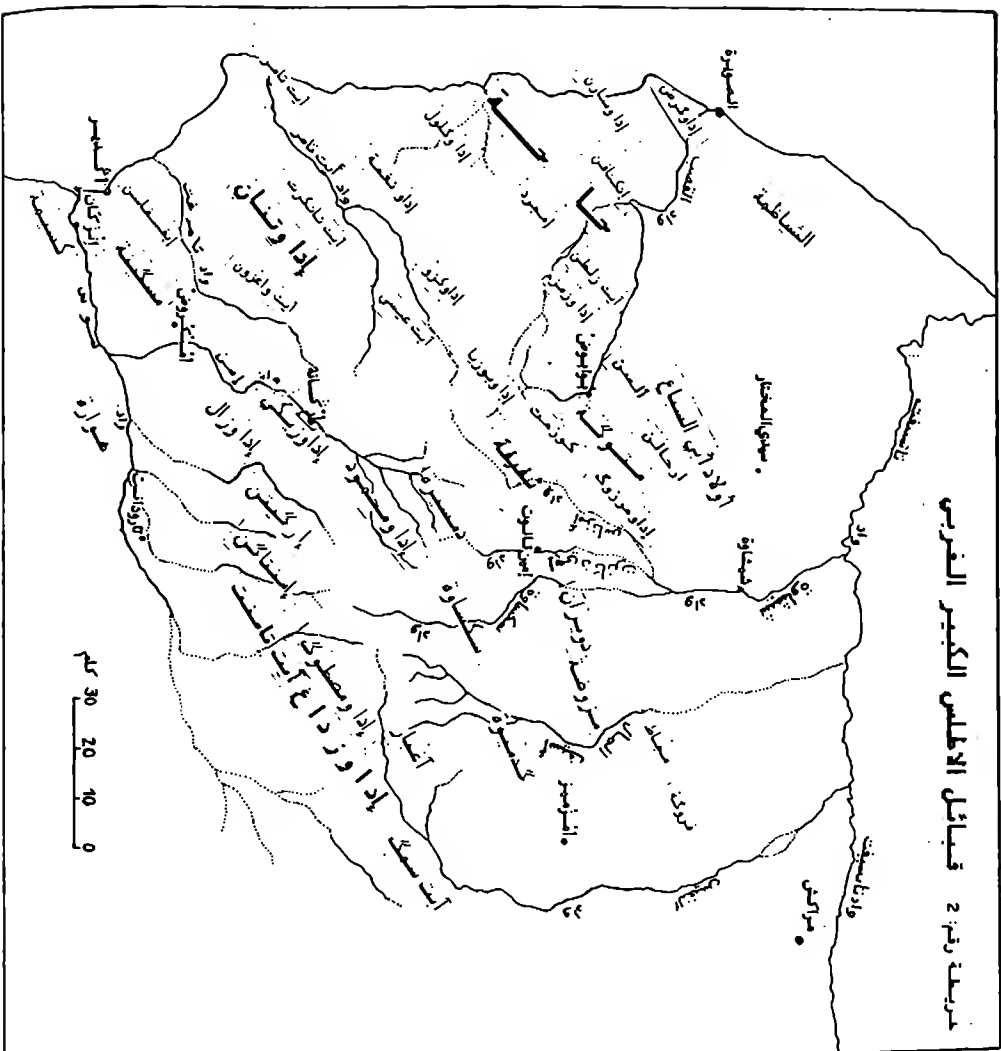
3- 2- تعداد السكان :

إن تعداد السكان، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، بالنسبة لستينيات القرن التاسع عشر، لم تكن تعنى فيها السلطة المركزية، والتجمعات السكانية، إلا بعد الكوانين، التي ورد عنها إحصاء حاحة، أثناء الحركة إليها سنة 1873/1290، فكان عدد الكوانين بالاتحادية، حوالي 3600 كما كانت الإحصاءات، تعنى أيضا بعدد الصائمين، أي القادرين على المشاركة في الأعمال، بما فيها الحربية، وكان عددهم بالنسبة للاتحادية الحاحية، أثناء الحركة، 6000 صائم. وإذا كانت إشارات إلى إحصاء كوانين وصوام القبائل الأخرى فإنه لا تتوفر على قوائمها.

لقد كانت غاية السلطة، والسكان، بمثل ذلك الإحصاء، كونه يعكس القوى البشرية الفاعلة للقبيلة، سلما وحربا. وما دون ذلك من السكان، لم يكن يحصى، وليس لاستغناء المجتمع عنه، وإنما لأنه يدخل، ضمن اعتبارات أخرى، تدخل في الذود عنها، لأنه شرف للسكان، أسرا وقبائل. فكان الخوف عليه، يتردد باستمرار بالتعبير، بالخوف على الأولاد والأعراض.

لقد كان النمو الديمغرافي، يتأثر بالآفات، وخاصة منها المجاعات، التي كانت لنتائجها، أمثلة بطرفي الأطلس الكبير الغربي، عقب مجاعة 1867/1869 وأورد

خريطة رقم: 2 قبائل الأطلس الكبير الغربي



المختار السوسي، بعضا من عواقبها بادوتنان من شاهد عيان (65). كما توفر مثال آخر، من وثيقة تهتم إحصاء كوانين إداوگلول، فذكر أنهم كانوا قبل المجاعة 527 كانونا وبعدها 464 كانونا (66). وانعكس هذا أيضا على سكان مدينة الصويرة، فكان سكانها سنة 1864 حوالي 20 ألف نسمة، لينزل عددهم إلى 18 ألف نسمة سنة 1870 (67). مما يوضح أثر الأزمة الديمغرافية، التي تؤثر على علاقات السكان فيما بينهم، وعلاقاتهم بالسلطة. وذلك جزء من المشاكل، التي ظهرت إبان حركة حاحة 1873/1290. لكن رغم ذلك، فإن تلك الآفات، لا تثبط عزيمة السكان في ممارسة أنشطتهم.

3- 3 - مظاهر الأنشطة المتعددة :

يمكن حصر الأنشطة المتعددة، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في الإنتاج الاقتصادي، والعمراني، والمواصلات.

3- 3 - 1 - الإنتاج الاقتصادي :

إن منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي كانت تعتمد إنتاجا متنوعا، جعل لها صيتا، حتى إن دوفوكونو، لما مر بحاحة، أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر، أي بعد عشر سنوات من الحركة إليها، وصفها بالغنى، رغم ما شاهده من آثار الخراب (67 مكرر).

تعتمد منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، إنتاجا متنوعا. ففي معظم طرفها الغربي، يعتمد الإنتاج على شجرة أرگان، التي يتوارد ذكرها، منذ عهد البكري، لدى كل من اهتم بالمنطقة، وإنتاج أرگان متعدد الاستغلال، مما يجعله ثروة طبيعية للسكان خاصة بمنطقة حاحة.

(65) السوسي : محمد المختار، المعسول ج 15 مطبعة النجاح، البيضاء 1962، ص 11.

(66) راجع إحصاء كوانين حاحة ص 461، رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 23 جمادى ال 19/1290

يوليوز 1873

(67) Schroeter Ibid, pp. 219-20

67bis) Foucauld (Charles de) Reconnaissance au Maroc, 1883-1884, 1943, p. 339

وأما كلما كان الاتجاه شرقا، فإن الإنتاج الشجري، يعتمد أشجار اللوز، والزيتون، الذي كان إنتاجه غزيرا بالمنطقة، في القرن التاسع عشر، ليصل في المنطقة الداخلية العالية إنتاج الجوز. أما إنتاج الحبوب، فكانت السهول، من الدير إلى حاحة، توفر منه حاجياتها وحاجيات المنطقة الجبلية، التي لا يكفيها إنتاجها من الحبوب، المعتمد خاصة على الشعير.

وأما تربية الماشية، فكانت تعتمد على الأغنام، في السهول، والماعز، في المناطق الداخلية في معظمها. وقد كانت السلطة، تعنى بها، حتى إنه في حركة، حاحة كان من نتائجها، توزيع مواشي المخزن، على القبائل المجاورة لحاحة(68).

لقد كان الإنتاج الشجري خاصة، وإنتاج المواشي، يحظيان بالتصدير عبر الصويرة، ذلك الإنتاج الذي كان عدد من الوسطاء يقومون باستجلابه من المنطقة الداخلية عبر أسواقها.

3 - 3 - 2. المظهر العمراني :

يشكل المظهر العمراني، دليلا رئيسيا على استقرار المعاملات، بين السكان، وعلى قوة الإنتاج. ولقد عرفت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، عمرانا تبدلت أدواره عبر التاريخ.

لقد كان تأسيس مدينة مراكش، منذ النصف الثاني من القرن الخامس / الحادي عشر، سببا تدريجيا في تراجع مدن الدير، كأغامت، أو اختفائها، كمدينة نفيس وحتى مدينة نفيفة. هذه المدن التي كان لها صيت. قبل نشأة مراكش كما ذكر ذلك البكري(69).

(68) راجع توزيع الكلف أثناء حركة حاحة، ص 479.

(69) راجع التعاقب التاريخي لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، ص 66.

وأما في السفح الجنوبي، فكان تزايد نمو مدينة تارودانت، قد سبب تدريجياً في اختفاء إيجلي، ثم تيدسي (70) خاصة منذ النصف الأول من القرن السادس عشر.

لقد حدث تغيير آخر، على العمران بالمنطقة منذ بداية القرن السادس عشر، سواء على مستوى الشاطئ أو الداخل.

وأما على مستوى الشاطئ، من آسفي إلى ماسة، فإن الاحتلال البرتغالي للمنطقة، في أواخر القرن الخامس عشر، وأوائل القرن السادس عشر، والمقاومة التي واجهها، والعنف والتخريب الذي مارسه البرتغاليون (71)، للنيل منها، سبب تغييراً في المعالم العمرانية للمنطقة، فاختلفت مجموعة من المدن الشاطئية، ككوز، وتافضنة، وتركوكو، لصالح آسفي شمالاً، وأكدير جنوباً (72). فحظي التركيز عليهما بالاهتمام، حتى النصف الأخير من القرن الثامن عشر، حينما ستنشأ الصويرة، التي ستحقق إشعاعاً بالمنطقة، يصل ذروته في الستينات من القرن التاسع عشر (73).

وأما على المستوى الداخلي، فقد اختفت كل مدنه، مما سهل بروز إمين تانوت منذ القرن السادس عشر، التي أخذت تتزايد أهميتها بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، حتى أصبحت مركزاً هاماً، في الستينات من القرن التاسع عشر،

(70) راجع الوزان : ن. م. ص ص 93-44 وبالمقارنة بين عدد كوانين كل منهما يظهر تفوق تيدسي فكانت بها أربعة آلاف كانون في حين كان بتارودانت ثلاثة آلاف كانون لكن تفضيلها من طرف السعديين أسرع في نموها.

(71) راجع التعاقب التاريخي، ص 94.

(72) راجع التعاقب التاريخي، ص 95.

لقد حاول صاحب كتاب وصف جغرافي لإمبراطورية المغرب أن يضع وصفاً شاملاً لعمران المنطقة بين مراكش والمحيط، ص ص 202-206

73) Reuon (E) Ibid.
Miège (L) Ibid T. III, pp. 63 - 67.

كما شهدت بذلك وثيقة، أثناء حركة حاحة، فذكرت "أن القبائل يسوقونه من سوس إلى مراکش وأكثر من ذلك" (74).

وهكذا يلاحظ أن المظهر العمراني، تحكمت فيه، عوامل تغيير مراكز القوة، نتيجة الصراعات، التي تعرضت لها المنطقة، مما يؤثر على المواصلات.

3- 3- 3- طرق المواصلات :

تخترق منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، طرق الربط، بين شمال الأطلس نحو السهول الشاطئية، وجنوبه، نحو سوس حتى الصحراء. واشتهر منها طريقان، عبر الساحل، وعبر منخفض إسن-أسرتو. وتأرجحت أهميتهما، بين الصعود والهبوط، نتيجة الظروف التاريخية للمنطقة، وتغيير مراكز القوى الاقتصادية.

كان الطريق الساحلي (75) عبر حاحة، يربط ماسة جنوبا، غرب مصب وادي ولغاس، وگوز شمالا، على مصب نهر تانسيفت، ولقد بدأت أهمية هذا الطريق في التراجع عقب تخريب معظم المعالم العمرانية، التي كان يربطها في منطقة حاحة، على يد البرتغاليين، لكن بدأ يسترجع حيويته، مع إنشاء الصويرة، فازدادت مكانته الاقتصادية، مما كان يحتم توفير ظروف الأمن فيه، وذلك ما كانت تحاول توفيره، السلطات، المحلية والمركزية، في الستينات من القرن التاسع عشر (76).

وأما الطريق الثاني، فهو الطريق الذي يمر عبر منخفض إسن-أسرتو، والذي ورد ذكره عند البكري (77). إلا أن اتحادية گنفيسة، لما كانت قوية، كانت تتحكم في هذا الطريق (78)، ولما ضعفت في القرن الخامس عشر، يظهر أن هذا الطريق، بدأ نشاطه يتزايد مع نهاية القرن الخامس عشر (79). وازدادت

74) رسالة من القائد عمر بن سعيد المتوگي إلى الخليفة بتاريخ 14 رجب 1290 / 7 شتنبر 1873، خد. ح. ر

75) Célérier, (J). L'Atlas et la circulation au Maroc, in Hesperis 1928, 4 trimestre pp. 466 - 468

76) راجع ص 303-304.

77) البكري ن. م. ص. 160.

78) Berque (J) Antiquité Seksawa, in Hesperis. 1953, 4 trimestre p. 383

79) Célérier, (J). Ibid. p. 476

أهميته مع بداية القرن السادس عشر، عقب تراجع الطريق الساحلي، وتركيز السعديين عليه. فزودوه بالقصبات، التي جردها المولى إسماعيل، كقصة إمين تانوت، وقصة بن تاكْمُوسْت جنوب تزي أو ماشو، وقصة قرب أرغانة، وقصة أمسكروض، لتوفير الأمن للطريق، الذي كان يسمى الطريق السلطاني.

ولقد مر المولى الحسن بهذا الطريق، أثناء حركة سوس 1863/1280 ذهاباً وإياباً، فتوضحت من تلك الرحلة مراحل الطريق من مراکش إلى أمسكروض (80). وأما إبان حركة حاحة، فإن هذا الطريق تعرض لاضطراب، نتيجة مهاجمة المنشقين عن المتوگي للمارة، للنيل منه، فحدثت فيه قضيتان، رفعهما المتوگي إلى الخليفة.

أما القضية الأولى فيتهم فيها المتوگي جماعة من المنشقين عنه، بمهاجمة بعض الوافدين من إداويزيكي على الخليفة، بمناسبة عيد المولد، وذلك بدمسيرة "بموضع يسمى بأسكا" (81)، الذي كانوا يقيمون فيه. لكن يظهر أن الشخص المهاجم تمكن من الهروب "منهم ونجاه الله" (82). ويعلق المتوگي على هذا العمل "أعلمنا مولانا بما هم عليه من قطع الطريق، والهجم، وأنهم لا زالوا على حالهم القبيح" (83).

يظهر أن الخليفة، أمر بالتحريات في شأن ما ادعاه المتوگي، فجاء على ظهر الرسالة "نعم سيدي أجب بأن أسكا خارجة عن طريق دمسيرة".

وأما القضية الثانية، فيتهم فيها جماعة من المنشقين أيضاً، تعرضوا لحامل رسائله وتمكنوا منه وسلبوه "كسائه ومكاتب سيدنا وما نجاه إلا كثرة سبقه، وتبعوه إلى الحدود بين متوگة ونفيفة ومكاتب سيدنا دخلوا يد عامل نفيفة" (84).

(80) راجع حركة سوس، ص 130-131.

(81) رسالة عمر بن سعيد المتوگي إلى الخليفة بتاريخ 8 ربيع النبوي 1290 / 6 ماي 1873 أسكا يقع شمال شرق تيمزگادوين على بعد حوالي 4 كلم.

(82) ن. ر.

(83) ن. و.

(84) رسالة أخرى لعمر بن سعيد المتوگي إلى الخليفة بتاريخ 8 ربيع النبوي 1290 / 6 ماي 1873

يظهر أن الخليفة، أمر أيضا بالتحري في ادعاء المتوگي، فجاء الرد على ظهر الرسالة "نعم سيدنا منذ عرض عليهم وأمروا به فطلبوا أن يحلف لهم المتوگي، بأنه وجه ذلك مع صاحبه، ويغرموه له. وإن ادعوا عليه هو بشئ، بعد، وانكره، يحلفوا له ويغرمه لهم".

يستنتج من هذا، أن المنشقين عن المتوگي، كانوا يستغلون الإرهاب بالطريق للنيل منه، لكن ذلك الإرهاب في حد ذاته، يزيد من الخوف للمارة. وهو نموذج لما كان يتكرر في هذا الطريق من أعمال إرهابية، كانت تزهق الأرواح، حتى غلب على الذاكرة الخوف منه، وتخلد ذلك في تسمية بعض معالمه، ففي جنوب تمزگادوين توجد عين، سميت "شرب وهرب". كما تخلد ذلك الخوف في الأهازيج الأمازيغية، ومن نماذجها هذه الأهزوجة :

رَبِّي آكْ إِرْغُودَنْ أُونَا إِيْكَانْ تَكْيَا أُوْغَرَادْ تَبْرِدَا إِمْدَنْسِرَنْ

الله أسعدك يا من تفصله وثبة ضفدع عن طريق دمسيرة.

يظهر أن مثل هذا التخوف الذي تتكرر الشهادات عنه، إنما يرجع إلى كون الطريق يمر من أماكن صعبة من شعاب، وتلال، ومنخفضات، وغابات. مما يسهل العمل للصوص، الذين يفاجئون المارة. فانعكس هذا على الذاكرة الشعبية، فخلدت ذلك التخوف، رغم ما كانت قبيلة دمسيرة، تقوم به من الحرص على سلامة الطريق.

تشعب من هذا الطريق عدة طرق لاختراق الأطلس، في اتجاهات مختلفة منها عبر بياون نحو تارودانت، انطلاقا من أرگانة، أو عبر تافيلالت إداومحمود، انطلاقا من تمزگادوين.

وأما في موازاة الأطلس نحو المحيط، فاشتهر منه طريقتان: أحدهما في محاذاة الأطلس، والثاني عبر شيشاوة وسيدي المختار. وقد سلكه المولى الحسن، أثناء حركة حاحة 1873/1280.

يتوضح مما تقدم أن الإمكانات البشرية، لما تتلاءم مع الإمكانات الطبيعية، تحقق مسارا تاريخيا، يمكن التطرق لنموذج له، بوضع لمحة تاريخية عن منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي.

II. منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في التعاقب التاريخي :

لقد كان من الصعب الإلمام بكل التطورات التاريخية لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، عبر التعاقب التاريخي للمغرب. لكن هذا لا ينفي عن المنطقة حضورها المستمر، في كل التطورات، التي تعرض لها المغرب. والتي يمكن تتبع بعض آثارها، عبر فترة تاريخية، تمتد لما قبل الإسلام، لتواصل عبر تقلبات التكوين السياسي الإسلامي للمغرب. وإن كانت أهمية المنطقة، تقوى أو تخفت، تبعا لتقل الثقل السياسي، بين عواصم طرفي الأطلس، وعواصم الشمال، وما كانت تلعبه من أدوار سياسية واقتصادية، وانعكاساتها على امتداد النفوذ والأمن والاستقرار، أو تراجع تلك التوابث.

1- منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في التعاقب التاريخي لما قبل الإسلام :

ففي الامتداد التاريخي لما قبل الإسلام، يصعب وضع لمحة عامة عن منطقة طرفي الأطلس، إلا أنه تتوارد معلومات، عن بعض أدوار المنطقة التاريخية.

ففي فترة ما قبل التاريخ تؤكد بعض النقوش، التي عثر عليها ببعض كهوف الأطلس الكبير الغربي، كأوكيمْدَنْ وياگور، بأن المنطقة، كانت مأهولة بالسكان منذ مدة طويلة. وتحمل تلك النقوش، رسوم بعض الأدوات المستعملة، من مدى وقاطعات، وبعض أنواع الأسلحة، كالرماح والدروع. كما تحمل رسوما أخرى، يصعب تحليلها، أو فهم الغاية من رسمها. ومنها على سبيل المثال رسوم لعربات،

لا يوجد تواصل لاستعمالها(1). وإن كان ما يمكن أن تؤكد هذه النقوش، أن حياة الاستقرار، كانت بالمنطقة لفترة طويلة، نظرا لما توفره من أحزمة دائمة الاخضرار، لتوفر المياه، بين مناطق تتجاذبها التقلبات المناخية، مما جعلها مقر توافد من الصحراء، وكذلك من مناطق البحر المتوسط، فكانت بذلك منطقة انصهار طال أمده(2).

وأما بالنسبة للفترات، التي يمكن ربطها بالتعامل الخارجي، أكثر منه بالتطور الداخلي، لا شيء، سوى لكون المعلومات المعتمدة عن هذه الفترة، ترجع كلها إلى أصول أجنبية، حتى وإن كانت الأدلة حفريّة. وقد ناقش العروي أهمية هذه المعلومات، وكيفية استعمالها، وتأثيراتها السلبية، التي نجحت المدرسة الاستعمارية في توظيفها.(3)

ففي الفترة التي كان التعامل فيها مع الفينيقيين، ثم القرطاجيين، دلت بعض الحرفيات على التواجد التجاري مع تلك القوى(4). ولقد تضاربت التعليقات والشروح، حول رحلة حانون في النصف الأول من القرن الخامس قبل الميلاد، وحول المنطقة التي وصلتها، عما إذا كانت مقتصرة على الموقع الذي أصبح يعرف بالصويرة أو تجاوزته إلى منطقة الجنوب حتى بوجدور، أو أبعد منه، وذلك لاختلاف في تحديد جزيرة سيرنه(5)، التي وصلتها الرحلة. لكن ما يمكن استفادته من هذه الرحلة، بالنسبة لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، أن مرور أسطول حانون، قد لا يستبعد توقفه بمراكز بالمنطقة، للتزود بالمؤن. سواء كان بموقع الصويرة الذي دار عليه الجدل، أو غيره. نظرا للإمكانية المحدودة لسفن تلك المرحلة التاريخية، التي كانت لا تبتعد عن محاذاة الشواطئ.

وفي فترة الاستعمار الروماني لشمال المغرب، وردت معلومات عن جنوبه، من طرف بعض الكتاب الرومانيين؛ فقد ذكر بلين في القرن الأول الميلادي، بعض

1) Histoire du Maroc, Amine et autres, Hatier Paris 1967, pp 14 -15.

2) Amine Ibid p. 15.

3) Laroui (Abdellah), l'histoire du Maghreb Paris 1970, T 1, p. 47.

4) Amine et autres Histoire du Maroc. p. 19.

5) Laroui, Ibid.p. 53.

المظاهر العامة للحياة، تدل على الاستقرار، فتحدث عن جبل درن Deren أو Deris بأنه متوفر على منابع المياه، وحياة زراعية، وسكان لا تظهر أهمية كثافتهم إلا بالليل، عند ما تسطع الجبال بالنيران، وأصداء الرقص، والمزامير والدفوف(6).

ويظهر أن التواصل مع الجنوب ظل مستمرا، حتى لما انحسر نفوذ الرومان، في شمال المغرب إلى مناطق محدودة(7). فقد اكتشفت حفريات بيزنطية في جزيرة الصويرة، ترجع للقرن الرابع الميلادي(8).

وهكذا فإن توارد الشهادات، عن منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، سواء كانت حفرية أو كتابية، خاصة في الكتابات الأجنبية، الإغريقية والرومانية، دالة على أن المنطقة، كانت لها أهمية في التعامل الخارجي، في تلك الفترة التاريخية. وإن استعصى رسم نوع هذا التعامل، ومراكزه، فإن جزيرة الصويرة، ظلت من المراكز الرئيسية في هذه المنطقة لذلك التعامل في حقبة ما قبل الإسلام.

2- منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في التعاقب التاريخي منذ الفتح الإسلامي :

لقد عرف التاريخ المغربي، تطورا هاما مع الفتح الإسلامي، ذلك أن الإسلام أدى إلى تحريره من التبعية الأجنبية التي كانت قد حالت دون استفادته من ثرواته المادية، البشرية والاقتصادية. كما حالت دون تطوير ما كان له من المؤسسات التنظيمية، سواء الدينية أو السياسية، لترتقي إلى مستوى أعلى، حتى غلب على الظن، أن الهيكلة السياسية للمغرب، إنما تبدأ مع الفتح الإسلامي، الذي أسهم فعلا في تغيير مسار تاريخه، على جميع المستويات، الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

6) Montagne (Robert) Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Paris, 1930, p.57.

7) Histoire du Maroc, p.41.

8) Schroeter (Daniel) : Merchants and Peddlors of Essaouira, A social history of a Moroccan trading town (1844-1886). p.16.

لقد كان لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، حضور مستمر في هذا التغيير، منذ الفتح إلى غاية القرن الثالث عشر الهجري، التاسع عشر الميلادي، فترة توقف آفاق هذا البحث المتواضع. وإن كانت الفترة، تمتد على مدى ثلاثة عشر قرناً، فإن الإحاطة بمشاركة منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي فيها، غير وارد لأسباب مختلفة. ينطلق بعضها، من ندرة المعلومات، والبعض الآخر من مقاصد البحث نفسه. إضافة إلى أن هذه الفترة الطويلة من تاريخ المغرب، عرفت تشعبات تاريخية كبيرة، وتقلبات سياسية، تميزت بدرجات مختلفة من التماسك، حتى إنه يمكن تقسيمها حسب درجة الامتداد السياسي، الذي له آثار واسعة على كل المجالات، إلى ثلاث حقبة متوالية، حقبة دولة الإمارة، ثم دولة الإمبراطورية، ثم دولة القطر، ولكل منها خصوصياتها.

2-1- منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي ودولة الإمارة :

تبدأ حقبة دولة الإمارة في المغرب من الفتح الإسلامي أواخر القرن الأول الهجري / السابع الميلادي، إلى منتصف القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. هذه الحقبة التي عرفت تكوين إمارات في المغرب، كان لبعضها نصيب أوفر من التعريف بها على حساب الأخرى، وكمثال على ذلك الإمارة الإدريسية والإمارة البرغواطية، مع أن تلك الإمارات، كانت ندا لبعضها البعض، في المرتبة السياسية.

وإن استقراء بعض النصوص، عن بداية الفتح الإسلامي، تبين الوضعية السياسية للمغرب آنذاك، مؤكدة تواجد إمارات مختلفة. فقد ذكر ابن عذاري، أن موسى بن نصير، لما عاد إلى المشرق، أواخر القرن الأول الهجري، صحب معه مائة من وجوه الأمازيغ ومائة من وجوه الروم الأندلسيين، وعشرين ملكاً من ملوك المدائن، التي افتتحها في إفريقيا. ومن بين هذا الوفد الضخم الذي يمثل سلطات المدن، والسلطات الإقليمية "مزدانة ملك السوس"⁽⁹⁾. مما يبين مشاركة المنطقة

(9) ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب قسم الموحدين - البيضاء، 1985، ص 45.

الجنوبية للمغرب، المميز بتشكيل وحدات مستقلة، والتي عبر عنها المؤرخ بممثليها في شكل ملوك. وأيد ابن خلدون هذا الاتجاه، حينما تحدث عن منطقة الجنوب وسكانها، فذكر أنه "كان منهم قبل الإسلام وبعده رؤساء وملوك" (10).

ولقد احتفظت الإمارات باستقلالها، بما فيها منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، حتى غداة تأسيس الدولة المرابطية، في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. فذكر ابن خلدون، أن المرابطين لما احتلوا أغمات، كان ذلك في عهد "دولة إمغارن في بلاد المصامدة وهم الشيوخ" (11). مما يبين أن منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، ظلت محتفظة بتشكيلاتها السياسية المتميزة بالاستقلال، حتى إن ابن خلدون، استعمل اللفظ المحلي للدقة فقال "دولة إمغارن" ثم عربها، مما يبين الصدى الواقعي، الذي كانت تحتفظ به هذه المؤسسة.

وفي معرض حديث ابن خلدون، عن المصامدة بصفة عامة، ذكر أن "لبرغواطة دولة، ولأهل درن دولة أخرى، ودول حسبما نذكر" (12). ويلاحظ أن إصرار ابن خلدون على الإشارة إلى تلك الوحدات السياسية بالدول، لم يكن اعتباطاً، وإنما هو تعبير عن الواقع، الذي ظلت المنطقة تعرفه حتى بداية اندماجها في وحدة سياسية أوسع من دولة الإمارة.

وطيلة فترة دولة الإمارة، توارد الحديث عن معالم طرفي الأطلس الكبير الغربي، فذكر ابن عذاري أن نزول عقبة أثناء فتوحاته كان بأغمات أوريككة (13). وأما البكري، فقد توسع في ذكر هذه المعالم، فذكر أغمات بمدينتيها،

(10) ابن خلدون : عبد الرحمان، تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر، المجلد السادس، ص 275 بيروت 1979.

(11) ن. م. المجلد السادس، ص 183.

(12) ابن خلدون : المجلد السادس : ص 206.

(13) ابن عذاري ن. م. ص. 27.

وريكة وإيلان(14). ثم ذكر مدينة نفيس (15) التي نزل بها أيضا عقبة، حيث صادف مقاومة شديدة، ثم ذكر مدينة أفيفن.(16) وهذه المدن الثلاث، تقع على محاذة الدير، على الطريق(17) الذهاب إلى سوس، والذي يمر عبر منخفض إسن. وذكر البكري وجود مدينة تامزورّت به.(18) وفي الطرف الجنوبي بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، تحدث البكري عن مدينة إيجلي(19)، بأعالي سوس. كما تحدث عن ماسة (20) عند المحيط، التي يليها شمالا، في الأهمية، مرسى أمكدول، الذي وصفه بأنه مشى مامون(20مكرر).

ولقد استعرض البكري، نشاط السكان بهذه المنطقة، والمركز على الفلاحة فذكر غزارة الإنتاج، الذي أدى إلى رخص الأسعار(21)، وإلى التصدير عبر ميناء غوز(22) على المحيط، والذي تقصده المراكب، من مختلف البلدان. كما أن من الإنتاجات الرئيسية، قصب السكر بإجلي،(23) الذي يسوق إلى باقي المغرب. ويعتمد السكان أيضا، على إنتاجات شجرية متنوعة. ومنها شجرة الهرجان أي أرگان، التي كرر البكري وصفها وعدد منافعها(24). إضافة إلى

14) البكري : أبو عبيد الله بن عبد العزيز : كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، وهو جزء من أجزاء الكتاب المعروف بالمسالك والممالك، نشر دوسلان. Mac Guckin De slane، طبعة باريس 1965، ص 153.

15) البكري، ن.م. ص. 160.

16) البكري، ن.م. ص. 160.

17) البكري، ن.م. ص. 160.

18) البكري، ن.م. ص. 160.

19) البكري، ن.م. ص. 162.

20) البكري، ن.م. ص. 161.

20 مكرر) البكري، ن.م. ص. 86.

21) البكري، ن.م. ص. 153.

22) البكري، ن.م. ص. 153.

23) البكري، ن.م. ص. 162.

24) البكري، ن.م. ص. 163 ذكر عن منافع أرگان.

”وبأرض أعمت والسوس شجر الهلجان (يريد الهرجان، ص. 162) لا يكون إلا هناك يستخرج من حبه زيت=

استخراج المعادن من الجبال كالفضة (25)، كما تغزر الصناعات، ومنها النحاسية التي تصدر إلى إفريقيا الغربية (26). وتجري معظم المعاملات في الأسواق، وتتم بالنقد الفضي والقزديري (27)، وبذلك ألم البكري، بكل أطراف الحياة، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي.

وأما عن سكان المنطقة، في تلك الحقبة من التاريخ، فهم ينتمون إلى المصامدة (28)، الذين ذكر ابن خلدون عددا من قبائلهم قائلا: "إن قبائل المصامدة بجبل دزن كثيرة، مثل هنتاتة، وتينمل، وهرغة، وكنفيسة، وسكسيوة وگدميوة، وهزرجة، ووريكة، وهزميرة، ورگراگة، وحاحة وگلاوة وغيرهم" (29)، هذه القبائل التي عمرت الأطلس الكبير الغربي حتى البحر، وذلك منذ "الأحقاب المتطاولة" (30)

وهكذا، فإن ما يمكن استفادته، من هذه الإشارات، أن معالم منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، قد عرفت منذ وقت مبكر من التاريخ. كما نعمت باستقرار السكان، وغزارة الإنتاج، ومدن هامة، وهي حياة دالة على التواصل. ومما زاد أهمية لما وصفت به، أن البكري، كان معاصرا لما تحدث عنه من التطورات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في أواخر حقبة دولة الإمارة. فعبّر عن واقعها المتميز بالتنوع، واستقلال الوحدات، ذلك الواقع الذي سيواجهه المرابطون عند وصولهم للمنطقة.

= طيب كثير النفع وذلك أنهم يجنون ثمره فتعلقه الماشية ويعمدون إلى عجمه فيطحن ويستخرج منه ذهنه فيكادون يستنفعون به عن جميع الزيوت لكثرة عندهم".

(25) البكري، ن.م. ص. 161

(26) البكري، ن.م. ص. 162

(27) البكري، ن.م. ص. 162

(28) البكري، ن.م. ص. 162.

عبد الرحمان ابن خلدون : تاريخ ابن خلدون : المجلد السادس، ص 275

(29) عبد الرحمان ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 275

(30) عبد الرحمان ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 206.

2 - 2 - منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي ودولة الإمبراطورية :

لقد عرف تاريخ المغرب، تطورا هاما، لما تمت وحدته السياسية، في إطار دولة واسعة، اتخذت صيغة دولة الإمبراطورية، والتي استغرقت أكثر من ثلاثة قرون. من النصف الثاني للقرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي إلى أواخر القرن الثامن الهجري / أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، وهي حقبة تعاقبت فيها ثلاث دول إمبراطورية، المرابطية، والموحدية والمرينية.

لقد تميزت هذه المدة، بالعمل الذؤوب، على توسيع آفاق المغرب، بضم مناطق شاسعة، تمتد جنوبا إلى الصحراء، وشرقا إلى حدود طرابلس، وشمالا إلى تخوم الأندلس. وصاحب هذا الاتجاه السياسي، نشاط واسع في كل المجالات، العسكرية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. فبرزت في تخليد انتصارات عسكرية كالزلاقة بالنسبة للمرابطين، والأرك بالنسبة للموحدين. كما برزت في إنشاء عمران كمرآكش بالنسبة للمرابطين، ورباط الفتح بالنسبة للموحدين، علاوة على تزويد المدن الأخرى بمرافق اجتماعية واسعة، اشتهرت منها المارستانات والمساجد، التي ما تزال آثارها شاهدة، كالكثيبة بمرآكش وحسان بالرباط والخيرلدة بإشبيلية. وكللت هذه المجهودات، بتنشيط الثقافة التي اشتهر منها المرينيون بإنشاء المدارس(31).

(31) إن هذه الفترة من تاريخ المغرب، رصدت لها كتابات واسعة يمكن مراجعتها، ومنها المصادر التي تشكلها ما أنتج في تلك الفترة، والتي يعتبر ابن خلدون من أساطينها لسببين، معاصرته لمدة من حقبة دولة الإمبراطورية، وخصوصا بداية أزمتها التي صادفت أواخر النصف الثاني من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر، والسبب الثاني، كون ابن خلدون متميزا بحس علمي تبلور في ملاحظاته، خاصة عن الفترة التي عاصرها من تاريخ المغرب، مما يعطي أهمية كبرى لإنتاجه، ومن المعلوم أنه على إثر هذا الإنتاج المصدري ما تزال الدراسات مستمرة عن حقبة دولة الإمبراطورية والتي تشكل بدورها مراجع لا يستغنى عن أكثرها لغنى تحليلها.

ولقد شاركت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في كل تطورات حقبة دولة الإمبراطورية، وكانت مشاركتها فعالة، اختلفت أدوارها حسب المتزعمين لها.

2- 2- 1- المرابطون والأطلس الكبير الغربي :

ففي العهد المرابطي، تميزت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، بمجابهة الدولة، التي قال عنها ابن خلدون، للمصامدة "مع لمتونة، ملوك المغرب، حروب وفتن، سائر أيامهم" (32). وذكر البكري، أن عبد الله بن ياسين، غزا أغمات سنة 449، واستولى على المصامدة سنة 450 (33). دون تعليق على الأحداث. وأما الناصري فقد ذكر أن عبد الله ابن ياسين، "فتح جبل درن وبلاد رودة ومدينة شفشاون بالسيف، ثم فتح مدينة نفيس، وسائر بلاد گدميو، ووفدت عليه قبائل رجاجة وحاحة فبايعوه" (34)، كما احتل مدينة أغمات (35).

ويظهر أنه، أمام صعوبة إخضاع سكان منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، وصعوبة اندماج السكان الوافدين مع الدولة الجديدة، مع سكان المدن العريقة بالمنطقة، والتي كانت أغمات أهمها، فقد اضطر المرابطون، إلى إنشاء مدينة منسجمة مع تكويناتهم البشرية والاجتماعية (36)، فأسس يوسف بن تاشفين مدينة مراكش (37)، التي اتخذها مركزا للدولة الجديدة، والتي كان من أهدافها أيضا "التمرس بقبائل المصامدة المقيمة بمواطنهم منها في جبل درن. وإذ لم يكن في قبائل المغرب أشد منهم قوة ولا أكثر جمعا" (38).

(32) ابن خلدون : عبد الرحمان، تاريخ ابن خلدون، المجلد السادس، ص. 224.

(33) البكري : ن. م : 168

(34) الناصري: أحمد بن خالد : كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ج 2. ط 1954- البيضاء. ص 14.

(35) الناصري : ن. م. ج 2. ص 15

(36) ومثال عن اختلاف العادات الاجتماعية، بين المرابطين وسكان مدن الدير كأغمات، كونهم احتفظوا بالثام في وسط يعرف السفور، حتى إن الموحدين كانوا يطلقون عليهم الحشم، تشبيها بالنساء اللائي يضعن النقاب، وقد ذكر كتاب الاستبصار أن مراكش "أما بناها واضعها ليملك منها جبل درن لكثرة من يعمره" ص 209

(37) ابن خلدون : ن. م، المجلد السادس ص 184

(38) الناصري أحمد. ن. م. الجزء الثاني ص 2.

ودعما لسياسة محاصرة المصامدة بالأطلس الكبير الغربي، أقام المرابطون، سلسلة من الحصون في المناطق المنيعية والاستراتيجية، التي كانت تأوي الرجال والخيول(39). وقد عدد البيدق عددا منها(40).

إن هذه التأكيدات، عن مجابهة قبائل منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، للدولة المرابطية، لها انعكاسات على مسار الأحداث، وخاصة على المستوى السياسي، إذ لم يمر سوى أكثر من نصف قرن، حتى كانت المنطقة منطلق أحداث عصفت بالدولة المرابطية.

2-2-2- الموحدون وهيمنة مصامدة الأطلس الكبير الغربي على الدولة:

لقد كانت الدولة الثانية، التي أخذت زمام دولة الإمبراطورية، في تاريخ المغرب، هي الدولة الموحدية، هذه الدولة التي كان لمصامدة منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، دور كبير فيها. فقد انتمى مؤسسها، محمد بن تومرت، إلى إحدى قبائلها، هرغة. في حين تبنت اتحادية تنملل، إيواء مركز تأسيس تلك الدولة. وزودتها القبائل الأخرى، بالرجال والإمكانات. مما يؤكد ما ذكره ابن خلدون، حين قال عن تلك القبائل، "هم السابقون للقيام بدعوة المهدي، والممهدون لأمره، وأمر عبد المومن بعده"(41).

لقد أورد البيدق سجلا مفصلا لقبائل مصمودة، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير، التي كانت تكون تشكيلات قبلية، إما اتحادية أو منفصلة. وأما الاتحاديات القبلية منها، فكانت أربعة، وهي أهل تنملل، وهنتاتة، وگنفيسة، وگدميوة، وقد انحلت ثلاثة منها، هي : تنملل، وهنتاتة، وگنفيسة، لكن القبائل التي كانت تضمها، ما زالت في معظم أماكنها. كما بقيت اتحادية گدميوة، وبنفس الاسم إلى اليوم.

(39) البيدق : أبو بكر بن علي الصنهاجي : أخبار المهدي بن تومرت 1971- الرباط ص 90.

(40) البيدق : ن. م. ص ص 91- 92

(41) ابن خلدون : ن. م. ص 275

كانت اتحادية أهل تنملل(42)، تضم أحد عشر فخذا، ومنها : امسكالن(43) وسكتان(44)، وأيت واوزكيت(45)، وأيت وانسا(46)، وأيت تفنوت(47) وإيصناغن(48). وهي تمتد على منطقة واسعة من الأطلس الكبير، من تشكا(49) نحو الجنوب الشرقي، حتى مشارف درعة، وبذلك تشكل حاجزا اتجاه الصحراء، مصدر قوة المرابطين. وأما اتحادية هنتاة(50)، فكانت تضم تسعة أفخاذ، ومنها: ايغياين(51)، وأيت واوزكيت(52)، وأيت تكلوتين(53). وتمتد هذه القبائل، على منطقة روافد أعالي درعة جنوبا، إلى الدير شمال الأطلس. أما اتحادية كدميوة(54)، فتضم مجموعة من القبائل. ذكر البيدق أنها أكثر عددا، فهي تضم ستة وأربعين فخدا، ومنها: بني غرثيت(55)، وحلف أيت مسيفر(56). كما عدد البيدق أفخاذ كدميوة، التي منها : كدميوة الجبل، وكدميوة الفحص، وتقع اتحادية كدميوة على السفح الشمالي، للأطلس الكبير الغربي، المتصل

(42) البيدق : أبو بكر بن علي الصنهاجي، المقتبس من كتاب الانساب في معرفة الاصحاب تحقيق عبد الوهاب

بن منصور : الرباط 1971 ص 43

(43) البيدق : ن. م. ص 43

(44) البيدق : ن. م. ص 43

(45) البيدق : ن. م. ص 43

(46) البيدق : ن. م. ص 43

(47) البيدق : ن. م. ص 44

(48) البيدق : ن. م. ص 44

(49) تشكا : راجع ص 28.

(50) البيدق : ن. م. ص 44

(51) البيدق : ن. م. ص 44

(52) البيدق : ن. م. ص 44

(53) البيدق : ن. م. ص 44

(54) البيدق : ن. م. ص 44

(55) البيدق : ن. م. ص 45

(56) البيدق : ن. م. ص 45

بالدير، بين نفيس (57) وأسيف المال (58)، وأما اتحادية گنفيسة (59)، فذكر البيدق أنها تضم اثنين وعشرين فخذاً، وما تزال عدد من قبائلها موجودة، ومنها إداوَزْدَاغ (60)، التي تضم تشكيلاً قبيلاً يشمل إداوْمَصْطُوْگ (61)، وإْمْدَلَاوْن (62)، وتگوگا (63)، وإْمْتَاگْن (64). وتوجد هذه القبائل، على السفح الجنوبي للأطلس، المتصل بدير سوس.

57 نفيس الوادي الذي يخترق الأطلس الكبير الغربي من الجنوب إلى الشمال في شكل ثلاث مجموعات من الأودية والأحواض، مجموعة من السهل إلى حوض تَاگْنَتَاغْت، ثم حوضا : ثلاث نِ ياقوب وتاگنتاغت، ثم خانق طويل يتجه غرباً من تاگنتاغت إلى المنابع بتشكا¹. وهذا الجزء يسمى فيه نفيس بوادي أغبار². وعند دخول الوادي السهل شمال أمميز ينحرف نحو الشمال الغربي، حتى يتلقى بوادي تانسيفت³. واختراق الوادي للأطلس الكبير الغربي، سهل تشكيل ممر جبلي يخترق الأطلس ويربط سوس بالحوز، عبر تزي نِ تَاسْت⁴. وقد استقرت على سفوح الوادي وروافده قبائل، لها من المكانة ما عبر عنه، صاحب رحلة الوافد ب "هيئة الجبال بوادي گنفيسة"⁵ وشرح محقق الرحلة صدقي، أن المقصود بوادي گنفيسة هو وادي نفيس⁶. ثم أورد احتمالات مختلفة لشرح ذلك المصطلح⁷.

¹ Le Edt. F.Gendreau : L'évolution du relief dans le Massif ancien du Grand - Atlas, le Houzet et le Sous d'après J Dresch : Revue du Géographie marocaine 1943 n°1 p 43.

² Montagne (R) L'Aghbar Hesperis 1927 tr p. 2.

³ Pascon (p) Le Haouz de Marrakech T I p. 31 - 32 .

⁴ Célérier (J) l'Atlas et la circulation du Maroc Hesperis 1928. 4 tr. pp. 474 - 475.

⁵ الزرهوني عبد الله رحلة الوافد في أخبار هجرة الوالد في هذه الأجيال بادن الوالد، تقديم وتحقيق صدقي علي الرباط 1988 الجزء الثاني ص 31

⁶ صدقي علي : ن. م. الجزء الثالث الهامش 211

⁷ صدقي علي : ن. م. الجزء الثالث الهامش 103

58 أسيف المال : وادي يتجه من الجنوب إلى الشمال على السفح الشمالي للأطلس الكبير الغربي في شكل أحواض وخوانق تدعّمه الروافد¹. وتستقر على أسيف المال وروافده معظم القبائل المشكلة لاتحادية گدميو،

وقد كانت في الستينات من القرن التاسع عشر، تابعة إدارياً لقيادتي أمميزي وتزگین²

1 - Dresch (J) Recherches sur l'évolution du relief dans le Massif central du Grand-Atlas, le Haouz et le Sous pp. 331 - 336

2 - Montagne (R) les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc p. 13

راجع صفحة 40.

59 البيدق : ن. م. ص 47

60 البيدق : ن. م. ص 48

61 البيدق : ن. م. ص 48

62 البيدق : ن. م. ص 48

63 البيدق : ن. م. ص 48

64 البيدق : ن. م. ص 48

ذكر البيدق بجوار الاتحاديات، قبائل منفصلة متعددة، ومنها إِسْكَسَاوَن (65) وصودة الجبل وصودة الفحص، وهي مزودة (66). وتقع القبيلتا ، على السفح الشمالي للأطلس، غرب گدميوة. ثم قبائل تمتد، عبر ظهر منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، من تشكا إلى البحر، وهي : إداوَمَحْمود (67) ومنبدا إداوَزِمَر (68)، التي ورد ذكرها عند البكري. ثم إِيْمَذ سِيرَن (69)، التي توجد على امتداد الطرف الشمالي للمنخفض الكبير، عبر تزي أو ماشو. ثم إِيَز كِيَتَن (71)، أي إداوَزِيكي، التي تمتد على الطرف الجنوبي، لنفس المنخفض ، أدي إسن (72)، وبها توجد مدينة تَامَزَوْرْت (73)، التي ذكرها البكري. وقد سمى البيدق هذه القبائل الثلاثة بالمهاجرين (74). دون ذكر متى كانت هذه الهجرات، ولا من أين وقعت، ويبين هذا أن هناك صراعا على التحكم ببعض المراكز. وخاصة الممر الكبير، بين منطقة طرفي الأطلس الشمالية والجنوبية. وأما على لسفح الجنوبي للأطلس الكبير الغربي فتمتد قبيلة مسكينة، حتى البحر.

ومن المعلوم، أن المهدي، منذ أن غادر أغمات أوريككة، قام برحلة داخل جبال درن وقبائله، انطلاقا من اتحادية هنتاتة، حتى أمسكينا عند البحر. ثم عاد

(65) البيدق : ن. م. ص 48

(66) البيدق : ن. م. ص 48 وصودي هم مزودة

(67) البيدق : ن. م. ص 49

(68) البيدق : ن. م. ص 49

(69) البيدق : ن. م. ص 49

(70) تزي أو ماشو راجع صفحة 28

(71) البيدق : ن. م. ص 79

(72) وادي إسن. راجع صفحات : 35-37.

(73) مدينة تَامَزَوْرْت : توجد على الطريق الكبير عبر منخفض إسن، جنوب مقر قيادة أركانة بقبيلة إداوَزِيكي، وظل المكان معروفا بنفس الاسم، إلى أن أقيم مكان القرية سد عبد المومن. فغطى حوضه موقع

قرية تامزورت، التي عرفها البكري بالمدينة : راجع معلمة المغرب الجزء الأول ص 225

(74) البيدق : ن. م. ص 48

74 مكرر البيدق : ن. م. ص 49

نحو الجبال واستقر بتمدغوست⁽⁷⁵⁾ بقبيلة إرگيتن⁽⁷⁶⁾، حيث أقام مخزنا ودارا⁽⁷⁷⁾. لكنه ارتحل بعد ذلك إلى إجللي⁽⁷⁸⁾، بأعالي سهل سوس. وأخيرا استقر بتممل⁽⁷⁹⁾.

يظهر أن رحلة المهدي كانت استكشافية، للبحث عن منطقة آمنة لبث الدعوة الموحدية، وتحويلها إلى عمل مسلح. فوقع الاختيار على تممل، التي قال عنها صاحب كتاب الاستبصار، إنها "أمنع حصن وقلعة في بلاد المغرب"⁽⁸⁰⁾ لسهولة قطع الطرق إليها، بالإضافة إلى كونها في أرض اتحادية أهل تممل الكبيرة.

ولقد استمرت المجابهة بين المرابطين، ومنطقة طرفي الأطلس الكبير، المناصرة للموحدين، أكثر من عشرين سنة، من سنة 515 إلى 535 هـ، حينما تمكن الموحدون من فك الحصار عنهم، بنقل ميدان العمليات ضد المرابطين، خارج منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي. وخلال العشرين سنة، كانت المجابهة تدور بين الطرفين : الموحدون انطلاقا من تممل، شمالا إلى أطراف مراكش، وجنوبا حتى إجللي⁽⁸¹⁾، وشرقا إلى زكورة⁽⁸²⁾، وغربا إلى أمسكروط⁽⁸³⁾، ومشارف حاجة⁽⁸⁴⁾. والمرابطون من مراكش. فكانت الحرب سجالا، تارة يهزم الموحدون، كما وقع بمعركة البحيرة، بأبواب مراكش سنة 524 والتي فقدوا فيها

(75) البيدق : أخبار المهدي. ص. 32

(76) البيدق : ن. م. ص 32

(77) البيدق : ن. م. ص 32

(78) البيدق : ن. م. ص 32

(79) البيدق : ن. م. ص 34

(80) مؤلف مجهول : كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق سعد زغلول عبد المجيد الدار

البيضاء 1985. ص 208

(81) البيدق : أخبار المهدي ص. 70

(82) البيدق : ن. م. ص 38

(83) البيدق : ن. م. ص 48

(84) البيدق : ن. م. ص 46

طرفا هاما من قواتهم(85). وتارة ينهزم المرابطون، الذين عجزوا عن التوغل داخل جبال درن.

يدل دوام الصراع، هذه المدة الطويلة بين الطرفين بالمنطقة، والخسائر التي منوا بها، على استغلال كل منهما لإمكانات مهمة. فإذا كان المرابطون، قد سخروا كل إمكانات الإمبراطورية، من الأندلس إلى الصحراء، فإن الموحدين، كانوا مقتصرين على إمكانات الأطلس الكبير الغربي، مما يدل على كونها فعلا كانت عظيمة. وهذا ما عبر عنه صاحب كتاب الاستيصار، حين قال، "وجبل درن أخصب البلاد، وأكثرها أنهارا وأشجارا وأعشابا، وفيه أمم لا تحصى من المصامدة"(86).

لقد ظلت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، دعامة الدولة الموحدية، فشكل شيوخ الموحدين، عنصرا تتزود منهم الدولة بالأطر، كما ظلت تتزود من القبائل بالجيش، وإن حاولت إحداث التوازن، بإشراك عناصر أخرى من گومية وعربية(87). وظلت الزيارات، تتوالى لتمثل رمز استمرارية الدولة(88).

ولما بدأت الدولة الموحدية في الانهيار، كانت منطقة جبال درن، ملجأ يأوى إليه ملوك أواخر الدولة، كلما هزموا، أو طردوا من مراكش، لكسب ود شيوخ الموحدين، ولمناعة المنطقة، وللإستفادة من إمكاناتها. ومثال على ذلك التجاء المرتضي إليها، لما قام عليه أبو دبوس (89) سنة 1266/665، كما أوى إليها المتبقون من الموحدين، بعد ما دخل المرينيون مراكش سنة 1269/568، وحاولوا

(85) البندق : ن. م. ص 39-40

(86) كتاب الاستيصار : ص 211

(87) الناصري : ن. م. ج 2. ص 142

(88) ابن صاحب الصلاة : ن. م. تحدث عن زيارة عبد المومن لتمثل في أوائل سنة 1136/558 في ظروف

طقسية شديدة من أمطار غزيرة وفيضانات الأنهار ص 215

(89) ابن خلدون : ن. م. المجلد السادس ص 261

استمرار الدولة هناك، بمبايعة اسحق ابن أبي إبراهيم أخيه المرتضى، ودامت هذه المحاولة حوالي ست سنوات، حتى قبض على اسحق وعلى ذويه، وأنصاره سنة 1275/674 (90) وبذلك انقضت تلك الدولة، في مكان مهدها.

وهكذا يكون سكان الأطلس الكبير الغربي، قد دعموا الدولة الموحدية، ماديا وبشريا، لأكثر من قرن ونصف، مما سيكون له آثار عميقة عليهم. وقد علق ابن خلدون على آثار هذا الدعم بقوله، "أنفقتهم الدولة بما تولوا من مشايعتها، وإبرام عقدتها، فهلك رجالاتهم في إنفاقها، سبيل الأمم قبلهم في دولهم" (91). تمشيا مع وجهة نظره في كون الدولة، إنما تقوم على تلاحم بشري متجانس الأصول والأهداف، فيما كان يسميه بالعصبية.

2- 2- 3- العهد المريني وتحديات منطقة الأطلس الكبير الغربي :

لقد تمكن المرينيون، من العمل على استمرار دولة الإمبراطورية، وإن تميز عهدهم، بالمد والجزر، في تحقيق أهدافها الكبرى، سواء في الامتداد نحو الأندلس، الذي دشنته بتحريرك الجهاد، خاصة في الثلث الأخير من القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي (92). أو في الامتداد نحو استكمال وحدة شمال إفريقيا، خاصة محاولة أبي الحسن المريني في أواسط القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي (93). علاوة على دعم مظاهر حضارية عامة، التي تتجلى بالخصوص في تشجيع الثقافة، عن طريق تشييد المدارس (94).

(90) الناصري : ن. م. : ج 2. ص 260

(91) ابن خلدون : ن. م. و. ن. المجلد ص 262

(92) Kably Mohamed : Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du "Moyen âge" pp. 80 92

(93) Kably, ibid., pp. 128-144.

لقد استعرض القبلي كل الظروف الشائكة المحيطة بمحاولة أبي الحسن إحكام القبضة على شمال إفريقيا، لكن ظروف فشل تلك المحاولة أزاحت عنها كل تديير سابق، وما زادها إبهاما كون عوامل الفشل كما يقول القبلي غير معروفة.

(94) Kably, ibid., pp. 279-285.

إذا كانت هذه المظاهر العامة، هي امتداد لخطة الدولتين السابقتين، فإن منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، أو مصامدة جبال درن، كان لهم موقف خاص، من الدولة المرينية، تميز بمقاومتها، وعدم الانقياد لها بسهولة، بل وإنشاء إمارة لها وزنها. واستمرت هذه التحديات، طيلة قوة العهد المريني، حتى أواخر القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي. وقد يرجع هذا الموقف، إلى عوامل ذكر ابن خلدون بعضها، مركزاً على آمال المصامدة، وعلى سلوك الدولة المرينية تجاههم.

فأما آمال المصامدة، فذكر ابن خلدون، أنهم مصممون على الاعتقاد، بـ"أن الأمر سيعود، وأن الدولة ستظهر على أهل المشرق والمغرب، وتملأ الأرض، كما وعدهم المهدي، لا يشكون في ذلك ولا يستريون" (95). مما يجعل تلك القبائل المصمودية، تطمح في عودة الأمور إليها يوماً. فحاولت بذلك تحدي الدولة القائمة، بأشكال مختلفة من المعارضة.

وأما سلوك الدولة المرينية، إزاء المصامدة، فقد ذكر ابن خلدون نماذج منه، تتركز في العمل على إخضاع المصامدة، باستعمال أشكال مختلفة من العنف. ملخصاً إياها بقوله "لما انقضى أمر الموحدين، وتغلب بنو مرين على المصامدة أجمع، وساموهم خطة العسف، في وضع الضرائب والمغارم عليهم، فاستكانوا لعزهم وأعطوهم يد الطاعة" (96). مما يبين أن هدف الدولة، جعل قبائل مصمودة تنزل إلى درجة القبائل الغارمة، بعد ما كانت لها هيمنة وسلطة.

إن هذه العوامل، قد تفسر تلك المعارضة المستمرة، في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، التي كانت تتميز بالتأرجح بين الانقياد والثورة، حسب

(95) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، المجلد السادس، ط. 1979، ص. 267.

(96) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 262.

ولقد بلغت هذه التعسفات إلى تدبير قتل مشايخ المصامدة لما يمثلونه من زعامات متمرسة بالحكم، إذ القضاء عليها يسهل استكانة السكان.

ظروف الدولة المرينية، فإذا كانت قوية مستقرة السلطة، كانت المنطقة محكمة المراقبة، وإذا تضعضت السلطة المركزية، أو حدثت النزاعات عليها، أظهرت المنطقة الرغبة في الانزواء عنها. مما يجعل السلاطين المرينيين، يجددون بدورهم الحملات العسكرية إليها، غالباً ما تنتهي، كما ذكر ابن خلدون، بعقد السلم (97).

ولقد أورد ابن خلدون، معلومات هامة عن علاقة الدولة المرينية بالمصامدة، بجبال درن بطرفي الأطلس الكبير الغربي، تشمل حوالي قرن ونصف، من سيطرة المرينيين على مراكش، في النصف الأخير من القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي، إلى أواخر القرن الثامن الهجري، الرابع عشر الميلادي. ويرجع اهتمام ابن خلدون بما أوردته من المعلومات ليس فقط إلى كونه مؤرخاً، وإنما لمشاركته ككاتب ومستشار، في كتابة الدولة المرينية، في عهدي أبي عنان وأبي سالم لمدة سبع سنوات من 755 إلى 762 (98). مما جعله يطلع على حقائق الدولة السياسية، وعلاقاتها برؤساء القبائل. وبذلك، تميزت اهتماماته بالمصامدة بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، بنوع من الدقة، ومتابعة سيرورتها السياسية، إلى أواخر القرن الثامن الهجري وذلك حتى بعدما انفصل عن المغرب، واستقر بمصر.

لقد كان تصرف قبائل منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، تتحكم فيه عوامل مختلفة، من المكانة التاريخية، والمناعة الجغرافية، والقوة البشرية، وقد عني ابن خلدون بإبراز كل هذه الخصائص، في علاجه لعلاقة المرينيين بتلك القبائل.

كان للهنتاتيين دور كبير، في تهية ظروف انقياد قبائل جبال درن للدولة المرينية، نظراً لانقياد رؤساء هنتاتة لأول وهلة للمرينيين، وكانت أسرة محمد بن علي الهنتاتي تتولى على القبيلة، فاشتهر منهم عامر، الذي كانت له حظوة ومكانة

(97) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 262.

(98) عبد الواحد وافي علي، عبد الرحمان ابن خلدون : سلسلة أعلام العرب، العدد 4 وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الجمهورية العربية المتحدة، دون تاريخ النشر. ص ص. 43-53.

عند كل، من أبي الحسن وأبي عنان وأبي سالم، فتولى عمالة مراكش كلها، حتى إنه لما استبد الوزير عمر بن عبد الله بالأمر، "أقسما المغرب شق الابلّة" (99). إلا أن هذه العلاقة الودية، انتهت بمناهضة المرينيين للهناتاني أدت إلى قتله سنة 1370/771.

وأما بالنسبة لگدميوة، فقد استغلت الدولة المرينية، الصراع على السلطة بين الأسر المنتفذة في القبيلة. فلما سيطرت على المنطقة، عقب انهيار الموحيدين، حاولت الأسرة الحاكمة، بنو سعد، مناهضة فرض الجباية على القبيلة، لكن المرينيين شجعوا أسرة منافسة لها، تولى منها عبد الكريم بن عيسى على القبيلة، فدعم مجهودات الدولة المرينية، في السيطرة على گدميوة. وقد ظل الصراع، بين بني سعد والمنافسين لهم، على التولية على القبيلة حتى أواخر القرن الثامن / الرابع عشر، وكانت نتيجته، انتظام قبيلة گدميوة في الخضوع للسلطة المرينية، لأن المتنافسين يلجأون إليها للمناصرة، كما حدث لبني سعد أنفسهم الذين، "رجعت إليهم الرياسة" كما ذكر ابن خلدون، عند استعراضه لأحداث الثالث الأخير، من القرن الثامن الرابع عشر (100).

أما حاجة، فقد ذكر ابن خلدون، أنها توجد في "بسيط ينعطف ما بين ساحل البحر، وجبل درن، وهو يفضي إلى السوس" (101)، محددًا بذلك، أن القبيلة تقع في منطقة غير منيعة، مما يجعلها سهلة السيطرة، ولذلك فهي من أهل مغرم (102). وكانت رئاسة القبيلة في أسرة بني مغراوة، وكان المتولي في عهد أبي عنان، إبراهيم بن حسين بن حماد، وهي الفترة التي كان ابن خلدون، يباشر الاتصال فيها بالقبائل في ديوان السلطان. وقد استمرت الرئاسة في تلك الأسرة،

(99) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 269.

(100) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 270-271.

(101) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 264.

(102) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 264.

إلى أن ذكر "وما أدري لمن الرياسة" (103). وذلك بعد سنة 776 لما قتل شيخهم، خالد بن عيسى بن مناد في عهد الأمير عبد الرحمان بن يفلوسن، الذي كان قد تولى مراكش، تقاسما الحكم مع السلطان أبي العباس أحمد بن أبي سالم، الذي كان يتولى فاس (104). وأما مركز السلطة بحاجة، فذكر ابن خلدون أنه كان بتأدّست (105).

لقد حظيت قبيلة سكساوة، باهتمام كبير لدى ابن خلدون، فوصف موقعها، "جبلهم الذي أوطنوه، من حاله دون القنة منها والذروة، واعتصموا منه بالآفاق" (106) ويذكر أيضا أن قوة هذه القبيلة، لا ترجع فقط إلى مناعة موقعها، وإنما "كان لهم بين الموحدین مكان واعتزاز بكثرتهم وغلبهم، إلا أنهم أهل بدو، لم يخالطوهم في ترفهم ولا انغمسوا في نعيمهم" (107)، ولذلك لم تبدهم الدولة كغيرهم من القبائل الموحدية. فكان هذا في نظر ابن خلدون، سبب اعتزازهم عن الدولة المرينية، "فلم يغمسوا في خدمتهم يدا، ولا اعطوهم مقادا، ولا رفعوا بدعوتهم راية، وإنما هي مناوذة لأمرهم وامتناع عليهم سائر الأيام، فإذا زحفت الحشود، وتمرست بهم العساكر، دافعوهم بطاعة معروفة، وإتاوه غير ملتزمة" (108). موضحا بذلك طبيعة العلاقة بين قبيلة سكساوة، المنيعه منطقة، والسليمة من ارهاق الدولة

(103) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 264

(104) الناصري : أبو خالد أحمد : الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى - دار الكتاب، الدار البيضاء، ط. 1955 ج 4، ص. 65.

(105) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 264.

تأدّست : يظهر أنها استمرت كمركز هام بحاجة حتى خربت أوائل القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي أثناء الهجومات البرتغالية عليها، راجع ص 73 راجع أيضا الهامش 140 الآتي.

(106) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 262.

ملحوظة : إن هناك خلطا بين سكساوة، هسكورة في وصف موقع سكساوة، لأنه ذكر هسكورة في مكان آخر واصفا بالضبط مكانها الحالي "وموطنهم متصلة من درن إلى تادلا من جانب الشرق" أي شرق هنتاتة، - ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 271.

(107) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 262.

(108) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 262.

الموحدية بشرا، مع الدولة المرينية، فالتزمت طريقة خاصة تميزت بشبه استقلال
عن الدولة، إلا في حالات مناجزتها ومحاصرتها فتتنازل لفترة.

لقد تأسست داخل قبيلة سكساوة، إمارة لقب رؤساءها باجلّيد أي
السلطان، اعتزازا ومناعة عن الدولة المرينية. وتنتمي تلك الإمارة، إلى عبد الواحد
ابن يوسف، الذي توفي سنة 1279/680 ووصفه ابن خلدون، باتساع المعرفة في
العقائد والشرعية، حتى إنه كان يحفظ المدونة، كما اهتم بالعلوم العقلية، فذكر أنه
كان محبا للفلسفة(109).

ويظهر أنه تولى بعده ابنه عمر، الذي نازله السلطان أبو ثابت سنة 1308/707،
إلى أن قدم طاعته وهديته التي قبلها السلطان(110). وعلق بترك على هذا الاتفاق،
بأن كلا الجانبين، كان في حاجة إليه، دون إشارة إلى ما يثبت استمراره(111).

وقد خلفه ابنه عبد الله، الذي عني ابن خلدون بذكره بتوسع، لمعاصرته
لكل من أبي الحسن وأبي عنان وأبي سالم، وللأحداث الكبرى التي عرفها، في
علاقته مع الدولة المرينية، أثناء الاضطراب الكبير، الذي عانت منه الدولة في
منتصف القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، والذي سيعصف بأبي
الحسن المريني.

لقد تزعم عبد الله السكسيوي، مناهضة المرينيين في الجنوب، وعزم مع
المصامدة على تخريب مراكش، لكن إعادة تنظيم السلطة على يد أبي عنان،
حالت دون تحقيق ذلك. إلا أن السكسيوي، سرعان ما سيتدخل في الصراع الذي
عرفه بنو مرين أنفسهم على السلطة، فأوى أبا الفضل، أخا أبي عنان، الذي يطالب
بنصيبه في السلطة، وكان هذا، سببا في تجريد قوة عسكرية، ضد عبد الله ابن

(109) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 262.

(110) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 262.

(111) Berque (Jacques) Antiquités scksa in Hesperis, 1953, 4 trimestres, p. 382.

عمر السكسيوي، نجم عنها، إنشاء قلعة القاهرة، على وادي سكساوة، عند ملتقى السهل بالجبل، وذلك سنة 1353/754 لمحاصرة السكسيوي وأبي الفضل، وانتهى الصراع، إلى اتفاق تنازل بموجبه عبد الله السكسيوي، عن مناصرة أبي الفضل (112) وعلق بيرك على عبد الله السكسيوي، بأنه كان الشخص المرموق في منطقة الجنوب في القرن الرابع عشر (113).

وقد عرفت هذه الإمارة السكسيوية صراعا على السلطة، تتبع ابن خلدون خطواته، حتى بعدما غادر المغرب، فذكر أن المتولي على الإمارة، هو عبد الرحمان وذلك بعد سنة 1375/776 (114)، لكنه تعرض للتصفية، قال عنها ابن خلدون "بلغني سنة ثمان وثمانين أن عبد الرحمان هذا، ويعرف بأبي زيد بن مخلوف بن عمر أجليد، قتله بن عبد الله بن عمر واستبد بأمر هذا الجبل وهو الآن مالكة" (115).

يظهر من تتبع أحداث منطقة الأطلس الكبير الغربي، في العهد المريني حتى أواخر القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي، أنها كانت هامة، مما جعل ابن خلدون يوليها اهتماما عاما، مدققا أخبار الصراعات، التي عرفتها سواء مع الدولة المرينية، أو المحلية، محاولا فهم العوامل المحركة لها، مما يشكل دليلا على أهمية المنطقة في تلك الفترة التاريخية، حتى إن ابن خلدون ما زال يتتبع أحداثها ويدونها إلى غاية سنة 788 كما ذكر، في حين أنه كان قد توقف عن تدوين الأحداث التاريخية عامة سنة 783، كما استنتج ذلك القبلي (115 مكرر). وهذا الاستثناء لا يمكن تعليقه إلا لمكانة المنطقة آنذاك.

(112) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 263.

(113) Berque, Ibid., p. 391.

(114) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 264.

(115) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 264.

115 مكرر - Kably, Ibid., p. xxvi.

وهكذا تكون فترة دولة الإمارة، ودولة الإمبراطورية، بمنطقة الأطلس الكبير الغربي، ذات مميزات وانعكاسات على المستوى العام. فإذا كانت فترة دولة الإمارة، قد جسدت نوعاً من التصرف المستقل، فإن فترة دولة الإمبراطورية، قد جسدت إسهاماً واسعاً في البناء السياسي الوطني، سواء في تأسيس وامتداد الدولة الموحدة، أو في محاولة معارضة المرابطين والمرينيين.

وقد لا يكون مثل هذا التصرف، إلا لوجود قاعدة متكاملة من الإمكانيات، من قوة بشرية، وتحكم اقتصادي، وتنظيم محكم. وهو إطار عام، ساعد عليه، استقرار متواصل، عبر أودية وسفوح غنية، مواتية لزراعة ورعي، وتجمع سكاني في القرى. مما يجعل أمثال ابن خلدون يوليها العناية، متبعاً قوتها وضعفها. وحتى إنتاجها، الذي تحدث عن بعضه، حينما ذكر، أن السلطة المركزية في العهد المريني، كانت تتلقى زيت الهرجان من المنطقة، الذي وصفه بأنه "زيت شريف، طيب اللون والرائحة والطعم" (116).

إن هذه المكانة، التي حظيت بها منطقة الأطلس الكبير الغربي، في تلك الفترة من التشكيل السياسي، من العهد الإسلامي، ستعرف تطوراً خطيراً، في بداية الحقبة التالية.

2- 3- منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي ومشاكل دولة القطر :

لقد كان الانتقال السياسي، من دولة الإمارة إلى دولة الإمبراطورية، مقروناً بالتطورات الداخلية، أكثر من الخارجية. لكن تراجع هذا الشكل السياسي إلى دولة القطر، كان فيه للعوامل الخارجية دور هام. خاصة التغييرات التي عرفها توازن القوى، بحوض البحر المتوسط منذ القرن الخامس عشر.

(116) ابن خلدون : ن.م. والمجلد، ص. 264.

ففي شرق البحر المتوسط، كان الانحسار التام للإمبراطورية البيزنطية، وحلت مكانها الإمبراطورية العثمانية، التي أخذ وزنها يتزايد، في منطقة شرق البحر المتوسط. وستكون له آثار حاسمة، على المنطقة برمتها، في القرون التالية.

وأما غرب البحر المتوسط، فإن النهضة، ساعدت أوروبا على تجديد شخصيتها، بعد تجديد المجال المعرفي والتقني والتعامل، بأن تحسن أسلوب العمل في شتى الميادين، بما في ذلك بداية العمل على الاعتماد على نظام للعلاقات، يعتمد المال والمبادرة. كما تجلّى ذلك التحسن أيضاً، في تطوير أساليب ركوب البحار. وواكب هذا التطور، على الصعيد السياسي، تكوين قوى جديدة على ضفاف البحر المتوسط الشمالية، خاصة شبه جزيرة إيبيرية.

إن بداية فقدان التوازن، الذي أصبح لصالح أوروبا بدأت آثاره تنعكس على الشكل السياسي بالمغرب. فقد دفعه ذلك التطور إلى تكوين دولة، تنسجم مع مركباته البشرية والاقتصادية، على ما كانت تعرفه الضفة الشمالية للبحر المتوسط، حيث أفضى التطور، إلى بداية نشأة دولة، ستعرف في المجال السياسي بالدولة الوطنية أو القطرية.

إن هذا التغيير الكبير، في ميزان القوى، على ضفاف المتوسط، وما نجم عنه من تأثير عميق على المغرب، شعر به كل المهتمين بتاريخ تلك الفترة، وعبر عنه بأسلوبه الخاص، وظهر ذلك الشعور، في الإجماع، حول تراجع السلطة السياسية المغربية تراجعاً كبيراً، في القرن التاسع / الخامس عشر، فتخلت عن أهدافها، التي أصبحت تقليدية، من دعم الجهاد في الأندلس، والطموح إلى تحقيق توحيد شمال إفريقيا.

ولقد أشار الناصري إلى هذه الوضعية السياسية قائلاً: "لما دخلت المائة التاسعة [XV] ومضى صدرها، وتداعت دول المغرب، من بني أبي حفص بإفريقية، وبني زيان بالمغرب الأوسط، وبني مرين بالمغرب الأقصى، وبني الأحمر بالأندلس، وأشرفت على الهرم، وحدثت الفتن بين المسلمين، ودامت فيهم،

واشتغلوا بأنفسهم، دون الالتفات إلى جهاد العدو، ومطالبته في أرضه وبلاده على ما كان لهم من العادة قبل ذلك" (117). واستمر الناصري، في ذكر تطورات الاحتلال البرتغالي للشغور المغربية (118)، وما واجهه من رد فعل المغاربة، الذين "تبادروا في جهاده وقاتله" (119)، مستعرضا مشاركة الجميع في الجهاد (120)، هذه المشاركة التي لم ير فيها جرمان عياش، مجرد استجابة للدفاع عن الدين الإسلامي المهدد فحسب، رغم أن المهاجمين الإيبيريين، رفعوا بدورهم شعار الصليب، وإنما هي استجابة أعمق للدفاع عن الوطن (121). ويستنتج أن التفاف المغاربة حول الدولة الجديدة، التي تمخضت عن تطورات أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر / أواخر الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر، ذلك الالتفاف، الذي رفع الأشراف السعديين إلى السلطة، إنما يرجع في نظره، إلى تزايد التحام عناصر الوحدة الوطنية (122). وأما بالنسبة للعروبي، فبعد ما استعرض الوضعية العامة، التي آلت إليها منطقة شمال إفريقيا، في القرن الخامس عشر، من تراجع سياسي كبير، وتشرذم، وتقوية هجوم أيبيري منظم، بمباركة البابوية (123)، فقد تساءل عن كيفية إمكانية الخروج من الأزمة، التي تضافرت كل العوامل لاستمرارها (124). واستنتج أنه بالنسبة للمغرب، فإن القوى الدينية المنظمة في ظل الصوفية، التي نزلت إلى ميدان العمل الاجتماعي والتعليمي والسلطوي والحربي، عملت للمشاركة في تنصيب الدولة الجديدة، على يد الأشراف السعديين، انطلاقا من أوائل القرن العاشر الهجري / السادس عشر (125).

ففي هذا الإطار، من التراجع العام في القرن التاسع / الخامس عشر، ومن هجوم أجنبي منظم، بزعامة البرتغال على شواطئ المغرب، تحركت قوى محلية،

(117) الناصري : أحمد : الاستقصا، ج. 4 طبعة البيضاء ص. 109.

(118) الناصري : ن.م. ج. 4، ص. 110.

(119) الناصري : ن.م. ج. 4، ص. 111.

(120) الناصري : ن.م. ج. 4، ص. 111-114.

121) G. Ayach : Les origines de la guerre du Rif, p. 43.

122) Ayach. Ibid., pp. 43-44.

123) Laraoui (Abdellah), L'histoire du Maghreb, Petite collection Maspero, 1975, T.II, pp. 6-26.

124) Laraoui, Ibid., T.II, p. 21.

125) Laraoui, Ibid., T.II, pp. 25-26.

للعمل على التنظيم والدفاع، تحت التوجيه الديني، مما أفضى إلى نشأة دولة قاصت مهامها، بحكم الظروف العامة على المغرب، فكانت بذلك دولة القطر التي توالي على قيادتها، الأشراف السعديون منذ أوائل القرن العاشر / السادس عشر، ليخلفهم الأشراف العلويون، منذ النصف الثاني من القرن الحادي عشر / السابع عشر.

وإن مشاركة منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في التطور التاريخي، ضمن دولة القطر، شكلتها عوامل مختلفة، جعلت مساهمة المنطقة تختلف حسب الدور الذي قامت به، منذ القرن التاسع / الخامس عشر، حتى منتصف القرن الثالث عشر / التاسع عشر.

2- 3- 1- منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي وعواقب الاحتلال البرتغالي :

لقد تميز القرن التاسع / الخامس عشر، بتطور سياسي تضافرت فيه عوامل مختلفة، كان مظهرها المجسد قد تجلى على المستوى القيادي، في الصراع المحموم، حول السلطة، الذي عرفته فاس، لمدة اثني عشر سنة (1459/863-1471 / 875) حينما حاول السلطان المريني عبد الحق وضع حد لنفوذ الوطاسيين، فاغتال الوزير الوطاسي، أبا زكرياء سنة 1459 / 863 لكنه بعد خمس سنوات، قامت عليه ثورة فاس، بزعماء الشريف الجوطي الإدريسي 1465 / 869، الذي أطاح به محمد الشيخ الوطاسي بعد سنوات 1471 / 875. وبذلك تمكن من إقامة الأسرة الوطاسية، مكان الأسرة المرينية(126)، بعد إفشال ثورة الأشراف الأدارسة.

126) Kably (Mohamed), Société , pouvoir et religion au Maroc a la fin du Moyen âge, Paris 1986, pp. 199-218.

عالج الأستاذ القبلي العوامل المختلفة التي انعكست على تفتت السلطة المرينية على مدى قرن من وفاة أبي عنان إلى مصرع عبد الحق آخر الملوك المرينيين.

الناصرى، ن.م. ج. 4. ص. 114-118.

إن هذا الصراع على السلطة، الذي ما انفك يتكرر، طيلة الحكم المريني، حسب ما ذكره القبلي، عدة مرات (127)، برزت آثاره منذ أوائل القرن التاسع / الخامس عشر، في عجز السلطة الحاكمة، عن الحفاظ على الوحدة القطرية، حينما عجزت عن طرد البرتغاليين المحتلين لسبتة سنة 1415/818، رغم ما عرفته البلاد من تجيش السكان، من طرف الصوفية، حتى من أقصى الجنوب من غزولة منذ 1419 (128). وإن كان هذا العمل قد حسم، على الأقل في ردع البرتغاليين، عند محاولتهم لاحتلال طنجة (129)، إلا أن هذا التكالب البرتغالي، سرعان ما امتد في النصف الثاني من القرن التاسع / الخامس عشر إلى الجنوب، مرتكبا أنواعا مختلفة من أساليب الذعر، كتخريب المدن، كما حدث لأنفا سنة 1468/872، هذا التخريب الذي علق عليه الوزان، بأنه كان نتيجة عجز ملوك فاس وعيوبهم (130). أو الحصول على امتيازات تجارية، ورسوم جمركية، كما حدث لأهل ماسة الذين منحوا ملك البرتغال، امتياز جباية الواجبات، على البضائع التي يصدرونها (131)، أو فرض الحماية على المدن الرئيسية بمنطقة الجنوب، كآسفي سنة 1481 وأزمور سنة 1488 ثم ماسة سنة 1497 (132)، ليصل هذا الاعتداء، ذروته في بداية القرن العاشر / السادس عشر، باحتلال نقط استراتيجية، وإقامة تحصينات عسكرية بها، كسانتاكروز (أغدير) 1505 (133)، والقلعة الملكية بالصويرة 1505 (134)، وآسفي (135). وبذلك طوقت القوات البرتغالية، سكان منطقة الجنوب، بين آسفي وماسة، ممهدة لغزو شامل، عانى منه سكان منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، خاصة في الثلث الأول من القرن العاشر / السادس عشر، من مراكش حتى سوس، على طول الدير، مما سماه الوزان إقليم مراكش، وإقليم حاحة. وعلى الجانب الآخر من سانتاكروز إلى مدخل الأطلس شمالا بأمسكروض.

(127) لقد عالج القبلي العوامل المؤدية إلى هذا الصراع في الفصل الخاص بالدولة والسلطة : ص ص. 171-218
 (128) Kably, Ibid., p. 329.
 (129) Kably, Ibid., p. 328.

(130) الوزان، حسن. وصف إفريقيا، ج 1. ط 1980، الرباط، ص 156.

(131) Ricard, (R). l'occupation portugaise d'Agadir, (1505-1541), Hesperis 1946, p. 94.

(132) Ricard, Ibid., p. 94.

(133) Cenival, (Pierre de) les Sources Inédites de l'histoire du Maroc T.1 partie portugaise, p. 375. Paris 1931.

(134) Cenival, Ibid., pp. 120-127.

(135) Cenival, Ibid., pp. 151-161.

لقد كان الضغط البرتغالي، يجد له دعما من سكان محليين، تجلى في بعض قوات الأعراب، وقادتهم أمثال يحيى أو تعفوفت، مما كان يقدم غطاء بشريا لذلك الضغط، يساعده في تحركه، الذي يمتد من آسفي في شكل مروحي، تجاه الشرق نحو مراكش، وتجاه الجنوب نحو حاحة.

ففي الاتجاه نحو الشرق، قامت القوات البرتغالية بمحاولة اقتحام مدينة مراكش في يناير وإبريل من سنة 1515، بعد ما تجمعت القوات، من أزموور وآسفي، مدعومة بقوات محلية من العرب، أو من تسميهم الوثائق البرتغالية مغاربة السلام(136).

أما تجاه حاحة، فإن الهجوم اتخذ شكلا منظما، ممتدا من مدينة تادنست، وعبر مدن وقرى المنطقة، حتى ميناء تركوكو شمال سانتا كروز(137). كما استعان البرتغاليون بمتعاونين في سوس، أمثال القائد أومالك(138).

لقد واكب هذا الهجوم البرتغالي، خلو المنطقة من ممثلي السلطة المركزية، المنظمة للسكان، تجاه ذلك الغزو. رغم أنه كان هناك نوع من التسيير الذاتي، بما في ذلك تنظيم الدفاع الخاص، بكل مدينة أو قرية، في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، كما عبر عن ذلك الوزان(139)، إلا أن عدم وجود سلطة تنسيق، بين تلك التنظيمات، جعلها تبدو عديمة الفائدة، لأنها تظهر في شكل فتاتات، يسهل على قوة منظمة إخضاعها، ولو بقلعة عدد، وذلك ما أدركته القوات البرتغالية، وحاولت استغلاله، انطلاقا من آسفي وسانتا كروز.

وفي هذه الظروف، بدأت قوى معارضة، ومنظمة للسكان، تتشكل، لتعزيز الدفاع عن المنطقة، أمام التدخل الأجنبي الشرس، الذي استغل الخصومات

136) Cenival, Ibid., pp. 687-692.

137) Cenival, Ibid., pp. 504-506.

138) Cenival, Ibid., T2 partie portugaise p. 333.

139) الوزان، حسن، ن.م. لقد تحدث الوزان عن نوع من تنظيم السكان لشؤونهم الخاصة في كل مدينة زارها في الجنوب.

المحلية، التي كانت القبائل العربية، تثيرها في فرض الاتاوات، والسماح لها في اجتياز للأراضي، في تنقلاتها المعاشية(140). ومع ذلك فإن تلك القبائل، كانت سائرة نحو الاندماج. وإن التدخل البرتغالي، عمل على تأجيج تلك الخصومات، بل إنه سرعان ما تجاوزها بارتكابه أساليب مدمرة. مما أدى إلى بروز مقاومة، سلكت طرقا ملتوية، فجاءت على شكل مقاومة دينية، مزجت بين التوعية، والدعوة للدفاع.

لقد صادف هذا التوجه، كون الحركة الشاذلية النخبوية، كما يقول القبلي، آخذة منذ النصف الثاني من القرن التاسع / الخامس عشر، في الاندماج في الحركة الصوفية الشعبية، التي كانت في الجنوب، تعتمد الطائفة، منذ القرن السابع / الثالث عشر. ويظهر أن هذا الاندماج، ازداد رسوخا، مع نشاط محمد بن سليمان الجزولي(141)، الذي كان يتنقل بمنطقة الجنوب، بين آسفي وإداوتنان(142). حتى قضى نحبه في ظروف غامضة ما بين 870 و 875 بأفوغال(143) لكن حركته الصوفية، استمرت في نشاطها لوفرة اتباعها(144). وإن اتبع بعضهم، أسلوب العنف كعمر السيف بمنطقة حاحة(145)، فإن الآخرين سلكوا أسلوب الهدوء.

140) Kably, Ibid, p. 253

الوزان، حسن، ن.م. كلما تحدث عن منطقة زارها في الجنوب إلا وأشار إلى تلك الخصومات وكذلك تواطؤ القبائل العربية مع القوات البرتغالية فذكر على سبيل المثال أن القوات البرتغالية لما خربت تادنست فإن السكان فروا إلى الجبال "لأن جيرانهم الأعراب تواطؤوا مع قائد جيش ملك البرتغال المقيم بأسفي وكان هؤلاء الأعراب يريدون تسليم المدينة للنصارى"، ص. 78. وأما بوشارب فيذكر أن السعديين كانوا يتخذون من تادنست مركزا لهم ولذلك يظهر أن البرتغاليين كانوا مهتمين بطردهم منها. بوشارب أحمد : دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء أسفي وأزمور (قبل 28 غشت 1481 أكتوبر 1541) الدار البيضاء 1984، ص : 231.

141) Kably, Ibid., p. 319 et 335 .

142) المختار السوسي (محمد) خلال جزولة، الجزء الرابع، ص. 89، بدون تاريخ، تطوان.

143) المختار السوسي، ن.م. ج. 4، ص. 89.

144) Kably, Ibid., p. 335.

145) الناصري، ن.م. ج. 4، ص. 122 - الوزان، ن.م. ج. 1 ص. 85.

لقد أدت محاولة التصحيح، هذه، في النهاية، إلى تركيز الدعوة، حول سلطة سياسية منبثقة من الجنوب، ترعرعت بين سوس وحاحة، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، منذ 1510/917 حينما بدأ محمد القائم بأمر الله دعوته، من تدسي وتارودانت، بدعم من السكان، والحركة الصوفية بقيادة محمد بن مبارك الأقاوي(146).

واستهدفت الحركة السياسية الجديدة، وضع حد للبرتغاليين، في منطقة الجنوب، وردع المتعاملين معهم من السكان المحليين من العرب، حتى إن القبلي يذكر أن الحركة، لم تكن فقط لمطاردة الأجنبي، وإنما لاسترجاع السيطرة على الأراضي المسلوقة(147). ذلك أن أولاد جرار، كما ذكر المختار السوسي، كانوا قد سيطروا على بسائط سوس بتأييد من المرينيين، ولما احتل البرتغاليون فونتي صاروا يتاجرونهم، فقاوم الجزوليون الطرفين، ولما بايعوا السعديين، صمدوا إلى الجرارين فأجلوهم عن البسائط كما اجلوا البرتغاليين عن فونتي(148). علاوة على المصالح التجارية التي عمل السعديون منذ البداية لحرمان البرتغاليين منها(149).

لقد توالى أحداث خطيرة بطرفي الأطلس الكبير الغربي، لمدة حوالي أربعة عشر سنة ما بين 1512/918 الذي خربت فيه مدينة تدنست حسب ما ذكره الوزان(150) وعقد هدنة رسمية، بين البرتغاليين والشريف السعدي، في 29 شتمبر 1526/932(151) فخلال هذه الفترة، كان ميدان العمليات الحربية، بين القوات البرتغالية وأعوانها من القبائل العربية، يمتد من ضواحي مراكش، إلى سانتاكروز (أغدير) وسهل

(146) الناصري، ن.م.، ج.5، ص. 6-11.

Amine et autres : Histoire du Maroc : Rosa, Hatier, Paris, 1967, p. 206.
(147) Kably, Ibid., p. 252.

(148) المختار السوسي، ن.م.، ج. 2، ص. 167-168.

(149) Kably, Ibid., 252.

(150) الوزان، حسن : ن. م. ص 78.

(151) Cenival, Ibid T2, part port. p. 368.

معاهدة الهدنة بين أحمد الأعرج وجان الثالث، في 22 ذي الحجة عام 932/29 شتمبر 1526.

سوس، شاملة كل الدير. هذه المواجهة التي حسمت فيها المقاومة، التي تزعمها السعديون، بمؤازرة القبائل، من جزولة إلى حاحة، مصير الوجود البرتغالي، بالشواطئ الجنوبية المغربية، بين أسفي وأكدير. خاصة أن أبا عبد الله محمد القائم بأمر الله، كان قد انتقل إلى أفوغال بحاحة، وأصبح يهدد مراكز الاحتلال البرتغالي. حتى إنه ما أن أصبح يشرف على ميناء تافضنا بحاحة سنة 1514، حتى شعر البرتغاليون، بأنه ما لم ينتبه الملك البرتغالي، فإن الشريف على استعداد للسيطرة على البلاد كلها(152). وأمام المقاومة، رمت القوات البرتغالية بثقلها نحو الدير، منظمة حملات اتخذت مدينة تدنست، مركزا تنطلق منه نحو الدير الغربي، ونحو الداخل، متعقبة كل القوى المناهضة لها، كما فعلت في شتاء سنة 1515 حينما تعقبت دواوير من أولاد أبي السباع المتوغلين في الجبال(154). حيث كانت معارك حاسمة عند أغلاغل(155) وأكدير وورغ(156)، بأعالي وادي إيسن بدمسيرة(157)، على الممر الذاهب إلى سوس. كما تعقبت الشريف(158) أيضا، فتمكنت من تخريب مقره بأماگور، القريب من ميناء تافضنا، في ابريل 1515(159). فانتقل الشريف، إلى أغلاغل بأعالي وادي إيسن، حيث لاحقته أيضا القوات البرتغالية في أوائل سنة 1516(160).

152) Cenival, Ibid., T1, Port 611.

153) Cenival, Ibid., T1, Port, p. 504.

154) Cenival, Ibid., T1, port, p. 761.

155) أغلاغل، دواوير في شمال منطقة وادي إسن قرب تاسكامت، على ممر تزي أوماشو.

156) أكدير وورغ : ما تزال هناك آثار على ربوة يطلق عليها أكدير ورغ تقع أيضا شمال دمسيرة على ممر تزي أوماشو. وأرغ بالأمازيغية لفظ يطلق على الذهب.

157) دمسيرة قبيلة مستقرة بوادي إسن من حدود إداويزيكي جنوبا إلى تزي ن أوماشو ثم منخفض أسراتو إلى حدود نفيفة شمالا.

158) الشريف. يرد في معظم الوثائق التي جمعها دوسينفال.

159) Cenival, Ibid., port, p. 1.

160) Cenival, Ibid., T2, port, p. 1.

إنه يتكرر ذكر الشريف دون ذكر الشخص المعنى هل كان أبا عبد الله القائم بأمر الله، أم ابنه أحمد الذي كان معه، منذ أن استقر بأفوغال بحاحة.

ويظهر أن تنقل الشريف السعدي، بين المناطق الشاطئية والداخلية، إنما كان لمنع البرتغاليين من السيطرة على الممرات، التي تربط سوس بالدير، شمال الأطلس. وبذلك فوت عليهم فرصة إحكام السيطرة على المنطقة الجنوبية.

ولقد تجلت آثار هذه المقاومة في إفشال محاولة البرتغاليين، ومعاونيهم ممن كانت الوثائق البرتغالية تسميهم بمغاربة السلام، احتلال مراكش سنة 1515 (161). حينما تعاونت القوى الثلاثة الهنتاتي، صاحب مراكش، والشريف، والوطاسي، على الدفاع عن مراكش في أبريل 1515 (162). وقد تعززت آثارها أيضا، في إفشال محاولة أخرى، سعى البرتغاليون فيها لاحتلال المعمورة في صيف 1515 (163)، وأدى انتشار أخبار هذا الفشل، إلى تحريك حتى القبائل الخاضعة للبرتغاليين، تسبب في مقتل حاكم أسفي، دوأتيد، في صيف 1516 (164). وعلق دوسينفال على مقتله، بأنه كان نهاية فترة عز الاحتلال البرتغالي للمغرب (165).

لقد بلغت الصراعات، بين المقاومة والبرتغاليين، ذروتها في منطقة الدير، حينما جدد يحيى بن تغوفت هجومه، انطلاقا من ضواحي مراكش، في شهر مارس 1517 (166)، ليمتد إلى حاحة جنوب تادنست، فهاجم الشريف، في قلعة المريدين. ثم حاول طيلة صيف 1517 التوغل جنوبا. للوصول إلى سانتكروز، لكن يظهر أن هذه المحاولة، التي استمرت إلى شتبر من نفس السنة. لم تتمكن من تحقيق هدفها، خاصة أن قائدها أُتْعِفْتُ لقي حتفه في السنة التالية 1518 (167).

161) Cenival, Ibid., T1, port., pp. 687-692.

162) Cenival, les émir des Hintates, rois de Marrakech, Hespérus, Tome XXIV, 1937, p. 254.

163) Cenival, S.I.H.M. T1, pp. 701-702.

164) Cenival, Ibid, T2, Port, p. 3.

165) Cenival, Ibid., T2. Port, p. 4.

166) مجموعة من الرسائل تمتد من مارس 1517 إلى شتبر 1517 تحدث عن أعمال يحيى بن تغوفت في المنطقة الداخلية بين مراكش وتزكوكو في مواجهة قوات الشريف السعدي.

Cenival, Ibid., T2, p. 67-68

- بوشارب. ن. م. ص 220.

167) Cenival, Ibid., T2, pp. 178-179.

لقد كان عمل المقاومة، غير مقتصر فقط على الميدان العسكري، وإنما ركز أيضا، على أن يفوت على البرتغاليين، الاستفادة من النشاط التجاري والاقتصادي بالمنطقة، وتركز هذا العمل، حول حصار اقتصادي على سانتا كروز، بمحاولة منع السكان من التعامل معها، وتزويدها بحاجياتها من قمح ومعادن كالنحاس، ويد عاملة(168). بالإضافة إلى حرمانها من النشاط التجاري، بتحويل القوافل التجارية إلى ميناء، تركوكو(169)، شمال سانتا كروز. مما أدى لأن يتعرض هذا الميناء، لهجمات متكررة(170)، قصد شل حركته التجارية.

إن استمرار هذه المقاومة، وانعكاساتها على نشاط البرتغاليين، في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، أدى إلى بداية التعديل في مواقف البرتغاليين، فأخذت السلطات البرتغالية تتجه نحو التقرب من الشريف السعدي، لإبرام الهدنة معه، وبدأت المفاوضات في هذا الاتجاه في سنة 1523 بتأفضنا، وذلك لفداء الأسرى وتنشيط التجارة(171). لكن يظهر أن هذه المفاوضات، كانت محاولة من البرتغاليين لتسيط عزيمة الشريف السعدي وقواته، إلا أن الشريف كان بدوره، يشدد على البرتغاليين، باشتراط فرض المغارم على القبائل المجاورة لأسفي، التي كانت تحت الحكم البرتغالي، كإظهار سيادته عليها، إلا أن السلطات البرتغالية التي كانت مترددة، بين القبول والرفض، تمكنت من حمل الشريف، على التخلي عن ذلك الشرط، وفق الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان في 22 ذي الحجة 932/29 شتمبر 1526(172).

168) Cenival, Ibid., p. 93.

169) Cenival, Ibid., p. 184.

170) Cenival, Ibid., pp. 128-129.

رسالة 26 مايو 1518

(رسالة 26 يوليوز 1518)

مجموعة من الرسائل تحدث عن الهجمات المتكررة على تركوكو لشل حركتها الاقتصادية:
171) Cenival, Ibid., T2, pp. 323-324.

رسالة بتاريخ 10 سبتمبر 1523

172) مجموعة من الرسائل الموجهة من حاكم أسفي الذي كان يطلع ملك البرتغال جان الثالث، بما كان يجري بين الطرفين. بما في ذلك رسائل عربية والتي منها عقد الهدنة المؤرخ ب 22 ذي الحجة 932/29

Cenival, Ibid., T2, pp. 323-372.

بتمبر 1526. 173

يظهر أن الشريف السعدي أحمد الأعرج، كان في حاجة إلى هذه الهدنة، خاصة بعد أن تمكن من دخول مراكش منذ يناير 1525، سواء لتثبيت سلطته في الداخل، أو لتفويت الفرصة على البرتغاليين، الذين كانوا في نفس الوقت يتفاوضون مع سلطات فاس، لتشكيل قوة مشتركة، يهاجمون بها الشريف السعدي. على أساس أن تكون المنطقة الشاطئية للبرتغاليين، من أسفي إلى رأس غير، والمنطقة الداخلية للوطاسي، بالسيطرة على مراكش(173).

لقد كانت عواقب الصراع، بين القوات البرتغالية والمقاومة، بقيادة الشريف السعدي، وخيمة على منطقة الدير، بطرفي الأطلس الكبير الغربي، رغم أن مدتها كانت قصيرة، إذ لم يتجاوز أربعة عشر سنة ما بين 1512 و1526. فقد تم إتلاف معظم معالم المنطقة التاريخية، من مدن، وقرى، مما ارتكبه القوات البرتغالية من تخريب، ومدهامات وقتل وسبي ومصادرة. وكمثال على هول ما أصاب المنطقة، ما ورد في رسالة مؤرخة ب 15 فبراير 1514 تذكر أن القوات البرتغالية، هاجمت المناطق التابعة للشريف، حيث تم قتل 560 نفرا وأسر حوالي 420 شخصا، وجلب 10.000 رأس من الغنم و 6000 من الأبقار و 1500 من الجمال و 600 حمار و 60 من الخيل(174).

إذا كان هذا ما تمت حصيلة خسارته في حملة واحدة، فكيف ستكون خسائر الحملات الأخرى؟ وهذا بدون شك ما عبرت عنه الوثائق البرتغالية،

(173) تبادلت السلطات البرتغالية. وبعض مستشاري السلطان الوطاسي، رسائل لتحديد نوع التعاون بين الطرفين، ضد الشريف السعدي، وتمتد هذه الرسائل على مدى ثلاثة أشهر من أكتوبر إلى دجنبر من سنة 1526 Cenival. Ibid T2 pp 328 - 388

ولقد وضع بوشارب أن السعديين كانوا في البداية يطلقون الدعم المادي والمعنوي من الوطاسيين، لكن لما احتل السعديون مراكش سنة 1523، تغير موقف الوطاسيين الذين بدأوا في محاولات التنسيق، مع البرتغاليين. وذلك حتى سنة 1536، واستنتج أن حذر الوطاسيين من المجاهدين المغاربة جعلهم يتخوفون من الجهر بذلك التنسيق، بوشارب، ن. م. ص ص 385-391.

(174) Cenival T1 p 480

رسالة مؤرخة ب 15 فبراير 1514

وكذلك شهادات الوزان، الذي زار منطقة حاحة والدير سنة 1514/920 حيث لم يمر بمدينة، إلا وتحدث عن الخسائر التي أصابتها. نتيجة الهجومات البرتغالية، مثل ما حل بكل من تادنست، وقلعة المريدين وتاكوليت... (175). تلك المدن والقرى، التي لم تعد لها آثار منذ ذلك الوقت، وحتى ما تبقى منها، لم يتجاوز شكل مداشر كتادنست اليوم بمنطقة متوكة، أو عبارة عن أسماء تطلق على بعض المعالم التضاريسية كتاسكدلت التي يعرف بها الجبل المطل على بوابوض. لكن كثيرا من أسماء المدن عفا عنها الزمن. هذا دليل على أن المنطقة عانت كثيرا في أوائل القرن العاشر / السادس عشر من ذلك الهجوم البرتغالي المنظم، الذي استهدف شخصية السكان وتراثهم.

لقد ركز السعديون جهودهم، بعد هدنة 1526 على ميناء سانتاكروز، الذي هاجمته قوات محمد الشيخ سنة 1525 لكن المعركة انتهت بالتراجع إلى منطقة تلضي (176)، التي أقام بها حصنا ومركزا، لمحاصرة ومراقبة سانتاكروز، والتي جدد محاصرتها سنة 1531، فاضطرت للاستنجاد بقوات ضخمة، من البرتغال وجزر آصور وماديرا، مما جعل الشريف السعدي، يحاول اقتحام أسفي سنة 1534، لكنه أخيرا جدد حصار سانتاكروز، منذ أواخر سنة 1540 الذي انتهى بسقوط القلعة في 12 مارس 1541 بعد أن مني البرتغاليون بخسارة فادحة بسانتاكروز، فقد ذكر رويبر ريكار، أن من بين 1600 نسمة من سكان سانتا كروز، قتل حوالي ألف، وأسر الباقي بمن فيهم حاكم القلعة، ومن تبقى من أسرته، ونقلوا إلى تارودانت (177).

ولقد نجم عن هذا الانهزام، أن جلا البرتغاليون عن أسفي (178). وبذلك تحرر الجنوب، بعد عناء دام حوالي أكثر من خمسة وثلاثين سنة، منذ احتلال سانتاكروز سنة 1505 إلى مغادرتها تحت قوة السلاح والدماء سنة 1541.

(175) الوزان : ن. م. ج ازيارة الوزان لإقليم حاحة والدير ص ص 77 - 89

(176) تِلْضِي : تقع قرب أگادير

177) Ricard (Robert) L'Occupation portugaise d'Agadir (1505 - 1541) Hesperis 1946. pp 93 - 102

178) Ricard Ibid p 102.

يستنتج من هذا، أن حركة المقاومة بطرفي الأطلس الكبير الغربي، كانت مهمة، فقد أفضلت المخطط البرتغالي، للاستقرار في المنطقة الشاطئية المغربية، بين أسفي وسانتاكروز. لكن يظهر أن المنطقة بدورها، قد تضررت بفقد ذلك النمط الحضاري، الذي ترجمته سلسلة من المدن، من أبواب مراكش، حتى مشارف سوس، فاضمحت المدن والموانئ المعروفة، كأغوز الذي ذكر مرمول، أنه قد تحول أواسط القرن السادس عشر إلى خراب (179). بعد أن كان ميناء مهما يمتد وجوده إلى ما قبل القرن الخامس / الحادي عشر (180). كما نال الخراب، معظم المدن الأخرى، مما أثر على الاتصال بين سوس والحوز، الذي أخذ يتركز على الطريق المار بالأطلس الكبير الغربي، عبر تزي أو ماشو، هذا الطريق الذي ستزداد أهميته في القرون التالية للعاشر / السادس عشر، فبدأت تبرز مراكز أخرى، لم يشر لها الزان، ولا ورد ذكرها في الوثائق البرتغالية، التي جمعها دوسينفال، ومنها بالخصوص مركز إيمان تانوت، الذي يظهر أنه استفاد من تخريب المدن الموازية للدير، انطلاقا من تادنست إلى تافضنة على البحر. كما أن إقامة حصن أگدير مكان سانتاكروز، منذ 1541 والعناية بمينائه أدى إلى اختفاء مينائي تافضنة وتركوكو.

وهكذا، تكون تلك الحرب الأجنبية الشرسة، المفروضة على المنطقة، والمقاومة العنيفة، قد غيرت المعالم الرئيسية بطرفي الأطلس الكبير الغربي، سواء

(179) مارمول. كربخال : إفريقيا : الجزء الثاني، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي والمجموعة. 1984 ص 99
(180) ذكر البكري أن أغوز، كان ميناء مهما لمدينة أغمات في القرن الخامس / الحادي عشر (البكري ن. م. ص 154) ويظهر أنه استمر في ذلك الدور، إلى أن احتل البرتغاليون أسفي، فنشطوا في توجيه الإنتاج إلى أيديهم، مما أسهم في التخلي عن الطريق الرابط بين أغوز والحوز، عبر تانسيفت، لصالح الطريق القصير عبر بحيرة زيم بالشماعية، كما استنتج ذلك بوشارب (ن. م. ص 301) وهذا يؤكد رغبة البرتغاليين في تخريب أغوز ورغم أنه كانت هناك محاولة لإعادة بناء أغوز بعد جلاء البرتغاليين عن أسفي كما ذكر مأمول (ن. م. ص 699) فإن تقوية العلاقات التجارية بين مراكش والخارج عبر أسفي، في النصف الثاني من القرن السادس عشر، زاد في عزلة أغوز، الذي لم يبق منه إلا اسم مكان على ضفة وادي تانسيفت إلى اليوم، وهو خال من البناء، ويقع على بعد كلم غرب سوق خميس أولاد الحاج، وتعني لفظة أغوز بالأمازيغية محطة النزول.

على مستوى الشاطئ، أو في المنطقة الداخلية، في ظرف لا يتجاوز الأربعين سنة من النصف الأول من القرن العاشر / السادس عشر. لكن ثمن تلك المعاناة، كان إعادة الثقة، مما ساعد على إعادة الوحدة القطرية، على يد الدولة السعدية، والتربص بكل المحاولات الترسية الأجنبية.

ومن المعلوم أن أحمد المنصور السعدي، في أواخر القرن العاشر/السادس عشر، أدرك أهمية منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، فحاول تجديد نشاطها، وذلك بتشجيع حركة اقتصادية، تقوم على النشاط الفلاحي، الذي تشرف عليه الدولة، بإقامة مزارع قصب السكر، في أسفل وادي القصب عند إداوغررض¹ بحاحه، وعند شيشاوة على وادي شيشاوة، وعزز عمله هذا بإقامة مصانع لقصب السكر(181). مما يبين حرص الدولة، على تنشيط المنطقة، حفاظا على دورها، الذي أتت عليه أعمال التخريب المنظمة، من طرف البرتغاليين، لكن محاولة المنصور لم تعمر بعد ما عرف المغرب أوائل القرن الحادي عشر / السابع عشر صراعا اجتماعيا وسياسيا واسعا.

2- 3- 2- منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، بين السعي للحفاظ على نوع من الاستقلال، وبين السلطة المركزية، في القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر :

لقد عرفت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، تطورات تصارعت فيها عوامل مختلفة، يتنازعها الاستعداد للحفاظ على شخصيتها، والانصياع للسلطة، مركزية كانت أو غيرها. وامتدت هذه التطورات، من القرن الحادي عشر / السابع عشر، إلى النصف الأول من القرن الثاني عشر / الثامن عشر.

2- 3- 2- 1- المنطقة وعوامل الصراع على السلطة، في النصف الأول من القرن السابع عشر :

لقد كان دور منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في القرن الحادي عشر / السابع عشر، مرتبطا بالتطورات التي عرفها التاريخ الوطني، ذلك أن النصف الأول

(181) الفشتالي : مناهل الصف ص 209

من ذلك القرن، شهد صراعات على السلطة، بين السعديين أنفسهم (182)، وبينهم وبين المنشقين عنهم (183). وفي هذا الإطار، كانت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، تقوم بدور الحد الفاصل، بين إمارة السعديين بمراكش، وكل من إمارة يحيى الحاحي (184)، بتارودانت، وهو الذي كان قد انجد زيدان بن أحمد المنصور، ضد أبي محلي (185)، وإمارة إيليغ (186) التي تمكنت من السيطرة على تارودانت، بعد وفاة يحيى الحاحي سنة 1626/1035 (187). لكن الصراع ظل بين السعديين وبودميعة حول أگدير، حتى تمكنت قوات إيليغ من السيطرة عليه سنة 1637/1045، بعد حصار دام حوالي أربع سنوات (188). وبذلك امتد نفوذ إيليغ حتى حاحة، فذكر المختار السوسي، أنه كان لبودميعة قاض في المحل المعروف ببوريقي بحاحة (189). لكن لم يمتد نفوذه إلى المناطق الأخرى، خاصة تجاه مراكش، مع ما كان يتوفر عليه من إمكانات تجنيد قوة كبرى، تبلغ حوالي خمسين ألف رجل (190)، إلا أنه أحجم عن الاتجاه نحو شمال غرب الأطلس الكبير

(182) الصراع السعدي على السلطة، راجع عنه : الجزء السادس من كتاب الاستقصا.

(183) لقد عرف النصف الأول من القرن السابع عشر صراعا قويا على السلطة، بين السعديين أنفسهم ثم بينهم وبين المنشقين عنهم كالعياشي في الغرب والايليغيين في سوس، وأولاد عبد الله بن سعيد الحاحي بالأطلس الكبير الغربي، والدلائين بالأطلس المتوسط، والعلويين في تافلاالت ودرعة، وكان لهذا الصراع تأثير على سقوط دولتهم.

(184) يحيى بن عبد الله الحاحي، إمارته ونسبه، المختار السوسي، إيليغ، ص ص 54-58.

(185) إنجاد يحيى الحاحي لزيدان ضد أبي محلي، وما نجم عنه من تطورات. الناصري. ن. م. الجزء السادس، ص ص : 32-34.

(186) أصول إمارة إيليغ وتطوراتها. المختار السوسي : إيليغ قديما وحديثا.

(187) المختار السوسي، إيليغ، ص 80.

(188) المختار السوسي، إيليغ، ص 80.

(189) المختار السوسي، إيليغ، ص 86.

(190) ن. م. ص. 154.

بوريقي، الحاشية، 359، ص 154. المختار السوسي، ن. م.

الغربي. وقد تساءل المختار السوسي، عن هذا الإحجام قائلاً : "فما المانع له إذن من التقدم" (191).

وفي معرض محاولته، بحث الإحجام، أورد نصين : أحدهما يقربان أحمد ابن زيدان، الذي كان قد فر إلى فاس، التجأ أخيراً إلى بودميعة، فجهزه بالمال والقوة، وكان عازماً على الذهاب معه إلى مراكش، ولم يفعل (192). وأما النص الثاني، فهو هولاندي (193)، يتحدث عن المصالحة، بين بودميعة والسلطان محمد الشيخ، والمصاهرة بينهما، بتزويج بودميعة بنته للسلطان. ولقد علق المختار السوسي على النصين، فاعتبر بالنسبة للنص الأول، أن بودميعة غير محنك، ولا مقدم، يستغل الفرص بسرعة "فليس من الطلائع لكل ثنية، ولا من المغامرين فيلاكم بكلتا يديه" (194). وأما بالنسبة للنص الثاني، فقد اعتبره المعلق جديراً، حتى إنه قال "لولا أنه رسمي لربما شككنا فيه" (195). خاصة أن المصالحة والمصاهرة، بين بودميعة والسلطان السعدي، لم يرد ذكرها في أي نص عربي، ولا احتفظت بهما، الذاكرة التاريخية، حتى للأسرة في إيلينغ (196). وعلق على تصرف بودميعة، ربما كان يقصد بذلك التقارب الودي، الاستعداد للسيطرة على مراكش، عند إمكانية الفرصة (197).

إن سيرورة الأحداث التاريخية، بهذه الطريقة، التي جعلت بودميعة غير مهتم بتجاوز طرفي الأطلس الكبير الغربي، مكثفياً بالسيطرة على أغدير وإداوتنان (198)

(191) المختار السوسي، ن.م.، ص. 154

(192) المختار السوسي، ص. 155.

(193) المختار السوسي، ص. 156، نقلاً عن دوكتري، سلسلة هولندية، ج 5، ص. 140، وتاريخ النص 1647.

(194) المختار السوسي، ن.م.، ص. 155.

(195) المختار السوسي، ن.م.، ص. 156.

(196) المختار السوسي، ن.م.، ص. 156.

(197) المختار السوسي، ن.م.، ص. 157.

(198) المختار السوسي، ن.م.، ص. 154.

وحاجة، لتأمين المنطقة الخلفية لميناء أگدير، قد يرجع إلى كون الأهمية التجارية للمنطقة نحو الخارج، كانت كلها تقتصر على أگدير كمنفذ، حتى إن معظم النصوص التي نقلها المختار السوسي، عن دوكتري، سواء الهولندية أو الإنجليزية أو الفرنسية، تؤكد أن أگدير كان المرفأ الرئيس للتجارة والتصدير(199). ويدعم ذلك الطرح، نص برتغالي يرجع لسنة 1574 يرى، "أن ملك البرتغال إذا استطاع الاستيلاء على سانتكروز بكاب غير، فإنه يصبح هو المسيطر الوحيد على تجارة المغرب جمعاء"(200) ولذلك، لا غرو إن كان الصراع بين بودميعة والسعديين على أگدير، دام حوالي عشر سنين (201)، بل دام الحصار والتقاتل من 1623 إلى 1637(202). وما أن تمكن بودميعة من أگدير، حتى اكتفى به. في حين وردت إشارات عن كون الصويرة، كانت من المناطق الخارجة عن السلطة السعدية، فقد ورد في بند من اتفاقية أبرمت سنة 1637، بين محمد الشيخ الثالث وإنجلترا، أنه لا يجوز للإنجليز، التجارة مع الثوار الخارجيين عن السلطان، بأگدير وماسة والصويرة(203)، مما يوضح أن الصويرة كانت تزاوّل نشاطا تجاريا بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، خارج نفوذ السعديين وإيليف. وظلت أسفي الميناء الوحيد المنافس لأگدير، والمنفذ للتبادل بين مراكش والخارج(204)

وأما المنطقة الداخلية، فقد توارد عن إيمن تانوت ما يفيد كونها مهمة، حتى إن يحيى الحاحي لما جمع جيشا كبيرا، قد بلغ حوالي مائة ألف، لإنجاد أهل سلا، المستنجدين به، توقف بإيمن تانوت بأمر من زيدان السعدي، وذلك سنة 1025

(199) لقد أورد المختار السوسي مجموعة النصوص الأجنبية المتحدثة عن تجارة إيليف مع أوربا عبر أگدير، وتمتد من ص 158 إلى ص 223 من كتابه إيليف.

(200) المختار السوسي، ن.م.، ص. 199.

(201) المختار السوسي، ن.م.، ص. 152.

(202) المختار السوسي، ن.م.، ص. 86.

(203) المختار السوسي، ن.م.، ص. 206.

(204) أورد المختار السوسي نصوصا تتعلق بمحاولة الإنجليز الاستيثار بالتجارة مع أسفي، وخاصة أن السعديين كانوا يريدون جعله ميناء منافسا للخارجين عنهم (إيليف 153- 202- 205- 206)

/ 1616. وبعد وفاة يحيى الحاحي، فشل أفراد أسرته في العمل السياسي بتارودانت، فرجع منهم البعض، إلى مقر الزاوية بتافيلالت إداوَزْدَاغ (205). في حين ذهب آخرون إلى حاحة، متفرقين في مراكزها، لمزاولة وظيفة الإرشاد، التي سماها المختار السوسي، المرباطية (206).

وهكذا، كانت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في النصف الأول من القرن السابع عشر، قد مارست الحد الفاصل، بين قوى متعددة، السعديون شمال الأطلس، وبودميعة جنوبه، في حين كانت إمارة يحيى الحاحي، قد حاولت الاستفادة من مجد الأسرة التليد بالمنطقة، مستغلة مكانة مؤسسها، سيدي سعيد ابن عبد المنعم بأيت داوود (207) بحاحة. لكن مجال نفوذ الإمارة المحدود، أدى لتقلص حظوظها. وأما القوى الأجنبية، فكانت تحاول الاقتصاد على العمل التجاري، مع كل الأطراف المتنازعة، مستغلة صراعاتها السياسية للحصول على الامتيازات.

ويستفاد من هذا أن منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، فقدت ذلك الدور الذي قامت به في النصف الأول من القرن العاشر / السادس عشر، لما كان الصراع على أشده، بين البرتغاليين والمقاومة يدور بالمنطقة، حتى كان طرد المحتلين منها، قد كسب شرعية تجديد الدولة المغربية على يد متزعمي حركة المقاومة.

(205) تافلات إداوَزْدَاغ. توجد بقبيلة أيت تامنت، وهي مقر ضريح عبدالله ابن سعيد الحاحي وابنه يحيى الذي كان قد أنجد زيدان السعدي ضد أبي محلي وقاوم بودميعة بتارودانت حتى كانت وفاته سنة 1626/1035.

(206) المختار السوسي، ن.م.، ص. 80.

(207) أيت داود، راجع عنها الوزان، ص، 83-84.

عن أسرة آل سيدي سعيد يراجع المعسول، ج التاسع عشر، ص 70-105.

2- 3- 2- 2- منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، ومشاكل التعامل مع السلطة المركزية، من النصف الأخير من القرن السابع عشر إلى النصف الأول من القرن الثامن عشر :

لقد تميز النصف الأخير من القرن الحادي عشر / السابع عشر، على المستوى الوطني، بإعادة التوحيد السياسي، على يد الإمارة العلوية(208)، بعد ما انطلقت من تافلات في الثلاثينات من نفس القرن. وتمكن المولى رشيد من القضاء على الإمارات، التي عجزت عن تجاوز مناطقها الإقليمية، فسقطت أمام قواته التي أسسها انطلاقاً من الشمال، وقد دمر بالتوالي الإمارة الدلائية بالأطلس المتوسط(209)، والشبانية(210) بمراكش، بعد ما كانت قد أنهت بقايا السعديين. ثم اجتاز الأطلس الكبير، فسقطت تارودانت، ثم أخيراً إيليج بعد قتال مرير، ذكر أن قتلاه في تارودانت وهشتوك والساحل أكثر من خمسة آلاف، وفي إيليج أكثر من ألفين فاستسلمت أگدير عن طوعية(211). وبهذا العمل تم إنهاء الصراع على السلطة المركزية، الذي دام أكثر من ستين سنة. من موت المنصور سنة 1603 / 1012 إلى سقوط إيليج 1670/1080 أول إمارة منفصلة عن السلطة المركزية وآخرها.

(208) تأسست الإمارة العلوية عقب تدهور الدولة السعدية، في النصف الأول من القرن السابع عشر، وأنشأتها الأسرة العلوية بتافلات، بعد أن دام استقرارها بها حوالي أربعة قرون، فاكسبت النفوذ المادي والمعنوي، أهلها للدخول في الصراع على السلطة مع القوى الإقليمية المتنازعة مع السعديين. ولمدة أربعين سنة تمكنت من بسط نفوذها، إذ ما أن تمت بيعة المولى محمد حوالي 1631/1041 حتى دخل في الصراعات مع القوى الأخرى، وما أن تولى المولى رشيد سنة 1664 حتى نقل الاهتمام من النزاع الإقليمي من تافلات إلى القضاء على المتنازعين، فأخذت الإمارات المنهكة تسقط أمام قواته، عبر البلاد، من الأطلس المتوسط حتى سوس، وبذلك أعاد للبلاد وحدتها. وللمزيد عن ظروف النشأة راجع :

- الناصري : الاستقصا، ج 7.

- المختار السوسي، إيليج قديماً وحديثاً، ص ص 117- 131.
Histoire du Maroc pp. 235 - 255. Mezzine (Larbi). Contribution à l'histoire du Tafilalet.

(209) حجي الزاوية الدلائية

(210) الشبانان، مراكش، الاستقصا. ج 6، ص ص 108- 109.

(211) المختار السوسي، إيليج، ص. 227.

إن إعادة الوحدة الوطنية، انعكست على منطقة الجنوب، خاصة في عهد المولى إسماعيل، الذي اتخذ مكناسة عاصمة له، مما جعل مراكش تخسر ذلك الدور السياسي. الذي كان قد جعل منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، قريبة من سلطة الدولة. ولذلك فإن الثلث الأول من القرن الثاني عشر / الثامن عشر، ستعرض فيه المنطقة لصراعات بين السلطة المركزية، وعناصر مختلفة، سواء إبان ثورة محمد العالم، أو محاولة توغل جيش السلطان في الأطلس الكبير، لتعقب مرابطي زاوية تاسفت.

لقد قام المولى محمد بن المولى إسماعيل الملقب بالعالم، بالثورة على والده انطلاقاً من تارودانت (212)، وذلك سنة 1702/1114 في إطار الصراع على السلطة بين السلطان وأولاده (213)، وانعكست ثورة محمد العالم على منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، إذ ما أن تمكن من تارودانت، وشكل قوته، حتى تقدم إلى حاحة، فقتل حم بن يعيش (214)، الذي يظهر أنه كان قائد السلطان بها. وأثناء مروره بالدير، شمال الأطلس الكبير الغربي، قتل قائد گدميوة على بوعبدلي بتزگين (215)، فالتجأ أخوه القائد إبراهيم إلى السلطان (216). وأما المولى محمد فقد اتجه إلى مراكش التي احتلها (217). فوجه السلطان إليه من مكناسة، قوة زادت عند عشرين ألف بقيادة المولى زيدان (218)، وبرفقة القائد إبراهيم

212) الناصري، أحمد، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء، 1956، ج 7، ص ص 90-91.

213) يراجع الناصري. الجزء السابع. ص ص 89-93.

Histoire du Maroc. p. 246.

Magaly Morsy: Mûlây Ismail ou l'instauration de l'Etat 'alaouite, in les Africains. T.4 cd. Jeune Afrique 1977, pp.133-163.

214) الزرهوني، عبد الله بن الحاج إبراهيم، رحلة الوافد في أخبار هجرة الوالد في هذه الأجيال بإذن الواحد، تقديم وتحقيق الأستاذ علي صاقي، الرباط، 1988، ص. 302

215) الزرهوني، ن.م. ص. 303

216) الزرهوني، ن.م. ص. 303.

217) الزرهوني، ن.م. ص. 303

الناصرى، ن.م. ص. 90، و. ن. الجزء.

218) الزرهوني، ن.م. ص. 303-الناصرى، ن.م. ج 7، ص. 91.

بوعبدلي الكدميوي، فحاصر مراكش، التي تضررت من القتال بين الطرفين، حتى إن إبراهيم بوعبدلي، تباهى بما ارتكبه من التعسف على أهل مراكش، أثناء دخولها (219). وأما محمد العالم فقد عاد إلى تارودانت، وجدد جيشه، والتقى بجيش السلطان بحاحه، حيث كان القتال شديداً، انهزم على إثره إلى تارودانت، التي حاصرتها جيوش السلطان، مدة ثمانية أشهر، حتى أكل الناس "الكلاب والجيف من شدة ما نالهم من جوع الحصر" (220). وانتهى ذلك الحصار، باقتحام المدينة.

ولقد أصاب السكان، هول كبير في المنطقة، خاصة أن أحداث الثورة وردعها دامت حوالي سبع سنوات، ودارت بين طرفي الأطلس الكبير الغربي، من تارودانت إلى حاحه إلى مراكش.

لقد كانت الحادثة الثانية التي تعرضت لها منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، هي محاولة توغل جيش السلطان المولى إسماعيل في المنطقة، ابتداءً من سنة 1712/1125 في الحركة الرامية إلى تعقب مرابطي زاوية تاسفت (221)

ولقد كان أمر هذه الحملة العسكرية، داخل منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي متشابكاً، سواء في أهدافها، أو في عملياتها العسكرية.

ففي ما يتعلق بأهداف غزو منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، فيظهر أنها كانت متعددة، ومنها "خراب هيبة الجبال بوادي كنفيسة إلى البحر لسور الكتف" (222)

(219) الزرهوني، ن.م.، ص. 304: الناصري تحدث أيضاً عما حل بمراكش من كلا الطرفين، ن.م. ج 7، ص. 9 (220) الزرهوني، ن.م. ص 305.

(221) الزرهوني، رحلة الوافد في أخبار هجرة الوالد في هذه الأجيال ياذن الواحد، مؤلفها عبد الله بن الحاج إبراهيم الزرهوني. أهم مصدر في أحداث توغل جيش السلطان المولى إسماعيل في جبال منطقة الأطلس الكبير الغربي، خاصة أن كاتبها كان ولد المعني بالأمر، فتمكن من تقديم وصف دقيق لكل الأحداث التي عرفتها المنطقة لأنه شارك فيها، فحاول الدقة في الإلمام بكل الأعمال السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة التي سجل لها. وتأسفت: تتشكل من مجموعة من القرى منها قرية تحمل إسم زاوية تاسفت وتقع جنوب شرق تمنل على وادي نفيس.

(222) الزرهوني، ن.م.، ص. 3، وعبارة: عبارة سور الكتف، هي ترجمة لعبارة: أگدير بغير الأمازيغية.

مما بين أن الأعمال العسكرية، كانت تضم كل منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، من وادي نفيس إلى أگدير. بالإضافة إلى أهداف أخرى كسيطرة المخزن على معادن أغبار(223). وتعقب المتهمين بالخروج عن السلطة، كمرابط تاسفت الحاج إبراهيم الزرهوني(224)، والقائد ابراهيم بوعبدلي الكدميوي، الذي كان في صراع مع باشا مراكش، وخليفة السلطان بمنطقة الجنوب من وادي العبيد إلى وادي نون، القائد عبد الكريم ابن منصور التكني(225).

ولقد نظم الباشا عبد الكريم التكني، حركتين إلى منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، وجيش معه كل قبائل منطقة السهل وحاحة وسوس.

كانت الحركة الأولى، قد دامت حوالي سبعة أشهر(226)، من رمضان سنة 1713/1125 إلى أوائل سنة 1715/1127(227)، حينما اضطر الباشا لرفع الحصار، والرجوع إلى مدينة مراكش، بعد أن شاع خبر، يفيد أن السلطان المولى إسماعيل، قد مات نتيجة جراح أصيب بها(228).

لقد كانت هذه الحركة، مقتصرة على محاصرة الجبل، بجيش ضخّم من جهة الشمال، وكانت المحلة قائمة عند تزگين وأمزميز، حيث شرع الباشا في بناء قصبتها(229). ونجم عن ذلك الحصار انقطاع السبل، وتوقف نزول السكان من الجبال إلى السهل، فاشتد الأمر عليهم من غلاء الأسعار، إلا أنهم كانوا يقضون بعض مآربهم من سوس(230). وحاول الباشا الإيقاع بوحدة السكان،

(223) الزرهوني، ن.م.، ص.

(224) الزرهوني، ن.م.، ص. 50.

(225) الزرهوني، ن.م.، ج. 2، ص.

(226) الزرهوني، ن.م.، ج. 2، ص. 34.

(227) الزرهوني، ن.م.، ج. 2، ص. 63.

(228) الزرهوني، ن.م.، ج. 2، ص. 63.

(229) الزرهوني، ن.م.، ج. 2، ص. 59.

(230) الزرهوني، ن.م.، ج. 2، ص. 61.

يأرتشاء الشيوخ "يروم أن يوقع بينهم العداوة والبغضاء، على عادة الأمراء، بناحية جبل نفيس وجدميوة وسكساوة وما والاها من القبائل إلى بلاد حاحة" (231)، مما يبين أن الباشا، كان يتخوف من اتحاد كل هذه القبائل، لصد توغل جيش السلطان في المنطقة، على امتداد طرفي الأطلس الكبير الغربي، من وادي نفيس إلى حاحة على المحيط.

أما الحركة الثانية، فقد انطلقت بقيادة الباشا في الشهر الثالث من سنة 1127/ 1713 (232)، وبعد أن جاس منطقة گلاوة (233)، تقدم بجيوشه نحو أناين (234). وفي أول رمضان 1127 صعد من تزي وشدان (235)، ونزل على زاوية تاسفت. التي تم نهبها وتخريبها، وإحراق معالمها، بما فيها المسجد (236). في حين فر أهلها إلى أغبار، مع معظم أهل وادي نفيس، لهول ما حل به من خراب. وفي نفس الوقت، كانت حركة أخرى، تتقدم من الشمال مكونة من گدميوة وأولاد مطاع (237) ومزوضة، إلا أنها انهزمت نتيجة مقاومة السكان.

لقد تراجع الباشا من تاسفت جنوبا نحو أنين، ثم اتجه إلى أيت سَمَك (239) في السفح الجنوبي للأطلس الكبير الغربي، لمواجهة الحلف الذي كونه قبائل

(231) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 61

(232) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 78

(233) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 71

(234) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 97. وأنين تقع شرق تامل وتانسفت ويفصلها عنهما جبل وشدان كما تقع بأعالي روافد وادي سوس.

(235) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 106. وتزي وشدان مر جبلي بين أنانين ووادي النفيس جنوب إيجوكاك.

(236) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 115. أما أغبار فتشكل الرافد الرئيسي لوادي النفيس انطلاقا من تامل إلى منابه في تشكا جنوبا.

(237) أولاد مطاع قبيلة تستقر بالحوز جنوب مراكش على مقربة من امزميزي، ويذكر باسكون أنها من قبائل الجيش التي ساندت السعديين (Pascon, P. Le Hautoze de Marrakech T. 1 pp. 191 - 192. Rabat 1977).

(238) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 97

(239) أيت سَمَك، يقع مكانهم في السفح الجنوبي للأطلس الكبير الغربي على مدخل تزي ن تاسفت، انظر الهامش 674، الجزء الثالث من تحقيق رحلة الوافد.

زداغة (240)، حماية للمرابط الزرهوني، الذي آوى إلى قبيلة إداؤمَسْطُوكْ (241) إحدى قبائل ذلك الحلف. ووقعت معارك حاسمة، بين جيش الباشا، الذي كان مشكلاً من واحد وثلاثين ألف نفر، منهم عشرة آلاف فارس، والباقي من الرماة (242) وبين قوة حلف قبائل زداغة التي كانت حوالي اثني عشر ألف متطوع (243). واستمر القتال بين القوتين في ست معارك (244)، عدا المناوشات، والسطو الذي كانت المحلة تتعرض له، إذ كان الثوار يهاجمونها ليلاً وينهبون لها الأسلحة والبهائم (245). وفي نفس الوقت كان الباشا، قد نظم حملة من جهة الشمال، مكونة من جيوش مستقدمة، من قبائل تمتد من مسفيوة إلى حاحة (246)، على طول الدير، إلا أنها انهزمت بأغبار، في نفس اللحظة التي انهزم فيها الباشا، في السفح الجنوبي للأطلس (247).

ولما تيقن الباشا من مناعة الثوار، لجأ إلى الحيل واستعمال الرشوة لإغراء شيوخ القبائل، وبدأ الاتجاه نحو المصالحة، خاصة بعدما انضم الثائر بودريالة الوليتي من الأطلس الصغير (248)، إلى الثوار بزداغة (249). فعجل الباشا بمصالحة زداغة، حتى إنه "سر الباشا بذلك الفتحة غاية، وتكفل لهم أن لا يقرب أحد من

(240) زداغة تعني حسب رحلة الوافد اتحاداً «أن قبائل زداغة كلهم اجتمعوا لفا»، (الزرهوني. ن. م. ج 2، ص 131)، وتقع جنوب غرب تشكا، انظر الهامش 159، الجزء الثالث من تحقيق الرحلة.

(241) الزرهوني، ن.م.ج. 2 ص. 128

(242) الزرهوني، ن.م.ج. 2 ص. 164

(243) الزرهوني، ن.م.ج. 2 ص. 142

(244) الزرهوني، ن.م.ج. 2 ص. 142

(245) الزرهوني، ن.م.ج. 2 ص. 143-144

(246) الزرهوني، ن.م.ج. 2 ص. 133

(247) الزرهوني، ن.م.ج. 2 ص. 135

ولقد عبر صاحب رحلة الوافد على الانهزامين بأنه جاء البشير من الناحيتين بذلك الخبر.

(248) الزرهوني، ن.م.ج. 2 ص. 146

(249) الزرهوني، ن.م.ج. 2 ص. 147

المخازنية عربا وعبيدا لبلادهم" (250)، وذلك لجمع ما اتفقوا معه عليه من المغارم، على أن يقوم بذلك جوارهم من القبائل (251).

ولقد انتهى ذلك الحصار بأسلوب سياسي، بعد أن أصدر السلطان المولى إسماعيل، عفوه على المرباط الزرهوني (252)، وكذلك القائد بوعبدلي، الذي التحق بمكناسة بعد ذلك. وأما الثائر بودربالة، فقد وقع القبض عليه في متاغة (253) وتم إعدامه بمراكش (254). في حين نزلت محلة الباشا إلى سوس لجمع المغارم، ثم رجعت على طريق حاحة أوائل سنة 1717/1129 (255)، فقدم الباشا على السلطان في مكناس بأموال طائلة، ذلك أنه "جمع ما لا يحصى عدده إلا الله، من المال والخيول والبغال والعدة وسرائرها، والسروج الجوائد وألجمها، والكساوي من كل نوع، والخناجير المطلية بالذهب، والمهامز والركاب، التي يحار الناظر دونها، وغير ذلك مما لم نستحضر اسمها. وسبائك الذهب بمجادلها كل واحدة مشجرة بعسجدها تحكي شمس العشية عند غروبها. والبغال الجوائد وبرادعها. واحتمل هدية عظيمة للقاء الملك وجلاسه، من أجل تعطله وتماطله في هذه الحركة، التي دخل بها لهذه الجبال، وقبض مغارم قطر هذين السوسين الأقصى والأدنى" (256).

لقد كانت الحركة الثالثة في شعبان سنة 1721/1133 إلى جبال سكساوة (257) الذين ناصروهم إداومسٹوگ (258). فانكسرت المحلة، وقتل القائدان، بن شتي

(250) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 162

(251) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 162

(252) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 152-156

(253) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 164

(254) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 166

(255) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 274

(256) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 275

(257) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 311

(258) الزرهوني، ن.م.ج. 2. ص. 312

الگدميوي، والقائد علي بن الحسن الدُّكْنَتِي (259). وعلق صاحب رحلة الوافد على انهزام هذه المحلة، "واستراحت الجبال من ذلك الوقت وأهلها إلى الآن، والحمد لله على ذلك" (260).

وهكذا كانت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي قد شهدت صراعا مريرا، بين قوات السلطة المركزية، والقبائل القاطنة بالمنطقة، وخاصة منها أهل وادي نفيس، وزداغة، وسكساوة. مما يبين أن مركز الثقل، كان في معظم النصف الأول من القرن الثامن عشر، في الجبال المنيعة، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي. وقد يرجع هذا، إلى كون هذه المنطقة، ظلت بعيدة عن الأحداث الكبرى، التي تعرضت لها منطقة حاحة والدير، والتي كانت مسرح المعارك، مع المحتلين البرتغاليين لمراكز حيوية بالشاطئ، من أسفي حتى ماسة، فنجم عن محاولاتهم للتوغل نحو الداخل، التخريب الذي تعرضت له المنطقة في النصف الأول من القرن العاشر / السادس عشر، في حين تعرضت أيضا في النصف الأول من القرن الحادي عشر / السابع عشر، للصراع بين إمارة إيليج وبقية السعديين بمراكش، مع تحرشات أجنبية، تحاول الاستفادة من ذلك الصراع. ولذلك لا غرو إذا كانت المنطقة الداخلية الجبلية، قد استعادت مركزها، عبر فترة امتدت حوالي قرنين، العاشر والحادي عشر / السادس عشر والسابع عشر، مما جعل السلطة المركزية تولي اهتماما لقواها النامية، فحاولت في النصف الأول من القرن الثاني عشر / الثامن عشر، إخضاعها، والاستفادة من تراكمها المادي ولو في شكل مغارم.

2- 3- 3- منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، وعوامل التماسك، من نشأة الصويرة، في الستينات من القرن الثامن عشر، إلى الستينات من القرن التاسع عشر :

لقد عرفت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، منذ النصف الأخير من القرن الثاني عشر / الثامن عشر، والنصف الأول من القرن الثالث عشر / التاسع

259) الزرهوني، ن.م.ج. 2 ص. 311

260) الزرهوني، ن.م.ج. 2 ص. 312

عشر، تطورات، ارتبط مداها العام في إطار التاريخ الوطني، بإنشاء مدينة الصويرة. ذلك أن إنشاء هذه المدينة، ربط خيوط التطور العام الذي تعنى به الدولة، بما يمكن أن تدره هذه المدينة من المداخل، في إطار تحكمها، في المصدر والمستورد من التجارة.

ومن المعلوم أن إنشاء مدينة الصويرة، حظي فيها العمق الاستراتيجي، بمكانة كبيرة، قصد التحكم في المجال التجاري، ويظهر أن السلطان المولى محمد بن عبد الله (1757/1171 - 1790/1204)، استوعب هذا العمق، أثناء ممارسته لخلافة السلطان بالجنوب انطلاقاً من مراکش منذ 1745/1158. وإن تعددت التعليقات (261)، فإن من أسباب نشأة الصويرة، رغبة السلطان في الاستحواذ على الدخول الجمركية، لتجارة الجنوب، التي كانت أٌكْدير تستحوذ عليها، وخاصة أن الصويرة، كانت معروفة، وبنفس الاسم من قبل، كما يستفاد ذلك من رسالة وجهها السلطان المولى محمد إلى عامل حاحة، محمد بن عمران سنة 1762/1175، يأمره فيها بإقامة الحراسة على الصويرة (262). مما يفيد أنها كانت تمارس نشاطاً ازدادت أهميته في نظر السلطان، جعله يقرر إبراز ذلك النشاط، في تشييد مدينة، تتحكم الدولة ليس فقط في نشاطها الاقتصادي، وإنما في نشاطها العمراني، لأن معظم المنشآت التي أقيمت في المدينة، سواء للسكن أو للتجارة، هي ملك للدولة، تقوم بإيجارها للتجار (263). وخاصة أن الفئة المهيمنة على التجارة بالصويرة منذ البداية، هي الفئة المعروفة بتجار السلطان، الذين كان منهم مسلمون ويهود (264).

(261) راجع الناصري : ن. م. ج 8. ص 20

Schroeter (D.) Ibid p 12

(262) الصديقي : محمد بن سعيد : ايقاظ السيرة لتاريخ الصويرة : ص 40 رسالة مؤرخة ب 28 محرم عام 1175
263) Schroeter (D.) Ibid p 29

(264) تراجع الدراسة الواسعة حول موضوع تجار السلطان بالصويرة، سواء حول أصولهم، أو استقرارهم بالصويرة، أو تمويلهم وعلاقاتهم الداخلية مع السلطان، أو الخارجية مع القوى الأجنبية
Shroeter (D.) Ibid pp. 21 - 60

إن انعكاس نشأة مدينة الصويرة، على منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، بدأت تظهر منذ بداية تشييدها، خاصة في عمل السلطة المركزية تجاه المنطقة، في الحرص على استقرار الأوضاع. ولقد برز هذا الاتجاه في كل الأحداث الكبرى، التي عرفها التاريخ الوطني على مدى قرن، من ستينات القرن الثامن عشر إلى ستينات القرن التاسع عشر، حتى إن مبايعة السلطان المولى الحسن تمت بالمنطقة في حاحة سنة 1873.

وإن حرص السلطة المركزية، على الانعاش المستمر للصويرة، انعكس أيضا على العمل السياسي بالمنطقة، فتعززت عوامل التماسك، التي برزت في إنشاء سلطات محلية، ذاع صيتها طيلة القرن التاسع عشر، ومنها قيادات حاحة ومتوكة.

كانت قيادة حاحة، التي تنتمي إلى أيت أبيهي، قد نشأت أواخر القرن الثاني عشر / الثامن عشر على يد الشيخ محمد بن ييهي (265)، الذي كان يستوطن قبيلة أيت زلطن، وهي إحدى قبائل الاتحادية الحاحية، وجعل مركز القيادة، بأزغار الذي يعني بالأمازيغية السهل، ويتنسب إلى أيت زلطن، فيسمى بأزغارن أيت زلطن، واستمرت تلك القيادة في أسرته، حتى قامت عليها ثورة قبيلة حاحة (266).

أما قيادة متوكة، فقد نشأت هي أيضا، أواخر القرن الثاني عشر / الثامن عشر، كانت في البداية مشيخة، يتولاها الحاج موسى بن عدي، الذي أقره السلطان المولى محمد بن عبدالله، على فرقة أيت موسى من متوكة (267). ثم ترقى في أوائل القرن الثالث عشر / التاسع عشر، لما اتسع نفوذها، إلى القيادة. واتخذت بوابوض مركزا لها، وهو لفظ يعني بالأمازيغية ذا السرة، لوقوعه وسط قبيلة متوكة. وإن كانت هناك رواية أخرى، تقول إنه يعني نوعا من العملة، متفخخة

265) السوسي (المختار إيليج، ص 233. معلمة المغرب، الجزء الأول، مطابع سلا، 1989، ص 103.

266) راجع ثورة حاحة على أيت أبيهي، ص ص 351-359.

267) Gouvion (Marth et Edmond) Kitab Aâyane al-Marhrib l'Akças, Alger 1939. p. 357.

الوسط، يضرب بها المثل في العزة، فيقال ولو أعطيني بوابوض⁽²⁶⁸⁾، ويقع هذا المكان بأعالي وادي القصب، على السفح الشمالي للأطلس الكبير الغربي. وتوالت تلك القيادة، على السلطة المحلية، حتى الاستقلال، واشتهرت بقيادة متوكة في الوثائق، نسبة إلى القبيلة، رغم أن الأسرة كانت تسمى أيت سعدون⁽²⁶⁹⁾

لقد ارتبطت أحداث منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، بتفاعلات القيادتين، وما أسهمتاه من خدمات للسلطة المركزية، وإن كان نفوذ كل منهما، تتحكم فيه عوامل، كالموقع بالنسبة للصويرة، مما أبرز أدوار قيادة حاحة، في النصف الأول من القرن الثالث عشر /التاسع عشر.

لقد استأثرت قيادة حاحة بالخصوص بالمشاركة من حين لآخر في تسيير المدينة، خاصة عبر قيادة أيت أبهي، التي بدأت تتولى أمر حاحة بعد بناء الصويرة مباشرة، حينما عين السلطان المولى محمد، "الباشا محمد وبه الميلودي الحيجي"⁽²⁷⁰⁾ على المدينة والقبيلة معا، وامتد نفوذ القيادة على كل اتحادية حاحة إلى حصن أگدير، الذي يدخل ضمن الاعتبار الرئيسية في تأسيس الصويرة، كمحاولة من السلطان لحرمان المسيطرين عليه، من الاستيثار بالتعامل التجاري مع الخارج. وتأكيدا لعناية السلطان بالمنطقة قام بعدة زيارات للصويرة في سنوات 1765/1771 و 1784/1792⁽²⁷²⁾ لمباشرة مراقبة سير العمل بالمدينة.

(268) معلمة المغرب، الجزء الخامس، مطابع سلا، سنة 1992، ص 1616.

(269) Montagne (R) Ibid, p. 313.

(270) الضعيف : محمد بن عبد السلام : تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة) تحقيق وتعليق أحمد العماري، دار المأثورات : الرباط 1986 ص 174

(271) الناصري. ن. م. ج 8 ص 20- الضعيف : ن. م. ص 172

(272) الناصري. ن. م. ج 8 ص 54- عبد الرحمان بن زيدان ذكر أن السلطان زار الصويرة سنة 1199. إتحاف

ج 3، ص 178

لقد تعرضت الظروف العامة الوطنية، لعدم استقرار السلطة بعد وفاة السلطان المولى محمد سنة 1790/1204، نتيجة الصراع عليها، والذي دام ما يقرب من عشر سنوات، حتى أسهم وباء سنة 1800/1214 (273) في تسويته، حينما توفي من جرائه المنازعون للسلطان المولى سليمان، خاصة في المنطقة الممتدة، بين مراكش وأسفي ودكالة، حيث كان أفراد من الأسرة الحاكمة، يتواطون مع قواد تلك المنطقة ليناثروا السلطان، منذ وفاة المولى يزيد 1792/1206 (274)، الذي انقسمت السلطة بعده بين المولى سليمان في الشمال، انطلاقاً من فاس، والمولى هشام بمراكش الذي عاضده أخوه المولى الحسين. وبمناصرة قائد المنطقة الوسطى من أسفي حتى مراكش، عبد الرحمان بن بناصر العبيدي (275)، وقائد دكالة الهاشمي العروسي (276). وتواطؤ مع الإسبان، الذين كانوا يتزودون من أسفي وتيط بدكالة بالحبوب (277)، فدعموا الخارجيين عن السلطان بالمال والعتاد.

لقد أدت هذه الوضعية المعقدة، إلى استمرار أزمة السلطة، والتي انعكست آثارها على المنطقة الوسطى، خاصة مراكش لما كانت تتعرض له من هجومات المتنازعين على السلطة، ومن استغلال متنوع حتى "هرب جل أهلها" (278).

ويظهر أن مشيخة متوگة، استفادت من ذلك الاضطراب، فساندت المولى هشام، في صراعه على السلطة (279)، حتى إنه التجأ سنة 1799/1211، إلى ضريح للاعزيزة بسكساوة (280). وتمكن من استعادة مراكش من أخيه المولى الحسين،

(273) عن وباء سنوات 1213-1214. راجع الضعيف. ص. ص. 316-318.

(274) عن المولى يزيد، راجع الضعيف : ص. ص. 203-237 الناصري. ن. م. ج 8 ص. ص. 72-82.

(275) عن عبد الرحمان بن بناصر العبيدي راجع الضعيف. ص. ص. 260-261. الناصري. ن. م. ج 8 ص. ص. 97

- 101

(276) عن الهامشي العروسي راجع الضعيف : ص. ص. 280-299

(277) الضعيف : ص 279

(278) الضعيف : ص 263

(279) Gouvion (M. et E) Ibid, p. 358.

(280) الضعيف. ن. م. ص 285.

في نفس السنة، فتكون مشيخة متوگة، قد عززت مكانتها بالمنطقة، فمدت نفوذها على كل القبيلة (281). لكن يظهر أنها تعرضت إلى حملة قمعية من السلطان المولى سليمان سنة 1807/1222، خاصة ضد فرقة أيت خطاب، التي اتهمها بالخروج عن السلطة (282).

لقد خرجت المراكز الهامة، من منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، من الصراع على السلطة، منذ 1795/1209 لما بايع أهل الصويرة وحاحا والشياطمة وبعض أهل سوس (283) المولى سليمان، الذي تمكن من استعادة السيطرة على المنطقة، بعد أن ولي محمد بن عبد الصادق على الصويرة. بدعم من قوتها العسكرية (284)، فانفصلت حاحا عنها بقيادة عبد الملك أبهى، الذي كان يتولى المدينة والقبيلة. وأما أكدير، فكان المتولى عليها ابن أخي السلطان وهو عبد الملك الزوين والموالي له (285). ونجم عن هذا التطور، أن صار التعامل، بين السلطان المولى سليمان والمنطقة، مباشرة. "فكان خراج مرسى الصويرة، يأتيه في السفن وينزل بسلا والرباط" (286)، ومنها إلى فاس. مما يساعده على تمويل قوته تجاه المنافسين، كما أن القبائل المبايعة له، صارت تدافع ضد تسرب نفوذ عبد الناصر العبدى إلى الصويرة، فقد شاركت الشياظمة في إفشال هجوماته تجاهها (287).

وهكذا تكون منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، قد أسهمت في إعادة استقرار السلطة، أوائل القرن الثالث عشر / التاسع عشر، مما جعل السلطة

281) Gouvion (M. et E) Ibid, p. 358

282) Gouvion (M. et E) Ibid, p. 358.

283) الضعيف : ص 260

284) الضعيف : ص 259

285) الضعيف : ص ص : 260-302، ويستفاد مما ذكر الضعيف أن السلطان لم يكن يثق به ولذلك لم يتركه ليرجع إلى مقر ولايته بعد ما وفد عليه بمراكش، ص 302.

286) الضعيف : ص 263

287) الضعيف : ص 267

المركزية، توليها الاهتمام، لما توفره لها من أموال الصويرة، ومن الولاء السياسي، من قبائل المنطقة، فأدى ذلك لتكرار زيارة السلطان المولى سليمان للمنطقة، فزار الصويرة وحاحه ذهابا وإيابا لما اتجه إلى سوس، سنة 1807/1222 (288). كما شاركت حاحه، بقوة كبيرة على يد القائد أغناج، في قمع محاولة آل هاشم بتزروالت، تجديد دور أسرتهم. لما داهم أغناج إيليج سنة 1810/1225 (289)، وطاف بالمنطقة التي ألحق بها الخسائر ليعود إلى تارودانت (290).

ويظهر أنه ظل يمارس عمله هناك، حتى عزله السلطان المولى سليمان سنة 1236 / 1821؛ بعدما اتهمه بالعجز وعدم "القدرة على شيء ما" (291)، لكن يظهر أن السلطان كان يحس منه، التقارب من هاشم بتازروالت، الذي يواخذه بكونه "تغتر وتنخدع لدسائس أغناج"، فأبلغه السلطان أنه "عزلناه عزلا كلياً"، وولى مكانه "ولد أخينا مولاي بنصر بن عبد الرحمان"، ووصى هاشم أن "أجعله كأخيك وبصره وأرشدته أرشدك الله" (292). وبذلك يستميله محاولا وضع حد لتنازع السلطة المركزية، مع القوى المحلية النافذة بمنطقة الجنوب.

ويظهر أن تولية المولى عبد الرحمان بن هشام، على الصويرة لمدة سبع سنوات (1815/1230 - 1822/1237)، زادت من عوامل الاستقرار بالمنطقة، خاصة بالتعاون مع عبد الملك أبهي، الذي كانت قيادته تمتد على اتحادية حاحه إلى سوس (293). وقد نوه السلطان المولى سليمان بمركزه، لما وفد عليه مع

(288) الضعيف : ص 341- الصديقي. ن. م. ص 53

(289) المختار السوسي - إيليج، ص 242

(290) المختار السوسي، خلال جزولة ج 4 تطوان بدون تاريخ. ص 143 محمد بن يحيى أغناج.

(291) Mohamed Ennaji et Paul Pascon le Makhzen et le Sous - Alg'sa
(la correspondance politique de la maison d'Igh 1821 - 1894) Casa 1988

رسالة السلطان المولى سليمان إلى هاشم بتاريخ 1821-6-12 ذ 1826-9-11. ص 37

(292) كل العبارات الواردة بين مزدوجتين هي من نفس الرسالة.

(293) المختار السوسي - خلال جزولة. ج 4 ص 143

المولى عبد الرحمان، وقواد الجنوب بالعرائش (294). وكان الأمر آنذاك الاستعداد لمداهمة فاس، التي كانت قد حاولت الإطاحة بالسلطان، بمبايعة أبناء المولى اليزيد، إبراهيم ثم السعيد. لكن المحاولة باءت بالفشل مباشرة، بعد ما زحف السلطان بقوى الجنوب، على فاس سنة 1822/1237 (295).

ويبدو أن متوگة، استفادت أيضا، من ربط العلاقات مع المولى عبد الرحمان، ككل القوى الجنوبية، فارتقت المشيخة، التي أصبح لها نفوذ واسع، إلى القيادة، حينما منحت السلطة المركزية، لقب القائد لأحمد المتوگي (296).

لقد تولى المولى عبد الرحمان بن هشام، بعد وفاة المولى سليمان 1238/1822 في ظروف كانت فيها منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، قد عززت استقرار السلطة المركزية، مما انعكس عليها، إذ أقر المولى عبد الرحمان، عبد الملك أبهي في قيادة حاحة، الذي ازدادت مكانته، لكن يظهر أن المنطقة شهدت توترا عاما في أواخر الثلاثينات من القرن التاسع عشر، فقد ورد في رسالة من الخليفة بمراكش، المولى محمد عبد الرحمان إلى السلطان في سنة 1253/1837 "وقبيلة حاحا لا زالت على حالها، كما في علم مولانا أعزه الله، وبقاؤهم على حالهم، لا يخفى ما فيه على سيدي، وقد سرى ما هم عليه حتى لمتوگة ونفيفة ودمسيرة" (297). لكن يبدو أن حدة المناهضة القبلية لعناصر السلطة كانت بمتوگة، فسيستفاد من رسالة للخليفة إلى السلطان، أن "القائد أحمد المتوگي ورد علينا بنفسه، بعد ما أخبرنا سيدنا بقضيته، واعترف أمامنا مشافهة، بأن جميع إيلاته غير منقادة إليه" (298). وأدى هذا التطور إلى عزل القائد المتوگي، مع محاولة

(294) الناصري : أبرز ت قريب السلطان القائد عبد الملك أبهي والتنبه به. ج الثامن من كتاب الاستقصا.

ص 156

(295) الناصري ن. م. ج 8 ص 157

(296) Gouvion (M et E) Ibid, p. 358.

(297) رسالة الخليفة المولى محمد بن عبد الرحمان، إلى السلطان بتاريخ 29 ذي الحجة 1253/28 فبراير 1838

الخزانة الحسنية الرباط : (خ. ح. ر)

(298) رسالة من الخليفة إلى السلطان بتاريخ 17 شوال 1253/14 يناير 1838 خ. ح. ر

تقسيم متوكة بين قائد الشياظمة سليمان ابن الطاهر الشيطمي، والقائد ابن الشرقي(299). إلا أن هذا الإجراء لم ينفذ، لتفاقم انتفاضة القبيلة، مما نجم عنه تنظيم حركة ضد متوكة، شارك فيها الشيطمي وابن الشرقي، وحرارك الدير، والحسين أغناج من ناحية حاحة في شعبان 1838/1254(300). ويظهر أن الأوضاع استمرت مضطربة بحاحة حتى توجهت إليها الحركة سنة 1840/1256، شاركت فيها قوات مختلفة من "عساكر مولانا من البربر وغيرهم"(301) كما رافقها ابن السلطان المولى سليمان، الذي قدمت عليه قبيلة حاحة بعد أن داهمتها الحركة مستشفعين بالذبائح والهدايا، "وسمح لهم سيدنا مما ارتكبه بل من الفساد، وتابوا إلى الله، ونصحت توبتهم، واستقام أمرهم وانضبط"(302). وبذلك استعادت المنطقة استقرارها. لكن التغيير مس أشخاص القيادتين، فقد تولى سعيد بن أحمد المتوگي(303) على متوكة، في حين صادف الأمر وفاة عبد الملك أبهى، وتولية عبد الله بن عبد الملك أبهى على حاحة حوالي 1842/1258(304).

لقد بدأ المغرب في مواجهة القوى الإمبريالية، غداة الاحتلال الفرنسي للجزائر(305) في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، مما سيجعله في احتكاك مباشر مع أهداف التدخل الأجنبي، وما يحدث عنه، من اضطراب في

299 ن. ر

300 رسالة الخليفة المولى محمد إلى السلطان بتاريخ 8 شعبان عام 1254/27 أكتوبر 1838

301 رسالة القائد محمد بن الشرقي إلى الفقيه محمد بن إدريس بتاريخ 8 ربيع النبوي 1256/10 ماي 1840

خ. ح. ر

302 ن. ر

303 يستفاد هذا من الرسائل التي تناولت الأحداث التي عصفت بأبهى.

304 المختار السوسي : إيليغ. الهامش 492ص 242

Montagne : Ibid p 107

305 أصبح تأثير احتلال الجزائر على المغرب واضحا، حتى اتخذ بداية لفترة جديدة، في تاريخ المغرب، ودل على ذلك عنوان أطروحتين مهمتين، المغرب وأوروبا لميج، الذي جعل سنة 1830 بداية تمحين العلاقة بين الطرفين، ثم الجذور الاجتماعية والثقافية للوطنية المغربية للعروى، الذي جعل بدوره سنة 1830 بداية بروز الاعتزاز الوطني.

سير الدولة والمجتمع، وعلى مدى عقدي الأربعينيات والخمسينيات، من القرن التاسع عشر، كانت آثار التدخل الأجنبي تتفاقم، مما حمل الدولة، على تجديد المحاولات للتمسك بالاستقرار. ولقد كان لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، إسهام في الأحداث البارزة، التي سيعرفها التاريخ الوطني، في هذه الفترة.

بدأت السلطة المركزية، توجس خيفة، من عواقب الأطماع الفرنسية، منذ بداية احتلال الفرنسيين للجزائر، ذلك أنه في سنة 1831/1246 أصدر السلطان أمره لسلطات المواني، بضرورة اليقظة "فلا تغتروا من جهة البحر، وكونوا على حذر واذكوا العيون والجواسيس" (306)، ترصدا لحركة الأسطول الفرنسي في البحر. ولما تزايدت مناصرة المغرب للمقاومة الجزائرية (307)، سعى الفرنسيون للضغط عليه، بكل الوسائل، بما في ذلك خلق بلبلة عامة، عن طريق التلويح باستعمال الأسطول. كما حدث سنة 1840/1256 مما جعل السلطان، يحث سلطات المواني على أنه "ينبغي للمسلمين عموما، وخصوصا أرباب الثغور، أن يكونوا على أهبة واستعداد للجهاد" (308). مبينا طريقة الاستنفار العام، على طول الشواطئ، "بحيث إن حضر أمر، تجعل علامة لمن يلي طنجة، وهم يجعلون تلك العلامة لمن يليهم، حتى يصل الخبر أقصاهم، في أقرب مدة" (309). وبذلك يتم الاستعداد لمواجهة أي خطر، يجري على طول الشاطئ. إلا أنه منذ 1842/1258 تزايد اليقين لدى السلطات المغربية بالنوايا الفرنسية، مما جعل السلطان يبلغ الخليفة المولى محمد، بأن الأعداء "أرادوا تعدي الحدود ومدايد إلى الأيالة" (310). وبدأت فرنسا في

(306) رسالة السلطان المولى عبد الرحمان إلى محمد أشعاش قائد تطوان، بتاريخ 23-7-1246 / 7-1-1831 خـ. حـ. ر

(307) علاقة المقاومة الجزائرية بالمغرب راجع العروي :
Les Origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 - 1912) pp. 265 - 272.

(308) رسالة السلطان إلى بوسلهام بن علي قائد طنجة ونائب السلطان بتاريخ 20 ذي قعدة 1256 - 11 يناير 1841. خـ. حـ. ر.

(309) ن. ر

(310) رسالة السلطان إلى المولى محمد وخليفته بتاريخ 4 ربيع الثاني 1258 / 15 ماي 1842.

اتحاف إعلام الناس : ج 5 ص 44 - 46

إظهار نواياها، حينما قامت سفن من أسطولها، بالتحرشات في المياه المغربية، بكل من طنجة والعرائش. فأمر السلطان الخليفة بالكتابة للثغور والقبائل المجاورة لها للاستعداد، بمن في ذلك الشياظمة وحاحة "أن تأمر خديمتنا عبد الله أبه، وسليمان بن الطاهر، بحشد قبائلها خيلا ورماة للصويرة، وعمارة ساحتها بلعب البارود وغيره، مما يغيظ العدو" (311)، فأصبح على القبيلتين المجاورتين للصويرة أن "يجعلوا عمارة ذلك الثغر، مناوبة، إذا توجهت طائفة وردت أخرى" (312)، وبذلك تتم حماية المدينة من أي هجوم محتمل. مما يبين أنه قبل أن تتعرض المدينتان الشاطئيتان، طنجة والصويرة، للهجوم الفرنسي، بستين، كان الاستعداد والترقب متواصلًا.

ففي هذه الظروف من التوتر، في العلاقات بين المغرب وفرنسا، تعرض المغرب لهجوم فرنسي في صيف 1844 (313)، استهدف المواقع الهامة، كوجدة وطنجة والصويرة، وذلك ضمن استراتيجية تحجيم دور المغرب بأبواب البحر المتوسط وإرباك علاقته بالمقاومة الجزائرية (314).

تعرضت الصويرة في صيف 1844/1260 لهجوم الأسطول الفرنسي (315). لكن واجهته مقاومة شديدة، نجم عنها "ظهور المسلمين على أعداء الدين بثغر الصويرة، وما حل بهم، كسرا للمراكب وكثرة الموتى، ورجوعهم بالخيبة والخسران" (316)، لكن القوات الفرنسية سرعان ما تمكنت من استرجاع

(311) ن. ر

(312) ن. ر

(313) لقد تحدث كل المهتمين بتاريخ المغرب، عن هذه المعركة، نظرا لانعكاساتها العامة على الهيكلة المغربية سلطة ومجتمعًا. ومن هؤلاء على سبيل المثال : الناصري. ن. م. ج 9. ص ص 49-54
Miège : Le Maroc et l'Europe (1830 - 1894) T2 pp 203 - 205 Laroui Ibid p.246

(314) ومن نتائج انهزام المغرب في إسلي وضع معاهدة، يتخلى المغرب بموجبها عن مناصرة الأمير عبد القادر الجزائري.

(315) راجع المصادر الواردة في الهامش 313 .

(316) رسالة السلطان إلى القائد بوسلهم بن علي بطنجة بتاريخ 6 شعبان 1260 / 27 غشت 1844 خد. ح. ر.

الموقف، واحتلال جزيرة الصويرة. وقد عبر السلطان عن استيائه مشبها الحدث بنكبة، حينما وصله خبر "استيلاء العدو الكافر، قصمه الله، على جزيرة الصويرة، فإننا لله وإنا إليه راجعون، فهذه مصيبة عظمى، نسئله الله تواب الصبر عليها" (317).

وأما على الصعيد المحلي، فيظهر أن التنسيق الذي كان بين قبيلتي حاحة والشياطمة، لحراسة المدينة، قد انهار فنجم عنه نهب المدينة. ويذكر الناصري أنه "وقع بالصويرة، حادث عظيم، بسبب الغوغاء الذين بالبلد، والشياطمة المجاورين لهم، فإنهم لما رأوا العدو دخل الجزيرة، ظنوا أنه سيدخل البلد فمدوا أيديهم للنهب" (318)، ذلك النهب الذي عم المدينة. وانعكست آثار النهب، الذي تعرضت له المدينة على قيادة الشياظمة مباشرة، حيث تم عزل القائد سليمان بن الطاهر الشيطمي (319)، مما يؤكد إلى حد مذكوره الناصري من اتهام الشياظمة بالنهب. ولقد شارك في النهب أيضا بعض قبائل حاحة. حتى إن السلطان فرض عليها، غرامة لتعويض ما نهب من الصويرة (320).

إن هذا الحادث العارض، لم يقلص من دور القبيلتين في حراسة المدينة ذلك أن الخليفة المولى محمد أبلغ السلطان سنة 1848/1265 أنه "ما قصرنا في الكتب لقبيلة الشياظمة وحاحة، بالوقوف على ساق الجد في أمر ذلك الثغر" (321) كما أن قائد الشياظمة عمر بن عبد الله، أبلغ السلطان بقيام جيران الصويرة "على ساق في الحراسة وارتقاب المدافعة" (322).

لم يقتصر عمل قيادة حاحة على الإسهام في توفير الأمن للصويرة، وإنما انصرف أيضا للآهتمام بمشاكل سوس.

(317) رسالة السلطان إلى بوسلهام بتاريخ 8 شعبان 1260 / 29 غشت 1844، خد. حد. ر.

(318) الناصري. ن. م. ج. 9. ص 53

(319) رواية شفوية من المرحوم الحاج عبد اللطيف، من نفس الأسرة، وذكر أنه صودرت حتى أملاك القائد Schroeter Ibid p 164 (320)

(321) رسالة الخليفة المولى محمد إلى السلطان بتاريخ 13 ذي الحجة عام 1269 / 18 غشت 1853. خد. حد. ر.

(322) رسالة السلطان إلى بوسلهام بن علي بطنجة بتاريخ 23 ذي الحجة 1265 / 9 نوفمبر 1849. خد. حد. ر.

فقد كان عبد الله أبهي يرصد الشواطئ، مما جعله يراقب عمل آل بيروك في وادي نون، إذ يبدو أن فرنسا، حاولت التحرك نحو الشواطئ الجنوبية، بعد ضربة الصويرة. مما جعل عبد الله أبهي في أوائل سنة 1845/1261 يبلغ السلطان، أنه لما "سمع بما يحرك عدو الدين الفرنضيص، من أمر وادي نون، كتب لبيروك" (323) لكن الرسالة لم تفصح عن مضمون ما كتب به، وإنما يستفاد منها أن السلطان وجهها للقائد بوسلهام بطنجة، "وأجابه [أي بيروك] في ظهر كتابه وها هو يرد عليك طالعه ورده لتكون على بصيرة" (324). ويظهر أن الفرنسيين صمموا على الاستمرار في عملهم، بمحاولة الاتجار مع بيروك، ففي أواخر نفس سنة 1845/1261 كانت محاولة للتصدير، على يد بيروك، من وادي نون. وهو عمل شجبه الحسين ابن هاشم، مبلغا الأمر للسلطات المركزية، التي أمرت بيروك بالتوقف عن المتاجرة مع النصاري (325). وبذلك تكون السلطات المركزية قد استعانت بالعمل المزدوج، بنفوذ آل هاشم، وبنفوذ عبد الله أبهي، لتضييق الخناق على القوى المحلية الساعية للتعامل مع القوى الأجنبية، بمنطقة الجنوب حفاظا على سلامة الشواطئ.

وأما بالنسبة لاستقرار الأوضاع الداخلية بسوس، فقد كان فيه لقيادة حاحة (326) دور حاسم، في مدة عبد الله أبهي، الذي يظهر أن اهتمامه باستقرار سوس، كان يدفعه إلى تهويل الأمور، ويشدد في ما يقتضيه ذلك من الإجراءات، ذاكرة "إن أمر سوس لا بد له من القيام، والتشمير عن ساعد الجد، ولا يمكن فيه التساهل على أي وجه، ولا يغتر سيدنا في أمره، فإنه من

(323) رسالة السلطان إلى بوسلهام بن علي بتاريخ 18 جمادى الأولى عام 1261 / 25 ماي 1845 خ. ح. ر

(324) ن. ر

(325) رسالة من الخليفة المولى محمد بن عبد الرحمان إلى الحسين بن هاشم بتاريخ 29-11-1261 / 29-11-1845

في المرجع :

Mohamed Ennaji et P. Pascon Ibid pp 40 - 41

(326) يظهر أن استقرار سوس، كان من مهام قيادة حاحة أيضا من قبل، خاصة في عهد عبد الملك أبهي الذي كان له خليفة بتارودانت كمحمد بن يحيى أغناج. المختار السوسي خلال جزولة، ج 4 ص 142

أهم المهمات" (327). متهما أهل سوس بالخروج عن العمال "وأهل سوس قد ألفوا هاذة الصنعة مع كل عامل ولأه سيدنا عليهم حتى اتخذوا ذلك عادة وصنعة" (328). لكن تبرير انتفاضتهم على العمال، قد ترجع إلى انعدام الثقة بين السكان والعمال، وذلك ما عبر عنه هواره سنة 1854/1270، لما نزلت محلة السلطان إلى سوس، بمشاركة عبد الله أبهي. "نحن في الطاعة نحن نودوا جميع ما وجب علينا، لكن بشرط في يد ولد سيدنا. وأما العامل لا أمان لنا فيه" (329). يتوضح من هذا الموقف، أن مشكلة انعدام الثقة من الأسباب الكثيرة، التي كانت تؤدي، إلى احتجاجات السكان بسوس، ضد العمال.

لقد عاشت سوس، نموذجا لمثل هذه الاحتجاجات والصراع مع العمال، والذي شارك عبد الله أبهي، في حل مشكله، فيما كان يعرف بقضية بومهدي (330) الذي يذكر المختار السوسي، أنه كان عميد الحكومة (331) في سوس، امتد نفوذه عليها كلها. لكن اتهمه بأنه "كان جبارا طاغية" (332) سجن حتى العلماء، في حين اتهمه عبد الله أبهي، بـ "أن فساد سوس على سائر الدوام، مجموع في رأس بمهدي" (333).

لقد أدت مشكلة بومهدي، إلى توتر عام بالمنطقة، نجم عنه نزول المحلة، إلى سوس مرتين في ظرف أربع سنوات 1850/1266 ثم في سنة 1854/1270 لمحاولة

(327) رسالة من عبد الله بن عبد الملك أبهي إلى السلطان بتاريخ 8 جمادى الثانية 1270/8 مارس 1854 خ. ح. ر

(328) ن. ر

(329) رسالة عبد الله بن عبد الملك أبهي إلى السلطان بتاريخ 21 رجب 1270/19 أبريل 1854 خ. ح. ر
(330) مجموعة رسائل، رفعها عبد الله أبهي إلى السلطة المركزية، تحدثت عن مشكلة بومهدي بسوس، طيلة سنة 1854/1270 خ. ح. ر

(331) المختار السوسي، خلال جزولة : ج 4 ص 100

(332) المختار السوسي : ن. م : ص 100

(333) رسالة عبد الله بن عبد الملك أبهي إلى السلطان، بتاريخ 24 جمادى الأولى عام 1270/12 فبراير 1854. خ. ح. ر

استتباب الأمن، خاصة أن أنصار بومهدي، كانوا ما زالوا يحركون الاحتجاجات بسوس بإثارة القبائل (334)، رغم أن بومهدي وقع اعتقاله. ولقد وصل الأمر بعبد الله أبيهي، أن اعتبر استرجاع استقرار الأوضاع بسوس، لن يتم إلا بمعاملة الخارجين عن السلطة بالصرامة، "وينقطع دابرهم حقيقة بتقطع الفساد" (335)، ولذلك كان يقترح وضع بومهدي تحت تصرفه معللاً أنه "إن علموا عليهم إخوانهم، ومن يأوى إليهم، من المفسدين وغيرهم، أنهم تحت أيدينا يقنط من ما يطمعون" (336).

لقد حلت المحلة بسوس سنة 1854/1270 واجتمعت وفود القبائل في تارودانت، "وقرئ أمر مولانا على أهل سوس، وأجابوا بالسمع والطاعة وفرضوا ما لهم، وفرقوا المخازنية وأخذ كل واحد ما وجب عليه، واشتغلوا بما لهم" (337). وأما بومهدي، فقد سجن بالصويرة حتى هلك (338).

يتبين من هذه القضايا، التي عنيت سواء بسلامة الشواطئ، أو بالاستقرار الداخلي بسوس، أن قيادة حاحة في عهد عبد الله أبيهي، كان لها نفوذ كبير في الجنوب، والذي لم يكن يقف فقط على تنفيذ الأمور المركزية، وإنما كان يقترح تدابير سياسية، تتخذها السلطة المركزية بعين الاعتبار.

هذا، ورغم الوزن الذي كان عبد الله أبيهي يحظى به، فإن قيادة متوكة، كانت بمثابة منافس يقض مضاجعه، حتى إنه عبر بمرارة عن معاناته من منافستها بقوله "... إننا صبرنا في الرقاب والأموال، ما لا نهاية له، خوفاً إن تبعناه مع من

(334) مجموعة رسائل رفعها عبد الله أبيهي إلى السلطة المركزية، تحدثت عن الأحداث التي نجمت عن تحركات أنصار بومهدي بسوس سواء سنة 1850/1266 أو سنة 1854/1270. خ. ح. ر

(335) رسالة عبد الله أبيهي إلى السلطان بتاريخ 4 جمادى الثانية 1270 / 4 مارس 1854. خ. ح. ر (336) ن. ر

(337) رسالة عبد الله أبيهي، إلى السلطان بتاريخ 22 ربيع الثاني 1270 / 22 يناير 1854. خ. ح. ر

(338) المختار السوسي، خلال جزولة ج 4 ص 100

جهة إخواننا نفع في الفساد الكبير، وهذه مدة من ثلاثة أعوام، وهم خارجون في ترعنا إلى الآن، فما وجدنا حيلة تنفعنا معهم ولا غيرها إلا الله تبارك وتعالى" (339)، تلك المنافسة التي ستزداد بين القيادتين في الستينات من القرن التاسع عشر.

يتبين من الأحداث التي عرفتها منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في الأربعينات والخمسينات، من القرن التاسع عشر، أنها كانت مؤثرة، في الإطار الوطني العام، والتي تتجلى أهميتها، في المحاولات المستمرة للحفاظ على الاستقرار والتواصل، بين أطراف المنطقة الجنوبية، القرية والبعيدة مع الصويرة. تلك المدينة التي لم تتج بدورها، من عواقب الحرب الضروس، التي فرضتها إسبانيا على شمال المغرب، والمعروفة بحرب تطوان (340). فلقد حاصرت عصابة

(339) رسالة عبد الله أبيي إلى السلطان بتاريخ 22 ربيع الثاني 1270 / 22 يناير 1854
(340) حرب تطوان : هي الحرب التي وقعت بين إسبانيا والمغرب، أوائل الستينات من القرن التاسع عشر، وقد دامت أعمالها العسكرية، على التراب المغربي، حوالي أربعة أشهر، من نونبر 1859 إلى أن احتلت القوات الإسبانية، مدينة تطوان في 6 فبراير 1860. وعقبت هذا الاحتلال هدنة، توصل فيها الطرفان، إلى عقد معاهدة سلام في ماي 1860، نص بندها الثاني، على دفع المغرب لغرامة حربية قدرها 20 مليون ريال إسباني (Miège T2 p 377) ثم عقبتها معاهدة تجارية في نونبر 1860 (Miège T 2. p. 382) ومن المعلوم أن إسبانيا، كانت قد عقدت آمالا واسعة على هذه الحرب، لتجديد مركزها الدولي، داخل أوروبا (Miège T2 pp 351-353) ولذلك دفعت بقوة بلغت أكثر من 44 ألف جندي مدعومة بأسطول بلغ في البداية 14 باخرة حربية (Miège T2. p. 365) لكن المقاومة أدت إلى فقدانها حوالي 10 آلاف مقاتل (Miège T2. p 367).

ولقد عني عدد من المؤرخين المغاربة، بهذه الحرب. فخصص لها محمد داوود المجلد الرابع، من كتابه تاريخ تطوان. والذي استهله بأنه جمع فيه ما وقف عليه "من مختلف أنباء تلك الحرب المشتومة، التي خسرت فيها تطوان ماديا وأديا" (محمد داوود - المجلد الرابع ص 14) وهي خسارة عبر عنها الناصري، منذ القرن التاسع عشر، حينما نعت تلك الحرب بأنها "أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب" (الناصري : ج 9. ص 101). ومن جملة ما جمعه محمد داوود أنباء استنفار القبائل الجنوبية، فأورد رسالتين كان الشيخ المختار السوسي، قد أطلعه عليهما (المجلد الرابع ص 220) ويدور فحواهما حول استنفار قبائل الجنوب، من مراکش وسوس ودرعة، حتى إنه اجتمع من أهل سوس من المجاهدين حوالي اثني عشر ألف مجاهد (ن. م. ص 220) وبذلك تكون مساهمة القبائل قوية، رغم أن ميج ركز على ما عقب الحرب من ثورات قبلية (Ibid p366) تلك القبائل التي استغرب صاحب نزهة الأبصار عن كون السلطان لم يستنفرها إذ لو فعل كما قال، لأخرجوا الإسبان من تطوان "رغم أنف كل جبار عنيد" (نزهة الأبصار ص 47) وعلل موقف السلطان بأنه إنما رجع لاجتهاده بعد أن أنفق على =

من القراصنة الإسبان المدينة، مهددين بتخريبها، ما لم يتوصلوا بقدر من المال، وبعد مفاوضات مع قائد المدينة، وتخوفا من تكرار الضربة الفرنسية، اضطر القائد لتسليم المال، فنجت الصورة من آثار تلك التهديدات(341).

وهكذا، تكون تطورات منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، مع تأسيس الصورة، إلى الستينات من القرن التاسع عشر، مرتبطة بمجموعة من القضايا، كان فيها الحرص على الاستقرار والتماسك، من العوامل الرئيسية، لما له من آثار على نشاط الصورة. سواء كان ذلك الحرص يعنى بالحد من الصراعات المحلية، إما بين القيادات أو بينها وبين السكان. أو كان يعنى بهاجس العدوان الخارجي، الذي أصبح يحظى باهتمام واسع، تعبئة للقوى المحلية للمواجهة، ولقد كانت ضربة فرنسا للمغرب 1844 ثم إسبانيا 1860 أحدثا آثارا واسعة، على العلاقات بين السكان والسلطة، في الستينات من القرن التاسع عشر.

لقد تميزت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، من القرن الخامس عشر إلى الستينات من القرن التاسع عشر، بتعاقب ثلاث مراحل لكل منها خصوصياتها.

كانت المرحلة الأولى، قد واكبت الهجمة البرتغالية وتنظيم المقاومة، التي أفضت إلى تأسيس الدولة السعدية، في بداية القرن السادس عشر. في حين تلتها فترة شبه انزواء، حتى منتصف القرن الثامن عشر، حينما أسهم إنشاء الصورة، في

= الجيوش من طريف المال وتلاده وظهر له بمقتضى نظره السيد (ن. م. ص 47) وبذلك يفهم من قول المشرفى أن السلطان اقتصر على دفع تعويض مالي مقابل مغادرة الإسبان المدينة المحتلة دون اللجوء إلى تنظيم جهاد عام. فتشابه بذلك قضية حرب تطوان.

- الناصري : ن. م. ج 9. ص ص 84-102

- محمد داوود : تاريخ تطوان، المجلد الرابع المطبعة المهدية تطوان 1964.

- المشرفى العربي بن عبد القادر : نزهة الأبصار لذوي المعرفة والاستبصار : مخطوط - الخزانة العامة - الرباط

إعادة استرداد المنطقة لمكانتها، بتدفق التجارة عبرها. مما أدى إلى تشكيلات سياسية محلية كان لقيادة حاحة فيها دور المحرك.

إن التعريف بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، جغرافيا وتاريخيا، اقتضته ظروف تناول القضايا المرتبطة بالعلاقات السكانية، إما بينهم، أو مع السلطة، لكونها نتاج تعامل بشري مع الإطار الطبيعي، وما يقدمه من إمكانات بالمنطقة، أظهر الصراع عليها، عبر فترة، طويلة من الزمن أهميتها. ذلك الصراع الذي بلغ ذورته حينما تعرضت المنطقة مباشرة لتدخل أجنبي برتغالي في النصف الأول من القرن السادس عشر، وما نجم عنه من عواقب محلية، من طمس معالم ضاربة في الزمان، ووطنيا، بتجديد دولة ما فتئت تطمح لمسايرة التغييرات، فكان للمنطقة نصيب منها. تلك العلاقات التي يمتد النظر إليها بشكل أكثر تفصيلا في مجالات متعددة، في الستينات من القرن التاسع عشر.

الفصل الثامن

تنظيم العلاقات بين أطراف المجتمع والسلطة أثناء حركة سلمية - حركة سوس 1863/1280، وانعكاساتها على منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي

كانت حركة المولى الحسن خليفة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى سوس سنة 1864-63/1280، ودامت هذه الحركة حوالي أحد عشر شهرا، وعرفت ظروفًا مختلفة في كل المجالات، يمكن إجمالها في ثلاثة محاور.

- ١ - تنقل الحركة وتمويلها
- ٢ - أهداف الحركة المباشرة
- ٣ - تطلعات الحركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1- تنقل الحركة وتمويلها :

إن تنقل الحركة وتمويلها، لمدة أحد عشر شهرا، يمكنان من التعرف على نوع من العلاقات، بين المحلة وكل الأطراف التي تعاملت معها، سواء ممثلي السلطة المحلية التي مرت بايالاتهم، أو القبائل التي عبرت أراضيها، وأسهمت في العناية بها، وكذلك القوى المتنفة التي تعاملت الحركة معها.

1 - 1 - تنقل الحركة ذهابا وإيابا :

قامت حركة الولي الحسن بتحريك منظم، انطلاقا من مراكش إلى سوس، ذهابا وإيابا، عبر الطريق المار بمنخفض الأطلس الكبير الغربي، الذي يسهل ربط بلاد الحوز بسهل سوس.

لقد اتجهت الحركة، من مراكش إلى وادي البهجة⁽¹⁾، الذي يظهر أنه اتخذ كنقطة لتجمعها، فانطلقت منه "للنزول بوادي النفيس"⁽²⁾، ثم غادرت "بقصد المبيت في فروغة"⁽³⁾، ثم "أسيف المال"⁽⁴⁾، ثم "للقهر"⁽⁵⁾ فإمين تانوت⁽⁶⁾.

وتكون الرحلة، قد استغرقت أسبوعا، من وادي البهجة إلى إمين تانوت، في منطقة سهلية، تتجاوز بقليل مائة كلم. وانطلاقا من إمين تانوت، توغلت الحركة

(1) وادي البهجة : جنوب غرب مراكش على بضع كلمترات، ويظهر أن المحلة اتخذته مخيما أثناء الاستعداد للحركة.

(2) 9 صفر 1280/26 يوليوز 1863. كناش 47.

(3) 10 صفر 1280/27 يوليوز 1863. ن.م.

فروغة : تقع قبيلة فروغة جنوب غرب مراكش بالحوز، في ثلال مقدمة الأطلس الكبير الغربي ويحدها شرقا أولاد مطاع وأعراب وجنوبا گدميوة وغربا مجاط، وشمالا تكنة، وتوجد بها نزالة، بمكان يسمى تاوُلوت، وكان بها سوق قديم يسمى الخميس، وتحول اليوم إلى موسم سنوي يسمى البخاري عند ضريح يعتقد أنه للجزولي إذ ينسب له.

(4) 12 صفر 1280/29 يوليوز 1863. ن.م.

(5) "القهر" تحريف كلمة القاهرة وهي القلعة المقيمة على مدخل وادي سكساوة أسسها وزير أبي عنان المريني فارس بن ميمون سنة 753/1353 حينما لجأ أبو الفضل أخو أبي عنان إلى عبد الله بن عمر أمير سكساوة وعزم على مساعدته ضد أبي عنان، فبنيت القلعة لمحاصرة سكساوة

J. Berque : Antiquités Seksawa, p. 389.

أما الوديان الثلاثة : وادي النفيس، وأسياف المال ووادي سكساوة تنبع كلها من تشكا بالأطلس الكبير الغربي وتمتد على سفوحه الغربية

J. Berque : Structures sociales du Haut- Atlas, p. 10, 1978, P.U.F.

(5) 14 صفر 1280/31 يوليوز 1863. ن.م.

(6) 16 صفر 1280/1 غشت 1863. ن.م.

في المنطقة الجبلية، فوصلت عريمة القمح (7) بتمزغادوين، ثم نزالة الوادي بأرگانة (8) ثم نزالة الخميس قرب بيگودين (9) ثم اتجهت عبر تزي الحجاج (10) لأمسكروض (11).

استغرق تنقل الحركة، حوالي ستة أيام في هذه الطريق، التي تجتاز منخفضا متصلا، يشكل فجان مدخله أحد همها من الشمال وهو تزي أو مشو، والآخر من الجنوب، وهو تزي الحجاج. في حين تشكل إمين تانوت من الشمال، وأمسكروض من الجنوب، نقطتين رئيسيتين لمدخل الطريق عند قدم الجبل. فمكثت الحركة بأمسكروض "يوما للمصلحة الظاهرة" (12). ثم اتجهت بمحاذاة الجبل إلى نزالة الأربعاء (13)، ومنها إلى سهل سوس، على مراحل. فبدأت "التخيم بهوارة أولا" (14)، وذلك تطبيقا لما كان صدر لها من تعليمات، واستغرق مكثها

(7) 18 صفر 1280/4 غشت 1863. ن.م.

عريمة القمح : ربوة بفسيح تمزغادوين على بعد 70 كلم من إمين تانوت التي تقع بأراضي قبيلة دمسيرة ينعقد فيها سوق أسبوعي يوم الخميس، كما أصبحت مركزا للجماعة القروية لدمسيرة.

(8) 20 صفر 1280/6 غشت 1863. ن.م.

نزالة الوادي : هي أرگانة الواقعة على وادي إسْن، وقد كانت بها نزالة كبرى لأنها نقطة إنطلاق طريقين رئيسيين إلى سوس، أحدهما يتجه جنوبا محاذيا للوادي والآخر شرقا نحو تارودانت عبر بياؤن. وتقع أرگانة بأراضي قبيلة إداويزيكي وقد حولت إلى مركز إداري منذ 1929.

(9) 20 صفر 1280/6 غشت 1863. ن.م.

نزالة الخميس : قرب بيگودين على الضفة اليمنى لسد عبد المومن، ويعرف محل هذه النزلة «بخميس بَوَقْر» وكانت تنعقد فيه سوق يوم الخميس الذي استمر انعقاده إلى أوائل الفترة الاستعمارية، أما الطريق فكان يخترق السوق في الاتجاه نحو تزي الحجاج.

(10) تزي الحجاج، توجد على الطريق الرابط بين أمسكروض وإمين تانوت، جنوب بيگودين بإداويزيكي. قرب سد عبد المومن.

(11) 21 صفر 1280/7 غشت 1863. ن.م.

(12) 24 صفر 1280/10 غشت 1863. ن.م.

(13) 24 صفر 1280/10 غشت 1863. ن.م.

(14) 30 صفر 1280/16 غشت 1863. ن.م.

بهوارة شهرين، لتنتقل بعد ذلك إلى منطقة رأس الوادي(15). ثم أخذت تستعد للاتجاه جنوبا نحو هشتوكة، بعدما صدر الأمر للمولى الحسن «بالمفاوضة في ذلك»(16)، ليتخذ كل الاحتياطات، لما يمكن أن تثيره الحركة لدى السكان، حينما تنجبه جنوبا، وخاصة ما وراء وادي ولغاس(17). فطال الانتظار، والتفاوض،

(15) 12 جمادى الأولى 1280/25 أكتوبر 1863. ن.م.

رأس الواد : يقول المختار السوسي، يقصد برأس الوادي أي وادي سوس في اصطلاحنا "من أعلاه إلى أسفله، وأسفله منتهى هواره" (خلال جزولة. ج 3. ص 168) وأما القبائل الموجودة بالمنطقة على سفوح سلسلاتي الأطلس الكبير والصغير فهي رحالة على مخرج وادي سوس عند بداية السهل، وطرف من آتِن وعلى سفح الأطلس الكبير الغربي فهي بالتوالي آيت سَمَكْ، وتَلَكُجُونْت، وتَالَمَتْ، وأسيف نْ آيْت تَامُنْت، وآيت إيكاسْ، أما على السفح الشمالي للأطلس الصغير فهي بالتوالي، إندأوزالْ، وإيرازنْ، وأرغْنْ، وإذاوقنيس وتيوت وگطيوه، وعلى السهل فهي المنابهة وأولاد يحيى وأهل تارودانت، ثم هواره (ن. م. ص 167-168) وقد علق المختار السوسي على مكانة قبائل رأس الوادي بأنها "هي صرة سوس ثروة وقوة" (خلال جزولة. ج 4 ص 143).

(16) 14 جمادى الأولى 1280/27 أكتوبر 1863. ن.م.

هشتوكة : إتحادية قبلية تقع على سهل سوس، جنوب وادي سوس، وتمتد إلى مشارف وادي ولغاس أي وادي ماسة، وهي إتحادية تعمر منطقة فلاحية سهل استغلالها، لأن الماء قريب في غالب ذلك البسيط" (خلال جزولة، ج 4، ص 59) كما تتحكم في الممرات التجارية بين الشمال والجنوب، وقد كان لها شأن في القرن التاسع عشر، أسهمت في دحر ثورة بوحلايس سنة 1792/1207 (ن. م. ص 47) ويظهر أنه على إثر ذلك تولى قيادة هشتوكة الأسرة الدليمية، ورغم ما كانت القبيلة تعرفه، من صراعات بين أفخاذها (المسول ج 8 ص 238) فإن ذلك لم يؤثر على استقرارها فاكتمت مكانة عبر عنها المختار السوسي بقوله "كان للهشتوكيين صولة قبل سنة 1330 (1912) فكانت هذه البسائط تموج بالخيول وتزدحم بقوافل الإبل وتعج بالثروة" (خلال جزولة. ج 4، ص 59) ولكن هذه الصورة تغيرت مع الأحداث الناجمة عن التدخل الاستعماري منذ أوائل القرن العشرين.

(17) 14 جمادى الأولى 1280/27 أكتوبر 1863. "بقي جهة هشتوكة ولغاز"

وادي ولغاس : ينبع من السفوح الشمالية للأطلس الصغير ويصب بالحيط قرب ماسة، وهو من الرديان الهامة بسوس ويسمى أيضا وادي ماسة. وكان متزعمو المقاومة ضد البرتغال في النصف الأول من القرن السادس عشر قد شيدوا عليه قطرة سنة 1524/930 حيث أسهمت القبائل في بنائها "بالجير والحديد والمونة" (المسول ج 7 ص 37) واستغلت كثيرا في القرن السابع عشر أثناء إمارة بودميعة، لكن يظهر أنها هدمت على إثر حملة المولى رشيد ضد تلك الإمارة أواخر القرن السابع عشر، إذ لم يعد يتحدث عنها منذ تلك الفترة (Justinard Hesperis 3 (1925. p. 270) ويستفاد من هذا أن الوادي أصبح من جديد صعب المرور خاصة أثناء الحملات المطرية، مما يجعله كحد نحو الجنوب، خاصة بالنسبة لجيوش السلطة المركزية في ظروف كانت القوى المحلية بالمنطقة يحسب لها حسابها أثناء حركة سوس 1863/1280.

أزيد من ثلاثة أسابيع، حتى صدر الأمر بالانتقال (18) إلى هشتوكة. مما يوضح أن تحرك المولى الحسن بسوس، كان يتم بكل احتياط تجنباً لإثارة أي شكوك أو صعوبات، لا تعود على الحركة بفائدة. فلذلك طلب المولى الحسن قوة إضافية تدعمه (19)، لما عزم الانتقال إلى هشتوكة، التي وصلتها المحلة، فنزلت "بشاطي وادي ولغاس" (20)، وذلك بعد حوالي شهرين من الاستعدادات، انطلاقاً من رأس الوادي إلى هشتوكة، ورغم ذلك فإن وصول المحلة، إلى هذه المنطقة، أثار الخوف والبلبل لدى سكان العدوتين (21). واحتياطاً من كل ما يمكن أن ينجم عن ذلك، صدر الأمر للمحلة بالرجوع من المنطقة (22)، إلى هوارة الجنوبية ثم مسكينة (23)، ثم اتجهت نحو الشمال إلى امسكروض (24). وقد دام تنقل الحركة

(18) 3 جمادى الثانية 1280/ 15 نوفمبر 1863 "صدر الحكم بنهوض المحلة" لبلاد هشتوكة بعد ما كان الاستئذان في ذلك من طرف المولى الحسن.

(19) 13 جمادى الثانية 1280/ 25 نوفمبر 1863. "توجيه 500 فارس بقصد الاستعانة"، ن.م.

(20) 17 شعبان 1280/ 27 يناير 1864 ن.م.

(21) 17 شعبان 1280/ 27 يناير 1864. "وإن أهل عدوتيهما فزعوا من نزولها هناك"، ن.م.

(22) 22 شعبان 1280/ 1 فبراير 1864. "نهوض المحلة بمسوغ"، ن.م.

(23) 28 شوال 1280/ 6 أبريل 1864. "وصول الخبر بالنهوض من بلاد هوارة للنزول بيزمون من بلاد مسكينة لخصبه"، ن.م.

هوارة : يذكر المختار السوسي، أن قبيلة هوارة كانت فرعاً من قبيلة الشبانات العربية، التي كانت تستقر في سهل سوس نحو تارودانت في القرن التاسع /الخامس عشر، ولما قام السعديون في القرن السادس عشر، بنقل عدد من القبائل من سوس إلى الحوز، كان من بينها الشبانات، لكن الطرف المتبقى منها بسوس كان ما يزال "قوة كبرى سنة 1081" (خلال جزولة، ج 4. ص 99) فقاومت المولى رشيد، فتأثرت من ذلك، وبدأت تضعف تدريجياً لصالح هوارة فزحفت على أراضيها في القرن الثامن عشر خاصة بعد وباء 1749/1163 الذي "فك" بأفخاذ الشبانات" (ن.م. ص 99) وازداد نفوذ هوارة في القرن التاسع عشر مما جعلها تهدد الاستقرار بسوس حتى إنها تعرضت لعدة ضربات من طرف السلطة المركزية، ففي منتصف القرن، نزلت الجيوش إليها بقيادة عبدالله أبيهي، فاضطرت للتصالح مع قبيلة هوارة لسل المحلة من وسطها، لأنه لولا ذلك لوقع "كسر المحلة المشتعلة على الجيش والقبائل وانتشر خبرها في الأقطار" (رسالة من الخليفة المولى محمد إلى السلطان المولى عبدالرحمان في 27 ربيع 1266 خ. ج) مما يدل على قوة القبيلة، التي كانت آنذاك تحت قيادة بومهدي، وقد تم اعتقاله في تلك الظروف. وتكرر ضرب القبيلة في نهاية القرن لما نزل السلطان المولى الحسن إلى سوس سنة 1886/1303 فنجمت عنه أضرار بشرية ومادية. (خلال جزولة. ج 4. ص 101) لكن آثار هذه الضربات سرعان ما تزول، =

بسوس، ما يزيد عن ثمانية أشهر انطلاقا من أمسكروض أواخر شهر صفر 1280 / غشت 1863 والعودة إليه أوائل شهر، ذي القعدة من نفس السنة. حالة بالتوالي بهوارة، ثم رأس الوادي، ثم هشتوكة إلى ولعاس، ثم مسكينة دون أن يذكر شيء، عن دخولها مدينتي تارودانت وأكدير.

عادت حركة المولى الحسن، من سوس إلى مراكش، على نفس طريق ذهابها، انطلاقا من أمسكروض فمرت بأرغانة، ثم عرمة القمح (25)، ثم فدان السلطان (26)، فإمين تانوت (27) إلى "القهرة" (28)، ففروكة إلى وادي النفيس (29). وقد استغرق تنقلها من أمسكروض إلى مراكش أكثر من شهر.

1-2 - تموين المحلة :

كانت المحلة منذ أن غادرت مراكش، إلى أن عادت إليه، تمون من طرف القبائل، على يد العمال، حسب المناطق التي نحل بها، إلا أن المعلومات المتوفرة حول هذه المثلثة، لا تكفي لتحقيق المقادير التي كانت القبائل تقدمها.

= لوجود القبيلة في منطقة فلاحية غنية، تمتد وسط سهل سوس، جنوب غرب تارودانت إلى حدود مسكينة وكسمة قرب المحيط. ولقد عرفت هواراة بدورها في أوائل القرن العشرين أحداثا تخريبية على غرار ما عرفته المنطقة الجنوبية نتيجة عواقب بداية التدخل الاستعماري.

- مسكينة : توجد في أقصى السفح الجنوبي الغربي للأطلس الكبير بين إداوتنان شمالا وهواراة جنوبا على طول وادي سوس، وغربا كسمة وشرقا إداوزيكي. وتتكون من آيت عباس وآيت تگوت، وهي من القبائل التي ورد ذكرها في سجل البيدق في القرن الثاني عشر.

(24) 8 ذي الحجة 1280/ 15 ماي 1864.

(25) 25 ذي القعدة 1280/ 2 ماي 1864. "إن المحلة نهظت من أرغانة للمبيت بعريمة القمح" ن.م.

(26) فدان السلطان : عبارة عن فسيح برهالة ويعرف محليا بإيكرن آكلید يوجد على أقل من 20 كلم من إمين تانوت في اتجاه الجنوب.

(27) 28 ذي القعدة 1280/ 6 ماي 1864. ن.م.

(28) 28 ذي القعدة 1280/ 6 ماي 1864. ن.م.

(29) 8 ذي الحجة 1280/ 15 ماي 1864. ن.م.

كانت الاستعدادات للحركة جارية قبل رحيلها، فصدر الأمر للمحلة، "لتشتري علف الخيل، وما يخص على سعة من الوقت" (30) كما قام عبد الله أبهي الحاحي، بدفع مئونة المحلة، وكذلك رماة قبيلته (31) أثناء الاستعدادات للرحيل، مما يفهم منه أن عبد الله أبهي، كان حاضرا بمراكش، قبل انطلاق الحركة إلى سوس.

ولما شرعت المحلة في التنقل، كانت المئونة تقدم لها أينما حلت، ذلك ما وقع لما حلت بوادي النفيس (32)، وفروغة (33)، وأسیف المال (34)، والقاهرة (35). ولكن لما وصلت إلى إيمين تانوت، قام عبد الله أبهي بما يحتاج إليه من المئونة، فقد "وجه صائر 4 أيام، وكتب له على الخاص، وقبل عوض المئونة من المتوگي" (36). مما يشير تساؤلات عن أسباب رفض قبض المئونة من المتوگي، وقد يمكن تفسير ذلك بغضب السلطة المركزية عليه، فعوضه أبهي في القيام بواجب المحلة، كتأديب للمتوگي أمام الملأ من العمال والقبائل، وسدد أبهي ما تبقى عليه من المئونة (37)، قبل وصول المحلة إلى هواره.

ولما أقامت المحلة بسوس، فإن بعض المعلومات المتوفرة عن مئونها، تبين أنها أرهقت السكان، مما جعلهم يشتكون منها فكان "استكثار عامل سوس وقتئذ الدقيق، الذي يدفع للمحلة، وطلب الحطيطة منه" (38). وقد راعت السلطة المركزية

(30) 9 صفر 1282 / 26 يوليوز 1863. ن.م.

(31) 9 صفر 1280 "طلب ولد أبه دفع مئونة المحلة وراميمهم فسعد على ذلك" ن.م.

(32) 9 صفر 1280 "قام ببيتها من قام به" ن.م.

(33) 10 صفر 1280 / 27 يوليوز 1863. "قيام من عليه المئونة بها" ن.م.

(34) 12 صفر 1280 / 29 يوليوز 1863. "قام بالمئونة من هي عليه" ن.م.

(35) 16 صفر 1980 / 2 غشت 1863. "إن من عليه مئونة المحلة ليلة مبيتها بالقهرا من العمال قام بها" ن.م.

(36) 16 صفر 1280 / 2 غشت 1863. ن.م.

(37) 20 صفر 1280 / 6 غشت 1863. "إن الخاص في مئونة أبه عن الأيام الأربعة دفع عنه الباقي"، ن.م.

(38) 9 ربيع الأول 1280 / 24 غشت 1863. ن.م.

تلك الشكوى، فوجهت "التقييد لما يكون عليه العمل" (39)، كما كانت مشكلة المئونة من أسباب "العزم على النهوض من رأس الوادي، لشكاية أهله بإجحاف المحلة بهم في المئونة" (40). ويظهر من هذا، أن القبائل بسوس تشكت من إجحاف المحلة بها في المئونة، فلبت السلطة المركزية شكواها، فأعادت النظر في مقادير المئونة، لما خاطبها العامل في الأمر، كما أمرت برحيل المحلة من رأس الوادي (41)، نحو هشتوكة تعففا عن أهله. إلا أن تلك القبائل، قامت أيضا باستيفاء ما فرض عليها من المئونة، ذلك ما حدث، لما انتقلت المحلة من هشتوكة إلى مسكينة، فإن سكان القبيلة "زادوا ما كان بقي عليهم في المئونة، مدة إقامة المحلة ببلاد هشتوكة، حيث كانوا لم يقوموا بها في ذلك الوقت" (42). وقد تكون أسباب الشكوى من المئونة، ترجع لطول المدة التي مكثتها المحلة بسوس.

وأثناء العودة عبر الطريق الرابط بين أمسكروض وإمين تانوت، كان عبد الله أبهي، قد كلف بتقديم المئونة، مثل غيره من العمال (43). إلا أن الملاحظ أن أبهي "طلب دفعها دراهم فلم يساعد" (44). مما يوضح أن المئونة تقدم أحيانا أموالا، إذا كان بإمكان المحلة، أن تشتري ما هي في حاجة إليه، إلا أن الخليفة رفض ذلك، وخاصة أن المحلة كانت تمر بمنطقة جبلية، قد يصعب الحصول فيها على كل الحاجيات شراء، وقد يكون دافع أبهي إلى رغبته بأداء المئونة نقدا، أنه كان في خلاف مع قبيلة إداوزيكي، التي كانت ضمن إيالته، والتي يمر بها الطريق. حتى إن المحلة لما "توجهت للمبيت بنزالة الوادي، لم تقدم لها المئونة لمخالفة أهل المحل

(39) 9 ربيع الأول 1280 / 24 غشت 1863. ن.م.

(40) 13 جمادى الثانية 1280 / 25 نوفمبر 1863. ن.م.

(41) 13 جمادى الثانية 1280، "الحكم عليه بالأمر بالنهوض" ن.م.

(42) 9 ذي القعدة 1280 / 16 أبريل 1864. ن.م.

(43) 22 ذي القعدة 1280 / 29 أبريل 1864. "إن الطالب عبد الله أبه أمر بالقيام بما فيه الكفاية من المئونة للمحلة كما أمر غيره" ن.م.

(44) 22 ذي القعدة 1280 / 29 أبريل 1864. ن.م.

مع العامل" (45). ويظهر أن القبيلة استغلت وجود خليفة السلطان بأراضيها للتعبير عن احتجاجها، ضد العامل، فأحجمت عن تقديم أي دعم مادي للمحلة، ما دامت في خلاف مع العامل، فاستعملت ذلك كوسيلة ضغط ضده، فاضطرت المحلة إلى الانتقال إلى عريمة القمح (46) بأرض دمسيرة، وقد استمر أبهي في القيام بالمثونة في كل المناطق التي تلزمه فيها (47)، ولمدة خمسة عشر يوما (48)، منذ أن انطلقت المحلة من أمسكروض إلى أن تجاوزت إيمن تانوت، عبر أراضي إداوزيكي، ودمسيرة ونيفة، وهي القبائل التي تشغل منخفض إسِّن - آسَرْتُو، ويظهر أن تلك المثونة كانت مهمة، حتى إن "ما فضل عنها، قضى فيه دين علي أربابها للامناء من أجلها" (49). وقد يفهم من هذا أن المثونة تعطل عن المحلة، أو تكون غير كافية، أو تكون هناك مصاريف طارئة، أنفقت عليها، فيضطر الامناء الاستدانة. ولما يكون هناك فائض عن المثونة، كما حدث من مثونة أبهي، فإنه يستغل لسداد ديون المحلة.

هكذا، منذ أن خرجت المحلة من مراكش إلى أن عادت إليه، كانت القبائل تمونها بكل حاجياتها، والتي تصل أحيانا إلى درجة الاضرار بها، مثل ما حدث بسوس، نظرا لطول إقامتها به، كما تستغل أيضا للضغط على أجهزة الدولة، مثل ما قام به إداوزيكي ضد عبد الله أبهي عاملهم، الذي يلاحظ أن نصيبه في تموين المحلة، كان كبيرا، خاصة أثناء عبورها منطقة الأطلس الكبير الغربي، ذهابا وإيابا، وتظهر أهمية ما أسهمت به القبائل من مثونة المحلة في طول المدة التي مكثتها وتقترب من سنة.

(45) 25 ذي القعدة 1280/ 2 ماي 1864. ن.م.

نزالة الوادي الهامش 8.

(46) 25 ذي القعدة 1280/ 2 ماي 1864، نهضت من أركانة "للمبيت بعريمة القمح". ن.م.

أرگانة هي نفسها نزالة الوادي ص 131.

عريمة القمح، الهامش 7.

(47) 28 ذي القعدة 1280/ 5 ماي 1864، "إن أبه قام بالمثونة في المواضع التي يلزمه فيه القيام". ن.م.

(48) 1 ذي الحجة 1280/ 8 ماي 1864. "تقييد مثونة أبهي عن 15 يوما". ن.م.

(49) 1 ذي الحجة 1280/ 8 ماي 1864. ن.م.

2. أهداف الحركة المباشرة :

إن حركة سوس التي استغرقت ما يقرب من سنة، لا بد أن لها أهدافا تطمح في تحقيقها، وكان المغرب آنذاك، قد عرف انهزامين عسكريين، خلال ستة عشر سنة وترتبت عنهما عواقب مست هيبة الدولة ومدخولها، وخاصة ما نجم عن الانهزام أمام إسبانيا، الذي كلف بيت المال أموالا طائلة، كان تسديدها عبئا ثقيلا على السكان والدولة(50). ولذلك لم تمر سوى ثلاث سنوات على هذا الانهزام، حتى كانت حركة المولى الحسن إلى سوس، بأمر من السلطان، الذي قرر "توجيه سيدنا للقبائل السوسية، مع من وجه معه، وتقييد وبيان سر التوجيه"(51)، هذا القرار الذي اتخذ قبل مغادرة الحركة لمراكش، موضحا فيه الأشخاص المرافقين للخليفة، من رجال السلطة والجيش، كما حدد خطة الحركة وأهدافها المباشرة، التي ظلت سرية، ويمكن التعرف على بعض جوانبها، من خلال تصرفات الحركة بسوس، خاصة ما يتعلق منها بجمع الأموال الذي تم بطريقتين، طريقة جمع الضرائب، التي عبرت عنها الوثائق بقبض الواجب، وطريقة العطاءات المعروفة بالملاقة والهدايا.

2 - 1 - قبض الواجب :

كان قبض الواجب من جملة الأمور، التي تكلفت بها الحركة، وذلك باستيفاء الواجبات المترتبة على قبائل سوس، فصدرت خطة للعمل في هذا الاتجاه للخليفة، أثناء الطريق، وقبل وصوله إلى سوس، على أن يتم ذلك تدريجيا، بدأ بالتخيم بهوارة "حتى يكمل الغرض من قبض الواجب ثم ينتقل إلى رأس الوادي ولا يدخل المدينة"(52). فظهر بوضوح أن الهدف المباشر، هو قبض الواجب من

(50) تراجع دراسة الأستاذ جرمان عياش حول هذه الأعباء

"جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني (المطبعة المغربية، رويال، الرباط، 1959.

(51) 3 صفر 1280 / 20 يوليوز 1863. كناش 47، إن هذا القرار اتخذ قبل رحيل الحركة إلى سوس بستة أيام.

(52) 18 صفر 1280 / 4 غشت 1863. ن.م.

القبائل السوسية، إلا أن ما يثير التساؤل، كون الحركة لم يؤذن لها بدخول مدينة تارودانت، مع أنها القاعدة الرسمية بسوس.

وما أن حلت الحركة بسوس، حتى توافدت عليها "القبائل السوسية كمسكنة، وكسيمة وأهل ردانة وأكدير" (53)، التي استمعت إلى "قراءة الكتاب الشريف عليها" (54)، دون تحديد محتويات هذا الكتاب، ويلاحظ أن وفدي المدينتين الرئيسيتين كانا، من أوائل من استقبل الخليفة، بالإضافة إلى وفدي قبيلتين متجاورتين، مسكنة على أبواب الطريق الرابط بين مراكش وسوس، وكسيمة المجاورة لأكدير، وبعد هذا الاستقبال، شرع الخليفة في قبض الواجب، فوضع تحت تصرف القائد محمد بن الطاهر الذوبلاي المتولي، على أكدير، القوة التي طلبها لقبض الواجب (55)، ورغم أن القرار اتخذه المولى الحسن، فإنه اضطر لمراجعة السلطة المركزية للمشاورة في الأمر، والتي صدر منها "الإذن في المشورة" (56) مما يبين أن الترخيص باستعمال القوة، كان يتوقف على إذن السلطان، خاصة أن المنطقة نائية، وأن التلويح باستعمال القوة، قد يعرقل الغرض الذي قامت الحركة من أجله. باستثناء إذا كان الهدف هو جعلها أداة للضغط، على من يرفض أداء الواجب، وقد كانت هذه الحالة الوحيدة، التي ورد فيها طلب استعمال القوة لقبض الواجب، أثناء وجود الحركة بسوس.

لقد حرص المولى الحسن على تنفيذ خطة العمل الموجهة له، بـ "الامتثال بما كان عليه العمل، من التخميم بهوارة أولاً، ثم إذا أدوا الواجب، يقع الانتقال على

(53) 29 صفر 1280 / 15 غشت 1863. ن.م.

(54) 29 صفر 1280 / 31 يوليوز 1803. ن.م.

(55) 30 صفر 1280 / 1 غشت 1863، "ما طلب ابن الطاهر الذوبلاي من الخيل لقبض الواجب فسعد" ن.م.

(56) 30 صفر 1280 / 1 غشت 1863. ن.م.

التدريج المأمور به" (57). واستلزم استيفاء الواجبات التنسيق، بين الأجهزة المكلفة بها، فلذلك تم "توجيه الأمين لعامل سوس، لقبض الواجب، وبيان كيفية العمل في ذلك" (58)، مع أجرة (59) خاصة له، فيكون عمل المولى الحسن، هو مراقبة شاملة لعمل هذه الأجهزة، أثناء استيفاء الواجبات من القبائل، التي لم يكن أداؤها يتم على نهج موحد، ذلك أن قبائل "الجبال السوسية، تكاسلوا عن استكمال واجبهم، وأن إخوانهم أهل السهل، وأهل البلد، أخبروا أن تلك عاداتهم" (60). يبين هذا أن القبائل السوسية، سواء الجبلية أو السهلية، كانت بينها رابطة الأخوة، وأن تنوع سكنها، لا يشكل أي حرج في اشتراكها في القيام بالمهام الجماعية، بل إن هذا لا يرقى إليه الشك، رغم ما يعتريه من تهور على اعتبار أن الأمر عادة مأثورة. وقد تفسر عوامل متعددة هذا التماطل، من صعوبة العمل داخل الجبال، للمكلفين بالواجبات، وكذلك صعوبة الأداء أحيانا، خاصة إذا كان الأمر يتطلب أن يكون نقدا، وقد كان موقف المولى الحسن من هذا التماطل، مراعاة ما درج عليه الناس "فعملوا بمقتضى العادة" (61). وخاصة أن التماطل، كان عاما، تظاهرت به القبائل، كقبيلة مسكينة التي شرعت في أداء الواجب، منذ وصول المحلة لهوارة، ولم تستكمله إلا حينما رجعت المحلة من هشتوكة، "إتمام قبيلة مسكينة بدفع ما كان بقي عليهم من الواجب" (62) ذلك أن الهدف هو الحصول على الأموال، فلا بد من استعمال كل الأساليب، بما فيها احترام تعامل السكان.

(57) 30 صفر 1280 / 1 غشت 1863. ن.م.

(58) 8 ربيع الأول 1280 / 23 غشت 1863. ن.م.

(59) 8 ربيع الأول 1280، "تقدير أجرة الأمين"

(60) 22 ربيع الثاني 1280 / 26 أكتوبر 1863. ن.م.

والملاحظ أن "أهل البلد" المقصود به أهل تارودانت إذ كلما كانت الإشارة إلى سكان المدن فيعبر عنها بأهل مثل "أهل أغدير وأهل تارودانت"، 29 صفر 1280، 31 يوليوز 1863.

(61) 22 ربيع الثاني 1280 / 6 أكتوبر 1863. ن.م.

(62) 9 ذي القعدة 1280 / 16 أبريل 1863. ن.م.

كان إيداع الأموال في مكان آمن، من المشاكل التي اعترضت المولى الحسن، خاصة بعد استيفاء واجب كل من هوارة وقبائل رأس الوادي، وأخذ يستعد للاتجاه نحو هشتوكة ووادي ولغاس، فلذلك راجع السلطة المركزية، قصد "الاستئذان في حمل المال أو إبقائه بردانة" (63)، والتي كان قرارها "صدر الحكم بإبقاء المال بردانة" (64) مما يبين أن السلطة المركزية، لم تكن مطمئنة من الأخطار، التي يمكن أن تتعرض لها المحلة، أثناء توجيهها نحو الجنوب، هشتوكة ووادي ولغاس، والذي سبقت الإشارة إلى التفاوض عليه (65). ولذلك كان من الطبيعي أن تتخذ كل الاحتياطات، بما فيها الأمان على الأموال من كل تلف.

لم تكن القبائل وحدها، التي أسهمت في أداء الواجب، فقد شاركت فيه أيضا مدينة تارودانت، التي دفع أهلها عشر آلاف مثقال للمولى الحسن (66). إن هذه المشاركة الجماعية، من القبائل السهلية والجبلية وأهل المدن، في أداء الواجب، ما كانت تتم لو لم تكن العادة دارجة على ذلك، إلا أن هذه المرة اتخذت صفة رسمية، بتوجيه الدولة لحركة نحو سوس، قصد الحصول على ذلك الواجب، الذي يظهر أن الظروف العامة للبلاد، كانت تستدعي مثل تلك التعبئة، والتي كانت المشاركة فيها أيضا بأسلوب آخر.

2 - 2 - العطاءات المختلفة :

إن القبائل والقواد وحتى المرابطين أسهموا في العطاء، إما عن طريق الهدايا أو الملاقاة، طيلة المدة التي مكثها المولى الحسن بالمنطقة، سواء في الدير وسوس.

(63) 3 جمادى الثانية 1280/15 نوفمبر 1863. ن.م.

(64) 3 جمادى الثانية 1280/15 نوفمبر 1863. ن.م.

(65) راجع ص ص 132-133.

(66) 8 شوال 1280/17 مارس 1864. ن.م.

قدمت قبائل الدير هداياها، أثناء مرور الخليفة بها ذهابا وإيابا، فما أن حل بقبيلة فروغة، حتى "أهدى من أهدى" (67) ولما وصلت المحلة إلى سوس، توافدت القبائل عليها غسيمة ومسكينة وأهل أكدير وتارودانت (68)، وقبيلة إداوزال التي دفعت كهدية بغلة (69). ولما حلت المحلة بهشتوكة تلقت "ما أهداه أيت حامد ومتاگة ومرابطو هشتوكة وأولاد جرار وأهل تزنيث وأگلو والساحل وأيت موسى أولك وأولاد عبد السلام" (70) ثم "قبائل ولتية" (71). ويفيد هذا أن معظم القبائل

(67) 10 صفر 1280. ن.م.

(68) 29 صفر 1280، 31 يوليوز 1863. راجع صفحة 140.

(69) 13 جمادى الأولى 1280/26 أكتوبر 1863. "البغلة التي دفع إداوزال" ن.م. قبيلة إداوزال (بتفخيم الزاي) تقع على السفح الجنوبي للأطلس الكبير الغربي بين إداوزيكي غربا، وإرگيت شرقا، وهوارة جنوبا وإداومحمود شمالا، وهي تشرف على فرع الطريق الذاهب إلى سوسو عبر يباون (انظر معلمة المغرب ج 1، ص ص 223 - 224).

(70) 14 رجب 1280/25 دجنبر 1863. ن.م.

أيت حامد : فرقة من اتحادية هشتوكة.

متاگة : قبيلة توجد بالسفح الجنوبي للأطلس الكبير الغربي شمال تارودانت وتحدها غربا رگيته وشمالا تشكا إداومحمود وشرقا لاتحادية زداغة وجنوبا قبيلة أيت إيكاس، وأهل تارودانت، ومتاگة من القبائل القديمة ورد ذكرها عند البيدق.

أولاد جرار : من القبائل العريية التي استوطنت السهول الجنوبية لسوس، ذكر المختار السوسي أن المرينيين أيدوهم في السيطرة على تلك السهول، فضايقوا بذلك السكان الجزوليين، وتطورت أمور الجرارين إلى الارتباط في علاقات تجارية مع البرتغاليين لما احتلوا مراكز في شواطئ سوس، فحاربهم الجزوليون مع السعدين، فقلصوا نفوذهم في القرن السادس عشر وازداد ذلك النفوذ تراجعا في القرن السابع عشر لما حاربهم الأمير بودميعة لتعاونهم مع غريمه يحيى الحاحي، فانكمش بذلك الجرارون "إلى المكان الذي استقروا فيه إلى الآن" (خلال جزولة ج 2، ص 168) وهو جنوب تزنيث بين أهل تزنيث وإدا وابعقيل شمالا وأيت رخا شرقا وأيت باعمران جنوبا وأگلو والساحل غربا.

أگلو : توجد قبيلة أگلو على المحيط يحدها شمالا أهل المعدر وشرقا أيت تزنيث وأيت برايم وجنوبا أيت الساحل، وتضم قبيلة أگلو مقر زاوية وگاگ المتوفى سنة 445هـ (خلال جزولة ج 1، ص 77) وقد تأسف المختار السوسي على أنه كلما سأل عن "آثار من آثاره هناك لا أجاب إلا بالنفي، فقلت هكذا ذهب من ربي مؤسس الدول ابن ياسين صقر سوس" (ن.م. ص 79) كما تضم أگلو أيضا على الشاطئ خليجا صغيرا يسمى تامدا أگلو وشغل مرسى، خاصة في القرن السابع عشر من طرف بودميعة (معلمة المغرب ج 1، ص 628) =

السوسية، بما فيها القبائل الصحراوية شاركت في التوافد على الخليفة، بما في ذلك القبائل الجبلية كقبيلة متاغة، والتي تقع بالسفح الجنوبي للأطلس الكبير، شمال تارودانت. فكان هذا اللقاء بهشتوكة موسما، تمازجت فيه القبائل السوسية دون تمييز.

وأثناء رجوع المحلة في طريقها نحو مراكش، تلقت هدايا دويران(72) وسكساوة(73)، وأولاد أبي السباع(74)، ومجاط(75)، وفروغة(76)، وإيالة الكرگوري(77). وهي قبائل سهلية وجبلية، على امتداد الطريق بالدير، إلى أبواب مراكش. وإن مشاركة كل هذه القبائل، لم يرد عنها مقادير مشاركتها، إذ يكتفي بالإشارة إلى أن الإدارة المركزية توصلت بتقييداتها.

لقد كان القواد أيضا، من جملة من تقدموا بالهدايا، أحيانا بصفة منفردة، وأحيانا أخرى على رأس وفود قبائلهم. فما أن حلت المحلة بدويران أثناء ذهابها إلى

= الساحل : قبيلة توجد جنوب أگلو على المحيط يحدها جنوبا أيت باعمران وشرقا أيت برايم.

(71) 5 شعبان 1280 / 15 يناير 1864. ن.م.

قبائل ولتية : هي اتحادية تضم قبائل إداو باعقيل وإداو سملال، ورسموكة، وتقع هذه الاتحادية على السفح الشمالي الغربي للأطلس الصغير، وتشرف على السهل المعروف بأزغار. وتعتبر من القبائل القديمة بسوس حتى أنه يؤول مصطلح سيلانيت الوارد عند بلين الروماني بأنه يعني إداو ولتيت (Justinard Hesperis 3 tr. 1925. p. 266)

(72) 30 ذي القعدة 1280 / 7 ماي 1864. ن.م.

(73) 30 ذي القعدة 1280 / 7 ماي 1864. ن.م.

(74) 8 ذي الحجة 1280 / 14 ماي 1864. ن.م.

(75) 8 ذي الحجة 1280 / 14 ماي 1864. ن.م.

(76) 8 ذي الحجة 1280 / 14 ماي 1864. ن.م.

(77) 8 ذي الحجة 1280 / 4 ماي 1864. ن.م.

مجاط : قبيلة توجد على مخارج أسيف المال وتحدها شرقا فروغة وغربا أولاد أبي السباع وجنوبا مزوضة وگدميو، ومجاط قبيلة دخيلة إلى الحوز، وتتكون من فرعين. فرع كبير ذو أصول أمازيغية ينتمي إلى مجاط بسوس، وفرع صغير ذو أصول عربية من الصحراء.

إيالة الكرگوري : قيادة تنتسب إلى أكرگور الذي يوجد على هضبة كيك وتمتد القيادة على قبيلتي واوژكيت وكيك وعلى سكانة بالسفوح الشمالية لكيك، وهي تراقب مدخلي وادي نفيس غربا ووادي غيغاية شرقا.

سوس، حتى استقبلها العمال الذين "تلاقوا على العادة" (78). وأثناء الطريق، كانت "ملاقات محمد ابن عمر البحري" (79)، وهو من القواد المرموقين الذين رافقوا المحلة، وينتمي إلى قبيلة البحاترة بعبدة، ثم أيضا القائد عمر الحنشاوي (80)، الشيطمي.

ولما حل الخليفة بسوس، "تلاقي ابن الطاهر الذوبلالي، وابن بومهدي وابن الاربايعي" (81) وأثناء عودته منه تلقى "ما أهده السباعي والمتوگي وقبيلتهما" (82) ويلاحظ أن مئونة المتوگي (83)، قد رفضت أثناء ذهاب المحلة إلى سوس، في حين قبلت هديته أثناء عودتها، وربما كان يحاول إرضاء السلطة المركزية.

لم يقتصر عمل هؤلاء القواد على تقديم الهدايا، ومرافقة المعينين منهم للمحلة، رغم أنهم لا ينتمون للمنطقة كالعبدى والحنشاوي، وإنما كانوا حريصين

(78) 16 صفر 1280 / 2 غشت 1863. ن.م.

(79) 18 صفر 1280 / 4 غشت 1863. ن.م. ملاحظة يرد ذكر محمد البحري أيضا بالعبدى

(80) 20 صفر 1280 / 6 غشت 1863. "القائد الحنشاوي تلاقي". ن.م.

(81) 4 ربيع الأول 1280 / 19 غشت 1863. ن.م.

ابن بومهدي : ينتمي إلى أسرة تولت قيادة هوارة في القرن التاسع عشر، فكان منها حماد بن بومهدي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد كان نفوذه يمتد على كل سوس من آگادير إلى سكتانة إلى وادي نون (إيليج قديما وحديثا، ص 251) وناهضته القبيلة التي "تكرر قتاله معهم حتى مات من الفريقين عدد كبير" (المعسول. ج 20 ص 254، رسالة مؤرخة ب 3 ذي القعدة 1263) ويظهر أن هذه النزاعات بينه وبين هوارة أو طرف منها هو الذي دفع عبدالله أبهي لاتهامه بأن "فساد سوس على سائر الدوام مجموع في رأس بومهدي" (رسالة أبهي إلى السلطان المولى عبدالرحمان 24 جمادى الأولى 1270. خ. ح) وأن هذا التصرف من بومهدي أدى إلى اعتقاله، لكن يظهر أن القيادة استمرت في عائلته ولذلك التقى المتولى منها، مع الخليفة المولى الحسن أثناء حركة سوس دون ذكر اسمه، ويبدو أنه كان على بن بومهدي الذي سجن بدوره سنة 1285 (كناش 47) وتجددت القيادة في الأسرة على يد محمد بن بومهدي من 1299 إلى أن توفي 1344 (خلال جزولة. ج 4. ص 144).

ابن الطاهر الذوبلالي : من قواد المخزن وتولى في عدة مناصب كسوس سنة 1280/1863 ثم حاحة سنة 1288 / 1871.

(82) 30 ذي القعدة 1280 / 7 ماي 1864. ن.م.

(83) راجع صفحة 136.

على الإشادة بأعمالهم، ومثال على ذلك "وقوف القائد محمد بن عمر البحري، ونصحته في الخدمة" (84)، مما نجم عنه أن "كتب له من شريف الحضرة بالجازاة على فعله" (85). امتنانا بما قدمه من خدمات للدولة، وتشريفا له أمام القواد الآخرين، لحثهم بطريقة غير مباشرة على المزيد من الإخلاص للدولة.

لقد كان المرابطون، وأفراد مستقلون من جهة أخرى، ممن قدموا الهدايا للخليفة. فما أن أشرف على سوس، حتى كانت ملاقة الحاج عبد الله بن عمر (86) رئيس زاوية أسيف يُّكِّ، الواقعة على الطريق، بين تزي الحجاج وامسكروض. ولما حل الخليفة بسوس، توافد عليه "من كان تأخر عن القدوم من مرابطي القطر وادائهم الهدية" (87)

واستمر المرابطون، يؤدون هداياهم أينما حل الخليفة، فقدمها مرابطو هواره (88)، لما حل بها، ثم "مرابطو هشتوكة" (89) لما حل بها أيضا، ووفد عليه بالهدية "السيد بدوح بن عم الحسين أهاشم" (90). وكذلك المرابط السملالي (91)، وانفرد هؤلاء بهديتهم، لما لهم من نفوذ وصيت بالمنطقة.

ولقد أسهم في الهدايا أيضا أطراف أخرى، كأفراد، لم تذكر لهم صفة سلطوية ولا رباطية، مثل "ما أهداه ولد الحاج أحمد نان" (92). وكذلك أهل المدن كأهل تزني (93)، وأهل أكدير (94).

(84) 4 رجب 1280 / 15 دجنبر 1863. ن.م.

(85) 4 رجب 1280 / 15 دجنبر 1863. ن.م.

(86) 24 صفر 1280 / 10 غشت 1863. ن.م.

(87) 1 ربيع الأول 1280 / 16 غشت 1863. ن.م.

(88) 4 ربيع الأول 1280 / 19 غشت 1863. ن.م.

(89) 14 رجب 1280 / 25 دجنبر 1863. ن.م.

(90) 5 شعبان 1280 / 15 يناير 1864. ن.م.

(91) 5 شعبان 1280 / 18 يناير 1864. ن.م.

(92) 5 شعبان 1280 / 15 يناير 1864. ن.م.

(93) 14 رجب 1280 / 24 دجنبر 1863. ن.م.

(94) 13 ذي القعدة 1280 / 20 أبريل 1864. ن.م.

وهكذا، أسهمت كل التشكيلات السكانية، الاجتماعية والسلطوية في تقديم العطاءات، تلك العملية التي تتسم بنوع من المشاركة الاجتماعية، ذات الصبغة العوائدية، التي تمتزج بالرضى والإكراه، موضحا بذلك أن الإسهام في تحملات الدولة، لا يقتصر فقط على الواجبات الشرعية، بل تدخل فيه إسهامات ذات أصول عوائدية، اكتسبت مع الزمن شرعية اجتماعية، جعلت الدولة تعدها، ضمن مصادرها، كما جعلت السكان ينصاعون لأدائها.

3. التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للحركة :

عرفت حركة المولى الحسن إلى سوس تطلعات مختلفة تمثلت فيما حاولت القيام، به من أعمال لم تقتصر فقط، على استيفاء الواجبات. وإنما تناولت جوانب مختلفة، من الحياة العامة بالمنطقة، من أمور سياسية ترتبط بالتعامل مع القوى المحلية، وأمور تمس جوانب اقتصادية، هذه التطلعات التي لم تخل من مشاكل وصعوبات كان الخليفة يراجع فيها السلطان.

3 - 1. التطلعات السياسية :

ارتبطت هذه التطلعات بالتعامل مع القوى المحلية، التي كانت تعبر عن طموحات سياسية، تحاول من خلالها الاستفادة، من موقعها الجغرافي، الذي يقع وراء وادي ولغاس جنوبا، هذه المنطقة المفتحة على الصحراء، بكل ثقلها الاقتصادي، وإمكانات القيام بالمناورات، أمام السلطة المركزية، التي تقع مناطق قراراتها شمال الأطلس. لذلك كان على الحركة أن تضبط علاقاتها، مع القوى المحلية التي تقع بهذه المنطقة، وخاصة أنها تحاول المحافظة على مصالحها، وحرية التصرف في الشؤون المحلية، والاستفادة من الإمكانيات، التي يضمها لها مركزها الاجتماعي والاقتصادي، هذه القوى المشكلة، من القبائل، وهيئات اجتماعية لها أصول متجذرة بالمنطقة، فأصبحت لها مشاعر هيبة، امتزجت بالمحافظة على مصالحها، وبالأدوار التي تقوم بها، تلك الهيئات التي تتكون : من جماعة إيليج على رأسها أسرة آل هاشم، وجماعة تكنة على رأسها أسرة آل بيروك.

3- 1- 1- السلطة المركزية وقبائل وادي ولغاس :

إن التعامل مع قبائل وادي ولغاس ووراءه، لم يقتصر على الحركة وحدها، وإنما استلزم مراجعة السلطان، لما تطرحه هذه القبائل من حساسية سياسية. كان على السلطة المركزية أن تواجهها، فقد سبقت الإشارة، إلى أن الانتقال من رأس الوادي شمال سهل سوس إلى جنوبه نحو ولغاس، اقتضى اتخاذ احتياطات، من مفاوضات واستعداد عسكري(95)، وخلق من الأموال(96).

لقد كان حلول المحلة "بشاطي وادي ولغاس"(97)، في منتصف شعبان 1280/ يناير 1864 إلا أنه لم يكن حلوًا سليمًا، فقد أدى إلى وضعية مضطربة، ذلك "أن أهل عدويته فزعوا من نزولها هناك"(98). فعم الاضطراب كل القبائل، سواء الواقعة على الضفة اليمنى للنهر والتي نزلت المحلة بها، أو الواقعة وراء النهر، مما أدى إلى دخول تلك القبائل في مفاوضات مع المحلة، نجم عنها أن "استأمنت"(99) تلك التي تقع على الضفة اليمنى، ف"رجعت لإعطاء الواجب"(100)، الذي كان من أهم أهداف الحركة. في حين استمرت تلك التي تقع وراء الوادي في المفاوضات، معتمدة على الأطراف التي لها نفوذ بالمنطقة. ف"طلبوا من ابن الدليمي التوسط في الأمان"(101) بل لجأوا إلى العنصر الأساس بالمنطقة ابن هاشم، الذي "وعدهم

95 راجع صفحة 132-133.

96 راجع صفحة 142.

97 17 شعبان 1280/ 27 يناير 1864. ن.م.

98 17 شعبان 1280/ 27 يناير 1864. ن.م.

99 17 شعبان 1280/ 27 يناير 1864. ن.م.

100 17 شعبان 1280/ 27 يناير 1864. ن.م.

101 17 شعبان 1280/ 27 يناير 1864. ن.م.

ابن الدليمي : ينتمي إلى أسرة اشتهرت بخدماتها للسلطة المركزية في القرن التاسع عشر، كقواد على هشتوكه. تولى منها القائد محمد بن مبارك (1207- 1239). ثم علي بن محمد إلى حدود 1250هـ، ثم محمد ابن علي إلى سنة 1270، ثم محمد بن علي آخر إلى سنة 1285. ولعله المقصود أثناء حركة سوس، ثم القائد إبراهيم الذي استمر إلى سنة 1307، وكانت قيادة الدليمي على معظم هشتوكه طيلة القرن التاسع عشر، تارة ثور عليها القبيلة، وتارة يتولون حتى قتل الشيخ موماد سنة 1332. (المعسول ج 14 ص 108 - 110 - 125).

بالإتيان معهم" (102). كان ذلك ملخص الوضعية التي عرفها المولى الحسن، حينما وصل إلى وادي ولغاس، مما أوجب عليه أن يتصرف بما يضمن استقرار القبائل، وأن الحركة ما استهدفت شيئاً آخر غير استيفاء الواجب، فطلب من السلطة المركزية، بعث "كتاب ليقرأ على قبائل أهل سوس تطبيقاً لنفوسهم" (103)، ذلك أن عودة اطمئنان القبائل، يستدعي التدخل المباشر للسلطان، في شكل كتاب يقرأ على جميع القبائل، موضحاً هدف الحركة توضيحاً لا غبار عليه، حتى إن الخليفة، اقترح أن يتضمن ذلك التصريح، "أن المحلة وجهت بقصد قبض الواجب، لا بقصد التطويع" (104).

إن هذا القرار يثير تساؤلات حول كيفية التمييز بين قضيتين رئيسيتين، قضية قبض الواجب، الذي أصرت الحركة عليه، منذ أن حلت بسوس، وقضية التطويع، الذي عبرت عنه أمام قبائل وادي ولغاس. فأما قضية الواجب، فإن سنده شرعي مفروض على الكل، مهما كانت حالته السياسية تجاه السلطة الزمنية، التي تنصب نفسها دوماً لرعاية الشرع الذي يفرض الواجبات الملزمة للجميع (105)، في حين أن قضية التطويع، ترتبط مباشرة بدرجة قوة السلطة وهيمنتها، وهذا يفضي بنا إلى تصور وضعية سياسية شائكة، تحتاج مناقشتها إلى مزيد من النصوص الرسمية توضح مفهوم التطويع وكيفية ممارسته، وكذلك نصوص تصدر عن القبائل تبين تصورهما لهذا التطويع، إلا أن ما توفر منها قد يساعد على تفهم أولي له، ذلك أن حالة التطويع، هي التي تقوم فيها القبيلة بخدمات متعددة تتجاوز ما هو شرعي، نظراً لخضوعها لسلطة مكثفة، يمكنها أن تستوفي تلك الخدمات، في أي لحظة ولو قوة. في حين أن القبيلة غير الطائعة، تلبّي تأدية الواجب الشرعي المحرم عليها

(102) 17 شعبان 1280 / 27 يناير 1864. ن.م.

(103) 22 شعبان 1280 / 1 فبراير 1864. ن.م.

(104) 22 شعبان 1280 / 1 فبراير 1864. ن.م.

(105) مراجعة مشكل الواجبات. ص ص 230-233.

التصرف فيه، لأنه ملك العموم، الذي تقوم السلطة الزمنية، بالنيابة عنه في استيفائه لتنفقه في أغراض شرعية أخرى، ودون ذلك، تتمسك القبيلة عن القيام به. وخاصة إذا كانت الظروف تساعد على ذلك، مثل ما كانت عليه القبائل، وراء وادي ولغاس إلى حد.

3-1-2. السلطة المركزية والجماعتان المتنافستان في منطقة وراء وادي ولغاس، جماعة إيليج وجماعة تكنة:

لم تقتصر مواجهة الحركة بسوس فقط على القبائل، في منطقة وراء وادي ولغاس، وإنما شملت أيضا الجماعتين المتنافستين، ذات النفوذ بها، جماعة زاوية إيليج، وجماعة آل بيروك بتاكنة، هتان الجماعتان اللتان تختلف مواقعهما، وأصولهما التاريخية، والاجتماعية، مما اقتضى من السلطة المركزية التعامل معهما بحذر.

3-1-2-1. جماعة إيليج بقيادة آل هاشم :

تستند جماعة إيليج إلى ماض عريق، له صلة بالناسك السيد أحمد بن موسى، الذي كان له نفوذ روحي، في النصف الأخير من القرن السادس عشر، مما جعل أسرته تكتسب شهرة وطموحا، عقب تدهور الدولة السعدية، في النصف الأول من القرن السابع عشر، فتمكنت من توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي، بتملك الأراضي المسقية، والهيمنة التجارية، مما أهلها لإقامة إمارة بقيادة أبي حسون السملالي في سوس، امتد نفوذها شرقا حتى تافلات، وشمالا حتى مشارف الأطلس الكبير، وجنوبا إلى تخوم الصحراء، وغربا إلى المحيط الأطلسي، فرتبت أعمالا تجارية واسعة مع الخارج، عبر ميناء ماسة، تصدر منه إنتاج الجنوب والإنتاج الواصل إليها عن طريق القوافل، من جنوب الصحراء(106). إلا أن هذا الطموح سرعان ما انهار، عقب إعادة توحيد المغرب مع المولى الرشيد، في النصف الأخير

(106) لقد تناولت دراسات مختلفة إمارة إيليج، صدرت على شكل كتب أو مقالات.

من القرن السابع عشر، فالتجأت الأسرة الإليغية إلى الصحراء، وبدأت تسترد نشاطها ونفوذها تدريجيا طيلة القرن الثامن عشر، حتى تمكنت مع بداية القرن التاسع عشر، من استعادة مكانتها بالجنوب، على المستوى المحلي، وعلى المستوى الاقتصادي. فاشتهر هاشم ابن علي، كمجدد لهذا الدور، الذي خلفه فيه ابنه الحسين بن هاشم، والذي قال عنه المختار السوسي "شغل جنوب سوس بزئيره كل أواخر القرن الماضي، فانقلهم الناس إزاءه بين من يواتيه ويداريه، وينفذ أوامره" (107). هذا الدور الذي برز على المستوى الاقتصادي خاصة التجاري، كعمول للعمليات التجارية، في اتجاه الصحراء، مما ركز نفوذه الاجتماعي والسياسي (108) في المنطقة.

إن مثل هذا النفوذ في ظرفية تاريخية دقيقة، كان من الطبيعي أن يراقب من طرف السلطة المركزية، ولذلك ما أن حل المولى الحسن بسوس، حتى أعلم السلطان "بهزيمة ولد هاشم" (109) مما يوضح أن الحسين بن هاشم، كان في حروب محلية مع القبائل، تلك الحروب، التي أشار الشيخ المختار السوسي إليها، دون تحديد زمني، فعدد حوالي أحد عشر حربا، خاضها ابن هاشم، مع القبائل المجاورة لإليغ طيلة حياته (110)، ولذلك يتعذر معرفة القبيلة، التي هزمته في الحرب، أثناء وصول المحلة إلى أعالي سوس. إن هذا التصرف، الذي يبين نوعا من الاستقلال عن السلطة المركزية، يخل به واقع آخر، ذلك "أن ولد هاشم، قبض من القبائل التي في جهته، سهلا ووعرا، نحو أربعين ألف" (111). هذه التهمة التي وجهته له المحلة، التي كان هدفها استيفاء الواجب من المنطقة، والتي شاركه فيها أيضا "التمنارتي قبض من جهته نحو ثلاثين" (112)، أدت بالسلطة المركزية، أن "صدر الحكم بالبحث

(107) الشيخ المختار السوسي : إليغ قديما وحديثا، المطبعة الملكية الرباط، 1966، ص. 248
(108) Paul Pascon : Le Commerce de la maison d'Igh in Annales, ec.so.c. N 3-4 Mai-Aout 1980, pp. 700-729

(109) 24 صفر 1280/10 غشت 1864. ن.م.

(110) الشيخ المختار السوسي : إليغ قديما وحديثا، ص.ص. 257-259

(111) 13 جمادى الأولى 1280/26 أكتوبر 1863. ن.م.

(112) 13 جمادى الأولى 1280/26 أكتوبر 1863. ن.م.

من ذلك" (113). يتراءى من هذا، أن الحسين بن هاشم، رغم ما كان له من نفوذ مستقل، فهو يقوم بخدمات للسلطة المركزية، ويطبق القرارات التي تصدرها، وخاصة ما يتعلق منها بتنفيذ الأوامر الشرعية كالجبايات، التي هي ملك العموم، فلا يحق له الاستيثار بها، وإنما يلزم بتسليمها للسلطة المركزية. إلا أن ما "قبضه ولد هاشم والتمنارتي من المال من ثلث القبائل ولم يصل محله" (114) قد أثار المشكلة للقبائل، التي استقبلت المولى الحسن لما حل بوادي ولغاس، ذلك أنهم "لما خطبوا بدفع الواجب طلبوا التأخير، إلى أن يرد ولد هاشم أو نائبه" (115) مما يبين أن الحسين ابن هاشم، كان له نفوذ على القبائل الجبلية والسهلية بمنطقته، والتي جبي

= المقصود من الأرقام الحالية من تحديد النوع أنها من المقاتيل.

التمنارتي : يذكر المختار السوسي أن أسرة التمانرتيين من الأسر القديمة الرئاسة بسوس ترجع أصولها إلى العهد السعدي ربما قبله، واشتهر منهم عدد من القواد كالثائد محمد بن عبدالله الذي ضرب المولى محمد العالم حصنه وسجن بفاس في أوائل القرن الثامن عشر، وتمكن أحد أبنائه وهو إبراهيم أن يسترد السلطة بتمنارت وذلك حوالي 1706/1118. وتوالى القيادة في تلك الأسرة في النصف الأخير من القرن الثامن عشر، وكانت تمارس التجارة مع السودان في النصف الأول من القرن التاسع عشر، فاغتنت حتى إنه كانت تملأ "تبر كثير في أكياس" (المعسول. ج 20. ص 247) وربطت تلك الأسر علاقات جيدة مع آل هاشم بتازروالت وتولى منها القائد محمد التمانرتي الذي ولاه السلطان المولى عبدالرحمان في النصف الأول من القرن التاسع عشر على سوس الجنوبية "وليناك أمر قبائل جبل سوس الأقصى، زدوته إلى إيشنت ومن وادي ولغاس إلى وادي نول وجعلناك واسطة بينهم وبين خديمتنا القائد حماد (بومهدي بتارودانت) وخليفة عنه عليهم" (ن. م. رسالة من السلطان المولى عبدالرحمان إلى القائد محمد بن أحمد التمانرتي بتاريخ 16 شعبان 1262. ص 251) واستمر هذا القائد إلى سنة 1875/1293 وهو الذي كان معنيا أثناء حركة سوس، وقد استمرت القيادة في هذه الأسرة حتى في عهد الحماية فكان القائد محمد بن البشير التمانرتي معززا للحركة الوطنية حتى انتحر من أجلها (ن. م. ص 272) وهكذا تكون هذه الأسرة التمانرتية قد مارست الرئاسة لحوالي خمسة قرون مما يبين نوعا من الاستقرار حيث ظلت قارة في قريتها أگدير أو تگرض (خلال جزولة. ج 3 ص 8) طيلة تلك المدة، على مشارف وادي يشكل واحة تمنارات، هذه المنطقة التي كانت القوافل نحو البصحراء تمر بها وحتى لفظة تمانارت نفسها تعني الحد الفاصل بين بلاد الصحراء وبلاد التل (إيلين ديميا وحديثا. ص 2).

(113) 13 جمادى الأولى 1280/26 أكتوبر 1863. ن.م.

(114) 27 جمادى الأولى 1280/9 نوفمبر 1863. ن.م.

(115) 14 رجب 1280/25 دجنبر 1863. ن.م.

منها الواجبات، إلا أن ما يلاحظ أنه لم يدفعها، فلذلك لم تكن القبائل مستعدة للدفع مرتين، فطلبت التأخير لتوضيح ما فعله ابن هاشم، بما قبضه منها من الواجبات. فاضطر المولى الحسن، إلى بعث وفد إليه، "توجيه القائد محمد بن عمر إليه فوجه مع القائد أحمد بن الطاهر" (116)، والذي لم يتوضح ماذا كان هدفه، ويظهر أنه أخفق في تحقيقه أو تحقيق بعضه، "رجعا من عنده وأخبرا بما هو عليه" (117) دون تحديد دقيق لذلك الشيء الذي هو عليه، سوى عبارات عامة، "من السفسفة والتطارع على أهل الفساد ليكثروا معه عليه" (118). ويفهم من هذا، أن ابن هاشم، كان يتخذ حذره من المحلة التي وصلت إلى وادي ولغاس، مما يؤكد أنه لم يقد على الخليفة، وجعل السلطان يصدر أمره، "بمجاملته ظاهرا مشاكلة" (119). وقد أشار المختار السوسي إلى هذه المعارضة، التي كانت من ابن هاشم، وكذلك ملاطفة السلطان له. إلا أنه اعتقد أن حركة المولى الحسن إلى سوس، كانت سنة 1283 بدلا من تاريخها الحقيقي (120).

إن اعتماد السلطة المركزية، على الأسلوب السياسي تجاه ابن هاشم، يوضح أنها لم تكن ترغب في إثارة المشاكل معه، في منطقة لم يكن القوة الوحيدة التي تحاول الحفاظ على هيبتها، فقد كان ينسق مع قوة أخرى، مما جعل السلطة المركزية أن "أمرت بالمفاوضة مع السيد الحسين آهاشم وولد الدليمي فيما يمد به ركن الفاسد الحبيب التكني" (121). فيبرز هذا النص أن تلك القوى المتنافسة بينها، كانت مشكلة من ابن هاشم، وولد الدليمي، والحبيب البيروكي، وإن التنسيق بينها، وخاصة بين ابن هاشم وآل بيروك، يستند أيضا إلى كونهما ينتميان إلى نحلة

(116) 22 شعبان 1280 / 1 فبراير 1864. ن.م.

(117) 22 شعبان 1280 / 1 فبراير 1864. ن.م.

(118) 22 شعبان 1280 / 1 فبراير 1864. ن.م.

(119) 22 شعبان 1280 / 1 فبراير 1864. ن.م.

(120) الشيخ المختار السوسي : إلبغ قدما وحديثا : ص. 266.

الشيخ المختار السوسي : المعسول "ج. 20، مطبعة الجامعة - البيضاء سنة 1961، ص. 256.

(121) 21 رجب 1280 / 1 يناير 1864. ن.م.

تاكوزولت، الذي كان ابن هاشم رئيسها (122) فأدركت السلطة المركزية، أن تحالف هذه القوى لا يخدم مصالحها بالمنطقة، فسعت لزعزعتها باستمالة الطرف الأكثر أهمية وشهرة ابن هاشم عن جماعة تكنة.

3- 1- 2- 2- جماعة تكنة بقيادة آل بيروك :

تشكلت جماعة، تكنة من اتحاد قبلي مركب من جماعتي؛ أيت جمل، وأيت بلا (123)، اللتان تتكونان بدورهما من عدة قبائل، ويحتل هذا الاتحاد منطقة لها دور كبير في العلاقات المغربية الشمالية الجنوبية، فهي تقع على الضفة الشمالية الغربية للصحراء، ممتدة على أراضي تتدرج في الانحدار غربا لتنتهي بالحيط وجنوبا إلى مشارق وادي الساقية الحمراء (124)، فتكونت فيها أشكال طوبغرافية متنوعة، من وديان وجبال وهضاب، كوادي نون، وجبال باني في الشمال، وحمادات ووديان في الجنوب، مع إمكانات المياه والنباتات (125).

إن هذا الإطار الجغرافي، أسهم في تواجد ظروف عيش مزدوج، يقوم على الاستقرار والترحال (126) معا، مكونا بذلك وسيطا مختلفا، بين منطقتين سكنيتين متميزتين، منطقة الاستقرار بسوس، شمال منطقة امتداد تكنة، ومنطقة الترحال جنوبها بالصحراء.

إن هذا الدور المزدوج في الحياة، جعل الإنتاج بهذه المنطقة متنوعا، يقوم على توفير حاجيات متكاملة، تضمن التساكن لفئتين اجتماعيتين تميزان بتنظيم إداري

(122) المختار السوسي : إلبليغ، ص 266.

(123) المختار السوسي : المعسول، ج. 19، ص. 273، مطبعة النجاح - البيضاء 1963.

F de la Chapelle : les takna du Sud marocain, Comité de l'Afrique Française, Rabat 1934, p. 24-25

جدول قبائل أيت جمل ثم صفحة 40-141

جدول قبائل أيت بلا (أيت عثمان)

(124) F. de la Chapelle Ibidem : pp. 7 à 28.

(125) F. de la Chapelle Ibidem p. 27.

(126) Mustapha Nami : Les pays Takna centre ou périphérie in Bulletin économique et social du Maroc, En hommage à Paul Pascon, N 159-160-161, p. 233, pp 237-245, 1987.

واقتصادي واجتماعي(127)، يعمل على استمرار العلاقات بينهما، لأداء الدور الذي تقوم به المنطقة، في العلاقات الواسعة بين الشمال والجنوب، مما جعل الاتحاد السكني الذي يحتل المنطقة مندمجا.

هذا الدور الذي يقوم على العمل التجاري، بين الشمال والجنوب، وبين إنتاجين مختلفين، جعل من هذه المنطقة مكانا متميزا، على امتداد فترة طويلة من تاريخ العلاقات المغربية الشمالية الجنوبية، منذ العصور القديمة، قبل الإسلام (128)، مما جعل المنطقة منذ بداية الفترة الإسلامية، تتوالى فيها حياة تقوم على التعامل التجاري، نجم عنها تواجد مراكز، من قرى ومدن، استمرت أدوارها عبر التاريخ من مدينة نول لمطاط(129) في القرون الوسطى، إلى تكاوست(130) في العصر الحديث، ثم مدينة أگلميم، التي أصبحت في القرن التاسع عشر، حسب ما ذكره المختار السوسي "تلقب في تلك الجهة بفاس الثانية"(131).

إذا كان دور هذه المنطقة أصيلا، في العلاقات المغربية التجارية الشمالية الجنوبية، فإنه من الطبيعي أن تستقر بها، قوى بشرية تستفيد منه منذ القديم، كما توافدت عليها قوى سكانية أخرى، كبنني معقل منذ القرن الثالث عشر، فاندماج الأصليون الأمازيغ، مع المتوافدين العرب، حتى برز اتحاد تكتة بالمنطقة، منذ القرن

127) Jacques Cagne : Sur le pays Takna. Dar Al-Niaba, N 18-1988, pp. 11-13.

قام جاك كاني بتلخيص أطروحة مصطفى ناعمي حول بلاد تكتة التي تقدم بها لنيل دكتوراه الدولة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط تحت عنوان
Le pays Takna, commerce, histoire et structure.

- مصطفى ناعمي : أهمية التجارة بالنسبة للبنية الاقتصادية والاجتماعية غرب الصحراء بلاد تكتة : مجلة البحث العلمي : العدد 35، السنة 1985 من صفحة 142 إلى 201 : فيما يتعلق بالجانب التنظيمي بين الرحل والمستقرين ص. 138

128 مصطفى ناعمي ن.م. : فيما يتعلق بالتجارة قبل الإسلام من ص. 142 إلى 154.
Mustapha Naïmi : Le pays Takna Centre ou périphérie, Ibidem, pp. 236-238

129 مصطفى ناعمي : ن.م. ص. 163.

Jacques Cagne Ibidem. p. 12. F. de la Chappelle Ibidem, p. 32.
130) Amine et autres Histoires du Maroc. Hatier, Paris 1967. p. 191.

الحسن الوزان : وصف إفريقيا : الترجمة عن الفرنسية ، محمد حجي ومحمد الأخضر، ص 95.

131 المختار السوسي : إيلغ قديما وحديثا 1966، ص. 26، التعليق رقم 532.

السادس عشر(132). وظهرت فيه أسر كان لها دور اقتصادي ورئاسي، ومنها أسرة آل بيروك، من أيت جمل، التي كانت من قبل مستقرة بتوات ثم انتقلت إلى وادي نون(133)، وكانت تمارس الفلاحة، والتجارة مع السودان(134)، كما كان لها اتصال بالسلطات المغربية، خاصة بعد مشاركتها في مناوئة الشائر بوحلاس بسوس(135)، أوائل القرن التاسع عشر، فازداد نفوذها المادي والمعنوي، على يد أحد قادتها، الشيخ بيروك، الذي عاصر السلطان المولى عبد الرحمان، حتى جعله "عميد الحكومة هناك" كما ذكر المختار السوسي(136)، فخلفه أولاده، اشتهر منهم محمد، الذي خلفه في الرياسة، ودحمان المساعد له في الأمور، ثم الحبيب الذي كان يهتم بالتجارة، متنقلا بالمنطقة مما أدى لتزايد أطماعه، فتورط في عملية تجارية مع إسباني ادعى الخسارة منها، فلما تمكن منه، لما حضر إلى أنكلميم عن طريق الصويرة أسره وطالبه باسترداد الأموال، التي ادعى خسارتها، والتي ذكر المختار السوسي أنها بلغت مائة ألف ريال، وتقاضاها منه مما أغضب السلطة المركزية عليه(137).

إن الاتصال بين السكان والأجانب، من خلال هذه المنطقة، لم يكن حديثا، إنما يتأرجح بين الخفوت والهيمنة على الأحداث بها، حسب الظروف التاريخية المغربية، بين القوة والتضعضع العامين. فلقد ورد ذكر هذه العلاقات في فترات متقطعة، فكانت مع الفينيقيين(138)، في التاريخ القديم، لتمييز بالعنف في القرن السادس عشر مع الاسبانيين، الذين حاولوا فتح ثلثة بالمنطقة بإقامة، حصن

132) F. de la Chapelle, Ibidem, p. 34

Mustapha Naïmi: L'importance des rapports nomades/sédentaires dans l'évolution historique de l'ensemble confédéral Tekna, Revue Dar Al-Niaba, N 5, 1985, (pp.8-11)

133) المختار السوسي، المعسول، ج. 19، ط 1963، ص. 273

134) المختار السوسي، ن.م. ص. 274

135) المختار السوسي، ن.م. ص. 275

136) المختار السوسي، ن.م. ص. 276

F. de la Chapelle, Ibidem, p. 47

137) المختار السوسي، المعسول، ج. 19، ص. 278، القصة بالتفصيل.

138) مصطفى نايمي، أهمية التجارة بالنسبة للبنية الاقتصادية والاجتماعية، غرب الصحراء، بلاد تكتة، ن.م.

ص. 142.

سانتاكروز دومار بيكينيا(139)، فحاولوا الانطلاق منه إلى الداخل، وربط العلاقات بالقبائل لتنتهي هذه المحاولة بتنظيم المقاومة العامة، التي تعرفها مناطق الشواطئ المغربية الأخرى ضد البرتغاليين، فانتهى الوجود الإسباني بالمنطقة، بتحطيم حصن سانتاكروز دوماريكنيا سنة 1525(140)، وتعدت المقاومة ذلك إلى تنظيم غارات على جزر كناريا نفسها(141).

لقد أدى استمرار الأطماع الأوربية، المدعومة بالقاعدة الاستنزافية، التي أصبحت أوربا تشكلها، مع تزايد تطورها الداخلي منذ القرن الثامن عشر، إلى البحث من جديد، عن مناطق الضعف في الشواطئ المغربية، فكانت منطقة وادي نون، إحدى هذه النقاط، وخاصة أن هيجان البحر يؤدي باستمرار إلى تعرض السفن بالمنطقة، إلى التكرس والتهشم مما يعرض الملاحين الأوربيين للخطر، فإن نجوا من الغرق وقعوا في الأسر، ذلك أن تيارا جارفا يدفع بالسفن إلى الشاطئ، قبل وصولها إلى جزر كناريا، وكان البحارة يترصدونه إلا إذا وقعوا في خطأ خاصة بالليل(142). ولقد سبب هذا التيار كمشال في فقدان ثلاثين سفينة ما بين 1790 و 1806(143)، بمعدل سفينتين في السنة بإطراد، فوق عدد من الملاحين في الأسر، وتناقلتهم الأيدي بالاتجار، حتى تستأثر بهم الأسر، المهيمنة بالمنطقة، كابن هاشم الذي كان لديه 18 بحارا. وخاصة آل بيروك الذين كانوا يستغلونهم، في القيام بأعمال مختلفة(144). ويذكر آدامس الذي زار المنطقة أوائل القرن التاسع عشر، أن سكان وادي نون، يذبلون قصارى جهدهم في إسلام الأسرى الأوربيين، حتى إنه يفسر أن القسوة التي يعاملونهم بها لبلوغ ذلك الهدف(145).

إن تواجد الأسرى بمنطقة وادي نون، لم تكن السلطة المركزية تغضى الطرف عنه، কিفما كانت دواعيه، لما يشيره وجودهم من مضايقات للدولة المغربية، إزاء الدول الأجنبية. ولذلك، فما أن حلت حركة المولى الحسن بسوس، حتى جعلت

= Mustapha Naïmi, Le pays Takna Centre ou périphérie, Ibidem, p. 238.

139) F. de la Chapelle, Ibidem, p. 38.

140) F. de la Chapelle, Ibidem, p. 39.

141) F. de la Chapelle, Ibidem, p. 39.

142) Robert Adams, Nouveau voyage dans l'intérieur de l'Afrique fait en 1811-1812-1813-1814. Traduit de l'anglais par le chevalier de Frasers, Chez L. G. Michand, Paris, Imprimeur - Librairie, 1817, p. XVI.

143) F. de la Chapelle Ibidem., p.47.

144) F. de la Chapelle : Ibidem, p. 48.

145) Robert Adams, Ibidem, p. 112.

"المقصود الأهم من الوصول لوادي ولغاس، وأنه لاجل أولاد بيروك التكني" (146). على أن تصرف المولى الحسن تجاه آل بيروك، وجهته السلطة المركزية، "صدور الأمر بالمشاورة في أمرهم، والسعي في دمارهم" (147)، ذلك أن الأمر دقيق، يحتاج إلى الاستعانة بالمشاورة فيه، مع الأطر السلطوية المرافقة للخليفة، والأطراف المؤثرة بالمنطقة كالحسين بن هاشم (148). لأن آل بيروك، تحكموا في قضية رئيسة شغلت بال السلطة المركزية، لما لها من انعكاسات على المستوى الدولي، كمبرر لصلاحيه التدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية. تلك القضية التي ترتبط بالأسرى، الذين وقعوا في أيدي آل بيروك، فعكف المولى الحسن، طيلة وجوده بسوس، على العمل لإطلاق سراح أولئك، "النصارى الذين لفظهم البحر في ثلث الناحية" (149) وانتهى بهم الأمر بالوقوع في الأسر عندهم، وقد تدخل في المفاوضة شخص يدعى ولد الحاج أحمد نان، الذي أبرم الصلح معهم، وعلى إثره، أمرت السلطة المركزية ببيان وضعية الأسرى، "صدر الحكم ببيان أسمائهم، وتفصيل من لفظ البحر قهرا، أو من أتى مختارا بقصد الفساد، وبعيد الإحصاء يوجه الزمام لشريف الحضرة، والعلجة لعامل الصويرة" (150). يتبين من هذا بكل وضوح، أن تواجد الأسرى الأجانب لدى قبيلة تكنة، لم يكن أمرا طبيعيا فقط، تتحكم فيه صعوبة الملاحة بالمنطقة، والتي أشار لها السلطان بـ "من لفظ البحر قهرا"، وإنما تتحكم فيه أيضا نوايا الإضرار بالبلاد، والتي عبر عنها السلطان بـ "من أتى مختارا بقصد الفساد". ولذلك كانت السلطة المركزية تنظر إلى أمر الأسرى كخطر عليها، لما تتيحه من

(146) 5 رجب 1280/16 دجنبر 1863، ك. 47.

(147) 5 رجب 1280/16 دجنبر 1863. ن.م.

يؤكد هذا أيضا ما ذكره المختار السوسي عن تصرفات الحبيب التي أغاضت السلطة المركزية عليه، حتى أوعزت للقبائل بتخريب داره والتجائه أخيرا للمولى الحسن، إلا أن المختار السوسي لم يذكر تاريخ الواقعة، المعسول، ج. 19، ص. 278.

(148) راجع ص ص 151-152.

(149) 27 جمادى الأولى 1280/9 نوفمبر 1863، ك. 47.

(150) 27 جمادى الأولى 1280/9 نوفمبر 1863. ن.م.

إمكانية التدخل الأجنبي، فأصدرت الأمر للمولى الحسن، "فيه التأكيد في استخلاص النصارى، الذين عند أولاد بيروك من أيديهم بما أمكن" (151)، هؤلاء الذين أدركوا أهمية الأسرى لدى السلطة المركزية، فاستغلوهم كوسيلة للضغط والاستبزاز، فادعوا أنهم، "لا يسلمونهم إلا بعد أخذهم ما بذلوا فيهم" (152). إذ كانوا يدفعون مقابلاً في نيل أولئك الأسرى، الذين كانوا غنماً لأفراد القبيلة، الذين يتصيدونهم، وأمام هذا التعتن "سوفوا للاستيذان" (153)، ولمراجعة السلطة المركزية، "فصدر الحكم طبق ذلك بالتسويق لاستكتار ما طلبوه، وليعالج الأمر معهم حتى يردوا ما يعثرون عليه منهم عملاً بالشروط" (154).

لقد كانت السلطة المركزية تسعى لإنهاء مشكلة الأسرى، دون استعمال القوة، فآثرت التفاوض والتسويق والضغط، في حين كان الطرف الآخر متمسكاً بالأسرى، كورقة سياسية اقتصادية، لإدراكه أن مسألة الأسرى، تحكمها قوانين، في إطار المعاهدات مع الدول الأجنبية، والتي أشار لها السلطان "عملاً بالشروط"، مما حمل السلطة المركزية، لإنهاء المشكلة بقبول "فداء النصارى المأمور بفدائهم" (155). هذا الفداء، الذي جمعت له أموال أسهم فيها بعض القواد، "ما تبرع به القائد محمد بن عمر 30000 والحنشاوي 30000 والدوبلاي 60000" (156)، وأما باقي المال "دفع من الصائر" (157)، دون تحديد لذلك الباقي، فتكون الأموال المدفوعة في فداء الأسرى، بتبرع ثلاثة قواد المرافقين للمحلة بطرف منها، حوالي 120000 ويظهر أنه بالمشاقيل، في حين اقتطع الباقي من نفقات المحلة، التي تنهض بها القبائل، وبذلك لم تدفع السلطة المركزية أي شيء من أموال الجبايات.

(151) 18 رجب 1280 / 29 دجنبر 1863. ن.م.

(152) 28 رجب 1280 / 8 يناير 1864. ن.م.

(153) 28 رجب 1280 / 8 يناير 1864. ن.م.

(154) 28 رجب 1280 / 8 يناير 1864. ن.م.

(155) 7 رمضان 1280 / 15 فبراير 1864. ن.م.

(156) 7 رمضان 1280 / 15 فبراير 1864. ن.م.

(157) 7 رمضان 1280 / 15 فبراير 1864. ن.م.

لقد تم "توجيه النصارى 24 الذين كانوا بوادي نون لعامل الصورة" (158)، مما يبين أن العدد الذي تم فداؤه كان 24 أسيرا وأنهم لما "بحثوا عن سبب خروجهم" (159) من البحر، انقسموا إلى ثلاثة فئات، اختلفت أسباب وصول كل فئة منهم إلى الشاطئ، "ذكر 5 أنهم فروا من مركب ظهر فيه تكسر" (160)، مما يوضح أن سبب لجوئهم إلى الشاطئ، تقني قهري و"ذكر 8 أنهم خرجوا بعدهم بنحو 3 أشهر كذلك" (161)، ويظهر أنهم عللوا وصولهم إلى الشاطئ بنفس الأسباب التقنية في حين "ذكر الباقون 12 أنهم أتوا بقصد فداء إخوانهم، بإذن مخزنهم، ومعهم ريال 50000 وكتاب للحبيب، فسلبهم المال وغيره، وأخذهم أسارى" (162).

يتبين من هذا، أن الفئة الأخيرة التي وصلت إلى الشاطئ، جاءت عن قصد بل وبتواطؤ مع دولتهم، التي لم يذكر إسمها، هل كانت فرنسا، أو إسبانيا، وهما الأكثر كيدا للمغرب آنذاك، ويرجح أنها إسبانيا التي كانت جادة في هذا التاريخ لربط العلاقات مع الحبيب البيروكي (163). هذه الفئة التي كان عددها مهما، كما كانت الأموال التي أتت بها أيضا مهمة، مما يمكن تعليله بأن الهدف الحقيقي، هو إغراء الحبيب البيروكي، قصد التعامل المباشر، بادعاء التفاوض لفداء الأسرى الذين في حوزته، فيكون أسره لهذه الفئة، يصح أن يقال عنه، إلقاء القبض عليهم، لكون تصرفهم كان منافيا للأعراف الدولية، وبذلك فوت على الدولة التي أرسلتهم قصد التفاوض الثنائي، فرصة ادعاء مناطق منفصلة عن السلطة المركزية، فيعد موقفه هذا إيجابيا في هذا الاتجاه، فاستفاد من جهتين. من جهة الدولة التي حاولت إغراءه بالأموال، فقبضها وتكر لها، ومن جهة السلطة المركزية التي طالبتها بفدية الأسرى،

(158) 15 رمضان 1280/23 فبراير 1864. ن.م.

(159) 15 رمضان 1280/23 فبراير 1864. ن.م.

(160) 15 رمضان 1280/23 فبراير 1864. ن.م.

(161) 15 رمضان 1280/23 فبراير 1864. ن.م.

(162) 15 رمضان 1280/23 فبراير 1864. ن.م.

F. de la Chapelle, Ibidem, p. 52 (163)

بدعوى ما بذله مقابلهم، وكأن لم يكن سوى الوسيط، فأغضت تلك السلطة الطرف عن هذا السلوك، ودفعت الفدية، وفوتة بذلك فرصة التدخل عن الدول الأجنبية في الشواطئ النائية. وأما الأسرى فإنهم حملوا إلى الصويرة، بعد أن تأكد أن عددهم كان أصلا 25 أسيرا "مات أحدهم وبقي 24" (164).

تلك كانت إحدى المشاكل التي اعترضت المولى الحسن، أثناء وجوده بسوس، والتي أسهمت السلطة المركزية فيها بالتوجيهات، والأطر المرافقة له بالإرشاد، فتمكن الجميع من الوصول إلى حل يرضونه، دون اللجوء إلى القوة أو خلل تكون له أبعاد خطيرة، خاصة أن الأمر يتعلق بقضية تتجاوز التعامل الداخلي، لتنعكس على التعامل الخارجي.

إن تعامل السلطة المركزية، مع القوى المحلية وراء وادي ولغاس، كشف عن محاولة كل طرف، أن يلتزم حدود تصرفه، سواء القبائل، أو ابن هاشم، أو أولاد بيروك، مما جعل السلطة تهدأ تلك القوى، ما دامت تؤدي الواجبات، وتساهم في الهدايا وتطبق القرارات، فينطبق على تصرفها معها، ما ذكره المختار السوسي من كون السلطة المركزية، نهجت سياسة مع كل الأطراف النائية الشبه المستقلة، "أكتفت منهم بالموالاة المعنوية، وخصوصا في مثل ذلك الوقت الحرج، الذي يجتازه المغرب منذ وقعة تطوان" (165). فأولت المشاكل الخارجية الأهمية، وأغضت الطرف عن تلك القوى المحلية النائية، وخاصة أن لها فائدة فيها، تنوب عنها في الدفاع ضد كل محاولات التسرب، والتي ذكر جرمان عياش أمثلة عنها من كل الأطراف النائية المغربية (166).

وفي هذا السياق، يتم تعامل السلطة المركزية مع جماعتي آل هاشم وآل بيروك، تحافظ على خضوعهما مع اعتبار لمكانتهما، ما لم تكن مهددة لمصالح البلاد العليا.

(164) 15 رمضان 1280 / 23 فبراير 1864. ن.م.

(165) المختار السوسي : إلبغ قديما وحديثا، ص. 269

(166) Germain Ayache, Le sentiment national dans le Maroc du XIX siècle, pp. 177-198, in Étude d'Histoire marocaine = S.M.E.R. 1979, p. 183

3 - 2 - التطلعات الاجتماعية :

لقد أدى وجود حركة المولى الحسن بسوس، إلى اضطراب اجتماعي، نتج عن مس جوانب، ترتبط بعوامل الإنتاج الاقتصادي من يد عاملة وبهائم. ذلك أن البنية الاقتصادية ما زالت الطاقة العضلية من بشرية وحيوانية تلعب فيها دور ما يمكن أن يسمى اليوم بالبنية التحتية للإنتاج الاقتصادي.

لقد كانت اليد العاملة أساسية في الإنتاج، لأن التقنيات المتوفرة، لم تكن تسمح إلا بالاعتماد عليها، وبكيفية كثيفة، وفي كل المراحل، ولذلك كان أساس التفاضل الاجتماعي، هو توفر السواعد، التي تؤتى إما عن طريق الذرية، أو عن طريق تملك الزوج من طرف الأسر والملاكين، لكن البحث عن امتلاك الزوج لم يكن مقتصرًا فقط على تلك القوى، وإنما كانت الدولة تنافسهم في الاستحواذ عليهم.

ومن المعلوم، أن الهيئة الزوجية، شكلت قوة الدولة، منذ عهد المولى إسماعيل (167)، وإن تأرجحت بين القوة والضعف، إلا أنها بقيت الدعم الرئيسي لها في القيام بالخدمات المختلفة، كما تخلص الولاء لها، دون أن تكون في رباط مع أي قوى قبلية إقليمية. فعنيت الدولة بها وتجديدها باستمرار، ولذلك يؤدي جمع الدولة للزوج، من حين لآخر، إلى إثارة اضطراب اجتماعي شرعي، وذلك ما وقع للمولى الحسن لما حل بسوس، وشرع في التزود من المنطقة بالهيئة

= ذكر أمثلة متعددة من هذه الأطراف النائية كسبنة ومليبية وفكيك وتوات وسوس.
(167) شكلت وضعية الزوج في جيش المولى إسماعيل موضوعا تناولته كل الكتابات التي تحدثت عن عصره، لما أثارته من مسألة شرعية حول أحقيته في جمع العبيد، واسترقاق الأحرار منهم. وكأمثلة عن هذه الكتابات - مجلة تطوان : عدد خاص بمناسبة الذكرى المئوية الثالثة لجلوس المولى إسماعيل على العرش المغربي، مطبعة أگدال، الرباط، دون تاريخ، أورد محمد الفاسي فيها عشر رسائل اعتبرها أساسا للبحث عن إنشاء جيش البخاري، ص. 34

- أحمد بن خالد الناصري، الاستقصا، ط. 1956، الجزء السابع، ص. 88.
- Amine ... Histoire du Maroc, 1967, p. 242, Abdellah Laraoui, l'Histoire du Maghreb, FM/petite collection Marpero, 1975, T. II, p. 51

الزنجية، فاضطر "الاستفهام عن الحكم في أمر الوصفان، الذين يفرون للعسكر ويرغبون في الدخول فيه، ويمتنعون عن الانقياد لأربابهم، وإن خوطبوا بأخذ الثمن فمنهم من يقبل ومن لا" (168). يتوضح من هذا أن الزوج الذين كانوا في ملكية العائلات والأفراد، فضلوا الانضمام إلى الجيش، لما يضمن لهم ذلك من امتيازات، على الأقل الهروب من الأعمال المتعددة، التي كانوا ينجزونها لملكيهم، والتي تعتبر بمثابة أعمال شاقة، إذ يعتمد عليهم في كل الخدمات الفلاحية والمنزلية، في حين أن انضمامهم إلى الجيش، يرفع من مكانتهم باعتبار أنهم يصبحون جزءا من جهاز السلطة.

فقد أصبح المولى السحن أمام مشكلة اجتماعية شرعية، ذلك أن الزوج فضلوا الانضمام للجيش، في حين أن أربابهم فضلوا التمسك بهم، ورفضوا العوض المقدم لهم، مما يفيد أن الطلب عليهم كان قويا لما يقومون به من دور اقتصادي، لا يعوضه مقابل ظرفي لأربابهم، وخاصة أن ملكيتهم لهم شرعية، لا حق لأحد أخذهم منهم، إلا بالرضى، عتقا أو عوضا من غير إكراه. فما دام أولئك المالكون، يرفضون التخلي عن وصفانهم ولو بعوض، فلا يحق للمولى الحسن التصرف فيهم، فاضطر لرفع القضية، للسلطان "قصد الحكم بأن من أتى منهم، يدفع له عن وصيفه" (169)، وبذلك حسم المشكل، وكأنه تعويض إجباري، كالمصادرة الإجبارية للصالح العام، ما دام أولئك العناصر فضلوا خدمة الدولة.

لم تعتمد الدولة على أسلوب الشراء فقط، رضى أو كرها، للتزود بهيئة بشرية زنجية من سوس، وإنما استعملت أسلوب الفرض أيضا، فقامت المحلة بـ "الشروع في فرض الوصفان والحراطين على الأشياخ" (170)، دون تحديد، مما يوضح أنه فرض عام، على جميع شيوخ سوس وقبائله. وبدأت ذلك لما حلت

(168) 11 جمادى الأولى 1280 / 24 أكتوبر 1863 .. ن. م.

(169) 11 جمادى الأولى 1280 / 24 أكتوبر 1863 .. ن. م.

(170) 12 جمادى الأولى 1280 / 25 أكتوبر 1863 .. ن. م.

بأعالي سوس، "سُجَّتَانَة ورأس الواد ما دامت المحلة في وسطها" (171)، ووافق السلطان على الأسلوب القائم على الفرض أيضا، فاصدر "الحكم بالإذن في ذلك" (172). ولكنه لم يحدد العدد الذي يدفعه كل شيخ أو قبيلة، ويظهر أنه، ترك الأمر للقبائل والشيخ يتدبرونه، وقد شوش على عملية الفرض بذكر صنفين : الوصفان والحراطين، ذلك أن الوضعية الشرعية مختلفة بينهما، فالوصفان غالبا ما يكونون مملوكين، في حين أن الحراطين أحرار، وإن كانوا من الدرجة الثانية، فكيف يمكن التصرف فيهم بالفرض، ما داموا يتمتعون بحريتهم العامة، اللهم إذا كان القصد واحدا يعنى المملوكين فقط.

لم يتوضح من مسألة الفرض، ما إذا كانت دائمة، تنوب القبائل بسوس من حين لآخر، أو أنها مؤقتة ارتبطت فقط بوجود المحلة بها. لكن المؤكد أن سوس، أسهمت بمد الدولة بهيئة بشرية زنجية، إما بالشراء أو بالفرض، إلا أن الأرقام المذكورة حول الأعداد التي جمعت تبد و متواضعة، فمن "الوصفان 76 والإماء 5" (173)، ثم "75 رأسا من الرقيق المختلط" (174).

لم تقتصر عملية الجمع فقط على عوامل الإنتاج البشرية، وإنما تناولت عوامل الإنتاج الحيوانية، خاصة الدواب. فقد أسهمت سوس بالخيول والبغال، فأبلغ الخليفة الإدارة المركزية "زمام ما تحصل من الخيل ذكورا وإناثا" (175)، دون تحديد عددها، في حين جمعت المحلة من "البغال 109" (176). ولم تبين أسلوب الجمع سواء في الخيل أو البغال، ما إذا كان فرضا أو هدايا، وكانت قبيلة إداوزال أهدت بغلة، مما يبين أن أسلوب الجمع، ربما كان يمزج بين الفرض والهدايا.

(171) 12 جمادى الأولى 1280 / 25 أكتوبر 1863. ن. م.

(172) 12 جمادى الأولى 1280 / 25 أكتوبر 1863. ن. م.

(173) 23 شوال 1280 / 23 أبريل 1864. ن. م.

(174) 13 شوال 1280 / 22 مارس 1864. ن. م.

(175) 09 ذي القعدة 1280 / 16 أبريل 1864. ن. م.

(176) 23 شوال 1280 / 1 أبريل 1864. ن. م.

تناولت عملية الجمع، الذي قامت به المحلة بسوس أيضا، بعض جوانب الإنتاج، فجمعت مما يرتبط بالجانب العسكري أسلحة مختلفة، فوجهت إلى الإدارة المركزية "من المكاحيل 166" (177)، ومن الكمامي سبعة (178). كما جمعت بعض أنواع الرحال، التي تستعمل لنقل الأثقال من "التاليس 11" (179)، وقد أسهمت قبيلة سجتانة وحدها بـ "43 من الاخنفان، و 39 تليسا" (180). كما جمعت من "النحاس 167" (181)، دون تحديد نوعه ما إذا كان أواني أو غيرها.

لقد مس إسهام سوس في متطلبات الدولة، أثناء حركة المولى الحسن إليها، جوانب مختلفة من الحياة الإنتاجية الاجتماعية من بشرية، ودواب وأدوات استعمالية، مما خلق حركة اجتماعية، غلب عليها نوع من الاضطراب، ذلك أن البنية الإنتاجية، كانت حساسة لكل نقص يطرأ على العمل الإنتاجي، وإن كانت الأرقام التي ورد ذكرها، عن كل ما جمعته المحلة من سوس، تبدو بصفة عامة متواضعة.

3 - 3. التطلعات الاقتصادية للمحلة :

كانت حركة سوس، تولي الاهتمام أيضا لبعض الجوانب الاقتصادية، كحماية الكتلة النقدية، وتشجيع بعض المبادرات، للتنقيب عن المعادن.

كانت قضية حماية الكتلة النقدية، من القضايا الرئيسية للمغرب في الفترة الموازية للحركة، وهي امتداد لمعضلة بدأت تشل إمكانات البلاد الاقتصادية، منذ

(177) 14 شوال 1280 / 23 مارس 1864. ن. م.

(178) جمعت الكمامي مرتين

14 شوال 1280 / 23 مارس 1864 "الكمامي 5". ن. م.

23 شوال 1280 / 1 أبريل 1864 "الكمامي 2". ن. م.

(179) 14 شوال 1280 / 23 مارس 1864. ن. م.

(180) 13 رمضان 1280 / 21 فبراير 1864. ن. م.

(181) 14 شوال 1280 / 23 مارس 1864. ن. م.

أواسط الأربعينات من القرن التاسع عشر(182). هذه الوضعية المالية التي عانيت بها الدراسات منها العامة، كدراسة عياش(183)، وميخ(184)، ومنها الإقليمية، وبالنسبة لسوس كل من أفا(185)، وباسكو(186).

فإذا كان عياش، قد عني باضطراب سعر العملة، على مدى حوالي ثلاثين سنة، من 1846 إلى 1873(187)، وأفا على مدى حوالي قرن، من 1822 إلى 1906 بالنسبة لسوس، كما يظهر من الجدول الذي استنتجه(188)، فإن باسكو قد حصر أهميتها بنفس المنطقة، ما بين 1855 و 1863 كما يبين ذلك الجدول الذي استنتجه(189)، وهي فترة قبيل وصول الحركة إلى سوس.

ولقد عرف سعر العملة، في هذه الفترة الوجيزة، اضطرابا واسعا بسوس، فكان سعر الريال 20 أوقية سنة 1857 ليصل 40 أوقية سنة 1860، ثم عاد إلى السعر الرسمي 32.5 أوقية سنة 1863(190).

وقد يرجع هذا التدبذب، إلى أسباب متعددة، لخصها الناصري، فيما أسماه بانفتاح باب كان مسدودا أمام التجارة الأوربية(191). مما أدى إلى خصاص في السيولة من ذهب وفضة، شجعت إصدار العملة النحاسية، التي تحولت إلى عائق(192)، لكثرة روجانها، وسهولة تزويرها لوجود معدن النحاس بمناطق متعددة كسوس(193).

(182) راجع النص الهام حول بداية الشعور بالأزمة المالية وانعكاساتها العامة (الناصري) الاستقصا. ج 9. 54).

(183) عياش جرمان : جوانب الأزمة المالية. 183 Miégé (J. L) Le Maroc et l'Europe 1830-1894. T III. Rabat. p. 97-106.

(185) أفا عمر : مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر، سوس (1822) 1906). مطبعة البيضاء الجديدة - الدار البيضاء. 1988.

(186) Pascon (Paul) Le commerce de la maison d'Igh d'après le registre comptable de Husayn b. Hachem (Tazerwalt 1850-1875) in Annals éco-soc. civ. Mai-Août 1980. pp. 700-729.

(187) عياش : ن. م. ص 65.

(188) أفا عمر : ن. م. ص 359-363.

(189) Pascon. Ibid. p. 712.

(190) Pascon. Ibid. p. 711-712.

(191) الناصري. ن. م. ج 9. ص 54.

(192) Miégé. Ibid. T III. p. 100.

(193) أفا : ن. م. ص 293 - 296. Miégé. Ibid T V. la question monétaire. p. 123 et T III. p. 105.

لقد كانت السلطة المركزية تعمل على كبح العملات المزيفة بسوس، فصدر
ظهير في يناير سنة 1848، يمنع رواج العملات النحاسية الصادرة بسوس، وشرع في
تطبيقه بالصويرة (194).

يظهر أن هذا المنع، لم يؤد إلى إيقاف تدفق تلك العملات المزيفة، ولذلك لما
حلت المحلة بسوس، كان من اهتمامها، البحث عن هذه العملات المزيفة. مما جعل
المولى الحسن، يبلغ السلطان "شأن الفلوس الرديئة التي تضرب بتازلاغت" (195).
مما يؤكد أن النقود النحاسية ما زالت تضرب بتازلاغت (196)، آنذاك،
وقام بـ"حيازتها" (197)، وذلك ما استحسنه السلطان "لإفسادها سكة المخزن" (198)،
فتوضح مدى الضرر الذي تلحقه، بالعملة في سعرها وعيارها، لما يمكن من
استعمال الغش في كل المعايير، التي يلزم تطبيقها في ضرب العملة النقدية.

ولقد استمرت محاربة العملة المزيفة، ذلك أن المولى الحسن، يظهر أنه كان
جادا في البحث عنها، حتى تم "العثور على القرارات المنهى عن رواجها" (199)، مما
يؤكد أن السلطة لم تكن تدخر جهدا في محاربة هذه الظاهرة.

لقد كان تدفق هذه العملات المزيفة، تحدث الحرج للعملة الرسمية، خاصة
أنها توجه إلى المدن التجارية (200). فكانت العملة المزيفة، التي ضبطها المولى

194) Miége. Ibid. T III. p. 105. réf. n°3.

195) ملخص رسالة بتاريخ 21 صفر 1280 / 7 غشت 1863، ك. 47.

196) يقع منجم تازلاغت على بعد 40 كلم شمال شرق تافروت بين قبيلتي آيت عبد الله وأيلان، لمزيد من
المعلومات راجع أفأ، ن.م. ص. 294 وكذلك خارطته، ص 287.

197) ن. ملخص الرسالة.

198) ن. ملخص الرسالة.

199) ملخص رسالة بتاريخ 6 ربيع الثاني 1280 / 20 شتنبر 1863.

أما القرارات فمفرداها قراط من أصل يوناني تحول مفهومه من القياس إلى الكناية عن النقود النحاسية
200) كانت تصدر بالمدن عامة Miége, Ibid., T. III, p. 100 كما ذكر ميسج في فاس، وطنجة وتطوان والرباط
ومراكش.

الحسن "موجهة للصورة" (201). والتي كانت الأوامر قد تجددت لأنماطها في سنة 1863 بمصادرة النقود المزيفة (202)، والتي كانت تسمى تازلاغت، لما تحدّثه من اضطراب في سعر العملات، وبالتالي في أسعار البضائع.

وأدت الإجراءات المشددة، التي اتخذها المولى الحسن، إلى "القبض على الرجلين المقبوضين في قضيتهم وتوجيههما، في كبليهما لشريف الحضرة" (203). هذا الإجراء الذي يبدو أن الغاية منه، دعاية إثبات صرامة السلطة، في معاقبة كل من يحاول التلاعب بالعملة، والتي يظهر أن سيريانها ظل مستمرا (204).

يظهر أن هذه الإجراءات، كانت الغاية منها أيضا، محاربة إفساد السعر الرسمي للعملة، الذي ذكر باسكو أن قراراته، وردت نماذج لها في سجل الحسين بن هاشم، سواء بالنسبة لظهير المولى عبد الرحمان في تحديد سعر العملة سنة 1852 (205)، وأورد أفا مسجله، الذي علق عليه بأن الفاظه لم توافق ألفاظ نص الظهير الرسمي (206)، لكن اتفق مع باسكو، حول وصول أمر تحديد سعر العملة، لابن هاشم. أو الالتزام بتعديل السعر سنة 1862 ب 32.5 أوقية للريال، فوردت عنه إشارات في مسجلات سنة 1863 (207)، أي في نفس سنة وصول الحركة إلى سوس.

إن هذه الإجراءات المتعددة، التي كانت في سوس، في أوائل الستينات من القرن التاسع عشر، إنما كانت تستهدف استقرار المعاملات، التي يستفيد منها السكان والسلطة.

(201) ن. م. ملخص الرسالة.

(202) Schrocter. Ibid. p. 145.

(203) ن. م. ملخص الرسالة.

(204) لقد أورد أفا نماذج عن بعض المحاكمات للأشخاص المزورين للعملة، ومنهم أشخاص ذرو النفوذ كقاضي تارودانت، وشيخ الزاوية الناصرية بتمكيدشت. راجع أفا. ن. م. ص 339 (340).

(205) Pascon. Ibid. p. 711.

(206) أفا. ن. م. ص 335.

(207) Pascon. Ibid. p. 711.

كان الاهتمام أيضا أثناء حركة سوس، بتشجيع التنقيب عن المعادن، التي ظل استغلال مناجم النحاس فيها مستمرا (208). لكن يظهر أن السلطة عنيت بمعادن أخرى كالرصاص، الذي وردت الإشارة إليه، أثناء الحركة، بأن "أيت ابيه اعلّموا بمعدن الرصاص عندهم، وأنهم كانوا يتصرفون فيه وأمسكوا عنه" (209)، ولم تبين أسباب الإمساك عن التصرف عما إذا كانت تعود للتقنيات أو لأسباب أخرى.

لقد كان موقف السلطان من هذا المعدن، أن أصدر "الأمر بإعمال تأويل في ذلك" (210)، دون تبيان لكيفية التأويل هذه، وإنما يؤكد هذا أن السلطة كانت ترغب في تنشيط العمل المنجمي بالمنطقة.

تلك كانت بعض الجوانب العامة، من التطلعات الاقتصادية، التي تردد صداها، أثناء حركة سوس، فتعكس بعضا من مشاكل الدولة، خاصة منها استقرار سعر العملة. المعضلة التي ستظهر آثارها على مداخل الدولة، وذلك ما سيعرف طيلة الفترة المدروسة من ستينات القرن التاسع عشر، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي.

لقد بينت حركة سوس 1863/1280 التي تمت في ظروف سلمية، عددا من الروابط، بين السلطة وخاصة المركزية والسكان. ذلك أن مكثها مدة من سنة، كان فيها التعامل بين السلطة وأطراف متعددة، من القبائل وقوى محلية، بينت أن كل طرف، كان يحاول الدفاع عن مصالحه، وإن رجحت كفة السلطة لما تمثله من قوة ومصالح مشروعة. إلا أنه يظهر أن السكان بدورهم، لم يكونوا يتنازلون بسهولة، سواء القبائل أو الجماعات النافذة.

(208) أفا. ن. م. ص 293 (296).

(209) ملخص رسالة بتاريخ 23 ربيع الثاني 1280. 7 أكتوبر 1863، ك. 47.

(210) ن. م.

ولقد ظهرت مواقف كل طرف، عند معالجة أمور مختلفة، من أمور عامة، كمشكلة التفويت عن القوى الأوربية، التعامل مع القوى المحلية. أو أمور خاصة، مرتبطة بالإنتاج خاصة الأموال، وما اقتضاه ذلك من حذر . مما يبين أن السكان، كانوا حريصين على الحفاظ على ثروتهم، التي بذلوا الجهد في اكتسابها.

إن هذه الاعتبارات كلها، جعلت السلطة تتقدم خطوة خطوة، لتحقيق أهدافها، لكنها لا تتورع عن التراجع، إذا ما أشكل الأمر عليها، كما عبرت عن ذلك، لما شعرت بنوع من النفور، فحاولت طمأنة السكان بأن غايتها الوقوف، عند مرامي جبائية، تاركة عمل التنظيم الدقيق للسكان، فعبرت عنه ضمناً بعدم حضورها للمنطقة، قصد التطويع. وهذا يطرح عدة تساؤلات حول مفاهيم السلطة نفسها. وذلك ما تتوضح جوانب منه في علاقات السلطة بالسكان، في عدة ميادين في الستينات من القرن التاسع عشر، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي.

الفصل الرابع

نماذج تنظيم العلاقات بين أطراف المجتمع والسلطة في جوانب متعددة بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي ما بين 1864/1281 ـ 1873/1290

إن اختيار نماذج من علاقات التنظيم، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في الستينات من القرن التاسع عشر، يدعو إلى نوع من الإحاطة بما كان يشغل الناس في تلك الفترة، فتعكس تلك النماذج، إلى حد، أشكال الاهتمام من تنظيم سلطوي بكل مستلزماته، وصراعات متنوعة تجسم حاجيات كل طرف، وحرصه عليها، وأنشطة اقتصادية ترعى الدولة تسهيلها. لكن رتبة هذه القضايا المختلفة، تطراً عليها أحيانا ظروف تنعكس على التنظيم العام، وذلك ما عرفته المنطقة في تلك الفترة، من محاولات أجنبية لتسريب أشكال تدخلية متنوعة، ومشاكل محلية حادة، تلبورت في انفجار التنظيم الرتابي، خاصة في حاحة، التي عرفت الثورة على قيادتها.

إن تفصيل النظر في هذه القضايا، يوضح كيفية التعامل معها، سواء من جهة السلطة المحلية والمركزية، أو من جهة التنظيم السكاني، القبلي، ولذلك فهي تعكس مواقف كل طرف وكيفية سعيه لفرض وجهة نظره، التي تعبر في الواقع عن مصالحه.

I. التنظيم السلطوي بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في الستينات من القرن التاسع عشر :

يعتبر التنظيم السلطوي الإقليمي، إطارا متمما للتنظيم السلطوي المركزي للدولة، وهو الجهاز الذي تنعكس عليه قرارات السلطة المركزية، إلا أن هذا التكامل بين السلطتين، المركزية والإقليمية، ليس تكاملا تلقائيا، وإنما يخضع للخصوصيات المحلية التي ترجع إلى ظروف مختلفة من الطبيعية للمنطقة أو التشكيلات السكانية، أو الاستراتيجية العامة، سواء الاقتصادية أو العسكرية. ولذلك يصعب أن تكون هناك سلطة إقليمية موحدة عامة، خاصة في ظروف تنظيمية واقتصادية، ما تزال تشكل العوامل البطيئة إطارها الشمولي، في كل المجالات، من إنتاج أو توزيع أو مراقبة بمفهوم واسع، كما كان ما يزال عليه الأمر، في القرن التاسع عشر بالمغرب، كبقية العالم خارج أوروبا.

وإن دراسة التنظيم السلطوي لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، لا تسير في عمقها التقسيمات التي تتكون منها، سواء الوحدات القبلية التي تتشكل منها، أو القيادات السلطوية التي تسهر على ربط الاتصال، بينها وبين السلطة المركزية. فإذا كان الاهتمام قد انصب على قيادتي متوكة وحاحة فإن المصالح الحيوية للقبائل الخاضعة لها، تجعل كل بتر في هذه الوحدات القبلية، بالاقتصار على القيادة الأم وقبيلتها، لا يساعد على فهم حركة هذه الوحدات التاريخية، وكذلك على فهم التصرفات العامة، سواء كانت صادرة عن السلطة المركزية أو السلطات المحلية، لأن هذا التداخل، هو الذي يوجه الإشكالات والتناقضات، التي تنجم عن ضرورة العيش والحرص عليه. ولم يقتصر هذا التداخل فقط، على القبائل الخاضعة للقيادتين، وإنما امتد إلى الوحدات القبلية الأخرى على واجهتي الأطلس الكبير الغربي، وامتداداتها الداخلية، وإلى المنافذ الرئيسية بالمنطقة، كمراكش، والصويرة وتارودانت، وأكادير.

هذا التنظيم السلطوي الذي يمكن تناوله من خلال فاعليتين :

- الإشكالات التنظيمية التي تطرحها القيادات من تولية وعزل ودعم وزجر ومصادرة الأملاك.

- الجبايات وما تثيره من المشاكل.

1. الإشكالات التنظيمية للقيادات أو الولاة :

تخضع الإشكالات التنظيمية للقيادات للنظام العام، الذي يتخذه التنظيم السلطوي المغربي، والذي يجعل من القيادة، السلطة المحلية الشرعية، المتحكمة في علاقات السلطة المركزية بالتجمعات السكانية، إلا أن هذه القيادات، لم يكن لها نسق واحد، سواء على مستوى اختيار الولاة، أو المدة الزمنية التي تستغرقها ولايتهم، أو الاعتبارات التي تراعى عند عزلهم، كما أن دعم الدولة لهم، يتخذ أشكالا متعددة، إلا أن ذلك لا يحول دون زجرهم أيضا بأساليب متنوعة، تبرز منها مصادرة أملاكهم.

1 - 1. الولاة والإشكالات المرافقة للتعين والعزل :

إن دراسة إشكالات تعيين الولاة وعزلهم، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، تتطلب مراعاة خصوصيات التداخل، المتواجد في ظروف الحياة، على أراضي، تتميز بالتنوع الطبوغرافي، المتدرج من سهول إلى هضاب وجبال، عبر شريط الدير، الذي يشكل عقدة الصلة بينها، والتي تتخللها وديان عميقة، وممرات طبيعية تنفذ إلى المراكز الحيوية بالمنطقة، مما يجعل القيادات بها تشكل عنصرا حيويا للدولة.

لقد جعلت هذه الوضعية المتداخلة في المصالح، الاهتمام يتجه إلى دراسة إشكالات التعيين والعزل للولاة بالمنطقة، عبر مروحة شكلت كل من قيادتي متوغة وحاحة عمودها الرئيسي، لما تمثله كل منهما من هيكلية بشرية مهمة، تضمن لها

أراضي واسعة وإنتاجا وافرا، إضافة إلى تحكم كل منهما في الطريقتين التجاريين الكبيرين، أحدهما عبر حاحة إلى المراكز الشاطئية، بدأ بالصويرة، أو إلى المراكز الداخلية بمحاذاة الأطلس، بدأ بمراكش، والآخر عبر منخفض الأطلس الكبير الغربي إيسن-أسرتو، الذي يفضي بدوره بعد اجتياز الأطلس، إلى نفس المراكز، ولذلك من الطبيعي أن يكون نفوذ القيادتين متواجدا في كل تنظيم سلطوي بالمنطقة، أو على الأقل يؤخذ لهما الاعتبار عند كل أعمال التغيير.

لقد أدت كل هذه الاعتبارات، إلى تناول إشكالية الولاة تعيينا وعزلا، في كل من متوكة، ودويران، ومزوضة، وأولاد أبي السباع، ومسكينة، وأكدير، والصويرة، فحاحة، باعتبار قيادتها لها وزن خاص في هذه الفترة التي كان يتولاها عبد الله أبهي. والذي كان له دور كبير أثناء مرور المولى الحسن في حركته إلى سوس سنة 1863/1280 بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في نفس الوقت الذي تعامل فيه، مع الأجهزة السلطوية المحلية بالمنطقة من قواد وشيوخ، هذا التعامل الذي استمر بينه وبينهم، ما دام خليفة السلطان بمراكش، فشارك في كل التغييرات التي طالت تلك الأجهزة السلطوية.

تعرضت قيادة متوكة إلى ضائقة سياسية، زعزعت كيائها، وبرزت آثارها منذ حركة المولى الحسن إلى سوس، لما نزل بإيمن تانوت فقدم عبد الله أبهي المثونة "عوض المثونة من المتوگي" (1)، مما يوضح أن هناك سوء تفاهم بينه وبين السلطة المركزية، رغم أنه قدم الهدية مع قبيلته (2)، لما رجع المولى الحسن من سوس، إلا أنه سرعان ما ستتوارد معلومات عن سجن المتوگي، ومحاولة إطلاق سراحه حينما تدخل عبد الله أبهي، بعد أن "كتب له الحاج عمر المتوگي، مستشفعا في تسريح ابن عمه القائد محمد" (3)، مع التزامه ب"أداء قدر من المال على تسريحه" (4)،

(1) 16 صفر 1280 / 2 غشت 1863، ك. 47.

(2) 30 ذي القعدة 1280 / 7 ماي 1864، ن.م.

(3) رسالة من السلطان المولى محمد بن عبدالرحمان إلى المولى الحسن بتاريخ 8 محرم 1283 / 23 ماي 1867.

خ. ح. ر.

(4) ن. الرسالة.

فأحال السلطان أمر تسريحه (5)، على المولى الحسن، ولكن قيد عمله، ب"ما يشير به عليك الخديم المذكور في نازلته، فاعمل بإشارته فيها" (6). مما يؤكد أن عبد الله أبهي، كانت له مكانة لدى السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان. ولذلك اضطر المولى الحسن، أثناء المفاوضة بأن يتقيد بما يشير به عبد الله أبهي، ولتسهيلها، اقترح الخنشاوي نقل المتوگي، "للسجن بمراكش ليسهل تناول الكلام معه" (7). وعرض هذا الأمر على عبد الله أبهي (8)، الذي يظهر أنه وافق عليه، مما جعل السلطان يوجه المتوگي إلى المولى الحسن، "ليكون تحت يدك حتى يظهر ما يكون في أمره" (9). مما يبين أن المتوگي كان مسجوناً في مكان آخر غير مراكش، إما بفاس التي كان السلطان بها، أو بالصويرة أو بغيرهما، ولما تم نقله إلى مراكش، وضع "بدار البديع" (10)، لتبدأ المفاوضات بشأنه، والتي التزم فيها المولى الحسن ب"أن ما يشير به الطالب عبد الله أبهي يعلم به" (11). وكانت نتيجتها بعد حوالي شهر، "أن عبد الله أبهي أخبر بأن المتوگي، قدم له ما التزم به عشرين ألف" (12) مثقال، فطلب عبد الله أبهي من السلطان "حيازتها وتسريح المتوگي وتوليته" (13). فيظهر أن السلطان وافق على هذه الخطة، فأصدر أمره للمولى الحسن، "بأن يساعد على ذلك" (14). وبذلك انتهت المشكلة التي كادت أن تعصف بأسرة المتوگي، فتم "تسريح المتوگي وتوليته على إخوانه" (15)، في ربيع الثاني 1283 / غشت 1867

(5) ن. الرسالة.

(6) ن. الرسالة.

(7) 11 محرم 1283 / 26 ماي 1867، ك. 47.

(8) ن. م.

(9) ن. م.

(10) 24 صفر 1283 / 8 يوليوز 1867، ك. 47.

(11) ن. م.

(12) 5 ربيع الأول 1283 / 17 يوليوز 1867، ن. م.

(13) 5 ربيع الأول 1283 / 17 يوليوز 1867، ن. م.

(14) ن. م.

(15) 10 ربيع الثاني 1283 / 22 غشت 1867، ن. م.

وذلك "بعد حيازة ما قدمه مما التزم به على يد أبهي" (16)، واستثنى من إعادة توليته على القبيلة فرقة "أجر عام ومن معه" (17).

إن هذه المشكلة التي انتهت بهذا الطريقة، تبين أن عبد الله أبهي كان متعاطفا مع أسرة المتوگيين، رغم ما كان بين الطرفين من منافسات، في إثبات الهيمنة على طرفي الأطلس الكبير الغربي، ويخالف هذا التعاطف، ما ذكره روبر مونتاني، من كون عبد الله أبهي، استغل الاضطرابات القبلية التي اندلعت أوائل تولية المولى محمد بن عبد الرحمان، ما بين 1859 و 1864 بالمنطقة، فطرد أسرة المتوگيين، وولى على متوگة ثلاثة قواد موالين له، مدعومين بقوة عسكرية من عنده، لكن سوء الحظ أدى باغتيال بهي أجر عام من فرقة إداومرزوگ، والذي كان من أكبر أعداء المتوگيين، فعقبته وفاة عبد الله أبهي نفسه، فاسترد المتوگيون نفوذهم بالمنطقة (18).

إن ما ذكره مونتاني يخالف ما سبق ذكره، فيما يتعلق بالعلاقات بين المتوگيين وعبد الله أبهي، رغم الأحداث التي عرفتها متوگة، سنة 1865/1281 والتي أخبر بها عبد الله أبهي السلطة المركزية (19). إلا أن السلطان أصدر الأمر للمولى الحسن، "بالكتب للقائد عمر الشيطمي برد البال لهم" (20). دون تكليف أبهي بذلك، واستمر الشيطمي، متوليا أمور متوگة (21)، ما دام محمد المتوگي في السجن، حتى "أراحه منهم" (22) السلطان قبيل إطلاق سراح المتوگي، وبذلك لم

(16) ن. م.

(17) ن. م.

(18) R. Montagne : Les berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc. Paris 1930. pp. 332 - 333.

(19) 14 رمضان 1281/10 فبراير 1865 "كتاب آخر وجهه الطالب عبدالله أبهي فيما وقع بين متوگة"، ك. 47.

25 ذي القعدة 1281/21 ماي 1865 "حصول العلم بما كتب به الطالب عبدالله أبهي في شأن متوگة"، ن. م.

(20) 14 رمضان 1281/10 فبراير 1865، ن. م.

(21) 24 ذي الحجة 1281/20 أبريل 1865، ن. م.

(22) 11 محرم 1283/26 ماي 1867، ن. م.

يسبق لعبد الله أبهي، أن تولى أمر متوكة، ولا تقسيمها إلى ثلاثة قيادات، كما زعم مونتاني. ورغم ما عرفته من صراعات داخلية، والتي قد تكون من أسباب سجن المتوگي، فإن السلطة المركزية، كلفت قائدا آخر مجاورا لمتوكة عمر الحنشاوي الشيطمي، لرعاية شؤونها، لمدة تقترب من سنتين من رمضان 1281 / فبراير 1865 إلى أوائل سنة 1283 / 1867 في نفس المدة، التي كان فيها محمد المتوگي مسجوناً، وكان أبهي يتفاوض من أجل إطلاق سراحه. ولذلك فإن الحزازات التي كانت، بين عبد الله أبهي والمتوگيين، لم تصل إلى درجة تصرف أبهي في قبيلة متوكة، رغم شوكته بالمنطقة، وإنما أسهم برجوع المتوگيين إلى السلطة في نفس الوقت الذي كان بإمكانه أن ينحيهم عنها.

يتبين من هذا، بعض الطرق الملتوية، التي تطبع إعادة التعيين بعد العزل والسجن، والتي على إثرها أطلق سراح محمد المتوگي، فعاد إلى مركزه السلطوي الإقليمي سنة 1283 / 1867. إلا أن مدة ممارسته للسلطة، لم تدم طويلاً، فقد تم "الإعلام بوفاة القائد محمد المتوگي" (23)، أوائل شهر محرم 1286 أبريل 1869، وهذا يخالف ما ذكره مونتاني، بأن وفاته كانت سنة 1859 (24)، وكذلك ما ورد في كتاب أعيان المغرب بأنها كانت 1863/1280 (25).

لقد أدت وفاة المتوگي، إلى النظر في تعيين قائد جديد على متوكة، فأُسرع عمر المتوگي للحصول على ذلك التعيين، فورد على الخليفة بمراكش (26). وبدأت المفاوضات لتعيينه، وكان عليه أن يحصل على ضمانات مختلفة تؤهله لتولية المنصب، فتمكن من "إقرار الحاج عبد الله بصلاحيته" (27). وهذا يثير مشكلة ما إذا كان الشخص المعني هو عبد الله أبهي أم غيره. ذلك أن عبد الله أبهي، في هذه

(23) 14 محرم 1286 / 26 أبريل 1869، ن.م.

24) R. Montagne, Ibid. p. 23

25) Marthe et Edmond Gouvion : Kitab Aâyane al-Marhûb l'Akça Maison Carrée Alger 1939. p. 358.

(26) 14 محرم 1286 / 26 أبريل 1869، ك. 47.

(27) ن.م.

الفترة، كان قد نحي عن قيادة حاحة(28). وقد أصدر السلطان الأمر للمولى الحسن، "فوله عليهم لكون والده كان خديما ناصحا"(29). فحظي عمر المتوگي بثقة السلطان، على أساس الخدمات، التي قدمها والده القائد سعيد المتوگي، إلا أن هذه الثقة المبدئية، ما تزال بين السلطان والخليفة بمراكش، فكان على عمر المتوگي، أن يدعمها بوسائل أخرى، منها ثقة القبيلة فيه، فاستغل توافده مرة ثانية على الخليفة، مع "إخوانه للتعزية في عمه، وإتيانه برسم الرضى من القبيلة بولايته"(30). يتوضح من هذا أن العرف جري كلما توفي موظف سام، يُقدم أهله وأعيان القبيلة التعازي فيه للسلطة المركزية، باعتبار الخدمات التي قدمها للدولة. كما فعله المتوگیون من أسرة القائد المتوفى، وأعيان القبيلة، وفي نفس الوقت، قدم عمر المتوگي وثيقة إجماع القبيلة على قبول توليته. وإن كان هذا الإجماع، يطرح مسألة كيفية الحصول عليه من القبيلة، فقد يوضح، أن هناك اعترافا ضمنيا من أعيان القبيلة، بتولية أحد الأفراد من نفس العائلة، وبدون شك لتجنب تولية فرد أجنبي عنها، وخاصة أن أسرة القائد، لها مصالح مشتركة مع القبيلة تحتاج للدفاع عنها، على الأقل إزاء القبائل المجاورة، ولذلك فإن أعيان القبيلة، تجنباً للتصدع في الدفاع عن هذه المصالح، يفضلون تولية فرد آخر، من نفس الأسرة، معززين توليته بوثيقة رسمية تعبر عن إرادتهم.

لم تكن هذه الإجراءات المستندة على الثقة، من السلطة المركزية والقبيلة كافية. وإنما قام عمر المتوگي، "بالتزامه لبيت المال بستين ألف مثقال، مع العشرين التي التزم بها عمه"(31)، فقبل مبدئيا دفع مقدار من الأموال، مع تصفية ما كان القائد المتوفى التزم به عقب إطلاق سراحه، ويظهر من هذا، أنه تماطل في أدائها حتى وافاه الأجل.

(28) راجع قضية تنحية عبدالله أبيهي ص ص 342 - 345.

(29) 14 محرم 1286/26 أبريل 1869. ك. 47.

(30) 26 محرم 1286/8 ماي 1869، ن.م.

(31) 26 محرم 1286/8 ماي 1869، ن.م.

ولما حصل عمر المتوگي على كل هذه الضمانات، تم "صدور الأمر الشريف بتوليته مكان ابن عمه وما اثنى به على والده، وسروره بذلك وحمده الله عليه" (32). يظهر أن هذا الأمر الرسمي بالتولية وجه إلى القبيلة في ربيع الأول 1286 / يونيه 1869 بعد أن كان السلطان قد وافق على توليته في محرم 1286 / ماي 1869. ففصلت مدة شهرين بين الأمرين الرسميين، كان الأول منهما ما زال بين الدوائر السلطوية المركزية، بين السلطان بفاس والخليفة بمراكش، ولما استكملت كل الإجراءات، أعلن القرار الرسمي بالتولية للقبيلة. وبذلك استعادت الأسرة المتوگية استئناف السلطة، بعد أن تعرضت في الستينات من القرن التاسع عشر لهزات سياسية، كادت أن تعصف بها، من سجن ثم وفاة المتولي منها القائد محمد، مما أدى لتعاوض الأسرة بقيادة عمر المتوگي، الذي استعان بنفوذ كل القوى المحلية.

وهكذا يتوضح أن تولية قائد جديد، كانت تتوقف على مجموعة من الإجراءات، تقرر مصير المرشح الجديد، من تزكية السلطة المركزية وضمن موافقة القبيلة، وتعهّدات مالية. رغم أن المرشح قد ينتمي إلى الأسرة الحاكمة بالإقليم مثل عمر المتوگي، فيبين هذا بعض الإجراءات المعقّدة التي ترافق التنظيم السلطوي الإقليمي.

لقد عرفت كل من قيادتي مزوضة، وأولاد أبي السباع، تغييرات في الأشخاص المتولين، اختلفت أسبابها.

تعرضت قيادة مزوضة لاستبدال أشخاصها في ظرف أربع سنوات، 1865/1281 ثم 1868/1284، فكان المتولي فيها القيادة قد خلفه "ابن حم المزوضي" (33) وما أن تولي حتى طلب من السلطة المركزية، تسليمه "الكناش الذي عثر عليه الأمناء بدار ابن علي المزوضي" (34). ويستفاد من هذا أن العمال كانت بأيديهم

32 9 ربيع الأول 1286/19 يونيه 1869، ن.م.

33 6 محرم 1281/11 يونيه 1864، ن.م.

34 6 محرم 1281/11 يونيه 1864، ن.م.

كنائش للتعامل مع السلطة المركزية والقبيلة، فيما يلزم عليها من الأداءات، ولذلك فإن المتولي الجديد على قبيلة مزوضة، طلب تمكينه الكناش الذي كان بيد القائد السابق، وصار إلى حوزة الأمانة. فأصدر السلطان للمولى الحسن، "الأمر بحيازته منهم، وأخذ نسخة منه، ثم يدفع له" (35). فتكون هناك نسختان متطابقتان، أحدهما تحت إشراف السلطة المركزية، والأخرى تحت إشراف القائد، فتجري المحاسبة بين الطرفين على أساس ذلك الكناش، فيما يتعلق بتحملات القبيلة.

لم تطل مدة ولاية القائد محمد ابن أحمد المزوضي (36). ذلك أنه دخل في صراعات مع القبيلة (37)، سببت في نفورها منه وشكايتها به (38). واستغل علي المزوضي ولد العسري (39)، ذلك الصراع، فتحمل "أن يعطي من عنده على ولايته" (40). ورفع طلبه تولية القبيلة مقابل مقدار من المال، الذي لم يحدد، إلى السلطان، ف "أجاب عن ذلك مولانا بأن لا بأس بتوليته" (41). فسهلت مناهضة القبيلة للقائد السابق، تولية القائد الجديد، الذي اشترطت عليه السلطة المركزية، منذ بداية توليته أوائل سنة 1284 / 1867، "الوقوف والخدمة وعدم العودة لمساعدة العامة" (42)، فحذرته من التلاعب بإثارة القبيلة. مما قد يكون إشارة بأنه مورط في اضطرابات القبيلة، التي أدت إلى تنحية القائد السابق. ولزيد من تأكيد الصرامة، فإن السلطان "أوصى الاجراوي بأن يكون معه داة واحدة ويساعده" (43) باعتباره متوليا على القبائل الجبلية المجاورة لمزوضة (44).

(35) ن. م.

(36) 2 شوال 1283 / 7 فبراير 1867، ن.م.

(37) رسالة من السلطان المولى محمد بن عبدالرحمان إلى المولى الحسن : 9 شوال 1283 / 14 فبراير 1867. خ. ح. ر.

(38) 9 شوال 1283 / 14 فبراير 1867، ك. 47.

(39) 22 ذي الحجة 1283 / 27 أبريل 1867، ن.م.

(40) ن. م.

(41) ن. م.

(42) 5 محرم 1284 / 9 ماي 1867.

(43) 5 محرم 1284 / 9 ماي 1867، ن.م.

(44) راجع ص ص 185-188.

يتبين من هذا، أن تغيير قيادة القبيلة بانتقال الولاية من شخص إلى آخر، قد يجيء عقب مناهضة القبيلة للمتولي، التي يستغلها أحد منافسيه من القبيلة، كما حدث بمزوضة، فتكون شكاوي القبائل ضد الولا تنال منهم، وتعرضهم للعزل.

عرفت قبيلة أولاد أبي السباع أيضا تغييرا في قيادتها، عقب وفاة القائد إبراهيم بن بلعيد السباعي، في رمضان سنة 1285 فأصدر السلطان الأمر للمولى الحسن ب"البحث عن رجل عاقل حازم يليق للولاية على أولاد بوسبع" (45). الذي قام بالتحريات حول الشخص الصالح للقيادة، ثم رفع تقريره للسلطان "ذكرت الذي بشهادة الجيران والسماع الفاشي، أن عبد الله أخا الهالك يضاهيه في الحزم والضبط" (46)، واعتمادا على هذه الشهادة، التي شاركت فيها جهات متعددة، وأقرها الخليفة، فإن السلطان فوض له الأمر محملا بإياه المسؤولية "وإن كان على الوصف الذي ذكرت فوليه عليهم" (47).

يبين هذا، أن تركية التولية اعتمدت على عاملين، رضى الجيران، باعتبار المصالح المشتركة مع القبائل المجاورة، مما يقتضي وجود سلطة تعمل على استقرارها، والرضى العام، الذي يقتضي بدوره نوعا من الإنصاف العام، ولما حظي عبد الله بن بلعيد السباعي بهذه الصفات، تمكن من تولية قيادة القبيلة خلفا لأخيه الهالك.

يلاحظ من تعيين الولا، بكل من متوكة ومزوضة وأولاد أبي السبع، درجة تفاوت الأساليب، إلا أنها تهدف كلها للحصول على تركية السلطة المركزية، فبالنسبة للمتوغي، اعتمدت على عاملين : الخدمات التي أسدتها أسرته للسلطة المركزية، ثم رضى القبيلة الرسمي بتوليته. وأما بالنسبة للسباعي، اعتمدت على السلوك العام تجاه اللقبيلة والقبائل المجاورة. في حين اختلف الأمر بالنسبة

(45) 29 رمضان 1285 / 13 يناير 1869، ن.م.

(46) ن.م.

(47) ن.م.

للمزوضي، فقد أدى الصراع بينه وبين القبيلة لتنحيته وتعويضه بآخر. وبذلك لم تحل الوفاة دون استمرار القيادية في نفس الأسرة، لكن حسب الشخص المستحق فكان ابن عم المتوفى في متوكة، وأخاله في أولاد السباع، في حين حال الصراع بين القائد والقبيلة دون ذلك الاستمرار ولو إلى حين، كما حدث بمزوضة، ولقد كانت هناك سمات مشتركة في كل التعينات، كالتعهدات المالية التي يتحملها المتولي الجديد، والتقييد بالصرامة التي تشترطها السلطة المركزية.

1 - 2 - مركز الشيوخ في الوساطة بين السلطة المركزية والسكان:

إن علاقات السلطة المركزية بالسكان، لا تتوقف فقط على الوساطة، التي يشكلها العمال، وإنما كان الشيوخ يلعبون دورا أساسيا في هذه العلاقات، لأنهم يتولون تنفيذ الأوامر المخزنية مباشرة تجاه الأفراد، فيمثلون بذلك الدعامة الرئيسية للسلطة في القبائل. ولذلك أثار هذا الموقع الذي تحتله مؤسسة المشيخة جدلا نظريا، في مجال ارتباط السلطة المركزية بالسلطات المحلية، حتى إن روبر مونطاني ذهب إلى اعتبار مؤسسة المشيخة النواة، التي انطلقت منها السلطة الفردية، لترقى إلى مستوى السلطة القيادية الإقليمية. وقد أولى هذه المؤسسة أهمية قصوى، في تطور العلاقات السلطوية بالجنوب المغربي، فنخصص لها فصلا كاملا تحت عنوان، "تمو السلطة الفردية، الشيخ رئيس الفخدة" وعزز دراسته بأمثلة مختلفة، وحمل مسؤولية تحطيم الهياكل التقليدية لتسيير القبائل بالجنوب، إلى أطماع الشيوخ، الذين لم يألوا جهدا في تحويل كل السلط، وكل الإمكانيات التي تتوفر عليها القبائل لصالحهم، مركزا آثار هذا التطور على النصف الثاني من القرن التاسع عشر(48).

ولقد بنى مطاني نظريته، على تصور خاص لتطور العلاقات السلطوية، بين القبائل بالجنوب والسلطة المركزية، فافتراض أنه كان يتم في إطار استقلالية القبائل

48) Montagne (R.) : Ibid. pp. 269 - 299.

عن السلطة المركزية، التي كانت تدعم هؤلاء الشيوخ لتركيـز نفوذها داخل القبائل، كلما أتيـح ذلك، والذين يطمحون بدورهم إلى اعتراف السلطة المركزية بهم، كمرحلة أولية للترقي إلى منصب القيادة.

إن هذا التصور، الذي ينبني على وجود فراغ، في نفوذ السلطة المركزية، يتم خلاله نمو السلطة الفردية للشيوخ، قد لا يصلح أن يكون قاعدة لدراسة علاقات السلطة المركزية بالأجهزة التنفيذية. ولقد حاول بول باسكون، أن يبين أن هذا الاتجاه ليس إلا واحدا من الاتجاهات، التي تحاول صياغة تطور السلطة الفردية من المشيخة إلى القيداوية(49).

إن هذا الجدل حول مؤسسة المشيخة، وتطور علاقاتها بالسلطة المركزية، إنما يؤكد أهميتها في النسيج الاجتماعي السلطوي، في ضبط العلاقات، بين السكان والسلطات العليا، ذلك أن الشيوخ كما يقول أحمد التوفيق يمثلون "في الحقيقة أركان المخزنية في القبيلة"(50). وخاصة أنهم يبنشون في كل فرقها، فيكونون على صلة دائمة بالسكان، مما يجعل السلطة المركزية، لا تعتمد فقط على العمال في ربط الاتصال بهم، وخاصة في بعض الإيالات الكبرى، التي تضم ولاية القائد فيها قبائل متعددة، وذلك ما كان في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، على سفحيه الشمالي والجنوبي، وهي نفس المنطقة، التي اعتمدها روبر مونتاني لصياغة نظريته.

ففي السفح الشمالي للأطلس، كانت المنطقة الممتدة ما بين إيمن تانوت ووادي أوريككة، تابعة لقائد مقيم براكش. وكان القائد إبراهيم بن سعيد الأجرأوي، يتولى هذه المنطقة في منتصف القرن التاسع عشر(51)، فكانت القبائل بـ"الجل إلى نظره"(52)، وينوب عنه الشيوخ في تلك القبائل، إلا أنه لم يكن

49) Pascon (Paul) : Le Haouz de Marrakech. Rabat 1977. T 1. p. 295.

50) أحمد التوفيق : مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر إينولتان (1850 - 1912) الجزء الثاني : مطابع النشر المغربية 1980. ص 129.

51) Montagne (R.), Ibid. p. 110.

52) رسالة من السلطان إلى المولى الحسن. 5 ذي الحجة 1288. / 15 فبراير 1872، خـ.حـر.

يستطيع أن يحدث شيئاً في أمرهم، دون مراجعة السلطة المركزية، وذلك ما كان واضحاً في نماذج من علاقاته بالشيخ، في كل من سكساوة ودويران وكدميو.

لقد اضطر لمراجعة السلطة المركزية في أمر شيخ من فرقة سكساوة سنة 1853/1270 "وقع الشنآن بينهم وبين شيخهم، وطال مكثهم على ذلك" (53)، مما أدى به أن طلب من السلطان المولى عبد الرحمان، تنظيم الحركة إليهم، ولما "سمعوا بحس الحركة قاموا مزعزين منها، وتوجهوا لدينا، وطلبوا منا، نجعل عليهم شيخاً منهم، خوفاً منهم عن رفع شيخهم الأول" (54). ولبي الأجرأوي طلبهم، وعين عليهم "شيخاً جديداً" (55) بعد أن فرض عليهم ذعيرة. فيكون تنصيب الشيخ على فرقة من سكساوة، قد قام به العامل، لكنه برر عمله بكون تلك الفرقة رفضت الشيخ القديم، وقبلت أداء الذعيرة لاتهمهم بقتل روح، إلا أنه علق تنفيذ الأمر، الذي أحاله على الوزير محمد الصفار، على موافقة السلطان "وعليه بالفضل منك، شاور سيدنا أعزه الله، على هذا الأمر، ليخرجوا مع شيخهم" (56).

لقد اتخذ الأمر شكلاً آخر، فيما يتعلق بدويران، التي كان يتولاها الشيخ محمد أمبارك الدويراني، فحدث نزاع بينه وبين عامله الأجرأوي، سنة 1865/1282 ومع ذلك لم يتمكن من النيل منه، وإنما صدر من السلطان محمد بن الرحمان إلى المولى الحسن، "الأمر بإصلاح الشيخ مع عامله" (57) فتظهر هنا سلطة الشيخ شبه مستقلة عن العامل رغم أنه تابع له.

(53) رسالة من إبراهيم بن سعيد الأجرأوي إلى محمد الصفار. 15 ذي القعدة سنة 1270 / 9 غشت 1854، خ.ح.ر.

(54) ن. م.

(55) ن. م.

(56) رسالة من إبراهيم بن سعيد الأجرأوي إلى محمد الصفار. 15 ذي القعدة 1270 / 9 غشت 1854، خ.ح.ر.

(57) 14 رمضان 1282 / 31 يناير 1866، ك. 47.

أما بالنسبة لكدميوة، فإن الأمر يظهر أكثر تعقيدا، ذلك أن العامل الاجراوي، الذي كان يتولاها كبقية المنطقة الجبلية، تعرضت له حادثتان مع شيخين من شيوخ كدميوة.

كانت الحادثة الأولى في محرم سنة 1289 / مارس 1872 ذلك أنه وقع نزاع بين العامل الاجراوي، واحد شيوخ كدميوة، فاشتكى به للسلطان، الذي أصدر للمولى الحسن، "الأمر بالبحث عما تشكى به الاجراوي، في شأن أحد من أشياخ كدميوة تقوي بالمزوشي حيث من أصهاره وتقع عن مال وتصدى للفساد والإفساد" (58). فهذه نازلة معقدة، ذلك أن المشتكى هو العامل الاجراوي، المتولي شؤون كدميوة ولكنه مستقر بمدينة مراكش، والمشتكى اليه السلطان، والأمر بالبحث في القضية صدر للخليفة المقيم بمراكش مقر العامل، في حين أن المشتكى به، شيخ بكدميوة، تمنع بمساعدة عامل مزوضة، لعلاقة المصاهرة بينهما، عن أداء الأموال، التي ربما يكون قد قبضها من القبيلة كواجبات، وصار يحرض على أعمال، اعتبرت في نظر العامل مخلة بالنظام. وقد أضاف السلطان للمولى الحسن، "إن تحقق ذلك، فليكن المزوشي، ويقصر ويومر بالجلوس عند الحد، ويؤكد عليه في القبض على هذا الفاسد ومن معه، ويوجههم" (59)، على اعتبار أن مسؤولية تحريض الشيخ الكدميوي، تقع على المزوشي ولذلك إذا ثبت ما تشكى به العامل الاجراوي من شيخه، فإن وضع حد لتصرفه، يقوم به العامل المزوشي، بالقبض عليه وتوجيهه للسلطة المركزية. فيظهر من هذا مدى التعقيد في الإجراءات، ذلك أن الاجراوي عامل الشيخ الكدميوي، رغم مناهضته له، لم يتمكن من ممارسة سلطته عليه، فاكتمى بالشكاية للسلطان، الذي كلف الخليفة ببحث القضية، وإذا ثبت إدانة الشيخ المتهم، فإن تنفيذ العقوبة أنيط به للمزوشي.

كانت الحادثة الثانية في صفر 1289 / أبريل 1872 لكنها ضد الاجراوي وشيخ مغوسة فرقة من كدميوة، ويظهر أنهما كانا على وفاق، إلا أن القائد المزوشي، استغل الصراع بين مغوسة ودويران، وادعى أن قبيلته تضررت منه،

(58) 15 محرم 1289 / 47/25 مارس 1872، ن.م.

(59) 15 محرم 1289 / 47/25 مارس 1872، ن.م.

متهما الاجراوي، بأنه شيخ على مغوسة شخصا "مع أنه مشغول بالفساد" (60). فصدر للملى الحسن، "الأمر فيه بالكلام مع الاجراوي، وأن لا يشيخ إلا من يحسن بالجيران" (61). تبين من هذا، أن تعيين الشيخ يلعب فيه العامل الدور الأساسي، إلا أنه مقيد بمراعاة حسن المجاورة بين القبائل، كما حدث بمغوسة، رغم أن العامل هو الذي عين شيخها، إلا أن الشكاية به من الجيران مزووضة أفقدته المصادقية.

إن هذه الأمثلة من بعض قبائل السفح الشمالي للأطلس، بسكساوة ودويران وكدميوة، توضح أن تصرفات الشيوخ بهذه المنطقة، لم تكن فقط تخضع لمراقبة العامل، وإنما كانت السلطة المركزية توجه تصرفه تجاهها، مما يبين أن مؤسسة المشيخة، كانت لها وضعية خاصة.

لقد كانت مدينة تارودانت بالنسبة للسفح الجنوبي للأطلس، وسوس، مقر السلطة المركزية، يستقر بها الولاة، "ويكون رؤساء القبائل تحت نفوذهم، ولا يكونون إلا شيوخا" كما يذكر المختار السوسي (62). هذه الوضعية التي تؤكد أمثلة مختلفة، من عهود ثلاثة سلاطين، سليمان، عبد الرحمان، ومحمد، أن مؤسسة المشيخة، ظلت تابعة لعامل تارودانت إلا أن الروابط بينهما كانت على نسق معقد.

ذكر أكنسوس، في عهد السلطان المولى سليمان، أنه أوفده لسوس، فرجع منها مع أشياخها، "كتب لأشياخ سوس فلم يتخلف منهم واحد" (63)، وذلك سنة 1815/1231، لما اشتكوا بعامل تارودانت، مولاي بن ناصر بن عبد الرحمان، فعزله السلطان، وولى مكانه، الطالب الحبيب السيد محمد بن الكبير البخاري، إلا أن

60 (2 صفر 1289 / 11 أبريل 1872، ن.م.

61 (ن.م.

62 محمد المختار السوسي : خلال جزولة : الجزء 4. المطبعة المهدية. تطوان - المغرب. ص 145.

63 أكنسوس محمد بن أحمد : الجيش العرمرم الحماصي في دولة أولاد مولانا علي السجلماصي. الطبعة الحجرية بفاس. الجزء الأول : ص 228. خ. ع. ر.

أكنسوس، علق على تصرف الشيوخ معه، "فخانه الأشياخ وتفرقوا في بلادهم وتركوه في رداة، لا يجد علف بهيمته" (64). دون ذكر لأسباب هذا التصرف، الذي يظهر منه، أن الشيوخ كانوا في وضعية متميزة عن العامل.

إن استمرار العلاقات، بين الشيوخ وعامل تارودانت، كان خاضعا لهذا التمايز، الذي يحتفظ فيه الشيوخ بمكانتهم، وشبه استقلالهم عنه، ويظهر هذا واضحا من ظهير تولية شيخ تامنارت، في عهد السلطان المولى عبد الرحمان سنة 1845/1262.

"خدينا الأرضي، الشيخ محمد بن حمو ابن القائد التامنارتي، وفقك الله وسلام عليك، ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد فقد وليناك على جبل سوس الأقصى من (زُدوتة) إلى (ايشت) ومن (وادي أُلْغاس) إلى (وادي نول) وما بين ذلك من القبائل الجبلية، واسندنا إليك أمورهم الخاصة والعامة، وبسطنا لك يد التصرف عليهم" (65). يظهر من هذا الظهير بوضوح، أن مرتبة المتولي كانت شيئا، ولكن منطقة مشيخته، تمتد على مساحة جغرافية واسعة تضم عدة قبائل، وتتخذ تامنارت، المنطقة الاستراتيجية التاريخية مركزا لها، عند مدخل الأطلس الصغير تجاه الصحراء، ويمتد نفوذ المشيخة، على ظهر الأطلس الصغير في اتجاهين نحو الشمال الشرقي حتى إداوزدوت ونحو الغرب حتى وادي نول أي نون. فتراقب بذلك، شرايين تجارية كبرى بين الشمال والجنوب. ويقرر السلطان أنه "جعلناك واسطة بينهم، وبين خدينا القائد حماد بن بومهدي الهواري" (66)، الذي كان عاملا على تارودانت، مبينا أن دور الشيخ هو الوساطة، بين السكان والعامل، في أمور حددها له، "تتولى قبض جبايتهم، وفصل دعاويهم، وأخذ الحقوق

(64) ن. م. ونفس الصفحة.

(65) محمد المختار السوسي : المعسول : الجزء العشرين: صفحة 251. ظهير صدر بتاريخ 16 شعبان 1262/9 غشت 1846.

(66) محمد المختار السوسي : ن. م.

منهم ولهم" (67)، فتكون اختصاصاته بجباية الضرائب، والقيام بالفصل في الدعاوي بين السكان، بالإضافة إلى البث في كل القضايا، التي تمس النظام العام، لاستقرار تلك القبائل.

لقد تبين من هذا الظهير، أن الشيخ لم يكن أداة للعامل، فهو واسطة بينه وبين السكان، يقوم بكل اختصاصات العامل المحلية، كأنه في درجة مشابهة له، شبه مستقل عنه، خاصة أن تعيينه كان مباشرة من السلطان، الذي أصدر لعامل تارودانت المذكور، في ظهير آخر، "أمرناه أن يكون معك على رأي واحد، ونظر متحد، وأن يشد عضدك ويعينك فيما تحتاج إليه، من أمور خدمتنا الشريفة" (68). وبذلك يظهر بكل وضوح أن سلطة الشيخ والعامل، إنما تستمدان من السلطة المركزية، وعليهما معا العمل وفق ما تراه وتقرره، فتكون سلطة القائد مقيدة تجاه الشيخ.

لقد تعززت مكانة الشيخ إزاء العامل أيضا، في عهد السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان، كما كان الأمر في مشكلة شيخ مسكينة، الذي يظهر أنه عزل من منصبه، فتدخل عبد الله أبهي سنة 1864/1281، الذي كتب للسلطان، "بالشفاعة في شأن عبد الله المسكيني، وتوليته على إخوانه شيخا" (69). وقد نجم عن هذا التدخل الودي، أن أصدر السلطان، "الأمر للقائد حميدة الشرقي، بالمساعدة على ذلك" (70). وهو الذي كان يتولى عمالة تارودانت، ويتبع له شيخ مسكينة. هذه القضية التي تداخلت فيها الاجراءات فالمستشفع عامل حاحة، والذي صدر له الأمر بالتنفيذ، عامل تارودانت، والمستفيد شيخ مسكينة.

إن هذه النماذج المختلفة لوضعية المشيخة، تبين أن مكانتها جد معقدة، خاصة في القبائل التي لم تصل فيها بعد درجة السلطة مستوى القيداوية، والتي تتبع لقائد

67 ن. م. ونفس الصفحة.

68 ن. م. ونفس الصفحة.

69 5 ربيع الأول 1281 / 8 غشت 1864، ك. 47.

70 ن. م.

مستقر بإحدى المدينتين، مراكش أو تارودانت، على سفوح الأطلس الشمالية أو الجنوبية وعلى امتداد منطقة سوس، مما يؤدي إلى صعوبة تصنيفها.

فقد التزم الاجراوي، في علاقاته مع كل، من شيوخ سكساوة ودويران وگدميوة، بمراعاة المصلحة المزدوجة، التقيد بمقتضيات السلطة المركزية، ومراعاة المصالح القبلية، عزل شيخا من سكساوة رفضته فرقته، لكنه تقيد بموافقة السلطة المركزية، التي فرضت عليه التصالح مع شيخ دويران، لتتوسطه من شيخ گدميوي، إلا أنها لم تتورع من توجيهه، في تعيين شيخ لمغوسة يراعي المصالح المشتركة للقبائل المتجاورة. في حين استشارت شيوخ سوس، حينما أقدمت على عزل عامل تارودانت، وحددت بوضوح دور الشيخ واختصاصاته، لما عينت شيخ تمنازت، والزمّت عامل تارودانت مساندته رغم أنه تابع له، ووافقت على إعادة تعيين شيخ مسگينة لفائدة تدخل ودي، واكتفت بإبلاغ عامل تارودانت ذلك القرار.

إن كل هذا، يوضح أن مؤسسة المشيخة، لها وضعية خاصة بهذه المنطقة الشاسعة من الجنوب، فهي ليست أداة تنفيذ أوامر العامل، فيتصرف فيها كما يشاء تعيينا وعزلا وإنزال عقوبة، لكنها في نفس الوقت، تتركل علاقاتها بالسلطة المركزية عبره، فيكون هناك تدرج سلطوي لا يحجب فيه العامل سلطة الشيخ الذي لا تخرج سلطته بدوره عن سلطة العامل، وتبقى السلطة المركزية الحلقة المنسقة بينهما.

ولذلك فإن منصب المشيخة، لم يكن يخضع لتصرفات أهواء الأفراد الذين يتولونه، كما تصوره روبير مونطاني، رغم ما يقومون به من أعمال، تلحق أحيانا الضرر بالأفراد، وإنما كان يخضع لتعقيدات سلطوية تتفاعل فيها قرارات السلطة المركزية، وقرارات العمال وإرادة القبائل.

1 - 3 - الدعم المعنوي والمادي للولاة :

إن علاقات السلطة المركزية بالجهاز السلطوي، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، لم يكن تعنى فقط بالتعيين والعزل، وإنما كانت تعنى أيضا بدعم تلك السلطات التنفيذية عند الاقتضاء إما معنويا أو ماديا.

لقد كان الدعم المعنوي، يعتمد على كسب مزيد من ثقة السلطة المركزية والتعبير عن ذلك علانية، بحصول القائد على ظواهر الثناء، التي تعتبر كوسيلة لتزكية أعماله، أمام الملأ من القبائل والقواد، وذلك كتفويض له باستحسان ما قام به، فحرص العمال على الحصول عليها، إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (71).

إن القائد محمد المتوگي، بعد أن استأنف الولاية على إيالته (72)، تقدم أوائل سنة 1867/1284 إلى السلطان بـ"طلبه لكتاب بالثناء عليه" (73). ولتعزيز طلبه بما يثبت استحقاقه للثناء عليه، علله "لكونه حصل رؤساء فساد الجبل" (74)، باعتبار أنه قام بخدمات في منتهى الصعوبة، فأنهى حالات من التمرد، داخل المنطقة الجبلية من إيالته دون تحديدها، يرفع مكانته داخل القبيلة، ويقوى نفوذه بالمنطقة، ويثبت صلاحيته أمام الأجهزة السلطوية المركزية والإقليمية.

لقد حرص خلفه عمر المتوگي أيضا، على كسب هذه الثقة من السلطة المركزية، فبعد توليته سنة 1869/1286 صدر "الإعلام للحاج عمر بالاعتقاد فيه، وفي والده، وإن ما سعى فيه من النصح والصلاح لا يضيع له" (75)، دون تحديد النصح والصلاح الذي سعى فيه المتوگي، وإنما حرص أن يبلغ سعيه للسلطة المركزية تزكية لمقامه عندها، والتي عبرت له عن استحسان غاياته، وإن الأمر له ماض في أسرته الحاكمة بالمنطقة. وما ذلك من المتوگيين في الواقع، إلا تبرير رسمي لأعمالهم. فحاول كل متول منهم الحصول على موافقة رسمية لأعماله، تزكية لهم أمام القبيلة.

إن القائد محمد بن عبد الله أبهي، سار أيضا في نفس الاتجاه، فبعد حوالي سنتين من توليته، تم الإعلام في سنة 1870/1287 بـ"طلب القائد محمد بن عبد الله أبهي

(71) راجع حركة سوس والثناء على القائد محمد بن عمر البحتري، ص 146.

(72) راجع ظروف إطلاق سراح محمد المتوگي. ص 177.

(73) 11 ربيع الأول 1284/ 13 يوليوز 1867، ك. 47.

(74) ن. م.

(75) 5 جمادى الثانية 1286/ 12 شتنبر 1869، ن. م.

الحاجي، الكتب في شأنه والثناء عليه" (76)، وكان قرار السلطة المركزية في أمر هذا الطلب أن "سعد" (77).

إن هذه الطلبات بالثناء والإشادة والتقدير، من كل من المتوگيين محمد وخلفه عمر، ومن محمد أبهي، لها دلالات معنوية، فهي طلبات رسمية، تقدم بها أولئك الولاة، للاعتراف الرسمي لهم بالتقدير. وما كان ذلك ليتكرر، لو لم تكن له دلالات أوسع داخل القبائل، ولدى الأجهزة السلطوية، كدعم معنوي من السلطة المركزية، يزيدهم نفوذاً، فيكون ذلك التقدير كترقية سلطوية واجتماعية.

لقد كان الدعم المادي في الواقع، أكثر إيجابية ذلك أن السلطة المركزية كانت توافق، على مد القواد بالقوة العسكرية من جيش وعتاد، وإذا كان هذا الأمر يظهر كأنه شيء واضح، فإنه يطرح تساؤلات خاصة فيما يتعلق بالعتاد ونوعه، والذي كان يبعث به إلى القواد.

إن تتبع هذا الدعم المادي، في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، يمكن رصده بين المتوگيين والسلطة المركزية، في عهد السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان.

ففي أوائل سنة 1864/1281، عقب حركة سوس صدر، "الأمر بتوجيه مخازنية من الجيش السوسي للخدمة مع القائد عمر الشيطمي وقد كانوا مع قائد متوگة" (78) فقد بين هذا أن فرقا من القوات العسكرية، كانت تنقل بين القواد، يوضعون تحت تصرف هذا القائد، إلى أن تصدر لهم الأوامر للانتقال عند قائد آخر، كما حدث بين المتوگي والشيطمي، ويظهر أن أمر انتقال القوات العسكرية، من قيادة متوگة إلى الشياظمة صدر قبيل اعتقال المتوگي (79)، ولما عاد إلى استئناف الحكم بإيالته،

(76) 10 جمادى الأولى 1287/ 18 غشت 1869، ن.م.

(77) ن.م.

(78) 6 محرم 1281/ 11 يونيو 1864، ن.م.

(79) راجع ظروف اعتقال المتوگي وتسريحه ص ص 176 - 177.

دعمته السلطة المركزية بقوة عسكرية، فتم "إقرار توجيه الفرسان 20 للمتوگي" (80). وقد يفهم من هذا أن هناك قوة محدودة، كانت تلازم القائد بأمر من السلطة المركزية، ويمكن أن تلحق بقائد آخر عند الضرورة.

نقد كان الدعم بالعتاد الحربي، من أهم أنواع الدعم المادي، الذي له اعتبار في سياسة السلطة المركزية تجاه القواد، لأن وضع عتاد حربي متطور بيد القواد له دلالات خاصة، في السياسة العامة بالبلاد.

لقد وضعت السلطة المركزية عتادا هاما تحت تصرف المتوگين، ذلك أنه في سنة 1871/1288، صدر "الأمر بتوجيه بعض المدافع، ومعلم طبجي، للقائد عمر بن سعيد المتوگي" (81)، وذلك "ليستعين بها على كمال الغرض، في ضرب فساد ايلاته" (82). فبين هذا، أن السلطة المركزية، لم تكتف فقط بمد المتوگي بالعتاد الحربي الثقيل من المدافع، وإنما أمرت بإرسال عارف حادق في استعمالها، ولا شك أنه يكون برفقة فرقة من المحنكين في استعمال المدافع. وكان تعليل توجيه ذلك العتاد الثقيل، هو القضاء على حالات التمرد، الذي يظهر أن المتوگي ضخم منه، وتجدد الأمر أوائل سنة 1872/1289، بـ "مساعدة عمر المتوگي على توجيه بعض المدافع" (83)، كأنه يظهر أن المدافع التي كان قد طلبها، وصدر الأمر بتوجيهها لم تصل بعد أو لم تكن كافية، وزاد على ذلك فـ "طلب مهرازا ومدفعين" (84). مما يبين أنه ما زال في حاجة إلى العتاد الحربي المتطور، فأصر على طلبه، وعلى تنويع السلاح من مدافع ومهارز، وكان قرار السلطة المركزية، أن "وجهها له مع ما بالزم من الإقامة" (85). فبين هذا بكل وضوح، أن السلطة

(80) 4 ربيع الأول 1285 / 25 يونيو 1868، ن.م.

(81) 23 ذي القعدة 1288 / 3 فبراير 1872، ن.م.

(82) ن. م.

(83) 13 محرم 1289 / 23 مارس 1872، ن.م.

(84) ن. م.

(85) ن. م.

المركزية لبست حاجيات المتوگي من العتاد الحربي، مع ذخيرته، وحررت لائحة عن ذلك قدمتها للسلطان، ويزداد الأمر حيرة، حينما أبلغ المتوگي، "وأكد عليه في توجيه أثمانها" (86)، مما يوضح أن السلطة المركزية، كانت تضع كل أنواع العتاد الحربي تحت تصرف القواد، إلا أنها كما يظهر من النص، تلزمهم بأداء ثمن الذخيرة.

إن العتاد الحربي الثقيل، لم يكن مقتصرًا على قائد واحد بالمنطقة، ذلك أن السلطة المركزية، أبلغت "ما طلبه الحاج عمر المتوگي من المهرار الذي عند الحنشاوي" (87). فيفهم من هذا، أن انتقال العتاد الحربي الثقيل، من قائد إلى آخر، كان يتوقف فقط على إذن من السلطة المركزية، مثل ما سبق ذكره، من انتقال الجيوش، ولا يحق لأي قائد أن يحتكر ذلك العتاد الثقيل، إنما يسلمه لغيره، بكل بساطة بمجرد ما يبلغ بأمر من السلطة المركزية، كما تسلم أيضا الذخيرة معه، فحينما طلب المتوگي المهرار، الذي عند الحنشاوي، طلب أيضا "تنفيذ إقامته من عند أمناء الصويرة" (88)، وكأن الأمر كله ما كان إلا عاديًا، فإن الأمناء ما عليهم إلا تسليم حاجيات القائد المتوگي من الذخيرة، بمجرد الأمر بالتنفيذ، وهذا ما حدث، فقد صدر الأمر، "بالمساعدة والتنفيذ" (89). ورغم كل هذه الطلبات، التي تقدم بها المتوگي من الحصول على العتاد الحربي الثقيل، والذي صدر الأمر بتنفيذه له، مع دخيرته، فقد أصر على طلب مدفع آخر "من المدافع التي بدار الحنشاوي" (90) فبين هذا أن دار القائد عمر الشيطمي، كان بها عتاد حربي ثقيل مهم، وأن المتوگي كان يتزود منه، كما يتزود من أمانة الصويرة بالذخيرة.

(86) 13 محرم 1289 / 23 مارس 1872، ن.م.

(87) 12 صفر 1289 / 21 أبريل 1872، ن.م.

(88) ن.م.

(89) ن.م.

(90) 24 ربيع الأول 1289 / 22 ماي 1873، ن.م.

لقد بينت تصرفات السلطة المركزية، أمام طلبات المتوگي التزود بالعتاد الحربي الثقيل، أنها كانت توافق على تزويده به، كما تزوده بقوة عسكرية محنكة في استعماله، وأن وجود هذا العتاد، لم يكن موقوفا على المتوگي بالمنطقة، فقد كانت دار القائد عمر الحنشاوي مركزا يتزود منه بذلك العتاد.

إن هذا كله، يدحض ما يذكره عدد من المؤرخين الأجانب، والذي لخصه بول باسكون، حول ما يتعلق بالعتاد الحربي الثقيل والقواد، فاعتبروا أن وضع عتاد حربي ثقيل تحت تصرف المدني الكلاوي، كان سببا في توسيع نفوذه، وما تم له ذلك إلا صدفة، وفي ظروف صعبة، اضطر فيها السلطان المولى الحسن، إلى تركه عنده، أثناء عودته من حركة تافلات سنة 1893. فذكر تقرير سري لمسؤول عسكري فرنسي، كان بسيدى رحال، عقب وصول السلطان له، أنه ترك أسلحة في ذمة كل من قائدي دمنات وگلاوة، لصعوبة اجتياز تزي ن تلوات، في ظروف شتوية قاسية، على أساس تسليم تلك الأسلحة، بعد أن تيسر ظروف السير، عبر ممر تزي ن تلوات، ويخلص بول باسكون إلى أن هذه الأسلحة الثقيلة، لم ترد أبدا، وهي التي استعملها المدني الكلاوي فيما بعد لتوسيع إيلته(91).

إن هذا الاتجاه في شرح الأحداث، غير مطابق للواقع، الذي كان المولى الحسن قد تعود مع القواد، منذ عهد والده محمد بن عبد الرحمان، كما دل على ذلك تصرفاته مع المتوگي والحنشاوي. فقد كان المنفذ لتزويد المتوگي، بما كان يحتاجه من الأسلحة الثقيلة، من المدافع والمهارز وذخيرتها. ولم يكن تنفيذها له من العاصمة مراكش، وإنما كان يأمر بنقلها من دار قائد آخر بالمنطقة، الحنشاوي، وبالدخيرة من أمانة الصويرة، وما كان مثل هذا العمل ليخوفه من أمر القواد، حتى اتخذ تركه للعتاد الحربي الثقيل عند الكلاوي، لظروف طقسية صعبة، كأنه حظ للكلاوي(92)، مكنه من دحر أعدائه، في حين أن المولى الحسن كان قد تعود تسليم القواد العتاد الثقيل بكل أنواعه، ولم يكن يتخوف أن يستعملوه في أغراض، لا توافق السلطة المركزية عليها، ما دامت تتمكن من تأديهم.

91) Pascon. (P.) Le haouz de Marrakech. T I. pp. 311 -312.

92) R. Montagne : Les berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc. Paris 1930. pp. 335.

1 - 4 - مسألة تأديب الولاة :

إن تأديب القواد، الذي تقوم به السلطة المركزية، يتخذ أشكالاً مختلفة حسب ما يرتكبون من خروقات، تؤدي لشكوى السكان منهم، فتنزل بهم العقوبات من عزل وسجن.

لقد تكررت شكاية القبائل بالمتولين من القواد، في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، ذلك ما قامت به قبيلة مزوضة، ضد عاملهم محمد بن أحمد المزوضي سنة 1283، فصدر الأمر للمولى الحسن، "بالبحث على ما ادعوه، وإن تحقق صدقهم، فاقبض عليه وول عليهم غيره" (93). وصدر له نفس الأمر أيضاً، لما اشتكت كل من قبيلتي نفيفة ودمسيرة، بالقائد محمد المتوگي سنة 1285/1868 "أبحث في أمرهم، وإن تحقق عندك أضراره بهم، وتعديه عليهم، فاعزله عنهم، وول عليهم واحدا منهم" (94). يتبين من هذين المثالين، أن السلطة المركزية، تولي الاهتمام لشكاية السكان بالولاة بالمنطقة، إلا أنها تتعامل مع تلك الشكايات بحذر، فتأمر أولاً بالبحث في صحة شكواهم، وبناء على ذلك تأمر باتخاذ العقاب المناسب، إما بالعزل أو القبض، فيكون مصير القائد من الخروقات التي يرتكبها، أن تؤدي به إلى السجن إذا ثبت في حقه ما تشكي منه السكان.

لقد تم بالمنطقة سجن محمد المتوگي سنة 1281/1864، كما صدر سنة 1286/1869 "الأمر الشريف بجعل خليفة القائد عمر بن أحمد الشيطمي، حين يرد ويثقل بالحديد بعد جعله في سجن مصباح لما صدر منه من جرائم" (95) وتبين من ذلك أن سجن رجال السلطة، كان يطال الولاة وخلفاءهم، كما حدث لخليفة القائد عمر الشيطمي، بتهمة ارتكابه جرائم استوجبت الاعتقال.

(93) 9 شوال 1283/14 فبراير 1867، ن.م. راجع الصراعات بين المزوضي وقبيلته ص. ص. 269-273

(94) 30 جمادى الثانية 1285/18 أكتوبر 1868، ن.م. راجع الصراع بين المتوگي وكل من نفيفة

ودسيرة. ص. ص. 218-226

(95) 4 صفر 1286/13 ماي 1869، ك. 47.

إن مسألة عقاب الولاة وأسبابه، تعتبر من العناصر الأساسية في تصرفات الدولة، ذلك أن الولاة هم صلة الوصلة بينها وبين السكان، ولذلك يثير عقابهم حساسية لدى الطرفين، كما يبين درجة من الضبط السلطوي، فلا يترك الولاة أحراراً في تصرفاتهم. إلا أن إشكالية العقاب والظروف المحمولة عليه، اختلفت لدى ثلاثة سلاطين من القرن التاسع، وهم بالتوالي السلطان سليمان وعبد الرحمان ومحمد، فقد أورد أكنسوس نقاشاً حول موقف كل من السلطان مولاي سليمان، والسلطان مولاي عبد الرحمان من عقاب الولاة. فذكر أن المولى سليمان، كان متشدداً في معاملتهم، لأن "العمال عنده محمولون على الظلم والطغيان ولا يحتاج في إثبات ظلمهم إلى بينة، لا سيما إن طالت ولايته" (96)، إلا أن أكنسوس يعقب على هذا التصرف، أنه "لما اشتهر عند العامة أن السلطان لا يحتاج في الشكاية بالعامل إلى بينة صار كل من أراد عزل عامله، اجتمعت شرذمة وشكوا إلى السلطان، فيعزله، ثم إذا لم يوافقهم عن مرادهم فعلوا مثل ذلك" (97). واستنتج أكنسوس، أن هذا التساهل، الذي كان يأخذ به المولى سليمان، في معاقبة العمال بالعزل، بمجرد الشكاية، ترتب عنه، أن "لا يستقيم للحكام حكم على الرعية، وبذلك يحصل الخلل وانحلال الأمور الدينية، فكان الضرر الناشئ عن تبديل العمال بأدنى سبب أقبح وأشد من الضرر الناشئ في الصبر على ظلم العامل" (98)، واعتبر أكنسوس بناءً على هذا الاستنتاج، أن السلطان عبد الرحمان، اقتنع بمخالفة عمه في استبدال العمال بمجرد الشكاية (99)، حتى إنه كان يقول حسب ما ذكره أكنسوس "الرعية أظلم من العامل وظالم واحد أخف من ظلم العدد الكثير" (100).

إن تباين تصرف السلطانيين في مسألة عقاب الولاة، يؤكد الصعوبة التي تكتنف هذا الجانب السلطوي، ولذلك فإن السلطان المولى محمد بن عبد

(96) أكنسوس. الجيش العرمرم. ج. 1. ص 55. خد. ع. ر.

(97) أكنسوس. ن. م. ج. 1. ص 56. خد. ع. ر.

(98) أكنسوس. ن. م. ج. 1. ص 56. خد. ع. ر.

(99) أكنسوس. ن. م. ج. 1. ص 56. خد. ع. ر.

(100) أكنسوس. ن. م. ج. 1. ص 56. خد. ع. ر.

الرحمان، التزم السير الوسيط بين الموقفين تجاه العمال، فلم يكن يهمل شكاية السكان بهم، إلا أنها لم تنهض دليلاً واحداً لعزلهم، فكان يأمر بإجراء البحث وذلك وفقاً لموقفه الذي عبر عنه للمولى الحسن، لما أمره بالبحث في قضية شكاية نفيفة ودمسيرة بالمتوگي. "فاعلم أنا لا نحب الظلم لأحد من رعيتنا ولا نوافق عليه ولا نقر أحداً من عمالنا على الجور والتعدي ولا نرتضيه" (101).

1- 5 - إشكالية مصادرة أملاك الولاية :

لم تكن علاقات الولاية بالسلطة المركزية، علاقة مبنية على إشكالية محدودة، يسهل الفصل فيها بالتنحية، عقاباً بالعزل أو وفاة، لتتوقف متابعة السلطة المركزية للوالي، وإنما تطال قضية رئيسية، تتمثل في مصادرة الأملاك، مما يطرح إشكالية صعبة التقدير.

قد يرجع تصرف الدولة إزاء هذه القضية، إلى الدور المعقد الذي يقوم به الولاية، في النسيج السياسي المغربي، فهم بمثابة جهاز تنفيذي واسع، يتولى اختصاصات متنوعة، كضبط الأمن، وجمع الضرائب، ومراقبة السير السلمي للأعمال داخل القبائل، من أنشطة اقتصادية، وقضائية (102)، واجتماعية وثقافية، فتتيح هذه المراقبة الواسعة للولاية سيطرة، تمكنهم من استغلال كل الفرص لتكوين ثروات هامة (103)، ولذلك فإن السلطة المركزية، كانت ترجع على هذه الثروات، فتجعلها تحت تصرفها عند تنحية الوالي قسراً أو وفاة، وذلك ما حدث، في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، بالنسبة لقيادتي متوگة وأيت أبهي الحاحية، مع اختلاف الأسباب، والظروف لكل منهما.

لقد تعرضت ممتلكات قيادة متوگة، إلى تحويلها تحت مراقبة الدلة مرتين، حينما سجن محمد المتوگي سنة 1864/1281، ولما توفي أوائل سنة 1867/1284. فلما

(101) 30 جمادى الثانية 1285 / 18 أكتوبر 1868، ك. 47.

(102) أحمد التوفيق. إينولتان. ج. 2. ص 141.

(103) أحمد التوفيق. ن. م. ج. 2. ص 142.

أطلق سراحه سنة 1866/1283، طلب من السلطة المركزية، "لما مكن من مفاتيح دوره، من مصاحبة عدلين، في الدخول لاختبار المحل، الذي دفن فيه العدد 460 من الضبلون" (104). يبين هذا بوضوح أن أملاكه بمدينة مراکش، كانت تحت مراقبة السلطة المركزية لما سجن، وسلمتها له بمجرد عودته للحكم. إلا أنه شك أو أخبر بذلك من خواصه، من كون ما كان مدفونا بها من المال قد سرق، فلذلك طلب أن يكون دخوله لها بمراقبة عدلين، لمعينة مكان دفن المال، الذي "وجد منبوشا مستخرجا ما فيه" (105). فإثبات التهمة ما تأتي له إلا بحضور العدلين، اللذين حررا معاناة للأمر الواقع، وعلى إثره، اتخذت السلطة المركزية قرارها، فـ "قبضت على الحاج عبد الله بوزيان الذي كان ساكنا بها" (106). وإن هذا القرار بالقبض، ما كان يتم لولا وجود "قرائن الأخذ عليه، مع قوة التهمة، بإبدال جص المحل" (107). فنهض ذلك دليلا على صحة تهمة، باعتبار استبدال جص المحل كله، ما كان إلا تمويهها لإخفاء آثار الحفر، فأيد السلطان إجراء القبض، الذي قام به المولى الحسن، على الجاني "فأمر بالتضييق عليه حتى يظهر ما اختلس" (108). فيدل هذا، أن أملاك المتوگي، رغم أنها كانت تحت تصرف الدولة أثناء سجنه، فقد حافظت، عليها، والتزمت الساكن بها، ربما للحراسة، باسترجاع ما اتهم أنه اختلسه من المال، الذي كان المتوگي دفنه في داره. ولقد يفهم من تحويل ممتلكات القائد المتوگي، إلى خضوعها لمراقبة الدولة، حفظها من مثل هذه الآفة التي تعرضت لها، ريثما ييـث في قضية القائد المسجون، فيكون تصرفها فيها رهينا بمصير القائد، ولما أعيد إلى الحكم، نفذت له أملاكه، وأنزل العقاب بمن وكل بحراستها، لاتهامه بارتكاب جريمة السرقة.

(104) 15 ذي القعدة 1283 / 21 مارس 1867، ك. 47.

(105) ن. م.

(106) 15 ذي القعدة 1283 / 21 مارس 1867، ن. م.

(107) ن. م.

(108) ن. م.

ولما توفي نفس القائد المتوگي، أوائل سنة 1268/1886، طرح من جديد مصير ممتلكاته، فتم "توجيه زمام الأمناء المشتمل على ما وجد بعرضته" (109)، التي هي مقر سكناه بمراكش، مما يبين أن السلطة المركزية، قامت من جديد بوضع ممتلكات المتوگي المتوفى وما بها تحت مراقبتها، ريثما يث في التولية الجديدة، وإن إجراء المراقبة، لم يكن مقتصرًا فقط على الأملاك التي بالمدينة، وإنما شمل أيضا الدور التي بالبادية، إلا أن هذا الإجراء تأخر، فوقع "بيان سبب عدم التوجه لما بداره بالبادية، وهو ورود ولد أخيه الحاج عمر" (110)، الذي ما أن رجع إلى البادية، حتى كان في صحبته أمين "لإحصاء متروك عمه" (111). ذلك أن السلطة المركزية، حرصت على اطلاعها على كل ما تركه محمد المتوگي، ورغم أنها عينت عمر المتوگي خلفا له في القيادة (112)، فلم تغف من إجراء إحصاء تركه عمه، فتم "الإعلام بتوجيه ما عثر عليه الأمناء بدار المتوگي بقبيلته، وما اعتذر به الحاج عمر، ولم يسمع منه" (113). مما يبين أنه كان يحاول عرقلة الإحصاء، وإخفاء الحقيقة على القائمين به، ومناورة على السلطة المركزية، تقدم ب "طلب تثمين ما يقع منه انكسار قرابته" (114). وأصر على هذا الموقف، الذي يطالب فيه بتقويم تركه عمه، وإن "ما ينشأ عنه يدفعه بعينه انكسار خاطر قرابته" (115)، مستغلا التعفف من استرجاع ما صار إلى أفراد الأسرة من التركة. لكن السلطة المركزية، أصرت أولا على إظهار حقيقة التركة، "توجيه الزمام المحال عليه أولا، ليتبين ما طلب من الخوائج" (116)، معتبرة أن إجراء إحصاء حقيقي لمتروك المتوگي، هو العمل الأول، الذي يجب القيام به، "لأن المراد

(109) 14 محرم 1286 / 26 أبريل 1869، ن.م.

(110) 14 محرم 1286 / 26 أبريل 1869، ن.م.

(111) 26 محرم 1286 / 8 ماي 1869، ن.م.

(112) راجع تولية عمر المتوگي على قيادة متوگة، ص ص 128 - 129.

(113) 24 ربيع الأول 1286 / 4 يوليوز 1869، ن.م.

(114) ن.م.

(115) 28 ربيع الثاني 1286 / 9 شتنبر 1869، ن.م.

(116) ن.م.

دفع مال بيت المال، لادفع المسائل التي لا عبرة بها" (117). فالسلطة المركزية لم تكن ترى أن متروك المتوگي، هو ملكه الخاص، ذلك أنه كان موكولا على أموال الدولة أيضا، والتي كان يجمعها من الواجبات الشرعية وغير الشرعية، علاوة على قيامه بوظائف أخرى، تتيح له التصرف في أموال الدولة، التي حرصت على جعل تركته تحت مراقبتها، ثم يظهر ما تفعل، ما يمكن أن تتنازل عنه لأسرة الهالك، وما لا يمكن، باعتباره من الحقوق العامة، التي لها وحدها حق التصرف فيها، رغم أن الحكم استمر في نفس الأسرة، إلا أن مسألة السماح بالتصرف كلية في تركة المتوفي، مرهون بموقف السلطة المركزية.

لقد عرفت قيادة أيت أبهي بحاجة أيضا، لإجراءات تحويل ممتلكاتها تحت تصرف الدولة، وذلك في حالتين : في متروك الحسين بن سالم أبهي، خليفة عبد الله بن عبد الملك أبهي، ثم في أملاك قيادة أيت أبهي نفسها، بعد ثورة حاحة ضد محمد أبهي سنة 1288 (118).

كان الحسين بن سالم أبهي، خليفة عبد الله أبهي، الذي ما أن توفي بمراكش (119) أواخر سنة 1284، سنة 1867 حتى مات أيضا الحسين بن سالم أبهي، في ظروف غامضة، واتهم محمد بن عبد الله أبهي، الذي تولى قيادة حاحة، بأن له ضلعا في وفاته، ولذلك ألزمته السلطة المركزية، "بما كان مطالب به الحسين أسالم، وبذعيرة الافتيات في قتله ومن معه، وإخبار بالكذب في كيفية موتهم" (120). فاضطر محمد أبهي للإجابة، "عما كتب له به من موت الحسين وأخيه من الامثال، لما أشير به عليه في ذلك، وأنه جاد في تيسير ما وظف عليه" (121). فيوضح هذا إثبات التهمة، وربما كان يسعى فيما ارتكبه

(117) 24 ربيع الأول 1286 / 9 شتنبر 1869، ن.م.

(118) راجع ثورة حاحة، ص ص 351-359.

(119) راجع ظروف تنحية أبهي وموته، ص ص 342 - 345.

(120) مهمة التاريخ أواخر جمادى الأولى سنة 1286. ك. 47.

(121) 18 رجب 1285 / 4 نونبر 1868، ن.م.

للسيطرة على ثروته، إلا أن السلطة المركزية لاحقته في أمرها أيضاً، فكتب لها "عن متاع ابن عمه الحسين من أنه وجه متروكه على التمام" (122)، ولكن السلطة المركزية لم تركز إلى جوابه، ذلك أن السلطان أعلم المولى الحسن، "أن الناس مطبقون على خلاف ما قال" (123)، وأن إصراره على معرفة الحقيقة، يرجع إلى كونه، يعتبر ما كان تحت يد الحسين بن سالم بأنه، "مال بيت المال لا يترك لأحد" (124). ولذلك جددت السلطة المركزية لمعرفة حقيقة أموال الحسين أسالم، فاستدعت كاتبه "في الأمان، ما كان أريد استفادته من المذكور الهالك" (125)، وكان كاتبه الطالب على إگيدر (126)، هو الذي تم استدعاؤه إلى مراکش، إلا "أنه بلغه أن عامله القائد محمد بن عبد الله أبهي، يتحلف عليه وعلى الظفر به، ويتوعده بالإيقاع به" (127). ولم يقتصر على ذلك، بل "كتب في شأنه للقائد إبراهيم الاجراوي، والقائد محمد بن بله الرحماني" (128). مما أدى بعلي إگيدر أن "تخوف من ذلك وتوجه للحرم العباسي" (129). ضماناً لحياته، وأنه لم يخرج منه، حتى جدد له المولى الحسن الأمان (130). مما يثبت التهم التي وجهت لمحمد بن عبد الله أبهي، الذي يسعى بكل وسائله، أن يحول دون اتصال كاتب الحسين أسالم، على إگيدر، بالسلطة المركزية، لأنه هو الذي، "يبين مال الحسين أسالم أين هو، وما هو منه عند ولد السيد عبد الله أبهي، وما هو منه عند المتوگي، وما هو عند غيرهما" (131). فيفهم من هذا، أن الحسين بن سالم، ترك ثروة مهمة، توزعتها

(122) 15 رجب 1285 / 1 نونبر 1868، ن.م.

(123) ن.م.

(124) ن.م.

(125) 25 جمادى الأولى 1285 / 15 شتنبر 1868، ن.م.

(126) رسالة موسى بن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 22 شعبان 1285 / 8 دجنبر 1868. خ.ح.ر.

(127) ن. الرسالة.

(128) ن. الرسالة.

(129) ن. الرسالة.

(130) ن. الرسالة.

(131) ن. الرسالة.

قوى المنطقة، وحالت دون وضعها تحت تصرف الدولة، التي ترى أنها من الحقوق العامة، يعود لها وحدها حق التصرف فيها، ولذلك بذلت قصارى جهدها للوصول إليها.

لقد تعرضت أملاك أبهي نفسها، إلى جعلها تحت تصرف الدولة، ذلك ما أن قامت ثورة حاحة سنة 1871/1288 ضد محمد أبهي (132)، حتى أبلغت السلطة المركزية كلا، من "عامل الصويرة وأمنائها" للقيام بـ "إحصاء أملاك ولد أبهي وما احتوت عليه دار سكناه بها" (133).

يبين هذا، أن السلطة المحلية بالصويرة أجرت إحصاء عاما لأملاك أبهي، ولم يستثن حتى سكنى محمد أبهي نفسه، بعد ما تبين أن قبيلته أطاحت به. ويثبت تصرفها هذا، أن الإحصاء والحجز على ممتلكات القائد، لا يتم فقط بعزله ووفاته، وحتى حينما ترفضه قبيلته، مما يبين أن الممتلكات التي يتصرف فيها، تعتبر لدى السلطة المركزية والسلطات المحلية، بمثابة حقوق عامة، ناب عن الدولة في إدارتها. بل إن عامل الصويرة، أصدر أمرا، "بتثقيف ما يباع بها من حليه وأثاثه" (134)، وهي الأشياء التي نهبت من دور أبهي بالبادية، لما داهمها الثوار، فبين هذا أن السلطة كانت حريصة على استرجاع تلك الأموال، رغم أنها أصبحت بيد الناهبين.

لقد التزمت السلطة المحلية بالصويرة، بعدم تفويت أملاك أبهي لأي حد، وحتى لما تولي محمد بن الطاهر الذوبلاني أمور حاحة، فطلب دارا من دور أبهي، "للعامل والإمناء بذلك، أجابوا بأن النص وقع من الجانب الشريف، على عدم تنفيذ ما له من دور أولاد أبهي" (135)، حرصا عليها من أي تصرف بدون إذن من

(132) راجع ثورة حاحة ضد محمد أبهي، ص 351 - 359.

(133) 24 ربيع الثاني 1288 / 13 يوليوز 1871، ك. 47.

(134) 28 جمادى الثانية 1288 / 14 شتنبر 1871، ن.م.

(135) 14 ذي الحجة 1288 / 24 فبراير 1872، ن.م.

لسلطة المركزية، فاضطر الذوبلالي للكتابة للسلطان، الذي أصدر أمره للسلطات المحلية بالصورة بإبدال سكناه "بمحل أوسع منه" (136).

إن هذه الأمثلة المتكررة، لموقف السلطة المركزية، من ممتلكات الولاية بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، سواء المتوگيين أو الحاحيين، يبين أنه موقف له سند شرعي، باعتبار أن ما يتصرف فيه الولاية من المتوگيين، أو آل أبهي الحاحيين إبان توليتهم السلطة، ما هو، كما كرر السلطان محمد بن عبد الرحمان ذلك، إلا "مال بيت المال"، وأن هذا "المال لا يترك لأحد" منهم، عندما يبعد عن السلطة، مهما تنوعت أسباب إبعاده، سواء بالعزل، أو الثورة، أو الوفاة، ذلك السند الشرعي الذي ينطلق من مقومات الدولة الإسلامية، التي يرى ابن خلدون، أن سلاطينها يعتبرون المال الذي يؤول إلى المتولين شؤون السلطة، مهما كانت ربتهم داخل الدولة، "إنه جزء من مالهم، كما يرون أنه جزء من دولتهم، إذ لم يكتسب إلا بها وفي ظل جاهها" (137). فيكون تبرير الاستيلاء على أموال المتولين، أنها جزء من مال الدولة، لأنهم يتولون الجباية (138)، ولذلك فإن الأموال التي تجمع بهذه الوسيلة، يجب أن تعود للدولة "للإنفاق في المصالح" (139). فما دام الأمر كذلك، فإن الدولة ترى من حقها استرجاع أموال الولاية، وجعلها تحت تصرفها، وخاصة أن طريق تكوين تلك الثروات، إنما تتم باسم الدولة، ويرى ابن خلدون أنه "يستعمل فيها الناس من غير عوض" (140). وفي هذا الصدد ذكر روبر مونتاني، أن عبد الله أبهي، أصلح أراضي فلاحية شاسعة بقبيلة حاحة، وشجر بأشجار الزيتون مساحة شاسعة بأزغار بمنطقة أزغار بأيت زلطن قرب مقر سكناه، وكانت القبائل تقوم بأعمال السخرة في مواسم الحرث والحصاد، كما أنشأ مخازن متعددة قرب قصبته، تستودع فيها أعشار القبائل والزوايا (141).

(136) ن. م.

(137) عبدالرحمان ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون. دار القلم، بيروت، طبعة 1981. ص 285.

(138) عبدالرحمان ابن خلدون : ن. م. ص 285.

(139) عبدالرحمان ابن خلدون : ن. م. ص 285.

(140) عبدالرحمان ابن خلدون : ن. م. ص 389.

(141) R. Montagne : Les berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc. p. 381.

إن هذه الأمثلة القليلة من الأعمال التي قام بها عبد الله أبهي، تبين أنه ما كان يتم ذلك لولا السلطة، التي كان يمارسها على القبائل، ولم يشذ في ذلك، فقد مارس المتوغيون نفس الاستغلال، فاختلطت الأعمال التي يقوم بها القائد لصالحه، بالتالي يقوم بها للدولة بإسهام القبائل، وخاصة أنه يمثلها في الجباية بكل أنواعها، فتكون ثروته خليطا، ترى الدولة أن من حقها أن تستردها، أو تضعها تحت تصرف متول جديد، لينفق منها على مصالح الدولة، باعتبار أن أساس جمع تلك الإمكانيات، هو سلطة القائد التي هي امتداد لسلطة الدولة.

1 - 6 - إشكالية الاستراتيجية لأگدير وتعقيدات الولاية عليه : كنموذج

لم تقتصر مشكلة تنوع الولاية، في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، على القبائل، بل ظهرت أيضا في مدينتي المنطقة، أگدير والصويرة.

لقد تميزت أگدير بوضعية إدارية خاصة، سواء من حيث التبعية السلطوية أو تموين ممثلي السلطة بها.

كانت قيادة أگدير ذات طابع مزدوج، "لكون قائدها يكون معينا لعامل سوس وحاحه طبق الأمر الشريف" (142)، تلك الازدواجية التي تتناوب فيها عمالتا تارودانت وحاحه التولية على أگدير، طبقا لإرادة السلطة المركزية، والتي تعلل هذا التناوب "لمصلحة اقتضت ذلك" (143). ولذلك قبل السلطان طلب عبد الله أبهي أوائل سنة 1284 "التولية على أگدير" (144)، معللا أن المصلحة في ذلك، كون أبهي أراد "الاستعانة بها على فساد إداوتان" (145)، لما كان يستعد لاقحامها، فكان في حاجة إلى الموقع الاستراتيجي الذي يمثله أگدير، فلبى السلطان طلبه "فولى وأمر

(142) 2 ذي الحجة 1285 / 16 مارس 1869، ك. 47.

(143) 27 محرم 1286 / 15 ماي 1869، ن.م.

(144) 3 محرم 1284 / 7 ماي 1867، ن.م.

(145) ن.م.

الخليفة به لمن قبله، أن يكون خليفته" (146)، فانتقلت السلطة المباشرة على أگدير، من عامل سوس إلى عامل حاحة، وبما أن الخليفة هو الذي يمارس السلطة المحلية بالنيابة، فقد صدر له الأمر من السلطة المركزية، أن يصبح خليفة عامل حاحة بدل خليفة عامل تارودانت، ويوضح هذا، أن منصب خليفة القائد بأگدير منصب قار، ويتبع عامل سوس أو حاحة حسب ما تقتضيه المصلحة، التي توافق عليها السلطة المركزية. وبذلك أصبح أگدير تابعا لحاحة منذ محرم 1284 / ماي 1867.

ولما وقع التغيير في عمالة حاحة، بتولية محمد بن عبد الله أبهي، قام في رجب 1285 / أكتوبر 1868 بتوجيه "خليفته لأگدير" (147)، ولكن استمرار ولايته عليه لم تدم طويلا، إذ سرعان ما تدخلت السلطة المركزية، فأجرت التعديل في ذي القعدة 1285 "الأخبار بأنك أجريت أمر أگدير، على ما كان عليه قبل إسناده للطالب عبد الله أبهي، طبق ما أمرناك به" (148)، وذلك بعد أزيد من أربعة أشهر من تعيين محمد بن عبد الله أبهي، خليفته عليه. ويكون أگدير، قد تولى عليه عبد الله أبهي، ثم ابنه محمد، مدة تقترب من سنتين، من أوائل سنة 1284 إلى أواخر 1285، ثم تدخلت السلطة المركزية، وأعادت توليته لعامل سوس، فأشعرت كل السلطات المحلية المعنية بهذا التغيير، "كتبت لوصيفنا أحمد أعلى بذلك" (149)، قائد أگدير العسكري، "ولخدمنا احميدة الشجعي" (150)، عامل تارودانت، "ولخدمنا محمد بن عبد الله" (151)، عامل حاحة، الذي صدر له الأمر أيضا، "لنقل خليفته" (152) من أگدير، رغم أنه حاول التمسك بالاستمرار في التولية عليه،

(146) ن. م.

(147) 10 رجب 1285 / 27 أكتوبر 1868، ن. م.

(148) 19 ذي القعدة 1285 / 3 مارس 1869، ن. م.

(149) 19 ذي القعدة 1285 / 3 مارس 1869، ن. م.

(150) ن. م.

(151) ن. م.

(152) ن. م.

"الإعلام بما طلبه القائد محمد أبيه علي أجدير" (153). إلا أن السلطان أجاب، أن سبب "كلام أبيه مع عامله كَان لمصلحة اقتضت ذلك" (154)، والتي كانت محاصرة إداوتنان، وتعتبر أگدير نقطة استراتيجية، يتمون منها إداوتنان بكل الحاجيات المعاشية، والحرية، ولذلك قبل السلطان إسناذه إلى عبد الله أبيه، ولما انتفت هذه المصلحة، فإنه أعاد أگدير إلى عامل سوس، باعتبار "أن أگدير من عمالة سوس لا من عمالة حاحا" (155). وبذلك وضع السلطان الحد لرغبة أبيه، ما لم تكن هناك مصالح مستجدة تقتضي تغيير نظره.

يلاحظ أن أگدير، كان به قائد مكلف بالقوة العسكرية المتواجدة بالقصبة، وكان يتولاها أحمد بن علي لما أحييت أگدير على أبيه، ولما وصل خليفة محمد أبيه إليه في رجب 1285/نوفمبر 1868 طلب منه، "توجيه فوارس 4 إليه من الجيش المقام عنده" (156)، إلا أن التصرف في تلك القوة ومدها لأعوان السلطة، يتوقف على إذن السلطة المركزية، التي أحال عليها قائدها طلب خليفة أبيه، فكان جوابها "وأما الفوارس فلا يحتاج لها، لأنه نائب عن عامل حاحا، وإن احتاج لفرسان فهو يمكنه منهم" (157).

يستفاد من هذا أن أگدير، كانت فيه سلطتان محليتان، إحداها عسكرية، والأخرى تنفيذية، ورغم أنهما تقومان بوظيفة الأمن العام بالمنطقة، فإن القوة العسكرية المتواجدة بأگدير، لا يمكن التصرف فيها، إلا بإذن مسبق من السلطة المركزية، مهما كان عدد الجنود الذي تطلبه السلطة التنفيذية من قائدها، باعتبار أنها تنوب عن سلطة تنفيذية أخرى، يمكن أن تمددها بحاجياتها من القوة. وقد يفهم

(153) 27 محرم 1286 / 9 ماي 1869، ن.م.

(154) ن.م.

(155) ن.م.

(156) 10 رجب 1285 / 27 أكتوبر 1868، ن.م.

(157) ن.م.

من هذا، تجنب استغلال القوة العسكرية بأكدير، لأهداف قد تؤدي إلى تواطؤ السلطتين.

يظهر أن قنائد أكدير، كانت له اختصاصات أخرى بجانب العمل العسكري، كسلطة المراقبة والتدخل، مما يسمح له بالتعامل مع القوى المحلية وسكانها، ولذلك فإن السلطة المركزية، كانت لا تتورع عن استبداله لأدنى شكوك في عمله، كما حدث للقائد أحمد بن علي، الذي أصدر السلطان الأمر للمولى الحسن أواخر سنة 1285/1869 بـ "تعيين رجل مكان الوصيف أحمد أعلي بأكدير" (158) موضحاً أن سبب عزله، "لكون عامل حاحا تشكى منه بأنه يغري الفساد على قطع الطريق، ويسعى في الفتنة" (159)، وهي أمور غير مقبولة، باعتبار المنطقة مركز مرور القوافل، المتوجهة إلى الصويرة، وأن تهمة التحريض على بلبلة التدفق التجاري، كان جزاؤه العزل، وأصر السلطان على هذا الموقف، وأبلغ المولى الحسن، "أن الكلام انقضى معه بنقله من أكدير وجعل آخر مكانه" (160)، ويظهر أن هذا الأمر لم يبلغ للقائد المعني، فقد جدد السلطان الأمر للمولى الحسن، "بتكليف القائد إبراهيم الاجراوي، بأن ينظر رجلاً عاقلاً يتوجه لأكدير، مكان الوصيف أحمد وعلي" (161). فظلت إجراءات الاستبدال في دوائر السلطة المركزية، لأكثر من شهر، في انتظار اختيار الشخص الملائم، الذي كان إبراهيم الاجراوي مكلفاً به، لأنه المتولي شؤون الجيش بقصبة مراكش (162). وقد وقع الاختيار على القائد بُويش، فخلف أحمد بن علي على أكدير، الذي ما أن وصل مراكش حتى كان "الأعلام بورود الوصيف أحمد وعلي من أكدير، وصحبته زمام ما ترك به من آلة الحرب وإقامتها، وجعله الكل بذمة بُويش" (163). مما يوضح أن مهمته الأولى

(158) 1 ذي الحجة 1285/15 مارس 1869، ن.م.

(159) 1 ذي الحجة 1285/15 مارس 1869، ن.م.

(160) 12 ذي الحجة 1285/26 مارس 1869، ن.م.

(161) 18 محرم. 1286/11 ماي 1869، ن.م.

(162) أحمد الناصري الاستقصا. ج 9، ص 81.

(163) 4 صفر 1286/27 ماي 1869، ن.م.

بأگدير كانت عسكرية، فلذلك قدم تقريراً عن العتاد الحربي والذخيرة، التي سلمها للقائد الجديد. وأرفقه بتقرير، "حسابه مع قيم زاوية سيدي أبي القناديل، وناظر أحباس المسجد، وإشهاده الدرك عليهم بالرسم" (164). مما يبين أن مراقبته كانت أيضاً على أهم مؤسسات اجتماعية بالمدينة، وهي الزاوية، والمسجد، التي لكل منهما مسؤولها الخاص. ويفيد هذا أن دخول المدينة الاجتماعية كانت محدودة، في حين كانت السلطات المكلفة بمراقبتها متعددة، فهناك سلطة عسكرية تراقب الشؤون المدنية، دينية واجتماعية، وسلطة النظارة، التي تتكلف بدخول الأحباس ومصاريفها، والقيم الذي يرعى شؤون زاوية أبي القناديل. وكانت هذه المراقبة رسمية، نجم عنها محاسبة الطرفين، وإثبات ما ترك بأيديهما في وثيقة رسمية، رفع نظيرها إلى السلطة المركزية، التي يمكن لها مراجعة السلطتين. الناظر والقيم، وقد يكشف هذا عن وضعية خاصة، تشوش على حرية الزاوية في التصرف في دخولها، إلا أنها تثبت في نفس الوقت أن مراقبة السلطة المركزية، كانت واسعة تشمل كل المؤسسات التي تتمكن من الحصول على دخول من العموم.

وأما مسألة تمويل السلطات المحلية بأگدير، فيظهر أن هناك اختلافاً بين تمويل خليفة العامل، وتمويل قائد أگدير.

فبالنسبة لخليفة العامل الذي وصل إلى أگدير، نائباً عن محمد عبد الله أبهي الحاحي، فقد "بقي بلا مئونة" (165) وذلك ما أبلغه قائد أگدير، أحمد بن علي،

164 (4 صفر 1286 / 16 ماي 1869. ك. 47.

أما أبو القناديل، يسمى أيضاً أبو الضياء عاش أوائل القرن العاشر الهجري وكان يحارب مع الجزوليين ضد الجراربيين الذين كانوا يسيطرون على سهل سوس ويتعاملون مع البرتغاليين المقيمين في فونتي. وقد كان أبو القناديل مع الجزوليين من الأوائل الذين بايعوا السعديين الذين عملوا على إجلاء البرتغاليين عن سوس وفونتي التي دفن فيها أبو القناديل.

ويذكر المختار السوسي أن كلا من الدغوغيين والركراغيين بسوس يتنازعون انتسابه إليهم، إلا أن الظواهر التي بيد أهله من آل تانوت بوجان تظهر أنه ينتمي إلى الدغوغيين.

محمد المختار السوس خلال جزولة. الجزء الثالث : المطبعة المهدية، تطوان - بدون تاريخ. ص، 167 - 168.

165 (10 رجب 1285 / 27 أكتوبر 1868، ك. 47.

للسلطة المركزية، فكان الجواب، "أما منته فليدفعها له الأمانة، إن كان من قبله يقبضها من عندهم، أو من وجه آخر، فلتنفذ له منه" (166). يفيد هذا أن خليفة القائد بأكدير، له تعويضات إبان التولية عليه، تسلم له إما من جهاز الأمانة، أو من جهة أخرى غير محددة، والتي يمكن أن تحتل عدة تفسيرات كفضها على السكان.

وأما بالنسبة لقائد أكدير العسكري فقد وقع "استفهام أحمد أعلي الملكي عن المحل الذي كان من قبله يقبض منه المئونة لتنفيذ له" (167)، فكان جوابه للسلطة المركزية، التي استفسرت عن كيفية تموين القواد العسكريين، الذين تولوا على أكدير قبله، لينفذ له على غرارهم، "بأن من قبله كانوا يقبضون أعشار ساقية الجهاد وأعشار المجاورين لأكدير" (168). مما يبين أن هناك دخولا خاصة، تنفق على القوة العسكرية المكلفة بالدفاع.

فمنذ العهد السعدي، كان محمد الشيخ السعيد قد شق ساقية تمتد من واد سوس على الضفة اليمنى، من المكان المقابل لقرية أزرو، على بعد خمسة عشر كلومترا من أكدير، وتستفيد من مياهها قبيلة مسكينة وگسيمة، على أساس تقسيم المياه بالتساوي بينهما، مقابل الدعم الحربي للدولة بالعتاد والخيول، كما تدفعان أعشار الانتاج من الساقية إلى قسبة أكدير، فعرفت بساقية الجهاد (169). ولقد استمر العمل على هذا النحو لمدة ثلاثة قرون، وحتى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما دل على ذلك ما ذكره قائد أكدير أحمد بن علي، الذي أضاف أيضا دخول أعشار إنتاج السكان المجاورين للمدينة، "أنه هو كذلك منذ ولي" (170)

(166) ن. م.

(167) 12 ذي الحجة 1285 / 26 مارس 1869، ن. م.

(168) ن. م.

169) Aziki Slimane : L'agriculture irriguée et l'amenagement d'un espace rural méridional marocain en pleine mutation: Le cas du Souss Aval. Thèse de 3ème cycle. Université d'Aix-Marseille II 1983. pp. 129-134.

هذه المعلومات تسلمتها من الأستاذ أزكي بواسطة الأستاذ الجاوي من كلية الآداب بأكدير. ولهما الشكر.

(170) 12 ذي الحجة 1285 / 26 مارس 1869.

تسلم مئوته من هذه الدخول، التي يظهر أنه يكون اضطراب في دفعها، في بعض السنوات، كما حدث سنة 1868/1285، كما أبلغ ذلك أحمد بن علي، "أنه لم يأتته شئ في هذا العام من المحلين" (171). وقد يفسر ذلك نتيجة الجفاف، الذي أصاب المغرب في تلك السنة، ونجم عنه قحط شديد (172). ورغم تلك الظروف الإنتاجية، الصعبة "إلا أنه حاز البعض" (173)، من تلك الأعشار، التي تدفع للقصة، ولكن "صيره على أصحاب محمد الحاحي، لما نزلوا عنده، والبعض حازه خليفة من ذكر" (174)، مما يفسر أن القحط لم يحل دون دفع بعض الأعشار، والتي اشتركت السلطان العسكرية والتنفيذية في الاستفادة منها.

يتبين من الإجراءات التي سبق ذكرها، سواء على مستوى التنظيم السلطوي أو التموين، أن أگدير له وضعية سلطوية خاصة نظرا لاستراتيجيته، ولوقوعه على الحدود بين منطقتين اقتصاديتين وسكانيتين، لكل منهما خصوصياتها، من حيث المقومات والتنظيمات، هي منطقة سوس، ومنطقة حاحة، ولذلك كانت السلطة المركزية، تولي هذه النقطة التماسية والحساسة، العناية والاهتمام، فجعلتها مركزا سلطويا مختلطاً بين سوس وحاحة، حتى لا يتمكن المتحكم في أگدير من الاستقلال الفعلي، مما يؤدي إلى أعمال لا تتحكم فيها السلطة المركزية. ويكفي مثالا على ذلك، أن مجرد شكاية عامل حاحة بقائد أگدير العسكري، بأنه يحرض على ارتكاب أعمال تضر بالسير التجاري، حتى صدر الأمر بعزله، وتعيين آخر مكانه، دون بحث مسبق للتحقق من الشكوى، مثل ما كان يجري عليه العمل، في الشكايات بين العمال، التي تكمن الخلفيات وراءها، وذلك اتقاء لأي تصرف، قد لا تتحكم فيه السلطة المركزية.

(171) ن. م.

(172) Miège, J. L. Le Maroc et l'Europe 1830 - 1894, T 3, p. 146. P.U.F. 1961.

المختار السوسي : المعسول، ج 15، ص 11 - 12: تحدث عن القحط الذي عم كل أنحاء المغرب "وبلدة سوس وأحوالها".

(173) 12 ذي الحجة 1285 / 26 مارس 1869. ك. 47.

(174) 12 ذي الحجة 1285 / 26 مارس 1869. ن. م.

وقد تجلت هذه الميزة السلطوية لأگدير أيضا، في تموين الجهاز السلطوي، الذي ظل يستفيد من دخول، كانت موقوفة على أعمال الجهاد والدفاع، منذ العهد السعدي، واستمر العمل بها من نفس المكان والأعمال، التي أوقفت على الجهاد، رغم ما يعتريها من اضطرابات، إلا أن القبائل المجاورة لأگدير، استمرت في أداء ما التزمت به منذ القرن السادس عشر، وحتى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، باعتبار الجهاد واجبا مقدسا.

كانت مدينة الصويرة، في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، المركز التجاري النشط، المستقطب لكل فاعليات التجارة على مدى واسع، سواء في عمق المناطق الصحراوية أو الأطلسية، مما يجعلها بوابة تجارية لربط العلاقات، مع التجارة الأوربية، فاقضى تنظيمها السلطوي ضبطا ومراقبة مستمرين على كل الأجهزة التنفيذية بها. مثل ما هو عليه الأمر في سائر المدن، فتولى السلطة المركزية عمالا يحظون بثقتها، وبقبول السكان الضمني بالمدينة مثل ما عبر عنه سكان الصويرة لما عين عامل جديد على المدينة سنة 1868/1285 "فرح أهل الصويرة بولاية الحاج عمارة وورودهم عليه أجمع" (175)، وقد يطرح هذا أسئلة عما إذا كانت تلك الموافقة تعبر عن واقع الأمر أم أنها تخفي واقعا آخر لم تعبر عنه الوثيقة.

لقد كانت كل الإشكالات، التي مست التنظيم السلطوي المحلي بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، قد انصبت على الأشخاص، وعلى الاختصاصات، إلا أن الأمر يتجاوز ذلك أحيانا، حينما يقع الصراع داخل تلك الأجهزة التنفيذية المحلية نفسها، لما تحاول القيادات توسيع نفوذها الترابي. فيضفي ذلك نوعا آخر من التعقيد على خصوصيات السلطة المحلية.

1 - 7 - امتداد القيادات على حساب بعضها :

إن امتداد القيادات على حساب بعضها، يعتبر عنصرا مهما في توسيع أطماع القواد، كما يكشف عن عناصر سياسية متداخلة، تنتج عنها نزاعات مزمنة، تتجاوز

(175) 21 ربيع الأول 1285/ 24 غشت 1864. ن.م.

سنين تولية القواد، مخلفة أضعافا بين القبائل، لما يرتكبه القواد وممثلوهم، من تجاوزات في حق السكان. تكون نتائجها البعيدة متجلية، في صعوبة تواجد انسجام سياسي تلقائي نابع من تكامل المصالح، التي يطغى عليها، في كثير من الأحيان، شعور بالافتقار بما تنتجه الأرض حرثا ومسرعا. وحتى إن كان الانسجام بين هذه المصالح، فهو لا يتجاوز الإطار المصلحي المباشر، ولا يرقى إلى ما هو أبعد من ذلك. وخاصة أن أسباب عرقلة الوصول إلى ذلك الهدف، تكمن في عدة عوامل منها كون الأشخاص المتولين، لا يسعون إلا لتحقيق الاستغلال الشخصي، الذي تزيكه أيضا منافسات داخلية وخارجية لا حدود لها في كل قيادة. ومنها أن التكافؤ بين هؤلاء الأشخاص متقارب، سواء في التكوين الفكري أو التصور الأدلوجي، أو الوفر المادي. وينجم عن هذه العوامل، أن القيادات المتنافسة، لا تشكل بالنسبة للسكان سوى وسائل متنوعة لتحقيق الأطماع، فيكونون أكثر قربا للنفور من القواد من الخضوع لهم.

إن هذا التزاوج، بين رغبات القواد، ورغبات السكان المتناقضة، يؤدي باستمرار، إلى تطوع السكان للتخلص منهم، بأشكال مختلفة، يطغى عليها طابع العنف، الذي تترجمه شكايات متواصلة لدى السلطان، مدعومة بتحركات انتفاضية، تسيطر ذكرياتها على أذهان الناس، فلا يخلد من حياة هؤلاء السكان، المنتظمين في شكل مجموعات قبلية، سوى هذا الجانب، الذي يشكل حقا، عنصرا مهما في درجة حيوية المجتمع، وفي تقارب مستوى قواه، مكونا بذلك توازنا مستمرا.

ولذلك، فإن كل من رام كسر ذلك التوازن، بين تلك القوى، لا يكون مصيره إلا الاحتجاج، والمطاردة، بكل الوسائل المتاحة، فتكون السلطة المركزية بدورها، مضطرة للحفاظ على ذلك التوازن، تغليباً للواجب، الذي تتحمله في استقرار المجتمع.

إن رفض كسر هذا التوازن، والحفاظ عليه بين القوى المتصارعة، هو الذي حاول مونطاني اعتباره رفضا باتا للسلطة بما فيها المركزية (176)، وجعله فرضية

176) Montagne (R). Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc. p. 133.

رئيسية طالما كررها، وركز عليها في أطروحته حول البرابرة والمخزن، بجنوب المغرب. وساقته هذه الفرضية لصياغة مبدأ نمو السلطة الشخصية الاستبدادية (177)، التي اعتبرها، وسيلة لتحطيم ذلك التوازن، بتحطيم أسس ومبادئ التنظيم الجماعي، الذي يخضع له المجتمع في الأطلس الكبير الغربي، ومناطق واسعة من الجنوب. بل ومناطق أخرى في شمال المغرب، كالريف، وحتى في القبائل بالجزائر (178).

لقد كان ذلك التنظيم الجماعي، متكامل المؤسسات، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا (179)، لكن تفسخه حسب مونطاني، بدأ بتزايد نمو السلطة الشخصية الاستبدادية، مما أدى إلى اضطراب، حتى انفتح الباب، لتدخل السلطة المركزية، وبسط سيطرتها على مناطق شاسعة من الجنوب، كسوس والأطلس الكبير الغربي (180).

إن صياغة التطور العام، لتوسع السلطة المركزية، داخل مناطق كانت محرمة عليها، في زعم مونطاني، لم يكن يعتمد فيها الباحث، على تسلسل الحقائق، مدعومة بالبراهين والأدلة، وإنما كانت وسيلته الكبرى، هي الاعتماد على الرواية الشفوية، سواء كان مصدرها رجال السلطة المحلية، أو أعوانهم، الذين كانوا يرافقونه، في جولاته بمنطقة الجنوب، أو من الأشخاص المستقلين عن السلطة، والذين يعبرون عن وجهات نظر السكان (181).

177) Montagne (R.), Ibid.

خصص مونطاني بابا لمبدأ السلطة الشخصية الاستبدادية نموها وتطورها في الأطلس الكبير الغربي وذلك تحت عنوان : الباب الثالث : ولادة ونمو السلطة الشخصية من ص 269 إلى ص 391.

178) Montagne (R.), Ibid. p. 144.

179) Montagne (R.), Ibid. (179) خصص مونطاني بابا للتنظيم الجماعي ومؤسساته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتعقيدات تحالفاته، وذلك تحت عنوان، الباب الثاني : الجمهوريات البربرية، من ص 119 إلى ص 26

180) Montagne (R.), Ibid. pp. 394-395.

181) Montagne (R.), Ibid. المقدمة. ص IX إلى ص XVI.

إن الاعتماد على الرواية الشفوية، بهذه الطريقة، هي وسيلة الباحث، لصياغة تصور تاريخ المنطقة الجنوبية منذ 1860. وهي الفترة التي يرى أنها، كانت بداية تصاعد السلطة الشخصية الاستبدادية، التي حطمت الأسس التنظيمية، لمجموعات قبلية، طالما كرر أنها، اكتست طابع دويلات مستقلة، عمرت حتى بداية عهد السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان، لما بدأ تداخل القوى المحلية، في التوسع على حساب بعضها. مما أدى إلى تغييرات في مناطق، ما تزال ذاكرة المسنين تحتفظ بتاريخها(182)، حسب زعم الباحث. تبريرا للوسيلة التي اعتمد عليها، أثناء القيام بجمع أبحاثه في الجنوب، في العشرينات من هذا القرن.

لقد كان هذا، كل ما ذكره عن الوسائل التي اعتمدها، في التأريخ لتحولات اعتبرها أساسية، في تطور منطقة الجنوب، وهو اعتماد أحادي الاتجاه، لا يكفي لصياغة تصور سليم عن تداخل القوى، بالمنطقة على حساب بعضها، كما لا يقنع لتقويم النتائج، التي خلص إليها في نهاية المطاف.

استهل مونطاني بداية فترة التحولات، وتصاعد السلطة الشخصية الاستبدادية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بأمثلة متعددة، كتوسع المتوگيين على حساب الحاحيين، منافسيهم الالدة، حتى تحية عبد الله أبهي عن قيادة حاحة 1868، فانفتح الباب أمام المتوگيين للتوسع، ولإحداث تحولات في الجنوب كقوة فاعلة(183).

إن دراسة هذا المثال نفسه، الذي أورده مونطاني، بشيء من الاقتضاب والاستهانة، معلقا إياه على التفوذ الشخصي المحض للقائد، قد يساعد على التعرف على بعض الميكانيزمات، في امتداد القيادات على حساب بعضها، ونوع المعارضات التي تعترض القواد، وكذلك نوع التصرفات التي يمارسونها، وما يكون بها من تأثير على النسيج القبلي.

182) Montagne (R.), Ibid.p. 134.
183) Montagne (R.) Ibid., p. 134.

لقد كانت القيادة المتوگية، من القيادات الراسخة في القرن التاسع عشر، بالدير، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، وكانت آمالها باستمرار، هي توسيع دائرة نفوذها، ولذلك، كانت تستغل كل الظروف المواتية، لتحقيق ذلك الغرض.

فتحت تنحية عبد الله أبهي، عن سلطة حاحة، ثم وفاته، أواخر الستينات من القرن التاسع عشر، الباب لظهور الأطماع في وراثته مكانته. وكان المتوگيون، يأملون أن تؤول لهم هذه المكانة في الدير، وفي مراقبة الجنوب. وخاصة بالسيطرة على الممر الطبيعي، الرابط بين سوس والحوز، عبر إيمين تانوت، وتري أوماشو، إسن-أسرتو، والذي تستقر عليه القبائل الثلاثة نفيفة ودمسيرة وإداوزيكي.

وإن تتبع امتداد القيادة المتوگية على هذه المنطقة، ولفترة قصيرة، لا تتجاوز ست سنوات، ما بين 1868/1284 و 1873/1290 يبين بعض الجوانب من الحقائق، التي تنجم عن امتداد القيادات على حساب بعضها.

كانت مراقبة الممر الطبيعي بين سوس والحوز، عبر تري أوماشو، من العوامل الرئيسية، في تقوية النفوذ الإقليمي للقوى المحلية بالمنطقة، لما يتيح هذا الممر، من مراقبة التبادل، بين المدينتين الرئيسيتين بالمنطقة، مراكش والصويرة، والجنوب حتى الصحراء، ولما تدره نزائله من أموال، على السلطة المحلية المسيطرة عليه. وتكون مراقبته من مخارجه الشمالية، أكثر إفادة للقوى المحلية المتنافسة عليه، وهذه الأهمية ظهرت أيضا بوضوح، حتى لسلطة الحماية الفرنسية، لما عازمت سنة 1926، على إقامة مكتب المراقبة بالمنطقة، استعدادا لنزعها من القائد عبد الملك المتوگي. فكان القرار الأول الذي اتخذته، هو جعل مركز مكتب المراقبة على ذلك الممر الطبيعي ببيگودين، جنوب أرگانة بإداوزيكي، إلا أن هذا القرار سرعان ما انتقد، لأن إقامة مكتب المراقبة جنوب الممر، يجعل قبائل مهمة في الشمال بعيدة عن المراقبة، ومنها دمسيرة، ونفيفة، وسكساوة، ودويران. كما أن الحركة الاقتصادية التجارية التبادلية، تتجه نحو الشمال، إلى مراكش والصويرة، أكثر منها إلى الجنوب، ولذلك قررت سلطة الحماية إقامة مكتب المراقبة بإيمين تانوت سنة 1926. (184).

184) Fuchs (J) évolution d'un grand commandement marocain : Le Caid Mtouggi et le protectorat : p. 19. in C.H.E.A.M.

هكذا يتوضح أن مراقبة الممر، تثير أطماع القوى المحلية بالمنطقة، لما يشكله من دعم لنفوذها، لذلك كان طبيعيا أن تتنافس على السيطرة عليه، فتتحين كل قوة الفرصة، لنزعه من القوة المتولية عليه، في إطار مد النفوذ على حساب بعضها، وذلك ما حدث بين قيادتي حاحة ومتوكة.

كان عبد الله أبهي، في الستينات من القرن التاسع عشر، يتولى على القبائل المستقرة على الممر الطبيعي عبر تزي أوماشو(185) ولما وقع سوء التفاهم بينه وبين السلطة المركزية(186)، استغله المتوگيون، الذين بدأوا يعملون كل ما في وسعهم، لنزع تلك القبائل الثلاثة : نفيفة ودمسيرة وإداوزيكي، من قيادة حاحة. فبادر القائد محمد المتوگي، في 11 ربيع الأول 1284 / 1867/7/13 بـ"الإعالم بالتزامه مالا له بال، على ولاية دمسيرة، ونفيفة، وإداوزيكي"(187). وبذلك تتم له مراقبة طريق الحوز، سوس، من شماله إلى جنوبه. لكن السلطة المركزية، لم توافق إلا على توليته على نفيفة ودمسيرة، دون إداوزيكي، الذين استمروا تحت تولية قيادة حاحة.

1 - 7 - 1 - تولية المتوگي على نفيفة ودمسيرة ومتاعبها :

إن امتداد قيادة متوكة على قبيلتي؛ نفيفة ودمسيرة لم يتم بسهولة، فيظهر أنه لقي معارضة من القبيلتين، أدت إلى نزاعات مستمرة بين الطرفين، مما أجبر السلطة المركزية للتدخل عدة مرات.

فلم تمر إلا حوالي سنة، على تولية القائد محمد المتوگي على القبيلتين، حتى حدث نزاع بينه وبينهما، فيظهر أنهما رفعتا شكوى ضده إلى السلطة المركزية، فأصدر السلطان الأمر للمولى الحسن، في 4 ربيع الأول 1285 / 1868/6/25 "بالبحث

185) Montagne (R.), Ibid. p. 353.

186) المختارانسوسي : خلال جزولة ص 86.

إيلغ قديما وحديثا. ص 273.

187) 11 ربيع الأول 1284 / 13 يوليوز 1867، ك. 47.

عن سيرته، مع دمسيرة ونفيفة (188) على أساس "إن ثبت الإضرار يؤمر بالكف" (189) كإجراء أولي ضد المتوگي، وبعد حوالي شهر من اتخاذ هذه الإجراءات، كان "الإعلام بمقال هنفيفة ودمسيرة إلى صلاح واستقامة" (190)، مما يوضح أن القبيلتين تصالحتا مع القائد، ويظهر أنهما كانتا قد أوفدتا وفدا للشكاية، "طلب الأمان والرجوع للبلاد" (191) بعد الصلح، فقررت السلطة المركزية "مساعدهم عليه" (192)

انتهى النزاع بين الطرفين، بالصلح على يد السلطة المركزية، دون تغليب جهة على جهة، في إطار المحافظة على التوازن بين السلطة المحلية، والقوى القبلية. لكن يظهر أن قيادة متوگة قبلت القرار على مضض، إذ لم تمر سوى حوالي شهرين، حتى تجدد النزاع بين القائد والقبيلتين، وكان أشد خطورة من النزاع السابق، ذلك "أن نفيفة ودمسيرة تشكوا، بما لحقهم من أذى القائد محمد المتوگي" (193)، ولم يقتصر هذا التصرف على القائد وقوته الخاصة، وإنما شاركه "إخوته" (194) أي قبيلته، فارتكبوا أعمالا تخريبية في القبيلتين، "من القبض عليهم وهدم الديار، وقطع الأشجار، وقتل الرقاب" (195) ويفسر هذا بعض الأساليب التي يستعملها القواد، للضغط على القبائل. كما يفسر أيضا، أن هناك امتيازاً لقبيلة القائد، فتشاركه في إلحاق الأضرار بالقبائل الأخرى، التي تمتد عليها سلطته. وتلحق هذه التصرفات الأذى بالتراطيب بين القبائل، مما يفسر محاولة القبائل المحافظة على توازن القوى، والتي تعبر عنه بمحاولة رفض سلطة القائد، وذلك ما قامت به القبيلتان، نفيفة ودمسيرة، بعد ما حل بهما من التخريب "إنهم خرجوا ليلاً من بلادهم خوفاً

(188) 4 ربيع الأول 1285 / 25 يونيو 1868، ن. م.

(189) ن. التاريخ. ن. م.

(190) 17 ربيع الثاني 1285 / 7 غشت 1868، ن. م.

(191) ن. ت. ن. م.

(192) ن. ت. ن. م.

(193) 20 جمادى الثانية 1285 / 10 أكتوبر 1868، ن. م.

(194) ن. ت. ن. م.

(195) ن. ت. ن. م.

على أنفسهم" (196)، والتجأوا إلى مقر السلطة المركزية بمراكش، "وعرقبوا على باب دارنا" (197). وإمعانا في النيل من القائد وتشهير أمره، "استجاروا بالضريح العباسي" (198).

ولم تقتصر شكايه القبيلتين بالقائد على المولى الحسن، وإنما وجهوا شكايتهم إلى السلطان، "شكايه هنيئة ودمسيرة بالقائد محمد المتوگي، التي قيدوها في الورقة، التي وجهت وعلمنا ما ذكره عنه من جوره عليهم، بما قبضه منهم من المال، وحصاد زرعهم، وقطع أشجارهم، وقتل رقابهم" (199). وإن القائد لم يقتصر فقط على هذه العقوبات المادية، والتخريبية، التي أنزلها بالقبيلتين، وإنما قام بأعمال تدل على نكايه بالصلح، الذي كان قد تم من قبل بينه وبين القبيلتين، "وغدرهم وتشيتتهم بالبلاد، بعدما أدعنوا له وأعطوا يد الانقياد" (200)، ذلك إظهارا لقوته، ومحاولة منه للنيل من القوة المعارضة له في القبيلتين، ولدعم موقفه، اعتمد على قوة قبيلته، فشاركه إخوانه "بالإذايه ومعاملتهم بالعداوة السالفة بينهم" (201). فتعقدت الأمور، بأن تجاوزت التصرفات القائد وقوته الخاصة، بالاعتماد على تحريض جماعي، سعى إلى إحياء الضغائن القبلية.

لقد كان قرار السلطان إزاء هذه الشكايه، "فأعلم أنا لا نحب الظلم لأحد من رعيتنا، ولا نوافق عليه، ولا نقر أحدا من عمالنا على الجور والتعدي، ولا نرتضيه" (202) كتوجيه عام للمولى الحسن، في الخطه السياسية التي يجب تطبيقها، ولذلك، "وعليه فبوصوله إليك، ابحت في أمرهم، وإن تحقق عندك

(196) ن. ت. ن. م.

(197) ن. ت. ن. م.

(198) ن. ت. ن. م.

(199) 30 جمادى الثانية 1285 / 20 أكتوبر 1868، ن. م.

(200) ن. ت. ن. م.

(201) ن. ت. ن. م.

(202) ن. ت. ن. م.

إضراره بهم، وتعديه عليهم، فاعزله عنهم، وول عليهم واحدا منهم، وأصفهم لولاية وصيفنا إبراهيم الجراوي، حتى نكون هناك ويظهر ما يكون إن شاء الله" (203)

لم يكذب السلطان المشتكين ولا صدقهم، ولكنه رسم الخطة السياسية التي يجب أن تكون عليها الأمور، بإبعاد الإضرار بالسكان عامة، ثم القيام بالبحث لدى الأطراف المتنازعة، وإن ثبت ما تشكي به الخصوم، مما حل بهم من طرف المتوگي فيكون مصيره العزل، وتولية أحد من القبيلتين، مما يبين أن الصراع مع القائد، كانت وراءه رغبات قوى محلية طامعة في تولية التصرف على القبيلتين، موحدتين أو منفصلتين، إلا أن السلطان اعتبر ذلك إجراء مؤقتا، بأمره ضمهما إلى إيالة ابراهيم الاجراوي، الذي كانت إيالته تمتد على المناطق الجبلية، المجاورة للقبيلتين كسكساوة ودويران (204).

يظهر أن إجراءات البحث في قضية المتوگي، والقبيلتين نفيفة ودمسيرة، أخذت وقتا استغرق حوالي ستة أشهر، حتى اقتنعت السلطة المركزية، بعزل المتوگي عن القبيلتين، مما يؤكد صدق شكواهما، وذكر مونطاني في هذا الصدد، أن جور محمد المتوگي، ظل مشهورا في ذاكرة القبائل (205). لكن إجراءات تجديد التولية على القبيلتين، صادفت وفاة محمد المتوگي أوائل محرم 1286 (206). وحل مكانه ابن أخيه عمر بن سعيد المتوگي (207)، فأصبح السلطان أمام وضعية جديدة، فلذلك خير القبيلتين فيمن يتولى عليهما، حينما أصدر للمولى الحسن في 21 محرم 1286 / 3-5-1869 "الأمر بتولية الاجراوي على دمسيرة ونفيفة، إن لم يقبلوا تولية الحاج عمر بن سعيد المتوگي ونفروا كل النفور" (208).

(203) ن. ت. ن. م.

(204) راجع عن إيالة الاجراوي، ص ص 185-188.

(205) Montagne (R.), Ibid. p. 353.

(206) راجع ص 179.

(207) راجع ص 179-180.

(208) (21) محرم 1286 / 3 ماي 1869، ك. 47.

إن هذا، يبين أن تحويل تولية قبيلة من قائد إلى آخر، لم يكن يخضع لأي اعتبارات سوى لكفاءة القائد على التسيير، الذي يضمن عدم الانتفاضة ضده. وذلك بالمحافظة على توازن القوى، بينه وبين القوى القبلية. وإذا عجز عن التسيير وتبين ذلك للسلطة المركزية، فإنها تعزله لتولي غيره، خاصة أن قبول المتولي أو رفضه، أوقفه السلطان على رضى القبيلة، الذي عبر عنه "ونفروا كل النفور". فاحتفظ للقبيلتين بحق تولية المتوگي أو رفضه. وقد يكون لاعتبارات متداخلة، ولوفاء القائد السابق، تأثير على اختيار القبيلتين، اللتين فضلنا تجديد تولية قيادة متوگة، فتم في 9 ربيع الأول 1286 / 1869/6/19 "الإعلام باستقامة نفيفة ودمسيرة مع المتولي عليهم" (209)، وما زاد السلطان هذا الاختيار إلا مباركته "بالدعاء" (210).

يظهر أن الأمور سارت على نهج مقبول، بين القبيلتين نفيفة ودمسيرة، والقائد منذ توليته عليهما أوائل سنة 1286. لكن بعد سنتين تجدد النزاع بين القبيلتين والقائد، واستمر حوالي سنة من صفر 1288 إلى نفس الشهر من سنة 1289، وكان صراعا مريرا، لم يقتصر فيه الطرفان على تبادل التهم، والشكايات لدى السلطة المركزية، وإنما تبلور في هجوم منظم من القائد المتوگي على القبيلتين، متمكنا هذه المرة من دعم السلطة المركزية.

لقد بدأ المتوگي أعماله القمعية ضد القبيلتين، باتهام دمسيرة، فأبلغ السلطة المركزية في 16 صفر 1288 / 1871/5/7 بأنه، قام بـ"توجيه الحركة إثر هراب دمسيرة، لما بلغهم من قتل شيخهم بالسجن" (211). مما يوضح أن سوء التفاهم، ظل مستمرا بين القائد، والقوى المناهضة له بقبيلة دمسيرة، حتى أفضى به الأمر بسجن أحد شيوخ القبيلة، ثم تصفيته، مما أثار استياء لدى القبيلة عبرت عنه بالهروب، تخوفا من سطوة القائد، الذي اعتبر ذلك سببا لمعاينة القبيلة، مستعينا هذه المرة بدعم من السلطة المركزية.

(209) 9 ربيع الأول 1286 / 19 يونيو 1869، ن. م.

(210) ن. ت. ن. م.

(211) 16 صفر 1288 / 7 ماي 1871، ن. م.

لقد تمكن أولاً من الحصول على بعض العتاد الثقيل، ففي 23 ذي القعدة 1288 / 1872/2/3 صدر "الأمر بتوجيه بعض المدافع، ومعلم طبيجي، للقائد عمر بن سعيد المتوگي، ليستعين بها على كمال الغرض في ضرب فساد إيالته" (212). وزاد هذا الدعم، من نفوذ المتوگي، الذي وجد الفرصة للنيل من القبيلتين. فاتهمهما بما يبرر تصرفاته القمعية. ففي 14 ذي الحجة 88 / 1872/2/24 أخبر "عمر بن سعيد من أنه أراد قمع فساد دمسيرة ونيفة" (213). وتعلل للقيام بالهجوم على القبيلتين، "لاستكافهم عن الخدمة، واشغالهم بما لا ينبغي" (214). دون توضيح لمعنى الخدمة التي أشار لها، وكذلك، نوع ما اشتغلت به القبيلتان، فكال لهما تهمة مبهمة، اتخذها ذريعة لمهاجمة القبيلتين.

ولم يكتف بالدعم المادي، وإنما طلب ثانياً الدعم البشري، حينما "طلب أمر السباعي والمزوضي بشد عضده من ناحيتهم برجال إخوانهم" (215)، وبذلك تصبح ثلاث قبائل متعاونة بقوتها. وهي قبائل مختلفة، في مواقعها، وأصولها العرقية، فمتوگة ومزوضة من قبائل الدير، وأولاد أبي السباع من قبائل السهل. وكذلك مزوضة ومتوگة من أصول عرقية أمازيغية، وأولاد أبي السباع من أصول عربية، إلا أن تعاون القبائل الثلاثة كان موقوفاً، على إذن السلطة المركزية للقبيلتين بالانضمام إلى المتوگي، "فأمر مولانا بأمرهما بذلك وفق ما طلب" (216) المتوگي. فتكونت بذلك قوة مسلحة من قبائل متعددة، كفت السلطة المركزية الزج بقوتها في صراعات محلية. فتكلفت القبائل بقمع بعضها، وهذا له انعكاس على الاندماج السياسي التلقائي بين تلك القبائل.

(212) 23 ذي القعدة 1288 / 3 فبراير 1872، ن. م.

(213) 14 ذي الحجة 1288 / 24 فبراير 1872، ن. م.

(214) ن. ت. ن. م.

(215) ن. ت. ن. م.

(216) ن. ت. ن. م.

لقد كانت نتيجة هذه القوى المتعاونة، التي تمكن المتوگي من جمعها، أن ألحقت ضرراً جسيماً بدمسيرة، فتقدم في 28 صفر 1289 / 1872/4/9 "الأعلام بأن ج عمر المتوگي ضيق بفساد جبل دمسيرة، حتى خرجوا من حصنهما وهدمهما" (217) فيكون التدمير، قد لحق مواقع استراتيجية في القبيلة، والتي تشكل قاعدة اجتماعية مهمة، لأن الحصن بمثابة مؤسسة متعددة الوظائف، فهو مخزن جماعي لكل ثروات التجمع السكاني، وفي نفس الوقت ملجأ إبان الحروب (218). ويشكل هدم هذه المؤسسات ضربة قاصمة للقبيلة، ولذلك اعتبر المتوگي تخريب حصني دمسيرة، وسيلة فاعلة في قهر القبيلة الراضية للسلطة.

إن استعمال المتوگي، وسائل قهرية قوية، لا يتوفر عليها المناهضون لسلطته من القبيلتين، كالمدافع وجموع المحاربين من القبائل المجاورة، والتضييق على القبيلتين، كلها وسائل، جعلت المناهضين له، لا يصمدون أمام تلك الإمكانيات، فاضطروا للجوء إلى السلطة المركزية، ف"توجهوا بالهدية" (219) معلنين بذلك الانقياد.

لقد حاول المتوگي، إقحام عناصر خارجية عن القبيلتين، في الصراع الذي كان بينه وبينهما. وذلك تشويشاً على السلطة المركزية. فوصلتها في 27 شوال 1288 1871/1/9 "شكوى عمر المتوگي بالأجراوي، بأن صهره بن الخضر الدويراني، يأوي إليه فساد هنفيفة، ودمسيرة. ويؤذن لهم في السكنى بتزّكين وسكساوة" (220) متهماً بذلك القائد إبراهيم الاجراوي، المتولي على المناطق الجبلية، بأنه يحرض الخارجين عن المتوگي، بتعاون مع صهره ابن الخضر (221) من قبيلة دويران، فتكون

(217) 28 صفر 1289 / 7 ماي 1872.

(218) راجع بحثاً عن حصون قبائل مجاورة لدمسيرة لكل من قبيلة سكساوة وإدا ومحمود. L. Dupas. Les Igoudar Seksawa et Ida-ou-Mahmoud. C.H.E.A.M. 1929.

(219) 28 صفر 1289 / 7 ماي 1872، ك. 47.

(220) 27 شوال 1288 / 9 يناير 1872، ن. م.

(221) انظر ص ص 275-276.

منطقة سكساوة ودويران، مكانا يأوى إليه المناهضون للمتوگي، الذي يضيف في شكواه، أن أولئك الخارجين عنه، "يجتمعون في دار الصهر المذكور كل ليلة" (222) متهما إياهم بتكوين قوة، تلقى دعما ممن يمثل الشرعية كالاجراوي، وتسبب هذه القوة الخارجة عن المتوگي، ببلية في إيلته، ذلك أن الخارجين عنه، "يسIRON على الصالحين من هنيئة" (223). ولدعم شكواه بالوقائع الصحيحة، ذكر أن هؤلاء الخارجين، "ضربوا ذات ليلة على أهل فم انتانوت، ونهبوا لهم ما نهبوا، وقتلوا ثلاثة رجال" (224). وتقصيا لحقيقة شكوى المتوگي، "قال مولانا يبحث في ذلك، فإن ثبت ما تشكى به المتوگي، فيؤمر الاجراوي بكف صهره، عما هو مشغل به، والوقوف عند حده" (226). فقام المولى الحسن، بالبحث المأمور به، في قضية شكوى المتوگي بالاجراوي، وما اتهمه به من تحريض الخارجين عليه. فكانت نتيجة البحث، "بأن ابن الخضر لازم سكنى المدينة، وترك الخروج للبادية، منذ اشتكوا به قبل، وأنه يستبعد أن الأجراوي، يأمره بإيواء الفساد" (226). وبذلك برأ البحث، كلا من الاجراوي وصهره، من تهمة المتوگي. لكنه أقر الوقائع، التي ذكرها المتوگي، "أن ما حل بالشكاات من الضرب عليهم ليلا، ونهبهم، كله صحيح، وأن ذلك من إخوانهم الخارجين المتوارين بالجمال، بإيالة الاجراوي وغيرها" (227). وبذلك أثبت البحث، حقيقة مناهضة فئة من قبيلتي نفيفة ودمسيرة، للقائد المتوگي، والذين يجدون دعما لما توفره لهم الجبال من مأوى، وتستتر الأجراوي عليهم، إن لم تكن موافقته - وذلك بالإمساك عن متابعتهم ضمينا، إنغاصا للمتوگي، في إطار الصراع على امتداد الولايات على حساب بعضها. وخاصة أن

(222) 27 شوال 1288 / 9 يناير 1872، ن. م.

(223) ن. ت. ن. م.

(224) ن. ت. ن. م.

(225) 25 ذي الحجة 1288 / 5 مارس 1872، ن. م.

(226) ن. ت. ن. م. راجع ابن الخضر، الذي كان يسكن المدينة أي مراکش، ص ص 277-279.

(227) ن. ت. ن. م.

الاجراوي، كان سيتولى أمر القبيلتين(228). إلا أنهما اختارتا المتوگي عنه، فلا بد أنه يعكر عليه الاستقرار.

وهكذا يظهر أن الصراع بين المتوگي، والقبيلتين نفيفة ودمسيرة، كان مزمنًا. يحاول فيه المتوگي النيل من القبيلتين، بإخضاعهما لأوامره المطلقة، في حين تحافظ القبيلتان، على نوع من امتيازاتهما، بمناهضة المتوگي، رغم ما يلقاه من دعم من السلطة المركزية. حتى تمكنت القبيلتان من الانفصال عن تبعيته، تحت ولاية محليين من القبيلتين، فكانت نفيفة تحت قيادة إبراهيم بن حم زيدان النفيفي(229)، الذي كان مقره بإيمن تانوت. وأما دمسيرة فكانت تحت سلطة علي ابن مبارك الدمسيري(230).

1 - 7 - 2 - تولية المتوگي على إداوزيكي :

أما القبيلة الثالثة، التي تستقر على ممر سوس الحوز، إسّن-أسرتو، فهي قبيلة إداوزيكي، وتستقر في جنوبه، من الوسط حتى مخارجه، وتكمل السيطرة عليها، للقوى المتنافسة في الجنوب، لإحكام مراقبة شريان تجارة مراكش والصويرة، ولذلك كان المتوگي قد سعى للتولية عليها، منذ سنة 1284، لما كان قد تقدم بطلب في ذلك للسلطة المركزية، للتولية على كل من نفيفة ودمسيرة(231). لكن السلطة المركزية، لم توافق على توليته على إداوزيكي، تاركة قائد حاحة محمد بن عبد الله أبهي متوليا عليها. إلا أن المتوگیين، كانوا يتحينون الفرص، لمد نفوذهم على قبيلة إداوزيكي، وذلك في إطار المنافسة بين القيادتين. فخلقوا أعداءا متعددة للنيل من

(228) راجع ص 221.

(229) رسالة إبراهيم بن حم بن زدان النفيفي إلى المولى الحسن بتاريخ 26 ربيع النبوي 1290 / 24 ماي 1873، خ. ح. ر.

(230) رسالة علي بن مبارك الدمسيري إلى المولى الحسن بتاريخ 24 رجب 1290 / 17 شتمبر 1873، خ. ح. ر.

Montagne (R.), Ibid. p. 353.

(231) راجع ص 218.

ولد أبهي، قصد اقتطاع إداوزيكي من إبالته، وضمها لإبالته. مظهرين ولد أبهي عاجزا عن استتباب الأمن وتحمل المسؤولية، فكالوا له مجموعة من التهم، حتى يتمكنوا من تحقيق غرضهم. فلذلك ظلوا يجددون الشكوى للسلطان، عن ضعف السلطة على إداوزيكي.

ففي 12 جمادى الثانية 1287 / 1870/9/9 "تشكى أيت المتوگي من قبيلة إداوزيكي" (232)، دون توضيح موضوع التشكي وأسبابه، فكان قرار السلطان، "صدور الأمر لعاملهم ولد أبهي بقمعهم" (233). لكنه لم يمر سوى شهرين، حتى أثار المتوگیون مسألة حقوق مخلفة لهم عند إداوزيكي، دون تحديد لها. مما جعل السلطة المركزية، تصدر الأمر في 29 رجب 1287 / 1870/3/22، "بالكتابة للطالب محمد بن عبد الله أبهي، بقمع فساد إداوزيكي حتى يعطوا ما عليهم من الحقوق لمتوگة" (234). وبذلك أصبح المتوگیون يؤثرون على السلطة المركزية، باظهار ولد أبهي، عاجزا عن تنفيذ القرارات، في منطقة حيوية.

لقد كان ولد أبهي بدوره، يتهم المتوگي بالتورط في إبالته بصفة عامة، ففي 2 محرم 1288 / 1871/3/24، كانت "شكوى محمد بن عبد الله أبهي بالحاج عمر المتوگي، من كونه يسعى في الخوض في قبيلته" (235). ولم يزد تدخل السلطة المركزية، عن إصدار "الأمر بكفه عن ذلك" (236). مما يبين أن ما كان أثير من عجز ولد أبهي، عن استتباب الاستقرار في إداوزيكي، لا يستبعد منه تورط المتوگي، وخاصة أنه، كان يتولى القبيلة الموالية لهم من الشمال، قبيلة دمسيرة، والتي تشترك معها إداوزيكي في مصالح كثيرة.

(232) 12 جمادى الثانية 1287 / 9 شتمبر 1870، ك. 47.

(233) ن. ت. ن. م.

(234) 29 رجب 1287 / 25 أكتوبر 1870، ن. م.

(235) 2 محرم 1288 / 24 مارس 1871، ن. م.

(236) ن. ت. ن. م.

ولقد تمكن المتوگي أخيرا من النيل من ولد أبهي، وإظهاره عاجزا عن التصرف، في أمر إداوزيكي، ففي 5 شوال 1288 / 1871/12/29 كان المتوگي، قد "أعاد الكتب في شأن إداوزيكي، وما هم عليه من الفساد" (237). وأمام تردي الأوضاع، بصفة عامة في إيالة ولد أبهي (238)، وإصرار المتوگي على إظهار إداوزيكي، في حالة أمنية مضرة بالمواصلات بين سوس والحوز، فإن السلطة المركزية، اقتنعت أخيرا، بضرورة إسناد أمر إداوزيكي للمتوگي. فكان قرار السلطان في 5 شوال 1288 / 1871/2/29، "قد أمر مولانا أعزه الله بجعلهم إلى نظره" (239). لكن يظهر أن هذا القرار، كان داخليا بين السلطان والمولى الحسن. إذ لم يصدر الأمر الرسمي للمتوگي، بالتولية على إداوزيكي، إلا بعد ما يقرب من شهرين، في فاتح ذي الحجة 1288 / 1872/2/11 تم "إعلام الحاج عمر المتوگي، أنه ولي على قبيلة إداوزيكي" (240). وبذلك انتهت ولاية الحاحيين على قبيلة مهمة، لما تتحكم فيه من مراقبة طريق رئيسي، كانت السيطرة عليه، تضمن نفوذا اقتصاديا وسياسيا. لما تتيحه من السيطرة على مفاتيح سوس، وخاصة أن الحاحيين، كانوا يتوقون لد نفوذهم على سوس، والذي كانوا يمارسونه من حين لآخر. وإن تولية المتوگيين على إداوزيكي، جعلهم بدورهم يرغبون في الامتداد إلى سوس، هذا الأمل الذي زاد من مكانتهم، أمام القواد المنافسين لهم في الدير.

يتبين من المشقات التي عاناها المتوگيون، ومن الدسائس التي حاكوها، لد نفوذ قيادتهم على منطقة حيوية، بمر الأطلس الكبير الغربي، إسّن-أسرتو، أن امتداد القيادات على حساب بعضها، لم يكن يتم بيسر، مما يدل على أن التوازن بين القوى المحلية، يصعب النيل منه، خاصة أن السلطة المركزية، لا تزكي كل التصرفات التي يتخذها القواد، وإن كانت تدعمهم بصفة عامة، فقد شجبت

(237) 5 شوال 1288 / 18 دجنبر 1871، ن. م.

(238) انظر ص ص 351-359.

(239) 5 شوال 1288 / 18 دجنبر 1871، ن. م.

(240) فاتح ذي الحجة 1288 / 11 فبراير 1872.

تصرفات كل من القائدين المتوگيين، محمد، وعمر، إزاء نفيفة ودمسيرة، لما تجاوزا الحدود، بإحداث خراب اقتصادي، شاركت فيه قوى قبيلة القائدين، مما يوضح أن مسألة القيادة في قبيلة ما، تعد نوعا من الامتياز الجماعي، تشارك فيه قوى قبيلة القائد، التي تستغل الظروف، للقيام بالنهب في القبائل الأخرى، التي تخضع لسلطته. ولذلك تحاول القبائل الخاضعة له، الخروج عنه باستعمال كل الوسائل الشرعية، من لجوء إلى السلطة المركزية، وغير شرعية من ممارسة العنف واستغلال منافسة القواد، كما كان يعمل الخارجون عن سلطة المتوگي، من دمسيرة ونفيفة، باللجوء إلى سكساوة ودويران، لإثارة منافسة المتولي عليها الاجراوي. كما يتوضح أيضا، أن المنافسة قد تطول وتدبر فيها كل الدسائس، كما وقع بين كل من محمد وعمر المتوگيين، ومحمد ابن عبد الله أبهي، حول التولية على إداوزيكي، ذلك التنافس الذي دام حوالي أربع سنوات، من 84 إلى 1288، حتى ساعدت ظروف عامة على زعزعة مكانة قيادة حاحة.

إن هذه الصعوبات، تبين أن مسألة امتداد القيادات، لم يكن يقف على قوة شخصية القائد، أو إمكاناته القبلية وحدها، وإنما تخضع لاختيارات سلطوية مركزية، فهي التي تفوت لهذا القائد، التولية على هذه المنطقة أو تلك، في إطار المحافظة على توازن القوى المحلية من سلطوية وقبلية. ففوت للمتوگيين التولية على نفيفة ودمسيرة، لكن لما عجزوا عن السير، وفق خطة مرسومة، أو بالغوا في إذابة القبيلتين، مزعزين بذلك أسس التوافق، بإخلال توازن القوى، فإن السلطة المركزية نزعت منهم التولية عليهما. وأيضاً لما عجز محمد ابن عبد الله أبهي، عن السير على نفس الخطة، في إداوزيكي، نزعتها منه فولت قيادة متوگة عليها.

لقد وضحت كل هذه الوقائع، أن ما ذكره مونطاني، عن بداية تصاعد السلطة الشخصية الاستبدادية، في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، لم يكن بالشكل الذي أورده، وإن كان معتمدا لصياغة فرضيته، على فترة زادت عن نصف قرن، من بداية الستينات من القرن التاسع عشر، إلى العشرينات من القرن العشرين. في حين، أن المثال المذكور عن محاولة امتداد قيادة متوگة، ولو لفترة محدودة، لم

تتجاوز ست سنوات من 1284 إلى 1290، وفي رقعة محدودة، على ثلاثة قبائل، بمر الأطلس الكبير الغربي، يبين أن مراعاة التوازن الجماعي القبلي، يفرض نفسه على السلطة المحلية والمركزية، عند امتداد القيادات على حساب بعضها.

يبدو من النماذج المدروسة، حول الإشكالات السلطوية، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في الستينات من القرن التاسع عشر، أن تصرف الولاة، من القواد والشيخوخ، تخضع للضبط من طرف السلطة المركزية، سواء تعلق الأمر بالتعينات، أو بتحديد الاختصاصات، كما أن الامتداد الترابي للقيادات يخضع بدوره لموافقتها، مهما كانت أسبابه، لكن هذا لا يعني، أن التصرفات السلطوية المحلية تخلو من التوتر، خاصة عندما يتعلق الأمر بانقياد السكان، فكان القواد، لا يتورعون عن إلحاق الأذى بهم، مما يؤلبهم عليهم، فتتكرر الشكايات بهم، وتضطرب السلطة المركزية، لأخذها بعين الاعتبار. وتزداد هذه الإشكالية السلطوية تعقيدا حينما يتعلق الأمر بالأموال.

2. الجبايات و منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في الستينات من القرن التاسع عشر

تدخل الجبايات ضمن النظام السلطوي المباشر، الذي تشرف عليه الدولة، ولذلك تشكل تلك التي تتقاضاها، من منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، قضية رئيسية، في علاقاتها بقيادات المنطقة، قصد استيفائها من السكان، وخاصة أن تمويل الدولة، يعتمد في معظم دخوله مؤسسة الجباية، إلا أن هذه المؤسسة، تثير مشاكل، سواء على المستوى النظري، أو التطبيقي.

إن مؤسسة الجباية على المستوى النظري، تحتاج إلى أسس إلزامية لها، مما يجعل المطالب بها راضيا بشرعيتها، وهذه مسألة ترتبط بمؤسسات الدولة الدستورية، ومن المعلوم أن هذا الجانب، كان واضحا في إطار الدولة المغربية، التي شكل الإسلام مصدر تصرفاتها، ولذلك فإن الضريبة الإلزامية وفق مبادئ الشرع،

لا تتجاوز التي تحدد أنصبتها سواء في الأموال الناضة، أو الانتاج الفلاحي، أو المواشي. ودون أن نتوغل في موضوع مؤسسة الجباية تاريخيا، خاصة، كما يقول أحمد التوفيق. "عند التمييز بين وجوه الأخذ شرعيته وغير شرعيته، لما ينطوي عليه ذلك من مناقشة" (241)، فكل ما تأكد، أن كل فترة زمنية، كانت تعرف محاولات اجتهادية، في تطبيق النصوص المتعلقة بالواجبات (242)، التي على المسلم أداؤها، لأنه على علم دائم بما يجب عليه من الواجبات الشرعية. ودون ذلك يتخذ موقف الرفض، أو التملص، مما يفرض عليه، في حين تزداد حاجيات الدولة للأموال، فتبحث عن مخرج شرعي، وتلجأ إلى الفقهاء لتبرير تصرفاتها الجبائية.

لقد كانت مشكلة الضرائب الشرعية، أو تجاوزها لفرض ضرائب جديدة، كالمكوس، إحدى الدعائم السياسية، التي لعبت دورا هاما في سياسة الدولة المغربية. وكنموذج لهذا المشكل، يمكن تتبع آثاره على مدى قرن من الزمن، من النصف الأخير من القرن الثامن عشر، إلى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، من تولية محمد بن عبدالله 1171/1757، إلى تولية محمد بن عبدالرحمان 1276/1859، هذه المدة الزمنية، التي تولى فيها السلطة خمسة ملوك، تصرفت كل منهم بإزاء مشكلة الضرائب، تصرفا خاصا وفق ما تقتضيه ظروفه، فاضطر محمد بن عبدالله، أن يستصدر فتوى من الفقهاء، لفرض ضريبة المكس، نصت على أنه، "إذا لم يكن للسلطان مال، جاز له أن يقبض من الرعية، ما يستخدم به الجند، فأمرهم أن يكتبوا له تأليفا اعتمده السلطان، ووظف على الأبواب والغلات والسلع" (243). في حين أن المولى اليزيد، لما تولى سنة 1204/1790 كتب للمدن، "بترك المكس من الأسواق" (244) ليصل الأمر، إلى أن مبايعة المولى سليمان، "كان إلغاء هذه المكوس من بين الشروط، التي انعقدت عليه ولايته" (245). وذكر أكنسوس أن المكس، من بين

(241) أحمد التوفيق : اينولتان، الجزء الثاني، ص 152.

(242) أحمد الناصري : الاستقصا، ج 8. ص 7.

(243) أحمد الناصري : الاستقصا، ج 8. ص 7.

(244) محمد الضعيف : تاريخ الضعيف، ص 207. تحقيق أحمد العماري.

(245) محمد المنوني : مظاهر يقظة المغرب الحديث، ص 379.

المسائل التي خالف فيها المولى سليمان والده بإلغائه (246)، وأكد الناصري بأن السلطان المولى سليمان، ما أن بويع حتى قام بـ "إسقاط المكوس، التي كانت موظفة على حواضر المغرب في الأبواب والأسواق" (247). هذه الضريبة التي اضطر المولى عبدالرحمان، إلى فرضها منذ سنة 1850/1266 حسب ما ذكره الناصري، "أحدث السلطان المكس بفاس وغيرها من الأمصار" (248). وأشار أنه كان في البداية في الجلد والبهائم، ثم استطرد، بأنه "تفاحش أمره في دولة ابنه السلطان سيدي محمد بن عبدالرحمان" (249)، الذي "رتب المكوس على الأبواب والمبيعات، وكتب بذلك كتباً للأفاق" (250).

إن هذا التآرجح، بين فرض المكوس، أو التخلي عنها، لم يكن يتم إلا في الإطار المرجعي، الذي تمثله النصوص الشرعية، المحددة للحقوق الجبائية المستحقة على المسلم، ولا يجوز للسلطين تجاوزها، ولذلك يضطرون لاستصدار الفتاوى، لتبرير فرض المكوس، فكان السلطان المولى محمد بن عبدالله، قد استصدر فتوى في هذا الموضوع، كما أن السلطان المولى محمد بن عبدالرحمان، اضطر لمراجعة العلماء، والتجار، لتبرير الإجراءات المالية الإضافية، المأخوذة من السكان، إلا أن موافقة الفقهاء، ما كانت تتم، إلا بموجب حاجة السلطان إلى جند، مما يضمن الجهاد والدفاع، الذي هو مناط مشاركة الجميع. فالسلطان المولى محمد بن عبدالله، لم يرخص له الفقهاء بفرض المكوس، إلا أنه في حاجة إلى أموال، "يستخدم بها الجند" (251)، في حين، أن السلطان المولى محمد بن عبدالرحمان، كان قد شرع في تكوين جيش منظم تنظيماً حديثاً، منذ عهد السلطان المولى

(246) محمد أكنسوس : الجيش العرمرم : ج 2. ص 58.

(247) أحمد الناصري : الاستقصا، ج 8. ص 169.

(248) أحمد الناصري : الاستقصا، ج 9. ص 61.

(249) أحمد الناصري : ن. م. ص 61.

(250) أحمد الناصري : الاستقصا. ج 9. ص 101.

(251) أحمد الناصري : الاستقصا، ج 9. ص 101.

عبدالرحمان، وهذا الجيش في حاجة إلى "مال وهو لا يكون إلا من الرعية، على وجه لا ضرر فيه" (252).

وهكذا فإن كل هذه التدابير، دلت على أن فرض أموال إضافية غير شرعية، لم يكن أمراً سهلاً، يحتاج إلى مبررات، وخاصة أن مؤسسة الجباية تنعكس على السير الاقتصادي العام، فهي تمس دخول الناس، في اقتصاد صعب يخضع لمؤثرات مختلفة، في الفلاحة والتجارة والحرف، وذلك ما شعر به السلطان المولى محمد بن عبدالرحمان، لما استشار التجار، في أمر الفروض المالية، التي عزم عليها، لتخوفه من "مالا يجهله من له أدنى عقل" (253).

وإذا كانت قضية المؤسسة الضريبية، قد التزم فيها السلاطين، بالإطار المرجعي الشرعي، كلما أرادوا مسها على المستوى النظري، فإن فاعلية هذا الاتجاه، لا تتوضح أكثر إلا على المستوى التطبيقي، سواء بالنسبة للضرائب الشرعية، أو غير الشرعية.

لقد عرفت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، تطبيقاً لهذه الضرائب، التي مست الانتاج، والتجارة، والسكان، من زكاة، ومكوس، وأموال مفروضة لدواع مختلفة.

2-1 - الواجبات الشرعية

كانت مؤسسة الضريبة الشرعية، الزكاة، الواجب الدائم على السكان الملزم لهم أدائها، وبما أن الانتاج الفلاحي، كان العمل الرئيسي لهم، فإن تنظيم هذه المؤسسة، كان أساسياً، وتتم بتحديد الانصباء التي تقتضي عملية الإحصاء، وتتخذ

(252) أحمد الناصري : الاستقصا، ج 9. ص 102 رسالة السلطان المولى محمد بن عبدالرحمان إلى أمناء مرسى البيضاء 22 محرم 1277 / 9 غشت 1860.

(253) أحمد الناصري : الاستقصا، ج 9. ص 102. نفس الرسالة.

لها أسلوبا خاصا، يعرف بالخرص، الذي يفيد لغويا تقدير الإنتاج، سواء من الأرض، أو من الأشجار، وعملية الخرص، يشرف عليها أشخاص لهم خبرة، يعرفون في الوثائق بالخراصة، ويعملون تحت إشراف جهاز الأمانة، وكانت الأعشار المستحقة على الحبوب، يتم تقديرها وفق طريقة رسمية محددة من السلطة المركزية، فقد وردت في رسالة موجهة منها سنة 1868/1285 إلى القائد محمد المتوگي (254)، مجموعة من التعليمات، التي تحدد طريقة الخرص، ومسؤولية القائد في السهر على تطبيقها، والعقوبات المتخذة عند المخالفة.

ففيما يتعلق بكيفية انجاز عملية الخرص، حددت الرسالة طريقتها "إننا عازمون، في أثره على توجيه الخراصة، لخرص الزرع في أندره قبل درسه، ليستوعب الخراصون جميع الحبوب، ولا يفوتهم شيء منها، ولا يكتم عنهم" (255) وبذلك تتم عملية الخرص بحضور الخراصين للاندر، ومعاينة الانتاج، ثم تقديره، وتقدير الواجب عليه من الأعشار، التي يلزم صاحب الندر بأدائها، ويسجل عليه ذلك، وبعد أعمال الدرس وتصفية الانتاج، يؤدي ما ترتب في ذمته، على شرط أن لا يخفى أي شيء عن الخراصين.

ولضمان تعميم الطريقة، حددت الرسالة مسؤولية القائد، في السهر على تطبيقها، "قدمنا الإعلام لك، لتكون على بصيرة، حتى لا يفوت الغرض، بحيث لا تترك أحدا من إيسالتك، يدرس لا ما قل ولا ما جل، قبل خروجهم كائننا من كان" (256)، على أساس أن مسؤولية القائد تقتضي، إخبار السكان الخاضعين له، وفق أوامر يلزم بها الجميع، ويبين هذا مدى السلطة الفعلية، التي يتمتع بها القائد، إذا نظرنا إلى مساحة الإيالة، وإلى مدى ما يمكن أن يلحق الانتاج، من

(254) رسالة موجهة من السلطة المركزية إلى القائد محمد المتوگي بتاريخ 27 محرم سنة 1285 / 20 ماي 1868،

خ. ح. ر.

(255) ن الرسالة.

(256) ن. الرسالة.

أضرار، إذا استمر انتظار حضور الخراصة، أكثر مما هو لازم، وخاصة أنه الأساس في معاش السكان.

وحفاظا على صرامة عملية الخرص، وعدم الاختلال بها من أي طرف، طوق القائد والسكان بإنزال العقوبات، عند ضبط أية مخالفة. فحددت الرسالة العقوبات للطرفين.

فبالنسبة للقائد، "من عثرنا عليه درس ولوفنة واحدة فإنك تلام به" (257). وبذلك يحرم ولو نظريا، من الترخيص لأي أحد، أن يقوم بالدرس قبل تحديد الخراصة، الواجب الشرعي عليه، ولم تحدد التعليمات الصادرة للقائد نوع العقوبة، فتركها مبهمة، ليحق للسلطة المركزية، في حالة إثبات المخالفة، أن تنزل به ما تراه ملائما.

وأما بالنسبة للشخص، الذي ضبطت عليه المخالفة، بأن درس قبل الخرص، "يعاقب هو أشد العقوبة، ويخرص له على قدر ما تخرجه الأرض التي حرثها، بأن يقف الخراصة على عينها، ويقدر ما يجب في مثلها" (258)، فتكون عقوبة المضبوط بالمخالفة، بأن يقدر الواجب عليه، بناء على تقدير الخراصة، لما تنتجه الأرض التي يحرثها، سواء وافق الحقيقة أو خالفها، فتشكل بذلك غرامة، لأنها خالفت أساس الأعشار الذي هو الإنتاج.

لقد تبين من الإجراءات، التي تنبني عليها عملية الخرص، المحددة للأعشار، أن أساس الضريبة الشرعية هو الإنتاج، وليس وسائله، ولا يخرق هذا الأساس إلا كعقوبة تنزل بالمخالفين، إلا أن الدولة لا تلتزم أحيانا بهذه العملية، خاصة في السنوات الجافة، التي تضر بالإنتاج، مثل ما حدث سنة 1871/1288 ذلك، "أن الصابة بالدير كله ناقصة، وربما إن خرصت، لا يتحصل القدر الذي يدفعونه" (259)

(257) ن. الرسالة.

(258) ن. الرسالة.

(259) 20 ربيع الثاني 1288 / 9 يوليوز 1871، ك. 47.

يطرح هذا إشكالية الخرص، الذي حرصت الدولة عليه، وحثت على الالتزام بخطواته، وأقرت إنزال العقوبة بكل مخالف له، لكن تطبيقه سنة 1871 فترة نقص الإنتاج، قد يؤدي إلى نقص الجباية، ولذلك فإن الدولة تجاوزته، فصدر "الأمر بدفع الواجب في نحو ما يدفعونه" (260). مكتفية باستيفاء الواجب الضريبي، بناء على التقديرات السابقة، مخالفة بذلك الأساس الضريبي، الذي هو تقدير الإنتاج الفعلي.

يظهر أن المؤسسة الضريبية الشرعية، عرفت تحولا هاما في كيفية أدائها، ذلك أن المولى الحسن، قدم للسلطان المولى محمد بن عبدالرحمان أوائل سنة 1872/1289 "الاستفهام عما يكون عليه العمل في أعشار قبائل الدير، هل يعطونها حبوبا أو مالا" (261)، وكان قرار السلطان، أنه "بعد الخرص يثمن عليهم بسوم الوقت، ويدفعون واجبه مالا" (262). كانت هذه القضية، قد طرحت سنة 1872/1289 مما يفيد أن قبائل الدير، ما تزال تدفع الضريبة الشرعية عينا، في حين يذكر جرمان عياش، أن بعد سنة 1862 "لم تبق إلا سبع قبائل صغيرة تدفع الضرائب بضاعة" (263) من بين ستين قبيلة التي وردت في سجل بليمي (264).

يتبين مما ذكره جرمان عياش، بناء على كناش بليمي، واستفسار الخليفة عن كيفية أداء أعشار قبائل الدير، أن حسم أداء الأعشار نقدا بدل عينا، لم يتم بعد، إذ ما تزال هناك قبائل منطقة برمتها تدفع عينا، وأن السلطان قرر أخيرا، أن تقوم أعشارها بثمان سعرها، ثم يؤدي الواجب نقدا.

(260) ن. م. ونفس التاريخ

(261) 15 صفر 1289 / 24 أبريل 1871، ن. م.

(262) ن. م. نفس التاريخ.

(263) جرمان عياش : جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860. ص 17. المطبعة المغربية روابال 1959.

(264) جرمان عياش - ن. م. ون. ص

يفيد هذا، أن قضية تحويل الضريبة الشرعية من الأداء العيني، إلى الأداء النقدي، مازال مطروحا أواخر أيام السلطان المولى محمد ابن عبدالرحمان، خلاف ما ذكر جرمان عياش، من كون معظم القبائل، صارت تؤدي نقدا، مؤكدا أن من الأسباب التي أرغمت السلطان على هذا الإجراء كونه في حاجة إلى الأموال (265).

يظهر أن الأمر أشد تعقيدا، لأن تجربة أداء الضرائب العينية نقدا، كانت معروفة أيضا في المغرب في عصر السعديين، حينما قام المنصور السعدي، بتقويم الضريبة المعروفة بالنائبة، والتي كانت تؤدي عينا "صارت تدفع دراهم" (266). إن هذا العمل الذي قام به المنصور، يوضح أن مسألة تحويل الضرائب، من الدفع العيني إلى الدفع النقدي، لا يخضع كما ذكر جرمان عياش فقط، إلى كون النقود لم تكن تلعب دورا هاما في اقتصاد البلاد، مما يلزم معه استيفاء الضرائب الشرعية عينا (267). وإنما الأمر يرجع بالدرجة الأولى، إلى اختيارات سياسية، كما ظهر من عمل المنصور، مما يوضح أن الكتلة النقدية الرائجة، كانت تتكافأ مع الاقتصاد، إلا أن الإبقاء على الضرائب العينية أفضل، لأن قيمة البضائع، وإن كانت تتغير بتغير السوق، تحتفظ بقيمتها الحقيقية، وذلك ما وضعه زيدان ابن المنصور، في رسالته إلى أبي زكرياء يحيى بن عبدالله، متسائلا "لو طلبنا نحن الرعية، بسعر الوقت، الذي طلع اليوم إلى أضعاف مضاعفة، ماذا تقولون" (268).

يطرح زيدان في هذه القضية، مبدأ تحريك الضريبة النقدية بتحريك الأسعار، التي ما فتئت في التصاعد، إلا أن تطبيق هذا المبدأ، يجد معارضة من كل الفئات الاجتماعية، وعلى رأسها رؤساء والزوايا والفقهاء، ويستنتج من هذا، أن تجربة أداء الضرائب الشرعية، الثابتة الإنصبة، نقدا، انتهت إلى الصعوبات، التي اعترضتها أيام السعديين، خاصة في فترة الاضطرابات التي عرفت أواخر القرن السابع عشر.

(265) جرمان عياش - ن. م - ص 18.

(266) أحمد الناصري : الاستقصا، ج 5، ص 31.

(267) جرمان عياش : ن. م. ص 16.

(268) أحمد الناصري : الاستقصا، ج 6، ص 46.

لقد أخذت الأمور المالية للدولة، تتعقد في القرن التاسع عشر، والتي برزت في ميدان التطبيق، مع السلطان المولى محمد بن عبدالرحمان، خاصة عقب ما عرفته دخول الدولة، من توزيعها، بين أداء أقساط غرامة حرب تطوان، والعناية بتكوين الجيش، والإصلاحات التي عزم عليها السلطان، مما يظهر أن الحاجة الماسة إلى السيولة النقدية، دفعت السلطة المركزية إلى اختيار أداء الضرائب الشرعية العينية، الثابتة الانصبه نقدا. إلا أن هذا الاختيار، محفوف بالمخاطر من عدة جهات، سواء فيما يتعلق بالمؤدين أو السيولة النقدية.

أما ما يتعلق بالمؤدين، فإن تحويل الضريبة الشرعية العينية نقدا، نجمت عنه أضرار درس جرمان عياش بعض جوانبها، في مقالته "جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860 (269)، مبينا أن التغيير الذي حدث على مستوى فرض الضريبة، الذي أصبحت الدولة تحدده وفق حاجياتها (270)، بدلا من القاعدة الانتاجية، أدى إلى اضطراب في توزيع الضرائب على القبائل، وسبب فيما عبر عنه أحد عمال دكالة محمد السبيطي، "ولما رمنا قبض ما فرض، وجدنا البعض من المفروض عليهم فر، عن إخوانه لضعفه" (271). إذ لم يبق أمام المؤدين، إلا إثارة الصعوبات أمام السلطات، بالامتناع عن الأداء عن طريق الفرار، والتخلي عن الإنتاج، الذي لم يعد يتخذ أساس الضريبة.

أما ما يرتبط بالسيولة النقدية للدولة، فيظهر أنها كانت تعرف الاضطراب، مما جعل الخليفة المولى الحسن، يستفسر السلطان، عن كيفية تقويم أعشار قبائل الدير، "هل الاعتبار بالحساب الشرعي أو بالتقويم" (272)، مشيرا إلى الإصلاح النقدي الذي كان السلطان قد قرره، وأصدر بموجبه ظهيرا إلى كافة العمال بتاريخ 8

(269) جرمان عياش : جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860. المطبعة المغربية (رويال) الرباط 1959.

(270) جرمان عياش : ن. م. ص 19.

(271) جرمان عياش : ن. م. ص 21.

(272) 15 صفر 1289 / 24 أبريل 1872، ك. 24.

شوال 1285 / 22 يناير 1869 يأمرهم فيه بالسهر على تطبيقه، لموافقة للشرع (273). وتأكيذا على الالتزام بهذا الإصلاح، أجاب السلطان المولى الحسن، "بأن المعتبر هو الشرعي وهو الذي كان في صدر الإسلام، وهو أحق أن يعبر عنه بالقديم، والملوك يجددون رسمه مهمى وقع فيه تبديل، حتى أحياء سيدنا الجد سيدي الكبير (274) رحمه الله ورضي عنه، وأما هذا الصغير، إنما كان جعله سيدنا المقدس (275) بالله لمصلحة فليكن العمل على الشرعي، ولا يحسب إلا به" (276).

يؤكد هذا تمسك السلطان بالإصلاح النقدي الذي أقره، موضحا أنه مطابق للشرع، وهو الذي دأبت الدول الإسلامية المتوالية على تجديده، من حين لآخر، حتى جدده السلطان المولى محمد بن عبد الله، وهو المعنى "سيدي الكبير" سنة 1180 / 1776 (277). إلا أن هذا التقويم الشرعي، حدث عليه تغيير في عهد السلطان المولى عبدالرحمان، وهو المعنى بـ "سيدنا المقدس" الذي أصدر ظهيرا بتاريخ 14 ربيع الثاني 1268 / 6 فبراير 1852 (278) يقر بموجبه تخفيض العملة المغربية، ويلزم العمال بتطبيقه، وقد تخلى السلطان المولى محمد بن عبدالرحمان عن هذا الإجراء بالرجوع إلى التقويم الشرعي، معللا أن "بذلك يعلم المسلم علم يقين كمال النصاب عنده، فتجب عليه فيه الزكاة، التي هي من دعائم الإسلام، أو عدم كماله، فلا يكون مخاطبا" (279). ولذلك أصر السلطان محمد بن عبد الرحمن على أن الضرائب الشرعية، الواجبة على قبائل الدير، تقوم بالحساب الشرعي،

273 أحمد الناصري : الاستقصا، ج 9، ص. ص 120 (121).

274 "سيدي الكبير" السلطان المولى محمد بن عبد الله (1757/1171 - 1790/1204).

275 سيدنا المقدس : السلطان المولى عبدالرحمان بن هاشم (1822/1238 - 1859 / 1276).

276 15 صفر 1289 / 24 أبريل 1871، ك. 47.

277 أحمد الناصري : الاستقصا، ج 9، ص 120.

جرمان عياش : ن. م. ص 28.

278 أحمد الناصري : الاستقصا، ج 9، ص 64.

279 أحمد الناصري : الاستقصا، ج 9، ص 120.

لمطابقة الأنصبة الشرعية، وقد كان كل الموظفين يراعون هذا الحساب الشرعي، في حساباتهم الرسمية (280)، وذلك ما قام به عامل مزوضة، القائد على المزوضي، فقد "وجه ستمائة مثقال وستين مثقال، بالحساب القديم الواجبة عليه، زكاة ماشية إخوانه" (281) لسنة 1870/1287. وتفيد هذه الإشارة أمرين : أولهما أن الدوائر الرسمية، تمسكت بتقويم الزكاة، بالحساب الشرعي المستجد من طرف السلطان، كما تفيد ثانيا، أن قبيلة مزوضة دفعت كواجب زكاة المواشي لسنة 1870/1287، ستمائة وستين مثقالا، دون تفصيل لما كان منها نصيب الأغنام أو الأبقار أو الإبل. إلا أن هذا يفيد أن زكاة الماشية، أصبحت تدفع نقدا، سواء ثم الأداء بالحساب القديم أو الشرعي المستجد (282).

تبين هذه الإجراءات المتداخلة، أن مؤسسة الضريبة الشرعية، الزكاة في الإنتاج الفلاحي والمواشي، كانت تعرف صراعا بين الاستمرار في الأداء العيني، أو التحول إلى الأداء النقدي، المستجد في إطار حاجيات الدولة إلى السيولة النقدية، إلا أنها لم تعد تتحكم في قيمتها، لأنها ارتبطت بالسعر المتقلب، التابع للمكتلة النقدية الأجنبية الرائجة في البلاد، مما يجعل التحكم في تطابق الواجبات الشرعية الثابتة الأنصبة، وحاجيات الدولة أمرا صعبا، فاضطربت طريقة أداء الضريبة الشرعية، وذلك ما عانته بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في مراحل تحولها من الأداء العيني إلى الأداء النقدي، في فترة السلطان المولى محمد بن عبدالرحمان، الذي كان يضطر للتدخل من حين لآخر، لتوضيح أسلوب التطبيق، وفق سياسته المالية العامة.

(280) جرمان عياش : ن. م. ص 38.

(281) 18 ذو قعدة 1287 / 19 فبراير 1871، ك. 47.

(282) جرمان عياش : ن. م. ص 17. ذكر أن زكاة المواشي أصبحت تؤدي نقدا في بداية عهد السلطان المولى محمد بن عبدالرحمان مبرهنا على ذلك بإشارة وردت في كناش بلميني بتاريخ 1866 "وزكاة المواشي يقبض مالاناضا على العادة".

2- 2- الواجبات غير الشرعية

لقد كانت الواجبات غير الشرعية، مركزة بالخصوص على المكوس، التي سبقت الإشارة إلى أن فرضها، يحتاج إلى قبول جماعي (283)، لأنها "طالما تشاءم منها التجار واستنكرها الفقهاء" (284)، لكونها من الناحية النظرية، لا تستند على أي نص شرعي، مما أدى إلى اجتهاد خاص في كيفية تطبيقها، تنازل الدولة بموجبه عن حق الاستيفاء، إلى أشخاص يجبرونها في شكل المكوس، وفق شروط محددة، تنص عليها العقدة المبرمة بينهم، وبين الدولة. وما يزيد هذه العملية تعقيدا، أن حق مراجعة العقد مفتوح للمشتريين والدولة معا، عندما يشعر أحد الطرفين بالغبن، أو عندما يظهر منافس جديد، يقترح شراء حق الاستيفاء بالزيادة (285).

إذا كانت الدولة، قد قررت هذا الاجتهاد عامة، أي بيع حقوق الاستيفاء، فإن أسلوب تطبيقه يتعرض للتغيير، وفق ما تقتضيه الظروف، وذلك ما يتوضح من استيفاء المكوس، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في عهد السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان، سواء فيما يتعلق بتحديد المواد المفوتة للمشتريين حق استيفاء مكوسها، أو كيفية مراقبتهم، أو إجراء الصفقات معهم.

إن المواد المفوتة للمشتريين حق استيفاء المكوس عنها، لم تكن حقوقا مطلقة على كل المواد، وذلك ما تبين من شكوى، رفعها مشتري أسواق الدير سنة 1287/1870 إلى "الأمناء بمراكش بالخسارة" (286). وبينوا أن أسباب الخسارة، ترجع إلى كيفية استيفاء الحقوق ذلك أنهم، "تعللوا بأن حاكم السوق، يقبض رجة الملح والغاسول والجلد" (287)، فيوضح هذا أن هناك حقوقا تختص بها الدولة، وحقوقا

(283) راجع ص ص 230-231.

(284) أحمد التوفيق : إينولتان، ج 2، ص 180.

(285) جرمان عياش : ن. م. ص. 23.

(286) 8 شعبان 1287 / 3 نوفمبر 1870، ك. 47.

(287) 8 شعبان 1287 / 3 نوفمبر 1870، ن. م.

الغاسول : المقصود في النص، عبارة عن نبات كان يجفف ثم يستعمل للغسل خاصة الصوف، وينتشر نباته =

أخرى تتنازل عنها للمتعهدين، مما يخلق الاضطراب في الاستيفاء، يؤدي إلى خسارة المشتري، كما تبين من شكوى مشتري أسواق الدير، سواء كانت حقيقية أو مختلقة، ما دام أن هناك جهتين، تتنازعان حقوق المكوس في السوق، وخاصة أن المواد التي دار عليها النزاع مواد أساسية في الرواج بالسوق، يدخل بعضها في الاستهلاك كالمالح والبعض في الصناعات الحرفية كالجلد، والبعض في النظافة كالغاسول، ولحسم النزاع، تدخلت السلطة المركزية، محددة لكلا الطرفين المواد التي يختص باستيفاء الحقوق عنها، "بأن الذي يكون عليه العمل هو ما يعث به يكون في دمة العمال" (288). فتختص الدولة باستيفاء حقوق المواد المصدرة، في حين يترك حق استيفاء بقية المواد للمتعهدين، مما أدى عمليا لازدواجية استيفاء رسوم المكوس بين جهتين، إحداهما رسمية، والأخرى غير رسمية، وتفاديا للنزاع بينهما، قرر السلطان، أن "كل واحد [يكلف] من يقبض على يده من أهل البلد، ويوصل للأمناء، وبه تحسم مادة التشكى" (289)، فيحق لكل من الطرفين ممارسة نشاطه باستيفاء الحقوق المخولة له، على أساس أن يكون الرابط بينهما، هو جهاز الأمانة بمراكش.

يظهر أن أمر تحديد حقوق الاستيفاء المتنازع عليها في الدير، بين السلطة المحلية والمتعهدين، نجم عنه بحث شؤون الأسواق بالدير، وكأمثلة عن ذلك في كل من متوغة وسكساوة.

أما متوغة فيظهر أنه صدر الأمر، بإجراء إحصاء عن أسواقها، وذلك ما يفهم من رسالة مرفوعة إلى السلطان بتاريخ 11 شعبان 1287/6 نوفمبر 1870 "وسألنا من له معرفة ضرورية بأسواق متوغة، وكم عددهم، فما ألفينا من يخبرنا عن غير الإثنين بفهم تنوت، وهو الذي كائن وقع فيه الاحصى حسبما بالظهير الشريف، وبحثنا

= بالحوز، وكان ينقل بالبهايم إلى مراكش للبيع، ويسمى بالغاسول الحر.

(288) ن. م. و. ن. التاريخ

(289) ن. م. و. ن. ت.

القائمة التي تحت اليد تضمنت بعض أماكن البيع" (290). يدل هذا أن الإحصاء الذي بدأته الأمانة عن أسواق الدير، تضمن أيضا تحديد أماكن بيع المواد، تفاديا على ما يظهر للنزاعات في استيفاء المكوس، بين ممثلي السلطة، وممثلي المشتريين لحقوق الاستيفاء. إلا أن عملية الإحصاء، لم تتم إلا في سوق إيمين تانوت، الذي يعتبر سوقا رئيسيا في الدير، لكونه يقع على الطريق الرئيسي بين مراكش وسوس، كما تتفرع منه طريق آخر نحو الصويرة، بالإضافة إلى أنه سوق مركزي لمنطقة جبلية عريضة خلفه (291). ولذلك فإن دخله السنوي، يظهر أنه كان مهما أيضا، فقد ورد في نفس الرسالة، أنه "ثمانمائة مئقال" (292)، فيكون الدخل المتوسط من المكوس ليوم السوق 15.38 مئقالا.

أما بالنسبة لسكساوة، فقد كان الأمر، يدور حول سوق بها، يتعقد يوم الثلاثاء، فورد في شأنه من السلطة المركزية أمر، "بالبحث في سوق الثلاثاء المحدث بسكساوة، وفيه لحوق الضرر على المخزن، بكون الفساد يتسوقون فيه، وإن أُلقي كذلك، يسقط، وإلا فيباع كغيره من الأسواق" (293). يبين هذا أن الدولة كانت للأسواق بالمرصاد، حتى داخل المناطق الجبلية، فأمرت بأحد الأمرين في شأن سوق سكساوة : أما إخضاعه للمراقبة واستيفاء الحقوق، أو منع انعقاده، وقد أسفر البحث، الذي أجري عن سوق الثلاثاء سكساوة، عن "أنه قديم وبيع" (294). وبذلك رفع الالتباس حوله، فقد بين البحث أولا أنه سوق قديم بالمنطقة، وثانيا أن إجراءات بيع حقوق المكوس شملته كغيره من الأسواق، سدا لكل ذريعة بإخلال نظام المكس بالمنطقة، فشددت الرقابة، تفاديا لخلل التجارة بين أسواق الدير والجبال المجاورة له.

(290) رسالة محمد بن شقرون وأحمد بن المفضل إلى السلطان بتاريخ 11 شعبان 1287 / 6 نوفمبر 1870.

خ ح ر.
(291) Jaques Berque, Notes sur l'histoire des échanges dans le Haut-Atlas Occidental Eco-Soc. Civ. Juillet-September 1953 N° 3. P. 293.

(292) ن. الرسالة.

(293) 15 ذو حجة 1288 / 25 فبراير 1872، ك. 47.

(294) 1 صفر 1289 / 11 مارس 1872، ن.م.

إن هذه الإجراءات بإحصاء الأسواق، وتحديد مرافق البيع فيها، وإخضاعها كلها للمكوس، بغض النظر عن مواقعها الجغرافية بين السهل والجبل، تفيد عزم السلطة، على تحديد مسؤوليات كل الأطراف المشاركة، في استيفاء الحقوق وضبطها، وخاصة أن تلك الحقوق، لم تختص بها جهة واحدة، فاختلطت فيها السلطة بالمتعهدين،

إن إبرام العقود مع المتعهدين لاستيفاء المكوس، أدى إلى ضرورة المراقبة لكيفية إنجازها، وخاصة أن إمكانية خرق المتعهدين، للشروط المخلوة لهم الاستيفاء، أمر طبيعي، ماداموا يضاربون بأموال، على حقوق غير مضمونة، ولذلك اقتضت المصلحة تكليف سلط مختلفة، بتكثيف المراقبة على المتعهدين. ومثالا على ذلك، ما وقع لمشتري حقوق أبواب أغدير، لما تجاوزوا الحقوق المحددة لهم، فأبلغ قائد أغدير، السلطان في 17 جمادى الثانية 1283/27 أكتوبر 1866، "أن المشتريين لباب أغدير، زادوا في القبض على ما قدر لهم" (295)، دون توضيح قدر الزيادة، التي أضافوها عن الحقوق المحددة لهم أخذها، واعتبر ذلك خرقا لشروط إبرام العقد معهم، مما جعل السلطان، يأمر المولى الحسن، "بالكتب لأمناء الصويرة، بأن يكتبوا لمشتري باب أغدير، ليكفوهم عن الزيادة، ويقفوا على الشروط التي وقعت العقدة عليها" (296)، بين المتعهدين والسلطة، لأن كل تجاوز، قد يؤدي إلى إرهاب السكان، والتأثير على النشاط الاقتصادي.

يتوضح من هذا، أن جهاز الأمانة بالصويرة، هو الذي كان يراقب استيفاء حقوق المكوس بأغدير، فهو الواسطة، بين السلطة المركزية والمشتريين لحقوق استيفاء المكوس، فصدر الأمر لهذا الجهاز، بمراقبة تطبيق شروط العقد، الذي بموجبه يمارس المشترون حق الاستيفاء، والتدخل بالردع، لما خرق المشترون الشروط، لكن التعليمات الصادرة من السلطة المركزية، لم تحدد نوع الزجر، فاكتفت بتفويض الأمر لجهاز الأمانة.

(295) 17 جمادى الثانية 1283 / 27 أكتوبر 1866، ن.م.

(296) 17 جمادى الثانية 1283 / 27 أكتوبر 1866، ن.م.

يتبين من هذه القضية، أن أجهزة المراقبة متداخلة، فالذي أبلغ بوجود الخلل في تطبيق العقد، هو قائد أگدير، والجهاز المكلف بالمراقبة والزجر، هو أمانة الصويرة، والسلطة المنسقة بين السلطتين الإقليميتين، هي السلطة المركزية. وبذلك تتكشف المراقبة بتنوع الأجهزة، حتى لا يتم التواطؤ بين المتعهدين وأية جهة، لأن خرق العقود، يؤدي إلى المس بالسياسة المالية للدولة.

لقد كان تفويت حقوق المكوس إلى المتعهدين، يحظى أحيانا باهتمام كبير، إذا كانت الصفقة ذات بال، مثل ما كان بالنسبة لبيع حقوق أبواب مدينتي الصويرة وأگدير معا، فقد أبلغ المولى الحسن السلطان، في 28 شوال 1288 / 10 يناير 1872، بأنه تم "إمضاء البيع لمشتري أبواب الصويرة وأگدير، عن سنين 3 بخمسة وثمانين ألف مثقال صغيرة" (297)، فيكون المعدل السنوي لدخل أبواب أگدير والصويرة من المكوس 28.333 مثقالا، والمعدل الشهري 2361 مثقالا صغيرا، واليومي 78.7 مثقالا صغيرة. وقد أخبر المولى الحسن أيضا "عاملي الصويرة وأگدير" (298)، دون ذكر لأمانة الصويرة. على أن هذه الصفقة ما تمت إلا "بعد ملاقاتهم [المتعهدون] بالأمين بنيس، وتكلمه باستيفاء ذلك منهم، كما شرط فأجابوا بالإمثال" (299). ومعلوم أن بنيس كان هو الرئيس الأعلى لجهاز الأمانة، المكلف بالشؤون المالية، ويظهر من النص كأنه ضامن للمتعهدين، الذين اشتروا حقوق استيفاء أبواب أگدير والصويرة، لدى السلطة المركزية، والتي يمثلها المولى الحسن بمراكش والجنوب عامة، فأبلغ السلطان كل الإجراءات التي رافقت الصفقة، مما يبين أن المبالغ التي تمت بها مهمة ومحفوفة بالمخاطر. فاحتاجت الدولة لضمانة أكيدة من المتعهدين مثلها أمين مالية الدولة بنيس.

يتوضح من المشاكل المختلفة، التي طرحتها مسألة المكوس، بطرفي الأطلس الكبير الغربي، أنها مشاكل من نوع آخر، تخالف المشاكل التي طرحتها الضرائب

(297) 28 شوال 1288 / 10 يناير 1872، ن.م.

(298) م. ن. ت.

(299) م. ن. ت.

لشرعية، ذلك أن المكوس ضريبة غير شرعية، تتحكم السلطة المركزية في توجيهها، في كل مجالاتها، فتتدخل في شأنها من حين لآخر. في حين أن الضرائب الشرعية، يستعصى عليها ذلك، لأنها فرضت بنص، وحدد الاجتهاد الفقهي أنصبتها، بغض النظر عن الحكومات الزمنية، في حين أن المكوس ضرائب ظرفية، تخضع لسلطة الدولة مباشرة.

ويظهر الاختلاف بوضوح بين الضريبتين، في المدة الزمنية لاستحقاقهما، فالضريبة الشرعية حولية نصا، في حين أن الضريبة غير الشرعية كالمكوس، مستمرة فتمثل بذلك ضرائب غير مباشرة على الإنتاج والاستهلاك، لذلك كان من الطبيعي أن تثار مشاكل متعددة في شأنها، وهي التي عرفت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي جزءا منها.

2 - 3. الواجبات الظرفية

لم تكن الدولة تقتصر فقط على الواجبات التي تفرض على الإنتاج، سواء بأصول شرعية كالزكاة، أو اتفاقية كالمكوس، وإنما كانت تأخذ أموالا أخرى ظرفية، تختلف أصولها، كهدايا الأعياد، أو مناسبات التولية، أو فروض محددة كواجب، ولقد شاركت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في هذه الأصناف.

دأبت القيادات الإقليمية على أداء الهدايا في الأعياد، حتى تحولت إلى عادات، دخلت في الارتباط السياسي، كواجبات ذات نوع من الشرعية الزمنية، مما جعل القيادات بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، حريصة على الوفاء بها. وكمثال عن أهمية هذه الهدايا، أنه في عيد الفطر لسنة 1285 فـ"إن القائد محمد المتوگي، والقائد علي المزوضي، لما قدما للعيد، أصحب الأول معه ثمانية وأربعين ألف مثقال، والثاني عشرة آلاف مثقال ودفع الجميع 58000 للأمناء"(300). فتكون

(300) 2 ذو القعدة 1285 / 14 فبراير 1869، ن.م.

قبيلة متوكة قد دفعت كهدية للعيد 48 ألف مثقال، ومزوضة 10 آلاف مثقال، وتبين هذه المشاركة مكانة القبيلتين بالدير، حتى إن مزوضة لا تمثل سوى خمس متوكة.

لقد كان الصراع على السلطة الإقليمية، جعل المتنافسين عليها، يحاولون إطفاء الشرعية، على أحقيتهم بالتولية، وكانت الوسيلة الأكثر فاعلية، هي الالتزام بأداء أموال، مقابل التولية على القبيلة، وذلك ما وضح من التغيير الذي حدث على قيادتي مزوضة ومتوكة.

كان الصراع على التولية بقبيلة مزوضة سنة 1283 بين شخصين (301)، يحاول كل منهما، أن يثبت أولويته على القبيلة، فورد "في شأن ولد العسري، وما تحمل به مزوضة، على أن يعطى من عنده على ولايته" (302). دون ذكر المبلغ الذي تحمل به للتولية، وكان قرار السلطان، "بأن لا بأس بتوليته على القبيلة" (303). إلا أن المبلغ الذي التزم به، يظهر أنه لم يؤده في الحين، فبعد حوالي أربع سنوات، ورد في شأنه، "جواب ما أخبر به مما بقى بذمة علي المزوضي، مما كان التزم به على الولاية من الريال 5912، دون الذعيرة وغيرها" (304). ويستنتج من هذا التماطل في الأداء، إما أن المبلغ كان باهظا، أو أنه كان ذريعة في يد القائد، للمزيد من الحصول على الأموال من القبيلة.

أما بالنسبة لمتوكة، فإنه ما أن توفي القائد محمد المتوكي أوائل سنة 1286 (305) حتى حاول ابن عمه عمر بن سعيد المتوكي، كسب الاستحقاق بالتولية على القبيلة، ف"التزم لبيت المال بستين ألف مثقال، مع العشرين التي التزم بها عمه" (306).

(301) راجع النزاعات على القيادة : مزوضة. ص ص 273-276.

(302) 22 ذي الحجة 1283 / 27 أبريل 1867، ن.م.

(303) 22 ذي الحجة 1283 / 27 أبريل 1867، ن.م.

(304) 14 محرم 1288 / 5 أبريل 1871، ن.م.

(305) راجع وفاة محمد المتوكي، ص ص 179-180.

(306) 26 محرم 1286 / 8 ماي 1869، ن.م.

وبذلك يتحمل بأداء ثمانين ألف مثقال، منها التي كان عمه، محمد المتوگي، قد التزم بها، عقب تسريحه من السجن، مما يبين أنها لم تؤد بعد، وما تحمل به هو شخصيا للتولية، دون ذكر للمصدر الذي يدفع منه هذه الأموال كلها. وكل ما ثبت أنه تأخر في أداء تلك الأموال (307).

لقد اكتسبت هذه الأموال الظرفية نوعا من الاستمرار، سواء تعلق الأمر بهدايا الأعياد، أو مناسبات التنافس على السلطة الإقليمية، فشكلت بذلك موارد متكررة للدولة.

أما الأموال التي تلجأ الدولة إلى فرضها، في ظروف خاصة، والمعروفة بالواجب، فقد فرضت على منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في عهد السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان، ووردت رسالة منه في شأنها إلى المولى الحسن بتاريخ 15 ذي الحجة 1288 / 25 فبراير 1872 "أنك كتبت لكل عمال الدير والحوز وعبدية والشياطمة والرحامنة، بأداء ما تخلف بدمتهم من الواجب وغيره من التقييد، الذي تركه هناك الأمين الزبدي" (308).

يبين هذا أن الواجب المفروض، كان عاما لمنطقة الجنوب، وشاملا قبائل متعددة. وكان المخزن قد قبض جزءا منه، في حين ما زال الباقي بذمة قواد المنطقة، فأمرهم باستكمالها. فحاول كل قائد تبيان أسباب تأخره عن الأداء.

لقد "أجاب وصيفنا الاجراوى، بأنه أخذ في قبض مال الزكوات والأعشار وبعد دفعه، يشرع في أداء ما عليه من ذلك" (309)، تعلق الاجراوى بأن أسباب تأخره، كونه منهمكا في جمع أموال الزكوات والأعشار، مما أعاقه عن جمع ما فرض من الواجب على القبيلة، مضيفا أنه وقع له الالتباس في المفروض على قبيلة

(307) راجع الخاسبة بين الأمانة والمتوگي، ص ص 280-281.

(308) رسالة من السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى المولى الحسن بتاريخ 15 ذي الحجة 1288 / 25 فبراير 1872. خ. ح. ر.

(309) ن. الرسالة.

وزگيته، ولذلك فـ "إنه طلب أن يبين له، هل عدد 16 833 الريال المقيدة على وزگيته، هو خاص بأهل الجبل الذين إلى نظره، أو عليهم وعلى السهل معاً" (310)، مما يبين أن قبيلة وزگيته كانت منقسمة سلطوياً بين قيادتين، إحداهما للطرف الساكن بالجبل، والذي هو ضمن إيالة الأجرأوي الجبلية (311)، والثانية للطرف الساكن بالسهل، لكن السلطة المركزية، عاملت القبيلة، كوحدة جبائية، فقد أجاب السلطان، عن استفسار الأجرأوي، بأن "العدد المقيد على وزگيته، فهو على جميعهم سواء في ذلك، أهل السهل أو أهل الجبل" (312).

أما المزوضي فلم تثبت أسباب جوهرية، عن تأخره في الأداء، وصارت الشكوك حول نواياه، فعبر المولى الحسن عن ذلك، "مع ما بلغ من قوله، وأن الأداء لا يعجزه إن أراده" (313)، متهما إياه بالتماطل، مما يبين أن القواد يمارسونه أحياناً، إما لأسباب حقيقية، كصعوبة جمع الأموال من القبيلة، أو لأسباب أخرى كإظهار القبيلة في موقع الضعف، أو لاستغلال الفرصة لجمع أكثر ما يمكن من القبيلة.

وأخبر السباعي، "أنه إنما بقي عليه من غير الواجب مئائيل 40000 وزيادة 500 وإنه أخذ في تنضيضها" (314)، إلا أن السلطان أخبر المولى الحسن، "إما السباعي فها تقييد ما عليه يصلك مبينا فيه الباقي عليه، ليؤمر بتنضيضه وإيصاله لمحله" (315)، دون ذكر مبلغ ذلك الباقي على السباعي، ولكن يظهر أنه مخالف لما أقر به السباعي نفسه.

وأبلغ الخنشوى السلطة المركزية، "أنه لم يبق عليه شيء من ذلك" (316) الواجب، مبرئاً ساحة قبيلته من كل متابعة.

(310) ن. الرسالة.

(311) راجع إيالة الأجرأوي الجبلية، ص 185.

(312) ن. الرسالة.

(313) ن. الرسالة.

(314) ن. الرسالة.

(315) ن. الرسالة.

(316) ن. الرسالة.

لقد كان المتوگي، أكثر هؤلاء القواد محاسبة، مبينا أن الواجبات المتبقية عليه غير مطابقة لما أمر بأدائه، "أجاب المتوگي بأن المتبقى على عمه ثمانية عشر ألف مثقال، وعليه هو مما التزم به، ستة عشر ألف مثقال، لا واحد وخمسون ألف ريال، وثلاثمائة ريال وأربعة وثمانون ريالا، كما في التقييد المذكور، وأنه تحاسب مع الأمين المذكور، وأحضر بطائق الدفع، فألفى ما ذكر صحيحا، وكان طلب الانعام، باسقاط هذا الباقي على عمه، مما عند إبراهيم قرقوز" (317). تبين مما سبق أن المتوگي قد أدى قسطا مهما من ستين ألف مثقال، التي كان قد التزم بها، عقب توليته أوائل سنة 1286، فأدى منها أربعة وأربعين ألف مثقال، وأدى مما بقي على عمه المتوفى، ألفي مثقال، وكان قد استلم بطائق الأداء من جهاز الأمانة، استعملها عند مراجعة الأمين الزبيدي المحاسبة، فبرأ ذمته مما أمر بأدائه، بتصحيح الاقساط المتبقية عليه، والتي طلب طرح جزء منها، من ديون له على إبراهيم قرقوز، المقيم بالصويرة، على أساس موالاة الأخير للسلطة المركزية، في تصفية ذلك الدين، باعتباره من التجار الذين يشتغلون لحسابها، والذي يرتبط بعلاقات التعامل التجاري، مع القواد

(317) ن. الرسالة.

إبراهيم قرقوز ينتمي إلى أسرة آل قرقوز اليهودية، التي هاجرت من إسبانيا الأندلسية، أوائل القرن السادس عشر إلى المغرب، وعاش طرف منها في المدن المغربية، ككتطوان وفاس ومراكش وسلا، ثم هاجر طرف آخر من بعد إلى الخارج، للبلدان الإسلامية العربية، كالجزاير وتونس والشرق أو لأوروبا كإنجلترا. استفادت أسرة قرقوز المستقرة بالمغرب، من التجارة الخارجية، خاصة منذ أواخر القرن الثامن عشر، عقب إنشاء مدينة الصويرة، فكانت تقوم مع أسر يهودية أخرى بأعمال تجارية لصالح السلطة المركزية، خاصة في القرن التاسع عشر، مع تزايد الارتباط بالتجارة الخارجية، مما أدى لاستقرار سلمون قرقوز بالصويرة سنة 1843، وخلفه أبناء إبراهيم ويعقوب، وكانت هذه الأسرة اليهودية تشارك في استيراد مواد مختلفة، كالأنسجة والسكر والشاي والشموع. وتصدر الحبوب واللوز والصمغ وريش النعام والزيت، وقد سمح الارتباط مع شبكة اليهود، في كل الاتجاهات بالمغرب، من الصحراء إلى البحر المتوسط، وعبر جبل طارق، مع المدن الأوربية كمرسيليا ولندن، سمح لها ذلك بربط الصلات، مع القوى النافذة في البلاد من موظفي الدولة المركزيين، والإقليميين، مما يؤدي إلى تبادل المصالح، وذلك ما ظهر من علاقات المتوگي بإبراهيم قرقوز الواردة الذكر في الوثيقة :

Témoins et acteurs.
Abitbal (Michel) Les Corcos et l'histoire du Maroc contemporain Jérusalem Institut Ben Zewi 1977. pp. 21 - 24. et
arbre généalogique de la famille Corcos.
Schroeter Daniel : Merchants and peddlars of Essasuira
A. Social history of a Moroccan trading Towns. (1844-1886) Ph. D. Thesis Manchester (ronéotypé). pp. 198- 200.

الإقليميين والسلطة المركزية معا. لكن قرار السلطان في "ما طلبه المتوگي، من إسقاط الثمانية عشر ألف مثقال الباقية على عمه (318) مما ذكر، فحين يكمل ما عليه ولا تبقى إلا هي، يظهر ما يكون" (319). فقد عقلت السلطة المركزية قبول طلب المتوگي، على شرط وفائه بديونه الشخصية، مما يفيد مرونة التعامل، على أساس الوفاء بالالتزامات.

لقد كشفت هذه الوثيقة على نوع من المحاسبة، التي كانت السلطة المركزية، تجريها مع السلطات المحلية، المكلفة باستيفاء الواجبات من الايالات، في القرن التاسع عشر، وهي محاسبة يلتزم فيها الطرفان الدقة، ومراجعة الوثائق، وتصحيح مبالغ الاقساط المدفوعة والمتبقية، واستعمال كل الوسائل الممكنة، من طرف القواد للتسديد، بما في ذلك الديون المترتبة على جهات أخرى، كما طلب المتوگي، فتتشعب الأساليب. مما يظهر، أن استخراج الأموال من القبائل أمر صعب، تسلك فيه كل الوسائل، سواء بين الدولة والعمال، أو بينهم وبين إيالاتهم.

ولقد أدت الصعوبة، التي تكتنف الحصول على الأموال من القبائل، إلى التلويح باستعمال القوة، سواء من طرف السلطة المركزية أو السلطات المحلية.

فقد استرعى المولى الحسن على قبيلة بني عامر، "وعلمنا أنك راجعتهم، وحتمت عليهم، لتضيض ما وجب عليهم، في خرص عامه وزكاته، الذي وجهت منه نسخة، فوعدوا به في العيد الآتي، وإنك ما أعلمت جانبنا العالي بالله، حتى استرعت عليهم وانذرتهم، وإن من وجه له المخازنية يضيق بهم في المعيشة، حتى يفروا وحدهم" (320)، بوضحا أن التلويح بالقوة، يأتي كمرحلة نهائية. ويكون استعمال القوة، بإنزال فرقة من المخازنية، على الممتنعين عن الأداء من القبيلة، والتضييق عليهم في المعاش، بما يتكلفونه من كلف التغذية والعلف، للفرقة النازلة

(318) راجع تولية المتوگي، ص ص 179-180 .

(319) رسالة السلطان إلى المولى الحسن بتاريخ 15 ذي الحجة 1285 / 29 مارس 1869، خ. ح. ر.

(320) ن. رسالة السلطان.

بهم، حتى يؤدوا أو يضطروا للرحيل، إلا أن هذا التلويح، جاء كإنذار من الخليفة المولى الحسن، قبل اتخاذ أي إجراء تنفيذي من السلطة المركزية.

كانت السلطات المحلية، تلجأ أيضا إلى التلويح بالقوة، فالقائد عمر المتوگي، ما أن تولى أوائل سنة 1286/1869 حتى، تم "الإعلام بما طلبه المتوگي من الخمسين فارسا، بقصد استيفاء الواجب من إيالته" (321). مما يبين أن صعوبة الحصول على الأموال من الإيالة، دفع القائد الجديد، إلى طلب مؤازرته، بقوة ردع يستعملها في وجه الممتنعين عن الأداء، لأسباب مختلفة، ووافق السلطان على "تمكينه منها" (322)، لكنه قيد تلك الموافقة، بشرط، "إن لم يكن قبض شيئا" (323). بمعنى عند الامتناع الكلي من الإيالة، مما يفسر أنذاك الرفض العلني، وخاصة أن القائد عمر المتوگي كان حديث العهد بالسلطة.

ويظهر من كل هذه الاحتياطات، التي تقيد استعمال القوة، سواء من السلطة المركزية أو الإقليمية، أنها، ترجع إلى تخوف السلطان، من عواقب قد تؤدي إلى تجاوزات، تنصرف نتائجها إلى اتجاهات أخرى، ذلك أن استعمال القوة كحل نهائي للإرغام على الجباية، هو في الواقع، إيدان بخراب الأسس الاقتصادية، في مجتمع يعتمد على السواعد، في إطار تقنياته المحدودة.

وهكذا فإن الحصول على الأموال، سواء بالطرق الشرعية أو الاتفاقية، أو الضرفية، لم يكن جازفا، فهو مقيد بشروط، نظرية وتطبيقية، اجتماعيا واقتصاديا.

فمن الناحية النظرية، تحتاج كل أنواع جباية الأموال، إلى كسب القبول المقتنع به من السكان، مهما اختلفت أصوله، وإنما يبقى الهدف، هو خلق الاستعداد للأداء عند المطالبين.

(321) 5 صفر 1286 / 17 ماي 1869، ك. 47.

(322) ن. د. م. ن. ت.

(323) ن. د. م. ن. ت.

ومن الناحية التطبيقية، تحتاج كل أنواع الجباية، إلى ضبط مستمر، في التعامل بين مختلف السلطات المركزية والمحلية، من مراقبة، وتحديد المسؤولية، ومحاسبة، اعتمادا على حوار متواصل بين كل الأجهزة، واستعمال كل الوسائل الإجرائية الممكنة الضبطية للعلاقات بين تلك الأجهزة.

ورغم كل هذه التدابير، النظرية والتطبيقية، فإن الحصول على الأموال، لا يخلو من اللجوء إلى استعمال الزجر، والتلويح بالقوة، عندما تستنفد كل الوسائل، لكنه زجر مقيد بإطفاء الهبة، على مشروعية الحصول على الأموال، من قبائل تكد في الحصول عليها، في اقتصاد يتلع قوى سواعدها ووقتهم، يجعلهم أكثر استعدادا للنفور، من أي محاولة استنزائية، ما لم تفق وسائل دفاعهم.

وهكذا يتميز التنظيم السلطوي، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي بالضبط، سواء تعلق الأمر، بالولاة أو الجباية، أو تعلق بالسكان والسلطة المركزية. فيحاول السكان الدفاع عن حقوقهم، ولو اقتضى الأمر استعمال أنواع الرفض، كما تحرص السلطة المركزية، بدورها، على إضفاء الشرعية على تصرفاتها، بالاقناع المدعوم من حين لآخر، باستعمال القوة، فتكون الدائرة على السلطة المحلية، مما يجعلها تدخل في الصراعات مع القوى المحلية.

II. المنازعات بين القوى والسلطة المحليتين بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في الستينات من القرن التاسع عشر.

إن استعراض نماذج من الصراعات، بين القوى والسلطة المحليتين، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في الستينات من القرن التاسع عشر، تبين إلى حد، نوعا من السير العام للترابط، ومحاولات الإبقاء على استمراره، دون ترك خيوط تلك الصراعات المحلية، لتؤدي إلى أسباب القطعية، مغلبة من حين لآخر، ضرورة اللجوء إلى السلطة المركزية. ولقد تجلت هذه النماذج في النزاع حول الاختصاصات، أو في الصراعات الجماعية، أو الفردية.

1- تنازع الاختصاصات بين الزوايا والسلطة المحلية :

كان الصراع بين القوى المحلية، في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، يأخذ أيضا طابع تنازع الاختصاصات، خاصة بين القوى، التي يعترف لها المجتمع بحق التصرف، والذي لم يكن موقوفا فقط على السلطة المحلية، وإنما شاركتها الزوايا أيضا.

ومعلوم أن مشاركة الزوايا للسلطة في ضبط المجتمع، كانت له جذور، تطورت خلال فترة طويلة من الزمن، أصبحت فيها الزوايا عنصرا رئيسيا، في تناول القضايا، اجتماعيا، وسياسيا، واقتصاديا، تلك الزوايا التي أصبح الحديث عنها، يكتسي صبغة أساسية، في الكتابة التاريخية المغربية، باعتبار إسهامها في الأحداث العامة، التي عرفها المجتمع المغربي، منذ القرن التاسع/الخامس عشر، هذه المؤسسات التي أكدت وقعها على المجتمع، لما وفرت من خدمات، اكتسبت بصفة عامة، طابع المساعدة في تجاوز الصعاب، التي تعرض لها المجتمع المغربي، مما أكسبها احترام اجتماعيا اتسم بالهيبة، حتى أصبحت الزاوية بمثابة عنصر أساسي، لا غنى عنه في إدارة شؤون المجتمع المغربي، ودون البحث عن مكونات هذه الزوايا، التي خصصت لها دراسات، تذهب من العام إلى الخاص والعكس⁽¹⁾، فإن أدوارها المتداخلة، لم تكن مقتصرة على مد المساعدة، بتجاوز الصعاب فقط، بل أصبحت بدورها أداة استنزاف، لقوى إنتاجية محلية.

وإن استمداد كل، من الزوايا والدولة، لأصولهما الشرعية، إن لم نقل الايديولوجية، من مصدر واحد الذي هو الدين، جعل تجاوز كل منهما للآخر، أمرا صعبا، في إطار منظومة تنظيمية واحدة، تضم الطرفين، فلم تكن الزوايا تنادي قط

(1) هناك مصادر ومراجع متعددة تناولت الزوايا، بعضها بصفة عامة، وبعضها الآخر بصفة خاصة، بالانقصار على زاوية معينة، وحاولت تلك الدراسات إبراز تلك الزوايا في تاريخ المغرب، من كل الجوانب منذ أن أصبحت إحدى الركائز التنظيمية في المجتمع المغربي. وهي دراسات متنوعة التحليل والاستنتاجات مما يبين أن مسألة الزوايا ليست أمرا سهلا لتعمق أثرها في المجتمع.

بغير توطيد الدين، كما كانت الدولة أيضا تفعله، على أن الفرق بين الطرفين، أن الزوايا يلقى عملها ميكروتطبيقي، والدولة ماكروتطبيقي، فتكون حلقات الاتصال بين الطرفين متكاملة، أحدهما يركز على الأفق المحدود المحلي، في نقاط موزعة داخل المجتمع(2)، والآخر عام شامل، مما يجعل إصغاء المجتمع لهما مختلفا، فالزوايا أكثر قربا واختلاطا بالأفراد، دون هيبة قهرية، يخالط فيها الناس المرشدين، من شيوخ، وحفدتهم، ومريديهم، فيستأنس كل بالآخر، ويسعى لخدمته عن طواعية. في حين، تتصرف الدولة بهيبة، مدعومة بقوة قهرية معنوية ومادية، فتكون المشاعر أقرب إلى الابتعاد عنها من التقرب، فلذلك تجدد الدولة نفسها، مضطرة للاعتماد على الطرف الآخر، المستأنس به اجتماعيا، المألوف انطباعيا، الخلو من السلطة القهرية تعاملًا.

إن هذه الوضعية المعقدة، هي التي تفسر هذا التزواج بين الدولة والزوايا، لحوالي خمسة قرون، من تاريخ المغرب، على الأقل من القرن الخامس عشر، إلى أوائل القرن العشرين(3)، دون الحديث عن فترة التبلور والنشأة، التي مازجت القرون، الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر(4).

وإن إسهام الزوايا في الحضور التنظيمي، سياسيا واجتماعيا، رفع من مكانتها، منذ أن دعمت مشروع الجهاد، في الدفاع عن القطر المغربي، هذا المشروع الذي

(2) عبدالعزيز بنعبدالله : دعوة الحق أعداد 243 - 245.

(3) يكفي ذكر مجموعة من الزوايا التي شاركت بطرق مختلفة في التنظيم العام، وصل مثلا في القرن السابع عشر لإنشاء إمارتين هما، إمارة التازروالتين بسوس (1613-1670) والإمارة الدلائية بالأطلس المتوسط (1636-1668) علما بمشاركة زوايا أخرى، في التأثير العام على الدولة كالوزانية في القرن التاسع عشر، وقبلها الناصرية، والتيجانية والقادرية.

إن هذه الزوايا ظلت تتأرجح، قوة وضعفا، في تعاملها مع الدولة طيلة هذه القرون الخمسة. وهناك كتابات كثيرة عنها

(4) راجع الشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي مؤلفه التادلي تحقيق أحمد التوفيق، البيضاء 1984. ولقد وردت فيه ترجمة حوالي 277 من الرجال الصالحين، الذين عاش معظمهم في القرن السادس /الثاني عشر، مما يوضح التأثير الذي بدأ هؤلاء الصوفيون يمارسونه على المجتمع.

يعتبر عنصرا هاما، في المحافظة على المجتمع المغربي، سالما دون تغيير، إلى أوائل القرن العشرين، وإن كانت أشكاله تختلف، من مظاهر حرية، بالإسهام في إثارة السكان، والقيام بالعمل الحربي(5)، إلى الإسهام في المحافظة على تراث ديني تطبيقي، مصبوغ بقدسية امتزجت فيها الأهواء(6)، والرغبات، بالصرامة الدينية، في إطار مجتمع، يقتصر على التمسك بالمفاهيم الأكثر وضوحا، ولو أحيانا بشكل وهمي. لكن اعتقاد راسخ تصعب زعزحته.

لقد تحولت هذه الزوايا، مع مرور الزمن، إلى مؤسسات اقتصادية، لما أصبحت تتوفر عليه من ملكيات ما فتئت تتسع(7)، بموافقة الدولة وحمايتها، وتستغل بمساعدة السكان، الذين يقدمون لها الخدمات بأشكال مختلفة، فضلا عن إنابتها عن الدولة في التصرف، في قبض الضرائب الشرعية وتوزيعها(8)، مما أمكنها من تكوين تراكم مادي، ساعد الأسر المسيرة لها، من الإسهام في معاملات مع السكان، عن طريق الإقراض، أو المخالطات المتعددة الأوجه(9)، ووصلت بها مكائنها المزدوجة هذه، الدينية والمادية، لرعاية الأسواق الأسبوعية والموسمية(10)، بل وصل بها الأمر، أن كانت نواة لعدد من المدي(11).

وإن هذه الأدوار المتداخلة، أهلت الزوايا أخيرا، أن تكون أداة تحريك للأدوار السياسية، سواء على المستوى المحلي، لما تحرص عليه من حياد، في النزاعات

(5) راجع القبلي : مقالته الصادرة بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الرباط، العدد الثالث والرابع سنة 1978، ص 7 - 59 تحت عنوان : مساهمة في تاريخ التمهيد لظهور دولة السعديين.

(6) راجع عن بعض هذه المظاهرة، وصف إفريقيا حينما استنكر الوزان بعض التصرفات، ص 209 من الجزء الأول.

(7) تكاد لا تخلو زاوية من الزوايا كبيرة كانت أو صغيرة من أملاك.

(8) مثال على ذلك القضية التي أثير النزاع حولها بين سعيد المصلوحي وقائد مزروضة انظر ص 258-261.

(9) مثال على ذلك : انظر دور دار إلبليغ في القرن التاسع عشر : باسكون ص ص 700-729. Annales Eco. Soc. Civ. Mai-Aout 1980

(10) بالنظر إلى معظم المواسم نجد ها تنعقد في ظل وحماية إحدى الزوايا، مثل موسم تازروالت في ظل زاوية سيدي أحمد بن موسى.

(11) ومثال على ذلك مدينة وزان، ومدينة أبي الجعد، وقرى هامة تطمح في التطور كسيدي إسماعيل.

المصلحة المشتركة بين السكان (12)، أو على المستوى العام، لما تقدم من دعم، أو تلطيف، أو حياد، أو معارضة، إن اقتضى الحال، لمواقف الدولة (13)، وتخطيطاتها.

إن هذا الإسهام الكبير للزوايا، في كل المجالات، هو الذي مكنها من تعلق المجتمع بها، وإن كان يدرك أحيانا، أن من يقوم بتلك الزوايا، لم يكن في مستوى الأشخاص الذين ينقاد لهم (14)، ولكنه يظهر، أن اكتشاف هذه الاعتبارات، هي وليدة القرن العشرين، لما أصبح المجتمع، يشعر أن بإمكانه تجاوز الزوايا، في تنظيم العلاقات بين التجمعات السكانية، هذا التجاوز، الذي نعيشه أواخر القرن العشرين، فتحاول معه، إطفاء صفات متعددة على الزوايا، مع العلم أن كثيرا من السكان ما زال يؤمها، ويدفع لها أقساطا من الانتاج سنويا، كواجب موروث، بالإضافة إلى عطاءات متنوعة، والمعروفة بـ "الزيارات"، أو ما شابه ذلك، استمرارا لواقع محلي، كانت له دواعيه. لكن تجاوز هذه التنظيمات أمر أساسي، في التحول المعاصر لإعادة الترتيب داخل المجتمع.

إن اكتساب هذه الأهمية الكبرى للزوايا، هو الذي جعلها منبئة في كل مكان، كما كان عليه الأمر، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، واختلطت فيها زوايا محلية متواضعة، بزوايا فرعية لزوايا كبرى، ولذلك كان من الطبيعي، أن تنشأ صراعات، بين هذه الزوايا والسلطات المحلية، خاصة في التسابق على الاستئثار ببعض الامتيازات، بالتصرف مثلا في مسألة الضرائب الشرعية، كما حدث في مزوضة بين قائد القبيلة، ورئيس زاوية تامصلوحت، التي ترتبط بالقبيلة، لاستقرار

(12) ظاهرة لا تخلو منها أي منطقة من المناطق المغربية.

(13) مثال على الدور التلطيفي ما قام به رئيس زاوية أسيف يَگ، في النزاع بين السلطة المركزية وحاحة سنة 1873/1290 : انظر ص ص 380-383.

(14) مسألة عبدالسلام الوزاني مثلا في القرن التاسع عشر وتعامله مع الفرنسيين وانحرافه الأخلاقي. مع ذلك احتفظت الزاوية بمكانتها.

شرفاء ينتمون إلى الزاوية بها(15)، وهي عناصر لم يشر لها بول باسكون، في استعراضه لزاوية تامصلوحت، في حديثه عن الزوايا بالحوز(16).

ومعلوم أن شرفاء تامصلوحت، ترجع أصولهم إلى الأمازيغيين بطيط (17)، وقد استقر فريق منهم، في النصف الأول من القرن السادس عشر، في حوز مراکش بتامصلوحت (18)، بقيادة عبدالله ابن حسين، الذي قضى نحبه 1566(19)، وتمكن خلفاؤه من مد مكانة الزاوية، وكسبت ثروة هامة بالحوز، حتى أصبحت حسب باسكو، من أكبر المؤسسات المادية به أوائل القرن التاسع عشر(20)، لما تولى مولاي سعيد بن محمد، المشهور بالمصلوحي، رئاسة الزاوية، واستمر شاغلا هذا المنصب إلى أن كانت وفاته في أبريل 1873(21)، فعاصر ثلاث سلاطين، المولى سليمان، والمولى عبد الرحمان، والمولى محمد، وتعامل معهم في اتجاهات مختلفة، تأرجحت بين التأييد والزجر، بل العزل عن رئاسة الزاوية سنة 1827، لما سعى إلى طلب حماية إنجلترا، ليعاد إلى منصبه بعد سنة ونصف 1828(22)، وأدت تصرفاته، إلى مراقبة الدولة للزاوية، وتدخلها، خاصة لما تراكت الديون عليه، مما أدى بالسلطان المولى محمد بن عبد الرحمان، بأن يوقف جميع معاملاته، فأصدر أمرا بذلك في أول محرم 1285 "وإن تداين بعد هذا مولاي سعيد، فلا يشهد على دينه أحد، من الشهود، ليلا يضيع أموال الناس، كما رام تضييعها فيما تحمله"(23).

في هذا الإطار المتدهور، للواقع المادي للزاوية، كان المسؤول عنها مولاي سعيد، يحاول السيطرة، على أعشار الشرفاء، المنتمين للزاوية في قبيلة مزووضة، مما

15) 12 ذي الحجة 1281/8 ماي 1865. كـ. 47.

16) Paul Pascon : Le Haouz de Marrakech. T1.

عن زاوية تامصلوحت من ص 263 إلى ص 275: مع مجموعة من الوثائق في الملحق بالجزء الثاني.

17) التشوف إلى رجال التصوف، ص 426.

18) الناصري الاستقصا ج 5 ط الدار لايبض. ص 48.

P. Pascon (Paul) op. cit. T I. p. 256.

19) Pascon (Paul) op. cit. T I. p. 275.

20) Pascon (Paul) op. cit. T I. p. 279.

21) Pascon (Paul) op. cit. T I : P. 285.

22) Pascon (Paul) op. cit. T I : P. 282 .

23) 2. T. op. cit. Pascon (Paul) مجموعة وثائق : ص 47.

أدى في 12 ذي الحجة 1281/8-4-1864 بأن "كتب القائد محمد المزوشي، بتضييق مولاي سعيد، على أولاد مولاي عبدالله بن حسين، الساكنين بمزوضة، واستبداده بزكاتهم وأعشارهم، طالبا كفه عنهم" (24)، وطالب من السلطة المركزية، بالنسبة لأولئك الشرفاء، "إجراءهم مجرى زوايا مزوضة، بأن يكون هو الذي يقبض منهم الواجب، ويبلغه لبيت المال" (25).

تبين هذه التصرفات من كل، من رئيس زاوية تامصلوحت، ومن قائد قبيلة مزوضة، وجود تنازع الاختصاصات بين الطرفين، في أحقية جباية الضرائب الشرعية، مما جعل السلطان بالنسبة لأولئك الشرفاء، المتنازع على زكواتهم، بأن يصدر "الأمر الشريف بالبحث في أمرهم، وإجرائهم على العادة القديمة، فإن كانوا يدفعون بيد ولد العسري، فيجوز هو منهم، وإن كان مولاي سعيد، هو الذي يتولى قبض ذلك منهم، فيبقى على عادته" (26).

لقد فصل السلطان في النزاع بين الطرفين، بالرجوع إلى تطبيق القاعدة العرفية، حسب ما يجري به العمل، ذلك أن قيادة مزوضة وقع بها التغيير (27)، بعزل القائد القديم ولد العسري، مما جعل القائد الجديد، يثير قضية زكاة شرفاء أتباع زاوية تامصلوحت بالقبيلة، ويريد تعميم وضعية جبائية موحدة، على كل الزوايا بها، مما يتضمن بدون شك، استياء الزوايا الأخرى، أو تمنعها من دفع الزكاة له، ولذلك سعى القائد، إلى انتزاع امتياز زاوية تمصلوحت منها، باستيفاء الواجبات الشرعية، من أتباعها الشرفاء بقبيلة مزوضة.

يظهر أن النزاع ظل قائما بين الطرفين، حتى جدد المصلوحي الكتابة للسلطان، بعد سنة ونصف، في 10 جمادى الثانية 1283 / 20-10-1866 مشتكيا "من

(24) 12 ذي الحجة 1281/8 ماي 1865. ك. 47.

(25) ن. م. ن. ت.

(26) ن. م.

(27) راجع مسألة قيادة مزوضة والصراع الفردي بها، ص ص 273-275.

كون قائد مزوضة، امتنع من دفع أعشار الشرفاء الساكنين بإيالته، لمساكين شرفاء تامصلوحت، على العادة⁽²⁸⁾، مبررا أحقيته باستيفاء الواجبات الشرعية، المرتبة على شرفاء مزوضة، المنتسبين لشرفاء زاوية تامصلوحت، باعتبار أحقية فقرائهم بها، متهما القائد، بعدم تمكنه منها. فأقر السلطان بأن القائد، "يؤمر بدفع واجبهم"⁽²⁹⁾.

يبين هذا القرار، أنه امتياز لزواية تامصلوحت، رغم أن كل الظهائر التي منحت لها منذ 1820، لم تعد تشير إلى إعفائها من الضرائب⁽³⁰⁾، إلا أن موافقة السلطان، على طلب المصلوحي، بتحويل ضرائب شرعية من شرفاء الزاوية بمزوضة، إلى شرفائها بتامصلوحت، يثبت أنه امتياز في حقوق عامة، تنازلت عنها الدولة لطرف آخر، يعمل بموازاتها لنفس الأهداف⁽³¹⁾.

يظهر أن النزاع بين القوتين المحليتين، استمر رغم هذه الأوامر المخزنية لحوالي خمس سنوات أخرى، وبعد تحريات السلطة المركزية أصدرت في 10 جمادى الثانية 1286 / 1869-9-17 أن "من عادة شرفاء تامصلوحت، القاطنين بمزوضة، في دفع زكاتهم لضعفائهم"⁽³²⁾، وإثره كان قرار السلطان، "بأن العادة التي كانوا عليها يبقون عليها"⁽³³⁾.

يوضح هذا القرار الأخير، أن لشرفاء تامصلوحت، حق التصرف في انفاق زكاتهم، مباشرة على شرفائهم الفقراء، دون توضيح، ما إذا كان نقل تلك الأعشار كلها إلى فقراء تامصلوحت، كما كان يطالب به رئيس الزاوية، أم أنه يشترك معهم فقراؤهم الكائنون بمزوضة. على أن ما يثبته هذا الإجراء، أن الدولة أقرت رسميا، أن لهم حق التصرف في حقوق عامة كامتياز خصوصي.

(28) 10 جمادى الثانية 1283 / 1866-10-20. ك. 47.

(29) 10 جمادى الثانية 1283 / 1866-10-20. ك. 47.

(30) Paul Pascon : Le Haouz de Marrakech. T1. p. 280.

(31) راجع عن مسائل الزاوية والدولة تجاه المجتمع، ص 255-257.

(32) 10 جمادى الثانية 1288 / 1869-9-17. ك. 47.

(33) ن. م. ن. ت.

لقد انتهى تنازع الاختصاص، بين السلطة المحلية بمروضة وزاوية تامصلوحت، حول أحقية استيفاء الواجبات، بعد ثماني سنوات من التنازع، ومراجعة السلطان، انتهى لصالح الزاوية، بإقرار تصرفها في أعشارها، مما يبين، أن سبب تأييد السلطة المركزية لمطالب الزاوية، ناتج عن الأهمية التي تتمتع بها الزاوية، في تنظيم المجتمع المغربي، وخاصة أن مساندها شرعية - إلى حد - لأن حق تحويل الضرائب الشرعية من فئة غنية من أتباعها إلى فئة فقيرة منهم، لا يعدو أن يكون إلا إسهما في إعادة توزيع الثروة، وهو من الحقوق العامة، التي تسمح للدولة التوصل إلى الضرائب، ولذلك فرغم أن كل القرائن، كانت ضد رئيس زاوية تامصلوحت لسوء تصرفاته، فإن السلطة المركزية، لم تمنع حق تحويل ضرائب شرعية إلى الزاوية، لتمسكه بحقوق مكتسبة، ما على السلطة إلا مساندها. وقد كان سوء تسيير المصلوحي، أدى إلى تدخل السلطان بنفسه، لتوزيع دخل الزاوية، بين دائني الزاوية ورئيسها مولاي سعيد، "يدفع لهم الثلث من مستفادها، ويبقى الثلث للقيام بنفسه، والثلث يصيره على البلاد المحبسة" (34)، فقد جرد المصلوحي من التصرف في دخل الزاوية، "إلا ما هو حبس لا سبيل إلى بيعه" (35) ولذلك ما فتئ يسعى لتمويل نفقاته، ولو باسم فقراء الزاوية، وهو حق لم تتمكن الدولة إزالته منه.

إن تطورات تنازع الاختصاصات، بين زاوية تامصلوحت وقيادة مروضة، في الستينات من القرن التاسع عشر، ما هو إلا نموذج لما يحتمل أن يجرى بين السلطة المحلية، وزوايا أخرى، بمنطقة طرفي الأطلس الغربي، لكن اشتهر من هذه النزاعات أمر قضية المصلوحي، لما يؤكد مركز الزاوية بالمنطقة، وخاصة لأدوار رئيسها، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إلا أن الحل الذي ارتضته الدولة، بالسماح للزاوية بتصرفات ضرائبية كامتياز، إنما يزكي وضعية عامة، قد لا تخلو منها زوايا أخرى، خاصة ذات النفوذ السلطوي بالمنطقة.

(34) مجموعة وثائق T2 Pascon .

تاريخ الرسالة 1 محرم 1285 / 4-24-1868. ص 47.

(35) ن. م.

2 - النزاعات بين القوى المحلية والقواد، ص

2 - النزاعات بين القوي المحلية و القواد.

تميزت النزاعات بين القوي المحلية والقواد، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، بأنها لم تكن تقتصر فقط على النزاعات الجماعية، التي تحد من حين لآخر، من استبداد القواد، وإنما تنفجر أيضا في مشكل نزاعات فردية بين السلطة المحلية، والقوى المنافسة لها في القبيلة، لسعي كل منهما، لتوسيع نفوذه المادي والمعنوي داخل القبيلة.

لم يحل التنوع التضاريسي بالمنطقة، دون ترابط مصالح السكان، بين السهل والجبل، عبر شريط الدير، مما يجعل إمكانات المنطقتين وحاجتهما متكاملة (36)، وبالتالي، ينعكس هذا التكامل، على تصرفات التجمعات السكانية لكلا المنطقتين، مما يتطلب ضبطها، حتى لا تؤدي الاضطرابات، إلى بلبلة اجتماعية، تضر بمصالح الطرفين، وخاصة أن درجة المراقبة مختلفة، باختلاف الأشكال الطوبوغرافية، بين سهل وجبل.

فقد حرصت السلطة المركزية، على تواجد سلطات محلية بالمنطقة، من عمال وشيوخ، فالعمال مبتوتون بالدير، عبر مراكز استراتيجية، عند قدم جبال الأطلس الغربي، في أكرگور بوزكيتة، وامميز وتزكين يگدميو، وأگدير الجديد بمزوضة، وبوابوض بمتوگة (37)، وبأزغارن أيت بهي بأيت زلطن بحاحا، والشيوخ بالمنطقة الجبلية، الذين يتم تعيينهم من العمال، باتفاق مع السلطة المركزية (38). أو أحيانا تختص المنطقة بعامل خاص، كما كان الأمر بالنسبة لإبراهيم الأجرأوى (39).

36) Berque (J) Structures sociales du Haut-Atlas. P. 99.

37) Montagne (R) Les berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc. p. 133.

(38) راجع مركز الشيوخ، ص ص 184-191.

(39) راجع ص 185.

ولم يقتصر عمل السلطة المركزية، على هذا التواجد السلطوي المتداخل، بين الجبال الأطلسية والسهل، وإنما كان الاهتمام أيضاً، بتحديد سياسة التعامل بين المنطقتين، التي تتجلى، في "التوكيد على عمال الجبال من الدير، في عدم الغفلة عنهم، لأن منهم ينشأ الفساد لإخوانهم، من أهل الوطا"⁽⁴⁰⁾. فيتبين من هذا بوضوح، أن السلطة المركزية، كانت تشدد في مراقبة سكان الجبال، حتى تفوت فرصة أي اضطراب، يستغله سكان السهل، كوسيلة ضد الوجود السلطوي المحلي، بالجوء إلى الجبال، وذلك بالتوكيد، على العمال المباشرين للسلطة بالدير، في الانتباه لأي حركة، يقوم بها السكان بالمنطقة.

وإن حرص السلطة المركزية، على تطبيق تعليماتها، في مراقبة سكان الجبال والسهل، وما يمكن أن يترتب عن تصرفات ثوارهم من الأضرار، جعلها تنوع أساليب تنبيه العمال، سواء بالكتابة أو المشافهة، فأخبر المولي الحسن السلطان "بمشافهة عمال الدير، والكتابة لهم، برد البال، لمن عسى، أن يصدر منه انحراف من جبالتهم، وإيواء لفساد السهل"⁽⁴¹⁾.

يتوضح من هذه التعليمات الصادرة للعمال بالمنطقة، والتي تصر عليها السلطة المركزية، أنها كانت بمرصاد لتحركات السكان، ومراقبة حركات تمرداتهم، التي تؤدي إلى تواطؤ الثوار، من القبائل الجبلية والسهلية، المناهضين للسلطات المحلية، وخاصة أن الجبال تقدم مقراً منيعاً لهم، مما قد تنشأ عنه بلبلة لمنطقة حيوية، تستفيد السلطة المركزية من استقرارها، إلا أنه رغم هذه الاحتياطات، فإن المنطقة، كانت تعرف أنواعاً من الصراعات الجماعية والتواطؤية.

2- 1- الصراعات الجماعية مع السلطة المحلية

إن السلطة المركزية، رغم حرصها على الحيلولة، بين تواطؤ ثوار الجبل والسهل بالمنطقة، فإنها ما فتئت تضطر للتدخل، ضد الصراعات الجماعية، التي يتم

(40) 13 جمادى الثانية 1287 / 10-9-1870. ك. 47.

(41) 16 رجب 2 - 1287 / 10-1870، ن.م.

فيها التواطؤ، بين المناهضين للسلطات المحلية، تلك الصراعات التي يتخذ فيها التواطؤ، أشكالاً مختلفة، قد يكون بين ثوار مجموعة من القبائل، أو قبيلتين، أو قبيلة واحدة، مما يؤدي لتدخل سلطات محلية متعددة، للحيلولة دون استفحال حركة التواطؤ، رغم أن تلك السلطات، تحاول بدورها أحياناً، الاستفادة من انتفاضات القبائل، ما دامت لا تمس إياها.

إن هذه الصراعات الجماعية، التي هي تعبير عن رفض أشكال الاستغلال، الذي تحاول السلطات المحلية ممارسته، تؤدي إلى توتر عام بالمنطقة، يضر بالاستقرار، الذي تستفيد منه السلطة المركزية، فتحرص على استعادته. وبما أن أساليب انتفاضة الثوار متلونة ومعقدة، فإن السلطة المركزية أيضاً، تنوع الإجراءات المتخذة، لحسم تلك النزاعات، وباستعراض بعض الأمثلة من هذه الانتفاضات، تتوضح إشكالاتها، وكذلك مواقف السلطة إزاءها.

ففي ربيع الأول 1281/شتمبر 1864، تم "الإعلام بما يحاوله فساد متوگة، ومزوضة، وأولاد بوسيع، من فتح باب الفساد" (42) هذه القبائل الثلاثة، التي تشكل رقعة اقتصادية واسعة، متحركة في ممرين رئيسيين، أحدهما نحو سوس، عبر منخفض وادي إسّـن-أسرتو، والآخر نحو الصويرة، عبر سهول أراضي موازية للدير، ولذلك فإن المخزن، لم يكن ليتهاون في أمر ثوار القبائل الثلاثة، فأصدرت السلطة المركزية، "الأمر برد البال لهم، وبيان ما يرتكب في تدارك ذلك" (43). فهي لم تقتصر على إصدار الأمر باليقظة، لتطور قضية المناهضين للسلطة، بل تجاوزته بطلب المشورة، فيما تكون عليه كيفية المعالجة.

وفي محرم 1281/يونيه 1864، صدر "الأمر بالكلام مع عامل مزوضة، فيما نهبه لهم أولاد أبي السبع، مع متاع مغوسة" (44)، فقبيلة أولاد أبي السبع تحتل

(42) 29 ربيع الأول 1281/1 شتمبر 1864، ن.م.

(43) 29 ربيع الأول 1281/1 شتمبر 1864، ن.م.

(44) 5 محرم 1281-10/10-6-1864، ن.م.

السهل، في حين، تتواجد مزروضة على الدير، ومغوسة وهي من گدمیوة، داخل الجبال، وأن النهب حصل، لممتلكات كل من مزروضة ومغوسة. ويظهر أن الأمر الذي صدر، كان لتقصي حقيقة الواقع، لأنه، بعد أقل من عشرين يوماً، أعقبه "أمر قائد أولاد بوسيع، بالوقوف في أداء ما أخذوه لمزروضة، والتأكيد عليه فيه" (45). إلا أن هذا التوتر بين القبيلتين، لم يحل دون استمرار التواطؤ، بين المناهضين للسلطة في القبيلتين، ففي 11 ربيع الثاني 1282 / 3 سبتمبر 1865 ورد على السلطة المركزية، "ما أخبر به القائد محمد المزوضي بفساد بني كضيض، وإيواهم لأولاد الزاوية من أولاد أبي السبع" (46). أما بنو كضيض، فهم فخذة من قبيلة مزروضة، كانوا على ما يظهر من إشعار القائد، خارجين عن السلطة المحلية، وتواطؤوا مع الخارجين عنها أيضاً من أولاد أبي السباع، مما أدى بصدور "الأمر لابن بلعيد، بالقبض عليهم" (47)، الذي كان قائد قبيلة أولاد أبي السباع، وذلك تفادياً لاستمرار المناهضة المشتركة، بين قوى محلية ضد السلطة.

لم يكن أمر الصراعات الجماعية ضد السلطة المحلية، موقوفاً فقط على السلطات المحلية المباشرة، وإنما كانت سلطات محلية أخرى، تؤمر من السلطة المركزية، بالمشاركة في ردعها. ففي 5 جمادى الثاني 1280 / 19 شتمبر 1863 صدر "الأمر الشريف، بجعل أمر فساد أولاد أبو سبع من أهم الأمور، وأن لا يعمل بغير إشارة الخديم عبدالله أبيهي في أمرهم، لنصيحته ومعرفته بهم" (48). فرغم أن قبيلة أولاد أبي السباع، ليست مجاورة لحاحا، فإن عبدالله أبيهي المتولى بها، كانت له حسب منطوق الأمر السلطوي، الصادر للمولى الحسن، معرفة دقيقة بالمنطقة، ولذلك يلزم عليه الاستعانة بخبرته، في شؤون ثوار المنطقة، لما يشكلونه من خطر على السلطة، وتقويض الاستقرار العام.

(45) 24 محرم 1281 / 29-6-1864، ن.م.

(46) 11 ربيع الثاني 1282 / 3 / 9 / 1865، ن.م.

(47) ن. الإشارة ن.م.

(48) 5 جمادى الثاني 1281 / 19 شتمبر 1863، ن.م.

لم تقتصر مشاركة عبدالله أبيهي، في ردع المناهضين للسلطة، على تقديم المشورة، وإنما كلف أيضا في شوال سنة 1281/ مارس 1864، "بالقبض على الفساد من إخوان الحنشاوي الفارين لحاحا" (49)، وهم من الشياظمة، مما يغلق أمامهم أي ملجأ يركنون له، ضد سلطتهم المحلية. لكن عبدالله أبيهي، بعد أكثر من شهرين، من صدور هذا الأمر له، أبلغ السلطة المركزية، "أن الشياظمة في غاية السمع والطاعة والخدمة، وليسوا أصدقاء لأهل الفساد، وإن ضرر ما عليهم، أن عاملهم ذو وجهين" (50)، مبرئا ساحة قبيلة الشياظمة، مما نسب لها، ولعله يقصد هنا الحنشاوي، إلا أنه وجه التهمة للعامل، لكون تصرفاته، هي سبب ما لحق القبيلة من الأضرار، دون أن يوضح نوعها، متهما إياه بعدم الوضوح والعجز، فعبّر عن ذلك بأنه "ذو وجهين" يتصرف مع القبيلة بشكل، ومع السلطة المركزية، على ما يظهر بشكل آخر.

إذا كانت هذه النماذج، من الصراعات الجماعية مع السلطة، لم يركز الاهتمام على أسبابها وأهدافها، وإنما على سبل تطويقها، فإن المنطقة عرفت صراعات جماعية، ذات أسباب وأهداف مرتبطة بفقدان التوازن؛ إما اجتماعيا كالصراع داخل القبيلة، أو سياسيا كالصراع لرفع الظلم الممارس عليها.

ففيما يتعلق بفقدان التوازن الاجتماعي داخل القبيلة، فقد عرفت متوكة سنة 1281/ 1865 صراعا بين فرقتين منها، إحداهما إداوَمَرْزُوكْ كما هو واضح من الوثائق، والأخرى إداوَنيفي جارتها، وأدى هذا الصراع، إلى تدخل سلطات محلية مجاورة، فكتب عبدالله أبيهي، في رمضان 1281/ فبراير 1865، يبلغ السلطة المركزية، "ما وقع بين متوكة" (51)، دون ذكر تفاصيل الأحداث، فبادرت السلطة المركزية، بإصدار "الأمر بالكتب للقائد عمر الشيطمي، برد البال لهم" (52)، فتكون الأحداث، قد وقعت بمتوكة، والمبلغ عنها قائد حاحا، والمكلف بالمراقبة، قائد الشياظمة.

(49) 6 شوال 1281/4 مارس 1864، ن. م.

(50) 24 ذي الحجة 1281/7 ماي 1864، ن. م.

(51) 14 رمضان 1281/10 فبراير 1865، ن. م.

(52) 14 رمضان 1281/10 فبراير 1865، ن. م.

لم تقتصر السلطة المركزية، على هذه التدابير، وإنما كتبت أيضا "لفريقي متوگة، بتحذيرهما عاقبة ما اشتغلا به" (53)، كانذار مسبق، أعقبه تنبيه من السلطان للمولى الحسن، "وأمر كل فريق بما يردده ويقمعه" (54)، ذلك أن السلطان حذر الطرفين المتنازعين من متوگة، مغبة أفعالهم. لكن يظهر أن قبيلة متوگة، ما تزال يقصمها ذلك النزاع، مما أدى بعبد الله أبهي، بعد ثلاثة أشهر، من إخبار السلطة المركزية، بأن يجدد الكتابة لها، في ذي القعدة 1281 / أبريل 1865 "في شأن متوگة" (55).

إن استمرار النزاع بين فرقتي متوگة، وعدم فعالية التدابير التحذيرية، التي اتخذتها السلطة المركزية، جعلها تبث في القضية، لكنها راعت في قرارها، إمكانية اختلاف الأسباب، التي أدت إلى النزاعات، مما استلزم اتخاذ تدابير مواتية لكل حالة، ذلك "أن القتال الواقع بينهم" (56). يمكن أن ينتج عن إحدى الحالات الثلاثة.

1- "إن كان مرتبا على حقوق" (57)، أي حقوق مشتركة بين الطرفين، حدث التنازع عليها، فالقرار هو "يجب أن يعطي كل واحد الحق لخصمه، وينصفه من نفسه" (58)، حيث يكون تبادل الحقوق، التي لا يمكن فهمها بعمق، إلا أصحابها على أساس مبدأ التصالح، الذي درجت عليه العادة، لما يصاحبه من انضباط تلقائي، تكظم فيه كل أشكال الانتقام. وإما إذا تعذر ذلك التصالح، بامتناع أحد الطرفين "ومن لم يفعل يكون الكلام معه" (59)، تتولى السلطة حمله على الإذعان، ورد الحقوق لأصحابها، فيكون تدخل السلطة، قد أتى في الدرجة الثانية بعد رفض التصالح .

(53) 25 رمضان 1281/21 فبراير 1865، ن. م.

(54) 25 رمضان 1281/21 فبراير 1865، ن. م.

(55) 25 ذي القعدة 1281/21 أبريل 1865 قرار البث في قضية فريقي متوگة المتنازعين : ك. 47.

(56) ن. القرار ن. م.

(57) ن. القرار ن. م.

(58) ن. القرار ن. م.

(59) ن. القرار ن. م.

2- "إن كان بسبب حق قبل إداومرزوگ، فعاملهم يتولى قبضه منهم لا الفساد" (60)، ذلك إن كانت القضية واضحة، بأن تبين أن الحقوق مرتبة على فريق إداومرزوگ، فإن السلطة، هي التي تتولى استخراجها منهم، بقوة القانون، ولا يسمح للفريق المتضرر، أن يقوم مقام السلطة، في الحصول على حقوقه بالقوة، لأن ذلك مدعاة للإخلال بالاستقرار، فيتحمل قسطه من المسؤولية.

3- "إن كان ظلما وعدوانا" (61)، ذلك بأن توضح أنه، لا وجود لحقوق مغبونة لأي طرف، فإن المتعدى من الفريقين على الآخر، يكون قد أحدث جرما، يستحق عليه العقاب، "فعاملهم يحميهم ويشد عضدهم" (62)، بأن ينصر الفريق المظلوم على خصمه، مدعوما بقوى خارجية، "ويعان هو وعامل حاحا عليهم، حتى يأخذهم الله بعدله" (63).

كان ذلك مجمل القرار، الذي اتخذه السلطان، في شأن النزاع، الذي حدث داخل قبيلة متوگة، بين فريقين من فرقائها، وهو نزاع لم يكن ضد السلطة، بل هو نزاع ناتج عن فقدان التوازن بين الفرقاء، ولم تحدد أسبابه، ولكن حددت الأساليب التي اتخذت لإخماده، بعد تحديد مسؤولية الجناة، فتعاونت السلطة المركزية، والسلطة المحلية المباشرة، وسلطات مجاورة لاحتوائه.

يظهر أن السلطة المركزية، كانت قد أنزلت بالمنطقة، فرقة عسكرية تأديبية، لأنه بعد عشرة أشهر من بثها في النزاع، في رمضان 1282/فبراير 1866 كان الاستيذان، "في نهوض الحركة النازلة على متوگة" (64)، ويظهر أن المولى الحسن،

60) ن. القرار ن. م.

61) ن. القرار ن. م.

62) ن. القرار ن. م.

63) ن. القرار ن. م.

64) 28 رمضان 1281/14 فبراير 1866، ك. 47

تقدم بذلك الطلب للسلطان، بعدما تبين له عودة دواعي الاستقرار إلى المنطقة، ووافق عليه ب "الإذن في ذلك" (65).

لقد تداخلت أساليب الضغط في هذه القضية، بين استعمال الأساليب المحلية، والأساليب السلطوية، وكانت السلطة المركزية، تعطي الأولوية للأساليب السلمية، قبل الاحتكام إلى القوة، مادام الهدف واحداً، هو عودة الاستقرار الاجتماعي، الذي تستفيد منه جميع الأطراف.

أما الصراعات الجماعية، لرفع المظالم عن القبيلة، والتي عبر عنها العروى.. بالثورات ضد العمال والقواد (66)، فقد تكررت لها أمثلة في المنطقة، منها الصراع الذي حدث بين قبيلة مزوضة، وسلطتها المحلية سنة 1867/1283، ذلك الصراع الذي تورطت فيه جهات متعددة، من داخل القبيلة وخارجها، والذي يظهر أن السلطة المركزية، اقتنعت في النهاية، بأن المسؤولية تعود على القائد.

ففي فاتح شوال 6/1283 فبراير 1867 أخبر قائد مزوضة، محمد بن أحمد، السلطة المركزية، "بخروج إيلته عنه" (67)، وأن الخارجين عنه، انقسموا قسمين، "فرار بعضهم لقبيلة أولاد أبي السباع" (68)، والقسم الآخر، "استجار بعضهم في مراکش" (69)، وكان قرار السلطان على إثر هذا الإخبار، "الأمر بشد عضده عليهم" (70). إلا أن ما يظهر، أن المولى الحسن، آخر دعم القائد، وأرسل إلى عين المكان، "من يقف على حقيقة أمرهم" (71). وخاصة أن المزوضي، اتهم أولاد

(65) 28 رمضان 14/1281 فبراير 1866، ن. م.
(66) Laroui (A) les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain. P. 158.

(67) رسالة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى المولى الحسن بتاريخ 1 شوال 6/1283 فبراير 1867.
نخ. ح. ر.

(68) ن الرسالة

(69) ن الرسالة

(70) 1 شوال 6/1283 فبراير 1867. ك. 47.

(71) رسالة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى المولى الحسن بتاريخ 9 شوال 1283 / 15 فبراير 1867.
نخ. ح. ر.

أبي السباع، بمساعدة الخاريجين عليه، "على ما أرادوه" (72)، ونظم لذلك غارة على الخارجين، واستصفي منهم، "ما قدر عليه من مواشيهم" (73)، التي هي قوتهم المادية، وأبلغ السلطة المركزية، "بعدد المواشي، التي استاق منهم في ضربه عليهم" (74).

لقد ازدادت القضية تعقيدا، ذلك أن الذين التجأوا إلى مراکش، من المناهضين للقائد، رفعوا شكاية ضده، "يزعمون أنهم قائمون بالخدمة، ويودون المغارم الثقيلة، ولا يوصل البعض من ذلك لبيت المال، ويلطخهم بالفساد" (75)، فاتهموا القائد بالخيانة. باختلاس جزء من الأموال، التي يتقاضاها من القبيلة، في حين، أنهم يؤدون كل ما فرض عليهم، مما عبروا عنه "بالمغارم الثقيلة". كما أنهم منضبطون، ينجزون كل خدمات الدولة، والتي لم تحدد، لكن إنجازها، كان دلالة الخضوع التام للسلطة، إلا أن القائد، مع ذلك، يحاول النيل منهم، باتهامهم بالتمرد.

وعلى أثر هذه الشكاية، صدر الأمر للمولى الحسن، "بالبحث على ما ادعوه عليه، وإن تحقق صدقهم، فاقبض عليه وول عليهم غيره" (76). مما يفتح المجال حول إمكانية عزل القائد، بل وسجنه أيضا، إن ثبتت الشكوى، لكن "إن كانوا كاذبين، فشد عضده عليهم" (77)، وذلك ما كان القائد يطلبه، "بإذن مجاط ودويران في إعانتته" (78)، للتضييق على قبيلة مزوضة، من الشرق الذي توجد به قبيلة مجاط، ومن الغرب الذي تعمره دويران.

(72) ن الرسالة

(73) ن الرسالة

(74) ن الرسالة

(75) 9 شوال 1283 / 15 فبراير 1867، ك. 47.

(76) ن. ت. م

(77) ن. ت. م

(78) رسالة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى المولى الحسن بتاريخ 9 شوال 1283 / 15 فبراير 1867،

خ. ح. ر.

ولقد حاول القائد توريط أطراف متعددة، بتهمة تحريض القبيلة ضده، فاتهم قائد أولاد أبي السباع، الذي كان قد صدر له الأمر، "بالكف عن الخوض في قبيلة مزوضة، والوقوف عند حده" (79).

وكان هذا التحذير قد صدر له منذ أوائل سنة 1283/1866، قبل أن تثور قبيلة مزوضة على قائدها، بحوالي عشرة أشهر، مما يبين أن التوتر كان كامنا بين القبيلة، والقائد منذ مدة، ويحاول انتسابه إلى تحريض خارجي للقبيلة، ولذلك ركز على أن المناهضين له، فروا إلى أولاد أبي السباع، الذين دعموهم.

حاول القائد أيضا توريط عناصر أخرى محلية، من القبيلة، كاتهامه ولد الأشقر (80)، بـ "الاشتغال بالخوض في القبيلة" (81)، الذي لم يقف عند هذا الحد، بل سعى حسب اتهام القائد له، للتنسيق مع عناصر خارجية وخاصة متوگة، ذلك "أنه وجه أمه بالعار إلى المتوگي" (82)، مستعملا هذه الوسيلة الاجتماعية، التي درج عليها المجتمع في العضلات، بتجاوز القانون، والاحتكام إلى إثارة الفضائل، وخاصة أن الذاكرة الاجتماعية، تحتفظ بالمدح على قبول العار، وبالذم على رفضه، بغض النظر عن ظروف استعماله. وزاد القائد في اتهامه للأشقر، بأنه وجه أيضا للمتوگي، "أصهار ولد العسري" (83)، ذلك كله، "ليعينه على مراده" (84)، دون تحديد ذلك المراد، فاصدر السلطان الأمر للمولى الحسن، بالبحث عن حقيقة الأمر، وإن وجدها "حقا فإنه المتوگي عن الدخول في أمرهم" (85). لكن لما تقابل قائد

(79) 12 محرم 1283 / 5 ماي 1866، ك. 47.

(80) راجع ص ص 275-276.

(81) رسالة السلطان المولى محمد بن عبدالرحمان إلى المولى الحسن بتاريخ 2 شوال 1283، 7 فبراير 1867، خ. ح. ر.

(82) ن. الرسالة

(83) ن. الرسالة، راجع أيضا عن ولد العسري ص ص 274-275.

(84) ن. الرسالة

(85) ن. الرسالة

مزوضة، وولد الأشقر أمام الخليفة، في شأن الأموال المتخلفة في ذمة القائد ،" وذكره له في وجهه، ولم يجد عنه حجة" (86)، فأفحم ابن الأشقر القائد، وأثار بذلك شكوك السلطة المركزية، وخاصة أن المولى الحسن، استنهض القائد للأداء، "المرّة بعد المرّة، ولم يظهر منه شيء" (87).

لقد عملت كل هذه الملبسات والحجج ضد القائد، مما أقنع السلطان، "بصحّة ما رماه به الخارجون" (88)، حينما اتهموه في شكائهم، باختلاس أموال الجباية. ولذلك، رغم أن المولى الحسن، جدد الكتابة للسلطان، بعد أكثر من شهر في ذي القعدة 1283/أبريل 1867، يطلب صدور، "الأمر بشد عضد القائد محمد المزوضي، على إخوانه" (89)، فإن السلطان أجابه، "فقد تقدم لك أمرنا الشريف، بما يكون عليه العمل في نازلته" (90)، ذلك أن السلطان اقتنع بعدم صلاحه، مما فتح الباب لإمكانية استبداله بغيره، وكان ولد العسري، قد تقدم بطلب الولاية على قبيلة مزوضة، فلقى طلبه استجابة السلطان، "بأن لا بأس بتوليته على القبيلة" (91).

لقد تبين من هذه الواقعة، أن القائد الذي كان متوليا على قبيلة مزوضة، أساء التصرف، مما أدى لثورة القبيلة عليه، ورغم أنه حاول إقحام عناصر مختلفة، متهما إياها بالتحريض، فإن استعمال القرائن والحجج بين الأطراف المتنازعة، أقنع السلطة المركزية، بصحّة حجج المناهضين للقائد، فتم عزله، وولي آخر مكانه، بعد أكثر من شهرين، من صراعات جماعية، كان الهدف منها، رفع الظلم عن قبيلة مزوضة.

(86) رسالة السلطان المولى محمد بن عبدالرحمان إلى المولى الحسن بتاريخ 9 شوال 1283/15 فبراير 1867.

خ. ح. ر.

(87) 9 شوال 1283/15 فبراير 1867. خ. ح. ر.

(88) ن. ت. م.

(89) 17 ذو القعدة 1283/3 أبريل 1867، ك. 47.

(90) ن. ت. ن. م.

(91) ن. م.

لقد كانت الصراعات أسلوباً، تحاول القبائل ممارستها، في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، للدفاع عن نفسها، سواء كانت أهدافها غير واضحة، بأن جمعت بين عناصر مختلفة من عدة قبائل، أو كانت محددة، بأن استهدفت إما إعادة الاستقرار الاجتماعي للقبيلة، أو رفع الظلم عنها. مما جعل السلطة، سواء المحلية وخاصة المركزية، تحاول تطويق تلك الصراعات الجماعية، بأساليب تحد من استمرارها، في منطقة امتزجت فيها مصالح سكان الجبل، والدير، والسهل، في شريط يربط مركزين حضاريين مهمين، في القرن التاسع عشر، مراکش مركز السلطة المركزية، والصويرة مركز التجارة الخارجية.

2- 2- الصراعات الفردية مع السلطة المحلية :

إن الصراعات بين القوى داخل القبائل، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، لم تقتصر على الصراعات الجماعية، مع السلطة المحلية فقط، وإنما كانت تعرف صراعات فردية معها، يسعى فيها كل طرف، لفرض مزيد من هيئته، المادية والمعنوية، داخل القبيلة، وهي صراعات اختلفت أسبابها، وكذلك نتائجها، حسب قوى الأطراف المتنازعة، فلذلك، رغم أنها كانت كلها، ذات اتجاه واحد، بين الأفراد والسلطة، إلا أن مسارها، كان يعكس قدرة كل فرد إزاء الخصم، مما ينعكس أيضاً، على كيفية تدخل السلطة المركزية، لحسم تلك الصراعات، وبأمثلة من مزوضة ودويران ومتوكة، تتوضح نوعاً ما هذه الإشكالية.

2- 2- 1- الصراعات الفردية بمزوضة : مع السلطة المحلية

تميزت الصراعات الفردية مع السلطة المحلية، في الستينات من القرن التاسع عشر بالتعقيد، ذلك أن قبيلة مزوضة، كانت تعرف توتراً عاماً، يظهر أنه أدى لتغيير أشخاص القيادة، بأن تم عزل القائد ولد العسري، وحل مكانه محمد بن أحمد المزوضي، أوائل سنة 1864/1281، الذي لم يستمر إلا حوالي ثلاثة سنوات، ليعزل في نهاية سنة 1867/1283، ويرجع نفس الشخص، ولد العسري إلى القيادة (91مكرر).

(91مكرر) راجع ص 272.

وأثناء تلك المدة، كان الصراع فيها بين القائد الجديد والقبيلة، وفي نفس الوقت كان صراعه أيضا، مع أفراد كولد العسري وولد الأشقر.

أما ولد العسري، فيظهر أنه لم يكن يستصغى إبعاده عن السلطة، وخاصة أن السلطة المركزية، كانت تراقب ثروته، فصدر منها الأمر، للقائد الجديد محمد المزوضي، في 5 محرم 1281/11 يونيو 1864، بـ "تكليفه البحث عن متاع العسري" (92) ويظهر أن هذه المراقبة ظلت مستمرة، حوالي سنتين، ذلك أنه في 17 محرم 1283/17 يونيو 1866 وصل السلطة المركزية، "الإعلام بأن ولد الأشقر المزوضي، ورد برقيق خاله ولد العسري، الذي كان فارا عند بازي، وعدده بين ذكور 6 وإناث 13 وبقي عند بازي، سبعة رؤوس تقاعد عليها" (93)، فيكون مجموع هذا الرقيق خمسة وعشرين فردا، وهو عدد له بال، يعملون باستمرار لفائدة شخص واحد، وقد يفوق العدد الحقيقي هذا الرقم، ولذلك ما أن عزل ولد العسري، حتى عمد بدون شك، إلى إخفاء ما أمكن من ثروته، بمن فيها الرقيق، الذين يحتمل أن يكونوا قد فروا، أو أنه أوحى لهم بذلك، ولما اطمأن بعد سنتين من عزله، أراد استرجاع رقيقه من عند الشخص المؤمن عليه بازي، على يد أحد قرابته ولد الأشقر، ويظهر أن القائد كان لتحركاتهما بمرصدا، فأخبر بذلك السلطة المركزية، التي يحتمل أنه بعد شهرين من ذلك الإخبار، راجعت بازي، الذي كان رده في 10 ربيع الثاني 1283/22 غشت 1866 "ذكر أنه دفع الرقيق المذكور لأخي الحسن، لما جاء بكتاب العسري، وباعه في سوق ثلاثاء المنابهة" (94)، فبرأ بازي نفسه، بأن ادعى تسليم الرقيق لأخي الحسن ولد الأشقر، الذي كان قد أحضر له رسالة من صاحب الرقيق العسري، ولكنه أقر،

(92) 5 محرم 1281/11 يونيو 1864، ك. 47.

(93) 17 محرم 1283/17 يونيو 1866، ن.م.

أيت بازي : أسرة كانت تشغل منصب القيادة بآلگجُونْتْ بأعالي سوس، وكانت لهم علاقة بولد العسري المزوضي، فهناك طريق من أسيف المال فتشكا فآلگجُونْتْ. وهناك أيت بازي آخرون مزوضة، لكن ليسوا المقصودين في النص.

(94) 10 ربيع الثاني 1283/22 غشت 1866، ن.م.

أن ذلك الشخص، بعد تسلم الرقيق، توجه به إلى سوق ثلاثاء المنابهة، المشهور بهوارة بسوس شمال تارودانت، وقد يكون ذلك، تهرباً من ملاحقة السلطة له، إذا حرك ذلك الرقيق في منطقة الدير.

ومعلوم أن الصراع بين ولد العسري والقائد، الذي كان له بالمرصاد، انتهى بعودة ولد العسري للقيادة، بعد عزل القائد محمد المزوضي، على إثر ثورة القبيلة عليه (95).

أما الشخص الثاني، الذي كان الصراع بينه وبين قائد مزوضة، هو الحسن بن الأشقر، وهو من قرابة ولد العسري، ويظهر أن ذلك، أثر على علاقته مع السلطة المركزية، خاصة بعد عزل ولد العسري، مما جعله يلجأ إلى قائد أولاد أبي السباع، فأخبر السلطان، في 26 رمضان 1282/12 فبراير 1866 بـ "تعلق الحسن ولد الأشقر المزوضي، بابن بلعيد السباعي في التوسط له" (96)، الذي ما أن ورد (97) على المولى الحسن بمراكش حتى "طلب جمع شمله واستخدمه وانزله بمحل من القبائل" (98). مما يبين أن ولد الأشقر، كان مكلفاً بخدمة داخل قبيلة مزوضة، ثم فقدتها على ما يظهر، أثناء عزل خاله العسري. فصدر من السلطان "الأمر بمساعدته لما يختاره" (99)، إلا أن هذا القرار، الذي اتخذه السلطان بإعادته للعمل، لم ينفذ إلا بعد خمسة أشهر، ففي 6 صفر 1283/20 يونيو 1866 أبلغ المولى الحسن عن "مخاطبة ولد الأشقر المزوضي، في المحل الذي يختاره، فاختر الخدمه وإبقاء أولاده، بأكدير أيت لحسن بالأوطاء فسوعد" (100)، دون توضيح نوع العمل الذي

95 راجع الصراعات بين القائد المزوضي والقبيلة، ص ص 269-272.

96 26 رمضان 1282/12 فبراير 1866، ك. 47.

97 ن. ت. ن. م.

98 ن. ت. ن. م.

99 ن. ت. ن. م.

100 6 صفر 1283/20 يونيو 1866، ن. م.

أكدير أيت الحسن والمقصود في النص أكدير أيت حسين وهو بأزغار مزوضة، قرب حدود أولاد أبي السباع، وكان الحسن الأشقر خليفة القائد على المزوضي مقيماً فيه ولا تزال هناك ورثته.

اختاره، ويظهر أنه استمر وجوده بقبيلة مزوضة، كما أبقي أولاده بالمكان الذي اختاره، أگدير آيت لحسن من نفس القبيلة"، إلا أن العلاقة بينه وبين قائد القبيلة، محمد بن أحمد المزوضي، سرعان ما تدهورت، حينما اتهمه القائد، بتحريض القبيلة عليه، بمساعدة عناصر خارجية، كالمتوگي (101)، ولم يقف الصراع بينهما عند هذا الحد، بل تقابلا معا، أمام المولى الحسن، فأفحم فيه ابن الأشقر القائد، باتهامه بتخلف أموال الدولة تحت يده، ولم يجد القائد جوابا عن ذلك (102). مما يبين أيضا أن ابن الأشقر، كان مكلفا بعمل له ارتباط بالجباية، لاطلاعه على حقيقة ما تخلف بيد القائد منها.

وانتهت السلطة المركزية هذا الصراع، بأن أصدر السلطان للمولى الحسن الأمر، الذي مفاده، "وجه ولد الأشقر لحضرتنا السعيدة، ليربح ويستريح" (103)، ونفذ هذا الأمر، "بوصول ولد الأشقر الذي، وجهته لحضرتنا الشريفة" (104)، وبذلك أنهى الصراع بين القائد وولد الأشقر، بالفصل بينهما.

2- 2- 2- الصراعات الفردية بدويران مع السلطة المحلية

تميزت الوضعية بدويران بالتعقيد، خاصة على مستوى تنظيم السلطة، مما انعكس على الصراعات الفردية مع السلطة، فقبيلة دويران مثل قبائل الدير، تمتد مساكنها على الجبل، والدير، والسهل، لكنها من ناحية تنظيم السلطة، كانت مشيخة تابعة لإيالة الأجرائي، في الستينات من القرن التاسع عشر، فتداخلت فيها الصراعات بين أفراد السلطة أنفسهم، إذ كان المتولى فيها المشيخة محمد بن مبارك الدويراني، قد تدهورت علاقاته مع القائد، فقدم شكاية إلى السلطة المركزية، في

(101) راجع ص 271.

(102) راجع ص 272.

(103) رسالة السلطان المولى محمد بن عبدالرحمان إلى المولى الحسن بتاريخ 2 شوال 1283/ 8 فبراير 1867، خـ. حـ. ر.

(104) 17 ذي القعدة 1283/ 24 مارس 1867، ن.م.

أواخر سنة 1865/1281 "بأن القائد إبراهيم الأجرائي، لم يبق عندما أمر به في شأنه" (105)، وذلك أنه صار يتأمر على الشيخ، "ويعامل ولد الخضر، بما يحمل القبيلة على الفساد" (106). فاتهم الشيخ القائد بتحريض القبيلة ضده، على يد ولد الخضر الذي تربطه علاقة المصاهرة (107) بالقائد، وبذلك كان النزاع في قبيلة دويران ذا أطراف ثلاثة، الشيخ الدويراني، والقائد الأجرائي، المنسق مع ولد الخضر صهره، الذي ينافس الشيخ، على ما يبدو في القبيلة.

لقد أصبح الشيخ في صراع غير متكافئ، فهو في صراع مع القائد الذي يتبع له، ومع خصم ندمن القبيلة، الذي يجد دعماً أعلى، فقدم الشيخ شكواه إلى السلطان، الذي أحال أمر نزاعه مع القائد على المولى الحسن، "وأعلمناك لتكون على بصيرة إذ ربما يتكلم معك وصيفنا المذكور، فيجذك الحال مبطرا بالقضية" (108).

تطور الصراع بين الأطراف الثلاثة، بأن تحول من مجرد الاتهامات، إلى ممارسة الضغط على الشيخ، بأعمال تسيء له سواء، من ولد الخضر أو العامل، ذلك أن الشيخ، بعد خمسة أشهر من رفعه الشكاية، بتواطؤ القائد مع ولد الخضر، اتهم هذا الأخير، في 10 جمادى الأولى 1282 بأن "جعل له مينة في محل جلوسه، وأحرقت فراشه، وسلمه الله" (109)، مما يؤكد نفوذ ولد الخضر، الذي تمكن من دس لغم للشيخ في مكان إجراء الأحكام، لكن نجاحه الشيخ بعد اتلاف الأثاث. وإثر هذا العمل، أصدر السلطان "الأمر بالقبض عليه" (110)، ويظهر أن هذا

(105) 26 ذي الحجة 1281/22 ماي 1865. ك. 47.

(106) ن. ت. ن. م.

(107) رسالة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى المولى الحسن بتاريخ 25 ذي الحجة 1288/5 مارس 1872، ورد فيها ما يفهم منه علاقة المصاهرة بين الأجرائي وولد الخضر الدويراني. "القائد إبراهيم وصهره ابن الخضر الدويراني". خ. ح. ر.

(108) 26 ذي الحجة 1281/2 ماي 1865، ك. 47.

(109) 10 جمادى الأولى 1282/1 أكتوبر 1865، ك. 47.

(110) ن. ت. ن. م.

الإجراء، زاد من حنق العامل على الشيخ، فتمكن من الإساءة إليه، إذ بعد أربعة أشهر، من محاولة ولد الخضر الإضرار بالشيخ، تم في 14 رمضان 1282/31 يناير 1866 "الإعلام بقبض الإجراوي، على ولد شيخ دويران" (111)، فتحدثت العلاقات بين الشيخ والعامل، مما جعل السلطان، يتدخل بأن أصدر "الأمر بإصلاح الشيخ مع عامله" (112). وعمل المولى الحسن على تنفيذ هذا الأمر، فبعد أقل من شهرين في 6 ذي القعدة 1282/23 مارس 1866 أخبر السلطان، بـ "حضور شيخ دويران وتصاله مع الأجراوي" (113).

أما ولد الخضر الذي كان قد صدر الأمر بسجنه، فقد ظل معتقلاً حوالي أربعة عشر شهراً، حتى تم في 17 شعبان 1283/25 دجنبر 1866 "الإعلام بتسريح الخضر الدويراني" (114)، إلا أن إطلاق سراحه، كان مشروطاً بالتزام حدوده، "بعد إعطائه ضامناً بعدم صدور فساد منه" (115)، تجاه شيخ دويران، بأي كان على ما يظهر، "ورضيه ولد الدويراني" (116)، وحتى تبقى هذه المصالحة المشروطة سارية المفعول، وُثِّقت "بالرسم الموجه" (117) للسلطان، ليكون على علم بحقيقة الأمر، ليتخذ الإجراءات المناسبة، ضد خارق تلك الشروط.

ورغم هذه المصالحة، فإن التنافس بقي كامناً بين الأطراف الثلاثة، الشيخ الدويراني، والعامل الأجراوي، وولد الخضر، في انتظار ظروف تحريكه.

(111) 14 رمضان 1282/31 يناير 1866، ن. م.

(112) ن. ت. ن. م.

(113) 6 ذي القعدة 1282/23 مارس 1866، ن. م.

(114) 17 شعبان 1283/25 دجنبر 1866، ن. م.

(115) ن. ت. ن. م.

(116) ن. ت. ن. م.

(117) ن. ت. ن. م.

2- 2- 3- النزاعات الفردية بمتوكة مع السلطة المحلية

كانت النزاعات الفردية مع السلطة بقبيلة متوكة، متميزة بقوة لقائد إزاءها، مهما اختلفت أسبابها، والمشاركين فيها، وعلى سبيل المثال، كانت نزاعات القائد محمد المتوگي، مع كل من ولد أجَرَ عَامْ، ومحمد البقالي، في الستينات من القرن التاسع عشر.

كان بهي ولد أجَرَ عَامْ منتميا إلى فخذة إداوَمَرَزوگ (118)، والتي كان لها صراع ثنائي، مع فخذة أخرى من قبيلة متوكة (119)، مما أتاح له فرصة التحرك، وخاصة أن القائد محمد المتوگي كان مسجوناً (120). ولما أطلق سراحه في ربيع الثاني 1283/غشت 1866، تمت "توليته على إخوانه عدى ولد أجَرَ عَامْ ومن معه" (121)، مما يوضح أن الصراع الجماعي، الذي كانت متوكة تعرفه، انعكس على القائد أيضا، ولما أطلق سراحه استثنى أجَرَ عَامْ وأتباعه من إداوَمَرَزوگ، من تبعية سلطة المتوگي، وقد يؤدي هذا إلى تواجد سلطة أخرى، يخضع لها جزء من قبيلة متوكة، وهو أمر لا يقبله المتوگي، ولذلك سيسعى لإخضاع الخارجين عنه، مما انعكس على ولد أجَرَ عَامْ، الذي تدخل عبدالله أبهي، بعد شهر من إعادة تولية المتوگي، في 9 جمادى الأولى 1283/19 سبتمبر 1866 "في شأن ولد أجَرَ عَامْ من عدم خروجه من قبيلته" (122)، مما يفيد عزمه على مغادرة القبيلة، تخوفا من انتقام المتوگي، ولذلك حاول أبهي، التوفيق بين الطرفين، ب "إصلاحه مع عامله" (123)، ويظهر أنهما استجابا لرغبة أبهي، الذي "أصلح بينهما" (124).

118) Montagne (R.) Les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc. p. 332.

119) راجع : عن الصراع بين فرق متوكة، ص ص 268-266.

120) راجع عن اعتقال محمد المتوگي، ص ص 177-176.

121) 10 ربيع الثاني 1283/22 غشت 1866، ك. 47.

122) 9 جمادى الأولى 1283/19 شتبر 1866، ن.م.

123) ن. ت. ن.م.

124) ن. ت. ن.م.

يظهر أن ضمان سلامة بهي ولد أجرعام (125)، من سطوة المتوگي، كان بدعم عبدالله أبهي، ولذلك ما أن توفي أواخر سنة 1284 (126)، حتى تغيرت الأمور بالنسبة لأجرعام أيضا، فاضطر لمغادرة القبيلة إلى سوس، احتياطا على ما يبدو من القائد محمد المتوگي، لكن لما توفي أوائل سنة 1286، وبدأت الاستعدادات لتولية عمر بن سعيد المتوگي (127)، حاول ولد أجرعام استغلال الوضعية الجديدة، خصوصا أنه كان مطاردا ف "رجع مطرودا من سوس، متخوفا من الطالب حميدة" (128)، الذي كان عاملا على سوس.

ويظهر أن مطاردة أجرعام، قد توقفت بعدما تغيرت قيادة متوگة، رغم أن المتولي كان من نفس العائلة، كما يحتمل أن ولد أجرعام جنح للاستكانة، بعد ما فقد سنده أبهي الحاحي، فمالت الأمور إلى نوع من المساكنة بين الطرفين، ريثما تتجدد ظروف تحركهما.

أما الشخص الثاني، الذي كان الصراع بينه وبين القائد محمد المتوگي، فيدعى محمد البقالي، وكان يسكن إمين تانوت (129)، ويظهر أنه كان يمارس التجارة باعتبار مركز إمين تانوت، على الطريق الرابط بين سوس والحوز، مما أكسبه علاقات ومعارف متعددة، بمن فيهم رجال السلطة المركزية، فلذلك ما أن تم اعتقاله، من طرف القائد المتوگي، حتى أسرعت جهات مختلفة، للعمل على إطلاق سراحه، واستغرقت قضيته مع المتوگي، حوالي ثلاثة أشهر من جمادى الأولى 1285، الذي اعتقل فيه، إلى أن أطلق سراحه، في أوائل رجب من نفس السنة.

125) Montagne (R.) Ibid : P. 332.

126) راجع عن وفاة أبهي ، ص ص 342-345.

127) راجع عن تولية عمر المتوگي، ص ص 179-181.

128) 18 ربيع الثاني 1286/28 يوليوز 1869، ك. 47.

129) رسالة موسى بن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 16 جمادى الأولى 1285/4 شتنبر 1868، ورد فيها لتعيين مقر البقالي "محمد البقالي من تمنوت"

كان موسى بن أحمد، حاجب السلطان، المولى محمد بن عبدالرحمان، الشخص الذي تدخل في شأن محمد البقالي، فكتب للمولى الحسن في 13 جمادى الأولى 1285/1 شتمبر 1868، في شأن محمد البقالي، وابنه عبدالله، "الذي قبضه القائد محمد المتوگي وسجنه" (130)، مذكرا إياه أن السلطان، أمره "بالبحث عن حاله" (131)، ثم حاول التأثير عليه، فذكره بخصال البقالي، "ولاشك أنك أعزك الله، تعرف خبرته، واشتغاله بما يعنيه" (132)، تلك الخصال التي كان يعرفها أيضا الأجرابي، "ويعرفك بحقيقة أمره" (133)، وأصر على المولى الحسن، "أن تقف معه غاية الوقوف، ولا تقصر في أمره" (134)، واستدرك في ختام رسالته، بأن أبلغه أن السلطان، كتب "للقائد محمد المتوگي بتسريحه، ورد متاعه عليه" (135). مما يفيد أن البقالي، لم يتعرض للسجن فقط، وإنما وقع السطو على أمواله أيضا، ولهذه الأسباب، فإن السلطان، وجه "من يقف على ذلك" (136). وبعد ثلاثة أيام، أعاد موسى بن أحمد، الكتابة للمولى الحسن، في 16 جمادى الأولى 1285/4 شتمبر 1868 مبينا فيها، الخطوات المتخذة، لإطلاق سراح البقالي، مذكرا إياه، بأن الشخص الذي وجهه السلطان، هو المخزني المشاوري، على "أن يتوجه إلى سيادتك أولا، ثم توجهه، وتوجه معه مخزني آخر من عندك" (137)، عند المتوگي، في شأن محمد البقالي، "حتى يسرحه، ويرد عليه ما أخذ منه" (138).

(130) رسالة موسى بن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 13 جمادى الأولى عام 1285/1 شتمبر 1868. خ. ح. ر.

(131) ن. الرسالة.

(132) ن. الرسالة.

(133) ن. الرسالة.

(134) ن. الرسالة.

(135) ن. الرسالة.

(136) ن. الرسالة.

(137) رسالة موسى بن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 16 جمادى الأولى عام 1285/45 شتمبر 1868. خ. ح. ر.

(138) ن. الرسالة.

نفذ المولى الحسن الأوامر السلطانية، في شأن محمد البقالي، وولده عبدالله، فابلاغ السلطان، أنهما "سرحا وأصبحوهما" (139) المخازنية، الذين كانوا متوجهين عند المتوگي في أمرهما، إلا أن القضية لم تنته عند هذا الحد، فقد حدثت أمور سببت في تعقيدها، سواء للبقالي شخصيا، أو خاصة ما ادعى نهبه له.

فيما يتعلق بالبقالي ذاته، فبعد إطلاق سراحه هو وابنه، توجه بهما المخازنية إلى مراکش، إلا أن محمد البقالي، "تخلف بسكساوة لمرض اعتراه" (140)، وكان تخلفه بموضع يسمى "بولعون" (141)، عند مخرج وادي سكساوة إلى السهل، إما ابنه فإنه وصل إلى مراکش.

أما قضية ما ادعى البقالي أنه نهب له، فقد تباينت فيه حجج الطرفين، القائد الظنين، والبقالي المتضرر، فلقد حاول القائد التبرأ مما اتهم به، بأن حصل على حجة تبرئته من متاع البقالي، ذلك أنه "لما سأله عنه أجابه بأنه نقله جميعا للجبل، ولم يبق بداره شيئا، إلا ما لا بال له" (142)، وإثباتا لتلك الحجة، فإن القائد "أشهد عليه بذلك، وعطف على الرسم بخطه" (143)، واحتفظ بالرسم ليدلي به عند الحاجة، وأخبر بمحتواه المولى الحسن. ولذلك لم يعد بإمكان البقالي، متابعة القائد بشيء. ولهذا يظهر أنه أثر التخلي عن الوصول إلى مراکش، بالتخلف في الطريق، بادعاء المرض، تاركاً مهمة الشكاية لابنه عبدالله، الذي ما أن وصل مراکش، عند المولى الحسن، واستأمن على نفسه، حتى "استظهر بالزمام الذي وجهت، المتضمن لعدد من الريال 803 والدراهم 134 والقش والقماش والحلي والعدة، نهب جميعه من داره عن آخره" (144). فأصبح السلطان أمام حجتين، أولاهما وصل الإخبار عن

(139) رسالة موسى بن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 6 رجب عام 1285/23 أكتوبر 1868. خ. ح. ر. (140) ن. الرسالة.

(141) 7 رجب 1285/24 أكتوبر 1868، ك. 47.

(142) رسالة موسى بن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 6 رجب عام 1285. خ. ح. 23 أكتوبر 1868.

(143) ن. الرسالة.

(144) ن. الرسالة.

محتواها، من القائد محمد المتوگي، يعترف فيها محمد البقالي، بأنه لم يضع له شيء من أمواله، وإنما نقلها إلى مكان آخر آمن بالجبل. والثانية صادرة عن ابنه عبدالله، بعد أن أصبح في منأى عن سطوة القائد، يدعي فيها أموالا عددها، نهبت من دارهم بإيمن تانوت، فأشكل الأمر على السلطان، الذي علق على الرسم الذي بيد المتوگي، قائلا "لاشك إن كان هذا الرسم حقيقة، فهو حجة على نفي ما يدعيه البقالي" (145).

لقد حاول كل من القائد والبقالي، النيل من الآخر، فادعى البقاليان "إنهما بريئان مما نسب إليهما" (146)، دون تحديد نوع التهمة، التي نسبها إليهما القائد، في حين ادعيا، أن القائد نهب لهما أموالا، إلا أن خطتهما فشلت، لتمكن القائد من إبطالها، بحصوله من محمد البقالي بوثيقة، يقر فيها بأنه لم ينهب له شيء.

يظهر أن هذه القضية، أنهتها السلطة المركزية، بأن أمر السلطان، بالكتابة للمتوگي، "بعدم التعرض لهما في شيء" (147)، وكذلك "بإقرارهما بمحلها" (148)، مما يفيد أن البقاليين، عادا إلى مكان سكانهما بإيمن تانوت، ليستأنفا أعمالهما.

تثبت هذه الواقعة، أن صراع المتوگي مع البقالي، كان صراعا متكافئا، لوجود دعم السلطة المركزية له، فعجز القائد عن النيل منه، بل أمر بالتزام حدوده في حقه.

لقد أفرزت الصراعات الفردية، مع السلطة المحلية، في القبائل الثلاثة، مزروعة، ودويران، ومتوگة، تناقضات، بينت درجة سلطة القواد، كما بينت أيضا مكانة المنازعين لهم، ذلك أن الخصوم المنازعين للقواد، لم يكونوا من الأشخاص

(145) ن. الرسالة.

(146) 7 رجب 1285/24 أكتوبر 1868، ك. 47.

(147) ن. ت م.

(148) ن. ت م.

العاديين، إذ كانوا يجدون في تدخل السلطة المركزية دعماً، قد أدى في مزووضة، بتضافر مع عوامل أخرى إلى عزل القائد، وفي دويران، إلى التوفيق بين الخصوم لكونهم من رجال السلطة، في حين كان الأمر بمتوغة، قد نم عن إبراز مكانة القائد، رغم استعانة أحد خصومه البقالي، بالسلطة المركزية، في مواجهة القائد، أما الخصم الآخر أجرجام فقد حرم ذلك الدعم لعزلته.

يوضح هذا التباين، في حل تلك النزاعات الفردية، مع السلطة المحلية، نظرة السلطة المركزية، إلى تلك الخصومات، التي كانت تعج بها القبائل بالمنطقة، فقد حرصت على نوع من التوفيق العام، ما دامت الصراعات محدودة التأثير، كما حدث في دويران ومتوغة، وتستجيب لها، إذا كانت ذات مدى عمومي، كما حدث في مزووضة، باعتبارها المتضرر من أي خلل عام، قد يفرض عليها التدخل، باستعمال العنف، لوضع حد لنتائج تلك الصراعات.

يتوضح من هذه النماذج من المنازعات بين القوى والسلطة المحليتين، أن حلها، كان يقف على مراجعة السلطة المركزية. سواء تعلق الأمر بتنازع الاختصاص، أو صراعات عامة؛ جماعية وفردية، تلك السلطة التي كانت بدورها، تلون قرارات الحل، من قضية إلى أخرى. ولن يشذ عن ذلك، نماذج أخرى، من الجانب الاقتصادي.

III - جوانب اقتصادية بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في الستينات من القرن التاسع عشر:

إن تميز نمط الإنتاج الشتات بالخصائص التي ترعى الاكتفاء الذاتي، جعل تدخل السلطة خاصة المركزية، محدوداً في مجال الاقتصاد. يأتي عند عجز المؤسسات المحلية، عن تجاوز الصعاب التي تعترض الاستغلال الاقتصادي، وذلك ما يبيته بعض النماذج في المجال الاقتصادي بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي. فجاء

تدخل السلطة المركزية، إما لحل نزاعات حول الأرض والمياه، أو لاحتكار إنتاجات، تفوق طاقة الإنتاج الشتات، أو لتنظيم المجال المشترك، بين الأطراف، كالمجال التجاري.

1 - نموذج النزاعات الاقتصادية

تشكل النزاعات الاقتصادية عنصرا حيويا، لدى القبائل المتجاورة، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، لأنها تعكس تداخل مصالحها، وخاصة أنها قبائل مستقرة، تعيش على استغلال الطبيعة، حرثا ومياها ومرعى. فامتداد أراضي الحرث والمراعي، على طول حدود القبائل، يؤدي إلى النزاعات، كما أن امتداد الوديان عبر القبائل، وما يتفرع منها من السواقي، يثير استغلال مياهها الصراعات أيضا، ولذلك فإن النزاعات في المجال الاقتصادي المحلي في المنطقة، تتبلور في محورين رئيسيين.

1 - 1 - النزاعات على الأراضي

1 - 2 - النزاعات على المياه

1 - 1 - النزاعات على الأراضي

إن النزاعات على الأراضي الزراعية، تشكل عصب الحياة في المجتمع الزراعي، ولذلك فهي تكاد تكون مستمرة وبدون انقطاع، وتظهر بالخصوص في إبان القيام بالحرث، في وضعية عقارية قانونية، تلعب فيها الجماعة الدور الرئيسي، فهي التي تبث في النزاعات حول الأرض، من حين لآخر بوسائلها المعتادة، وخاصة أنها أدري بإشكالياتها، ومتبعة لتطور ملاكيها، من أطراف هذه القبيلة أو تلك، وذلك بتعاون مع السلطات المحلية، ولا تتدخل السلطة المركزية، إلا حينما تعجز الجماعة، والسلطة المحلية، عن الوصول لفك النزاع، وتوضح هذه الإشكالية، من نماذج من منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في الستينات من القرن التاسع عشر.

لقد ثار نزاع على الأرض، بين قبيلة نفيفة، وقبيلة أولاد أبي السباع، ورفع إلى السلطة المركزية للبحث فيه سنة 1854(1)، مما بين أن الحل المحلي، لم يرض الطرفين، وذلك أن كل طرف، تمسك بأحقية في الأرض المتنازع عليها، مما يطرح مسألة أصل النزاع بينهما.

يذكر جرمان عياش، أن الساكنين للأرض من نفيفة، اضطروا للتخلي عنها، سنة 1850 نتيجة قحط، ولم يرجعوا إليها إلا بعد مدة، ليجدوها محتلة، من طرف سكان ينتمون إلى أولاد أبي السباع، الذين ادعوا أنها ملكهم، فتار النزاع بين الطرفين من أجلها(2).

أما الرواية من نفس المنطقة، تذكر أن سبب احتلال تلك الأرض، ترجع إلى الظروف التي سادت المنطقة، غداة قبلة الاسطول الفرنسي للصويرة سنة 1844، مما أحدث رعبا في المنطقة، تحركت معه القبائل، فانجلى أهل تلك الأرض من نفيفة، وحل مكانهم سكان من أولاد أبي السباع(3).

يظهر من القريتين، أن مدة احتلال أولاد أبي السباع، لأرض يدعى نفيفة أنها ملكهم، غير كافية لاثبات حق التملك لأولاد أبي السباع، فحسب استنتاج عياش، لا تتجاوز مدة الاحتلال أربع سنوات، قبل رفع القضية أمام السلطة المركزية، وحسب الرواية الشفوية من عين المكان، لا تتجاوز عشر سنوات، وهي مدة لا تنهض حجة يتمسك بها أولاد أبي السباع، ولا تتطلب اللجوء إلى السلطة المركزية، لاجلاء المحتلين لأرض نفيفة، مما يوضح أن المدة أطول من ذلك، حتى يصعب على الطرف المدعي نفيفة، اثبات حق الملكية في تلك الأرض، مما يستدعي معه استعمال حجج دامغة لا تقبل الطعن.

1) Ayache (Germain) : Etudes d'histoire marocaine Rabat 1979. P. 169.

2) Ayache (G.) Ibid.: P. 169.

(3) رواية شفوية مستقاة من أولاد أبي السباع.

إن الاعتماد على رسالة بعث بها قائد مزوذة للسلطان، أسهمت في توضيح مدة الاحتلال، وهي رسالة مؤرخة ب 19 ربيع الثاني 1270/19 يناير 1854(4)، في حين أن تاريخ المحضر الذي اعتمد عليه عياش في القضية، هو 20 ربيع الثاني 1270/20 يناير 1854، فتكون الرسالة أسبق من تحرير المحضر.

تفيد رسالة قائد مزوذة، أن السلطان أصدر له الامر، "أن نتوجه مع نفيفة وأولاد أبي السباع، للوقوف على البلاد التي يتنازعون فيها، وننظر من يعتمروها منذ سنين، ومن الظالم من الفريقين، ونخبرك بالجميع، فبادرنا للامثال، وشرنا على ساعد الجد في الحال، فطفنا بها من النواحي، فألفيناها مشحونة بعمارة أولاد أبي السباع، بناء وغرسا وسكنى، وحرثنا ونطافى وغدرانا وأمراسا، اعتمروها منذ سنين عديدة، من أول نصر سيدنا أيده الله للان (5)".

إن هذه الرسالة، تبين أن أولاد أبي السباع، احتلوا الأرض المتنازع عليها مع نفيفة، منذ أزيد من ثلاثين سنة باعتبار، أن المزوضي يذكر أنهم، "اعتمروها منذ سنين عديدة، من أول نصر سيدنا أيده الله للان" ومعلوم أن السلطان المولى عبد الرحمان، كان قد تولى منذ 1822/1238، فتكون مدة الاحتلال في نظر القائد، كافية لتنهض حجة قاطعة تخول لأولاد أبي السباع، حق امتلاك الأرض، باعتبار أنهم أحيوها، كما يذكر، بالمباني، والغرس، والنطافى.

وبذلك تزداد الأمور صعوبة، إذ أن التملك لمدة طويلة وإحياء الأرض، ينهضان حجة لاستحقاق ملكيتها، وذلك ما قام به أولاد أبي السباع، فتمسكوا بحق امتلاك الأرض، تجاه الخصوم أمام السلطان، الذي وجه لجنة لعين المكان، مشكلة من ثلاثة عدول وقائدين عسكريين، فمثلت تلك اللجنة طرفي السلطة القضائية والتنفيذية، وعاينت الأرض المتنازع عليها، فثبت لها قدم استغلالها،

(4) رسالة من قائد مزوذة أحمد بن مبارك المزوضي إلى السلطان المولى عبد الرحمان بتاريخ 19 ربيع الثاني 1270/19 يناير 1854، خد. ح. ر.

(5) نفس رسالة المزوضي.

لوجود خرائب دور، ومطامير، ونطافى، وبقايا غرس، تعود لفترة قديمة، تبين أن لها ملاكين أسبق من المستقرين بها من أولاد أبي السباع، مما أكد أن نفيفة هم الملاكون لها أصلا، وأيدت مطالبهم قبيلة دويران، الذين شهدوا لصالحهم، في حين التزم سكساوة نوعا من الحياد، بادعائهم عدم معرفة الحقيقة (6).

لقد رفعت اللجنة تقريرها، للسلطان المولى عبد الرحمان، الذي أقر بتخلي أولاد أبي السباع عن الاملاك، التي احتلوها لأصحابها نفيفة، لكن بعد حصاد ما زرعه (7).

أما بين متوغة وأولاد أبي السباع، فقد حدث نزاع على الأرض، رفع إلى السلطة المركزية، في 14 محرم 1288/5 أبريل 1871 وكان حول، "حدود البلاد المنعم بها على متوغة" (8). مما أكد أن الأرض، كان السلطان قد فوتها لمتوغة، دون ذكر الأسباب التي حملته على ذلك، إلا أن النزاع حول تلك الأرض، جعلت السلطة المركزية، تحقق في أصول المالكين، فتبين لها، "أنه بحث عنها فألفيت إنما كانت في الأصل، لأولاد أبي السباع" (9). فتكون السلطة المركزية، قد أعادت حقوق الملكية لأولاد أبي السباع، بعد أن كانت قد فوتت الأرض لمتوغة.

أما بين دويران وأولاد أبي السباع، فقد حدث نزاع أيضا على الأرض، أدى لرفع القضية للسلطة المركزية، التي أقرت في 28 محرم 1285/21 ماي 1868 "إلزام أولاد أبي السباع، بالتخلي عن بلاد الدويران" (10) مما يبين أن السلطة، اقتنعت على ما يبدو، بحجج الطرف المتضرر دويران، فأمرت بإلزام أولاد أبي السباع، بالتخلي

6) Ayache (G) Ibid. P. 169

7) Ayache (G) Ibid. P. 170

(8) 14 محرم 1288/5 أبريل 1871، ك. 47.

أما مسألة الأراضي التي وقع النزاع حولها. فإثناء البحث في المنطقة، فلا تذكر الرواية الشفوية إلا أمثلة ترجع لأوائل القرن العشرين.

(9) 14 محرم 1288/5 أبريل 1871، ن.م.

(10) 28 محرم 1285/21 ماي 1868، ن.م.

عن الأرض، التي احتلوها. لكن يظهر أن قضية البلاد المتنازع عليها بين الطرفين، لم تنته بهذا القرار السلطوي، وقد يكون لأسباب توفر أولاد أبي السباع على حجج، جعلت السلطة المركزية، تأمر بعد أزيد من شهر، عن قرارها السابق، "باجراء قضية أولاد أبي السباع ودويران، في البلاد التي بينهم، على ما حكمت به الشريعة" (11). فتنازلت السلطة المركزية عن قرارها، وأمرت بإحالة القضية على المحكمة، على أساس الاحتكام إلى الحجج المدلى بها من كلا الطرفين، وذلك "من أعمال ما أدلى به الثاني أو إهماله" (12)، باعتبار أن الطرف المتعرض، هم أولاد أبي السباع.

يتبين من النماذج الثلاثة، أن مسألة النزاع على الأرض، في منطقة السهل المجاور لمنطقة الدير، تكتسي صعوبة، ترجع إلى درجة الاستقرار والاستغلال، التي تخضع لعوامل مختلفة، من مناخية، أو سياسية، أو اجتماعية، مما يؤدي لاضطرابات تؤثر على استمرار الملكية العقارية، للأطراف المتواجدة بالمنطقة، ولذلك فإن السلطة المركزية راعت بدورها هذا التذبذب. فيلاحظ أنها تعاملت مع كل قضية، حسب ما تقتضيه الظروف، فكلفت لجنة للمعaine وإثبات الحجج، في قضية نفيفة وأولاد أبي السباع، فتبين لها حق نفيفة الذي أيدته، في حين تبين لها من قضية متوكة وأولاد أبي السباع، أن البلاد المتنازع عليها، هي من حقوق أولاد أبي السباع، لكن أشكل عليها الأمر، في قضية تنازع دويران وأولاد أبي السباعي، فبعدما كانت قد أصدرت الأمر، بالتخلي لأولاد أبي السباعي، لصالح دويران، فإنها تنازلت عن هذا القرار، وأحالت القضية على المحكمة الشرعية، والاحتكام إلى حجج الطرفين.

إن تصرفات السلطة المركزية هذه، تبين مرونة تعاملها في النزاعات على الأرض، بين مجموعة قبلية بطرفي الأطلس الكبير الغربي، تشكل نمطا معقدا، فهناك ثلاث قبائل ديرية مستقرة، هي متوكة، ونفيفة، ودويران، تتعامل مع قبيلة

(11) 7 ربيع الأول 1285/28 يونيو 1868، ن.م.

(12) 7 ربيع الأول 1285/28 يونيو 1868، ن.م.

أولاد أبي السباع، التي تحدها من السهل، وهي أكثر قابلية للتنقل، مما يؤدي للنزاعات حول الأرض، بين هذه التشكيلة القبلية الديرية السهلية، خاصة أن الظرفية المناخية، تتميز في المنطقة بالجفاف، مما يؤثر على المساحات المزروعة بين الامتداد والتقلص، وعدم الاستقرار، من سنة لأخرى، ينجم عنها، التنازع المستمر بين الأطراف، مما جعل السلطة المركزية، تحاول إرغام الجميع على إثبات الحقوق التي يدعيها.

1 - 2 - النزاع على المياه

إن النزاع على المياه، في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، يكتسي أهمية على طول الوديان، والتي تعرف تنظيما دقيقا لتوزيع المياه عبر سواقي، تختلف مسافات حسب أهمية الأرض المسقية، وحسب امتداد تلك السواقي، التي تكون دوما خاصة بالقرى المتواجدة على الوادي، وأحيانا تشترك في استغلالها أفخاذ القبيلة الواحدة، بل تتجاوز ذلك، لمشاركة قبائل أخرى في ذلك الاستغلال.

وينتج عن هذا التزايد في استغلال مياه السواقي، الممتدة بين أطراف متعددة، الاضطراب أحيانا في ضبط التوزيع، مما يؤدي إلى تدخل السلطة لحسم الموقف، وإن كان تدخلها في الواقع لا يتأتى، إلا حينما لا تستطيع الأطراف المتنازعة، التحكم إلى الأعراف التي درجت عليها، والتي تحولت إلى مجموعة من المبادئ العامة تراعى تطبيقاتها، ومثال من تلك المبادئ، كما يذكر بيرك (13)، مراعاة تدرج التقسيمات السكانية على طول الوادي، من أعلاه إلى أدناه، مما يجعل دوما حق التصرف في المياه، للأعلى من السكان عن الأدنى منهم، بحيث يكون مبدئيا، استغلال مياه الوادي للأعلى، وما فضل عنهم يكون من نصيب الأدنى، ودرجت العادة على ذلك.

13) Berque (J) Structures sociales du Haut Atlas. p. 108

لقد نجم عن مراعاة هذه المبادئ العامة، أن نشأت قاعدة عرفية، تتحكم إليها الأطراف، وهي التصرف "على وجه الخير" (14)، في توزيع المياه في أوقات شحها، حيث يسعى الأدنون من سكان الوادي، لحمل الأعلى، على تفويت قسط من المياه لهم، بناء على تلك القاعدة العرفية، التي غالبا ما تراعى، إلا في ظروف خاصة، حينما تتعقد الأمور، ويستحيل التفاهم، وأنداك يفتح الباب أمام تدخل السلطة، وهذا ما توضحه بعض النماذج، من النزاعات حول توزيع المياه، في منطقة الدير، في الستينات من القرن التاسع عشر.

أرود بريك بعض الأمثلة عن قضايا توزيع المياه، على طول وادي سكساوة، سواء في أعلى الوادي أو أسفله.

ففي أعلى الوادي، ذكر مثالا للنزاع، الذي كان بين فريقين من قبيلة سكساوة، حول ساقية لفريق إدما، تستمد مياهها من أعلى الوادي عند فريق أيت حدو يوس مما أدى لتجدد النزاعات بين الفريقين، حتى عقدت اتفاقية جماعية بينهما، أوائل القرن الثامن عشر، فكف أيت حدو يوس عن الإضرار بساقية فريق إدما (15).

وفي أسفل الوادي، تشترك قبيلتان في استغلال الوادي، أرضا ومياه، وهما سكساوة ودويران، وتتوزع فرقاء القبيلتين على الوادي، بشكل متداخل، مما يؤدي إلى تأثير متبادل بينها، فيتأثر فريق أيت موسى من سكساوة، في استغلال مياه رافد يدعى أدوز، بفريق أيت تادارت من دويران، لأن الرافد يأتي من منطقتهم، وعند مخرج وادي سكساوة، يتأثر دويران في استغلال المياه بفريق أيت عبدالله، وهم من سكساوة، فيكون التداخل بين فرقاء القبيلتين، سكساوة ودويران، قد أدى إلى توازن مبني على التناوب، في استغلال مياه وادي سكساوة (16).

(14) 8 شوال 1282/24 فبراير 1866، ك. 47
Berque (J) op. cit. p. 108

15) Berque (J) op. cit. p. 107.
16) Berque (J) op. cit. p. 106.

انضافت قبيلة ثالثة، أولاد أبي السباع، إلى كل من سكساوة ودويران في استغلال مياه وادي سكساوة، الذي يسمى وادي القهرة⁽¹⁷⁾، لما يدخل السهل، فتتواجد قرى سباعية على ضفاف الوادي بعد دويران، فأصبحت ثلاث قبائل تستفيد من مياه الوادي، مما يدعو إلى ضرورة التحكم في توزيع المياه، خاصة عند شحها أو نضوبها، وذلك بواسطة سواقي، تستمد مياهها من أراضي سكساوة عند أيت عبد الله⁽¹⁸⁾، لتعبر أراضي دويران، وتستفيد منها قرى سباعية كأيت سعادة وأولاد سولة⁽¹⁹⁾.

إن هذا التداخل بين القبائل الثلاثة، في استغلال مياه السواقي، لا يخلو من النزاعات، قد تصل أحيانا إلى تدخل السلطة المركزية، مثل النزاع الذي حدث بين أولاد أبي السباع، وكل من دويران وسكساوة في الستينات من القرن التاسع عشر، والذي دام حوالي ثلاث سنوات ما بين 1865/1282 و 1868/1285.

فقد بدأ هذا النزاع، في 8 شوال 1282/24 فبراير 1866، بعد أن "تشكى قائد أولاد بو السبع، بقطع الماء من ساقيتهم"⁽²⁰⁾، فأصدر المولى الحسن قرارا، "بأن يؤمر دويران يطلقون لهم شيئا من الماء"⁽²¹⁾، صدر الأمر لقبيلة دويران، الموالية لأولاد أبي السباع من الأعلى، ولكن هذا الأمر لم يتخذ صفة قانونية إجبارية، بل فقط صفة حبية، "على وجه الخير"⁽²²⁾، مراعاة لمبدأ التدرج على الوادي، الذي يعطي الأولوية، للأعلى على الأدنى، فكان تدخل السلطة المركزية بصفة حميدة، على أساس تحويل الاختيار إلى الإلزام، ما دامت القبيلتان تشتركان في أمور متعددة. ولكن تدخل السلطة المركزية، لم يلق الاستجابة لدى دويران، الذين امتنعوا عن

(17) يسمى وادي سكساوة واد القهرة عندما يدخل السهل عند دويران نسبة إلى قلعة القاهرة التي أقامها المرينيون عند مدخل الوادي.

(18) Berque (J) op. cit. p 106.

(19) Berque (J) op. cit. p 107.

(20) 8 شوال 1282/24 فبراير 1866، ك. 47.

(21) ن. م - ن. ت

(22) ن. م - ن. ت

تفويت المياه لأولاد أبي السباع، وانضم لهم سكساوة في هذا الرفض، ولذلك فبعد خمسة أشهر من شكاية أولاد أبي السباع، فإن قائدهم، "إبراهيم بن بلعيد السباعي، أخبر أن سكساوة ودويران امتنعوا عن تمكينهم، مما كنت نفذته لهم من ماء وادي القهرة، على وجه الخير" (23). كان هذا تدخلا من السلطان الذي أقر ما كان المولى الحسن قد أمر به، من تفويت قسط من مياه وادي القهرة، لأولاد أبي السباع بالصفة الحميدة، إلا أن المعنيين دويران، الذين انضم لهم سكساوة، امتنعوا عن تنفيذ قرار المولى الحسن، فأمره السلطان بـ "بيان موجب امتناعهم من ذلك" (24) ولم توضح الأسباب التي حملتهم على الامتناع، هل ترجع إلى ظروف مناخية شديدة الجفاف، لم يتمكن معها سكساوة ولا دويران من وجود مياه كافية، يمكن لها اجتياز مسافات طويلة، أو أن الأمر يرجع إلى احتدام النزاع بين القبائل الثلاثة، مما حال دون تفاهم بينها، وجعل النزاع يطول حتى أصدر السلطان ظهيرا سنة 1285/ 1868 كما أورد يبرك، مفاده "أن المستغلين لوادي القهرة وأولاد أبي السباع في حالة نزاع" (25)، وبدون شك فإن كل التدخلات الحميدة قد استنفدت، ولذلك كان قرار السلطان في القضية، "أمر أن الخمس يفوت لأولاد أبي السباع، والباقي للأولين" (26) أي دويران وسكساوة.

وبذلك يكون تدخل السلطة المركزية، في النزاع الذي كان بين القبائل الثلاثة أولاد أبي السباع المتضررين، وكل من دويران وسكساوة، حول توزيع مياه وادي القهرة متدرجا، حافظ في البداية، على أن يكون تفويت قسط من المياه لأولاد أبي السباع إلزاما عرفيا، ولما استعصى ذلك، جعله تفويتا قانونيا، لكن المقدار المأمور به، لا يتجاوز الخمس، الذي هو حق شرعي للسلطان يتصرف فيه.

لقد تجاوز تدخل السلطة المركزية هذه الطريقة، المطبقة في شأن توزيع مياه وادي القهرة، لما تصدت للنزاع على المياه بين القبائل المتواجدة على أسيف المال،

(23) 22 ربيع الأول 1283/ 5 غشت 1866. ن.م.

(24) ن. ت. ن.م.

25) Berque (J) op. cit. p. 106.

26) Berque (J) op. cit. p. 106.

بين كل من أهل أسيف المال، الذين ينتمون إلى قبيلة كدميو، والقبائل التي تستفيد من مياه الوادي، كمزوضة ومجاط وفروغة، بواسطة مجموعة من السواقي، تستمد مياهها من الوادي، ويطلبها من التعقيد، ما جعل السلطة المركزية، تتدخل للبت في النزاع على استغلال المياه.

تقدم قائد قبيلة مجاط بشكوى؛ في 4 شعبان 1285/20 نونبر 1868 "ما طلبه عثمان المجاطي، من عدم إجابة فروغة، لمارامان أخذ ما بيد إخوانه من ثلث الماء، الذي نابهم من الماء المقسوم، بينهم وبين أهل أسيف المال، ومزوضة، أثلاثا بينهم، لتضرهم" (27)، يفيد هذا أن النزاع كان بين مجاط وفروغة، ذلك أن الأخيرين، يحاولون عرقلة استفادة الأولين، مجاط، من القسمة التي نابتهم في توزيع المياه، ويظهر أن فروغة لم يرضهم الحل، الذي كان المولى الحسن، قد اتخذه في مسألة توزيع مياه أسف المال، بين أهل أسيف المال وفروغة ومجاط ومزوضة، فحاولوا عرقلة ذلك الحل، مما كان سببا لشكاية قائد مجاط.

لقد سبق للمولى الحسن، أن قام بحل النزاع، حول توزيع مياه أسف المال، بين القبائل الأربعة المذكورة، فوجه لجنة إلى عين المكان، مكونة من عدلين يمثلان السلطة القاضائية، وقائدا يمثل السلطة المركزية، و "أرباب المعرفة" (28)، يمثلون أصحاب الخبرة المعترف بها لدى الرأي العام، و "بعض أعيان كل فريق من القبائل المذكورين" (29)، أي المتنازعة على توزيع المياه. لقد مثلت هذه اللجنة كل الأطراف، السلطات القضائية والتنفيذية، والخبرة العمومية المعمول بها والمقبولة، والأطراف المتنازعة، ووجهت تلك اللجنة إلى عين المكان "حتى وقفوا على محل مجرى الماء المذكور، وطافوا به طوافا شافيا، بمحضر الأعيان المشار لهم" (30). وبناء على ما توصلت إليه هذه اللجنة، قرر المولى الحسن تقسيم الماء بين القبائل المتنازعة

(27) 4 شعبان 1285/20 نوفمبر 1868، ك. 47.

(28) 22 جمادى الثانية 1285/10 أكتوبر 1868، كناش 664.

(29) ن. ت. ن. م.

(30) ن. ت. ن. م.

عليه، أهل أسف المال، وفروغة ومجاط ومزوضة، فتم "إقرار أهل أسف المال على ثلثهم المعين لهم قبل، من الماء المذكور، على حاله من غير إدخال نقص عليهم فيه" (31)، ثم "قسمت الثلثين الباقيين بين مجاط وفروغة ومزوضة اثلاثا سوية بينهم" (32)، وعلق السلطان على هذا الإجراء "فقد أمضينا ما فعلت من ذلك" (33). وكان المولى الحسن، قد كتب ظهائر تأمر بتطبيق ما أقره، "فعلى الواقف عليه من عمال سيدنا، وولاة أمره الشريف المعتر بالله، أن يعمل بمقتضاه، واقفا عند حده ومقتضاه" (34). وبذلك لا يجوز لأحد إحداث تغيير في هذا الإجراء، سواء الأطراف المعنية، أو المتولين للسلطة التنفيذية.

إن هذا التصرف الذي سلكته السلطة المركزية، في توزيع مياه أسيف المال، مخالف للسلوك الذي اتبعته في توزيع مياه وادي القهرة، فقد أبت على امتياز لأهل أسيف المال، باعتبارهم الاعليين على الوادي عن القبائل الثلاثة الأخرى، مراعاة لمبدأ التدرج على الوادي، لكن الامتياز إنما منح لهم فقط الثلث من الماء، في حين قسمت الثلثين الباقيين من الماء بين القبائل الثلاثة، فروغة، ومجاط، ومزوضة، سويا، ثلثا لكل قبيلة، وهذا ما حاول فروغة عرقته، ولعل السبب في هذا التوزيع راجع لتساوي موقع القبائل الثلاثة، فكلها تقع مباشرة على السهل، عند مخرج الوادي في شكل مخروطي، فلا امتياز لقبيلة على أخرى، وفقا لمبدأ التدرج على الوادي، فعولمت على هذا الأساس في توزيع المياه.

يظهر أن مشكلة توزيع المياه بالدير، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، تتخذ أشكالا مختلفة، كما يتوضح من النموذجين على الوادين، وادي القهرة، ووادي أسيف المال، فقد كانت الاجراءات متنوعة، حسب ظروف كل وادي، وحسب موقع التجمعات السكانية، التي تستفيد من مياه ذلك الوادي، فراعى

(31) ن. ت. ن. م.

(32) 4 شعبان 1285/20 نونبر 1868، ك. 47.

(33) ن. ت. ن. م.

(34) متم شعبان الأبرك عام 1285/16 دجنبر 1868. كناش 664 .

التوزيع، الالتزام بالأعراف على وادي القهّرة، مراعاة لمبدأ تدرج السكان على الوادي، في حين اتخذ أسلوب الإلزام السلطوي، على وادي أسف المال حيث، يتعذر وضوح ذلك المبدأ.

وهكذا تظهر نماذج النزاعات، على المياه والأرض، نوعا من المشاكل الاقتصادية، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، تلك النزاعات التي يستعصي فيها الحل المحلي، فتدخل السلطة المركزية، للحفاظ على التوازن، بين القبائل في استغلال المجال الاقتصادي. وقد يطال ذلك التدخل بكيفية أوسع بعض مجالات الإنتاج.

2. نموذج الإنتاج المتجاوز طاقات الإنتاج الشتات : تجديد صناعة السكر :

ففيما يتعلق بمجال الإنتاج المتجاوز لطاقة أطراف الإنتاج الشتات، كان تدخل السلطة المركزية، بتعاون مع السلطات المحلية، في الستينات من القرن التاسع عشر، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في إطار تجديد صناعة السكر(35)، القائمة على قصب السكر، وكانت محاولة زراعة قصب السكر، في كل من شيشاوة وحاحة. وقد سبق للمنطقتين أن عرفتا صناعة السكر في العهد السعدي(36).

أما بالنسبة لتجربة شيشاوة، وردت بعض المعلومات عن جانب مشاكلها، وخاصة المتعلقة باليد العاملة المشغلة، فقد حدث نزاع "في شأن أجرة الفلاحى، وابن

35) محمد المنوني : مظاهر يقظة المغرب الحديث الجزء الأول: الطبعة الثانية 1985 بيروت ص.ص. 105 - 106

36) محمد المختار السوسي: إيليج قديما وحديثا: ط 1966 ص: 211

Berthier Paul : Un épisode de l'histoire de la Canne à sucre: les anciennes sucreries du Maroc. et leurs réseaux hydroliques. Rabat 1966, p. 95. T I.

- Note sur la découverte et l'identification d'importants vestiges anciens d'hydrolique le cerele de Mogador B.E.P.M. N208 PP. 6-10

مقالة أيضا عن قصب السكر وصناعته في المغرب البحث العلمي 1964 ص 33-38

Amine et les autres Histoire du Maroc.P. 187

عمه اللذين كانا يخدمان قصب سكر شيشاوة، وتعيين من يتحاسب معهما على ذلك الأمر، بدفع ما يظهر باقيا لهما" (37). يتبين من هذا ضالة عدد المشغلين، في تجربة زراعة قصب السكر بشيشاوة.

وأما تجربة حاحة، فيظهر أن محاولة زراعة قصب السكر، كانت بمنطقة وادي القصب" (38). وأظهرت تلك التجربة العراقل التي كانت، تواجه تجديد زراعة قصب السكر، سواء على مستوى التشغيل أو التصنيع.

فبالنسبة للتشغيل، تبين أن مستواه كان محدودا، في الخبرة وفي عدد المشغلين، فانعكس على الإنتاج، مما أدى بعامل حاحة، عبد الله أبهي، أن يبلغ السلطة المركزية أن "بحيرة قصب السكر بحاحا [...] تبين أن الفساد، الذي وقع فيه من عدم مقابلة الفلاح" (39). وأضاف العامل لما استفسره المولى الحسن عن ذلك الفلاح، المكلف بزراعة قصب السكر، "أنه لم يره مدة تزيد على العام ونصف، حتى سمع به بالصورة" (40)، متهما إياه بأنه "رجل لا يصلح لصالحه" (41) وبذلك حاول العامل توريط الفلاح فيما لحق الإنتاج من ضياع. في حين أن ذلك الفلاح، حاول توريط العامل متهما إياه، بإهمال الإنتاج حتى حل به ما أفسده، فأبلغ السلطة المركزية، بأن "فساد 13 بحيرة من قصب السكر، بسبب أن أهل حاحة، أهملوا حصادها في وقته، حتى ييس قصبها ولم ينتفع به، وتكلم مع العامل، غير ما مرة فلم يعبأ بذلك" (42).

(37) 2 ربيع الثاني 1281/4 شتنبر 1864، ك. 47.

(38) لقد حاولت التعرف في عين المكان على المنطقة التي كان بها تجديد زراعة قصب السكر، لكن أحدا لم يدلني على شيء سوى الآثار البارزة لمعمل تصفية السكر على مقربة من سوق أربعاء إداوكرض الذي يرجع إلى العهد السعودي. وقد كشف بول برتي على بعض آثار شبكة الري بالمنطقة: أنظر نفس المراجع السالفة لبول برثي.

(39) رسالة السلطان المولى محمد إلى المولى الحسن بتاريخ 10 شعبان 1283/19 دجنبر 1866، خ. ح. ر.

(40) ن. الرسالة

(41) ن. الرسالة

(42) 12 ربيع الثاني 1283/24 شت 1866، ك. 47.

يتبين من تبادل التهم بين عامل حاحة، والفلاح المكلف بقصب السكر بحاحة، أن مستوى الخبرة كان ضعيفا، في كل أطوار الإنتاج، فلم تكن العناية كافية لتجنب الخسارة، سواء من طرف الفلاح المكلف أو العامل نفسه.

لقد حاولت السلطة المركزية، رفع مستوى التشغيل، بأن أبلغ السلطان الخليفة المولى الحسن، ان "أكتب له [عامل حاحة] بأن إخوانه اليوم، عرفوا مباشرة القصب المذكور، حتى ربما لا يحتاجون فيه إلى أحد، فليأمرهم بان يكونوا، هم المباشرون فيما يحتاجونه، ولا عليهم في الفلاح، قدم أو لم يقدم" (43). ولم تقتصر السلطة المركزية، على هذا الإجراء لرفع مستوى التشغيل، وإنما تم توجيه فلاح له خبرة إلى حاحة، وصدر الأمر لعبد الله أبيهي بالعناية به، على "أن يستخدم معه رجلا أو أكثر من إخوانه من أهل الفطنة والأعتناء، بقصد التبصر في تلك الخدمة، فإن نزل بهذا الفلاح عذر يمنعه من الخدمة أو تأخر عنها، يكون ذلك الذي معه، قد عرف كيفيتها فيباشرها، ويغني عن غيره" (44).

يظهر من هذه الإجراءات، أن مسألة وجود خبرة واسعة، بزراعة قصب السكر، كانت محدودة، فحاولت السلطة المركزية تنميتها، إلا أن الطرق المتخذة، كانت بطيئة، ومقتصرة على خبرات فردية، مما ينعكس على الإنتاج.

وأما تحويل الإنتاج سكرًا فلم يكن محليا، مما يضيف صعوبات أخرى، إذ كان ينقل إلى مراکش، فقام عبد الله أبيهي 2 ذي القعدة 1283/13 مارس 1867 بتوجيه "سنة وثمانين حملا من قصب السكر" (45). ويبدو أن العملية تتطلب توفير قافلة تنتقل بين حاحة ومراكش، مما يضر بالإنتاج لأنه يحمل مسافة بعيدة، ولذلك بمجرد وصوله إلى مراکش، "شرع في عصره وطبخه عسلا لكون المعلم النجلزي، أخبر أنه إن لم يعصر، ويصنع عسلا يحدث في طعمه المرارة، ولا يصلح للعسلية

(43) رسالة السلطان المولى محمد إلى المولى الحسن بتاريخ 10 شعبان 1283/19 دجنبر 1866. خ. ح. ر.

(44) رسالة السلطان المولى محمد إلى المولى الحسن بتاريخ 9 رمضان 1283/15 يناير 1867. خ. ح. ر.

(45) 7 ذي القعدة 1283/13 مارس 1867، ك. 47.

وللسكرية، وإن عسرو صنع عسلا، كان أصلح، وأمكن اتخاذه سكرامتى أريد" (46) وبعد عصره تم توجيه عينة منه للسلطان "والمثال الذي وجهت حسن غاية" (47).

يتبين أن الإجراءات المتخذة، في تجديد صناعة السكر، كانت بطيئة، وذلك أن مراحل الإنتاج، كانت متوقفة على الأوامر السلطانية، سواء تعلق الأمر بزراعة القصب، كما توضح من مثالي شيشاوة وحاحة، أو تعلق بالتحويل الصناعي بمراكش، في حين، كانت الخبرة والتشغيل مبعثرة ومحدودة، متوقفة على أفراد، وليس على العمل الجماعي، كما كان الأمر في الميادين الزراعية الأخرى. ويدل هذا أيضا على جانب من أسباب بطء فاعلية الإصلاحات (48).

3. نموذج المجال المشترك الفائدة : التجارة

تعتبر التجارة، عنصرا حيويا في العلاقات البشرية، لما توفره من أسس التبادل المحلي أو البعيد المدى، مما يؤدي إلى تداخل أطراف متعددة، تدعو لوجود سلطة تنظيمية بينها، وذلك ما كان يحدث ضمن خصوصيات الإنتاج الشتات، وكنموذج ؛ ما كانت تعرفه التجارة بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في الستينات من القرن التاسع عشر، سواء في نقل التجارة، أو ضمان رأس مال لها.

(46) ن. ت : ن.م.

أما الأنجليزي الذي أشار بعصر السكر، فيظهر أنه هو الذي كان مكلفا بإدارة معمل السكر كما أشار إلى ذلك محمد المنوني، وقد وردت معلومات متفرقة عن بعض الخبراء الأنجليز شغلوا في معامل السكر وذلك في كناش 47

محمد المنوني : م. ن. ص 106.

(47) 7 ذي القعدة 1283/13 مارس 1867، ك.47.

(48) مناقشة مسألة الإصلاح : راجع الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب - الرباط، رقم 7، 1983.

3- 1 - المرور التجاري :

يعتبر مرور التجارة عنصرا مهما، في دراسة الجوانب الاقتصادية، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، لأن التجارة تزود المدينة الرئيسية بها، الصويرة، والتي قامت أساسا على الدور التجاري، فهي تنتهي القوافل الآتية من الجنوب، كما أنها منطلق توزيع المستورد من التجارة الخارجية، والذي يمتد إلى جنوب الصحراء، حتى تامبوكتو (49)، ولذلك كان من الطبيعي، أن تولي السلطات المركزية والمحلية، أولوية قصوى، لسلامة العبور التجاري ذهابا وإيابا. ذلك، أكسب المنطقة الواقعة جنوب المدينة الأهمية، لضمان علاقاتها بالمناطق البعيدة، سوس وغرب إفريقيا، والمناطق القريبة، بالأطلس والدير حتى مراكش، فكانت الطرق إلى هذه المناطق، تخترق منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، التي يغلب عليها الطابع الهضبي الجبلي، مع وديان عميقة، فشكل عوامل تسهيل زعزة أمن الطرق بها.

ودون مناقشة وضعية الطرق من الناحية التقنية، وما إذا كانت قد عرفت تغييرا كبيرا، عما كانت عليه طيلة العصور، فما يظهر، أنها استمرت على وضعيتها، من حيث المناطق التي تمر منها، عبر أراضي القبائل، لأنه لم يحدث تغيير في وسائل النقل، التي كانت مازال تعتمد على الطاقة الحيوانية، من استعمال الجمال والبغال والحمير. وفي المناقشة التي أجراها العروي، حول المواصلات (50) بالمغرب عموما، ذكر كثيرا بالمآخذ التي كان الأوروبيون يبرزونها، عن عتاقة الوسائل المستعملة، والتي تذكرهم بماض بعيد، يعود إلى ما قبل التاريخ، وذلك لكون المغاربة، لم يستمروا في استعمال العربات، التي كانوا قد عرفوها، منذ منتصف الألف الثانية قبل الميلاد، وكذلك في العصر الروماني، لتختفي بعد ذلك، وإن كان تبرير هذا الاختفاء يعود إلى الفتح الإسلامي، الذي جلب معه استعمال الجمل(51).

49) Schroeter Daniel: Merchants of Essaowira p. 93.

Miège : Le Maroc et l'Europe. T 3 pp. 63 - 69.

50) Laroui (Abdellah). Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830-1912) pp. 41 - 43.

Laroui. Ibid p. 41

يراجع أيضا مبيج. أهمية التجارة للصويرة

51) وكذلك هامش 51 من نفس الصفحة

يظهر أن استعمال الجمل في وسائل النقل بشمال إفريقيا، كانت له مبررات أكثر عمقا، مما ذكره الملاحظون الأوروبيون، ذلك أن شمال إفريقيا، هو امتداد طبيعي لجنوب الصحراء، كما يشكل معه تكاملا اقتصاديا. فاجتياز الفيافي بين الطرفين، يقتضي استعمال وسائل أكثر ملائمة، والتي كان الجمل أهمها. لما له من قدرات متنوعة، من تحمل العطش، والتنقل في الصحراء، بحكم تكوين خفه، الذي يساعده على السير في الرمال، إضافة إلى قدرته على أحمال ثقيلة (52). ولذلك فالجمل هو الدابة الملائمة لوضعية مناخية جافة وحارة، وأيضا لطوبغرافية متحركة كالرمال، والتي يصعب معها وجود طرق ثابتة، تصلح لجر العربات. فلذلك كان من الطبيعي أن يستمر استغلال الجمل، في المناطق الشمالية للصحراء أيضا، ولو في مناخ وطوبغرافية ملائمين لغيره، مادامت له قدرات تجعله أكثر مردودية. فالعناية في أوروبا بالعربات، والتمسك بها عبر التاريخ، ما قبل الطاقة الحرارية (53)، له أيضا مبرراته مخالفة لوضعية شمال إفريقيا، من أمطار مستمرة عبر السنة، ومن مناخ أكثر برودة، لذلك كانت العربة أكثر أمنا على البضاعة والمسافرين. عكس مناخ شمال إفريقيا، الذي لا يعرف هذه الوضعية، سوى في فترات محدودة من السنة، لاتريد عن أيام متقطعة، سرعان ما تعود بعدها الشمس ساطعة. لذلك لم يكن المتنقلون تجارا أو مسافرين، يفكرون على ما يبدو بالتمسك بالعربة، مادامت الظروف

(52) لطفي عبد الواحد: العرب في العصور القديمة مدخل حضاري في تاريخ العرب قبل الإسلام. ط. دار

النهضة العربية بيروت: 1978. ص. ص 112/113

تحدث الباحث عن أهمية الجمل في تاريخ العرب مبررا خصائصه منها، الاعتماد عليه في التنقل لكونه يتحمل العطش لأكثر من عشرين يوما، في جو حار، كما يحمل من الأثقال حمولة تصل إلى أربعة أطنان، إضافة إلى سهولة سيره على الرمال بحكم خفه.

وبجانب هذه الخصائص، ذكر أن لحمه ولين نوقه يستعملان في التغذية، كما يستعمل وبره وجلده لأغراض أخرى، حتى إنه عبر عن أهمية بكونه "رمز الحياة التي لا يستطيع العرب أن يتصوروها بدونه". ص 113.

(53) من المعلوم أن الطاقة الحرارية والاعتماد عليها في مجال التنقل، بدأت مع اختراع الاعتماد على البخار، الذي نتج عنه في القرن التاسع عشر، بداية استعمال محركات طاقة حرارية، استعملت في التنقل باختراع القاطرة ثم الباخرة البخارية، ثم العربة البخارية، هذه الطاقة التي كان الفحم مولدها في البداية، ليخلفه البترول منذ نهاية القرن التاسع عشر.

الطوبوغرافية والمناخية، أكثر ملائمة لوسائل أخرى أقل كلفة كالجمل، كما أن العربية نفسها، لم تصبح فاعلة في التنقل، إلا بعد إدخال تحسينات واسعة على الطرق.

لقد كانت الطرق، ما تزال عتيقة بأوروبا، حتى أدخلت عليها إصلاحات، في القرن الثامن عشر، فبدأ إنشاء طرق مستوية، تساعد على سرعة العربية، وعلى تطوير أشكالها، وصدرت مجموعة من القوانين، لتقنين أعمال شق الطرق، ففي بريطانيا، صدر قانون 1773، الذي فرض العمل ستة أيام إلزامية، على كل فرد يسكن الجماعة، التي تمر منها الطريق. وهو عمل لم يكن يقوم به إلا الفقراء (54). وفي فرنسا صدر قانون مماثل سنة 1836، الذي يجعل العناية بالطرق، من اختصاصات الولايات والجماعات (55). وأما المغرب، فقد كان إصلاح الطرق، من أعمال الجماعات، والذي أورد له العروى أمثلة من خلال ما ذكره الأجانب أنفسهم (56)، وكانت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، لا تخرج عن هذا العمل الجماعي، ففي ذي الحجة 1286/مارس 1870 أخبر عامل أگدير، السلطة المركزية، أن "أهل حاحا وجهوا شردمة من كل قبيلة من قبائلهم، لناحية أگدير، للملاقات بأهل سوس، في شأن الطريق" (57)، وكان من المشاركين، "نحو المائتين من آل أورير" (58) ويذكر القائد أنه بعد لقاء الجميع، "ذهبوا لحالهم" (59)، لكنه لم يتحدث سواء عن عدد كل المشاركين، ولا عن المشاكل التي تطرقوا إليها. وإنما اكتفى بالإبلاغ عن الحدث، لكونه جمع بين تجمعين سكانيين ضخمين، حاحة وأهل سوس بأگدير،

54) C. Amtoisi et M. Tacel. Histoire économique des grandes puissances à l'époque contemporaine 1850 - 1958 Delagrave Paris 1963 p.37

55) C. Amtoisi et M. Tacel. I bid p. 42.

56) Laroui : I bid p. 42.

57) 14 ذي الحجة 1286/17 مارس 1870، كد. 47.

58) ن. م: آل أورير: يوجدون غرب أگدير، ويذكر المختار السوسي أن أهل أورير كان لهم حصن على هضبة يأوون إليه في الحروب لكن لم تبقى منه إلا الآثار (خلال جزولة ج 4 ص 90). ولأورير الذي يعني بالأمازيغية ربة أو كمة/ مكانة استراتيجية، فهو يقع على مدخل وادي تامراغت، كما يشرف على البحر فذكر المختار السوسي أن أهل أورير يتقوتون مما في البحر (ن. م. ص 90) كما يقعون بين حاحة وأهل أگدير.

59) ن. م.

النقطة الفاصلة بين ذلك التجمعين، والحاصل من كل هذا، أنه يعتبر أحد نماذج المشاورات، التي كانت تجري بين السكان، حول مشاكل الطرق.

ولقد كان أمن الطرق، من مشاغل السلطات المحلية والمركزية، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، حرصا على سلامة المرور، تجارا ومسافرين، ويصل ذلك الحرص، حتى تنظيم مراحل السفر، وأماكن الإقامة، ذلك أنه في جمادى الأولى 1282 /سبتمبر 1865، أبلغ عامل مراكش الأجرائي، السلطة المركزية، "أن القوافل ينحرفون عن النزائل، ويبيتون في الخلاء" (60)، مما يبين أن هناك خرقا، لوضعية كانت تلتزم بها القوافل، في المبيت في النزائل، وأن تجنبها لتلك النزائل، تكون له عواقب أمنية، وكذلك اقتصادية، بالإفلات عن أداء الرسوم، التي كانت تؤدي عند كل نزلة، فكان قرار السلطة المركزية، "أن يؤمر بالنداء أن لا يسافر بليل" (61). فتضبط بذلك إجراءات السفر، تجنباً لكل ما يمكن أن ينجم عن المجازفة، بالسفر الليلي، وذلك حماية لأمن الطرق.

وقد يحدث اضطراب أمن الطرق، أحيانا، عند تنازع القوى المحلية، وذلك ما حدث بحاحة، في أوائل تولية العامل الجديد محمد بن عبد الله أبيهي (62)، سنة 1285 /1869، حينما ناهضته القبيلة، وللضغط على السلطات، انعدم الأمن في الطرق، مما

(60) 5 جمادى الأولى 1282 / 26 شتنبر 1863، ن.م.

النزلة : مصطلح مشتق من لفظة نزل، وهي المحطة الطرقية التي تسهر على أمن الطرق، وتوجد تقريبا على رأس كل مرحلة، أي ما يقرب 20 كلم، فتقدم المأوى للمسافرين كما تمكنهم من شراء الحاجيات، ويؤدي مقابل للقائمين بالنزلة. وقد ازدادت أهميتها في القرن التاسع عشر، خاصة في النصف الأخير منه، نتيجة تزايد الحركة التجارية، وأخذت أمور النزلة تتعقد، لما أخذ الأوربيون يتدخلون في شؤونها، عن طريق وكلائهم، الذين كانوا يحاولون التملص من الأداءات. راجع (الحديمي علال : من التاريخ الاجتماعي للمغرب مؤسسة النزائل والمواصلات الداخلية والتدخل الأجنبي خلال القرن التاسع عشر : أعمال ندوة التجارة في علاقاتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب : الجزء الأول، منشورات كلية الآداب، عين الشق) البيضاء 1992، ص 193 - 210.

(61) ن.م.

(62) راجع عن محمد بن عبد الله أبيهي، معلمة المغرب، ج 1، ص 104. مطابع سلا 1989.

أدى بعامل الصويرة، أن يبلغ السلطة المركزية، في ذي القعدة 1285/ فبراير 1869 عن "انتشار فساد حاحا عن عاملهم، ومد الأيدي في الطرقات، ونهب الصادر والوارد، حتى تضرر التجار بذلك" (63)، ذلك أن الصويرة، هي المستفيدة من استقرار الطريق، الضامن لاستمرار العمليات التجارية، ولذلك ما أن وقع الاضطراب، وتضررت التجارة، حتى قام العامل بضغط من التجار، بإبلاغ السلطة المركزية. كما يؤكد ذلك أيضا، كون بعضهم أبلغ الإدارة المركزية بذلك، حينما أبلغ التاجر قرقوز، الوزير بوعشرين، في أوائل سنة 1286 بنهب القوافل بين أكدير والصويرة (64).

يظهر أن استمرار معاناة الصويرة، من نقص تدفق التجارة، وتجديد الشكايات بذلك، جعل السلطان يصدر الأمر للخليفة المولى الحسن، في 30 ربيع الثاني 18/1286 غشت 1869 "بالكلام مع عامل حاحا، فيما يحل بالطريق المارة بها، من أكدير للصويرة، من القطع والفساد، وحسم مادة ذلك، والتأكيد عليه، لما بلغ للحضرة الشريفة، من نهب القوافل والمارة، حتى كادت التجارة تبطل، والسلع محصورة بسوس" (65). ويؤكد هذا انشغال السلطة المركزية، بما كان يحدث بطريق الصويرة، والذي يمس قطاعا رئيسا لحيوية الصويرة، ولذلك فإن هذه الوضعية، التي تجندت السلطة لها لم تستمر طويلا، إذ لم يمر سوى حوالي شهر ونصف، حتى أبلغ عامل حاحا، السلطة المركزية، في 20 جمادى الثانية 1286 7 سبتمبر 1869 "بعمارة طريق حاحا التي بين أكدير والصويرة، ولم يبق فيها خوف" (66) مؤكدا بذلك عودة الحياة الطبيعية، للطريق الرابط بين الصويرة وأكدير، وتوفير الأمن للمارة وللتجارة.

وهكذا تسهم قوى متعددة، تحت إشراف السلطة المركزية، في الاهتمام بمسألة الطرق، وتوفير أمنها، كما تؤكد ذلك نماذج من الوقائع، التي شهدتها منطقة

(63) 10 ذي القعدة 1285/22 فبراير 1869، ك. 47.

(64) Schrocter (D.) Ibid p. 182.

رسالة مؤرخة 29 ربيع الثاني 1286/7 غشت 1869

(65) 30 ربيع الثاني 18/1286 غشت 1869، ك. 47.

(66) 20 جمادى الثانية 1286/27 شتنبر 1869، ن.م.

طرفي الاطلس الكبير الغربي، في الستينات من القرن التاسع عشر. وذلك لضمان السير المشترك، بين أطراف الإنتاج الشتات.

3 - 2 - ضمان التجارة

إن استمرار ضمان التجارة، من العوامل الرئيسية، في تأمين السير الاقتصادي، المشترك الفائدة لأطراف الإنتاج الشتات، ولا يكون ذلك، إلا بتدخل سلطوي لحماية الاستمرار التجاري، وتوفير الرأسمال، والحرص على استيفاء الديون.

لقد جعلت كل هذه الخصائص الدولة، تعنى بضمان التجارة، خاصة في القرن التاسع عشر، حتى إن العروي، يرى أن دعم التجارة مافتى يتزايد، منذ إعادة تنظيم التجارة، في عهد السلطان المولى محمد بن عبد الله، إلى غاية فرض الحماية(67). هذا الدعم، الذي تنوعت أساليبه، من تقديم القروض، وتسهيلات جمركية، بل وصل حتى تشكيل فئة من التجار، عرفوا "بتجار السلطان"(68).

لقد كان دعم التجارة، يستهدف تحكم الدولة في المداخل، قصد توفير الأموال الضرورية لنفقاتها، ذلك الدعم الذي لم يكن في الواقع، مقتصرًا على المغرب في القرن التاسع عشر. فقد نهجت الإمبراطورية العثمانية نفس السلوك، مع اختلاف في الأسباب(69). لكن هذه السياسة، التي كانت الدولتان المغربية والعثمانية، تحاولان بواسطتها تأمين دخول ثابتة، سرعان ما لقيت المعارضة من طرف الدول الأجنبية، التي حطمتها بواسطة قيود، فتحت الأبواب لمزيد من الحرية التجارية المفيدة لأوروبا، فكانت بالنسبة للإمبراطورية العثمانية بواسطة معاهدة

67) Laroui (A) : op. cit, p. 104.

Miège : op. cit, pp. 230.

68) Laroui (A) : op. cit, p. 104 - 108

Schroeter (D.) I bid. pp. 21 - 60

69) Ilkay Sunar : Anthropologie politique et économique: l'Empire Ottoman et sa transformation in Annales Eco. Soc. Civ. 35ème année n3-4 p.568 Mai Aout 1980. pp. 55 575.

تحاول الدولة العثمانية تقليص نفوذ الملاكين الكبار بممارسة سياسة تأييد التجار بالإضافة إلى تأمين دخول ثابتة للدولة.

1838(70)، وبالنسبة للمغرب بواسطة معاهدة 1856(71). تلك المعاهدتان اللتان كانت المنجلا رائدتهم.

هذا، ورغم العراقل الأوربية للتجارة المغربية، فإن التجار كانوا يستفيدون من تطورها. خاصة أن أهدافهم كانت دوما لا تتجاوز الأرباح الآنية، بغض النظر عن الظروف التي كانت تتم فيها، ولا الاهتمام بالمتحملي لأدائها. ففي نفس الوقت الذي كان فيه المغرب، يعاني بعد حرب تطوان(72) من خنق مداخيل الدولة، وإرهاق السكان، "بفرض إعانة لا ضرر فيها على الرعية"(73)، فإن التجار في أواخر الستينات من نفس القرن، وخاصة ذوي اليسار منهم، كانوا يعيشون في بحبوحة كما أكد ذلك صاحب الاستقصا المعاصر، فاتخذوا "المراكب الفارهة والكسي الرفيعة والذخائر النفيسة"(74)، هذه الاستفادة التي استمر التجار يغرفون منها، انعكست أيضا آثارها على منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي.

لقد كانت الصويرة المركز المحرك للتجارة الجنوبية، والتي بلغت أوجها، في الستينات من القرن التاسع عشر(75)، ذلك أن الدور التجارية تضاعفت على مدى نصف قرن، بأكثر من ست مرات، إذ كانت 8 دور سنة 1805(76)، فأصبحت حوالي 52درا سنة 1866(77)، وانعكس هذا النمو على نصيب الصويرة، من

70) Sunar (I.) Ibid. p. 569.

71) تعتبر معاهدة 1856 مع القوى الأوربية، من المعاهدات الرئيسية في تاريخ المغرب المعاصر، لما نجم عنها من عواقب على مستويات متعددة، والتي يمكن إجمالها في بداية الحد من السيادة المغربية، ولذلك عني بها الباحثون:

Miège : op. cit. T 2. pp. 261-347
Laroui : op. cit. pp 250- 251

72) الناصري. أحمد. ن. م. ج 9: ص ص 84 (102

ولقد لخص موقفه من تلك الحرب وخاصة أنه المعاصر لها بقوله "ووقعة تطاوين هذه هي التي أزال حجاب الهيبة عن بلاد المغرب" ص 107.

73) الناصري (ن. م. ج 9. ص 102

74) الناصري (ن. م. ج 9. ص 112

75) Schroeter. (D.) op. cit. p. 28

76) Schroeter. (D.) op. cit. p. 24

77) Schroeter. (D.) op. cit. p. 26

المبادلات التجارية الخارجية للمغرب، فبلغ ما بين 1859 و 1866 معدلا يتراوح ما بين 21٪ و 33٪ من حجم التبادل التجاري للمغرب (78)، وبفائض في الميزان التجاري لصالح المغرب، بحوالي 11٪، ما بين 1859 و 1866 (79)، كما كانت الصويرة المزود التجاري، لمناطق شاسعة تمتد حتى بني ملال شمالا، وعموم الأطلس شرقا (80)، وحتى تامبوكتو جنوبا، عبر سوس والواحات الصحراوية، من أگلميم وأقا وتندوف (81).

كان من الطبيعي وفق هذا التطور، أن تعنى الدولة بالتجار في مدينة الصويرة، فحفظوا بامتيازات واسعة، من منح قروض وتسهيلات في أداء الرسوم الجمركية، والسكن، والمحلات التجارية (82). وكان التجار يقابلون هذه العناية بالولاء، الذي يعبرون عنه، بالتوافد سنويا على السلطان، لتقديم ولائهم، وكذلك بتقديم الهدايا في المناسبات (83). وأما الدولة، فكانت تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على شؤونهم، بالحفاظ على استقرار معاملاتهم داخل المدينة، أو تجاه المناطق التي يتعاملون معها.

لقد كانت المشكلة الاقتصادية الكبرى، في الستينات من القرن التاسع عشر، تتمثل في صعوبة الملاءمة بين الكتلة النقدية الوطنية، والأسعار التي ما فتئت ترتفع، مما كان يؤثر على جوانب مختلفة من الحياة الاقتصادية، التي كانت التجارة مرآتها.

كانت مشكلة الكتلة النقدية الوطنية، تتزايد طيلة القرن التاسع عشر تعقيدا، حينما عجزت عن احتواء الضروريات المحلية، التي أخذت تتكاثر مع الارتباط بالتجارة الخارجية. فانعكس ذلك على العملة الوطنية، التي أخذت في الانخفاض مع ارتفاع الأسعار، وربط الناصري ذلك التطور، بـ "كثرة المخالطة [مع التجار

78) Miège : op. cit. T3. p. 64

79) Miège : op. cit. T3. p. 64

80) Miège : op. cit. T3. p. 65

81) Miège : op. cit. T3. p. 79

82) Miège : op. cit. T2. p. 230

Schroeter. op. cit. p. 23

83) Schroeter. op. cit. p. 24

الأجانب] واتساع مادة البيع والشراء" (84)، وذلك منذ 1845/1261، فأظهر بذلك عجز فصل الداء عن الدواء.

لقد ظهر هذا العجز في إجراءات السلطة، الرامية للحد من انخفاض قيمة العملة، مجردا عن علاج أسبابه (85)، وخاصة أن أسلوب عملها، لم يتجاوز قرارات تصدرها، لإحداث التوازن بين العملة والأسعار، في نفس الوقت، الذي كانت الكتلة النقدية، لا تتناسب مع المتطلبات، سواء من حيث الكم ولا المعايير، التي كانت تقوم عليها. مما فتح المجال للاعتماد تدريجيا، على العملة الأجنبية، فنتج عن هذا، تواجد نظامين نقديين في البلاد، نظام وطني، يعتمد المعيار الشرعي الإسلامي، الذي له كتلته النقدية المتوارثة، المعتمدة على الذهب والفضة والنحاس، ونظام نقدي دخيل، يعتمد المعايير الأوروبية المخالفة للنظام المغربي (86)، ولما كانت الغلبة للنظام الدخيل (87)، فإن النظام النقدي المغربي، أخذ في التدهور، فحاولت السلطة وضع حد له، إلا أنها لم تنجح في ذلك. فالتجأت إلى نظام وسيط يقوم على اتباع أسلوبين متناقضين : أسلوب تعويم سعر العملة الأجنبية، بالنسبة للعملة الوطنية في مجال المعاملات، سواء التجارية أو الخدمات، وأسلوب تحديد سعرها، في مجال تقاضي رسوم الدولة وديونها. ولذلك أصدرت في ظرف أربعة عشرة سنة ثلاثة ظهائر، تحدد بها سعر العملة الأجنبية بالنسبة للوطنية، بين الريالين الإسباني والفرنسي الفعليين، والأوقية المغربية الحسائية، ففي سنة 1849/1266 حددت سعر الريال الإسباني بـ 18 أوقية والفرنسي بـ 17 أوقية، وفي سنة 1854/1270 بـ 20 أوقية للريال الإسباني و 19 أوقية للريال الفرنسي، ثم سنة 1862/1278 بـ 34 أوقية للريال الإسباني و 32.5 أوقية للريال الفرنسي (88).

(84) الناصري. أحمد: ن. م: ج 9. ص 54.

(85) Miège : op. cit. T2. p. 388.

عمر آفا : مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822) 1906- ص ص 181-200

(86) راجع الظروف التي أدت إلى التدهور النقدي وما نجم عنها بالنسبة للنظام النقدي المغربي (أفا عمر، ن. م. ص ص 175-200).

(87) الناصري. أحمد: ن. م: ج 9. ص 54.

(88) Schroeter. op. cit. p. 144

أفا عمر: ن. م : ص 210 : أورد جدولا توضح منه علاقة الصرف بين العملة المغربية والأجنبية.

لقد انعكست آثار هذه المحاولات، لإثبات سعر العملة الأجنبية، بالنسبة للوطنية، في الصراع الذي عرفته التجارة في الصويرة، في الستينات من القرن التاسع عشر، حيث كان يدور حول محاولات السلطة المغربية، ضبط استيفاء الرسوم الجمركية، ومحاولات التجار التملص منها بكل الوسائل، مستغلين التناقض بين النظامين النقديين، وخاصة أن معاهدة 1856 التجارية، كبلت يد الدولة في تقويم رسومها الجمركية. خاصة في الاستيراد، والتي حددت بنسبة 10٪ من قيمة المستوردات(89). ومما زاد الأمور تعقيدا، أنه تزايد انخفاض العملة الوطنية، بالنسبة للأجنبية، وأحدث الصعوبة عند تطبيق قرارات الدولة، في استيفاء الرسوم الجمركية. فحاولت التغلب على ذلك، بشتى الطرق، كمحاولات التوفيق، بين رغبات التجار وواجبات الدولة.

فلقد حاولت إحداث نظام ازدواجية الأداء تسهيلا للتجار، وفي نفس الوقت، اكتساب المصداقية للعملة الوطنية. ففي سنة 1867/1284 صدر أمر، من السلطان لأمناء الصويرة على أساس، "أن يدفع التجار، مما سيجب عليهم في خدمة المرسى نصفه ريالا، ونصفه درهما"(90)، وقام الأمناء بإبلاغ التجار ذلك الأمر، لكن "ذكر نواب الأجناس، أنهم لا يدفعون، إلا ما تأتي لهم، ووجد بأيديهم، من أي سكة تأتت لهم"(91)، وادعى القناصل أنهم، "لا يلتزمون بدفع الريال في العشرات، وكذلك الموسوقات، التي صاكتها مثاقيل، حسبما ذلك في الشروط"(92)، إشارة إلى أن تحديد القيمة، كانت بالآواق، حسب

89) Miège : op. cit. T2. p. 315

الفصل 6 و 7 من المعاهدة.

تعليق مبيج على بعض نتائج المعاهدة: ص 389

90) رسالة من الأمنين بالصويرة: عبد الكريم التازي ومحمد التازي إلى أمين الأمناء محمد بن المدني بنيس بتاريخ 8 جمادى الأولى 1284/7 شتبر 1867، خد. ح. ر.

91) ن. ر.

92) ن. ر.

معاهدة 1856 (93). وبذلك لم يتمكن الأمان من حمل التجار، على تسديد الرسوم الجمركية بالعملتين، وخاصة أن التجار هددوهم، بـ "أنهم يحسبون ما ينشأ لهم من التعدير، بسبب طلبهم بدفع الريال، عند إرادتهم الوشق والأعشار" (94). ولذلك فإن الأمان راجعوا في الأمر السلطة المركزية، مذكّرين بذلك الأمين بنيس، "فلما رأينا هذا منهم، خاطبنا الحضرة الشريفة بهذا، وأعلمناك به لتكونوا منه على بصيرة" (95). مما يبين التراجع، في تطبيق دفع رسوم الجماريك بالعملتين مناصفة.

كانت المحاولة الأخرى سنة 1869/1285، لما قررت السلطة المركزية، العزم على الإصلاح النقدي (96)، فقررت بالنسبة لسعر العملة الأجنبية، الرجوع إلى السعر الرسمي لسنة 1852 / 1268. فصدر الأمر من السلطان إلى الأمان بالصويرة، "بتقويم المعشرات والصاكات على حسب الريال، بتسع عشرة أوقية" (97)، لكن هذا القرار اختلفت مواقف القناصل بالصويرة تجاهه، تبعاً لمواقف دولهم، فكان جواب القنصل الإنجليزي، "بأن بشدوره، كتب له بأن يقبل" (98)، إلا أنه علق التنفيذ، على مرور ستة أشهر، أما القنصل الفرنسي فأجاب، "بأن بشدوره كتب له بعدم القبول

93) Miège : op. cit. T2. p. 317.

لائحة تحديد قيمة الرسوم عن الصادرات كلها بالأواق وهي لائحة مرفقة بمعاهدة 1856

94) ن. ر.

95) ن. ر.

96) الناصري. أحمد: ن. م: ج 9. ص 120

ظهير تحديد حيثيات الإصلاح النقدي بتاريخ 8 شوال عام 1284

جرمان عياش : جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860. ص ص 35-39 المطبعة الملكية -

الرباط سنة 1959

آفا عمر: ن. م. ص ص 223-259

97) رسالة من الأمينين بالصويرة، عبد الحفيظ بن علي برادة ومحمد بن عبد الله إلى أمين الأمان محمد بن

المدني بنيس بتاريخ 13 ذو القعدة 1285/25 شتمبر 1869. خ. ح. ر.

25 شتمبر 1869، خ. ح. ر.

98) ن. ر.

حتى يعلمه" (99)، وكان جواب القنصل الإسباني، "بأن بشدوره، كتب له بعدم القبول قطعاً" (100). وأما باقي القناصل فكان موقفهم، "مثل ما أجاب به النجليز والفرانصيص" (101). وبذلك يظهر أن موافقة بريطانية وحدها، لم تكن كافية، لإقناع الممثلين الدبلوماسيين الآخرين، بقبول العودة إلى سعر سنة 1852، الذي أقرته المعاهدة التجارية سنة 1856 (102)، وهدد التجار بالعزم على عدم الأداء، وفق السعر الجديد، وبأنهم سيحملون الأمانة كل الخسائر، التي تحل بتجارهم، الذين أبلغوا الأمين بنيس، "قد تحيرنا وخفنا من الوقوع في أمر يرجع ضرره، على دار الأعشار، وربما تلزمتنا العقوبة، لعدم مساعدتنا، حتى نراجع الحضرة الشريفة" (103). ونظرا لهذا الخوف، من الموقف الدبلوماسي الرفض، وتهديد التجار، فإن الأمانة يعترفون بأنهم "قد أبقينا الأمر على ما كان عليه قبل" (104). وبذلك يتوضح أن أمر المحاولة يتجه نحو الفشل، الذي انتهت إليه، حتى اضطر السلطان تحت الضغط الأجنبي إلى الانصراف عن عملية الإصلاح النقدي (105).

لقد كانت المعارضة الدبلوماسية لمحاولة تصحيح التوازن، بين السعر الرسمي المحدد للعملة، والسعر المعموم، جعلت الدولة تبحث عن وسائل بديلة، تلزم بها التجار أداء الرسوم، فجاءت بعض المحاولات التي تركز على ضبط المعايير، واتباع الصرامة، فلذلك أصدر السلطان أمرا لأمانة الصويرة، يلزمهم فيه، بتقويم السلع وفق "أسوام السلع بمراكش" (106)، لأنه اتهمهم بـ "التساهل في تقويم السلع" (107)

(99) ن. ر.

(100) ن. ر.

(101) ن. ر.

102) Schroeter (D.), op. cit. p. 146.

(103) ن. ر.

(104) ن. ر.

(105) آفا عمر ن. م : ص 229

Schroeter (D.), op. cit. p. 146.

(106) رسالة من الأمين العياشي بن محمد بنيس بالصويرة إلى أمين الأمانة الحاج محمد ابن المدني بنيس بتاريخ 26 جمادى الأولى 1287/3 شتنبر 1869، خد. خد. ر.

(107) ن. ر.

بالصويرة، لكن الأمناء لما أرادوا تطبيق ذلك الأمر، "امتنع التجار من دفع الأعشار على حسابه" (108)، فكان إجراء الأمناء، أن خيروا التجار، "في أمرين إما دفع الأعشار على حسب ذلك الزمام، أو دفع أعشار السلعة من عينها، مثل ما يفعل الأمناء بطنجة" (109). ويظهر أن التجار حاولوا عرقلة هذا الأمر، حينما تدخل قنصل إنجلترا، فطلب أن يكون التقويم على يد التجار، لكن الأمناء رفضوا ذلك، معللين بأن التجار يلاطف بعضهم بعضا، إذ "كيف يقوم التاجر لنفسه بالغلاء" (110). وبذلك يظهر أن التجار، اضطروا لقبول العملية، لأنه ليس لرفضهم سند دبلوماسي، كما كان عليه الأمر في المحاولات السابقة.

إن هذه المحاولات المستمرة لضبط سير استيفاء الرسوم، انعكست على دخول المرسى بالصويرة، التي يضطرب أمرها أحيانا، حتى إن الأمناء، في أوائل سنة 1287/1870، أبلغوا الأمين بنيس بأنه، "لا يدخل الريال بالديوانة" (111)، ويعلل الأمناء أن ذلك يرجع، إلى كون "الريال اليوم هنا يروج بين التجار بالصرف بالدرهم، بخمسة وثلاثون أوقية، كيف يدفعه بالأعشار باثنين وثلاثون أوقية ونصف" (112)، ولذلك لا يدفعون إلا بالدراهم. وأصر التجار على موقفهم، لما جدد الأمناء طلب الأداء، "نصف واجب الأعشار ريالا، والنصف درهما، فلم يقبلوا" (113)، وعللوا ذلك "أن السلعة إنما يبيعونها بالثاقيل، فلا يدفعون الريال، ويحتجون أن الصاكة بالثاقيل" (114)

(108) ن. ر.

(109) ن. ر.

(110) ن. ر.

(111) رسالة من الأمين العياشي بن محمد بنيس بالصويرة إلى أمين الأمناء الحاج محمد ابن المدني بنيس بتاريخ 9 صفر الخير 1287/11 ماي 1870، خ. ح. ر.

(112) ن. ر.

(113) رسالة من الأمينين بالصويرة العياشي بن محمد بنيس وعبد الخالق فرج إلى أمين الأمناء الحاج محمد بن المدني بنيس بتاريخ 25 صفر الخير عام 1287/27 ماي 1870، خ. ح. ر.

(114) ن. ر.
Schroeter (D.) op. cit. p 145

وهذا تذكير بالمواقف السابقة. وبذلك تكون الأمانة بمرسى الصويرة، تقبل الأداء بالدراهم، مما كان يخلق المشاكل عند دفع تعويضات حرب تطوان، أو الدين الأنجليزي الناجم عنها، فتضطر الدولة بتبديل الدراهم، بالعملات الأجنبية الإسبانية والفرنسية والأنجليزية⁽¹¹⁵⁾.

هذا ورغم الصعوبات التي كانت الدولة، تجدها عند استيفاء الرسوم الجمركية، على يد الأمناء بالصويرة، فإن ذلك لم يحل دون أخذ الاعتبار، بمصالح التجارة في الفترات الصعبة، وذلك ما توضح من التعامل مع آثار الأزمة المالية والاقتصادية، التي عرفت أوربا سنة 1867 (116)، ذلك أنه "لما استفاض عند الخاص العام، ما وقع ببر النصاري من الفلس، لديار شتى، تزعزع أمر الصويرة، وخيف على تجارها واقع"⁽¹¹⁷⁾. وقد أدت هذه الأزمة إلى انقسام الأمناء إلى فريقين، في كيفية استيفاء الرسوم الجمركية، فريق يحبذ اتباع الصرامة، بإلغاء نظام تأجيل الأداء، كما كان عليه الأمر، وذلك بإحداث "قاعدة وسيرة جديدة، وهي أن كل من يريد أن يوسق أو يعشر، فلا نسرح له وسقه ولا نعشره، إلا بعد أداء الواجب عليه أخذا بالحزم"⁽¹¹⁸⁾، وذلك حتى "لا يبيث عند أحد قليل ولا كثير"⁽¹¹⁹⁾. وبذلك يسلم مدخول الجماريك، من التأخيرات أو ادعاء الإفلاس. لكن فريقا آخر من الأمناء، كان يعارض هذا الأسلوب، ويدعو لقبول السلع كالرهن على الرسوم، لأنه تعذر على التجار أداء ما بذمهم، "لكساد الوقت، وبخس ثمن السلع، التي وضعوها رهنا بدار الأعشار، وفيها وفاء لما بذمهم"⁽¹²⁰⁾، ويعلل ذلك الفريق،

115) Miège : op. cit. T2. p. 388 - 389

116) Miège : op. cit. T3. p. 137.

117) رسالة من الأمنين بالصويرة محمد بن عبد الله ويجنان البرودي إلى أمين الأمناء محمد بن المدني بنيس بتاريخ 4 ربيع الأول 1283/17 يوليوز 1866، ح. خ. ر.

118) ن. ر.

119) ن. ر.

120) رسالة من الأمنين بالصويرة عبد الواحد أقصي وعمر بن عمرو الأوسي إلى أمين الأمناء محمد بن المدني بنيس بتاريخ 6 ربيع الأول 1283/19 يوليوز 1866، ح. خ. ر.

المدافع عن التسهيل على التجار، في أداء الرسوم موقفه، بأنه "إذا كلفنا التجار بيع سلعهم المرهونة، تباع بأبخس الثمن لأجل الكساد، ويتخلص المخزن، وتقع الخسارة للتجار، وينقطع النفع لبيت المال" (121)، ولذلك فإن استمرار المعاملات، أولى من التضييق على التجار في أداء الرسوم، وذلك بأخذ الاعتبار الظروف، التي كان التجار يجتازونها، وخاصة أنهم في نظر ذلك الفريق المدافع عن مصالحهم، "هؤلاء التجار، من التجار الذين بانت خدمتهم على ساق الجذ، وسلعهم تحت أيدينا بدار الأعشار موفورة" (122). وبذلك ترعى الدولة ضمان التجارة بالتكليف مع الظرفية الضائقة، التي كانت تعصف بالتجارة.

لقد طالت هذه الرعاية حتى الديون المتأخرة على التجار، حتى أخذت السلطة المركزية سنة 1871/1288 تكرر الأوامر لأمناء الصويرة، بأن "لا توخروا أحدا مما بذمته، وأن كل من عنده شيء تطالبوه به، وتقبضوه منه" (123)، مما جعل الأمناء يذكرون الأمين بنيس بأنهم سائرون في التنفيذ، "فها نحن نقبض منهم شيئاً فشيئاً" (124)، ويكرر الأمناء هذا العزم في رسالة أخرى، "وأما أهل الديون فنحن غير مقصرين في القبض منهم، ولا وجدنا ما نقبضه منهم، ولو وجدنا السبيل إلى أكثر من ذلك لقبضناه منهم، وعند كل مشاهرة، نحتاج معهم إلى طبع ونفخ، وأنت تعرف كل شيء" (125). وهذا يبين كون الأمناء يجدون الصعوبة، في استيفاء ما ترتب من الديون على التجار، الناجمة عن تأخيرات في أداء واجبات الرسوم الجمركية، لكن في نفس الوقت، يبين أنهم حريصون على استمرار التجارة، بعدم الضغط على التجار بمزيد من الإجراءات.

(121) ن. ر.

(122) ن. ر.

(123) رسالة من الأمينين بالصويرة عبد الرحمان بن محمد أقصي والعربي فرج إلى أمين الأمناء الحاج محمد بن المدني بنيس بتاريخ 8 جمادى الأولى 1288/26 يوليوز 1871، خ. ح. ر.

(124) ن. ر.

(125) رسالة من الأمينين بالصويرة عبد الرحمان بن محمد أقصي والعربي فرج إلى أمين الأمناء الحاج محمد بن المدني بنيس بتاريخ 18 جمادى الثانية 1288/4 شتنبر 1871، خ. ح. ر.

ولقد كشفت الإجراءات، التي كانت الأمانة بالصويرة تتخذها، تجاه التجارة، في الستينات من القرن التاسع عشر، عن محاولات مستمرة، للحفاظ على مصلحة الدولة، بضمان مداخلها، لكن في نفس الوقت، على رعاية شؤون التجار، وإذا كانت محاولة التوازن هذه، تؤدي إلى ما كان يعبر عنه الأمناء، بما كان يحدث لهم، من لجاج مع التجار والقناصل، فإنه يظهر أن أصل المشكلة ظل مستمرا، مادامت مسألة الكتلة النقدية، لم تجد لها الحل القادر على مسايرة التطور، الذي يفرضه الاندماج في التجارة الدولية.

لقد كانت رعاية الدولة لشؤون التجارة، لا تقتصر على المدينة، في الستينات من القرن التاسع عشر، وإنما كانت أيضا تهتم برعاية شؤون التجار، تجاه المناطق الداخلية، وخاصة الحرص على استيفاء الديون. ومن الأمثلة على ذلك أنه في سنة 1871/1288 وصل السلطة المركزية، "الإعلام بما يسأله تجار الصويرة، كرئيس والحزان بهي ومشار وإبراهيم قرقوز، لأشياخ حاحا" (126)، ولم يوضح ما إذا كانوا ضامنين، لكن كون الأمر يشمل قبيلة حاحة كلها، يدل على أن الديون كانت مهمة، بالإضافة إلى أن جماعة التجار الشاكية، كان لها وزن اقتصادي سواء

(126) 10 رجب 1288/25 شتبر 1871. خد. ح. ر.

التجار :

كوتيس هانري : إنجليزي كان يقيم بالصويرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويقوم بأعمال تجارية لشركات انجليزية، وقد كان يتجاوز السلطات المحلية، سواء في الصويرة كما حدث سنة 1863، لما استغل محلات غير مرخص له بها من السلطة. (Schroeter Ibid, 128) وكذلك لما حاول التسرب إلى سوس، لتنشيط تجارة التهريب (Laroui les origines. p. 253) فمثل بذلك نموذج تصرفات التجار الأجانب بالموانئ المغربية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

حزان بهي (1820-1890) الحزان بهي أو إبراهيم أفرياض، عائلة يهودية مغربية كانت تقطن بأكلميم، ثم هاجر أفراد منها إلى الصويرة، بعد سنة 1844 ومنهم إبراهيم أفرياض الذي أصبح من التجار المقربين من المخزن، مما سهل له تكوين ثروة، وارتباطات خارجية واسعة (Schroeter Ibid, p. 46 - 50) إبراهيم قرقوز: راجع الهامش 317 ص 250.

أجانب أو يهود، مما جعل السلطان، يصدر "الأمر بالإنصاف" (127)، بعد أن تأكد أنه "قد حل الأجل" (128).

لقد تجددت شكاية التجار، سنة 1872/1289، في "شأن دعوى كرتيس النجليزي ومن معه من تجار الصويرة، على بني تامر" (129)، مما جعل السلطان يحيل القضية على قائد حاحة، محمد بن الطاهر الذوبلالي، للتأكيد مما يدعيه التجار، من دين على قبيلة بني تامر، وكانت نتيجة البحث "أن بني تامر ما زالوا مصممين على أن ولد أبيهي، حاز منهم جميع ذلك" (130)، أي أن جميع الديون، ادعت القبيلة أنها أدتها للقائد السابق محمد بن عبد الله أبيهي (131)، فكان قرار السلطان في هذه القضية، "أن مال التجار مازال مشهوداً عليهم، ولا بد لهم من دفعه لتقع البراءة منه" (132)، ويثبت هذا أن حجة التجار ما زالت سارية، باعتبار أنهم لم يقبضوا شيئاً، مما كان لهم من ديون على القبيلة. وأن السلطان أمر بالدفع أولاً، ثم إن كان "ولد أبيهي قبضه فيحاز منه" (133)، ومعلوم أن هذا الحل يظهر منه أن الضحية هي القبيلة، التي دفعت الديون المستحقة عليها، لكن لم تقع براءتها منها من الدائنين، نتيجة سوء تصرف ولد أبيهي.

إن السلطة المركزية لم تكن دائماً تساير شكاوى التجار، ومن الأمثلة على ذلك أنه في سنة 1872/1289 وصلت السلطة المركزية، "شكاية على ابن حرازم، المدعي النهب، لبني تامر من حاحا" (134)، فأحال السلطان القضية على قائد

(127) ن. ر.

(128) ن. ر.

(129) 25 ربيع الأول 1289/2 يونيو 1872، ك. 47.

(130) ن. م.

(131) محمد عبد الله أبيهي راجع عنه معلمة المغرب. ج 1 مطابع سلا، 1989، ص 104.

(132) 25 ربيع الأول 1289/2 يونيو 1872، ك. 47.

(133) ن. م.

(134) 20 صفر 1289/29 أبريل 1872، ن. م.

حاجة، محمد بن الطاهر الدوبلالي، الذي قام بالتحريات عن القضية، فتبين له أنه، "لم يقف على أثر لدعواه" (135)، أي المدعي النهب من طرف قبيلة بني تامر الحاحية، مما جعل السلطان ليأمر، بأن "لا يسمع كلامه بمجرد دعواه" (136)، نظرا لغياب حجة تثبت نهب قبيلة بني تامر له.

يستنتج من هذا كله، أن التجار كانوا لا يتورعون عن رفع الشكاوي إلى السلطة المركزية أحيانا تكون مدعومة بحجج، وأحيانا أخرى تكون مجردة منها، فتجد السلطة المركزية نفسها، أمام وضعيات مختلفة تستلزم البث، إلا أن ما شجع هؤلاء التجار على ما يظهر، أن الدولة كانت داعمة للحركة التجارية، مسيجة لها بشتى الامتيازات.

هكذا يلاحظ من النماذج المدروسة، عن الجوانب الاقتصادية، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في الستينات من القرن التاسع عشر، أن استجابة السلطة المركزية، تأتي عقب فشل الحلول المحلية. كما أنها تعمل لصيانة الإمكانات الاقتصادية، التي تضمن لها دخولا ثابتة، خاصة في المجال التجاري. إلا أن الظروف الدولية التي أخذ المغرب في تزايد الارتباط بها، وما نجم عنها من خلل التوازن، جعلت السلطة تميل إلى حلول، غالبا ما تتضرر منها، كما يتضرر منها المجتمع. وتزداد هذه الظروف تأثيرا، إذا ما رافقتها محاولات التغلغل، بشتى الوسائل، في الحياة السياسية المحلية، كما حدث بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في نفس الفترة.

(135) ن. م.

(136) ن. م.

(136) ن. م.

IV. الضغوط الأجنبية و منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في الستينات من القرن التاسع عشر

كانت الضغوط الأجنبية على المغرب، ما فتئت تتوالى طيلة القرن التاسع عشر(1)، وكانت تستهدف شخصيته بأساليب مختلفة، سلمية وحرية، باحثة عن ثغرات تنفذ منها، لتنخر الجسد المغربي، وخاصة أن هيكلته متشعبة، لوجود دولة ومجتمع ككيان، له حساسية بأبعاد آثار الضغوط الأجنبية، وخاصة إثر تعامله معها، كقوى تسعى لتفتيته منذ أواخر القرن الخامس عشر(2). تلك الضغوط التي ما برحت تغير من أساليبها عبر القرون التالية، وفي نقط متعددة، والتي نستعرض بعضا من نماذجها، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في الستينات من القرن التاسع عشر، تلك النماذج التي يمكن حصر غاياتها، في محاولات لإيجاد قاعدة تسهل التوغل إلى داخل البلاد، والتي اتخذت أشكالا مختلفة، منها محاولة خلق نقط اتصال مستقلة، ومحاولة تشكيل قوة بشرية محلية متعاملة، لتتوج تلك الأساليب، بمحاولة تسريب كتلة بشرية أجنبية تسهل تفتيت الكيان العام.

1 - محاولة تشكيل نقط الاتصال بالمنطقة النائية عن السلطة المركزية

لقد كانت المحاولات الامبريالية، لإحداث نقط الاتصال المستقلة في المناطق النائية، تنبع من خطة سياسية، تنطلق من الرغبة في تجزئة السيادة، والتشكيك في الوحدة، حينما تتاح لها فرصة التعامل مع أطراف تلك المناطق النائية(3)، مباشرة

(1) إن كل الكتابات التاريخية التي تدرس فترة القرن التاسع عشر، تؤكد الضغوط الأجنبية، وآثارها على المغرب، سواء من ذلك كتابات المؤرخين المعاصرين كالناصرى، أو المتأخرين كابين زيدان ، أو المحدثين الدارسين للفترة سواء المغاربة أو الأجانب ، والأمثلة كثيرة .

(2) راجع آثار الضغوط البرتغالية، منذ أواخر القرن الخامس عشر، الى منتصف القرن السادس عشر، على منطقة طرف الأطلس الكبير الغربي. ص ص 86 - 97.

(3) راجع حول هذا الموضوع مقالة عياش عن الشعور الوطني التي أورد فيها أمثلة متعددة عن استغلال كل إمكانيات التعامل مع المناطق النائية، وموقف السكان والسلطة المركزية من ذلك التعامل.

Germain Ayache : Le sentiment national dans le Maroc du XIX siècle in Etudes d'histoire marocaine p.p. 177 - 198
Rabat. 1979

دون المرور على يد الجهاز السياسي الإداري الوطني. وذلك ما كانت تسعى إليه الدول الأجنبية، في منطقة جنوب طرفي الأطلس الكبير الغربي، خاصة في منطقة وادي نون، حيث كثفت الدول الأوربية من جهودها، للتعامل المستقل مع أطراف محلية تكسبها شرعية الاستقلال. وكان هذا التعامل، في الستينات من القرن التاسع عشر، يسير في اتجاهين، أحدهما يستهدف إيجاد نقطة فعلية مستقلة، بادعاء إنشاء مرسى تجاري، والآخر يتعلق باسترداد الأسرى، الذين يقعون في يد السكان بتلك المنطقة.

لقد كانت محاولات إنشاء مرسى على الشاطئ المحيط، جنوب شاطئ سهل سوس، تبنى على أهداف سياسية، تدعى أن مناطق ما وراء وادي ماسة، لم تكن خاضعة للسلطة المركزية(4)، وعلى هذا الأساس، تجددت مشاريع الاتصال بأسرة آل بيروك النافذة بالمنطقة. ومنذ 1832 كان الحديث بالصويرة، عن إمكانية فتح مرسى جنوب أگدير، على مدى مسافة ثلاثة أيام(5)، فكانت محاولة فرنسا للاتصال ببيروك سنة 1836، ثم بريطانيا سنة 1836، بواسطة الرحالة الانجليزي دافيد سون الذي ربط، بين وزير خارجية بريطانيا بلمرستون وبيروك. لكن هذه المحاولة فشلت(7). ثم جددت فرنسا محاولات الاتصال بالتوالي ففي سنة 1840، -حينما تبنت الحكومة الفرنسية، سياسة إنشاء نقط الدعم - كانت بعثة الضابط بويت إلى وادي نون، لكنها فشلت(8)، لتتبعها محاولة سنة 1845 التي فشلت أيضا(9)، ثم محاولة سنة 1853، التي كانت الغاية منها، عرقلة المفاوضات، التي كانت تجري بين المغرب وانجلترا، حول معاهدة التجارة(10). ووازتها في نفس

4) Laroui (Abdallah), les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 - 1912) Paris 1977 p.62

5) Miège op. cit. T3 p. 80.

6) Miège op. cit. T3 p. 80.

7) De la Chapelle. (F) les Tekna du sud Marocain paris 1934. p.48

8) Miège op. cit. p. 81.

De la Chapelle. (F). op. cit. p. 49.

9) Miège op. cit. p. 81.

De la Chapelle. (F). op. cit. p.49.

10) Miège op. cit. T3 p. 82.

الوقت، محاولات كل من إسبانيا سنة 1847(11)، ثم سردينيا سنة 1851(12). وحتى الولايات المتحدة سنة 1848، حينما اقترح قنصلها العام بطنجة، على رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، التعامل المباشر مع بيروك(13). ولا يمكن تفسير هذا التهافت على المنطقة، سوى باعتبارها بوابة التجارة الصحراوية، وبلاد السودان، انطلاقاً من أگلميم، التي أخذت تجارتها تتزايد خاصة بعد إنشاء تندوف سنة 1852(14).

إن هذه المشاريع المعبرة عن المصالح المتضاربة، لم تتمكن من تحقيق أهدافها، حينما اضطرت الدول الامبريالية المقترحة لها، للاعتراف بسيادة المغرب على منطقة وادي نون، في معاهدة 1856 بموجب بند 33(15). مما بين أن محاولات إيجاد طرف مخاطب خارج السلطة الرسمية، لم تكن تستند إلا على أساليب امبريالية، ولما عجزت عن تحقيق أهدافها، اضطرت للرضوخ للأمر الواقع، وخاصة أن السلطة المركزية، لم تكن غافلة عنها، إذ كانت تتبع معظم تلك المحاولات، والتي كانت قيادة حاحة تلعب دوراً فيها(16). بمراقبة تحركات بيروك تجاه الأجانب، وكانت الدولة تمزج بين التهديد والترغيب، فقد منحت بيروك امتيازاً في أداء الرسوم الجمركية بالصويرة، حيث كانت بضاعته لا تؤدي سوى ما بين الثلث والرابع من الرسوم الجمركية(17). لكن في نفس الوقت عاقبته، لما أخذ يتورط مع الفرنسيين سنة 1845، فاعتقلت السلطة المغربية مساعد بيروك، بوعزة العواد الصويري، لما قاد سفينة فرنسية، حتى شواطئ وادي نون، والتي لم يتم شحنها، بعد تدخل الحسين ابن هاشم، بأمر من السلطان، بعدم التعامل مع السفينة(18).

11) Miège op. cit. T3 p. 82.

12) Miège op. cit. T3 p. 83.

13) Schroeter D. op. cit. p. 162.

14) Miège op. cit. T3 p. 79.

15) الوثائق : مديرية الوثائق الملكية المجموعة الثانية: العدد 2 سنة 1976

ص 172. الرابط.

Miège I bid T3 p. 83

16) راجع Miège I bid T3 p. 84

17) Schroeter. Ibid p. 162.

18) Schroeter. Ibid p. 162.

وعرفت الستينات من القرن التاسع عشر، تزايد الأطماع الامبريالية، فكانت إسبانيا منذ 1860، تدعى حقها في إحياء مركز للصيد، مكان حصن سانتا كروز دومار بكينيا، بموجب البند 2 من الاتفاقية المغربية الإسبانية لسنة 1860 (19)، مما نجم عنه اتصال بعض العملاء الإسبان، ببيروك سنة 1867، ومحاولة عقد معاهدة تجارية معه (20).

لقد كانت نتيجة محاولات الاتصالات الأجنبية ببيروك، أن رسخت عنده، الرغبة في فتح مرسى بالمنطقة، وذلك ما تيقنت منه السلطة المركزية، سنة 1867/1283 لما بلغها "ما تجاهر به ولد بيروك، من إحداث المرسى، بالحل المسمى بالبيضة، على مرحلتين من وادي نون" (21)، مما يؤكد ما تحاول الدول الأوربية إحداثه بالمنطقة. لكن السلطة المركزية، عملت لإفشال الخطة، بتحريك جهات متعددة، فوجه السلطان محمد بن عبد الرحمان رسائل إلى قبائل سوس، لإثارتها ضد بيروك، "فبوصول كتابنا هذا إليكم، قوموا على ساق الجدد، في الحيلولة بينه وبين ذلك، وانقدوا ذلك القطر المبارك، مما يضر له هذا من المهالك" (22). جاعلا بذلك مسؤولية الدفاع عن المنطقة، مسؤولية جماعية، محددا حتى القبائل المسؤولة، من "قبائل سوس، خصوصا الذين وراء وادي ولغاس" (23)، فتكون كل قبائل منطقة ما وراء وادي ولغاس متحملة، ما يمكن أن ينتج من أخطار على الدولة، إذا تهاونوا في إنشاء مرسى بالمنطقة.

ولقد حرك السلطان جهات أخرى، للتعاون مع القبائل بالمنطقة، كعبدالله أبيهي قائد حاحة، حينما صدر الأمر للمولى الحسن، بـ "تجديد المفاوضة مع الطالب

19) Miège Ibid T2 p. 369.

20) Miège Ibid T3 p. 84.

(21) محرم 1283 / 26 ماي 1866، ك. 47.

(22) رسالة من السلطان إلى قبائل أهل سوس مؤرخة بـ 13 محرم 1283 / 28 ماي 1866، نشرها دنيال سكروتر بملحق أطروحته:

Daniel Schroeter: Merchants and Pedlars of Essaouira: A social History of a Moroccan Trading Town (1844- 1886) PH. D (Manchester 1984).

عبدالله أبهي، في شأن وادي نون" (24)، تلك المفاوضة التي هي عبارة عن تبادل الاستشارات عن قضية ما يرومه بيروك. فأشار عبدالله أبهي على المولى الحسن، "بالكتابة لولد هاشم، وبما يُكتب له به" (25)، كما اقترح المولى الحسن على أبهي، "بما يُكتب له به أيضا" (26)، أي للحسين بن هاشم، وبذلك ضمت الاستشارات المتبادلة أسلوب التعامل مع القضية، وإن لم تفصح عن فحواها، على أساس توجيه تلك الرسائل إلى الحسين بن هاشم، مع "الكتاب الشريف" (27)، الذي وجهه السلطان "ليقرأه قاضي ردانة، على أهل ذلك القطر، بواسطة ولد هاشم" (28).

يتوضح من هذا، أن السلطة المركزية، لم تقتصر فقط في تحريك القبائل، ضد بيروك، على السلطات الإقليمية، وإنما اعتمدت أيضا على طرف آخر يمثل ازدواج سلطة معنوية واجتماعية بالمنطقة، كالحسين بن هاشم (29)، لأنه "فيه النفع من جهة المخزن بإظهار الوقوف والنصح، ومن جهة القبائل بجمعهم عليه بكلمة المخزن" (30)، وهذا يبين مكانة الحسين ابن هاشم، سواء بالنسبة للمخزن أو للقبائل، ولذلك فإن بيروك أيضا لجأ إليه، لأنه "لم يتأت له غيره" (31)، محاولا إغراءه إلى جانبه. لكن أعيان قبائل سوس، بعد سماعهم لكتاب السلطان، الموجه إليهم بحضور ولد هاشم، "فوضوا له في الجواب" (32)، الذي يظهر أنه يعبر عن

(24) 22 محرم 1283 / 6 يونيو 1866، ك. 47.

(25) رسالة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى المولى الحسن بتاريخ 22 محرم 1283 / 6 يونيو 1866، خ.

ح. ر.

(26) ن. ر.

(27) ن. ر.

(28) ن. ر.

(29) راجع ص ص 150 - 154.

(30) 25 صفر 1283 / 9 يوليوز 1866، ك. 47.

(31) ن. ر.

(32) 3 ربيع الأول 1283 / 16 يوليوز 1866، ن.م.

”تعصب القبائل على منع المرسى“ (33). وبذلك تكون كل الأطراف، ولمدة شهرين من بداية إثارة مشكل المرسى أوائل محرم 1283، إلى أواخر صفر من نفس السنة، قد تحركت بسوس، سواء القبائل أو القوى السياسية، أو القوى الاجتماعية والمعنوية، لاتخاذ موقف معارض ضد عمل بيروك، في إنشاء المرسى الذي سيفتح الباب للتدخل الأجنبي.

لقد كانت مشكلة الأسرى، الذين يقعون في يد القوى النافذة، بمنطقة وادي نون، إحدى أدوات محاولة التدخل الأجنبي بالمنطقة، والتي كان المولى الحسن، قد عالج شكلا منها أثناء حركته إلى سوس سنة 1863/1280 (34). لكن الحدث تكرر من جديد، مما أدى منذ سنة 1868/1285 لإثارة مشكلة الأسرى بالمنطقة، ذلك ”أن نصرانيين من جنس الصينيون، كان أسرهما بعض وادي نون، وكانت دولتهم تتكلم في الوقوف على فكاكهما، وفق ما في الشروط“ (35)، تلك الشروط التي كانت تضمها معاهدة 1856 في بندها 33 (36)، ولذلك راجع الإسبان السلطان في قضية الأسيرين، ”وأكدوا على فكاكهما“ (37)، محاولين الضغط على السلطة المركزية، بموجب مسؤوليتها الدولية، عن سلامة الأسرى بمنطقة وادي نون. مما جعلها تحرك عدة اتجاهات للضغط على الأسيرين، الذين ييدهم الأسيرين، حتى يطلقوا سراحهما، فكتب السلطان إلى عامل تارودانت، حميدة بن علي، في أمر الأسيرين، ”بالقيام على ساق الجد، في السعي في استنقاذهما، ممن هما تحت يده، ولا يقصر في ذلك“ (38). ورخص له باستعمال كل الوسائل، ”إن أعوزه أمرهما

(33) 25 صفر 1283 / 9 يوليوز 1866، ن.م.

(34) راجع ص ص 157 - 161.

(35) 13 جمادى الثانية 1285 / أكتوبر 1868، ن.م.

(36) ورد في بند 33 من معاهدة 1856 ”إذا حصل تحرير لمركب سلطنة اكث ابرطن بواد نون أو بناحية من سواحله فان سلطان مراکش، يستعمل جهده في تحصيل بحريته حتى يركبوا إلى بلادهم“ مجلة الوثائق العدد 2

سنة 1976 ص 172

(37) ن. ر.

(38) ن. ر.

فيحتال على بعض أهل ذلك المحل، حتى يخطروا هناك، ويقبض عليهم ويثقفهم" (39). وبذلك تحدث البلبلة بالمنطقة، حينما ينعلم أمن سكانها في التنقل، نحو المدن الرئيسية كتارودانت، مما ينعكس بالسلب على أعمالهما التجارية، فتضطر الأطراف المتشددة، لتلين مواقفها، حفاظا على استمرار التواصل السلمي بالمنطقة.

يظهر أن مشكل الأسرى تعقد، مما جعل السلطة المركزية، سنة 1287/1871 تحرك كل القوى النافذة بالمنطقة، كقائد حاحة محمد بن عبدالله أبهي، الذي صدر له الأمر، بالكتابة لولد هاشم، "يخرضه على بذل المجهود ما أمكنه، في انقاد الأسارى المذكورين، ويؤكد عليه في التحيل في فكاهم، ولو ينال بمال، وتطالب به دولتهم" (40). وبذلك جندت الدولة، كل الأطراف السلطوية، المادية والمعنوية، ورخصت لها باستعمال كل الأساليب، بما في ذلك الإغراء المادي، الذي يظهر، أنه وقع النزاع حول القدر المالي، الذي يمكن دفعه مقابل الأسرى، فلذلك فإن ولد هاشم "طلب تعيين القدر الذي يعطى عليهم، زيادة على ما يقبض من دولتهم" (41)، وكأن الأمر مساومة من طرف الآسرين، لإرغام الدولة، على دفع أموال إضافية، زيادة على ما ستقدمه الدولة، التي تطلب إطلاق أسراها. وربما يكون هذا التصلب ناتجا عن تدخل عناصر أخرى، تسعى لعرقلة عمل السلطة في المنطقة، مما ينجم عنه فتح باب التعامل المباشر، مع الأطراف المتشددة بالمنطقة، لكن السلطة المركزية، لم تكن لتتساهل في الأمر، ولذلك صدر الأمر، فيما يتعلق بالمال المضاف، أنه كان أكثر مما يحتمل، "فلا يساعد" (42) عليه.

لقد بدأت السلطة المركزية، في البحث عن أسلوب آخر، في زعزعة مكانة بيروك المتحكم في أمر الأسرى، وخاصة أن مرابطا بالمنطقة، يدعى أحمد الطاطي،

(39) ن. ر.

(40) 26 رجب 1287/22 أكتوبر 1871، ك. 47.

(41) 10 ذي القعدة 1287/1 فبراير 1871، م. ن.

(42) ن. ر.

قد تدخل في الأمر، واتصل بالحبيب بيروك، فتبين له أنه مازال "على حاله من الخذلان وعمى البصيرة" (43). ولذلك اتصل بأخويه محمد ودحمان، اللذين "أظهرا التوبة مما ظن بهما، من إعانته على فساد، طالبين ردهم لمكانتهم" (44). ويظهر أن الأخوين، "إن وجدوا طرفا من المال الذي يريد الفاسد أخذه، فلا يقصروا في رده والضيق به" (45)، وبذلك يحدث الانشقاق بين أفراد الأسرة، مما قد يسهل تسريح الأسرى، بل تجاوز الرابط المذكور ذلك، إلى اقتراح تشجيع السلطة المركزية "لنصف تكنة المقابل لنصف بيروك" (46)، الذي يسمى أيت بل، والذي كانت "الكلمة فيه قديما"، ذلك أن فيه فريق أزوفط، الذي يقترح الرابط أنه، "لو عضد الخزن هذا النصف، لكفى في قمع" (47) بيروك وشيعته. وبذلك يكشف الاقتراح الذي تقدم به الرابط، عن كون التوازن في اتحادية تكنة، كان بين فريقين رئيسين، فريق أيت بل الذي منه فريق أزوفط، وفريق أيت جمل الذي ينتمي بيروك إليه. وذلك ما كشف عنه أيضا التقرير، الذي رفع إلى الوزارة الحربية الفرنسية، في 25 غشت 1840، الذي ورد فيه كون نفوذ بيروك، لا يتجاوز فريقه أيت جمل (48).

وهكذا تمكنت السلطة المركزية من عرقلة الأهداف الإمبريالية، بمنطقة وادي نون، التي كانت تسعى للتعامل المباشر مع قواها المحلية، سواء في إحداث المرسى بالمنطقة، أو في فداء الأسرى. وتحقق ذلك دون تحريك للقوة العسكرية، وإنما بالاعتماد على القوى المدنية المتعددة التشكيلات، حائلة دون إيجاد أطراف محاورين للقوى الأجنبية، في المنطقة النائية عن السلطة المركزية.

(43) 4 ذي القعدة 1287 / 26 يناير 1871، ن.م.

(44) ن. ر.

(45) ن. ر.

(46) ن. ر.

(47) ن. ر.

(48) De la Chapelle. I bid p.49

2 - محاولة تشكيل قوة بشرية متعاملة

كان السعي لتشكيل قوة بشرية محلية متعاملة، إحدى الآفات الكبرى، للتدخل الأجنبي في المغرب. فمنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بدأت تبرز فئة اجتماعية محلية تعرف بالحميين، الذين كانوا يستظلون بالحماية الأجنبية، التي كانت تسمى بالحماية الدبلوماسية أو القنصلية، تلك الفئة التي أخذت أضرارها، تتزايد مع مرور الأيام، لأنها صارت تشكل جسما غريبا شاذا في تصرفاته، أدى في النهاية إلى مزيد من التفتت في كل المجالات، هذه الجماعة ممن يسمون مواطنين، أصبح يتأكد مع تعمق دراستها، نوع المخاطر التي كانت تشكلها، أمام النظام العام بالمغرب، سواء السلطة أو المجتمع، لما زرعت من بذور الشقاق، وإمكانية التمرد، عن كل الأعراف والقوانين المحلية، بدون حمل السلاح، إذ تكفي بطاقة تصدر من أجنبي، قنصلا أو تاجرا، حتى يصبح الحمى بمثابة مؤسسة لا تمس. في حين، يمد صاحبها، يده إلى كل ما يمكن أن يفعله، في مأمن من زجر، مادامت الامبريالية الأوربية، انتبهت إلى أهمية هذا العنصر، في تحريك الخلافات الداخلية، وتعميقها، والنيل من كل البنى السياسية والاجتماعية، وعرقلة كل عمل تقوم به الدولة، بدعوة حماية الحميين(50).

إن البحث في أصول نشأة الحماية مهم، لكن يظهر أنه يمكن تركيزه في أمر واحد، وهو درجة القوة التي أصبحت أوروبا تتمتع بها، والتنسيق في المواقف، التي كانت تواجه بها التظلمات، عبر قنوات دبلوماسية، لها سياسات تهدف إلى تحقيقها، والتي كانت تتبلور في تخطيط الكيانات، في المناطق التي تتعامل معها خارج أوروبا، والتشكيك في إمكانياتها المادية والفكرية، وتعميق خلافاتها، ليسهل ابتلاعها أخيرا. مع العلم، أن هذا لا يعفي تلك الكيانات من مسؤولياتها، في الدفاع والاحتياط لما كان يدبر لها.

(50) قد لا يخلو أي بحث يتناول تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر، إلى غداة فرض الحماية، من الاهتمام بظاهرة الحماية القنصلية، كما أفردت لها مقالات متعددة، بل صدرت وثائق مهمة عنها، في مجلة الوثائق العدد الرابع سنة: 1977

وأما من الناحية الانشائية لهذه الحماية، فيظهر أن بوادرها، كانت تعرف في البلدان الإسلامية، للتوفيق بين ديانتين مختلفتين أساسا، في إدارة شؤون المواطنين، خاصة فيما يتعلق بقضية الحدود المفروضة على الجناة، واحتراما لتطبيق الأوامر الدينية، وعملا بمبدأ التسامح الديني، تنازلت البلاد الإسلامية، عن امتيازات للتجار الأجانب، كما فعلت الامبراطورية العثمانية، منذ بداية القرن السابع عشر(51)، لكن هذه الامتيازات، تحولت مع مرور الزمان، ومع نمو القوى الأوروبية، إلى حقوق تدافع عنها أوربا، وتريد إقحامها في كل المعاهدات، التي أبرمت مع المغرب، خاصة في النصف الأخير من القرن الثامن عشر. فظهرت بأشكال مختلفة، في المعاهدات التي أبرمت بين المغرب والدول الأوروبية، في عهد السلطان محمد بن عبد الله(52). لكن خطورة هذه الامتيازات لم تظهر آنذاك، لإمكان المغرب، على الأقل، الظهور بالمظهر المماثل للدول الأوروبية، تلك الدول التي كان السلطان، يتقاضى أقساطا من الأموال من بعضها، كالسويد والدنمارك والبندقية، ضمانا لسلامة أساطيلها(53). وكيف يتصور أضرار ما تنازل عنه المغرب، من امتيازات للتجار، مع هذه الإمكانة التي تدر عليه أموالا، وهو مظهر يعبر عن قوة، لأنه لا يعقل، أن تدفع دول أموالا للدولة ما لم تحس بقوتها، وخاصة أن الدفع استمر، حوالي ثمانين سنة، حتى أسقط عقب انهزام المغرب أمام القوات الفرنسية بإسلى سنة 1844(54).

لقد أخذت الامتيازات المتنازل عنها للأوروبيين، طريقا آخر مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فبدأت آثارها تظهر مباشرة، على إثر قبول المغرب

51) مجلة الوثائق، العدد الرابع. سنة 1977 مديرية الوثائق الملكية - الرباط، ص 6

52) ن. م: ص ص 13 - 8

Laroui (Abdallah). les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 - 1912) p.250

53) Miège.(J) op. cit. T2 p. 401

Amine et autres Histoire du Maroc. p.276

Allan Richard Meyers. Sîdî Muh'ammad Ibn Abd Allâh les Africains. T7. p. 247

54) ذكر الناصري بهذا الصدد، أن السلطان المولى عبد الرحمان "أسقط عن جنس الدنيمرك وجنس السويد ما كانا يؤديانه إلى الدولة العلية كل سنة، فالأول خمسة وعشرون ألف ريال، والثاني عشرون ألف ريال، وكذلك أسقط عن غيرهم وظائف أخرى"، ن.م. ج 9. ص 53-54.

معاهدات، مع كل من بريطانيا سنة 1856، وإسبانيا سنة 1861 ثم فرنسا سنة 1863، هذه الأخيرة، التي عنيت بمشكل الحمایات، الممنوحة من أجهزة الدول الأجنبية، الرسمية والتجارية(55). تلك الحمایات التي أساءت إلى السير العام، في التعامل مع القوى الأجنبية، بعدما أصبحت أداة التطاول، على التنظيم الداخلي للبلاد. في المجالات المختلفة، ففي ميدان العدل، فتحت باب الإزدواج القضائي. مما كان في الواقع، بداية التشكيك في قدرة الدولة المغربية، على حماية التصرفات داخل ترابها، وعلى المستوى الاقتصادي، سببت في عرقلة كل محاولات إصلاحية، تتخذها الدولة المغربية، كما خلقت على المستوى الاجتماعي اضطرابا، لتواجه فئة تحظى باحترام مفروض.

إن هذه الوضعية الشاذة، صار أخطبوطها يمتد إلى مناطق مختلفة من المغرب، منذ الستينات من القرن التاسع عشر، فعرفت منطقة طرفي الأطلس الكبير، نماذج مختلفة لأثارها.

لقد كانت الواجبات المجبة على الأبواب، إحدى المشاكل التي أثارها تواجد الحميين، لتملصهم المستمر من أداء الواجبات، مما يسبب خسارة للمشتريين للمكس، كما يخلق اضطرابا في السوق، لعدم وجود حظوظ التنافس الحر، وذلك ما حدث بمراكش، مما جعل عامل المدينة، يبلغ السلطة المركزية سنة 1871/1288 ما اشتكى به مكثري الأبواب، من كون التجار الحميين، يشترون السلع خارج أسوار المدينة، بأثمان منخفضة، ثم يدخلون تلك البضاعة إلى المدينة، "في أسمائهم، فرارا من دفع الواجب"(56) عليها، وكذلك يبيعون السلع، بأثمان مرتفعة للمشتريين داخل المدينة، ويتحملون بإخراجها، دون أداء الرسوم، باعتبار أنها لهم، وهي

55) Miège (J) op. cit. T2 p. p. 395 - 409.

56) رسالة من وزير الخارجية السيد محمد برگاش إلى السلطان سيدي محمد ابن عبد الرحمان : تتعلق باحتيال خلطاء التجار الأجانب بمراكش على عدم أداء حقوق الأبواب: بتاريخ 13 ذي الحجة عام 1288/23 فبراير 1872.

مجلة الوثائق : العدد الرابع : ص ص 398 - 395

أساليب "تملاً عليها التجار وأصحابهم، من غير ناه ولا منته، بخروجها عن قانون التجارة، وعودها بالمضرة على بيت مال المسلمين عمره الله، وعلى غيرهم من تجار المدينة وسكانها" (57)، لأن ذلك خلق امتيازاً لصالح فئة من التجار، تغتني بدون الإسهام في تحملات جبائية. في حين تتضرر الصناعات داخل المدينة، كما تتضرر العلاقات بين المدينة والأرياف، باعتبار أن سلوك التجار المحميين، قد انحرف عن قوانين التجارة، مما يؤدي إلى "إفساد أسواق المسلمين، وتعطيل تجارتهم وأمور معاشهم" (58).

إن هذه الوضعية الجبائية المضطربة، جعلت أيضاً مشتري مكس مدينة تارودانت، سنة 1871/1288، يتخذون موقفاً من التجار المحميين، مما أدى بعامل المدينة، لأن يبلغ السلطة المركزية، "بأن مشتري مكس رودانة لم يقبلهم" (59).

تبين هذه الظاهرة المتكررة، بمدن منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، استفحال استغلال الحمایات، للتهرب من أداء الواجبات، مما يجعل السلطات المحلية، لا تتحكم في ضبط جباية قسط من الرسوم. وهي وضعية عمت البلاد، عبر عنها السلطان، بـ "أن نفقة الأبواب، كانت تباع بمال له بال، والفرض أن أهل الحماية لا يعطون فيها شيئاً، ثم إن أمرها صار يضعف بالتدريج، حتى صارت لا يقبض فيها إلا ما لا بال له" (60)، وبذلك يتوضح أن مصدراً من مصادر الدولة المالية، قد تقلص في ظروف حرجية، لاحتياج الدولة لتغطية نفقاتها، بسبب ما تتحمله من أداء تعويضات حرب تطوان وذيولها، بالإضافة إلى نفقات تجديد جهاز الدولة.

(57) ن. رسالة. ص 396

(58) ن. رسالة. ص 397

(59) 25 شعبان 1288 / 9 نوفمبر 1871، ك. 47.

(60) رسالة من السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى نائبه بطنجة محمد برگاش: بتاريخ 22

رمضان 1288 / 28 يناير 1867.

الوثائق: العدد 4. سنة 1977 ص 353

ولقد مس ضرر المحميين كذلك، الحقوق المشتركة بين الدولة والأفراد. حينما يتهرب المحميون من أداء واجبات النزائل، "فقد أخبر غير واحد من العمال، أن أصحاب التجار، يمتنعون من إعطاء ما جرت العادة بإعطائه في النزائل" (61)، مما يبين أن ظاهرة التملص من أداء واجبات النزائل عامة، بما في ذلك بدون شكل منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، مع أن رسوم الطريق، إنما جعلت "إعانة على عمارة الطريق، والقيام بحراستها" (62)، يستفيد منها القائمون بالحراسة، لأن "الإعطاء، هو لأجل تخصيص متاع التجار وتوجيهه في الأمان، فليس الإعطاء إلا على نفعتهم" (63)، وعدم الأداء يؤدي إلى بلبلة العمل التجاري، لأن القائمين على الحراسة، قد يتراخون في ذلك، وخاصة أن إعفاء المحميين، "مخالف للشروط" (64). ولذلك ألح السلطان على القبض بالنزائل، "من أصحاب التجار كغيرهم من القوافل، إذ يعمهم ما يعمها" (65)، ولكنهم إذا أصروا على عدم الأداء، فإن ذلك ينتج عنه اضطراب أمني، قد يحمل الدولة مزيدا من الأتعاب، "فإما أن يعطوا ما يعطيه غيرهم، أو يتوجه معهم مخازنية من المدينة، التي يسافرون منها بالأحمال، إلى المحل الذي يسافرون إليه، ويقومون بسخرتهم" (66)، مما يزيد في تعقيدات العمل للسلطة، سواء المركزية أو الإقليمية.

لقد أخذت مشكلة الحمايات في التعقيد، ذلك أنها لم تقتصر على مسألة الأداءات، وإنما مست أيضا اختصاصات العمال، وذلك ما جعل السلطة المركزية،

61 رسالة من السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى نائبه بطنجة محمد برغاش : بتاريخ 28 ذي القعدة 1285/ 9 مارس 1869، ن.م.ص 379.

62 ن. ر.

63 رسالة من السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى نائبه بطنجة محمد برغاش: بتاريخ 10 رجب 1285 27 أكتوبر 1868. إتحاف أعلام الناس الجزء 3 ص 391

64 رسالة من السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى نائبه بطنجة محمد برغاش : بتاريخ 28 ذي القعدة 1285/ 9 مارس 1869. الوثائق : العدد 4.

65 ن. ر.

66 ن. ر.

تصدر الأمر، لعاملي حاحة والشياطمة سنة 1869/1286 "بأن يعاملا من عسى أن يكون إلى نظرهما، من أهل الحماية هناك، بما يناسب، فيما تعين كلاهما معهم، وتركاه رأسا فيما لم يتعين" (67)، وتتأكد من هذا الأمر الصادر للعاملين، الوضعية، التي أصبح عليها المحميون داخل المجتمع، حتى أصبحت دائرة اختصاصات العمال محددة تجاههم، فشكلت الحماية بذلك امتيازاً، عبر أحد المحتجين عن فاعليته، بأن "صار الناس في كل يوم يدخلون تحت الحماية" (68)، ومهما كان هناك نوع من المبالغة في هذا الرأي، فإنما يعبر عن غير دينية، وعن استفحال وضعية الحماية.

إن استعراض بعض النماذج، لما أصبحت تثيره مشكلة الحماية القنصلية، من مس دائرة القانون، الذي تعمل به الدولة، سواء في استيفاء الرسوم، أو تحديد اختصاصات هيكلها الإقليمية، في منطقة محدودة، كطرفي الأطلس الكبير الغربي، ولفترة محدودة، تصادف الستينات من القرن التاسع عشر، يوضح فعلاً أن الحماية، أخذت تشكل فئة محلية متعاملة مع القوى الأجنبية، ما فتئت نتائج أعمالها، تتفاقم على كل المستويات، في العقود التالية من القرن التاسع عشر. خاصة مع تزايد ارتباطها، مع العناصر الأوربية، الآخذة في الاستيطان بالبلاد.

3- محاولة تسريب و توطين تشكيل بشري أوربي

كانت الخطط التوسعية الأوربية، تعتمد على تسريب وتوطين، التشكيلات البشرية الأوربية، نحو المناطق المستهدفة. فمنذ القرن السادس عشر، كانت هذه الخطة، قد أدت إلى حركة استيطانية واسعة، نجحت في مناطق مثل الأمريكيتين، وأستراليا، وعدد من الجزر، في حين فشلت في أقطار أخرى مثل المغرب، الذي عرف نوع هذه الحركة من طرف البرتغال، في النصف الأول من القرن السادس

(67) 14 جمادى الثانية 1286 / 21 شتمبر 1869، ك. 47.

(68) رسالة محمد بن يحيى إلى أمين الأمناء محمد بنيس بتاريخ 25 جمادى الأخيرة 1280 / 27 دجنبر 1863.

مجلة الوثائق: العدد الرابع سنة 1977 ص 304

عشر، لكن المقاومة المبكرة نجحت في إفشال تلك الخطة (69). ولقد تجددت هذه الحركة بالنسبة للمغرب، في القرن التاسع عشر، والتي بدأت أهميتها في التزايد، منذ بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأوضح مبيج، أصول التشكيل البشري الأوربي الاجتماعية (70)، الذي بدأ يتسرب للمغرب ويستوطنه، واستنتج أن هذا التشكيل الاجتماعي الأوربي، كان يتصرف بنوع من التلاحم، إذ لم يكن يتأثر بالمنافسات الأوربية، التي كانت مقتصرة على الحكومات، إلا في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر (71). وحتى الفوارق الاجتماعية، لم تكن تؤثر على هذا التلاحم، إلا بعد ما تزايد توافد المهاجرين الفقراء كالألبانيين (72).

لقد كانت السلطة المغربية، بالمرصاد لأخطار التسرب البشري الأوربي، فحاولت حصر إقامته في الموانئ المفتوحة للتجارة (73). وحتى بالنسبة لهذه المدن المفتوحة، كانت السلطة المركزية، تحاول عرقلة التواجد الأوربي بها، فمثلا لما حاول تاجران فرنسيان الاتجار بالدار البيضاء، سنة 1837/1253، بدعوى "الاختبار هل الربح بها أكثر من طنجة أو أقل" (74)، فإن السلطان، المولى عبد الرحمان نبه نائبه الطالب عبد السلام السلاوي، "فاعلم أن تجار هذا الجنس، يتجرون مع فضاضة وغلظة، فإن وجدت مدافعتهم عن ذلك، وردهما عنه بما يقنعهما، بأن تحسن لهما الاقتصار على التجارة بطنجة، وتزهدهما في الدار البيضاء" (75)، وأوحى السلطان لنائبه بابعادهما، عن مدينة الدار البيضاء، بكل الوسائل، "واذكر لهما بدأوة أهلها وشبه ذلك" (76). ويفضي بنا هذا إلى أن السلطان، والجهاز المنفذ، كانا يقومان

(69) راجع ص 95.

70) Miège. (.) op. cit. T2. pp. 473 - 500.

71) Miiège op. cit. T2. p. 488.

72) Miège op. cit. T2. p. 488.

73) Miège op. cit. T2. p. 488.

74) رسالة من السلطان المولى عبد الرحمان إلى نائبه بطنجة عبد السلام السلاوي بتاريخ 13 جمادى الأولى 1253

/ 15 غشت 1837، خد. ح. ر.

75) ن. ر.

76) ن. ر.

أحيانا باختلاق الصعوبات، التي كان يمكن أن يلاقيها الأجانب، بإقامتهم في بعض المدن، وإن أدى الأمر، إلى تشويه سمعة السكان بمفاهيم يقصد بها، إرهاب الأجنبي، مثل قول السلطان، بداوة أهل الدار البيضاء وشبه ذلك، لأن غاية السلطان من ذلك "إننا لا نريد تجارة هذا الجنس رأسا، وخصوصا في مرسى الدار البيضاء، التي هي عورة" (77)، وذلك حماية لها، "فلا ينبغي موافقة العدو على الاطلاع عليها، لأنه لا تؤمن غائلته في مثلها، حين يرى تفريطها وخلوها من الجيش، الذي يدافع عنها، فرما تسول له نفسه شيئا" (78).

كان هذا الموقف قبل هزيمة إسلى، حينما كانت السلطة، تحاول عرقلة إقامة الأوربيين بالمدن الشاطئية، تجنباً لمخاطر التسرب الأوربي، إلى نقط، تسهل له الاطلاع على حقيقة البلاد. لكن هذه الممانعة سرعان ما أجهضت، لما اضطرت السلطة المغربية، لإبرام سلسلة من المعاهدات، ابتداء بمعاهدة 1856 التي فتحت باب الاستقرار الأوربي بدعوى النشاط التجاري، والذي أخذ يتجاوز الاستقرار في المدن الشاطئية، ويطمع في الانتشار في الداخل. فحرصت إسبانيا على إقحام شرط يدعم التسرب الأوربي في معاهدة 1861، فنص الشرط الرابع، على أن "رعية حضرة سلطانة إسبانيا، لهم أن يسافروا ويستقروا ويسكنوا، حيث شاءوا بايالة سلطان مراكش، دون تعرض ولا منع أحد" (79). على أن هذا التصرف من إقامة وسفر مشروط، "نعم يتبعون في ذلك قانون البلاد، مثل رعية خاصة الأجناس" (80). فإذا كان المخزن، قد سمح بتواجد تشكيل أوربي، فانه قيد تصرفاته، بمراعاة قوانين البلاد، وإذا كانت مشكلة الإقامة بالمدن الشاطئية المفتوحة للتجارة مضبوطة. فان

(77) ن. ر.

(78) ن. ر.

(79) ابن زيدان (عبد الرحمان) إتحاف أعلام الناس ج 3. ص 492

البزاز محمد الأمين قضية أمن الأوربيين بالمغرب 1895؛ مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية (العدد 7 الرباط 1980

ص 41.

(80) ابن زيدان: ن. م. ص 492

البزاز: ن. م. ص 41

مشكلة تنقل الأوربيين داخل البلاد، كانت تثير كثيرا من المشاكل مع القبائل، لأن حركة الأجانب خارج المدن، لم تكن عملا بريعا. بل تدخل ضمن أهداف تجسسية، قصد استكشاف الأوضاع العامة بالمغرب، باعتبار أن المعرفة كما ذكر عياش إحدى الأسلحة، بل الأولى التي تستغل، لتهيء الطريق للاحتلال (81). فلذلك كان الأوربيون حريصين على التوغل داخل البلاد، لكن حياتهم كانت عرضة للخطر، من طرف السكان، الذين كانوا مناوئين لهم. إلا أن مناوئتهم، لم تكن نابعة مما كان يعرف بالتعصب الديني، وإنما لها مصدرها في شعور عام لدى الأهالي. فبالنسبة لهم، أوربي متجول في بلادهم، لا يمكن أن يكون سوى مبعوث، يريد استطلاعها. جاء لدراسة الميدان قصد الغزو، فهو جاسوس، ويقتل من أجل ذلك، وليس ككافر، يخشون الغازي أكثر مما يكرهون المسيحي (82). هذه الشهادة التي أدلى بها فوكو، كما أوردها المؤذن، دالة على أن مناوئة السكان للأجنبي، لم تكن مبنية على تطرف ديني، وإنما تخوفا من الأهداف الكامنة، وراء تجول النصراني، كأوربي استعماري، وليس كرجل دين مخالف للإسلام. وقد دفعت الريبة في الأجانب إلى استخفائهم، حينما يتجولون في المغرب. ومثال على ذلك، أن جل الذين عبروا ممر فاس - تازة ما بين 1805 و 1910، كانوا متنكرين بأسماء مغربية، أو مشرقية، أو يهودية، وتحت حماية المخزن أو الشرفاء (83). وأن تسعة من أحد عشر، الذين مروا بالمنطقة، جاءوا بعد معاهدة 1861 الإسبانية بشرطها الرابع، الذي لم يقبله المخزن، إلا بشرط الامتثال لأوامر الولاة، حفاظا على أمن المتجولين.

ولقد تزايد تدفق الأوربيين على المغرب، في الستينات من القرن التاسع عشر، فأدى تواجدهم إلى مشاكل، سواء داخل المدن الشاطئية (84)، أو أثناء محاولات التوغل في المناطق الداخلية، مما أوعز للسلطان المولى محمد بن عبد الرحمان كما

81) Ayache. (Germain). Histoire et colonisation in Etudes d'histoire marocaine Rabat 1979. p. 7

82) EL Mouden (Abderrahman) Exploitation et pénétration: un siècle d'"Itinéraires" dans le couloir de Fés - Taza (1805 - 1911) in Hespéris - Tamuda. Vol. XXII 1984. p. 114

83) EL Mouden (Abderrahman) op. cit p. 107

جاء في رسالة له بتاريخ 30 صفر 1290/27 أبريل 1873، بأن يثير مشكلة، "الآفات التي تحدث بسبب خروج النصارى للمواسم والقبائل التي يكون فيها التشويش وما ينشأ عن ذلك من الهرج والشتان" (85) ولذلك أبلغ نائبه بطنجة محمد برگاش، "بان يتكلم مع نواب الأجناس في ذلك، ليكتبوا لخلائفهم بالمراسى، بتحذير رعاياهم من الخروج للمواسم، التي بها أخلاط الناس، والقبائل التي لا تنالها الأحكام، والتي يكون بها التشويش، ولا يخرجون للبادية إلا بإذن عامل البلد، وموافقة على المحل الذي يتوجهون له، بواسطة قونصو جنسهم" (86)، وكل من صدرت منه مخالفة لأوامر الولاية "فدرك ما يقع عليه، ولا تقبل دعواه في المستقبل" (87).

يظهر أن الولاية كانوا ملتزمين بهذه التعليمات، ففي منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، كانت السلطات المحلية مصرة على مراقبة تنقلات الأوربيين، الذين يتجرون على مغادرة مدينة الصويرة، للتوغل داخل المنطقة، فقد كتب القائد عبد الله أبهي، لأمناء الصويرة، سنة 1868/1282، الذين رفعوا بدورهم، مضمن رسالته، إلى الأمين محمد بن المدني بنيس، التي جاء فيها "إنه بلغنا يوم الجمعة، أن نصرانيا من الصويرة تسوق السوق، يوم الجمعة، ومعه صاحب القائد المهدي، وصار يدور في السوق، وحيث بلغنا ذلك تشوشنا من ذلك غاية" (88)، وإن هذا في نظر القائد، "ما كان أبداً، ولا علمنا به، ولا عندنا أمر سيدنا بذلك. وإن كان أمر سيدنا عندكم بهذا، واجب عليكم أن تعلمونا به، وننظره ونكون منه على بال" (89)، ثم

85) رسالة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى الحاج علي بن سعيد بتاريخ 30 صفر 1290/29 أبريل 1873. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية. العدد 7. الرباط سنة 1980 ص 41

86) ن. ر.

87) ن. ر.

88) رسالة من الأمين محمد بن عمر الأوسى وعبد الواحد أقصبي إلى أمين الأمناء الحاج محمد بن المدني بنيس بتاريخ 21 جمادى الأولى عام 1282 / 14 غشت 1865. خ. ح. ر.

89) ن. ر.

يذكر القائد، أن المنطقة التي وصلها النصراني، هي إداوبوزيا، وتسوق سوقها، جمعة أيت داود(90)، وهي منطقة "كلها جبال وأوعار، ويتسوق بلادهم، جل أهل الجبال الخارجين عن الطاعة، ولا تنالهم الأحكام"(91). هذه الوضعية التي يفهم منها صعوبة تدخل السلطة، وفق رغباتها في متابعة السكان، ثم يتساءل، "وكيف يتسوق النصراني مثل هذا السوق، وقد أعلمناكم بهذا، لتكونوا منه على بصيرة"(92)، وذلك كله، لأنه "أخاف على نفسي من ملاءمة سيدنا"(93)، وخاصة أنه سبق له "بأنني تكلمت مع سيدنا نصره الله في مسائل النصارى، فأجابني متى عرضت لك حاجة بينك وبينهم، فاكتب للأمناء"(94)، مما يوضح أن السلطان، كان قد حدد المسؤولية فيما يتعلق بتجول الأجانب بالبلاد، بأن جعل ضبط المراقبة، مشتركة بين الولاة وأمناء المراسي، التي ينطلق منها الأجانب. ولذلك فمجرد استرعاء عبد الله أبهي، مما يمكن أن يحدث، من عدم ضبط خروج ذلك الأجنبي، من الصورة إلى حاحة، حتى قام الأمناء بمحاولة التنصل من المسؤولية "أجبناه بأنه لا علم لنا بخروج هذا الرومي، ولا مدخل لنا في الأمور المخزنية"(95)، محاولين بذلك، إلقاء مسؤولية ذلك التصرف على عامل المدينة، وخاصة أن النصراني، كان برفقة صاحب القائد، لكن مع ذلك، حاولوا القيام بالتذكير بواجبهم، "كلمنا قونصو الانجليز في شأنه، امتثالا للأمر الشريف"(96)، كما حاولوا

90) جمعة أيت داود. مركز هام يداوبوز ياوورد ذكره، عند الوزان كمدنية بها صنائع وبها ثقافة إسلامية شهد الوزان على أهميتها، (الوزان. ن.م. ص ص 84-83) وبها مدفن الصالح المشهور سعيد بن عبد المنعم، الذي كانت له شهر في القرن السادس عشر، يؤكد ما ذكره القائد أن أيت داود ظلت كمرکز حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

91) ن. رسالة من الأمين محمد بن عمر الأوسى وعبد الواحد أقصبي إلى أمين الأمناء الحاج محمد بن المدني بنيس بتاريخ 21 جمادى الأولى عام 1282/14 غشت 1865، خ. ح. ر.

92) ن. ر.

93) ن. ر.

94) ن. ر.

95) ن. ر.

96) ن. ر.

إبراز صعوبة المنطقة، التي ذهب إليها النصراني المذكور، في مفاوضاتهم للقنصل الإنجليزي، بأن ذلك "المحل هو آخر الحكومة، ولا يجتمع في هذا السوق، إلا من لا خلاق له" (97). لكن يظهر أن القنصل، تمسك بما في الشروط من حرية المتنقلين، وبعد ساعتين من المفاوضات، وعد "بأنه ينتظر ورود هذا الرومي للصويرة، ويكتب كواغيد بأنه لا يخرج أحد من أياته، لسفر يوم، إلا بإذنه ومشورته" (99).

يتبين من هذا، أن الأجانب كانوا، يحاولون التملص، من القيود التي تضبط تحركاتهم، بداخل البلاد. فتضطر السلطة، لتهويل ما يمكن أن يتعرضوا له، من طرف عناصر ليست لها عليهم السلطة. لكن مع ذلك استمر الأجانب، في ارتياد المناطق الداخلية، فقد تمكن أحد الأوربيين، من التسرب إلى تارودانت سنة 1285/1867. مما أدى بأن يكتب عامل "وقاضى ردانة، بما وقع للناس من أجل النصراني، الذي قدم إليها" (100)، من الصويرة. فنجم عن هذا الاستياء العام، أن أمرت السلطة المركزية، "بالمبالغة في التحيل على إيصاله للصويرة بسلام، واصلا لعاملها، إن لم يخش عليه في الطريق وإلا فلا" (101). مما يوضح تخوف السلطة المحلية والمركزية، مما يحدث عن غضب السكان، ضد ذلك الأجنبي، الذي وصل إلى تارودانت، فحرصت السلطة على إرجاعه للصويرة. لكن إن تبين أن حياته ستعرض للخطر، "بأن خشي عليه في الطريق، يوجه ما فيه الكفاية، من الخيل للإتيان به للصويرة" (102). هذا الإجراء الذي أمرت به السلطة المركزية، يترجم محاولة السلطة، تجنب تحول تدمير السكان، من وصول الأجانب، إلى المناطق الداخلية، إلى أعمال تعرض حياتهم للخطر، فتضطر لحمايتهم، ولو باستعمال القوة.

(97) ن. ر.

(98) ن. ر.

(99) ن. ر.

(100) 23 شوال 1285 / 6 فبراير 1869، ك. 47.

(101) 23 شوال 1285 / 6 فبراير 1869. ملخص آخر، ن. م.

(102) ن. الملخص.

إلا أنها أحيانا تحمل الأجانب مغبة ما يرتكبون فلما، "تشكى باشدور النجلير من قبل بعض أوباش حاحا" (103)، سنة 1872/1289، فإن السلطة، قامت بتحرياتها، وتؤكد للسلطان، "بأن الأمر تحقق لديه، أنه من أخلاط الناس، الذين يجتمعون في المواسم، والقانون الاسترعاء والتبري بلزومهم مواضعهم، لما عسى أن يكون، بسبب اجتماع أخلاط القبائل" (104)، ويظهر من هذا، أن السلطة المركزية، أدركت أن هناك تعمدا، في ارتياد الأماكن المشبوهة كالمواسم، التي هي خليط السكان، مما يثير حساسيات يصعب على السلطة ضبط نتائجها. وخاصة إذا تعلق الأمر بالأجانب، الذين يزيد تواجدهم في تلك الأماكن، من تعقيد إجراءات الأمن، ولذلك تحملهم السلطة مسؤولية تصرفاتهم، لعدم انضباطهم للقوانين، التي تنظم تنقلهم داخل البلاد.

إن المحاولات المتكررة، من طرف الأجانب للتسرب، إلى منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في الستينات من القرن التاسع عشر، توضح مدى الأخطار، التي يشكلها تواجد التشكيل الاجتماعي الأوربي بالبلاد، والذي ما فتئ يسعى للتعامل، مع أطراف متعددة داخل البلاد، مما يثير مشاكل ضبط الأمن، وخاصة أن الدولة ملزمة وفق المعاهدات، بضمان حركة تنقل الأوربيين في عموم البلاد. لكنها في نفس الوقت، تحاول عرقلة ذلك التنقل بإخضاعه لضوابط سلطوية محلية، تهربا من غضب السكان، الذين يمس تنقل الأوربيين وسطهم شعورهم، فتحاول السلطة إرهاب الأجانب، بالتلويح بعدم قدرتها، على تطبيق سلطتها الكاملة على السكان، لأنه لا تنالهم الأحكام. مما يزيد تعقيدا في فهم النسيج السلطوي، بين السكان والسلطة، وخاصة في ظرفية، كان فيها التسرب الأوربي، آخذا في الإزدياد، مما يؤدي إلى اضطراب في العلاقات العامة، السلطوية والاجتماعية.

(103) 28 جمادى الأولى 1289 / 3 غشت 1872، ن.م.

(104) ن. الملخص كناش 47.

(104) ن. الملخص كناش 47.

إن كل هذه المحاولات الأوربية، لخلق نقط، وفئات التعامل، أو التسرب البشري، في منطقة جنوب الصويرة، كشفت عن أساليب مقاومتها، سواء على الصعيد السلطوي، المحلي والمركزي، أو على مستوى السكان. هذه المقاومة، التي إن لم توقف آثار تلك المحاولات، فإنها أبطأتها في العقود التالية، للمستينات من القرن التاسع عشر، لكنها أصبحت مشكلة انضافت للمشاكل المحلية، التي تتحول أحيانا إلى أزمة سياسية، كما حدث بحاجة.

V - الاضطراب السياسي بحاجة (1868/1285 - 1873/1290)

عرفت حاجة، اضطرابا سياسيا معقدا في ظرف خمس سنوات (1290/1285)، أتى على الصيت، الذي عرف لها، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، بل وعلى الدور، الذي كانت تقوم به قيادتها، آل بهي، منذ عهد المولى محمد بن عبد الله، إلى عهد محمد بن عبد الرحمان، على فترة امتدت حوالي قرن، كانت حاجة فيها بقيادتها، بمثابة الوسيط بين السلطة المركزية والمناطق النائية، بسوس وإيليغ، ووادي نون، تراقب المنطقة، وتتدخل في شؤونها، بأمر من السلاطين(1).

فكانت الثقة تتجدد في قادة آل بهي خاصة عبد الملك أبهي، ثم ابنه عبد الله، واستفادت من هذه الثقة وهذا الدور قبيلة حاجة المترامية الأطراف، فشكلت القوى التي اعتمد عليها آل بهي، في إنجاز ما كانوا يكلفون به، من طرف السلطة المركزية. لكن هذا الانسجام انتهى بتوتر عام في المنطقة منذ 1869/1285 والذي يرجع إلى أسباب معقدة، سببت في تراجع مكانة حاجة. ويظهر ان تلك الأسباب متداخلة، منها التي ارتبطت بالتطور العام، كبداية تراجع مدينة الصويرة، نتيجة

(1) لقد وردت معلومات متفرقة عن دور قيادة حاجة بسوس في المواضيع السابقة سواء في عهد عبد الملك أبهي أو في عهد عبد الله بن عبد الملك أبهي.

منافسة الموانئ الأخرى(2)، ومنها التي كانت مباشرة، ارتبطت باضطراب اجتماعي واسع، رافقه تدهور ديمغرافي، الذي يظهر أنه نتج عن عوامل طبيعية، وتكاليف عسكرية.

لقد عرفت المنطقة قحطا شديدا، أورد عنه المختار السوسي، نصا لمعاصر، ذكر فيه أنه، في عام 1867/1284 "رجع عليهم فيه الغلاء والقحط والجوع الشديد، كالأول المذكور، [يعني قحط سنوات 1266 - 1267 - 1268] واشتد على الأقوام الجوع، وصار الغلاء في سائر الأقطار، كبلاد الغرب، والمدن ومراكش وأحواز، وثرغر الصويرة وأحوازها وبلدة حاحة وأحوالها"(3). فاذا لم تتوفر معلومات واسعة حول هذه الكارثة بالمنطقة، فإن ما تأكد أنها أحدثت بلبلة اجتماعية، في نقص الموارد وهلاك الأنفس، وارتفاع الأسعار، حتى صار القمح بالصويرة، ستين مثقالا للخروبة، بعد ما كان بعشر مثاقيل(4).

لقد واكبت التكاليف العسكرية ظروف القحط، ذلك أن إداوتنان تعرضوا لهجوم حاحة سنة 1867/1284، فذكر صاحب النص المعاصر، أن "نواحي بني تنانة كلهم، قد تسلط عليهم القائد الحاج عبد الله بن عبد الملك الحاحي، وإخوانه كلهم قبائل حاحة باجمعهم"(5)، وساندتهم قبائل أخرى، كمسكينة، وكسيمة

(2) قد ذكر مبيج أن بداية تراجع ميناء الصويرة بالنسبة للتجارة الخارجية، كان في أوائل الستينات من القرن التاسع عشر، ذلك أنه كانت تستحوذ منها على حوالي 38% إلى 58% ما بين 1830 و 1844. لكنها لم تعد تستحوذ إلا على حوالي 21% إلى 33% ما بين 1859 أو 1866 نتيجة منافسة موانئ أخرى كآسفي والجديدة وخاصة الدار البيضاء. Miège : Le Maroc et l'Europe 1830 - 1894. Rabat, 2ème éd. 1989. T III. pp. 53 - 69.

(3) السوسي - محمد المختار: المعسول. ج 15. الدار البيضاء، طبعة النجاح. سنة 1962. ص 11.

تحدث مبيج عن هذه الأزمة ونتائجها على المغرب كله وذكر أنها امتدت من سنة 1867 إلى 1869، ذاكرا أنها دامت ثلاث سنوات أضرت بالسكان بانتشار المجاعة والأمراض الكوليرية وهلكت الأنفس والبهائم:

Miège op. cit. p. 146.

(4) السوسي. المختار. ن. م. ص 12

(5) المختار السوسي : ن. م. ص 12

ودمسية واداوزيكي(6)، هذه القبائل التي كانت تابعة لسيطرة عبد الله أبيه، واستمر الهجوم تسعة أشهر(7)، وكانت النتائج وخيمة على إداوتنان، "قد أفسدوا بلدة إداوتنان عن آخرها، فقد يكون القتال في كل موضع نزلوا فيه"(8)، وانعكس هذا على القتلى والجرحى من الطرفين، "مات من حاحة ومن معهم نحو خمسمائة، والمجاريح بلا عدد، وثلاثمائة من الخيل، فدونها، ومات من بني تنانة ما يقرب لمائتين"(9) فتكبد الطرفان خسائر فادحة، رافقها إتلاف وسائل الإنتاج الفلاحية وإحراق الدور، لكن إداوتنان لم يخضعوا لحاحة، فقد "نجاهم الله منهم، ومن أحكامهم"(10). مما يدل على فشل الحملة في تحقيق أهدافها. وظلت الذاكرة الشعبية محتفظة بذكرى رموز حاحة، الهالكين في معارك 1867/1284، لأزيد من نصف قرن، وذلك ما تعرف عليه المختار السوسي، لما زار إداوتنان 1944/1363 فذكر، "أراني من معي، مسقط رجل كبير من أهل ايكيدر الحاحيين"(11)، مما يدل على نكبة عسكرية أصابت حاحة، واكبت آثار القحط.

لقد أدت هذه العوامل المتعددة، إلى تراجع مكانة حاحة، وحامت الشكوك حول قيادتها. مما فتح الباب لتغييرات سياسية. بدأت بتنحية عبد الله أبيه سنة 1868/1284 وعجز خلفه عن التسيير، مما نجم عنه اضطراب واسع، تجلّى في ثورة حاحة. فحاولت السلطة المركزية، تهدئة الأوضاع بتجديد قيادة حاحة، لكن ظروف استمرار التوتر، دفعتها للزحف على حاحة سنة 1873/1290.

(6) المختار السوسي : ن. م. ص 12

(7) المختار السوسي : ن. م. ص 12

(8) المختار السوسي : ن. م. ص 13

(9) المختار السوسي : ن. م. ص 12

(10) المختار السوسي : ن. م. ص 12

(11) المختار السوسي : خلال جزولة ج 4 تطوان بدون تاريخ ص: 86.

1 - تنحية عبد الله أبيه عن الحكم 1868/1284

كانت تنحية عبد الله أبيه عن الحكم، بمثابة نكبة أصابت قيادة حاحة، لما كان الشخص يتمتع به، لدى جميع الأوساط الاجتماعية من احترام وثقة، رغم أنه احترام مكتسب عن طريق السلطة، الذي يكون دوماً مثار الريبة. إلا أن جل الذين تحدثوا عنه، أشاروا إلى المكانة التي كان يتبوأها. فقد كتب عنه المؤرخ المعاصر أحمد الناصري، في معرض حديثه عن حوادث سنة 1867/1284، "وفي ذي القعدة من هذه السنة، توفي القائد الأجل أبو محمد عبد الله بن عبد الملك بن بيهي الحاحي، وكان من كبار قواد المغرب، وأهل البذل والإيثار، والمعروف له في تلك أخبار مذكورة رحمه الله" (12). شهادة من معاصر محنك، أجملت الصفات التي كانت لعبد الله أبيه، مما أهله كما يذكر المختار السوسي لأن "أمدته الحكومة بعناية كان جديراً بها، لاخلاصه للعرش، وقد بلغ في أوائل أيام المولى محمد بن عبد الرحمان مركزاً عظيماً" (13)، ذلك المركز الذي قال عنه رويير مونطاني "ما زال أصغر راع يتذكر اسمه وأمجاد، وما زالت الأشعار تنشد شهامته" (14). وأما الروايات الشفوية فظلت تتحدث عن سمعة عبد الله أبيه، وما فتئت تنسب له الخوارق (15).

إن هذه الأفكار التي تدور حول عبد الله أبيه، دالة على أن الشخص كان له مركز اجتماعي، فيراجع ويستعان به في الملتمات، سواء من جهة السلطة

(12) الناصري : ن. م. ج 9. ص 119.

(13) المختار السوسي: ايلين ص 273.

(14) Montagne (R) Ibid. p. 123.

(15) عدد كثير من الناس الذين تذاكرت معهم أمر عبد الله أبيه بالمنطقة، ما زالوا يذكرون أمورا كثيرة عنه، أشبه بالأساطير. فحكى لي المرحوم الحاج عبد اللطيف الحاجي، أنه في صغره أدرك أسطورة تردد بين الناس، مفادها أن عبد الله أبيه، كانت له ثروة ضخمة، أثارت تساؤلات الناس، حتى اتهم أنه يستخدم الجن، لكسب المال عن طريق التحويل الكيماوي للمعادن. وأدى هذا لاستدعائه من طرف سلطان الوقت، تقصيا للحقيقة، فطلب منه عبد الله أبيه مهلة حتى يحضر الوسائل التي يكتسب بها الثروة، فلما عاد إلى السلطان حمل معه الظواهر السلطانية، وقال للسلطان: إن هذه الظواهر هي التي اكتسبتي الهيبة والمال.

المركزية، التي كانت تعتمد، أو من جهة كل الفئات المهيمنة بالمنطقة. فكان اختفاؤه المفاجئ قد زاد في سمعته. وخاصة أن الأحداث التي توالى على حاحة بعده كانت نقيض أيامه، وأيام من قبله، ولذلك فإن تنحيته يكتنفها غموض، وخاصة أن الأسباب التي تذكر حولها متناقضة ومبهمه.

فبالنسبة للمؤرخ المعاصر الناصري، لم يزد أن أورد كما سبق، أن عبد الله أبيهي توفي، دون توضيح لأسباب الوفاة. وأما المختار السوسي، فيذكر تعليلا يتفق مع روبر مونطاني (16)، يدور حول الروابط التي كانت بين عبد الله أبيهي والحسين ابن هاشم التازر والتي، حيث يذكر المختار السوسي، أن ابن هاشم توافد على عبد الله أبيهي بحاجة، في تاريخ يرجح أنه كان قبل سنة 1867/1283 فأكرمه "إكراما لا يزال طنينه يرن في الأسماع إلى الآن" (17). وقد يكون هذا الاتصال مبررا للنيل من مكانة عبد الله أبيهي، خصوصا أن الناس، "يقولون أن سبب غضب السلطان على الحاج عبد الله، هو أنه توصل برسالة سرية كتبها إلى الحسين، فأمالها الرسول إلى مراکش، عوض أن يسير بها إلى إيليج" (18). لكن المختار السوسي تحفظ من هذا التأويل مبررا ذلك أنه، يقف "دائما من أمثال هذه الأقاويل المتداولة موقف الحياد" (19)، في انتظار الحجج الصحيحة. متسائلا عما إذا كان عبد الله أبيهي، قد ذهب فعلا ضحية تقاربه إلى أهاشم مع أنه، "لا يمكن لنا أن نحمل هذا التقارب إلا على ما ينفع الحكومة" (20). هذا التخمين الذي توصل له المختار السوسي، تؤكد بعض الوثائق. فقد كان عبد الله أبيهي وسيطا بين السلطة المركزية، وآل بيروك بوادي نون عن طريق الحسين بن هاشم (21)، سنة 1866/1283 لكن "ما شافه

16) Montagne (R.) op. cit p. 110.

17) المختار السوسي: إيليج: ص 273

18) المختار السوسي: ن. م. ص 274

19) المختار السوسي: ن. م. ص 275

20) المختار السوسي: ن. م. ص 275

21) راجع ص ص 321 - 322.

به عبد الله أبهي في شأن ولد هاشم، وما حصل فيه من الشك وخيبة الظن فيه، بركونه" (22) لبيروك، يؤكد أن عبد الله أبهي كان شاكا في إخلاص ابن هاشم للسلطة المركزية، ولذلك فإن السلطان، اعتبر "الطالب عبد الله لسان صدق، وولد الدار، لا يخفي شيئا مما اطلع عليه من أمره [أهاشم] خيرا أو شرا ودخوله بيننا وبين هذا الرجل، أحسن من دخول غيره، لكونه يعرف ما يأتي من أمره وما يترك، ولا يخفي عنه ما يسر من أمره وما يعلن" (23). ولهذه الأسباب، اعتمده السلطان في الاتصال مع أهاشم، وأوصى خليفته المولى الحسن بالتقيد بمشورة أبهي في علاقاته به أيضا، و"لهذا أخلصناك سابقا، على خديمنا المذكور في مباشرته، وأن تصدر عن رأيه في أمره" (24). ولعل ما يمكن استنتاجه من كل هذا، صعوبة جعل اتصال أبهي بأهاشم سببا لتنحيته، إلا إذا كان تأويل "سعيه في دوائر ولي العهد على خلاف ذلك" (25)، يثير الريبة التي تؤدي إلى أن "يبطش به" (26). لكن المختار السوسي قرن هذا لبطش بتعلييل آخر موافق لما ذكره روبر مونتاني (27) مفاده؛ تمكن المتوگيين من التأثير على المولى الحسن، للتأمر ضد أبهي (28)، وهم الذين كانوا في تنافس مستمر معه، رغم أنه كان وراء إطلاق سراح محمد المتوگي وإعادة توليته (29). على أن هذا لا ينفي أسباب التنافس، لكون كل واحد من الطرفين، كان يطمح في مد نفوذه بالمنطقة. ويورد المختار السوسي تعليلا آخر، يذهب إلى أن هجوم عبد الله أبهي على إداوتنان، كان منه "اقتياتا على الحكومة، فيكون ذلك ما عجل إليه حقها الشديد" (30)، مع أن السلطة المركزية، كانت على

(22) اربع الثاني 1283/14 يوليوز 1866، ك. 47.

(23) رسالة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى المولى الحسن بتاريخ اربع الثاني 1283/14 يوليوز 1866، خ. ح. ر.

(24) ن. ر.

(25) المختار السوسي : ن. م. ص 275

(26) المختار السوسي : ن. م. ص 275

(27) Montagne. (R.) op. cit p. 123.

(28) المختار السوسي : ن. م. ص 275

(29) راجع ص 177.

(30) المختار السوسي : ن. م. ص 274

علم بهذه الحملة، لأنه في 3 محرم 1284/7 ماي 1867 "طلب السيد عبد الله أبيهي الولاية على أگدير، للاستعانة بها على فساد إداوتان فولي" (31)، مما يصعب معه أيضا تصديق هذا التعليل، اللهم إذا كان عبد الله أبيهي، قد تجاوز ما سمح له به من التدخل، وخاصة أن الحملة كانت خسارة على إداوتان. (32)

إن كل هذه التعليقات، لا تسمح مع الامكانات المتوفرة، الا باعتبار قضية تنحية عبد الله أبيهي، "لا تزال في ذمة البحث" (33)، كما يقر بذلك المختار السوسي. لكن مهما اختلفت الأسباب حول تنحيته عن قيادة حاحة، فإن نتائجها المباشرة من الاستياء الناجم عن تلك التنحية، أدت إلى تقهقر مركز أسرة آل بهي، كما قوضت هيمنة حاحة كقبيلة وسيطة بين السلطة المركزية والمناطق السوسية، والجبال بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي.

2- تولية محمد بن عبد الله أبيهي وبروز المشاكل بحاحة (1868/1285 - 1871/1288)

كانت تولية محمد بن عبد الله أبيهي بداية بروز مشاكل متنوعة، خاصة من الناحية السياسية، والتي صارت تتعمق في صفوف قبيلة حاحة، لتؤدي في النهاية إلى بداية انشقاقها.

ولقد دل بروز المشاكل في عهد محمد بن عبد الله أبيهي، على ضعف مركزه السياسي، سواء داخل القبيلة أو خارجها، لدى السلطة المركزية، أو القبائل المجاورة. مما كان له تأثير على إزالته عن الحكم بعد فترة وجيزة. ولذلك غالبا ما نعت محمد بن عبد الله هذا بأمرع دور "المعتوه"، مما يدل على نقص عقلي يحول دون قيادة القبيلة. وتجلى هذا النقص في الواقع، في عجز محمد أبيهي عن حل المشاكل، التي واجهته والتي أدت إلى الإطاحة به.

(31) 3 محرم 1283/7 ماي 1867، ك. 47.

(32) السوسي (المختار) خلال جزولة، ج 4، ص 86.

(33) المختار السوسي : إيلغ، ص 276

أما توليته فإن أول إشارة عنها وردت في الكناش المرقم ب 47، والذي يلخص مراسلات المولى محمد بن عبد الرحمان، قد بدأت في أواخر شهر جمادى الاولى سنة 1285، واستمرت الإشارة إليه وإلى المشاكل التي واجهته حتى سقوطه أوائل سنة 1288. ولم يذكر شيء في هذا الكناش، عن الظروف التي تحولت فيها القيادة إلى محمد بن عبد الله أبهي. وأما طبيعة المشاكل التي عرفها، فتدور حول مجموعة من النزاعات. بدأت بالصراع العائلي، فمحاولة مناهضة القبيلة له، فالصراع مع الجيران كالشياظمة ومتوكة.

يظهر ان الصراع العائلي الذي دشن به محمد بن عبد الله أبهي حياته السياسية، تزامن مع وفاة ابن عمه (34) الحسين بن سالم، الذي كان خليفة عبد الله أبهي، وكان يحظى بثقته وثقة السلطة المركزية (35). ويظهر انه استمر في منصبه، هذا حتى كانت وفاته في بحر سنة 1868/1285 في ظروف غامضة. كما دلت على ذلك مجموعة من القرائن، التي يلاحظ من خلالها ان الحسين بن سالم، كان ضحية ما توفر لديه من الثروة. ويظهر ان هناك جهات متعددة تود الاستحواذ عليها. وقد كان محمد بن عبد الله أبهي من المتهمين في قتله. لذلك فان السلطان أصدر الأمر، "بإلزام محمد بن عبد الله أبهي الحاحي، بما كان مطالباً به الحسين أسالم، وبذعيرة الافتيات في قتله ومن معه، وإخبار بالكذب في كيفية موتهم" (36)، مما يفهم منه، أن أبهي كان وراء وفاة الحسين أسالم مع آخرين، لم تبين لا درجة قرابتهم ولا صفاتهم. وأنه أخفى الحقيقة على السلطة المركزية، التي صارت تطالبه بأداء غرامة، لم تحدد قيمتها. كما أنها طالبت به بثروة الهالك، التي ادعى "أنه وجهه متروكه على التمام" (37)، لكن السلطان لم يصدقه، فأبلغ المولى الحسن، "فاعلم أن

(34) 15 رجب 1285 / انوفمبر 1868، ك. 47.

(35) رسالة من محمد الحاج إلى السلطان المولى عبد الرحمان . بتاريخ 29 ذي القعدة 1271 / 2 غشت 1854، نخ. ح. ر.

(36) ملخص رسالة صادرة في شهر جمادى الأولى 1285. دون تاريخ اليوم كناش 47

(37) 15 رجب 1285 / انوفمبر 1868، ن.م.

الناس مطبقون على خلاف ما قال، ومال بيت المال لا يترك لأحد" (38). ولذلك فإن السلطة المركزية، سعت إلى البحث عن ذلك المال، فاستدعت الطالب على إكيدر الذي كان كاتب الحسين بن سالم (39) في أمان. فتوجه إلى مراکش، لكن القائد محمد بن عبد الله أبيهي "يتحلف عليه وعلى الظفر به، ويتوعد بالايقاع به" (40)، ولذلك فإنه استحرم بالضريح العباسي، فجدد له السلطان الأمان معتبرا أنه، "هو الذي يبين مال الحسين أسالم، وما هو منه عند ولد السيد عبد الله أبيهي، وما هو منه عند المتوگي، وما هو عند غيرهما" (41)، مما يوضح ان مال الحسين أسالم كان مهما، فشاركت أطراف متعددة في أخفائه، كمحمد بن عبد الله أبيهي ومحمد المتوگي، وجهات أخرى لم تذكر، ولعلها الموجودة بالصويرة، التي كانت فيها ممتلكات الحسين بن سالم أبيهي. وإن تورط محمد بن عبد الله أبيهي في جريمة قتل أحد خواص والده، يظهر منها قصر نظره السياسي، كما تشوه سمعته.

كانت المشكلة الثانية، التي واجهها محمد بن عبد الله، هي محاولة مناهضة القبيلة له، مما أدى في 10 ذي القعدة 1285/22 فبراير 1869 بعامل الصويرة أن يخبر "انتشار فساد حاحة عن عاملهم" (42). كما ان عامل متوگة "ذكر ان الفساد شاع في قبيلة حاحا، وانهم نهبوا الدار التي كان بها كبير المحلة" (43)، مما يدل على ضراوة مقاومة الخارجين عن سلطة محمد أبيهي، الذي طلب المدد من المولى الحسن فأصدر الأمر "للمتوگي والحنشاوي، بالنهوض بأنفسهم لتلافي أمرهم، وردهم لعاملهم آمنين، من غير إحداث ضرب ولا فتح باب فتنة" (44). فسعت السلطة

(38) ن. ر.

(39) رسالة موسى بن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 22 شعبان 1285 / 8 دجنبر 1868. خ. ح. ر.

(40) ن. ر.

(41) ن. ر.

(42) 10 ذي القعدة 1285 / 22 فبراير 1869، ك. 47.

(43) 10 ذي القعدة 1285 / 22 فبراير 1869، ن. م.

(44) 18 ذي القعدة 1285 / 2 مارس 1869، ن. م.

المركزية بذلك، لبذل الجهد لكف القبيلة عن التمادي في مناهضة قائدها. لان ذلك سيؤدي إلى ما عبرت عنه بالفتنة التي لا تحمد عقباها، فألحت على أن يكون وجود القوى، كوسيلة للضغط، دون أن يؤدي ذلك إلى اشتباكات مسلحة. ولتنفيذ قرارها، توجه كبير الخيل الحاج محمد بن الجيلالي (45). إلى حاحة، كما أصدر السلطان أمرا، بتوجيه "العسكر الذي كان عند الطالب علي أحد الدمناتي، حيث استغنى عنه" (46). ويظهر أن سياسة احتواء تدمير قبيلة حاحة، أتت كلها في أقل من شهر، ففي 2 ذي الحجة 1285/16 مارس 1869 تم "الإعلام بما آل إليه أمر حاحا، من الصلح والاذعان للخدمة مع عاملهم، واضمحلال أثر موقع الفتنة فيهم" (47).

هذا الصلح الذي دفع بأبيي بأن يطلب من السلطة المركزية، "تأخير عاملي الشياظمة ومتوكة عن الحركة للاستغناء عنهما" (48). فصدر الأمر لهما بذلك، كما أمر كبير الخيل ابن الجيلالي بالرجوع من حاحة (49). ووجه أبيي المدد الذي كان عنده من العسكر لاستغنائه عنه (50). وبذلك انتهت مناهضة قبيلة حاحة لقائدها الجديد محمد أبيي، لكن بعد أن تعرضت لضغط من أطراف متعددة. ولا شك أن هذا العمل كشف عن العواقب الأولية لتنحية عبد الله أبيي، كما جعل قبيلة حاحة تشعر بفقدان ما كانت تعرفه من شوكة، بعد أن أصبحت القبائل المجاورة تندس في قضايها.

لقد كانت العلاقات، بين القبائل المتجاورة، بمثابة المقياس الدقيق الذي تعرف به رصانة سياسة قادتها، أو سوءها. لان عرى الارتباط وثيقة بينها، وإن فتح الباب

(45) ن. ر.

(46) ن. ر. وعن الطالب علي أحد الدمناتي راجع ابنولتان لأحمد التوفيق، ج1، ص ص 126 - 127.

(47) 2 ذي الحجة 1285/16 مارس 1869، ك. 47.

(48) ن. ر.

(49) ن. ر.

(50) 13 ذي الحجة 1285/27 مارس 1869، ن.م.

لمشاحنات مزمنة، قد تكون عاقبتها وخيمة. وذلك ما حدث لمحمد بن عبد الله أبيه مع جيرانه، خاصة الشياظمة ومتوكة، تلك القبيلتان اللتان تتداخل المصالح بينهما وبين حاحة، في عدة وجهات فتحتاج إلى حفظ التوازن المستمر.

كان تبادل التهم بين كل من محمد بن عبد الله أبيه، وعمر الخنشاوي قائد الشياظمة، يدور حول محاولة كل طرف الكيد للآخر، وذلك ما عرفته العلاقات بينهما خلال سنة 1286/1869، ففي شهر ربيع الثاني من نفس السنة، اشتكى عامل حاحة "بتعدى عامل الشياظمة على الخوض والتشويش في إياله، حتى وجد من يرسل جماعة منهم" (51)، ويظهر أن هذه الجماعة من حاحة، كانت قد لجأت إلى الشياظمة، ثم "رجعوا لبلادهم وعمرُوا داراً على الفساد" (52)، مما يبين أن قائد الشياظمة، حاول الاستفادة من تلك الجماعة بتحريضها على أبيه، لكنه لما استفسر من طرف السلطة المركزية، ادعى "بأنه لا يتعرض له بالحرْم" (53)، دون أن يبين نوع الاستحرام الذي اتخذته ذريعة لنفي التهمة عنه. لكنه لم يمر سوى شهر، حتى تجددت التهم بين الطرفين، فاتهم عامل الشياظمة عامل حاحة "بأيواء أهل الفساد" (54)، مما دفع السلطة المركزية للتصدي للقضية، فكتب المولى الحسن إلى عامل حاحة، "عما يناسب في النازلة" (55). كما وجه له ممثلاً عنه "يمكنه ممن يقبضه من الفساد المذكورين، ويجعلهم بسجن الصويرة على يد عاملها" (56).

ويتوضح من هذه التهم المتبادلة، أن كلا من الطرفين، كان يحرض الخارجين على الطرف الآخر، على إحداث البلبلة في إيالة الآخر، لكن هذه التصرفات الطائشة، أدت إلى ارتكاب جريمة قتل، حاول كل طرف استغلالها للتشهير

(51) 19 ربيع الثاني 1286 / 29 يوليوز 1869، ن.م.

(52) 18 ربيع الثاني 1286 / 28 يوليوز 1869، ن.م.

(53) 19 ربيع الثاني 1286 / 29 يوليوز 1869، ن.م.

(54) 19 جمادى الثانية 1286 / 26 شتبر 1869، ن.م.

(55) ن. ر.

(56) ن. ر.

بالآخر، فانتهاز عامل حاحة محمد أبيهي "دخول جماعة من الشياظمة بلاد اخوانه، وصدور القتل" (57) فيهم، لإثبات تعدى الشياظمة على حاحة، ولذلك تمت "معينة عدول المدينة للمقتول" (58)، الذي "حمله مائة فارس وراجل" (59) عائدین به إلى الشياظمة، مبينا بذلك سوء نوايا عامل الشياظمة عمر الحنشاوي الذي أبلغ السلطة المركزية بخلاف ذلك (60)، فوجهت له أمرا "بكف إخوانه من هذا الفعل" (61)، وذلك في انتظار "تقص في البحث" (62)، في القضية، نجم عنه رفع تقرير للسلطان، في 3 شعبان 1286/8 نوفمبر 1869 أقر صحة ما اشتكى به عامل حاحة، "من أن جماعة من الشياظمة، دخلوا بلاد اخوانه ليلا بقصد افسادهم، وعمرؤا لدوار، فضرب أهله واحدا منهم وقتلوه، وعينه عدول المدينة، ثم قدم إخوان المقتول، بما ينيف عن المائة فارس وراجل وحملوه من وسط بلاد حاحة" (63)، واستنتج المولى الحسن "أن إخوان كل واحد منهما، ليسوا بمقصرين في الاشتغال بالافساد والاغتيال في إيالة الآخر" (64). مما يوضح أن كلا من القائدين، كان يحرض جماعات من أتباعه للقيام خلصة باضطراب في إيالة الآخر، ثم يبحث عن حجة تثبت تورط الطرف الآخر، وذلك ما توصل له تقرير البحث عن القتل من الشياظمة بحاحة، فلما "علم القائد محمد بن عبد الله أن عامله المذكور يتوصل له بالاحتجاج به عليه، زاد في إشهار قتله على الوجه المشار له" (65). ذلك أن عامل الشياظمة كان يريد أن يتخذ من قتل أحد إخوانه بأرض حاحة، حجة على عاملها، الذي عمد بدوره إلى إشهار القتل، بواسطة

(57) 20 جمادى الثانية 1285/8 أكتوبر 1868، ن.م.

(58) ن. ر.

(59) ن. ر.

(60) ن. ر.

(61) ن. ر.

(62) ن. ر.

(63) 3 شعبان 1286/8 نوفمبر 1869، ن.م.

(64) ن. ر.

(65) ن. ر.

عدول استقدموا من مدينة الصويرة لإثبات الجريمة، وصفة المقتول، تبرئة لساحته وساحة قبيلته. ولقد كان موقف السلطة المركزية، بعد أن تبينت لها عناصر الجريمة، أن حاولت تأنيب الطرفين، فكتب المولى الحسن لعاملي حاحة والشياطمة "بنهي إخوانهم وكفهم عن ذلك امثالاً لأمر" (66) السلطان.

كان ذلك وجهاً من أوجه الصراعات القبلية، التي تستغل فيها كل العوامل لإيقاع طرف بآخر، وخاصة إذا كانت الظروف مواتية لأحد الطرفين، للاعتقاد أن بإمكانه كسب نفوذ أوسع على حساب الآخر، كما حدث بين قائد الشياظمة عمر الحنشاوي، وقائد حاحة محمد أبيهي، في حين كانت السلطة المركزية، تحاول الحفاظ على استقرار الأوضاع، زاجرة الأطراف المتنازعة. لكن مسار الأحداث بمنطقة حاحة كانت تتجه إلى تعقيدات لم تعد في صالح قيادة أيت أبيهي.

3- ثورة حاحة على أيت أبيهي 1871/1288

ظلت حاحة قبيلة موحدة، تسيطر أسرة أيت أبيهي على تسييرها السياسي، حتى قامت بالثورة عليها أوائل سنة 1871/1288، والتي جاءت نتيجة عوامل متعددة، كان أبرزها ما آل إليه الأمر بعد تنحية عبد الله أبيهي، من عجز خلفه محمد، عن علاج المشاكل، بالدراية التي كانت تفرضها قيادة قبيلة، لها مكانة سياسية لدى المخزن، سواء في علاقاته مع مناطق طرفي الأطلس الكبير الغربي، أو مع سوس، علاوة على توفير نوع من الحماية لاستقرار الأوضاع، لمنطقة لعبت دور الخطوط الأمامية لمدينة الصويرة، بؤرة التجارة الجنوبية. ولذلك فإن السلطة المركزية، كانت في حاجة إلى شخصية قوية، تقوم بتسيير الشؤون في ذلك المكان الحيوي. ولم يكن محمد بن عبد الله أبيهي مبرهنًا على ذلك الشخص، في تصديه لعلاج عدة قضايا التي سبق ذكر بعضها. لتكون آخرها المشاكل الناجمة عن الصراع مع المتوگيين، الذين استغلوا ارتباطه، لتحريك الثورة على أيت أبيهي، فسهل عليهم

الأمر، ذلك أن قبيلة حاحة سرعان ما قامت بتلك الثورة، لما لم تأنسه من كفاءة في مسيرها. ويظهر أن السلطة المركزية، لم يعد بإمكانها دعم من لم تتوفر فيه الشروط، وذلك ما دلت عليه مجموعة من القرائن، لينتهي الأمر بخلع محمد أبيه، وعيشه أخيرا بعيدا عن القبيلة بمراكش.

كانت المشاكل مع القبائل المجاورة كما سبق ذكرها (67)، من العوامل الرئيسية التي كشفت ارتباطا مستمرا، في تصرفات محمد بن عبد الله أبيه، وتجلى هذا بخصوص، في علاقاته مع المتوگيين، فلمدة ثلاثة أشهر الأولى من سنة 1288/1871 كان تبادل التهم بين الطرفين، في عدة قضايا ففي 2 محرم 1288/24 مارس 1871 تقدم محمد بن عبد الله أبيه بالشكوى "بالحاج عمر المتوگي من كونه يسعى في الخوض في قبيلته" (68)، الذي بلغ به الأمر أن "نهض في لف من القبائل، واشتغل بتخريب وحرق دور حاحا" (69).

لقد بدأت الصراعات بين متوگة وحاحة حول أرض، يظهر أنه كان "أنعم بها سيدي الكبير المقدس على متوگة" (70)، والسلطان المقصود بسيدي الكبير هو المولى محمد بن عبد الله مما يبين أنه صراع مزمن، استغلت متوگة تراجع هيبة حاحة، بتنحية عبد الله أبيه فترامت على الأرض، فحاول أبيه التصدي لهم، فوجه "شيخا عارفا بحدود" (71) تلك الأرض، لكن المتوگي قتله مع أصحابه،

(67) راجع ص ص 349-351.

(68) 2 محرم 1288/24 مارس 1871، ن.م.

وتكررت نفس الشكوى 14 محرم 1288 "لقيام المتوگي على ساق في إيقاد نار الفتنة في قبيلة حاحا". كناش 47

(69) 18 محرم 1288/19 أبريل 1871، ن.م.

(70) رسالة من السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى المولى الحسن بتاريخ 18 محرم 1288/19 أبريل 1871

خ. ح. ر.

(71) ن. ر.

حسب اتهام أبهي له بذلك (72)، ولما استفسرت السلطة المركزية المتوگي عن الاتهام، أجاب "عن المقتول بأنه من جملة أشياخ قتلهم الحاحي، وكان هذا المقتول من جملتهم، بعد أن أمنه ثم غدره خفية كعادته، وبادر إلى تهمة متوگة" (73). وبذلك تحول النزاع من الصراع على الأرض، إلى ارتكاب جريمة قتل، حاول كل طرف التنصل منها. مما جعل السلطة المركزية تتدخل للتحقيق في القضية، فقام المولى الحسن بـ "توجيه عدلين وعشرة من الخيل لمعاينة المعارضين من متوگة على إخوان" (74) أبهي، واستنتج من ذلك التحقيق "أن المحصل من هذا الأمر، هو استخفاف المتوگي بجانب الحاحي، وتحويله على احياء الفتنة القديمة" (75)، وأن استمرار إلحاحه على التحرش بأبهي سيؤدي لا محالة، لرده عليه بالمثل، "ولو جبرا لخواطر قبيلته، ولفهم القديم" (76). مما يبين بوضوح أن المتوگي، مصمم على الإضرار بأبهي، الذي لم يعد له في عينه الاحترام اللائق، وتجنباً لتفاقم الأمر فإن السلطان كتب للمتوگي "وبخناه على ما بلغنا عنه، وقرعناه وحذرناه، عاقبة ما أراد التسبب فيه من الفتنة" (77). لكن يظهر أن المتوگي لم يول كبير الاهتمام لاستراعاء السلطان، إذ لم يمر سوى ستة أيام، حتى جدد أبهي اتهامه في 24 محرم 1288/5 أبريل 1871 بـ "أن المتوگي جمع اللفوف من مزوضة وأولاد بوسبع ودويران وسكساوة والشيظامة، وتوجه بهم لدار الشيخ المقتول" (78). دل هذا على استنفار واسع شمل جميع قبائل الدير، القرية من حاحة، سهلا وجبلا ضد أبهي، الذي كانت "الكرة" عليه (79) بانهزامه أمام حركة المتوگي.

(72) ن. ر

(73) ن. ر

(74) ن. ر

(75) ن. ر

(76) ن. ر

(77) ن. ر

(78) 24 محرم 1288/15 أبريل 1871، ك. 47.

(79) 3 صفر 1288/24 أبريل 1871، ن.م.

لقد حاولت السلطة المركزية، وضع حد للصراعات بين المتوگي وأبيهي، فبعثت لجنة للقيام بالصلح بين الطرفين، مكونة من أطراف مختلطة بعض أعضائها موفد من قبلها كمولاي هاشم الاسماعيلي برفقة قائد (80)، والبعض الآخر من أعضاء محليين كـ "عامل الصويرة وأعيانها للتوسط في الصلح" (81) بينهما. ويظهر أن الطرفين اختلف سلوكهما تجاه تلك البعثة، ذلك أن المتوگي أظهر الإدعان للصلح، "وساعد على الانقياد" (82). في حين سجل على أبيهي رفض الصلح، "تمنعت أنت وصممت". (83) ونجم عن هذه المواقف المختلفة، أن تجددت المعارك بين الطرفين، وسجل الذين حضروا للمنطقة لاجراء الصلح، بأنهم ضبطوا أسرى من عناصر، كان أبيهي استقدمهم من سوس مقابل، "مؤونة قدرها مئقال للفارس وخمس أواق للرجلي وأن عددهم سبعمائة وخمسون شخصا" (84)، مما يظهر أن أبيهي، اعتقد أن بتجيشه لقوة كبيرة، يستطيع إلحاق الضرر بالمتوگي. فحاول أن يحدث بلبلة في إيالته، بأن بعث سارية لنهب مدشرين كبيرين من دمسيرة (85). وبذلك خيب مساعي الصلح، الذي حاولت أطراف متعددة التوصل إليه بين الطرفين، بل ظهر كأنه المتعدي، حتى عاتبه المولى الحسن "أما أن لك أن تقصر وترعوى، ولقد طالما أنذرناك، ونصحناك وأرشدناك وحذرناك" (86)، بل هدهه بأن "لم يبق إلا أن نعلم سيدنا" (87) باعتباره السلطة العليا، وبذلك تسحب الثقة منه. وأبلغه أنه قد يتخذ إجراء ميدانيا، تكون عواقبه عليه، بأن "نأمر بنهوض المحال، والتخيلة بينكما، على أنه هو لا ملامة عليه لتكرر إذايتك له" (88). وبذلك

(80) الصديقي: محمد بن سعيد ايقاظ السيرة لتاريخ الصويرة ص 101

(81) رسالة المولى الحسن إلى محمد أبيهي بتاريخ 8 ربيع الأول 1288 / 28 ماي 1871، خ. ح. ر.

(82) ن. ر

(83) ن. ر

(84) الصديقي: ن. م. ص 101

(85) ن. رسالة المولى الحسن

(86) ن. ر

(87) ن. ر

(88) ن. ر

نجح المتوگي في تغيير موقف السلطة المركزية من أبيه، بأن أصبحت تميل لمزاعمه. في حين فشل أبيه في إثبات حقوق قبيلته، لما سعى لأخذ "نار الرعية" (89) استرداداً لمكانته، ولكنه بهذا التصرف، تجاوز اختصاصاته، لأن أخذ "الحق لها و الانتصار لها" من حقوق السلطان (90). بل اتهمه المولى الحسن بأنه "لم يختلف اثنان، من كبير ولا صغير، في أنك صرت الآن القابض على ناصية الفتنة، الماسك بأزمته، وعليك تدور رحاها" (91). يظهر من هذا الموقف، أن الكفة مالت عن أبيه، الذي ختم المولى الحسن رسالته إليه، "انظر ما فعلت وأنت مغلوب، فأحرى وأولى، لو كنت غالباً، فتنبه وتيقظ ولقد أعذر من أنذر" (92).

كانت السلطة المركزية، قد وضعت قوة بين القبيلتين، لكن يظهر أن أبيه استاء من وجودها، باعتبار أنها نزلت على إخوانه، "مع أنهم مظلومون ولم تنزل على متوكة الذين تسبوا في الفتنة" (93)، ولذلك فانه كتب للمولى الحسن، يطلب منه "نهوضها" (94) عن القبيلة لضعفها، مبيناً أنه "لم يظهر مصداق لربطها" (95). مكرراً ذلك "غير ما مرة" (96)، مشككاً بذلك بأهمية تلك القوة، وكذلك في سلامة خطة المولى الحسن تجاهه. فكان جواب السلطة المركزية دبلوماسياً، إذ أجاب السلطان أبيه، أن تلك القوة وجهت أصلاً لدعمه، لكن المولى الحسن أبقى ذلك المدد هناك بالمنطقة، "حتى يعرف كل واحد ما جمع من الجموع، بقصد

(89) ن. ر

(90) ن. ر

(91) ن. ر

(92) ن. ر

(93) رسالة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى محمد أبيه بتاريخ 18 ربيع الأول 1288/6 يونيو 1871، خد. ح. ر.

(94) ن. ر

(95) رسالة المولى الحسن إلى محمد بن عبد الله أبيه بتاريخ 19 ربيع الثوي 1288/7 يونيو 1871، خد. ح. ر.

(96) ن. ر

الفتنة، ويكون شهودا على من صدر منه شيء" (97)، في حين كان جواب المولى الحسن، ان تلك المحلة "لم تكن رابطة على الفساد" من حاحة، "وإنما كانت بصدد امتوكة" (98).

تبين من هذا أن السلطة المركزية، كانت تحاول تقصي الحقائق، مستقلة عن الطرفين المتنازعين. وخاصة أن كلا منهما، ما فتئ يكرر التهم ضد الآخر، إلا أن ما يظهر، سواء من جواب السلطان، أو الخليفة المولى الحسن، أن أبهي أصبح يفقد مكانته لدى السلطة المركزية، بعد أن عجز عن التلاؤم مع الظروف المحلية سواء أثناء محاولة إبرام الصلح بين الطرفين، أو الاستفادة من القوة المرابطة بالمنطقة.

لقد تطورت الأحداث بمنطقة حاحة، في النصف الأخير من شهر ربيع الأول 1288/ 6 ماي 1871، في اتجاه غير صالح محمد أبهي. في حين يظهر أن المتوگي أحكم خطته ضده، بإثارة أطراف من حاحة، مما جعل أبهي يبلغ السلطة المركزية، في 19 ربيع الأول 1288/ 26 ماي 1871، "أن قد ظهر منهم بعض طيش، لاشتغال خديم سيدنا الحاج عمر المتوگي، بإغرائهم وإغوائهم بالمال" (99). وبذلك بدأت بوادر خروج حاحة عن أبهي، الذي طلب من المولى الحسن، تجديد المحلة بعد أن فر جلها عنه، فلبى طلبه "بتجديدها" (100). لكن لم تمر سوى ثلاثة أيام على هذه الأحداث، حتى أبلغ أبهي السلطة المركزية، في 22 ربيع الأول 1288/ 29 ماي 1871، "خروج إخوانك عليك باثارة خديم سيدنا الحاج عمر المتوگي، ولم يبق معك منهم إلا شردمة" (101).

97) رسالة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى محمد أبهي بتاريخ 18 ربيع الأول 1288/ 6 يونيو 1871، خ. ح.

98) رسالة المولى الحسن إلى محمد أبهي بتاريخ 19 ربيع الأول عام 1288 / 7 يونيو 1871، خ. ح. ر.

99) ن. ر

100) ن. ر

101) رسالة المولى الحسن إلى محمد أبهي بتاريخ 22 ربيع الثبوي 1288 / 10 يونيو 1871، خ. ح. ر.

لقد كان هذا، إعلاناً صريحاً ببداية ثورة حاحة، على عاملها محمد بن عبد الله أبيهي مدعومة بمتوكة، الذين زحفوا "من ناحية، ونكنافة من أخرى" (102) فحوصر أبيهي، بمقره أَرْغَارُ نَأَيْثُ زَلْطَن. فكانت هناك محاولة منع الثوار عن الزحف عليه، بان تدخل عامل الشياظمة، فأحال بين الثوار وأبيهي" (103). وأسرعت السلطة المركزية بتعزيز الدفاع عن أبيهي، بان أمرت عمال الحوز بإعاقته، "وعن قريب يقدمون عليك" (104)، لكن المولى الحسن استدرك، "إن الأمر فجأ وهذا أمر ما يتأهبون فيه" (105)، كأن الأحداث، لم يكن منتظرا أن تأخذ هذا المجري السريع، باعتبار أنها في الأصل، كانت من الحوادث العادية، التي تقع بين العمال المتجاورين أحيانا. والذين يجدون السند في جموع قبيلتهم، لما يكتسيه الأمر من حساسية الدفاع عن المصالح المتنازع عليها. لكن يظهر أن أبيهي، لم يكن من الطراز الذي يكسب لقبيلته هيبتها، فارتأت الخروج عنه، كحل لاستبداله. ولذلك سرعان ما فاجأت الأحداث السلطة المركزية نفسها، لأنها اتخذت بعدا جديدا، ففي فاتح ربيع الثاني 1288/20 يونيو 1871، كان الإخبار عن "تحزب القوم على ولد أبيهي، واتفاقهم ان لا يرجعوا الا بعد هدم داره، ونهب ما فيها" (106) وذلك بعد أن فرت عنه محلته (107)، وتوالت الأحداث بسرعة لم تترك الفرصة، لتدخل السلطة المركزية، ذلك أنه لم تمر سوى سبعة أيام، حتى كان الإعلام بتاريخ 7 ربيع الثاني 1288/27 يونيو 1871، عن "قيام حاحا على عاملهم، ودخولهم لداره، ونهب ما فيها" (108). ولم يقتصر على ذلك، فبعد يومين، أخبر عامل الصويرة، بتاريخ 9 ربيع الثاني 1288/29 يونيو 1871، عن "انصرافهم من ثمة للصويرة، يريدون القبض على

(102) ن. ر

(103) ن. ر

(104) ن. ر

(105) ن. ر

(106) فاتح ربيع الثاني 1288/20 يونيو 1871، ك. 47.

(107) 28 ربيع الثاني 1288/17 يوليو 1871، ن.م.

(108) 7 ربيع الثاني 1288/27 يونيو 1871، ن.م.

خليفة الحاحي" (109)، وبعد حوالي أسبوع، أخبر الحنشاوي في 17 ربيع الثاني 1288/6 يوليو 1871 "بشروع حاحا، في تخريب دور أبيت أبيهي بأزغار" (110).

وهكذا كان النصف الأول من شهر ربيع الثاني 1288، حدا فاصلا، لتاريخ أسرة، شاركت في حكم منطقة حيوية، برجالا شهد لهم كل من عاصرهم. وأما محمد أبيهي، الذي أطاحت به ثورة قبيلة حاحا، فان السلطة المركزية، لم تنتكر له، ولكنها لم تحاول إرغام القبيلة على الإذعان له، فكاتبه السلطان في 2 ربيع الثاني 1288/21 يونيو 1871، بان "الفتنة لا تتول بخير، ولو كان الانسان غالبا فأحرى ان غلب" (111)، مما يبين أن أمره قد قضى فيه، لكونه لم يبرهن عن شخصية قوية، وأن السلطان حاول الأخذ بيده، "فاقدم على حضرتنا العالية بالله على يد ولدنا الارض، سيدي حسن أصلحه الله، فانا كتبنا له، وان داركم دار المخزن قديما وحديثا فلا نفوتكم إن شاء الله ولا نسلمك" (112). وبذلك اضطر أبيهي، لمغادرة حاحا، بعد أن "لم يبق معه أحد من مطلق اخوانه" (113)، وقد التحق به عياله، الذين كانوا قد لجأوا إلى الصويرة (114)، فأصبحوا يعيشون تحت نفقة السلطان بمراكش (115)، الذي استقر به محمد أبيهي حتى كانت وفاته سنة 1897/1314 (116).

كان ذلك نهاية حكم أسرة أيت أبيهي بحاحا، التي أطاحت بها ثورة القبيلة، بعد أزيد من قرن من السلطة، من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إلى أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر. وجاءت تلك الثورة، نتيجة عوامل متداخلة،

(109) 9 ربيع الثاني 1288/29 يونيو 1871، ن.م.

(110) 17 ربيع الثاني 1288/6 يوليو 1871، ن.م.

(111) رسالة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى محمد أبيهي بتاريخ 2 ربيع الثاني 1288/21 يونيو 1871

(112) ن. ر

(113) 4 جمادى الأولى 1288/3 يوليو 1871.

(114) 23 جمادى الأولى 1288/10 غشت 1871.

(115) ن. ر

(116) المختار السوسي: ايليغ. ص 242 الهامش 492

بدأت بتنحية عبد الله أبيهي، وعدم قدرة خلفه محمد أمعدور، على الصمود أمام الدسائس سواء من الجيران، أو من المنافسين من القبيلة، الذين استثمروا استيائها من أيت أبيهي.

4 - أزمة تنصيب قيادة جديدة بحاحه (1871/1288 - 1873/1290)

ان ثورة حاحه على أيت أبيهي، التي أسفر عنها خلع محمد بن عبد الله أبيهي، أدت إلى إشكالية صعوبة تنصيب قيادة جديدة بحاحه، قادرة على السير بالقبيلة كاتحادية منسجمة، وإنما بدأت تعرف نزاعات بين الأسر المتنفذة، مما لم يساعد على استقرارها.

ولقد حاولت السلطة المركزية، أن تنصب قيادة جديدة، بمجرد ما تأكد لها عدم قدرة محمد أبيهي على الوقوف أمام الثورة. فبعثت بقائد إلى المنطقة في ربيع الثاني 1288/ يونيو 1871، لكن ما أن وصل حتى "استراب حاحا نزول القائد ابن الحيلاني بوسطهم" (117)، مما يفهم منه أن القبيلة، كانت متخوفة من نوايا السلطة المركزية، التي حاولت تفادي كل سوء تفاهم، فصدر من السلطان، "الأمر بتولية من يرضونه" (118)، لكن يظهر أن صعوبة الاختيار ما برحت مكانها، لتعدد المتنافسين، وما يدل على ذلك ما أبلغ إلى السلطان، "من أن كلمة حاحا إلى الآن لم تجتمع على أحد. وان اجتمعت يعلم" (119)، وتزداد صعوبة الاختيار مع وجود عدد من المرشحين، بمن فيهم إخوة محمد أبيهي، الذين كانوا يطمحون في استرجاع سلطتهم على القبيلة.

(117) 25 ربيع الثاني 1288/ 14 يوليوز 1871، ك. 47.

(118) ن. ر

(119) 30 ربيع الثاني 1288/ 19 يوليوز 1871، ن.م.

4 - 1 - تولي أنفلوس على حاحة 1871/1288

لقد حاولت السلطة المركزية، أن تجدد قيادة حاحة، بتزكية تولية مبارك أنفلوس، الذي ينتمي إلى قبيلة نكنافة، المجاورة لأيت زلطن مقر قيادة أيت أبهي المخلوعة. وكان أنفلوس قد انضم إلى حاشية محمد أبهي، لما كان كاتباً له، كما تذكر بعض الروايات الشفوية. فاكسب الخبرة ومعرفة بالأمر، أهلته لنيل صيت جعل حاحة تقبل توليته مبدئياً، كما ورد ذلك في رسالة بتاريخ 10 جمادى الثانية 1288/27 غشت 1871، "من اتفاق قبيلة حاحا على ولاية أنفلوس، وبطلبهم قراءة كتاب الولاية بالصورة" (120)، فيكون هذا التاريخ هو بداية تولية أنفلوس، بعد أكثر من شهرين عن الثورة على أيت أبهي، وتهيء القبيلة لقبول تولية أنفلوس عليها. وإن إعلان التولية، حتى ترضاه جل اتحادية حاحة، يكون بمدينة الصويرة، وليس بمقر سكناه بنكنافة، باعتبار أن المدينة مركز سلطوي مستقر، لما فيها من أطر الدولة، التي يتعامل معها الجميع، علاوة على أنها مركز حاحا الاقتصادي. وخاصة أن انتقال قيادة حاحة من أيت أبهي إلى غيرهم، كان حدثاً بارزاً في المنطقة، بعد أن جاء على يد القبيلة، إثر ثورتها على أيت أبهي. ولذلك فكل تعيين جديد، لابد أن يكتسي طابعاً رسمياً، تقبله القبيلة وأمام جل أعيانها وأعيان القبائل المجاورة، التي تشكل الصويرة ملتقى لهم.

يظهر أن قبول القبيلة تولية أنفلوس، لم يحظ بإجماع عام، ذلك أنه لم يمر سوى شهرين، حتى بدأت تبرز علامات الرفض، ففي 6 رجب 1288/21 شتمبر 1871، أخبر الحنشاوي، بـ "شأن ولد أنفلوس مع عامة حاحة" (121)، هذه الوضعية التي عبرت عنها، مراسلة أخرى من نفس القائد، بعد ستة أيام فقط، والأكثر وضوحاً، ففي 12 رجب 1288/27 شتمبر 1871، أخبر، بـ "إبائية حاحة ولاية أنفلوس عليهم" (122)، وهي وضعية تكشف عن فشل أنفلوس، في كسب موافقة

(120) 10 جمادى الثانية 1288/27 غشت 1871، ن.م.

(121) 6 رجب 1288/21 شتمبر 1871، ن.م.

(122) 12 رجب 1288/27 شتمبر 1871، ن.م.

القبيلة على توليته، مدعيا انه "رأ من عامة حاحا، ما رءا من الجسارة والغلطة" (123) فصار يطلب من السلطة المركزية الاعانة، باستنفار قبائل مختلفة كالشياظمة والرحامنة (124)، وعبدة (125)، ومتوكة، وأولاد أبي السباع (126)، لكن السلطة المركزية كانت على حذر من هذا الاستنفار، فوجهت التعليمات لقيادات المنطقة، فأصدر المولى الحسن الأمر للشياظمي، بأن يلتزم في عمله مع المناهضين لأنفلوس، "الاسترعاء عليهم وتخويفهم بما يحملهم على الرجوع للجادة" (127)، وبمثل ذلك للمتوكي والسباعي (128). مما يبين أن السلطة المركزية، لا تود تعقيد مشكل تولية أنفلوس، فسعت بأن تتم عن رضى القبيلة دون استعمال القوة. كما أن السلطان، لم يرغب في تدخل القبائل البعيدة عن المنطقة، فأصدر الأمر للمولى الحسن، بأن "لا معنى لتكليف غير الجيران شد عضده. وفيهم أن الجيران كفاية، كما قدمناه لك، إذ لا يعجزهم قضاء المراد ان نصحوا" (129). فتكون السياسة المركزية بذلك مركزة على استنفار القبائل المجاورة، على أن يقتصر عملها على الضغط، بحثا عن حل مناسب، فجددت نفس التعليمات في 29 رجب 1288/ 14 أكتوبر 1871، "بإبقاء الجيران على شد العضد، حتى يرجع لأنفلوس الفريق الذي كان معه" (130).

يظهر أن سياسة التطويق التي مارستها قوات القبائل على حاحة، أتت أكملها، مما حمل القائد الحنشاوي، بأن يطلب من السلطة المركزية، "إنها ضه عن حاحا،

(123) رسالة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان إلى المولى الحسن بتاريخ 16 رجب 1288 / 1 أكتوبر 1871.

خ. ح. ر.

(124) ن. ر

(125) 12 رجب 1288 / 27 شتنبر 1871، ك. 47.

(126) ن. رسالة السلطان إلى المولى الحسن

(127) ن. ر

(128) ن. ر

(129) ن. ر

(130) 29 رجب 1288 / 14 أكتوبر 1871، ك. 47.

ذاكرا أنهم في غاية السكينة والهدنة" (131)، فأصدر السلطان الأمر في 6 شعبان 1288/21 أكتوبر 1871، بالموافقة، فقرر "أن ينهض عنهم" (132)، إلا أن التنفيذ تأخر لما يقرب من شهرين حتى صدر الأمر في 28 رمضان 1288/11 دجنبر 1871، بـ "تنفيذ الأمر الشريف لعمر الحنشاوي، بإنهاض إخوانه عن حاحا، والسراغنة والمسكينى كذلك لتمام صلح" (133).

إن هذه التصرفات تدل على أن أنفلوس، بدأ عهد توليته بالاضطرار للاستعانة، بقوات القبائل المجاورة، وغير المجاورة، للضغط على حاحا، حتى تم الصلح، بينه وبينها. فظهر كأنه مفروض على القبيلة، مما جعل ذلك الصلح غير ذي جدوى، في ظروف كانت فيها القبيلة تعرف توترا محموما، قد تكون له أسباب عميقة، فحاولت السلطة المركزية تهدئة الاوضاع، حينما اضطرت للتخلي عن تولية أنفلوس الذي عجز عن أن يحل مكان أيت أبيهي، بعد تجربة لم تعمر أكثر من خمسة أشهر، من جمادى الثانية إلى شوال سنة 1288. وأصبح منصبه مقتصرًا على مشيخة قبيلة نكنافة (134).

4 - 2 تولية محمد بن الطاهر الذوبلاي على حاحا (1871/1288 - 1873/1290)

إن محاولة إرضاء قبيلة حاحا بعد ثورتها، بتولية من تريد، سرعان ما أجهضت، حينما رفضت تولية مبارك أنفلوس، مما جعل السلطة المركزية، تعين عاملا على المنطقة من عمال المخزن، وهو محمد بن الطاهر الذوبلاي، الذي كان متوليا على أكدير أثناء حركة المولى الحسن إلى سوس سنة 1863/1280. ويظهر أنه حظى بثقة السلطان، مما جعله يوليه على منطقة حاحا التي كانت تعرف تحركا

(131) 6 شعبان 1288/21 أكتوبر 1871، ن.م.

(132) ن. ر

(133) 28 رمضان 1288/11 دجنبر 1871، ن.م.

(134) رسالة القائد عبد الملك أبيهي إلى المولى الحسن بتاريخ 29 جمادى الأولى 1290/25 يوليوز 1873، خ. ح. ر.

قويا، أدى إلى سقوط آل بهي عن قيادتها، وكذلك رفض تولية أنفلوس، بعد أن تم الاتفاق المبدئي على توليته، كما سبق ذكر ذلك، مما يبين أن هناك أسبابا عميقة في توتر القبيلة.

يظهر أن تولية محمد بن الطاهر الذوبلالي، كانت محاولة لإرضاء جميع الأطراف. فما أن تم تعيينه حتى أخبر في 9 ذي القعدة 1288/20 يناير 1872 "بأن حاحا وردوا عليه" (135)، كما ورد عليه أنفلوس (136) وأخبر أيضا، أنه أخذ في "تيسير الهدية" (137)، التي وجهها للسلطة المركزية، وهي "ثلاثمائة مثقال قديمة هدية صحبة 12 رجل من قبيلة حاحا" (138). وقد قوبل ذلك الوفد من طرف "الحضرة الشريفة،" بما ينبغي (139)، وكان ذلك التصرف من حاحا، إيدانا لرغبة الانقياد.

لقد جعلت السلطة المركزية مقر إقامة القيادة الجديدة، بمدينة الصويرة، فعين الأمناء لمحمد الذوبلالي محلا لسكناه" (140). إلا أنه اشتكى، "من ضيق المحل الذي عينه الأمناء له" (141)، مما أدى بأن يصدر السلطان الأمر، "بإبداله له بمحل أوسع" (142) وأقام معه في المدينة خليفته (143). ويبدو أن اختيار إقامة العامل بمدينة الصويرة، كانت وراءه أهداف، كضمان الأمن له، بتجنب كل أعمال مناوئة له، فأصبحت

(135) 9 ذي القعدة 1288/20 يناير 1872، ك. 47.

(136) ن. ر

(137) 9 ذي القعدة 1288/20 يناير 1872، ن.م.

(138) 17 ذو القعدة 1288/27 يناير 1872، ن.م.

(139) ن. ر

(140) 14 ذي الحجة 1288/25 فبراير 1872، ن.م.

(141) ن. ر

(142) ن. ر

(143) رسالة محمد بن الطاهر الذوبلالي إلى المولى الحسن بتاريخ 1 ربيع الثاني 1290/29 أبريل 1873، خ. ح. ر.

كل القضايا التي عرفت فيها حاحا، يباشرها الذوبلالي من الصويرة، من ذي القعدة 1288 إلى أن حل المولى الحسن بالمنطقة أوائل سنة 1290.

هكذا عرفت حاحة منذ تنحية عبد الله أبيهي، صراعا سياسيا أدى إلى سقوط خلفه محمد أبيهي، بعد ثورة قد تكون لها أسباب كامنة، لم يظهر إلا وجهها السياسي، الذي تجلّى في الثورة على أيت أبيهي، ونهب دورهم، واستمرار المناهضة التي عبرت عنها حاحة، باباية تولية أنفلوس، فنجمت عنها محاصرة القبيلة بقوى متعددة. وإذا لم تكن لها عواقب حربية، فإن عواقبها السياسية، توضحت في تعيين قائد سلطاني على حاحة، يقيم بالصويرة. المكان المنيع من أي عمل تحاوله القبيلة، ريثما تنهياً الظروف للبث فيما حدث بحاحة من ثورة، قد تؤثر على المناطق الأخرى، محدثا الضرر لاستمرار حيوية الصويرة، ذلك التوتر الذي أدى في النهاية، إلى تدخل الدولة، فيما عرف بحركة المولى الحسن إلى حاحة.

إن هذه النماذج للعلاقات بين السلطة والسكان في الميادين المتعددة، من تنظيم لأجهزة السلطة، ونزاعات بين القوى المحلية، وشؤون اقتصادية، وضغوط أجنبية، وأعمال انتفاضية محلية، توضح مدى حاجة كل طرف للآخر، السلطة سواء المحلية، أو المركزية، لتوفير الإمكانيات والظروف التي تساعد على الاستمرار، والسكان لإيجاد ظروف أحسن للقيام بأنشطتهم، هذه الأنشطة التي لا يترددون في الدفاع عنها، بخرق كل الضوابط، التي تعتقد السلطة المحلية والمركزية، أنها الأصلح للاستقرار، وذلك عندما يشعر أولئك السكان، بأن هناك خللا وظيفيا لم يحسن ضبطه، سواء بالنسبة للسلطة المحلية، أو المركزية، مما يدعو إلى نوع من المواجهة بين الطرفين وذلك ما حدث بحاحة سنة 1290/1873.

الفصل الخامس

تنظيم العلاقات بين أطراف المجتمع والسلطة في ظروف متوترة، نموذج حركة حاحة سنة 1290 / 1873. وانعكاساتها على منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي

كانت حركة المولى الحسن إلى حاحة، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، من الأعمال الكبرى التي أنجزها إبان خلافته، ومنها مباشرة تسلم السلطة، بعد وفاة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان. وهي حركة مخالفة عن سالفاتها إلى سوس، سنة 1280 / 1864 (1). ذلك أن حركة سوس، كانت حركة سلمية، ارتبطت بأعمال جبائية. في حين كانت حركة حاحة، مزيجاً من الأعمال، غلب عليها طابع العنف والتوتر. لما كان حدث بحاحة من قبل، من ثورة، وما نجم عنها من تصرفات القبيلة، سببت القلق للسلطة المركزية، لما للمنطقة من استراتيجية، فهي إدالة الصويرة، ووسيط سوس، لذلك كانت الحركة إلى هذه المنطقة، تستهدف إعادة الاستقرار إليها، بممارسة أنواع مختلفة من الضغوط، على قبيلة حاحة.

كانت هذه الحركة، قد استغرقت زهاء خمسة أشهر، بين الذهاب والإياب من ربيع الأول، إلى شهر رجب من سنة 1290، ذلك الشهر الذي وقعت فيه وفاة السلطان. وهي حركة دلت على حيوية بالقياس إلى حركة سوس، لكن رغم ذلك، فإن ما نشر حولها من المعلومات، لم يكن كافياً لتقويم أهميتها. فالمؤرخ المعاصر للحدث أحمد الناصري، لم يذكره إلا في معرض حديثه عن تولية المولى الحسن، بعد ما توفي السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان في 18 رجب 1290، وكان

(1) تراجع عن حركة سوس، ص ص 129 - 170.

المولى الحسن "غائبا عن الحضرة بأبي ريقى من بلاد حاحة"⁽²⁾، دون توضيح لنوع العمل، الذي كان يقوم به. وأما ابن زيدان الذي توفرت له ظروف الاطلاع على كثير من الوثائق، فهو أيضا لم يذكر سوى معلومات مقتضبة عن الحركة، بأنه عقد للمولى الحسن على جيش عرمرم وجه إلى قبيلة حاحة، "لرتق ما فتقوا، وجمع ما فرقوا"⁽³⁾، لما قاموا به من ثورة ضد العامل أبهي⁽⁴⁾.

يظهر أن عدم الاكتراث، بتفاصيل مثل هذه الحركات، قد يرجع إلى قلة ما عرف عنها. أو أنها تدخل ضمن أعمال، تعود السكان وغيرهم من المؤرخين المعاصرين سماعها من حين لآخر، كأعمال تعتبر من واجبات السلطة المركزية العادية. أو أن الأمر لا يتجاوز إقليما ضيقا اقتصرت أحداثه عليه.

ومهما كانت محاولات تبرير، عدم الاهتمام بتفاصيل هذا الحدث، ممن ذكر من المؤرخين، فإنه كان مهما بالنسبة لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي. فقد حرك كل طاقاتها البشرية والمادية، كما دل على حيوية السكان، ومحاولاتهم لرفع كل أساليب الضرر عنهم، والتي كان الجهاز السلطوي المحلي يلاحقهم بها، كلما توفرت له السلطة المطلقة، فكان أسلوب المناهضة أسلوبا صحيحا لإعادة الضبط، فتدخل السلطة المركزية للموازنة، بين الأطراف المتنازعة، ويبلغ ذلك حده أحيانا بحضورها إلى عين المكان، مثل ما حدث في حركة حاحة.

كانت تلك الحركة تكمن وراءها دوافع متعددة، كما حركت منطقة غرب مراكش كله، بمشاركة قبائلها، بعدما انتقلت الحركة من مراكش إلى بوريقي بحاحة. وقد مارست أنواعا متعددة من الضغوط، للتمكن من وضع حد لكل الأعمال، التي نجمت عن ثورة قبيلة حاحة، وكشفت محاولة إعادة الاستقرار لها، عن أساليب دقيقة للتعامل بين السكان وأجهزة السلطة.

(2) الإنصاري. (أحمد) ن. م. ج 9. ص 128. وعن "أبي ريقى". راجع ص 281

(3) ابن زيدان، (عبدالرحمان) : إتحاف أعلام الناس، ج 2، ص 122.

(4) ن. م. ص 122.

I . الحركة و دوافعها :

كمنت وراء حركة حاحة دوافع، أقنعت السلطة المركزية بضرورة القيام بها، ذلك أن حاحة، عاشت توترا عاما، بدأ بتنحية عبد الله أبهي، ثم القيام بالثورة على خلفه محمد أبهي سنة 1871/1288، عقبها فشل كل محاولات السلطة المركزية، إعادة ضبط الأمور، مما جعلها تضطر لجرد حركة، تشارك فيها بقوة عسكرية، للقيام بما سماه ابن زيدان "رتق ما فتقوا" (5) الذي يمكن إجمالها في استرداد ما نهب حاحة من دور أيت أبهي، وإرضاء أيت أبهي المعزولين عن السلطة، ووضع حد للأسباب العميقة لاضطراب حاحة.

1 - استرداد ما نهب من دور أيت أبهي :

إن حركة حاحة كانت تستهدف استرجاع "ما نهب من متاع المخزن بدار الوالد [عبد الله أبهي] رحمه الله، وعزائبه ومراسيه" (6)، وما يستدعي الانتباه، أن ما نهب، اعتبر من ممتلكات المخزن، وليس من ممتلكات المتولى على القبيلة. وكانت السلطة المركزية تسير في هذا الاتجاه، ذلك أنه، ما أن وقعت الثورة والنهب لممتلكات أبهي، حتى أصدرت في 24 ربيع الثاني 1288 / 6 يوليوز 1871 الأمر لعامل الصويرة وأمنائها، "يا حصاء أملاك ولد أبهي وما احتوت دار سكناه بها" (7)، ولم تقتصر على ذلك، وإنما أصدرت أمرا آخر لعامل الصويرة، "بتتقيف ما يباع بها من حليه وأثاثه" (8)، أي من متاع أبهي المنهوب.

وقد كانت السلطة المركزية، بالمرصاد لكل ما نهب من دور أيت أبهي، حتى إنه وقع الإعلام، بأن شخصين من الشياظمة، أحدهما من أشياخها "أخذوا لصاحب

(5) ن. م. ص 122.

(6) رسالة عبد الملك بن عبد الله أبهي إلى المولى الحسن بتاريخ 26 ربيع الثاني 1290 / 23 يونيو 1873. خ. ح. ر.

(7) 24 ربيع الثاني 1288 / 21 يونيو 1873. كناش 47.

(8) 28 جمادى الثانية 1288 / 23 غشت 1873. ن. م.

ولد أبهي مدجات 3 الجوهر، وخواتم 3 ذهب" (9)، فصدر الأمر لقائد الشياظمة الحنشاوي، "بحيازة ذلك" (10)، أعقبه أمر آخر، "بتوجيه ما ذكر للحضرة الشريفة" (11). مما يبين حرص السلطة المركزية، على عدم السماح بإتلاف ما كان بدار أبهي، وأنه لا بد من استرجاعه بكل الوسائل، ولو باستعمال القوة العسكرية. وما أن نزلت الحركة بقبيلة حاحة، حتى تم التأكيد "عليهم بتعجيل زمامات ما ضاع، وأمرناهم بأداء ما عثر عليه لدى كل قبيلة، وأن لا يدلسوا في جميع ما دخل بأيديهم" (12). وبذلك أصبحت قبيلة حاحة مطالبة باسترداد، ما نهب من دور أيت أبهي أثناء الثورة، فهي ملزمة بإحصائه، وتعين ما أخذته كل قبيلة. مما يؤكد أهميته المادية من جهة، والسلطوية من جهة أخرى، باعتبار التنازل عنه قد يؤدي إلى فظائع أخرى، لا يمكن معها استمرار الاستقرار، والمحافظة على ممتلكات الغير، الذي هو من شروط مشروعية قيام السلطة.

2- الضغط العائلي لأيت أبهي على السلطة المركزية :

لم تكن أسرة أيت أبهي من الأسر البسيطة، سواء بالمنطقة أو لدى المخزن، بل هي أسرة شاركت في إدارة حاحة، وراقبت الجنوب لفترة طويلة، وخدمت السلطة المركزية، بكل ما توفر لها من دراية، منذ عهد السلطان المولى محمد بن عبد الله. واشتهر منها طوال ثلثي القرن التاسع عشر، كل من عبد الملك أبهي، وابنه عبد الله أبهي، الذي كانت تنحيته (13) نكبة لتلك الأسرة. ذلك أنها تلتها أحداث سببت في تجاوز تلك الأسرة، عقب ثورة محلية (14). ولم تتمكن الأسر المنافسة (15)

(9) 12 جمادى الثانية 1288 / 7 غشت 1873. ن.م.

(10) ن. ر.

(11) 8 شعبان 1288 / 23 أكتوبر 1871. ن.م.

(12) رسالة عبد الملك بن عبد الله أبهي إلى المولى الحسن بتاريخ 26 ربيع الثاني 1290 / 23 يونيو 1873. مخ. حد. ر.

(13) راجع ص. ص. 343-345.

(14) راجع ص. ص. 351-359.

(15) راجع عن (تولية أنفلوس)، ص ص 360-362.

لأيت أبهي، من حسن توجيه حاحة بعدها، مما خلق فرصا لطموحهم في العودة إلى حكم القبيلة وخاصة أن أفرادها مازالوا على قيد الحياة. وكان بعضهم مقيما بمراكش كمحمد أبهي (16) المخلوع، والبعض بمسكالة بالشياطمة. (17)

لم تكن أسرة آل بهي لتتنازل بسهولة، فقد كان أفراد منها جادين في استرداد السلطة، فكان محمد أبهي، يعمل في هذا الاتجاه، وكان أنصاره من قبيلة حاحة، يحضونه على ذلك، "فاجمع طرفك، وقم على ساق الجد، لتداوي عارك، والمال مخلوف، وفي علمك أن حاحة يرضون سيدنا بأموالهم" (18). مما يبين أن حاحة ما زالوا متخوفين من عودة آل بهي للحكم، وأنهم يحاولون إبعادهم بكل الوسائل، ولو اقتضى الحال استعمال الأموال. ربما لتعويض مما نهبوه وصار المخزن يطالبهم به.

لم يكن محمد هو الوحيد، الذي يتصل بالسلطة المركزية. فإن أخاه عبد الملك، كاتب المولى الحسن في 21 صفر 1289 / 30 أبريل 1872، مذكرا إياه "المطلوب منك سيدي، أعزك الله، أن لا تنسانا، ولو بالدعاء" (19)، مما يفهم منه أنه يرغب في شيء أكثر من ذلك، ولم يفصح عنه، وإن لم ينله، فعلى الأقل الدعاء، كأضعف الإيمان، وما مثله في الواقع يرضيه ذلك.

إن هذه الضغوط العائلية، أتت أكلها في الواقع، ذلك أن عبد الملك هذا تمكن أخيرا من الحصول على التولية، على قبيلة حاحة أثناء الحركة إليها.

(16) راجع ص 358.

(17) رسالة عبد الملك بن عبدالله أبهي إلى المولى الحسن بتاريخ 29 جمادى الأولى 1290 / 25 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(18) رسالة من شخص يدعى سي محمد إلى محمد بن عبدالله أبهي بتاريخ 15 صفر 1289 / 24 أبريل 1872. خ. ح. ر.

(19) رسالة عبد الملك بن عبدالله أبهي إلى المولى الحسن بتاريخ 21 صفر 1289 / 30 أبريل 1872. خ. ح. ر.

3- استمرار الاضطرابات بحاحه بعد ثورتها على أيت أبهي 1871/1288

دلت كل القرائن أن حاحه، كانت ماتزال في حالة من الاضطراب، رغم ما نجم عن ثورتها من خلع محمد أبهي، ومحاولة إرضاء السلطة المركزية لها(20). ذلك أنه ما تزال الظروف مواتيية، لاستمرار "الخوض التام في حاحه، لزياعتهم ولفسادهم"(21) دون توضيح لمقصود الزيغ والفساد. وذلك ما كانت تعرفه أوائل سنة 1872/1289، مما يدل أن تعقيد الأمور ما زال مستمرا بحاحه، حتى إنه صارت أخبار تتوارد عن حاحه، "جزافا عمن لا خبر عنده، من نقلة الأخبار سوى غتها وسمينها ليطمئن خاطر مولانا الشريف"(22). ذلك ما ورد في رسالة من مجهول إلى المولى الحسن، مما يستنتج منه، أن أخبارا كثيرة، كانت تتوارد على السلطة المركزية. وأن نفس الرسالة عبرت عن كون "ما نبغ ببعض حاحا، إنما هو جعجة بلا طحن، وخلاف بلا ثمر، وليس سيدي فيه تشويش أصلا، ولا أثر له في الكلية"(23).

يكشف هذا - مهما كانت دوافع الباحث - أن منطقة حاحه كانت تعرف حركة غامضة، لم تتوضح أهدافها(24)، مما سبب قلقا للسلطة المركزية. وخاصة أن المنطقة كما هو معروف، كان لها تأثير كبير على سوس، وأن كل ما يحدث بها، ينعكس على المناطق الجنوبية، حتى إن "ذلك القطع من وادي ولغاس، فإنهم لما

(20) راجع ص.ص. 359-360.

(21) رسالة من شخص يدعى سي محمد إلى محمد بن عبدالله أبهي بتاريخ 15 صفر 1289 / 24 أبريل 1872. خد. ح. ر.

(22) رسالة من مجهول إلى المولى الحسن بتاريخ 8 جمادى الأولى 1290 / 4 يوليوز 1873. خد. ح. ر.

(23) ن. ر.

(24) رواية شفوية متواترة بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، وكأنها أسطورة، مفادها أن سلطانا سينصر بيوريقى بحاحه، مما أزعج السلطة المركزية، فكانت الحركة إلى حاحه بقيادة المولى الحسن، الذي كانت يبعته الأولى بيوريقى، بعد وفاة السلطان المولى محمد. وهذه الرواية ينسبها الحاكمون إلى كتب التنبؤات المعروفة بالجعفرية.

أحسوا بخروجك [المولى الحسن]، قالوا ذلك علينا، إذا صلحت حاجة" (25). مما يزيل الغبار عن كون حاجة، كانت فعلا في حالة مضطربة، وأن إصلاحها واستقرارها، لا يقتصر عليها فقط، بل يؤثر على المناطق الجنوبية، بما فيها ما وراء وادي ولغاس (26)، باعتباره من المناطق النائية.

وقد نتج عن توارد أخبار الحركة إلى الجنوب، أن "الحاصل هذه الساعة من فضل الله، ذهب الله بهذه الفتن والضغائن بين المسلمين. فكل من أكل أحدا في تلك الساعة الماضية صار يؤديه" (27). مما يبين أن الظروف السائدة بالمنطقة من قبل، كانت مضطربة ومتوترة تحتاج إلى إعادة الاستقرار، ولن يتم ذلك إلا بحضور الحركة، قصد حصر عوامل الاضطراب، لما ينجم عنها من عواقب لا تقتصر على حاجة وحدها.

II. الحركة و ممارستها السياسية و التنظيمية والتنفيذية :

كانت حركة حاجة متميزة بالتخطيط في كل أعمالها، وبالمراجعة بين المولى الحسن الذي كان يقود الحركة، والسلطان المولى محمد بن عبد الرحمان، وكذلك بينه وبين الجهاز السلطوي والعسكري، المرافق له أثناء الحركة. فكانت القرارات والتصرفات، تتخذ بعد أن تنال الموافقة من كل الأطراف. مع الحرص على تفادي الخسائر، خاصة لما استعملت القوة ضد القبائل الحاحية، التي كانت ترفض الانصياع، فتنوعت الأساليب حتى يعود الاستقرار إلى المنطقة. اسقرار ترضى عنه كل الأطراف، وخاصة القبيلة التي بإمكانها نقضه، كلما رأت أنه غير مجد. وقد

(25) رسالة من عبد الله بن عمر البطمي إلى المولى الحسن بتاريخ 20 ربيع الثاني 1290/ 17 يونيو 1873.

خ. ح. ر.

(26) تراجع ص. ص. 148-150.

(27) ن. رسالة البطمي إلى المولى الحسن.

تم إنجاز مهام تلك الحركة، عبر سلسلة من التصرفات، انطلقت بانتقال الحركة إلى عين المكان، والاستعدادات العامة في إطار تنفيذ مخطط اعتمد تعدد الأساليب.

1- التنقل والاستعدادات من مراكش إلى بوريقي :

اختلفت مدة تنقل حركة حاحة، عن مدة تنقل حركة سوس، ذلك أن هذه الأخيرة، استغرق تنقلها من مراكش إلى أمسكروض، عند بداية سهل سوس، حوالي شهر، يوافق شهر صفر 1280 (28). في حين تميز تنقل حركة حاحة ببطء، خرجت من مراكش في أوائل ربيع الأول 1290 / ماي 1873 (29)، لتصل إلى بوريقي بحاحة، في 20 ربيع الثاني 1290 / 16 يونيو 1873 (30)، فيكون تنقلها قد استغرق خمسين يوما، في مسافة كانت القوافل تقطعها في ثلاثة أيام حتى الصويرة (31).

لقد قسمت الإقامة بين المراكز المتواجدة بالطريق، خرجت المحلة من مراكش، وأقامت بعين معزوزة (32)، لتنتقل منها إلى مشرع ابن الكرار، في تاريخ 21 ربيع الأول 1290 / 19 ماي 1873 (33)، ثم لزاوية ابن الأحوال، (34)، التي انتقلت منها بتاريخ 24 ربيع الأول / 22 ماي 1873 إلى "أجدير بيلاد شيشاوة" (35)، ثم إلى ضفة

(28) راجع مراحل حركة سوس. ص ص، 130-134.

(29) 8 ربيع الأول 1290 / 6 ماي 1873. ك. 47.

(30) رسالة موسى بن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 19 ربيع الثاني 1290 / 16 يونيو 1873. خ. ح. ر. 20 ربيع الثاني 1290 / 17 يونيو 1873. ك. 47.

(31) راجع Schroeter. Ibid

(32) ن. ر. عين معزوزة : توجد بسعادة جنوب شرق اثنين الوداية غرب مراكش.

(33) 20 ربيع الأول 1220 / 19 ماي 1873. ك. 47.

(34) زاوية ابن الأحوال تقع على الطريق الرابط بين مراكش وشيشاوة على ضفة وادي بو لخراص

(35) رسالة موسى بن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 24 ربيع الأول 1290 / 22 ماي 1873. خ. ح. ر. أجدير : المكان الذي نزل به المولى الحسن أثناء التوجه إلى حاحة ويوجد بشيشاوة ويسمى أجدير ن أيت علي، ويقع على الضفة اليمنى لوادي شيشاوة.

نهر شيشاوة(36). فكانت مدة إقامتها بمنطقة شيشاوة حوالي خمس عشرة يوماً، لتنتقل في 11 ربيع الثاني 1290 / 8 يونيه 1873 إلى سيدي المختار(37)، وأقامت فيه عدة أيام، لتصل إلى تافشاش(38)، ثم انتقلت منها إلى مسكالة، في 18 ربيع الثاني 1290 / 14 يونيه 1873 (39) وبعد يومين، اتجهت "للتخيم ببوريقي، جعله الله منزلاً سعيداً، وقضى غرض سيدنا على أحسن حال" (40).

كانت الاستعدادات تتهاً أثناء هذا التنقل البطيء، فصارت القبائل تتوافد على المولى الحسن، للمشاركة في الحركة، فتقدم المئونة، وتستعرض الحراك. ففي 8 ربيع الأول 1290 / 6 ماي 1873، ومنذ بداية انطلاق الحركة، ورد عليها "النفيفي، والدمسيري، بحركة إخوانهما" (41). وأما استقرارها بشيشارة، فكان "بقصد المقام بها حتى تجتمع المحلة" (42) فاستمر التوافد عليها، فقدم المجاطي المئونة(43)، كما رابط معها "السباعي والمزوشي والمجاطي، وانتظار غيرهم" (44)، ووفد عليها ولد النفيفي، "حتى يجتمع عليه ما عينه علينا سيدنا نصره الله، [من] واجب مئونة

(36) رسالة موسى ابن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 8 ربيع الثاني 1290 / 5 يونيه 1873. خد. ح. ر.

(37) 11 ربيع الثاني 1290 / 8 يونيه 1873. ك. 47.

سيدي المختار : مركز بأولاد أبي السباع على طريق الصورة على بعد 25 كلم غرب شيشاوة، وينتمي إلى السيد المختار (1040-1084) الذي عاش في القرن الحادي عشر / السابع عشر، وأخذ مركز سيدي المختار يزداد أهمية مع إنشاء مدينة الصورة. فأصبح سوقاً كما ينعقد فيه موسم سنوي، وبه مدرسة عتيقة (السباعي، مولاي أحمد : الابداع والاتباع في تزكية شرف أبناء أبي السباع. مطبعة الجنوب، الدار البيضاء 1994. ص 94).

رسالة موسى ابن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 8 ربيع الثاني 1290 / 5 يونيه 1873. خد. ح. ر.

(38) ن. ر

(39) 18 ربيع الثاني 1290 / 15 يونيه 1873. ك. 47.

(40) رسالة موسى بن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 19 ربيع الثاني 1290 / 16 يونيه 1873. خد. ح. ر.

(41) 8 ربيع الأول 1290 / 9 ماي 1873. ك. 47.

(42) رسالة موسى بن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 24 ربيع الأول 1290 / 22 ماي 1873. خد. ج. ر.

(43) ن. رسالة موسى بن أحمد.

(44) 28 ربيع الأول 1290 / 26 ماي 1873. ك. 47.

الجيش السعيد ويؤديه عنا" (45)، وطلب النفيسي من المولى الحسن، أن ينوب عنه ابنه في الحركة، لانشغاله بالبناء الذي خرب في الماضي (46). وأما المتوگي، فقد أمر قبيلته "بالحركة على حد الصائم" (47)، وكانت المئونة عليها "ثلاثة ليال وبالإعادة" (48)، فوجه المتوگي معظم الحارکين للإتيان بها من القبيلة، لكنه فوجئ، بصدور الأمر له باستعراض حراكه، فطلب تأخير الاستعراض، لغياب جل الحارکين معللاً أنه، "ما أردنا أن نكون في زمام مولانا بهذا القدر، الذي نحن به هناك الآن، لأن القبائل حاركون بالعدد المقدور عندهم، ونحن أكثر منهم عددا الآن، في الخيل والرمات" (49). مما يوضح أن قبيلة متوگة، جندت أعدادا كثيرة للمشاركة في حركة حاحة، التي هبت لها كل قبائل الدير.

كانت قبيلة حاحة التي توجهت لها الحركة، تحاول التخفيف من تأثيرها، ولذلك توافد أعيان تلك القبيلة، على الخليفة أثناء إقامته بشيشاوة. لكنهم لم يأتوا في وفد واحد، وإنما في وفود متفرقة، ففي 8 ربيع الثاني 1290 / 5 يونيو 1873، كانت "الطائفة الواردة من حاحة، المتقدم الإعلام بورودها، إنما هي من لف أنفلوس، الملموزين بالفساد" (50). مما يبين أن السلطة المركزية، صارت تهتم هذا الفريق، بكونه يساعد على استمرار الاضطراب بحاحة، وخاصة أن أنفلوس لم يتمكن من تولية منصب القيادة بها (51)، ولذلك فالمتولى على حاحة، محمد بن الطاهر الذوبلالي، ذكر المولى الحسن أنه، "بلغنا خبر أن ولد أنفلوس، قدم لحضرتك، وحين سمعوا هذا القبائل يقدموا ما وسعهم ذلك لأنهم عرفوا إن رجع من عندك،

(45) رسالة القائد إبراهيم بن حم زدان النفيسي إلى المولى الحسن بتاريخ 26 ربيع النبوي 1290 / 24 ماي 1873.

(46) ن. رسالة النفيسي.

(47) رسالة عمر بن سعيد المتوگي إلى المولى الحسن بتاريخ 6 ربيع الثاني 1290 / 3 يونيو 1873. خ. ح. ر.

(48) ن. رسالة المتوگي

(49) ن. رسالة المتوگي

(50) 8 ربيع الثاني 1290 / 5 يونيو 1873. ك. 47.

(51) راجع ص. ص. 360-362.

يشوش كل من كان يخدم مع سيدنا، وهو غرضه، سوى في ملاقة سيدنا هذه المرة، حتى ينظرونه القبائل" (52). وبذلك يتهم الذوبلالي أنفلوس، بأنه إنما يسعى بلقائه المولى الحسن ليكسب مركزاً أمام القبائل المشاركة في الحركة، والتي كانت تستعد لفتح حاحة، فيضمن له دوراً، في كل الأعمال التي تقوم بها الحركة، واعتبر الذوبلالي ذلك، هدفاً حيويًا لأنفلوس، الذي برر تبليغه بأنفلوس، بأنه "لو كان ما كان، وجب علينا الإعلام لسيدنا" (53). وأما الفريق الآخر، فكان مع الذوبلالي، الذي صدر له الأمر في 12 ربيع الثاني 1290 / 9 يونيو 1873، بتوجيه "من كان معه من أعيان حاحة" (54). فوجههم مع خليفته لملاقة المولى الحسن.

لقد أبلغ الخليفة السلطة المركزية، بمجرى أحداث توافد أعيان حاحة عليه، وما عوملوا به، كما يظهر ذلك من رسالة موسى بن أحمد، إلى المولى الحسن بتاريخ 18 ربيع الثاني 1290 / 15 يونيو 1873، والتي جاء فيها، الخبر عن "ورود أعيان حاحا لف أنفلوس فقد [] بالمدافع، وتطارحهم على سيدي بالعارات، والشفاعات، وما قابلتهم به. وكذلك اللف الآخر، المنحاش للقائد محمد بن الطاهر الذوبلالي، وأن الجميع أظهروا التوبة والإتابة، والرغبة في خاطر مولانا ورضاه، وتيسير الأمور كلها على ما يوافق غرض مولانا" (55). مما يوضح أن كلا الفريقين، استشعرا خطورة الظرفية، وما يمكن أن تتعرض له القبيلة من التنكيل، من قبل جيش المخزن، وحرارك القبائل. وهو أمر يصعب تحمله، فحاول الأعيان، مهما كانت الخلافات بين فريقيهما، الظهور بموقف واحد، هو إرضاء السلطة المركزية. وما أن انتقلت الحركة إلى بورقي، حتى قدم هداية حاحة ليس فقط على المولى

(52) رسالة محمد بن الطاهر الذوبلالي إلى المولى الحسن بتاريخ 12 ربيع الثاني 1290 / 9 يونيو 1873. خد. ح. ر.

(53) ن. رسالة الذوبلالي

(54) رسالة أخرى لمحمد بن الطاهر الذوبلالي إلى المولى الحسن بتاريخ 12 ربيع الثاني 1290 / 9 يونيو 1873.

خد. ح. ر.

(55) رسالة موسى بن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 18 ربيع الثاني 1290 / 15 يونيو 1873. خد. ح. ر.

الحسن، وإنما أيضا على السلطان بمراكش، "أنهم وردوا وتلاقوا بالجانب العالي بالله، وقد توجهوا" (56)، وذلك كله قصد تخفيف وطأة الحركة.

وأما السلطة المركزية، فكانت بداية عملها في مواجهة حاحة، هو تجديد التولية على قيادتها، ففي 19 ربيع الثاني 1290 / 16 يونيو 1873، وجه موسى بن أحمد إلى المولى الحسن، "كتاب تولية عبد الملك ولد السيد عبد الله أبهي، على قبيلة حاحة. فإذا وليته عليهم، فادفع له الكتاب الشريف، ليجمعهم ويقرأه عليهم" (57). وبذلك تحقق طموح عبد الملك بن عبد الله أبهي. كما رجعت أسرة آل أبهي إلى ممارسة السلطة على حاحة، وذلك ما كانت القبيلة تخشاه، لمدة ستين بعد ثورتها سنة 1288 / 1871. إلا أن تواجد المولى الحسن بقوة مشتركة، مركزية وقبلية بمنطقة حاحا، أدى إلى "قبولهم توليته، وإعلانهم بالفرح والرضى، وأن الأحوال صلحت واستقامت" (58). إذ لم يكن أمام أعيان قبيلة حاحة، إلا ذلك الموقف، تفاديا لمزيد من ممارسة الضغط، الذي قد ينهك القبيلة.

2- الخطة التنظيمية والسياسية للحركة :

تميزت حركة حاحة بالتنظيم، سواء في اختيار مركز القيادة، أو تكوين جهاز تسييري للأعمال العسكرية. بالإضافة إلى نهج خطة سياسية، تراعي الخطوط العريضة، التي كان السلطان يذكر بها المولى الحسن.

إن اختيار بوريقي كمرکز، لإقامة القيادة العليا للحركة، كان كما يظهر، له أسباب ودواعي، فبوريقي يقع في منطقة فسيحة، يشكل وادي القصب قاعدته، بالإضافة إلى وجود دور للإقامة، وبه مكان معروف، بتلعرصت، تقول انرواية الشفوية من عين المكان، إن المولى الحسن نزل بها، وهي عبارة عن حائط، بوسطه

(56) 29 ربيع الثاني 1290 / 18 يونيو 1873 ك. 47.

(57) رسالة موسى بن أحمد إلى المولى الحسن بتاريخ 19 ربيع الثاني 1290 / 16 يونيو 1873. خد. ج. ر.

(58) 29 ربيع الثاني 1290 / 26 يونيو 1873. ك. 47.

دار متوسطة، والمكان قريب من زاوية سيدي عبد الواسع، كما تغزر المياه بالمنطقة. وبوريقي موقع استراتيجي، فهو ملتقى الطرق المتجهة إلى أعماق حاحة، جنوبا وشرقا، وإلى الصويرة غربا، ومراكش شرقا، حيث يقيم السلطان. كما أنه قريب من حدود قبائل، الشياظمة ومتوكة، مع حاحة، مما يشكل حساسية رغبة الكل في المحافظة على سلامة المحلة.

كانت العناية أيضا مهمة بالتنظيم، فقد تشكلت خلية للتسيير، التي كانت تعنى خاصة بالأعمال العسكرية، تكونت من مجموعة من قواد الجيش، كالقائد الحاج بوعبيد، الذي كان كوسيط بين الخليفة والحركة، وبعض القواد الذين حظوا بثقة الخليفة، وعلى رأسهم القائد محمد بن عمر البحتري العبدى، الذي يظهر أن المولى الحسن، أسند له تسيير الأعمال العسكرية، أثناء اقتحام الحركة لحاحة. بالإضافة إلى عناصر محلية من قبيلة حاحة، على رأسهم القائد عبد الملك بن عبد الله أبهي، والشيخ مبارك أنفلوس، والطالب علي إكيدر، بالإضافة إلى هذه الخلية، تتم مراجعة بعض القواد الآخرين، إذا تعلق الأمر بمشاركتهم في الأعمال العسكرية، كالمتوكي زيادة على شيوخ قبائل حاحة. شكلت هذه العناصر، الخلية التي ترد أسمائهم في الوثائق والذين كانوا يكاتبون المولى الحسن ببوريقي، لما توغلوا في حاحة. وكانوا في نفس الوقت، يدلون بأرائهم في كيفية التسيير، وخاصة أن السلطان كان يحرص على "التفاوض مع كبراء المحلة" (59) لإنجاح خطتها.

وأما الخطة السياسية للحركة، فكانت تتلخص فيما أكد عليه السلطان، بكون "الحاصل أن السياسة، هي مسaire من يظهر الصلاح، والوقوف فيه، والإغضاء على ما في البواطن" (60)، وبذلك حدد السلطان هدف الحركة، وهو رجوع الاستقرار والنظام إلى المنطقة. فإن أظهرت قبيلة حاحة الانقياد، فهو كاف، دون البحث عما إذا كان ذلك صادرا من الأعماق أو لا، وقوفا عند المصلحة

(59) 14 جمادى الأولى 1290/10 يوليوز 1873. ن.م.

(60) 11 جمادى الأولى 1290/17 يوليوز 1873. ك. 47.

العامة، التي توافقت الظاهر وليس الباطن. ودون إبادة الجهود في أمور، لا تحقق أي هدف عملي، الذي هو "القيام على ساق الجد، في كسر شوكة الفساد، وتشيت جمعهم، فإن حصل المقصود في فرقة، انكسرت شوكة الجميع، بحول الله" (61). وإن هذا الاتجاه، كان السلطان يحرص عليه، في كل التعليمات التي كان يصدرها للمولى الحسن، "قف وقوف الجد، في حسم مادة فساد المفسدين، وإقامة اعوجاج تلك القبيلة" (62).

تلك كانت الخطوط العريضة للخطة السياسية، التي كان المولى الحسن ينفذها، باتفاق مع الخلية التسييرية، والتي كانت تمزج بين السياسة واللين، ما دامت القبيلة قد اظهرت الانقياد، واستعمال القوة والعنف، عندما ترفضه، وذلك ما توضح من تدابير تنفيذية متنوعة.

3 - الأساليب التنفيذية للحركة :

حرصت الحركة على تنفيذ الخطة السياسية، التي تستهدف وضع حد لمناهضة قبيلة حاحة، مما اقتضى تنويع الأساليب، بممارسة ضغوط مختلفة ؛ معنوية، ومادية، وعسكرية، لتبديد كل مجهودات القبيلة، في رص صفوفها، لتنظيم مقاومة الحركة.

3 - 1 - الضغط المعنوي :

استعملت السلطة المركزية، الضغط المعنوي على قبيلة حاحة، بتهويل المصير الذي ينتظر المناهضين للسلطة المركزية، وذلك بالاستعانة ببعض الأطراف، التي كانت لها حظوة لدى القبيلة، ومنهم السيد عبد الله بن عمر البطمي وهو رئيس زاوية أسيف يِگ، الموجودة شمال أمسكروض، بإداوتنان، على الطريق الرابط بين

(61) 14 جمادى الأولى 1290 / 10 يوليوز 1873. ك. 47.

(62) 16 جمادى الأولى 1290 / 12 يوليوز 1873. ك. 47.

مراكش وأكدير. هذا الشخص الذي كانت لأسرته حظوة عند السكان، وعند السلطة المركزية، التي كانت تنفذ له عطاء من الصويرة (63). وكان عبد الله ابن عمر هذا، قد زار المولى الحسن، قبيل الحركة، ثم قفل راجعا إلى زاويته بأسيف يُّك. ومن هناك صار يتتبع تنقل الخليفة، من مراكش إلى أن "وصلنا خبر سيدنا بنزوله ببلد خدامه حاحة، وأنالوك بالسمع والطاعة والهداية، وذلك الظن فيهم أبدا، مع دار سيدنا سلفا وخلفا" (64). ثم ذكر الخليفة بأنه، "لما رجعنا من حضرتك الشريفة، ونزلنا عليهم، على نية إطفاء ذات البين والفتنة الواقعة، فبشرناهم جميعا، هؤلاء وهؤلاء، فوجدناهم كلهم، على السمع والطاعة لسيدنا نصره الله، فالله يهديهم ويجبر كسرتهم، ويصلحهم على يد سيدنا، بجاه النبي وآله" (65). مما يبين أنه كان يتتبع ما كانت حاحة تعج به من الأحداث، وأنه بدون شك، كان يمارس ضغوطا على أعيانها، الذين قد يعرضون عليه شكاويهم، التي لا محالة، كان ينقلها إلى السلطة المركزية. ولذلك لما عاد من زيارة تلك السلطة، توقف بحاحة، لممارسة دوره التأثيري كرجل مصلح، يحاول رأب الصدع، دون أن يلوم أحدا من الأطراف، بل حاول التأثير المعنوي أيضا على الخليفة، لتخفيف وطأة الحملة تفاديا للخسائر. فصار يشرح له ما وقع فعلا بحاحة "إن الله تعالى قدر عليهم هذه الفعلة، المقدرة عليهم، فإنهم ندموا على ذلك كله، فقد شكوا علينا ذلك كله بألسنتهم" (66). مما يبين أن القبيلة وأعيانها، كانوا يتأهبون أمرا قد يقع بهم، فاستعملوا بدورهم، الوسائط التي تخدم الطرفين، السلطة المركزية، ومصلحة القبيلة، لتجنب كل مالا تحمد عقباه. وأن هذا الم رابط تعدى دور الوساطة، "والآن ياسيدنا نسئل من الله ومن كمال فضلك، وبحق النبوة، أن تكون في همهم، والشفع فيهم، وتكون الواصلة الرحمة، بينهم وبين أييك، سيدنا نصره الله، فإنهم

63 المختار السوسي : المعسول. ج الخامس عشر. ص ص 80 - 81. طبعة النجاح - الدار البيضاء. سنة 1962.

64 رسالة عبدالله بن عمر البطمي بتاريخ 20 ربيع الثاني 1290 / 17 يونيو 1873. خ. ح. ر.

65 ن. ر.

66 ن. ر.

لا شك محسوب من داخل الخدمة أبداً" (67). فيكشف هذا أن السلطة المركزية، كانت تمارس الضغط المعنوي على القبيلة، بواسطة أمثال هؤلاء الرجال، الذين يحاولون أداء دورهم، فيستمعون للقبيلة، ويبلغون ضررها، ويستمعون للسلطة، فيبلغون غرضها، فيكسبون ثقة الجميع. على أن هذا الأسلوب، بين أن هناك أحداثاً خطيرة، ارتكبت بحاجة، وأن القبيلة لما جد الجدد، تبين لها صعوبة المقاومة، فسعت للظهور بمظهر الضعف، وبين هذا اضطراباً معنوياً، تحاول السلطة المركزية، والمساعدون لها، الاستفادة منه، ولذلك ما أن تولى عبد الملك أبهي، قيادة حاجة، حتى كاتب المولى الحسن، مينا أن "المطلوب والمرغوب من سيدنا الشريف، أدام الله سبحانه فضله، وأسعد أمره وأيامه، أن يجود على مملوكه وخديمه ووصيفه، بفتح أملاكه بالصورة" (68). وكانت هذه الأملاك كما سبق ذكره، قد تحولت إلى نظر السلطة المركزية (69)، معللاً طلبه، "لأجل أن تسمع القبيلة ذلك، وتعطي رأسها للخدمة والطاعة، كما كان قبل وأكثر" (70)، وأسهب في شرح أهمية التأثير المعنوي، الذي يوقعه هذا العمل على القبيلة، "وذلك عندهم من أهم المهمات، إذا سمعوا بفتح ذلك، فإنهم الآن يتحدثون بذلك، ويكثرون بها الذكر" (71). ولم يقتصر على طلب إحالة إملاك أيت أبهي عليه، وتأثير ذلك على القبيلة، وإنما يزيد "فضلاً إذا كانت خليفتنا هنالك" (72) ذلك، أن الصورة المركز الحيوي بالمنطقة، قد يزيد وجود خليفة أبهي بها، من التأثير المعنوي، ليس فقط على قبيلة حاجة، بل على كل القبائل التي تؤم الصورة لإنجاز أعمالها، كما قد يؤثر على سكان المدينة وتجارها، ويزيد من هيبة السلطة المركزية بالمنطقة أجمع. وبما أن العامل المعنوي

(67) ن. ر.

(68) رسالة من عبد الملك أبهي إلى المولى الحسن بتاريخ 25 جمادى الأولى 1290 / 21 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(69) راجع ص ص 202-204.

(70) ن رسالة عبد الملك أبهي.

(71) ن. ر.

(72) ن. ر.

يسهل قبول الواقع، فقد حاولت السلطة المركزية ممارسته بطريقة مزدوجة، بتحريك الأشخاص المحترمين لدى قبيلة حاحة، وإعادة الاعتبار لمن سبقت نكبتهم من نفس القبيلة.

3-2- الضغط المادي : المثونة والسخرة :

إذا كان الضغط المعنوي الذي مورس على قبيلة حاحة، يستهدف النيل من قدرتها، على الاستمرار في مناهضة الحركة، بزرع نوع من الرعب، فإن الضغط المادي، كان أخطر، لأنه يؤدي إلى سلبها الوسائل المادية، التي تعتمد عليها في المناهضة، وخاصة ما يتعلق منها، بالجانب المعاشي من جوب، ومواشي، وإدام. بالإضافة إلى إجبارها على أداء أقساط مالية، للذين يقومون بالخدمات، لصالح السلطة المركزية.

ولقد اتخذ الضغط المادي شكلين رئيسيين، هما المثونة، التي كانت تدفع للمحلة، والسخارى، التي كانت تدفع لأعوان السلطة. وإن كانت هاتان الوسيلتان معروفتين ومتواترتين في الأسلوب السلطوي المغربي، فإنهما تتحولان إلى متاعب للقبائل، حينما تطول مدة تحمل القبيلة لهما. وهذا ما وقع بالنسبة لحاحة، التي تحملت أعباء الضغط المادي، مدة وجود الحركة بأراضيها.

3-2-1- المثونة :

كانت المثونة المفروضة على حاحة، العنصر الرئيسي في الضغط المادي. واستمرت المعلومات تتوارد عنها، من أوائل ربيع الثاني 1290 / يونيه 1873 (73)، إلى أن كانت آخر إشارة عنها في 15 رجب 1290 / 8 شتنبر 1873 (74)، قبل وفاة السلطان بثلاثة أيام فقط، فيكون تأثيرها قد استمر حوالي ثلاثة أشهر ونصف، مما جعلها عملا مرهقا للقبيلة.

(73) رسالة من الذوبلاي إلى المولى الحسن بتاريخ 1 ربيع الثاني 1290 / 29 ماي 1873. خد. ح. ر.
(74) رسالة محمد بن عمر إلى المولى الحسن بتاريخ 15 رجب 1290 / 8 شتنبر 1873. خد. ح. ر.

لقد أخذت الاستعدادات، تجري لجمع المئونة بحاجة، منذ أن حلت المحلة بشيشاوة، فطلب القائد محمد الذوبلالي من الخليفة، في فاتح ربيع الثاني 1290 / 29 ماي 1873 "أن يمن علينا بمائتين من الخيل، من المحلة السعيدة، تأتي لنا بسرعة. لنوجهها للقبائل الذين وراء الواد، كمثّل بني تامر جوار أكدير، وبني جلولة، وبني تغماوة، ومجرادة، وبني كزوتة، ليعجلوا لنا بالمئونة" (75). شمل الإجراء معظم القبائل الواقعة جنوب وادي إكوزلن، ويظهر أن توجيه قوة عسكرية للإشراف على جمع المئونة، يجعل تلك القبائل تسرع في أدائها، تجنباً لإقامة تلك القوة العسكرية وسطها. وبذلك بدأ تأثير دفع المئونة على القبيلة كوسيلة ضغط عليها.

ولما اقتربت المحلة من بوريقي، تزايد الاهتمام بدفع المئونة، ذلك أن عبد الملك أبهي، وصله كتاب من الخليفة، "مع ما حصره علاف جيش سيدنا" (76)، فيكون رئيس الجيش المرافق للخليفة، قد أبلغ عبد الملك أبهي، المقادير التي تحتاجها المحلة من المئونة. إلا أن عبد الملك أبهي، احتج على تلك المقادير، "أحضرت بعض القبيلة، فاستكثروا ما قيد عليهم" (77). مما يوضح أن تلك المقادير، تجحف بإمكانات القبيلة، فاحتج عليها أعيانها، ولذلك يزداد أبهي، "نطلب من سيدنا أن يأذن لنا بالمحاسبة معه" (78)، وذلك محافظة على إمكانات القبيلة، التي رغم كونها تواجه حملة، فإنها ما تزال، تحتج على ما يزداد عن طاقتها، وحاول الأعيان، أن يحملوا مسؤولية ذلك للعلاف فقط. لكن القبيلة ما أن حلت المحلة ببوريقي، حتى قدمت، "ما أمر به سيدي من المئونة، ها هي موجودة ومويسرة، تفرق على جيش سي السعيد قبل الزوال" (79)، ويظهر أن العلاف الذي رافق المحلة، هو سعيد بن موسى، الذي يتولى هذا المنصب على المستوى المركزي، في عهد المولى الحسن (80)

(75) رسالة محمد الذوبلالي إلى المولى الحسن بتاريخ 1 ربيع الثاني 1290 / 29 ماي 1873. خ. ح. ر.

(76) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 14 ربيع الثاني 1290 / 12 ماي 1873. خ. ح. ر.

(77) ن. ر.

(78) ن. ر.

(79) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 24 ربيع الثاني 1290 / 21 يونيو 1873. خ. ح. ر.

(80) العلاف المرافق للمولى الحسن في حركة حاحة كما يظهر من الوثيقة كان سعيد بن موسى أخو أحمد حاجب السلطان بمثابة وزير الدفاع

قد تكونت خلية تكلفت بقبض المئونة من القبيلة، ثم تقوم بدفعها للمحلة، وترأسها كل، من "الوراث"، ومحمد بكمام، الواقفين على مئونة المحلة" (81). ولما أخذت المحلة توزع أفرادها على القبيلة، فإن ذلك أثار، استمرار قبض المئونة منها كاملة، مع أن طرفا من الجيش، لم يعد مقيما مع الخليفة في معسكره، فلذلك أصدر أمره للعامل أبيهي، "ياسقاط مئونة المحلة السعيدة، مئونة الخيل الخارجة معي للبلد، وقدرها عشر خروبة وثلاثة أرباع شعير، أو ثلاث خرابر دقيق، وخمسة وثلاثون رطلا ونصف رطل من السمن، وأربع شاة ونصف شاة، والباقي أمر سيدنا أعزه الله، بتوجهه للمحلة السعيدة" (82)، فبين هذا أن المئونة كانت متنوعة، فهي من الحبوب لتوفير علف البهائم، ودقيق وسمن ولحم، لتوفير معاش الجنود، فتتحمل القبيلة ثقلا لتوفير ذلك كله. وقد تم تبليغ الإجراء الذي أمر به الخليفة، للمكلف بالمئونة الوراث، على أساس "أن يسقط ذلك، ويدفع الباقي للمحلة" (83)، فشمّل المسقوط من المئونة، القسط الذي تأخذه الفرقة العسكرية، المرافقة للعامل، مباشرة من القبيلة، لأنها في وسطها، في حين يسلم الباقي المفروض للمكلف، الذي يدفعه للمحلة.

إن تعدد الأصناف من المئونة، التي تطالب به القبائل، أحدث حرجا لقبيلة آيت تامر، ذلك أنهم "جاءوا بواجب مئونتهم، إلا أنها محتوية على دقيق الشعير، لعدم وجود القمح في بلادهم، وطلبوا من فضل سيدنا، أعزه الله و[من] جود كرمه، أن يقبله منهم، ويتجاوز عنهم فيه، وإلا فإن كانوا لا محيد لهم عن دقيق البر، فليمهلوا إلى أن يكيلوه بعد خمسة أيام، أجلا لهم لبعد بلادهم، وفقدانه منها، ولو تجوز عنهم فيه، كان أفضل وأولى، كما هو معهود من سمحتكم" (84). ذلك

= Laroui (Abdellah) : Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 - 1912) p. 85.

81 رسالة عبد الملك أبيهي إلى الخليفة بتاريخ 3 جمادى الأولى سنة 1290/29 يونيو 1873. خد. ح. ر.

82 رسالة عبد الملك أبيهي إلى الخليفة بتاريخ 20 جمادى الأولى 1290/16 يوليو 1873. خد. ح. ر.

83 ن. ر.

84 رسالة من عمر بن الحسن إلى الخليفة بتاريخ 9 جمادى الثانية 1290/4 غشت 1873.

ما أبلغه للخليفة، شخص يدعى عمر بن الحسن، ويظهر أنه كان من أعضاء الخلية المكلفة بقبض المثونة. فيكشف هذا أن بعض القبائل، عجزت عن استيفاء ما كلفت به، وخاصة ما لا تحتوي عليه المنطقة كالقمح، الذي يكون إنتاجه قليلا. كما يكشف أيضا أن القبيلة، قد تستغل ذلك النقص للتأثير على السلطة المركزية، تجنباً لمزيد من الإرهاق، فتتعلل بالخصاص، كوسيلة دفاعية.

لقد كان كل تأخير في دفع المثونة يستوجب العقوبة، وذلك ما تعرضت له القبائل الحاحية، التي لم تستكمل الأقساط المفروضة عليها من المثونة، مما أدى لتفريق، "الخليل الذين كانوا خرجوا على القبائل، بسبب المثونة المسكورة" (85) قصد قبضها، على أساس أن تغرم القبائل، بدفع سخاري القائمين باستيفاء مؤخر المثونة. لكن يظهر أن أولئك الأفراد من القوة العسكرية، يحاولون التماطل في الانصراف عن القبائل، والرجوع إلى المحلة، مما يزيد في إرهاب القبائل، فلذلك فإن القائد عبد الملك أبهي، طلب من الخليفة، "إن قبضوا سخاريهم، أن يطلعوا محلهم بالمحلة" (86)، تجنباً لما يمكن أن يثيره بقاءهم، من مزيد المشاكل مع القبائل.

وهكذا تظهر النماذج الواردة عن مشاكل مثونة المحلة، التي كانت تدفعها قبائل حاحية، أثناء وجود المحلة بها، مدى تأثيرها عليها، ومدى الاستنزاف المادي، الذي كانت تتعرض له.

3-2-2- السخرة :

لقد كانت السخرة الوسيلة الثانية، في الضغط المادي على القبيلة، وتنوع أسباب السخاري، كما تتعدد أنواعها. على أنها تكون في معظمها، أقساطا مالية، تفرض على القبائل، لفائدة الأشخاص الذين توفدهم السلطة المركزية، للقيام بأعمال سلطوية بالمنطقة، وقد تحدد قيمتها من طرف السلطة المركزية أحيانا،

(85) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 21 جمادى الأولى 1290/17 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(86) ن. ر.

وأحيانا يترك التصرف فيها للقواد، الذين يقومون بتنفيذها. على أنهم يقومون بتبليغ السلطة المركزية، بما دفعوه لأولئك الأشخاص، ربما يكون ذلك تفاديا من الشكاية بهم، لدى السلطة المركزية، عن تقصيرهم في العناية بالمكلفين بتبليغ الأوامر، أو تجنباً لإثارة الشكوك حول الاختلاسات، التي يمكن أن يقوم بها القواد، من المبالغ التي قبضوها فعلا من القبيلة. أو احتياطا لشكاية القبائل بإرهاقهم، بمبالغ لا تناسب أنواع الادعاءات، التي فرضت عليهم من أجلها. والحاصل أن السلطة المركزية، تكون على علم بما يفوت من أموال السكان لأعوانها.

كانت السخاري التي دفعتها قبيلة حاحة، أثناء وجود الحركة بها، منقسمة إلى نوعين : ما كان منها كمقابل للعمل، الذي قام به أعوان السلطة، وما كان منها كامتياز، لبعض خواص الدولة.

إن السخاري التي كانت كمقابل للأعمال، التي قام بها أعوان السلطة، كانت بمثابة أجرة لهم، عن العمل الذي أنجزوه، ولكنه أجر دفعته قبيلة حاحة. وتنوعت الأعمال التي أنجزها أعوان السلطة، وكأمثلة عنها، أن بعضها تعلق بتبليغ رسائل من السلطة المركزية للقبائل الحاحية، قصد أمرها في فصل بعض الدعاوي، فقد ورد أحد أعوان السلطة المركزية، ويدعى بالخير الجرار، على القائد عبد الملك أبهي، يبلغه الأوامر لفصل دعاوي التجار الأجانب على حاحة، وأمره الخليفة أن يدفع له، "سخرة مستنبيه، وهو خديم سيدنا الطالب السيد البشير بن القائد بريك الحبشي" (87). فتكون السخرة هنا لشخصين، أحدهما حضر للقبيلة، منجزا عملا مأمورا به، وآخر لم يحضر ولكنه رئيسه المباشر، وكانت سخرة حامل الرسالة، على قبيلة بني جرط، فقبض منها "مائة مثقال" (88)، وأما سخرة مستنبيه، فما زالت بذمة القائد (89)، في انتظار ما يكون أمر الخليفة فيها (90). وبذلك تكشف السخرة أنها تستغل أحيانا، لأداء أجور متعددي المسؤولية تفرض على القبيلة.

87 رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 25 جمادى الأولى 1290/21 يوليوز 1873. خد. ح. ر.

88 ن. ر.

89 ن. ر.

90 ن. ر.

قد تثير السخرة أحيانا النزاع، مثل ما حدث للسيد إدريس بن الصادق البخاري الذي كان قد حمل رسالة من السلطان، إلى القائد الذوبلالي، يأمره فيها، بفصل دعاوى التجار الأجانب على أيت زلطن⁽⁹¹⁾ من حاحا، "فأنزله عليهم، حتى استوجب عليهم في مباتته، ما يزيد على الخمسين مثقالا، فلما طالبها، ترامى فيه علي بن عدى وإخوانه في سوقهم، بمحضر أناس، وسلبه تسعة ريال من شكارته، وما خلص إلا رجل من تكشنت، بعد أن أخرجوه برأسه"⁽⁹²⁾، وتكشنت فرقة من أيت زلطن، فصدر الأمر من الخليفة للقائد عبد الملك أبهي، بأن يلزم المتهمين "رد ما أخذ له وما ترتب له عليهم، من المبات"⁽⁹³⁾. وهكذا تحولت السخرة إلى نزاع بين أيت زلطن وعون السلطة، حتى أدت إلى ادعاء السطو، والامتناع عن أداء السخرة، مما استدعى تدخل السلطة المركزية، لاتخاذ إجراءات الأمر بالرفع، مما يبين أن السخرة، قد لا تتحملها القبيلة، إذا ما شعرت بأنها غير منصفة، كما حدث لأيت زلطن، نتيجة بقاء العون بها، مدة دون سبب معقول.

قد تكون السخرة أيضا، مقابل أعمال إدارية محضة، ومثال على ذلك أن الخليفة، كان قد كلف ابن خاله، السيد أحمد ابن عبد القادر الجامعي، بإحصاء حركة حاحا، ولما أنجز ذلك العمل، فإن العامل أبهي مكنه، "عشرين ريالا سخرته، ولصاحبه السيد إبراهيم، إثنا عشر ريال، سخرته أيضا"⁽⁹⁴⁾، وبذلك يكون قد دفع اثنين وثلاثين ريالا، مقابل عمل إداري يخص مصلحة الدولة.

إن السخرة قد تكون أيضا، امتيازاً لبعض الخواص، الذين تفضل عليهم السلطة المركزية، بتعيين مصدر، يقبضون منها تلك السخرة، وذلك ما حدث بحاحا. فما أن حلت المحلة بشيشاوة، حتى أوفد الخليفة شخصا، يدعي المولى علي

(91) رسالة من عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 21 جمادى الثانية 1290/17 غشت 1873. خد. ح. ر.

(92) ن. ر.

(93) ن. ر.

(94) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 28 جمادى الأولى 1290/24 يوليوز 1873. خد. ح. ر.

ابن عبد العزيز إلى حاحا، أمرا عاملها الذوبلالي، "أن نجعل له مائة النفع، على قبائل حاحا كافة" (95)، فعبّر عن الامتياز المنعم به، "بمائة النفع" تتكفل حاحا كافة بأدائها، كوسيلة للضغط عليها، إشعارا لها بقوة الدولة، منذ بداية نزول الحركة إليها، زعزعة لمعنوياتها. فجمع العامل أعيان حاحا، الذين "حضرنا فقرأنا عليهم كتاب سيدنا، وجعلنا لسيدنا الشريف [المنعم عليه] ثلاثين أوقية، لكل ليلة على حاحا، وخمسة دجاجة، والسخرة عند تمام نهوضه، من يوم تاريخه 22 ربيع الأول، أو أن يأمر سيدنا بنهوضه عليهم، فيفرضوا له ما وقف عليهم، في الأيام على عادتهم" (96)، ويتوضح من هذا، أن القائد وضع القبيلة أمام اختيارين : إما أداء بطيء، على أساس الدفع لكل ليلة، وهو مقدار محدد بثلاثين أوقية وخمس دجاجات، بالإضافة إلى سخرة، لم يحدد مبلغها. جاعلا بداية الأداء من 22 ربيع الأول، أي شهرا قبل نزول الحركة إلى حاحا، أو أن يتم الفرض المباشر والمسرّع الأداء، ولم يحدد مقداره، على أساس أن يتم الاتفاق عليه بين القبيلة. لكن يظهر أن الاختيارين لم يروقا لحاحا، فلذلك فإنهم تماطلوا في الأداء، مما أدى بالمعني بالأمر بأن يلح على القائد الذوبلالي، بأن يبلغ الخليفة، ما عليه القبيلة تجاهه، التي "لا زالوا لم يفرضوا له شيئا" (97). ربما يكون ذلك التماطل، لاستنكار القبيلة ما فرض عليها أداؤه، دون مبرر، غير انتفاع المنعم عليه بذلك الفرض.

يتوضح من تصرف القبيلة الحاحية، إزاء السخاري المفروضة عليها، أنها لا تقبلها إلا على مضض، وعند التلويح باستعمال القوة. لكن يظهر أن ذلك الموقف، يستمد شرعيته، من كون بعض تلك السخاري لا مبرر لها، إلا وجود الحركة بالمنطقة، فتحاول القبيلة التملص منها، أو على الأقل التماطل في أدائها.

ومهما كان تعدد دواعي فرض السخاري، على قبيلة حاحا، فإنها شكلت عنصرا مهما، في الضغط المادي على القبيلة، مثل المئونة. مما جعل تلك الوسيطتين،

(95) رسالة من القائد محمد الذوبلالي إلى الخليفة بتاريخ 22 ربيع الثاني 1290 / 19 يونيو 1873. خ. ح. ر.

(96) ن. ر.

(97) ن. ر.

أداة في يد السلطة، بلبلت مواقف قبيلة حاحة المناهضة، بحرمانها من جزء من إنتاجها المادي، لتسهيل الضغط العسكري.

3 - 3 - الضغط العسكري المباشر :

شكل الضغط العسكري المباشر، العنصر الرئيسي في حركة حاحة، ذلك أن وجود القوة العسكرية وسط القبيلة، عاضد تأثير وتنفيذ الضغوط الأخرى، كما شل كل أشكال المقاومة، وخاصة أن وجود تلك القوة، دام حوالي ثلاثة أشهر، منذ أن حلت المحلة بيوريقي، حتى كانت وفاة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان. فمارست ضغطاً مستمراً على حاحا، وإن تميز بقلّة العمليات العسكرية، فإنه شكل عبئاً ثقيلاً على القبيلة، لما يفرضه من إرهاب مستمر، ومراقبة لكل حركات القبائل الحاحية، التي استفرغت كل قواها المادية، وفشلت كل مناوراتها، في صد تلك الحركة، والظهور بالمظهر القوي أمام السلطة المركزية، التي راهنت بدورها على مكث الحركة وسط القبيلة، تهدد وتفاوض، للوصول في النهاية إلى حلول للمشاكل العامة، التي كانت من أسباب الحركة، تلك الحركة التي كانت لها خليتها وخطتها التنفيذية، والتي ميزت عند عمليات المجابهة، بناء على تنوع طوبغرافية القبائل الحاحية، بين وضعيتين : سمتهما قبائل وطئية، وقبائل جبلية.

3 - 3 - 1 - الخلية التنفيذية للحركة :

تكونت خلية تنفيذية للحركة أثناء توغلها في حاحة، روعي في تركيبها، ما يضمن للسلطة المركزية، الوثوق بأعمالها وإجراءاتها.

تشكلت خلية التنفيذ منذ انطلاق الحركة، من بوريقي، من مجموعة من الأشخاص، الذين يظهر أن السلطة المركزية، كانت تعتمد عليهم، وقد تولى رئاسة تلك الخلية، القائد محمد بن عمر العبدي، الذي تواترت مراسلاته إلى المولى الحسن، منذ أن انطلقت الحركة من بوريقي، نحو وسط حاحة، إلى أن رحلت عنها. وتميزت كتاباته بالدقة في الأمور، وعبر ابن عمر نفسه عن ذلك، "وقد وجب

علينا، إعلام سيدي، لتطمئن نفسك، وحيث وجب إخبار النهار لسيادتك، وجب علينا إخبار الليل، لتبقى أحوال سيدنا صالحة" (98). وطبق ابن عمر هذه الخطة، في معظم مراسلاته، فأفادت كثيرا، في كيفية إنجاز حركة حاحة، في جوانب متعددة. لكن لغة ابن عمر، لم تكن سليمة، يمزج فيها بين التعابير الفصيحة والعامية، مع أخطاء في الإملاء. ويظهر أنه كان يعنى بتبليغ الهدف، ولا ضير، ما دام المخاطب يفهمه، ويخصه بالسرية.

كان الشخص الثاني، الذي شارك ابن عمر في تولي المسؤولية، والكتابة إلى المولى الحسن، هو قائد حاحا عبد الملك بن عبد الله أبهي، إلا أن مراسلاته تميزت بالإيجاز. أما الشخص الثالث، فهو الطالب علي بن محمد إغيدر، والذي لم تكن له مسؤولية واضحة كما يظهر مما قال له ابن عمر، "ما أنت مكلف بالحلقة، ولا بأمر من الأمور، ولا أمرك عامل شيء" (99). وهذا أمر مستغرب، إلا أن علي إغيدر، له مركز داخل قبيلة حاحة، فهو ينتمي إلى قبيلة بني زلطن، ويظهر أنه كان يحظى بثقة الخليفة، الذي استعمله كعنصر للتدخل، والكتابة بالأمور، التي كانت تجري بالحلقة. وعبر هو نفسه عن ذلك، في إحدى مراسلاته، "الحمد لله، ما كلفني سيدي بأموره هل تكون الزيادة والنقصان على ما يراه سيدي نظرا وأي مزية تبقى لمن خالف مظلون سيدي، قبح الله شتات الشياطين" (100). ثم أكد ذلك بوضوح، أكثر في مراسلة أخرى، "وتعلم سيدي أن لا شيء في هذه الكتابة، إلا مجرد الإعلام، وإلا فالملكفون قائمون بما كلفهم سيدي، ولا كن يجب على المملوك، إعلام سيدي بما حدث" (101). ويفهم من هذا كله، أن إغيدر، كان عينا على الحلقة، وعلى أعمال مسيريتها. ولذلك كان في خلاف معهم، حيث لا يتورع كل من محمد بن عمر، وعبد الملك أبهي، عن التبليغ به، واتهامه بالقيام بإفساد القبيلة،

98 رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 26 جمادى الأولى 1290/22 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

99 رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 25 جمادى الأولى 1290/21 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

100 رسالة علي إغيدر إلى الخليفة بتاريخ 14 جمادى الأولى 1290/10 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

101 رسالة علي إغيدر إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1290/18 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

كلما واتتهما الفرصة. وقد جعلت هذه الخطة، المولى الحسن، يكون على علم دقيق، بما كان يجري بالمحلة، لتعدد وجهات نظر الكاتبين إليه بأعمالها.

كان الشخص الرابع الذي تكفل بالقوة النظامية، هو القائد الحاج بوعبيد، خال الخليفة. كما كان يتكفل أيضا، بنقل الأخبار الشديدة السرية، إلى المولى الحسن. فقد ورد في مراسلة لابن عمر، أن "خديم سيدنا القائد بوعبيد فيه كفاية بما يشافهك" (102).

كانت هذه الخلية هي التي تتولى ربط العلاقة، بين الخليفة ببوريقي، والحركة، التي كانت متوغلة بحاجة، مع بروز من حين لآخر، لأشخاص يقومون بمهام محدودة، ككتاب الخليفة محمد بن الفضيل (103)، بالإضافة إلى أشياخ حاحة، ومرابطيها، وأعيانها.

إن كل هذا، يبين أن حركة حاحة، كانت حركة جماعية، ذلك أن السلطة المركزية، تحاول استغلال كل الامكانيات، للضغط على القبيلة، والوصول إلى أهدافها، بأقل الخسائر. فلم تكن تتبع خطة منفردة الرأي، بل كان الخليفة ينصت للجميع، "لازلت تسمع كلامهم جميعا" (104)، كما أقر ابن عمر. وبذلك كانت السلطة المركزية، تحاول الاستفادة من خبرة، وإمكانات كل الأطراف، لتعزيزها للضغط العسكري المباشر، الذي كان يتم وفق خطة.

3-3-2- الخطة التنفيذية للحركة :

إن الخطة التي نهجتها حركة حاحة، لا يمكن إدراك كل إجراءاتها، إلا بتتبع مراحل الحركة، في إطار علاقاتها الزجرية مع قبائل إتحادية حاحة، تلك الخطة التي

(102) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1290/18 يوليو 1873. خد. ح. ر.

(103) رسالة عبد الملك بن عبد الله أبيه إلى المولى الحسن بتاريخ 25 جمادى الثانية 1290/20 غشت 1873. خد. ح. ر.

(104) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 16 جمادى الأولى 1290/12 يوليو 1873. خد. ح. ر.

كانت تمزج، بين العمل السياسي، والعمل العسكري، والتي تكمن في عدة تصورات، ووسائل ضبطية دقيقة.

كانت الخطة الأولى، التي بدأت بها الحركة عملها، هي توزيع عدد من الجنود، من الفرق النظامية، على القبائل الحاحية، استهدفت في البداية، الإشراف على جمع المؤن (105)، لكن يظهر أنها ظلت في تلك القبائل، حتى تم استدعاؤها (106).

تكونت تلك الفرق النظامية الموزعة على القبائل، من "مائتان وخمسة وسبعون فارسا، فيهم إحدى عشر قوادا، وثلاث وعشرون مقدمين، وباقيهم مخازنية" (107)، وكان عدد من المخازنية، برفقة قوادهم، كالقائد سليمان الشراذي، بإد أوسارن، ومعه 25 جنديا، (108) والقائد عمر الزمراني، بإمجرّد، مع عدد من المخازنية (109)، والقائد محمد ابن بو بكر، بإداوكلول، ومعه 25 من الجنود (110)، والقائد ادريس، بإد أو تغمّة، ومعه 40 جنديا (111)، والقائد الشواني عند، إداوكرزو (112)، والقائد عمر العسكري عند، أيت عيسي (113)، كما كان هناك أيضا مخازنية، موزعون على القبائل الأخرى، ولم يذكروا قوادهم، فكان 34 جنديا عند أيت تامر (114)، و 26 مخازني، عند إداويزيا (115) وعدد منهم عند إداو جرط. (116)

(105) راجع ص 384.

(106) راجع ص 401.

(107) رسالة عبد الملك بن عبدالله أبيه إلى الخليفة بتاريخ 26 ربيع الثاني 1290 / 23 يونيو 1873. خ. ح. ر.

(108) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 11 جمادى الأولى سنة 1290 / 7 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(109) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 11 جمادى الأولى سنة 1290 / 7 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(110) ن. رسالة ابن عمر.

(111) ن. ر.

(112) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 9 جمادى الأولى 1290 / 5 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(113) ن. ر.

(114) رسالة ابن عمر إلى الخليفة بتاريخ 11 جمادى الأولى سنة 1290 / 7 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(115) ن. ر.

(116) ن. م.

ولم يذكر شيء عن توزيع الجنود ببقية القبائل، كآيت زلطن، ونكنافة، وإداوزمزم، قد يرجع ذلك، إلى كونها قرية من مكان المحلة، بيوريقي. أو لضمان انقيادها للسلطة، خاصة أن رجالاتها، كعبد الملك أبهي وإغيدر من آيت زلطن، وأنفلوس من نكنافة، كانوا عمدة الدولة (117).

كانت الخطوة الثانية التي نهجتها الحركة، هي المزج بين السياسة والعنف، كمنح الأمان، لكل من يتراجع عن الخروج عن السلطة، جماعات وأفراد، كما كانت تقبل توافدهم على الخليفة، بهداياهم للصفح عنهم، بالإضافة إلى توجيه رسائل من السلطة المركزية، لتقرأ على القبائل، تعد المنضبطين بالصفح، عن كل ما سلف، محذرة الجميع، من مغبة الاستمرار في المناهضة. ولقد كانت هذه الوسائل السلمية فعالة، لأنها تؤدي إلى خلق بلبله في صفوف المناهضين للسلطة، والمتعاطفين معهم، وخاصة أنها كانت توجه أساساً للأعيان، ويتكفل الم رابطون، والمتصلون بالسلطة من القبائل، بتبليغها.

وبجانب هذه الوسائل السلمية، كانت الحركة لا تتورع عن استعمال وسائل العنف، من القصف بالنيران، لكل تجمعات الثائرين، وإحراق دورهم، ونهب زروعهم، وتشيت ممتلكاتهم، وإلقاء القبض على من تعثر عليه منهم، لكن هذه الوسائل العنيفة، كانت محدودة، سرعان ما تتوقف، لأن السلطة المركزية كانت تحرص على استعمال السياسة والحيلة (118). ولقد كان المكلف بالحركة القائد محمد ابن عمر يكرر في مراسلاته، التأكيد على ذلك، ويعبر عنه أحياناً بمثل "رب حيلة أنفع من قبيلة" (119).

ولقد يرجع تحييد استعمال الوسائل السلمية، إلى كون الاتحادية الحاحية، لم تكن سهلة المراس، فتحاول السلطة المركزية، كسب ود عدد أكثر من السكان، عن

(117) كانت لهم أدوار متعددة في كل مراحل الحركة.

(118) رسالة ابن عمر إلى الخليفة بتاريخ 9 جمادى الأولى 5/1290 يوليو 1873. خد. ح. ر.

(119) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الأولى 6/1290 يوليو 1873. خد. ح. ر.

طريق السلم والسياسة، تفاديا لما يمكن أن يحدث، إذا تحول الأمر، إلى صراع عسكري، بين الحركة والقبائل الحاحية، التي لها إمكانات طبوغرافية تسهل التمادي في الاضطراب، لفترة طويلة.

كانت الخطوة الثالثة الممنهجة في حركة حاحة، هي مراعاة الوضع الطبوغرافي، لاتحادية حاحة، التي تقع في مقدمة منطقة جبلية، تمتد إلى مشارف البحر، ولذلك كانت خطة الحركة، تأخذ بالاعتبار تلك الوضعية الشديدة التعقيد. فميزت بين نوعين من القبائل، اعتمادا على طبوغرافية المنطقة، فسمت القبائل الموجودة بالمنطقة الهضبية، السهلة المسالك والمرور، "أهل الوطأ" (120)، وأما القبائل التي توجد بالمناطق الصعبة، الوعرة المسالك "الجبال" (121)، وأهل الجبال

لقد كان المولى الحسن يلح على ابن عمر، بمراعاة هذه الوضعية، "ذكر سيدي إياي، ثم إياي، أن تساعد حاحة حتى يتوغلوا في الجبل، ويعظم علينا الأمر" (122). فقد كان الاهتمام منصبا على القبائل المسماة بأهل الوطأ، لأن "الحكمة كلها في أهل الوطأ، فإذا انحكموا وانضبط أمرهم، كما ينبغي، فالجبل في اليد" (123). يوضح ذلك أن تهدئة القبائل الهضبية أولى، فهو يساعد على تهدئة القبائل الأخرى، التي وراءها في المناطق الجبلية. ويؤكد محمد بن عمر للخليفة، "أنني لا تساعد حاحة حتى يتوغلوا بالجبل، فإني على بال من ذلك وجاعلوه نصب عيني" (124). وإنه لم يكن الوحيد الذي حرص على التمييز، بين القبائل الحاحية في كيفية إخضاعها، بل شاركه نفس الرأي أيضا، "الطالب مبارك أنفلوس، يذكر ذلك مرة بعد مرة، وإنه لا خير في طلوع الجبل، بل يكفيننا الوطأ" (125).

(120) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 6 جمادى الأولى 1290/12 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(121) رسالة علي إغيدر للمولى الحسن بتاريخ 22 جمادى الأولى 1290/18 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(122) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 16 جمادى الأولى 1290/12 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(123) ن. ر.

(124) ن. ر.

(125) ن. ر.

يتوضح من حرص الحركة على الفصل بين نوعين من القبائل، الوطنية والجبيلية، كونها تحاول عدم مواجهة الطرفين معا، خشية لانقلاب الأمور، "بعد أن كنا غالبين نصيروا مغلوبين" (126). ولذلك كان التحذير من مغبة التسرع.

إن هذه النماذج من خطط الحركة، تجاه حاجة، دلت على أن رجال السلطة المركزية، والطاغم التنفيذي للحركة، كانوا حريصين على التقدم حثيثا في تحقيق أهداف الحركة، تلك الخطط التي روعي تنفيذها، عند ممارسة العمليات العسكرية في الميدان، أثناء المجابهة العسكرية مع القبائل.

3-3-3- المجابهة العسكرية مع القبائل الحاحية :

تميز الضغط العسكري، بمجابهة عسكرية مع القبائل الحاحية، تلك المجابهة التي شاركت فيها قوات مشتركة قبلية ونظامية.

تكونت القوة القبلية من حراك قبائل منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، كقبائل كدميو (127)، ومزوضة، ونقيفة، ودويران، ودمسيرة، ومتوكة، وشاركت فيها قبائل أخرى كأولاد أبي السباع، والشياظمة، إضافة إلى حركة حاحية (128)، المشكلة من غير المناهضين للسلطة.

أما القوة النظامية، فتكونت من جيش المخزن، الذي يتوفر على أسلحة وتدريب يفوق إمكانيات القبائل.

إن أهم ما تميز به وجود تلك القوة، لما توغلت بحاحية، هو انضباطها للأوامر، ومراعاة تجنب الخسائر، وإثارة مشاكل جانبية، ولذلك قلت عملياتها العسكرية. إذ

(126) ن. ر.

(127) رسالة عبدالمملك بن أبهي إلى الخليفة بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290/20 يوليو 1873 طلب من الخليفة "أن يجود علينا بجميع إيالة القائد السيد إبراهيم الأجرائي" راجع إيالته بصفحة 185 مما يبين أن قبائل معظم سفح الأطلس الكبير الغربي الشمالي شاركت في حركة حاحية منها التي ذكرناها والتي لم تذكر.

(128) رسالة محمد بن عمر إلى المولى الحسن بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290/20 يوليو 1873. خد. ح. ر.

يظهر أنها اكتفت بتكوين ضغط إرهابي على اتحادية حاحة، وخاصة أن المجابهة التزمت التعامل بانفراد مع القبائل، بنوعها الوطنية والجبيلية.

3 - 3 - 1 - المجابهة العسكرية مع القبائل الوطنية :

يظهر أن المجابهة العسكرية مع القبائل الحاحية، بدأت بمجرد وصول الحركة إلى بورقي، إذ لم تمر سوى أربعة أيام على استقرارها، حتى صدر لها الأمر في 24 ربيع الثاني 1290 / 21 يونيو 1873 من السلطان بأنه "لم يبق إلا النهوض لتحصيل الغرض" (129).

انطلقت الحركة لمجابهة القبائل الوطنية، التي يظهر أن مقاومتها للحركة، لم تكن موحدة، ذلك أن هناك قبائل منها، لم يذكر شيء عن كيفية انضباطها، مما يدل على أن معارضتها كانت عارضة، كإداو زَمَزَم الذين انقادوا للحركة وأسهموا (130) فيها، وحذا حذوهم إداو غَرَض، الذين كان مجرد وجود المخازنية (131) بوسطهم كافيا للانضباط، رغم أن بعض ثوارهم، قد انضموا إلى ثوار إداو سَارَن (132).

قد يرجع خضوع القبيلتين للحركة بسهولة، إلى وقوعهما مع قبيلة أيت زَلْطَن بمجاورة قبائل، تعتبر أشد نكاية لها من الحركة، كمتوغة والشيظامة وأولاد أبي السباع، وما يؤكد ذلك أن القائد عبد الملك أبهي، لما طوّل بزيادة العدد في حراكه، أثناء تقدم الحركة وسط القبيلة، تعلل بأنه لا يمكن له ذلك، لما "من العداوة بينهم وبين متوغة وأولاد أبو السبع" (133)، مما يجعل تلك القبائل الثلاثة، تهتم بتوفير الاستقرار لها، خشية هجوم القبائل الأخرى، فانقادت بسهولة للحركة.

(129) ملخص رسالة بتاريخ 24 ربيع الثاني 1290 / 21 يونيو 1873. كناش 47.

(130) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 6 جمادى الأولى 1290 / 2 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(131) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 8 جمادى الثانية 1290 / 3 غشت 1873. خ. ح. ر.

(132) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1290 / 6 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(133) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290 / 20 يوليو 1873. خ. ح. ر.

لقد أسهمت عوامل أخرى في سهولة انقياد أيت زلطن، من كون قبيلتهم مقر قيادة أيت أبهي، ألقت الانقياد والسمو على القبائل الأخرى، ولذلك ما أن حلت الحملة بيورقي، حتى هيأت نفسها للمشاركة في الحركة. فأنهاى القائد عبد الملك أبهي للخليفة، "أن قبيلة بني زلطن عادوا على عارهم، وطلبوا مني أن أطلب من مولانا أيده الله، أن يأذن للطالب الأرضي سيدي على إكدر، على أن يقدم معهم للحركة" (134)، والتي شاركت فيها، لما توغلت داخل القبيلة.

كانت قبيلة نكنافة قد انضبطت أيضا بسهولة، وهي مقر الشيخ مبارك أنفلوس، الذي كان طموحه يتشوف إلى إدارة قبيلة حاحة، ولذلك لم يكن يسمح لقبيلته، بالقيام بما يشكك في صلاحه.

ويظهر أن هناك صراعا خفيا بين القبيلتين لقيادة حاحة، حتى إن ما حدث بحاحة من ثورة، وما نجم عنها من أحداث، كانت "حقيقة ذلك سيدي وجلية أمره وقصاره، هو أن قبيلي نكنافة وأيت زلطن، مختلفتان متنافرتان من الباطن، وكل منهما يحتال في أن يجعل المخزن طوع يده، يبعث به في أغراضه كيف شاء، حتى يقضى وطره فيما ليس من لفه، وحين سيدي لم يتمكنوا من ذلك، وبارت حيلهم، وأيسوا من شدة في القبائل. لكن سيدي لما عرفوا الحقيقة، وانكشف الغبار ووضح الصبح لدى عينين، وانجلى النهار، وما بقيت تنفعهم حيلة، ولا يسمع لهم كلام في لف ولا قبيلة، وأعلمت سيدي بباطن الأمر وكنهه" (135)، ذلك ما عبر عنه باعث مجهول إلى المولى الحسن، محملا مسؤولية ما وقع بحاحة، إلى تنافس القبيلتين أيت زلطن ونكنافة، ورغبة كل منهما في التحكم في القبائل الحاحية الأخرى، باسم السلطة المركزية.

ومهما كانت المبالغة في كون كل ما حدث بحاحة، إنما يرجع إلى التنافس القبلي، فإنه يكشف نوعا من الصراعات المحلية، التي ما فتئ أشخاص ذوو مقدرة،

(134) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 5 جمادى الأولى 1290/1 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(135) رسالة من باعث مجهول إلى المولى الحسن بتاريخ 8 جمادى الأولى 1290/4 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

يستغلونها كأنفلوس. ولذلك ما أن بدأت الحركة تنقلها داخل حاحة، حتى "أكرم السيد مبارك أنفلوس، جميع من توجه معنا بالطعام، أدخلنا منزله، نحن وجملة من خاصة الأشياخ، وما قصر كثر الله خيره" (136)، ذلك ما أخبر به ابن عمر، دلالة على استقامة قبيلة نكنافة، بزعامة شيخها، بل إن الأمر تعدى ذلك، "وعامة حراك أيت زلطن وبني زمزم، أطعمهم بنحو مائة ماعون من الطعام، وتصافح إخوانه، وبنو زلطن، وتغافروا فيما بينهم، بعد الإطعام" (137)، مما يؤكد ما ذهب إليه الباعث المجهول، وأن تصالح القبيلتين ما تم إلا بنزول الحركة بحاحة.

يظهر أن التصالح بين القبيلتين ظل مشوشاً، خاصة أن بعض الأشخاص، ما انفكوا يحركون الضغائن، ذلك أن "الطالب علي إگيدر اشتغل بما لا يعني، بين بني زلطن ونكنافة" (138). وقد يرجع هذا إلى كون إگيدر، لا يرغب في أن يتم التصالح على يد أنفلوس، ولذلك فإنه "مهما جلس في الجماعة، يذكر الذي لا يصلح من جانب" (139) نكنافة، ولذلك فإن ابن عمر، يقترح على الخليفة وسيلة "حتى يبعده من هنا، وإن زاد جلوسه هنا فسيقع ما يقع بين هاتين القبيلتين بني زلطن ونكنافة، فلا نكره انتقاله من هنا، لترك القيل والقال، ليقين صالحين مع بعضهما بعضاً، ويضمحل ما كان بينهما، ويتركهم مع عاملهم، ونحن نسايرهم حتى يجمع الله كلمتهم" (140).

يتوضح من هذا أن التنافس بين القبيلتين، كان شديداً، وأن آثاره ما زالت فاعلة، مما دفع ابن عمر ليقترح إبعاد المتهم بالتشويش بين القبيلتين، لكن لما وجه الخليفة "الأمر الشريف على الطالب علي إگيدر، بالقدوم لدى حضرة سيدنا السعيد، قام وقعد، وازبدورعد، وقال بحضرتي، وعال على نفسه أنه لم يبق أحداً

(136) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 6 جمادى الأولى 1290 / 2 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(137) ن. ر.

(138) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 11 جمادى الأولى 1290 / 7 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(139) ن. ر.

(140) ن. ر.

من بني زلطن وإذا وسارن وغيرهم من أجنب لفهم، وقد ظهر ذلك في وجهه، وقال بحضرتي، فكيف وأن لف بني زلطن تحرقونه، ولف أنفلوس ييقى بلا حرق"، (141) واتهمه بأنه "ربما تكلم مع من حضر من بني زلطن، ووجه لإداوسارن، وأنكم ما خدامين إلا عند أنفلوس، يلعب عليكم" (142) محرضا إياهم.

إن هذه الاعتبارات التي تخوف ابن عمر، أن ينجم عنها صراع، بين القبيلتين المتنافستين، ويقع ما لا تحمد عقباه، وخاصة بعد أن "تحقق لي أن هذه القبيلتين، يخرجان للفساد" (143)، جعلته يقدم على عمل يخالف أمر الخليفة، فيما يتعلق برحيل إگيدر عن المحلة، "حصرته عن القدوم لديك، لما اقتضته المصلحة، وأعطيته خط يدي، بأني منعتك من القدوم، وإن قدومه معنا أولى من القدوم عند سيدنا" (144). وحيث أن الأمر فيه سرية، فإن ابن عمر أكمل قوله، "لا يشفى الغليل إلا المشافهة" (145)، ولذلك فإنه يطلب من الخليفة، "أن لا تصعب علينا من أمره" (146)، ولم يكتف ابن عمر، بطلب إبقاء إگيدر مع المحلة، وإنما اقترح على الخليفة، الكيفية التي يجيبه بها عن رسالته، "والجواب هو سيدي أن تجاوبني ذلك، حصرت الطالب علي عن القدوم علينا، لما اقتضته المصلحة، فلا بأس في ذلك، فأبقه عندك، وحيث يقضي الغرض وجهه إلينا، لقضاء غراض لنا به ولا بد" (147).

تلك كانت خطة العمل التي نهجها ابن عمر، في معالجة أمر الصراع بين أيت زلطن ونكنافة، وأما إگيدر فإنه اعتذر عن القدوم لدى الخليفة، "فلا يمكنني التحول أمام هذا اللف، إلا بعد حلول القائد وسطهم، ولا زال العنف التام واللفيف

(141) رسالة من محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 12 جمادى الأولى 1290/8 يوليوز 1873 خـ. حـ. ر.

(142) ن. ر.

(143) ن. ر.

(144) ن. ر.

(145) ن. ر.

(146) ن. ر.

(147) ن. ر.

فيما بينهم، على ما يعرف سيدي فيهم" (148)، معتبرا أن حلول القائد غبد الملك أبهي، بوسط الحركة، السبيل الأوحـد لإنهاء النزاعات، بين أيت زلطن ونكنافة، وكل هذا يظهر مدى الصراع الخفي، الذي كان بين القبيلتين، كما يبين تصرفات زعمائها.

كانت الحركة بعد انطلاقها من بوريقي، وعبور أراضي نكنافة، قد استقرت في 6 جمادى الأولى 1290/2 يوليو 1873 بـ "الحل الذي أمر سيدي بالحلول فيه، أعني التّليت" (149) هذا المكان الذي يوجد بأرض إداوسارن، ويعرف بإمين التّليت، ويشكل مركزا هاما كملتقى الطرق. واختير هذا المكان لنزول الحركة، لمراقبة القبائل الحاحية، ذلك أن ابن عمر أخبر الخليفة، أنه "لا نبرح من الحل الذي نحن فيه، لأنه حاجز وسد بابا لا يمكن فتحه لأهل الفساد، وإن وقع الترحزح من جانبنا، اتسع الخرق عن الرّاقع" (150).

ولقد بدأت الاستعدادات لمواجهة الثوار، لكن بمراعاة خطة توجيهية تعتمد على الثّاني، ذلك أن الخليفة أصر على، "أن نوخر البارود، وأن لا يخرج حتى تجتمع ما هنا متفرقة من خيل المخازنية، والمخازنية" (151)، تلك القوة التي كانت موزعة على القبائل الحاحية (152)، والتي صدرت لها الأوامر، لتلتحق بالحركة. ذلك ما أبـلغه ابن عمر للخليفة، "فإننا كتبنا للأشياخ الذين عندهم المخازنية، بأننا على نية ضرب الشردمة الفاسدة، فليوجهوا أصحاب سيدنا، الذين عندهم، ليكونوا إعانة وتقوية لجيشه السعيد" (153).

-
- (148) رسالة علي إكيدر إلى الخليفة بتاريخ 14 جمادى الأولى 1290/10 يوليو 1873. خـ. حـ. ر.
(149) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 6 جمادى الأولى 1290/2 يوليو 1873. خـ. حـ. ر.
(150) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1290/6 يوليو 1873. خـ. حـ. ر.
(151) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 9 جمادى الأولى سنة 1290/5 يوليو 1873. خـ. حـ. ر.
(152) راجع ص. ص. 384 ثم 393-394.
(153) ن. ر.

كانت قبيلة إداوسارن، يسودها اضطراب، مما أظهر الاختلاف بين الأعيان، الذين أذعنوا للسلطة، والمتنعين من القبيلة، الذين يفضلون مقاومة الحركة، إلا أن أمرهم لم يدم طويلا، ولم يكلف كثيرا. فقد قام أعيان قبيلة إداوسارن بالتوافد على الخليفة ببوريقي، منذ البداية، للاعتذار عما صدر عن القبيلة. فأنهاى القائد عبد الملك أبهي للمولى الحسن، "أن قبيلة بني سيارة جاءوا الآن وأرادوا أن يُعركبوا على مدافع مولانا أعزه الله، وشاوروني في ذلك. وأمرتهم بالتأني حتى ننظر أمر سيدنا أيده الله، وأدام علينا سعادته، ونطلب من سيدنا أن يأمرنا بما نأمرهم به، بما هو مراد مولانا أطال الله بقاءه وعزه، ليكون العمل على ذلك" (154)، لكن يظهر أن استمرار الاختلافات بالقبيلة، جعل هذا التوافد دون جدوى.

ولما اتجهت الحركة من نكثافة إلى إداوسارن، وجدت جماعة من أعيانها عند الحدود بين القبيلتين، الذين "رحبوا بنا، وأنزلونا بوسط الجماعة" (155)، ثم أخذت الاتصالات تجري، بين تلك الجماعة المنقادة من الأعيان، وابن عمر الذي أبلغ الخليفة، "أن أشياخ إداوسارن قدموا عندنا، قرب صلاة العصر، وطلبوا شيئا من رمت بني زلطن، وشيئا من خيلهم، وتوجهوا معهم ليأتوا بإخوانهم، إن كانوا صالحين وتبعوهم في صلاحهم وأرشدهم الله للخير" (156). يبين هذا بوضوح أن إداوسارن لم تكن كلمتهم واحدة، وأن هناك مفاوضات بين الأعيان، بزعامة الشيوخ، وبين المتنعين، وكانت السلطة تدعم المنحازين لها، بمدد من الحراك، قصد التأثير على الثوار، في نفس الوقت الذي كانت فيه تراقب التفاوض، بين أطراف قبيلة إداوسارن، الذين يخشى ابن عمر، أن "يقع لجاج بين أشياخ إداوسارن

(154) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 4 جمادى الأولى 1290/30 يونيو 1873. خ. ح. ر.
التعقيب : يكون بقطع عروق القائمتين الخلفيتين للثور، فيسير على ذنبه، ويعتبر ذلك كإعلان عن التظلم، وهو أسلوب آخر للتشكي، لأنه لا توجد أية أمانة أخرى وراء تلك العادة ولما يرى السلطان تلك الحالة تذيب تلك البهائم.

(155) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 6 جمادى الأولى 1290/2 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(156) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1290/6 يوليو 1873. خ. ح. ر.

مع إخوانهم، ويخرج البارود بينهم" (157). نظرا للاختلافات بينهم، لكن يظهر أن التفاوض أدى إلى اتفاق بين إداوسارن، وعلى الأقل بين الأغلبية منهم، مما جعل الشيخ الحاج ابراهيم بويثرن من أشياخ إداوسارن، يوجه رقاصا إلى ابن عمر، ذاكرة له "أنه يقدم اليوم بجميع إخوانه إداوسارن وبحركته، وقد قدمت منهم البارحة نحو الأربعين من الرماة للحركة، وأنه لا شك أن الله يصلح أمر إداوسارن، وإن أصلحه فيضعف أمر الفساد، وتقع الزيادة بحول الله في أهل الصلاح" (158).

لقد كانت خطة الحركة تعطي الأولوية للعمل السياسي، ولذلك فإن ابن عمر، أخبر الخليفة بأنه "ورد علينا الحاج ابراهيم بويثرن، ومعه أشياخ قبيلة إداوسارن، وقدموا في غاية النشاط والفرح والسرور، من كون قبيلتهم قد أصلح الله أمرها، مع أنهم لا زالوا لم يقدموا بالحركة" (159) ولهذه الاعتبارات من بوادر الانقياد، يلح ابن عمر على الخليفة، "أن المطلوب من كمال فضلك، أن تكتب لنا كتابا خاصا في شأنهم، بأنني أخبرتك بصلاحتهم، وأنهم قبيلة صالحة، ويبالغ سيدي معهم، لنقرأه عليهم حين يقدمون عامتهم، ليأمن خوفهم وتطمئن أنفسهم ويزدادوا في الخدمة" (160)، ولم يقصر ابن عمر تأثير مثل ذلك الكتاب على إداوسارن فقط، وإنما تنبأ بمفعوله أيضا، على القبائل الأخرى، ذاكرة "بحيث يسمعون قبائل أخرى ذلك، يدعون للصلاح من غير مشقة ولا تعب ولا نصب، لأنه سيدي كما علمت، يدرك بحيلة ملا يدرك بقوة، وليعجل لنا سيدي بهذا الكتاب" (161). وبذلك يوضح ابن عمر أن العمل السياسي، الذي يعتمد على

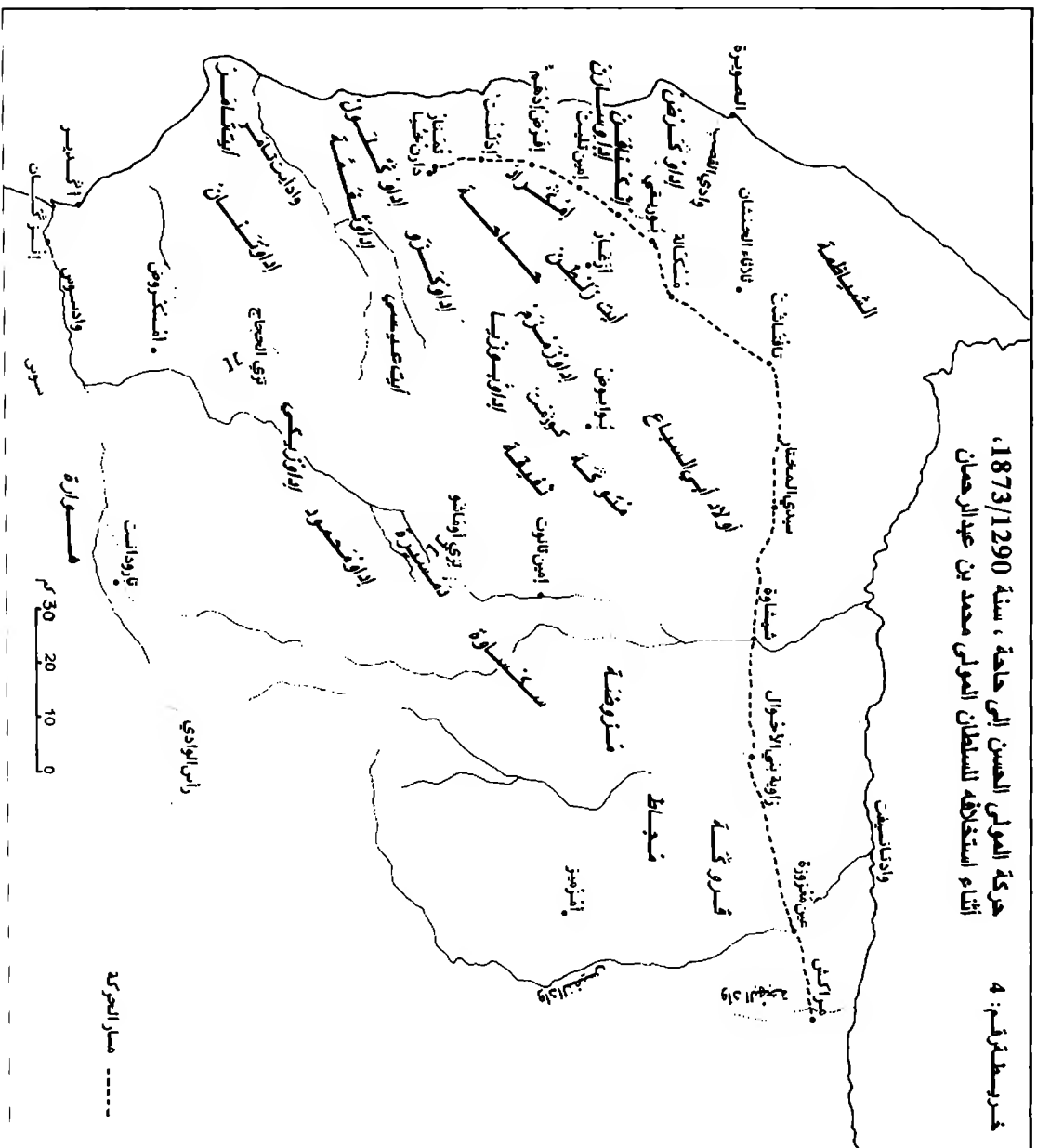
(157) ن. ر.

(158) رسالة أخرى من ابن عمر إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1290/6 يوليو 1873. خ. ح. ر.
الحاج إبراهيم بويثرن أو بويثرن ينتمي إلى أسرة تقول الرواية الشفوية من عين المكان أنها هاجرت من سوس إلى حاحة، وقد أصبحت مشهورة، توارث عدد من أفرادها منصب المشيخة بقبيلة إداوسارن، ويوجد مقرها إداوعزا قرب معدن الملح.

(159) رسالة أخرى من ابن عمر إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1290/6 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(160) ن. ر.

(161) ن. ر.



طمأنة أفراد القبيلة بالإشادة بصلاحهم، قد يسهل من سرعة انضباطهم، كما يربك مواقف القبائل الأخرى.

يظهر أن الثوار أيضا أخذوا يميلون للتفاوض مع ابن عمر، فحاولوا الاتصال به، إلا أنه اشترط "إن كان منهم أهل الحل والعقد، فليتوجهوا منهم نحو العشرين رجلا نتكلم معهم فلا بأس، وإن كانوا مطلق الناس، الذين لا خلاق لهم، فلن نقدم من غير إذن مولانا" (162)، وذلك تعزيزا لهيئة السلطة، وتشكيكا لإمكانات الثوار، بعد أن انسحب منهم عدد من إخوانهم، الذين انضموا إلى صفوف المنقادين مع الأشياخ. لكن رغم ذلك، فإن البقية من الثوار استمروا في المناهضة، نجم عنها، "أنهم تضاربوا مع فرقة منهم يقال لهم بنو جزولة في بلادهم، وكسروهم وطردهم إلى أن دخلوا بلاد إذاكول" (163)، جيرانهم، فقام ابن عمر بدعم المنحازين للسلطة، فمدهم برماة من نيفة ودمسيرة، إضافة إلى من كان توجه معهم من رماة وخيل أيت زلطن، "زدناهم لهم تقوية وإعانة، ربما يتغلظون عليهم" (164).

ويلاحظ من تصرف قيادة الحركة، أنها اعتمدت في سحق بقية الثوار بإدواسارن على المنقادين من القبيلة، مدعومين بحراك بعض القبائل، في حين لازمت القوة النظامية الحيطرة، في انتظار ما سيؤول إليه أمر القبائل الأخرى كمجرادة.

لقد كانت قبيلة إمجراد، على ما يظهر، المكان الذي اجتمع فيه الثوار، وذلك ما يستفاد مما أنهاه ابن عمر للخليفة، في 2 جمادى الأولى 1290/28 يونيو 1873 "إنه بلغنا أن فرقة من مجرادة، وفرقة من بني جلولة، وفرقة من بني يسارة، اجتمعوا في موضع يقال له، سيدي صالح بقبيلة مجرادة، المعروف من مجرادة

(162) رسالة ابن عمر إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1290/6 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(163) رسالة ابن عمر إلى الخليفة بتاريخ 11 جمادى الأولى 1290/7 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(164) ن. ر. ر.

إِرْهَالٌ" (165). لكن مهاجمة هؤلاء الثوار، كان متوقفا على ما عبر عنه ابن عمر، "إذا كمل صلاح قبيلة إداوسارن، واجتمع المدد من عند سيدنا، وظهرت لنا فيهم الفرصة، فنضربوهم بالبارود" (166)، معتبرا أن ذلك "هو الأولى، ليضمحل أمرهم وتنكسر شوكتهم، ويتشتت شملهم، وتتجدد الخدمة عند هؤلاء القبائل" (167).

لقد وقعت أول مصادمة بين الحركة، والثوار الذين كانوا محصنين، بدار الشيخ أحمد نَ أَيْت الْحَسَنُ، فذاهمتهم الحركة "في الساعة العاشرة، فوجدناهم معهم، بين دار الشيخ أحمد والحسن، فخرج بها نحو عشرة عمارة ذي البارود، وخرجوا منها هارين" (168)، ثم أعقب ابن عمر هذا البلاغ للخليفة بآخر، يشره فيه بأن الثوار، "لما رأوا مدد سيدنا، وقع فيهم الرعب، وخرجوا مسرعين منهزمين" (169)، بعد تبادل إطلاق النار بين الطرفين، فغنمت الحركة من الثوار، حوالي خمسة عشر مكحلة، كما ألقى القبض على البعض منهم (170). فكانت هذه الواقعة، المعركة التي تصدى فيها الثوار للحركة، لكن يظهر أن عدم توازن القوى بين الطرفين، أدى لتراجع الثوار وفرارهم.

استأنفت الحركة تقدمها في أراضي إِمْجَرَاد، التي أخذت قراها تستسلم للحركة، فلما حلت "بأيت حَم، عرقبوا على المحلة السعيدة، وطلبوا الأمان

(165) رسالة من ابن عمر إلى الخليفة بتاريخ 2 جمادى الأولى 1290/28 يونيو 1873. خ. ح. ر.

سيدي صالح يقع ضريحه قرب إِمِين ثَلَيْتْ بِيَاب جَبَل اَمْسْتَسَن بَقِيلَة إِمْجَرَاد.

(166) رسالة ابن عمر إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1290/6 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(167) ن. ر.

(168) رسالة ابن عمر إلى الخليفة بتاريخ 11 جمادى الأولى 1290/7 يوليو 1873. خ. ح. ر.

الشيخ أحمد بن الحسن من عائلة إدلأمين ويوجد مقر تلك الأسرة بـجرب عب وهم من فرقة إموشكين من قبيلة إِمْجَرَاد.

(169) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 11 جمادى الأولى 1290/7 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(170) ن. ر.

لأنفسهم وزادوا رماتهم معنا" (171)، ثم دخلت المحلة "بلاد أيت حج"، تعرضوا وعرقبوا على محلة سيدنا، طالين أمان سيدنا عن أنفسهم وعن دورهم، فأما عليهم، لكونك سيدي، قلت لنا من كان صالحا وانحاش كرها، فأمنوا عليه ومن كان فاسدا وطفرت به، فإذا لم تطفروا به، فأحرقوا دورهم" (172). ثم واصلت الحركة تحركها حتى وصلت أرض "أيت عب" فعرقبوا أيضا على محلة سيدنا السعيدة طالين الأمان. فأما عليهم كما كنت ذكرت لنا لكونهم كانوا يترددون إلينا وكانوا طلبوا منا عددا من الرامي ليعمروا دورهم، ونزلنا عليهم بعد أن خضنا بلاد مكرأ طولاً وعرضاً ولم نعر على أحد بعد الهزيمة" (173).

انهارت مقاومة الثوار بقبيلة إمجراد، بعد أن تعرضوا لعمليات عسكرية عنيفة، مزجت بين الصفح واستعمال القوة، بما في ذلك حرق الدور، الذي اعترض عليه مبدئياً علي إكيدر، "قال لا خير في الحرق، فإنه إذا رأوا الغير عدم الحرق يسهل الأمر، كمثل بني جلولة، وتركنا الأمر من جانب الحرق، حتى يأتي أمر سيدنا بما عليه العمل" (174). ويتوضح من هذا أن الأشخاص المكلفين بالحركة، رغم تنافسهم كابن عمر وإكيدر، فقد كانا يحترمان آراء بعضهم البعض، في انتظار ما سيؤول إليه الأمر. ومع ذلك فقد تم حرق الدور، التي تخلى عنها أصحابها بما فيها، "الدار التي كتب سيدنا على حرقها متاعت حماد ولحسن، فقد حرقوها بني زلطن، وها كتابهم يصل سيدنا لتطالعه، وهو مستحرم بباب سيدي بوعثمان،

(171) رسالة أخرى لمحمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 11 جمادى الأولى 1290 / 7 يوليو 1873. خ. ح. ر.

أيت حم، دوار كبير قرب أننين إبن التليت وهم من فرقة من قبيلة إمجراد.

(172) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 11 جمادى الأولى 1290 / 7 يوليو 1873. خ. ح. ر.

أيت حج، دوار كبير من فرقة إزناغن من قبيلة إمجراد.

(173) ن. ر.

أيت عب دوار كبير، تذكر الرواية الشفوية من المنطقة أنه كان مركزاً مهماً، توجد فيه بقايا برج فوق أكمة تنسب للحاج عبدالله أبيه، وكان يقيم فيه خليفته، وأيت عب من فرقة إزناغن من قبيلة إمجراد.

(174) ن. ر.

ويطلب الأمان من سيدنا، ليقدم بإخوانه" (175). ويظهر أن هذا القرار، الذي اتخذ بإحراق دار الشيخ أحمد ابن الحسن، أنه عقاب له لإيوائه الثوار. وتخويفا لمن يجروا على مثل ذلك العمل، كما قامت الحركة أيضا، بأكل زرع قبيلة إِمَجْراد (176).

وإن مداهمة الحركة للقبيلة، نتج عنها أن "صارت بلاد مَكْراد خاوية لا نفس فيها" (177)، ولذلك يقترح ابن عمر إقامة الحراسة، بالمراكز الرئيسية، تتكون من رماة القبائل الحاحية المشاركة في الحركة، فتكون خمسين من رماة نكنافة، ينزلون بأيت عَبُّ، وخمسين من رماة أيت زلطن، ينزلون بأيت التليت، فيكون التواصل مع المحلة التي نزلت بغدير إذا وَهَمُ (178)، وذلك كله لكون "بلاد مكراد خلت منهم ووقع الخوف بالطريق" (179)، ويظهر أن تخوف ابن عمر من وقوع أحداث بالطريق، تكون الحركة مسؤولة عنها، من الأسباب التي دفعته للحرص على إقامة الحراسة من القبائل الحاحية، ريثما تنهأ الظروف، لاستقرار الأوضاع بقبيلة إِمَجْراد.

ولقد أخذ أعيان القبيلة في الاتصال بالحركة، فوفد منهم عليها "الحاج بهي وبهي ومن معه، يتكلفون بما في يدهم من مكراد" (180)، وتكفل أنفلوس أيضا، بمن كان في لفه من إِمَجْراد (181). فبدأت المفاوضات مع الثوار من قبيلة إِمَجْراد، الذين أخذوا يتوافدون على المحلة. فعلاوة على الفريق الذي تكفل به الحاج بهي

(175) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 12 جمادى الأولى 1290 / 8 يوليوز 1873. خ. ح. ر. سيدي بوعثمان، يوجد ضريحه بجوار سوق أربعاء إداو كُرض.

(176) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 13 جمادى الأولى 1290 / 9 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(177) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 12 جمادى الأولى 1290 / 8 يوليوز 1873. خ. ح. ر. (178) ن. ر.

غدير اذهم يعرف بإقرض اذهم، دوار كبير من فرقة إموشكين من قبيلة إِمَجْراد، وكان الطريق القديم يمر بجواره.

(179) ن. ر.

(180) ن. ر. الحاج بهي أبهي، من شرفاء أيت بهي قرب سيدي صالح من فرقة إموشكين وهم شرفاء محترمون.

(181) ن. ر.

أبهي، الذي هو "من ذوي العرض والمروءة" (182)، وكذلك الفريق الذي تكفل به أنفلوس، فإن فريقاً آخر من قبيلة إمجراد، "يقال لهم أزناقة، عرقبوا اليوم على المحلة السعيدة، وقد أعطيناها الأمان على يد مرابط منهم" (183)، ولم يقف التصالح عند هذا الحد، وإنما عزم أعيان إمجراد على أنهم، "يقدمون كلهم اليوم أو غداً، عند سيادة سيدنا، بمحاضرهم يعرقبون على سيدنا" (184). وأما الحركة فما زالت مقيمة بإمجراد، حتى يعمرها بلادهم التي ما زالت خاوية (185).

وهكذا فبعد أربعة أيام من مداهمة الحركة لإمجراد، صار أمرها إلى ما أبلغه على إگيدر للخليفة في 14 جمادى الأولى 1290/10 يوليوز 1873، "أما بعد ينهي لكرم علم سيدنا، أن وعيد الله نفذ في هذا القوم، وحرقت دورهم، وتشتت أمتعتهم، وتمزقت مجامع المفسدين" (186). ويظهر من كلامه أن الحرق وقع فعلاً، رغم معارضته له، كما سبق ذكر ذلك، وأن الحركة نالت من الثوار الذين لم يجدوا بداً من الاستسلام والانقياد، "وها نفر وإخوانهم ومرابطيهم، يحضرون حضرة سيدنا النبيه، بالذبائح والهدايا، ليستعطفوا سيدي في إخوانهم المشتين في الغياهب، وفيهم من المساكين والضعفاء، ما لا يخفي على سيدي" (187). ويؤكد هذا أن أعيان إمكراد والمرابطين منهم، توافدوا على الخليفة ببوريقي، كإعلان عن الخضوع، وطلب الصفح عنهم، حتى ترجع القبيلة إلى دورها وتستقر أمورها.

لقد كان القرار الذي اتخذه الخليفة تجاه إمجراد، بعد سبعة أيام من مداهمة الحركة للقبيلة، واستعطافها له، أن أصدر أمره إلى كافة القوات المشاركة في الحركة، كما يظهر ذلك من أمره لكل من القائدين؛ عمر بن سعيد المتوگي (188)،

(182) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 13 جمادى الأولى 1290/9 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(183) ن. ر.

أزناقة فرقة من قبيلة إمجراد.

(184) ن. ر.

(185) ن. ر.

(186) رسالة علي إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 14 جمادى الأولى 1290/10 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(187) ن. ر.

وعبد الله بن بلعيد السباعي (189)، "بأنه أمن على قبيلة مَجْرادة، لكونهم أصلحوا وتابوا وانقادوا للخدمة، وأتابوا، وأقر مولانا بالكف عنهم، وأن نامر إخواننا، بعدم التعرض لهم بحال، ولا في نفس ولا في متاع ولا مال" (190). وبذلك توقفت الأعمال العسكرية ضد قبيلة إِمَجْراد، بعد أن انقادت للسلطة المركزية.

وأما الحركة، فإنها مارالت مقيمة يامْغَراد في انتظار صدور الأمر لها، لتحرك نحو قبيلة إداوْگُلُول المجاورة لإمْغَراد.

إن قبيلة إداوْگُلُول من القبائل الهامة، في اتحادية حاحة، وخاصة أنها تحتل مركزاً وسط القبائل الشمالية والجنوبية، وإن انقيادها يعتبر انتصاراً للحركة على الثوار لما لها من تأثير في القبائل الجنوبية خاصة الجبلية.

وقد كان أعيان قبيلة إداوْگُلُول، على اتصال بالحركة، منذ أن حلت بإداوْسَارَن حتى إن أحد شيوخ إداوْگُلُول، ويدعى عبدالرحمان بوالعشرات (191)، أكد لمسيرى الحركة، أنه إذا "تبث صلاح إداوْسَارَن، يقدم عند إخوانه إداوْگُلُول، لأنهم مجاورين لهم، ولكونه ذكر، أن إخوانه، لازالوا على الصلاح والخدمة المخزانية، فيأتي بهم للحركة" (192). وإن ابن عمر، مازال ينتظر ما يكون عليه العمل، في أمر إداوْگُلُول، المنحازين لجانب السلطة الذين طلبوا الآمان من الخليفة "فهل تقبل منهم ذلك أم لا. وإذا صلح أمرهم فليوجه سيدي لهم عاملهم ليتولى أمرهم، وتستقيم معه خدمتهم" (193).

(188) رسالة عمر بن سعيد المتوگي إلى الخليفة بتاريخ 17 جمادى الأولى 1290/9 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(189) رسالة عبدالله بن بلعيد السباعي إلى الخليفة بتاريخ 19 جمادى الأولى 1290/15 يوليو 1873. خ. ح. ر.

ملحوظة : تحمل الرسالتان نفس المعنى والعبارات رغم اختلاف تاريخهما.

(190) رسالة عمر بن سعيد المتوگي إلى الخليفة بتاريخ 17 جمادى الأولى 1290/13 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(191) عبدالرحمان بولعشرات ينتمي إلى أسرة توجد بيومْجَي بفرقة إمرَين قرب تمنار، من قبيلة إداوْگُلُول.

(192) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1290/6 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(193) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 12 جمادى الأولى 1290/8 يوليو 1873. خ. ح. ر.

ولما انتصرت الحركة على إمكراد، فإن إداوگلول أصابهم الذهول، مما حل بجيرانهم. ويصف على إگيدر ذلك قائلاً، "إن بني جلولة مثل مجردة، تفرقوا كذلك، خالين الديار، عامرين القفار" (194)، واقترح على الخليفة الزحف على إداوگلول، وإنزال العقوبة بهم من تشتيت الأمتعة والأموال، باستغلال "حالة الذهول التي أصابتهم" (195).

لم يستعجل الخليفة اتخاذ قرار انتقال الحركة إلى إداوگلول، وخاصة أن وضعية إمجراد لم تستقر بعد، كما أن الاتصالات كانت تجري بين أعيان إداوگلول، وكل من ابن عمر، وعبد الملك أبهي، في شأن تهية الظروف لانتقال الحركة إلى إداوگلول. وفضل الخليفة قبل العمل العسكري، التمهيد بالعمل السياسي، فوجه القائد الحاج بوعبيد إلى الحركة، فالتقى هناك بأعيان إداوگلول، وهم عشرون فارساً، كانوا قد وفدوا على ابن عمر، وخليفة العامل، بهديتهم، وهي ثوران وناق، فاجتمع القائد بوعبيد بهم، وتداول معهم في "شأن المجمع، وسط بلدتهم، يقرءون شريف كتاب سيدي فيه، وعينوا له موضع سوق الأربعاء بأسوأ، على حد بلاد بني گزوتة" (196). فتوجه القائد بوعبيد إلى عين المكان، برفقة عشرة فرسان، ومقدم زاوية سيدي عبد المنعم، وهي الزاوية الرئيسية بحاحه، كما هو معلوم (197). وحضرت قبيلة إداوگلول، ذلك المجمع حين "قرءوا كتاب سيدنا، وادعنا لما أمرهم فيه سيدنا" (198). وأما المرابطون الذين كانوا في رفقة بوعبيد، فقد بالغوا "في تسكين من به الخوف، وأمنوا عليه بأمان سيدي، فلم يبق يمشي ويجيء، إلا من له الغرض في الفساد، بمشاوره الصاحب وإذنه" (199). هذا الشخص الذي

(194) رسالة علي إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 14 جمادى الأولى 1290/10 يوليوز . 1873. خ. ح. ر.

(195) ن. ر.

(196) رسالة علي إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 18 جمادى الأولى 1290/14 يوليوز . 1873. خ. ح. ر.
سوق الأربعاء أسوأ يسمى به سوق يقع بين القبائل الثلاثة إداوگلول وإداوگزر وأيت عيسى.

(197) ن. ر.

(198) رسالة علي إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 20 جمادى الأولى 1290/16 يوليوز . 1873. خ. ح. ر.

(199) رسالة علي إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 21 جمادى الأولى 1290/17 يوليوز . 1873. خ. ح. ر.

يتهمه إكيدر، بتحريض قبيلة إداوكلول، والتي ما يزال منها القليل طائشا، "من جماعة إدْ كُركانْ وجماعة إداو كُكو" (200) وهما فرقتان تقعان مباشرة في مقدمة الجبل، مما يسهل على أفرادها إمكانية المناهضة. وبذلك الطريقة السياسية، بدأ التهيء لانتقال الحركة إلى إداوكلول، التي جدد إكيدر طلبه من الخليفة، الأمر بانتقالها، ملتزما بسلامتها، "إن خرجت عمارة بارود على محلة سيدي من بني جلولة، يأخذني بها سيدي، والنهوض إليهم بحول الله بكرة غدا إن شاء الله، فلا بأس، إن كتب سيدي لابن عمر العبيدي يأذنه بالنهوض" (201).

يظهر أن الخليفة كان ما يزال يترث في انتقال الحركة إلى إداوكلول، ريثما يستكمل التهيء لذلك. فبعد العمل السياسي بقراءة كتاب الأمان، وطمأنة الناس من طرف المرابطين، بدأ العمل الأمني، بتوزيع المخازنية على القبائل كلها، بما فيها قبيلة إمكراد (202) التي كانت الحركة ما تزال مقيمة فيها. إضافة إلى استعداد إداوكلول لاستقبال الحركة، حينما طلب أعيانهم من القائد عبد الملك أبهي، "أين يكون ملاقنا معهم، هل على حد بلادهم أم لا" (203) فكان جوابه، "بأن تلقوا معهم غدا إن شاء الله بيلدهم" (204).

لقد بدأ تنفيذ إجراءات الانتقال، يوم 23 جمادى الأولى 1290 / 19 يوليوز 1873 بإرسال قوات مكونة من مائة رام وخمسين من الخيل (205)، وأعقبها دفعة أخرى، مكونة من خليفة العامل أبهي، وحراك "بني زَمَزَمْ، وبني جَرُطْ، وبني سَارة، جازوا لبني جلولة أمام المحلة ليوجدوا المئونة، لأن القبيلة أعني بني جلولة في انتظار المحلة هذه يومين على حد بلادهم، وتوقف الجميع على إذن سيدي" (206)، وكرر إكيدر

(200) ن. ر.

(201) ن. ر.

(202) ن. ر.

(203) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1290 / 18 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(204) ن. ر.

(205) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 23 جمادى الأولى 1290 / 19 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(206) رسالة علي إكيدر إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1290 / 18 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

رغبته في الأمر بانتقال الحركة، معللاً أن "هذا التمطل لا طائل تحته، إلا زيادة مكث الحملة بلا فائدة" (207). وقد شاركه في رغبته، القائد عبد الملك أبهي، معللاً ذلك "أردنا الحملة تقوم عن هذا المحل، لأن أهله متعبين معنا في الزرع والمثونة، ويتكلفوا غاية مع أنهم كما في علم سيدنا أعزه الله، بجميع ما وقع لهم" (208).

ولقد حدث حادث عجل بانتقال الحركة، ذلك أن القوات التي سبق إرسالها إلى إداوگلول، وصلت حتى إداوگزؤ، ووقع الفتك بها من طرف الثوار (209)، فلما بلغ الخبر لابن عمر في الساعة الثانية عشر ليلاً من يوم 23 جمادى الأولى / 19 يوليو 1873، اجتمع بكل من عبد الملك أبهي وعلى إگيدر، فقرر النهوض لإداوگلول صبيحة يوم 24 جمادى الأولى 1290 / 20 يوليو 1873، وأبلغ الخليفة ذلك القرار، "والآن نحن بحول الله على نية النهوض اليوم لإداوگلول بعد المشاورة" (210)، وبمثل ذلك أخبر أبهي "أمرنا السيد محمد بن عمر، بالنهوض صباح تاريخه محدى بلد جلولة" (211)، وبذلك انتقلت الحركة من المكان الذي كانت به، "المسمى إدلنت بمجرادة ودخلنا بني جلولة" (212).

دخلت الحركة قبيلة إداوگلول، فاستقبلها أعيانها بقيادة الشيخ أبي العشرات، ويصف القائد عبد الملك أبهي، مسار الحركة قائلاً، "فرحوا بنا غاية وساروا معنا في الطريق، حتى وصلوا داراً، تسمى دار الحاج محمد نخيا، ونزلنا بها نحن، وخديم سيدنا القائد محمد بن عمر" (213). ثم قامت الحركة بتنظيم الحراسة، "خوفاً

(207) ن. ر.

(208) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 23 جمادى الأولى 1290 / 19 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(209) رسالة علي إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290 / 20 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(210) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290 / 20 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(211) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290 / 20 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(212) رسالة أخرى من عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290 / 20 يوليو 1873. خ. ح. ر.
إدلنت : يقع بيسيط مرتفع على وادي إگوزكن يوجد به سوق السبت القديم، وبه نطافى وهي ما تزال مستغلة وكان الطريق القديم يمر به.

(213) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290 / 20 يوليو 1873. خ. ح. ر.

دار الحاج محمد نخيا بإداوگزؤ قرب تنار بقبيلة إداوگلول.

من الآفات" (214)، لأن الثوار لا زالوا متحصنين بالجبال (215)، وبذلك استقرت الحركة بقبيلة إداوكلول، التي أخذت الأمور فيها تعود لنجراها، كما أخبر ابن عمر الخليفة بذلك، "إن قبيلة إداوكلول قد صلح جلهم، وعمرؤا دورهم، ولم يبق منهم خارجا إلا قليلا" (216)، فهم لم يعودوا بعد إلى منازلهم (217).

لقد كانت القبيلتان الجنوبيتان، إداوْتُغْمَة، وأيت تامر، تراقبان تحرك الحركة، كما كانتا على اتصال بها. كانت قبيلة إداوْتُغْمَة على اتصال مع الحركة، فحضرؤا قراءة كتاب الأمان الذي كان الخليفة، قد وجهه إلى قبيلة إداوكلول، مع الحاج بوعبيد والمرابطين (218)، وأخبر إگيدر الخليفة، أن "بنو غماوة تبرؤوا من الرحيل والفساد" (219)، مما يبين أن قبيلة إداوْتُغْمَة، لم تشارك في الاضطرابات التي كانت تحتاج حاحة.

ولما نزلت الحركة بإداوكلول، تخوفت قبيلة إداوْتُغْمَة من غائلتها، فوجه الخليفة القائد بوعبيد إليها، "ويده كتابان شريفان مضمنهما تأمينهما، فقد توجه لديهم وتلاقى معهم، وكانوا بقصد القدوم معه، فإذا به عرض لهم عارض، وقد ذكروا له أنهم يقدمون يومنا الجمعة أو يوم السبت" (220)، وقد يرجع تأخيرها إلى تهيء الظروف للتوافد على الخليفة، مما يستدعي التداول بين أعيان القبيلة، وأما القائد بوعبيد، فقد رجع بعد أن أدى مهمته، بتقديم ضمانات سلمية للقبيلة، قصد حملها على التخلي عن كل أشكال المناهضة.

(214) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 26 جمادى الأولى 1290/22 يوليوز . 1873. خ. ح. ر.

(215) ن. ر.

(216) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 29 جمادى الأولى 1290/25 يوليوز . 1873. خ. ح. ر.

(217) ن. ر.

(218) رسالة علي إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 20 جمادى الأولى 1290/16 يوليوز . 1873. خ. ح. ر.

(219) ن. ر.

(220) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 27 جمادى الأولى 1290/23 يوليوز . 1873. خ. ح. ر.

وزيادة في طمأنة القبيلة، فضل ابن عمر التريث في انتقال الحركة إليها، "تأخرنا عن الرحيل عندهم، حتى يقدمون علينا ونتلاقوا معهم" (221)، وكذلك حتى يقدموا على الخليفة، وبذلك "يصلح الله أمرهم، ويستقيم بحول الله شأنهم" (222) فضمنت الحركة خضوع إداوتغمة بدون مشقة.

أما قبيلة أيت تامر، فقد أجرى شيخها الحاج الحسن التُّكْزُرِينِي، اتصالات مع الحركة منذ أن حلت بإمگراد، فدفع مئونة قبيلته لها، كما "توجه للملاقة مع سيدنا، ومعه القبيلة بقصد الهدية لسيادتك، ففيه كفاية" (223)، وذلك ما أخبر به محمد بن عمر، مما يوضح أن أيت تامر، لم تبد أي معارضة سواء في دفع المؤن، أو الانقياد التام.

وهكذا فلمدة شهر جمادى الأولى 1290 / يوليو 1873، تمكنت الحركة من التغلغل في القبائل الحاحية المصطلح عليها بالوطئية، والتي تساقطت أمامها، واحدة تلو الأخرى، منذ أن انطلقت من بوريقي وخيمت بإداوسارن، ولم تستعمل العنف إلا بإمگراد ولمدة قصيرة، لتعود إلى أسلوب التفاوض والمهادنة، حتى خيمت بإداوگلول، وبذلك فككت كل محاولات الثوار تدريجياً، ولم يبق أمامها سوى القبائل الجبلية.

3-3-2- مجابهة الحركة للقبائل الجبلية الحاحية :

لقد كانت القبائل الحاحية التي تعرف في الوثائق بالقبائل الجبلية، هي القبائل الثلاثة، "إداوبوزيا، وإدا وكازو، وأيت عيسي، الواقعة شرق الاتحادية الحاحية. وتقع إداوبوز يامنهما، على الهضبة التي تنسب لها، وأما كلا من إداوكازو وأيت عيسي، فتقعان على المرتفعات الممتدة شمال إداوتنان، وبذلك فإن القبائل الثلاثة، تجاور قبائل متوغلة في الأماكن الوعرة المسالك، مما يجعل كل عمل عسكري ضدها

(221) ن. ر.

(222) ن. ر.

(223) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1290 / 6 يوليو 1873. خ. ح. ر.

محفوظا بالفشل، لأن بإمكان أفراد تلك القبائل الثلاثة، أن يتحركوا في اتجاهات آمنة داخل القبائل المجاورة، وبذلك فإن الحملة لم تكن متسعة في الضغط على القبائل الثلاثة، في انتظار ما تحققه من تهدئة الأوضاع في المناطق الوطئية.

لم تكن القبائل الثلاثة بمعزل عن الأحداث، فكانت تراقب ما سيؤول إليه الأمر، بين الحركة والقبائل الوطئية، وخاصة أن مصالحها متصلة بتلك القبائل، في كل المرافق الاقتصادية، من الشراكة في استغلال أراضي الحرث، والغابات والطرق والأسواق، إضافة إلى أنها جزء من الاتحادية الحاحية. وإن كل تمييز بينها وبين الأطراف الاتحادية الأخرى، ما هو إلا ظرفي، اقتضته استراتيجية تنقل الحركة داخل قبيلة حاحة.

كانت خطة الحركة مبنية، على التفريق بين القبائل، حتى يسهل إخضاعها. ولذلك تعاملت معها على أساس التمييز، بين الأسهل منها والممتع. فكانت القبائل الوطئية، أكثر سهولة في التنقل، فحرصت الحركة على مجابقتها أولا، فأخرت كل إمكانيات المجابهة مع القبائل الجبلية (224).

ولما استقرت الحركة وسط قبيلة إمكراد، ملحقه الهزيمة بالشوار (225)، بدأ التفكير في مجابهة القبائل الجبلية الحاحية، لكن يظهر أن كيفية المجابهة كان الاختلاف حولها.

يرى ابن عمر، أن الحركة نحو القبائل الجبلية مغامرة، للصعوبات التي تكتنفها، ومنها، ضرورة ضمان ولاء القبائل الجبلية "لكون تطويع الجبل صعب، يحتاج لأمر، منها كون من أعلاه ومن وراه، يكون عند كلمتنا" (226)، ومنها كذلك طول المدة التي تقتضيها "لأن حركة الجبل تارة تجلس سنة وتارة نصفها،

(224) راجع خطة الحركة، ص 379.

(225) راجع ص 409.

(226) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 16 جمادى الأولى 1290/12 يوليو 1873. خ. ح. ر.

وبعد ذلك، فيها ما فيها" (227). ولهذه الأسباب ومزيدها في الاحتياط، يقترح، إن كان لا بد من الحركة نحو القبائل الجبلية الحاحية، أن تكون القوات المشاركة فيها، مقتصرة على حراك القبائل فقط، "نحركوا لهم بأنفسنا، لا بمحلة سيدنا" (228)، حتى لا تتورط القوات النظامية، في عمليات عسكرية تحتاج إلى التجديد والتموين، في مناطق وعرة، في حين أن حركة القبائل أكثر مرونة، في التحرك والتعويض، علاوة على أن تحقيق النتائج المرضية، غير مضمون، مما قد ينال من فاعلية تلك القوات.

أما علي إگيدر، فيذهب في خطته تجاه القبائل الجبلية إلى حد مهاجمتها، فكان هو "ومن معه يقولون له لا بد من الطلوع" (229) إلى الجبل، لكن ابن عمر كان يعارض هذا الاتجاه، "ونضرب عن كلامهم صفحا" (230). وازداد إگيدر رغبة في مهاجمة تلك القبائل، خاصة بعد ما داهمت الحركة قبيلة إمگراد، فيقترح على الخليفة، "الغدر بالجبالة حالة دهشهم ورعبهم، واشتغال غيرهم من فساد حاحة بروءوسهم" (231). باستغلال انهزام الثوار، وحالة اليأس التي سادتهم.

وأما الخليفة، فكان مصرا على التعامل السياسي مع القبائل الجبلية (232)، محذرا الحركة أثناء عملها في إمگراد، من ترك "حاجة حتى تتوغلوا بالجبل" (233)، مشجعا أسلوب التضييق على القبائل الجبلية، بالاتصال مع أعيان إداوتنان، فقد أبلغه إگيدر "يعلم سيدي ما كلفتني به، من الكتب لمن يضيق بأيت عيسي وادكزو من بني تنانة. فها نفولة شيخ عبد الله أخراز، والحاج محمد أمغار، يوجهها سيدي

(227) ن. ر. ر.

(228) ن. ر.

(229) ن. ر.

(230) ن. ر.

(231) رسالة علي إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 14 جمادى الأولى 1290/10 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(232) راجع صفحة 395.

(233) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 16 جمادى الأولى 1290/12 يوليو 1873. خ. ح. ر.

صحبة كتابه الشريف، لسيدي الحاج عبد الله البطمي" (234)، مما يفيد، أن الاتصالات كانت تجري مع المكلفين، من الشيوخ، وذوي النفوذ من المرابطين بإداوتنان كعبد الله البطمي، الذي سبق له أن تحاور مع حاحة، وشرح قضيتهم للخليفة (235). ويظهر أن الاتصال مع أعيان إداوتنان، كان قصد حثهم لمنع تقديم أي عون للقبائل الجبلية الحاحية المجاورة لهم، كأيت عيسي وإداو كزُو، فتميل تلك القبائل إلى الانقياد نتيجة المحاصرة.

وأما بالنسبة للقبائل الثلاثة، فمنذ أن حلت الحركة بإمگردا، كانت تتهيب الأمر، فصارت تعقد الاجتماعات في مجامعها، قصد تهيب الظروف لإنهاء المناهضة.

لقد أبلغ إگيدر للخليفة، أنه "سمعنا سيدي على جبال أيت عيسي، أنهم افترقوا في مجمعهم، وتشاجروا حتى توقفوا على البارود فيما بينهم، أظن ذلك صحيح، لأن الشرفاء أيت گمهنْدُ، جاءوا بظهير سيدنا نصره الله، ونحن بيوريقي، ورددناهم حتى يتخلص أمر فساد إخوانهم، ولاشك أنهم لم يقصروا" (236) ويوضح هذا أن أيت عيسي كانوا في حالة مناهضة، وأن انشقاقا حدث بين الأعيان، وبقية القبيلة، ويحاول الشرفاء الذين كانوا من قبل، قد اتصلوا بالحركة، منذ أن حلت بيوريقي، تهدئة الأوضاع. ويضيف إگيدر أن هناك شيخا يدعى أحمد بوكريم لا يقصر في تهدئة القبيلة (237)، وأن أيت عيسي هؤلاء، يدعون أن

(234) رسالة علي إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 14 جمادى الأولى 1290 / 10 يوليوز 1873. خد. ح. ر.

(235) راجع دور البطمي ص. ص. 380-382.

(236) رسالة علي إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 18 جمادى الأولى 1290 / 14 يوليوز 1873.

شرفاء أيت گمهنْدُ : فرقة من قبيلة أيت عيسي، ويتمون للإشراف الأدراسة، وتستقر تلك الفرقة بمنطقة الهضاب الوسطى، وبها سوق يسمى إگمهنْدُ.

(237) ن. ر.

الشيخ أحمد بوكريم ما تزال له ورثة بدوار تَكَنَزَا بأيت عيسي

أسباب فسادهم، إنما هي ناتجة عن انقيادهم لإداو كزؤ، حتى شبهوا أنفسهم كما جاء على لسان إگيدر، "كالرعاة اداكزو" (238).

أما إداو كازؤ فقد حضروا مع إداو گلول وإداو تغمّة، المجمع الذي قرأ عليهم فيه القائد بوعبيد، كتاب الأمان لإداو گلول (239). وأنهم صاروا بدورهم يتصلون من مسؤولية المناهضة، وهم "يشتكون بالضعف، وأن بني جلولة هم الذين أفسدوهم بزعمهم" (240). ويفهم من هذا أن إداو گلول، كان لهم تأثير على إداو كازؤ وأنهم يحرضونهم على الاستمرار في المناهضة، ولما أذعنوا للحركة سقط في أيدي إداو كازؤ، وأتباعهم أيت عيسي، ولكن إگيدر، يستنتج من تضارب مواقف تلك القبائل، "إنما هو أعدار، حيث أدركهم ما حل بهم من سطوة سيدنا" (241). ولذلك أصر على "الانتقال إليهم عزما" (242).

لم يقتصر الاضطراب على أيت عيسي وإداو كازؤ، وإنما ظهرت آثاره أيضا على إداو يوزيا، مما جعل إگيدر يبلغ الخليفة، أنه "قد توارد علينا أصحاب اذكزو وأيت عيسى واذوبزي، فالأعيان من كل قبيلة في الهم، ويتشفون للخدمة، يسر الله الأسباب" (243).

وهكذا عم الاضطراب القبائل الجبلية، نتيجة توغل الحركة وسط حاجة، وتراجع مناهضتها من قبيلة لأخرى، مما أدى إلى تجدد الاتصالات، بين أعيان تلك القبائل وقادة الحركة، لكن يظهر أن الثوار، ما زال لهم تأثير داخل تلك الجبال، مما جعل المتصلين بالحركة، يتخوفون من انتقامهم منهم، ومثال على ذلك، أن شيخ

(238) رسالة علي إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 20 جمادى الأولى 1290/16 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(239) ن. ر.

(240) ن. ر.

(241) ن. ر.

(242) ن. ر.

(243) رسالة علي إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 21 جمادى الأولى 1290/17 يوليو 1873. خ. ح. ر.

قبيلة إداو كزُو، محمد الكزوتي، طلب من قادة الحركة، حامية تنزل بدار ابن أخيه، المدعو الحاج حم بن ابراهيم. وقد لبي طلبه، فتوجهت إلى عين المكان فرقة مكونة من مائة رام وخمسين فارساً، "لتكون عنده عمارة، لأنه يخاف من الفساد أن يفسدوهم" (244).

لم يستسغ الثوار الذين ما زالوا يتحركون بحاجة، توغل قوات من الحركة، داخل المناطق الحبلية، فهاجموها. ويذكر إكيدر أنهم كانوا من "مفسدي بني جلولة ومن مجرادة تقوية لبني كزوتة" (245)، فهاجموا الدار المحمية، مما أحدث فزعاً لدى قيادة الحركة. فقررت على إثر ذلك الهجوم، كما سبق ذكر ذلك (246)، الانتقال من إمكراد إلى إداو كُلول، لتثديد الحصار على الثوار، وعلى القبائل الجبلية حملها على الانقياد.

لقد بدأت نتائج الاتصالات، مع أعيان القبائل الجبلية تؤتي أكلها، ابتداء من شهر جمادى الثانية 1290 / غشت 1873، بعد أن مكثت الحركة أكثر من شهر، بوسط قبيلة حاحة، فأنهى القائد عبد الملك أبهي إلى الخليفة، أن "رجلا ورد من عند القبائل الثلاث، إداو كزُو وإداو بُزَي وأيت عيسي، وأخبر أنهم عملوا جمعا يوم تاريخه، وتوافقوا بينهم على أن يقدموا عندك غدا، إن شاء الله، بعد تاريخه وعملوا تأويلا لهديتهم" (247). لكن يظهر أنهم تأخروا عن القدوم لدى الخليفة في الموعد الذي حددوه، مما جعله يتهم أبهي بالتراخي، فحاول أن يبرر أسباب تأخره، بأنها متعلقة بتأخر وفد القبائل الثلاثة عن القدوم عليه، "وما أخرنا يوم تاريخه عن القدوم إلا انتظار قبيلة كزوة وبني زيادة، فإنهم أرسلوا إلينا وطلبوا انتظارهم، ليجتمعوا معنا للحضرة السعيدة، وما وصلوا إلا بعد صلاة المغرب، وها هم معنا ومعهم

(244) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1290/20 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(245) رسالة علي إكيدر إلى الخليفة بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290/20 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(246) راجع انتقال الحركة من إمكراد إلى إداو كُلول، ص. ص. 412-413.

(247) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 2 جمادى الثانية 1290/28 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

بهائهمم للتعقيب" (248). وقد كان الاستفسار الذي وجهه الخليفة لأبهي، لم يصله إلا في "نصف الليل، نهضنا ساعة قراءة الكتاب الشريف" (249)، فأصبحوا ببوريقي عند محلة الخليفة "ها نحن سيدي أبقي الله علينا عزك وأدام علينا إرشادك، عند مسجد برق، نتظر أمر سيدنا الشريف، هل ندخل سيدنا الشريف، قبل أن يدخل للسوان المبارك، أو نجلسوا هنا حتى يكون سيدنا أعزه الله جالسا بالسوان" (250). وبذلك تم امتثال وفد القبائل الثلاثة، أمام الخليفة ببوريقي.

واستكمالا لهذه اللقاءات بين قادة الحركة، وأعيان القبائل الثلاثة، فإن وفدا من قادة الحركة، مكون من القائد محمد بن عمر، وكاتب الخليفة السيد محمد بن الفضيل، والشيخ مبارك أنفلوس، توجه إلى حدود بني غزوة، فتلاقى هناك مع وفد القبائل الثلاثة، "وهم بني غزوة وبني زيادة وبني عيسي" (251). وبعد ذلك اللقاء قدمت وفود القبائل الثلاثة، على الخليفة بهديتها، وهي "مائي مثقالا بالشنية وثلاث تيران، الواحد يعرقب على الارواء، واثنان على المدفع" (252)، ويطلب أبهي من الخليفة "القبول منهم وأن يوكدهم سيدنا أعزه الله على الحزم، والخدمة لما هو المراد بهم، وأن يستطيعوا للأمور الشريفة" (253). وهكذا مالت القبائل الثلاثة للانقياد، دون استعمال العنف معها.

248) رسالة عبدالمملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 5 جمادى الثانية 1290/31 يوليو 1873. خ. ح. ر.

249) ن. ر.

250) ن. ر.

السوان : خيمة تقام للسلطان خارج مكان إقامته المعروف بأفراگ، وذلك أثناء السفر، وفي تلك الخيمة، يستقبل الوزراء والكتاب والوفود، كما يستمع للمظالم ويصدر الأوامر، وتعتبر بذلك كمقر عمل للسلطان، أثناء التنقل (ابن زيدان : عبدالرحمان العز والصولة في معالم نظم الدولة الجزء الأول، المطبعة الملكية، الرباط، 1961، ص 244).

251) رسالة عبدالمملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 5 جمادى الثانية 1290/31 يوليو 1873. خ. ح. ر.

252) رسالة عبدالمملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 8 جمادى الثانية 1290/3 غشت 1873. خ. ح. ر.

253) ن. ر.

يبدو بالنسبة لإداوبوزيا، أن هناك طرفا آخر، كان يتوسط بينهم وبين الخليفة، وهو القائد عمر ابن سعيد المتوگي، قائد متوگة جيرانهم، فقد توجه إليهم، ولما حل بالمكان المسمى "كُزَمَت" أخرجت المحلة حَضْرُون حتى اهتز جميع الجبل، ولما سمعوا بُزْیَاة بحضرون، أدخلهم الرعب والفرع، وأرسلوا بجيرانهم، فوجهت إليهم اثنان من أشياخ كُزَمَت حتى التقوا بهم" (254). وأثناء التفاوض، دار النقاش بين أعيان إداوبوزيا، وجماعة كانت ماتزال تنزع للاستمرار في المناهضة، فاتهمت المتوگي، بأنه "تكفل بصلاحكم وخدمتكم أو فساد بلادكم بالحرق وغيره، فكونوا رجالا وعمرؤا جبلکم" (255). لكن يظهر أن المجتمعين لم يسايروهم، "فلم يقبلوا لهم بُزْیَاة فسادا" (256). ثم إن أولئك المجتمعين حضروا عند المتوگي، الذي أبلغ الخليفة أنه، "لم نقصر معهم في جميع ما أمرنا به سيدنا، من الخدمة الشريفة والانقياد للطاعة" (257).

يظهر أن تدخل المتوگي، لم يقتصر على الوساطة، بين إداوبوزيا والخليفة، وإنما أيضا لإصلاح العلاقة بينهم وبين عاملهم أبهي، فلذلك طلب من الخليفة، أن يأمر أبهي بتوجيه خليفته المدعو تُمَحْنَدِين، للقاء بأعيان إداوبوزيا. لكن أبهي اعتذر للخليفة عن إرساله، لأن "الخليفة تمحندین، هو الذي أقام لنا بالأمر جميعا" (258)، ولذلك لا يمكنه الاستغناء عنه، فيقترح بدلا منه إرسال الشيخ أحمد نيت الحسن الزلطني (259) لملاقاة أعيان إداوبوزيا.

(254) رسالة عمر بن سعيد المتوگي إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الثانية 1290 / 5 غشت . 1873 خـ. حـ. ر.
كُزَمَت : فرقة من متوگة تقع على حدود إداوبوزيا.

(255) ن. ر.

(256) ن. ر.

(257) ن. ر.

(258) رسالة عبدالمك أبهی إلى الخليفة بتاريخ 8 جمادى الثانية 1290 / 3 غشت . 1873 خـ. حـ. ر.

(259) ن. ر.

لقد أبلغ الخليفة رغبة أبيه، للمتوگي الذي اعترض عليها، مدعيا أن أعيان إداوبوزيا، يرغبون في لقاء خليفة أبيه تمحندين، فهم "رغبوا ذلك كلهم واتفقوا عليه لكونه عم العامل" (260)، ويعتذر المتوگي عن إبلاغهم استبداله بغيره، "وإن ذكرنا إليهم أحمد نيت الحسن، بعد ما ذكرنا إياهم تمحندين، يقتضي لهم ذلك الغدر من جانبنا، ويفرون منا والمطلوب من سيدنا أن يساعدنا، فيما نحن مكلفون به، بتوجيه تمحندين خليفة للمحل المعين. وإن اقتضى نظر سيدنا رباطه معنا بكزمت، فمرحبا به لأنه عم عامل سيدنا، وإن تعذر مجيئه فها دؤبوزية، متى وردوا بعرقبتهم للحضرة الشريفة، ويسمع منهم مولانا قولهم، فنظره أوسع على الجميع وأما أحمد الحسن لا يجالسونه، لأن العداوة بينهم" (261).

لقد كشفت أقوال المتوگي، أن الأمور ما تزال متوترة بإداوبوزيا، وأن الضغائن لم تدفن بعد، رغم إظهار بوادر الانقياد. وإن كان كلامه يحتمل منه أيضا المغالاة والتعقيد، تاركا مسؤولية البث للخليفة.

وهكذا، إذا كانت الحركة، مضطرة عند مجابهة القبائل الوطنية، للتنقل وسط معظمها، فإن مجابهة القبائل الجبلية، لم يقتض منها مثل ذلك التصرف، فقد اكتفت بتشديد الضغط، والمحاصرة، والتفاوض، مما جعل تلك القبائل الجبلية بدورها تبدي انقيادها.

III. الحركة وصعوبات إعادة الاستقرار لحاجة :

كانت حركة حاجة تستهدف في عمقها، إعادة الاستقرار لمنطقة حاجة، بعدما عرفت الثورة ضد أيت أبيه، إلا أن ما يظهر من ملابسات تلك الثورة، أنها

(260) رسالة أخرى للمتوگي إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الثانية 1290/5 غشت . 1873. خ. ح. ر.

(261) ن. ر.

امتدت لتشمل عدة قضايا مرتبطة بالتسيير العام، والشطط في استعمال السلطة، أو طلب المزيد من القبيلة. فكانت الثورة ضد أيت أبهي، وسيلة لرفض كل ما يفوق طاقة القبيلة، ولذلك حتى بعد أن أقصى أيت أبهي من الحكم، لم ترجع الأمور إلى الاستكانة، بل امتدت التشنجات الثورية، لتعرق كل أعمال السلطة المركزية بالمنطقة، فأصبح لزاما عليها لاسترجاع هيبتها، تنظيم حركة إلى حاحة بعد حوالي سنتين من قيام الثورة. مما يوضح التخوف من أن عدم استقرار المنطقة، قد تكون له انعكاسات على منطقة شاسعة، تمتد إلى سوس وأطرافه وإلى الجبال، وكلها مناطق تتوفر على ضروريات للدولة، من إنتاج وعوامل التجارة، عبر بوابة الصويرة.

ولهذه الأسباب كانت الحركة إلى حاحة، الصمام لهذه المنطقة الشاسعة، ضرورية لإعادة هبة الدولة. لكن ما لوحظ من خلال قرارات السلطة المركزية، بعد حلول الخليفة بمنطقة حاحة، أنها جنحت إلى التعامل مع الاتحادية الحاحية بحذر وحرص، قصد كسب ودها. فكانت الحركة المتنقلة بحاحة أكثر من ثلاثة أشهر، تسعى للمحافظة على الولاء الجماعي، وما يأتي لها ذلك، إلا بتسوية المشاكل التي تشكو منها القبيلة، على أساس تبادل التراضي بين الطرفين، وإن كانت السلطة المركزية تنزع لفرض حلولها.

فيإذا كانت الحركة منذ بداية شهر جمادى الأولى 1290/ يوليو 1873، تقوم بمواجهة القبائل الحاحية، بكل أنواع الردع، حتى استقرت إدادوگلول، في آخر الشهر، وتمكنت من ضبط الأمن العام، فإن شهر جمادى الثانية 1290/ غشت 1873 عرفت فيه طرح المشاكل، التي نجم عنها اضطراب حاحة عامة في كل المجالات، سواء ما تعلق بسير الحركة نفسها، أو بالتسيير العام للقبيلة، أو بالوضع الجبائي لها، الذي يظهر أنه كان الهاجس الأساس للسلطة المركزية، مما كان له من تأجيج في الصعوبات المحلية بحاحة.

1- تنافس أعضاء القيادة ومشاكل الحركة

كانت الخلية القائدة للحركة، مشكلة من أعضاء مختلفي النزعات والمهام(262). واعتمد الخليفة أعضاء تلك الخلية، في الكتابة إليه، عن كل المشاكل التي تتعرض لها الحركة، وبينت مراجعة كتاباتهم عن وجود تنافس بين أولئك الأفراد، واختلاف وجهات النظر، عند تبليغ كيفية جريان الوقائع، واقتراحات الحلول. وقد برزت هذه السمات التنافسية في مجموعة من القضايا، ارتبطت بسير الحركة، أثناء توغلها في حاحة، من إجراءات أمنية وتوفير امتدادات المياه، والالتزام بالتعهد بالأمان.

1-1- الإجراءات الأمنية والحركة :

إن توفير الأمن وظروفه للحركة ولأفرادها كان عملاً رئيساً، حرص عليه أفراد القيادة، إلا أن الحفاظ على ذلك الأمن، أحدث الاختلافات بين أولئك الأفراد، خاصة بعد ما تعرضت الحركة لأحداث هددت أمنها، سواء لما قامت بتوفير الحماية للمنطقة الجبلية، أو بالانتقال من إمّكراد إلى إداوگّلول.

1-1-1- الإدالة الجبلية والثوار :

كانت المنطقة الجبلية، ما تزال لم تظهر بعد الانقياد التام (263)، لما حلت الحركة بإمّكراد، وبذلك كان الأفراد المتصلون بها من تلك المنطقة، متخوفين من الثوار، فطلب الشيخ محمد الكازوتي من قيادة الحركة، إرسال قوة نظامية إلى الجبل، لحماية دار ابن أخيه المدعو الحاج حم بن ابراهيم(264). فأرسلت فرقة مكونة من مائة رام وخمسين فارساً، وصدرت لها الأوامر، "ووكدناهم غاية أن لا

(262) راجع خلية قيادة الحركة، ص. ص. 390-392.

(263) راجع خطة الحركة تجاه الجبال : وكذلك مبادئ صعوبة حركة الجبل : ص. ص. 395 ثم 416.

(264) راجع ص. 413.

رسالة عبد الملك أبيه إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1290/18 يوليو 1873. خ. ح. ر.

يخرجون البارود، بل يكونوا عندهم إدالة فقط" (265). كان ذلك قرار عبد الملك أبهي، الذي أكد في رسالة أخرى، أن الإدالة وصلت إلى محلها، "بسلامة وعافية" (266). وأكد ابن عمر نفس الشيء، "أن الخيل والرمات التي توجهت بالأمس دخلت دار من وجهت إليه" (267) وأما علي إكيدر، فاعتبر تلك الإدالة، "أبلغ نكاية للجبال، ومن وراء هذه، لا يمكن لبني كزوته الجمع في بلدتهم، والكلام الآن مع من والههم من أيت عيسي" (268)، وبذلك اعتبرت الإدالة رادعة للشوار، باتفاق مواقف كل أفراد القيادة.

لقد تعرضت تلك الإدالة لهجوم الشوار، لخصه إكيدر بأنه جاء بعد أن تم الاتفاق، بين الشوار من إداوگلول وإمگراد وإداوگزو "حتى اجتمع ما يزيد على خمسمائة رام بقرب الدار، التي فيها العمارة، وصاروا يحرقون زرائب النحل قربها، وخرج إليهم خيل العمارة، وأخرجوا على من بازاء الدار، وخرج كمين الفساد من وراء الدار، وتشابكوا هنيئة وراغ نكنافة وتبعهم آخرون. وقامت الكسرة، وحال المفسدون بين الدار والخيل. وتصرف وعيد الله وقدره، ومات صهري وفرسه، يباب الدار، وواحد من أهل الدار، وشخصين آخرين لم ندر من هم. وضاع من الخيل 3 وبقي بالدار من البغال 5 ونحو عشرين مكحلة وحرقت الدار، بعد نهب ما فيها والأمر لله" (269)، مينا الخسائر التي أنزلها الشوار بالإدالة، وهي أربعة قتلى، وضياع بهائم الاستعمال، ونهب الدار ثم حرقها. وأكد عبد الملك أبهي الواقعة، مشيراً إلى كون الإدالة، "جاءهم الفساد وأحدقوا بهم، وحصروهم أشد الحصر، وخرجوا يتضاربون معهم، حتى أخرجوهم الفساد من الدوار، وهم نحو خمسمائة، وتفرقوا إخواننا" (270)، وبذلك اتفق إكيدر وأبهي

(265) ن. ر.

(266) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 23 جمادى الأولى 1290/19 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(267) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 23 جمادى الأولى 1290/19 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(268) رسالة علي إكيدر إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1290/18 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(269) رسالة علي إكيدر إلى الخليفة بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290/20 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(270) رسالة عبد الملك أبهي بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290/20 يوليو 1873. خ. ح. ر.

على هزيمة الإدالة، وتشتيتها، كما اتفقا مبدئيا على عدد الثوار، بأنه خمسمائة رام لكن أبهي عاد فأبلغ الخليفة أن عددهم، "مائة وشئ ما وهو الصحيح" (271) فحقق الثوار الانتصار على الإدالة، التي تعد مقدمة للحركة في المنطقة الجبلية.

إن الهجوم على الإدالة، وإلحاق الخسائر بها، جعل أفراد قيادة الحركة مربكين. فحاول كل واحد منهم التنصل من المسؤولية. بل أظهروا جميعا تخوفات وتحليلات تخالف ما عبروا عنه قبل الهزيمة.

ففي ما يتعلق باتخاذ قرار إرسال الحامية، بدأ كل طرف في تبرير موقفه. فأنهى عبد الملك أبهي للخليفة، أنه ورد عليه شخصان من مكان الواقعة، فأخبراه بانهمزام الإدالة، "فذهبت معهما إلى خديم سيدنا، القائد السيد محمد بن عمر، حتى استفاد منهما الخبر" (272)، إشارة إلى مشاركة ابن عمر في اتخاذ قرار إرسال تلك الإدالة إلى المنطقة الجبلية. وأكد إگيدر اتفاق القائدين على إرسالها، حينما أبلغ الخليفة، "فلا زائد يجب به إعلام سيدي، غير ما قدم العامل وابن عمر لسيدنا عزه الله، من توجيه 50 فارسا ومائة من الرماة لكزوتة، لاقتضاء المصلحة العامة" (273)، مؤكدا أن أمر إرسال الإدالة اتفق عليه الجميع، لقضاء المصلحة في تهيب الثوار. لكن ما أن وقعت الواقعة، حتى غير لهجته، فأنهى للخليفة، "أن العمارة التي وجهها العامل لبني كزوتة، على ما طلب الشيخ، بموافقة القائد محمد بن عمر، ومشاورته فيها، ظانين فيها المصلحة وقمع المفسدين" (274) قد انهزمت، فظهر من كلامه، كأن الأمر غريب عنه، ولم يشارك فيه، بل تنكر لتناؤه على العمل بكونه نكاية للجبال، كما سبق أن وصف به من قبل، إرسال تلك الإدالة (275).

-
- (271) رسالة أخرى لعبد الملك أبهي بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290/20 يوليو 1873. خ. ح. ر.
(272) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290/20 يوليو 1873. خ. ح. ر.
(273) رسالة علي إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1290/20 يوليو 1873. خ. ح. ر.
(274) رسالة علي إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290/20 يوليو 1873. خ. ح. ر.
(275) راجع إرسال الإدالة ص 426.

لقد ظهر ابن عمر، أشد المتقدين لإرسال الحامية للمنطقة الجبلية، فأنهى للخليفة أنه "دخل عليّ خديم سيدنا، القائد عبد الملك، وعليّ إگيدر، وقال إنه وردوا عليه رقاصة، وأن تلك الخمسين فارساً، والمائة من الرماة، التي كان وجهوها لعمارة التي بالجبل بادوكلول، اجتمعوا عليه الفساد وقت صلاة الظهر" (276) فانهمزمت تلك الإدالة، وتراجعت. ثم بين بوضوح، أنه غير مسؤول فيما حدث "هاذا الذي كنا نحترز منه من أمر الجبل، حتى أوقعونا فيه من غير علم منا ولا مشورتنا، الله الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله. وقد كنا حذرناهم وأنذرناهم. ولم ينفع فيهم تحذير ولا إنذار" (277). وكأنه وجد الفرصة للتبليغ بالمسؤولين معه في القيادة، مما يوضح مدى التنافس بين أولئك الأفراد، إذ لا يرفعوى أحد منهم، أن يتصل بما ليس صالحاً، في حين يحاول ادعاء كل الصواب لنفسه. مثل ما يحاول ابن عمر أن يدعيه، بكونه لم يكن على علم بإرسال الإدالة، ولا استشير فيه، ولا روعي رأيه، وذلك مخالف لما سبق ذكره قبل الإيقاع بتلك الإدالة.

وأما ما يتعلق بما وقع للإدالة، فقد أبرز إگيدر تحليلاً مفاده، "وسبب اجتماع المفسدين وجرأتهم، هو انتظار إذن سيدي بالانتقال لهنّا، لأن الشياطين كثروا الأقوال، فمن قائل أن الحركة عادت لبوريقي، ومنهم من يقول إن أبواب مراکش حصروا عليه مسفوية، وتشاطين الفساد لا تنحصر، ولكن النزول هنا والله أعلم قاطع لدابرهم" (278). ذلك أن ما حدث من تشتت الإدالة، وقع لما كانت الحركة ما تزال يامگردا، فانتقلت مباشرة إلى إداوگلول (279). فاعتبر إگيدر التماطل في الانتقال أمراً أوله الثوار، لبث إشاعات ساعدت على تكتلهم، وجرأتهم على مهاجمة الإدالة، والفتك بها. وهي وسيلة دلت على أن الثوار أنفسهم، كانوا يمارسون إرهاباً نفسياً على القبيلة، لحملها على عدم الانقياد، وإشاعات الثوار دقيقة، تمس السلطة المركزية، ذلك أن كل بليلة في استقرارها، يساعد في

(276) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290/20 يوليو 1873. ح. ر.

(277) ن. ر.

(278) رسالة عليّ إگيدر إلى الخليفة بتاريخ 24 جمادى الأولى 1290/20 يوليو 1873. ح. ر.

(279) راجع إجراءات الانتقال. ص. ص. 412-414.

الانقضااض على الأجهزة التنفيذية الأخرى. فلذلك أشاعوا وقوع اضطرابات بمراكش، وأن الحركة المتمركزة بحاحة، تستعد للجللاء، فسهل بذلك الإيقاع بالإدالة التي وجهت لتخويفهم.

ولقد برهن عمل الثوار، على أن كل طرف، يحاول الضغط على الطرف الآخر، بكل وسائله المتاحة، ولم يسلم أفراد الخلية القيادية، من آثار تلك الضغوط، التي عكستها وجهات نظرهم، ومناقشتهم، الشيء الذي تأكد بوضوح أكثر في معالجتهم لتوفير الأمن لانتقال الحركة من إمكراد إلى إداوكلول.

1- 1- 2- انتقال الحركة من إمكراد إلى إداوكلول والتدابير الأمنية :

كانت الحركة مقيمة بإمكراد، حتى صدر لها الأمر بالانتقال إلى إداوكلول، عقب الفتك بإدالة الجبل، ولذلك اتخذت التدابير لتوفير الأمن لها، تضمنها أمر صادر من الخليفة، قرأه العامل على الحركة، ولخصه إگيدر "لتكون المشاورة لأبي العشرات، والنزول والنهوض حيث أرادت القبيلة، لا حيث أراد العمال والمحلة، وعاین ذلك وأكد عليه العامل. كما أكد ابن عمر على العمال، ليسلكوا الناس بلاد بني جلولة، بالسكينة والوقر" (280). يوضح هذا أن انتقال الحركة من إمكراد لإداوكلول، أحيط بتدابير أمنية ترعى شعور قبيلة إداوكلول، التي ستحل بها الحركة، ولذلك صدرت الأوامر لمراعاة إرادة القبيلة المضيقة، ويكون جميع المشاركين فيها، عند إشارة أعيانها، في تعيين أماكن التنقل والنزول حتى إن المحلة لم تعد تأديبية، بقدر ما أصبحت ضيفة على القبيلة، التي رحبت بها. وهذا شكل آخر من التصرفات، التي تربط الأجهزة التنفيذية بالمجتمع في القرن التاسع عشر.

وإذا كان أعضاء خلية القيادة، قد اتفقوا على مراعاة الشعور العام، عند تنقل الحركة، مخافة من إثارة المشاكل، فإن الواقع غير ذلك، فقد حدث حادث ملخصه، أن بعض الحراك، من نكنافة، حاولوا استغلال الظرفية، للانقضااض على

(280) ن. ر. إگيدر

إداوكلول، مما سبب حرجا لقيادة الحركة، وخاصة أن الأمر كاد أن يتطور إلى إثارة الحزازات، بين حراك القبائل المتنافسة، وربما يسبب اشعال فتيل حرب، تنعكس على الحركة بأجمعها، فتختل ظروف الأمن، التي كانت خلية القيادة تحاول الحفاظ عليها.

كانت مسؤولية الحدث، موضع النقاش بين أفراد القيادة، فسعى كل طرف للتوصل منها، ملخصا الوقائع وفق وجهة نظره، بل استغل كل منهم ذلك بالتبليغ بالآخر.

لقد لخص إگيدر، وقائع الحادثة التي وقعت بعد دخول الحركة أرض إداوكلول، فقال "لم يلبث سراح نكنافة، لما وصلنا الدار الأولى من بني جلولة، إلى أن خرجوا من الطريق يمينا وشمالا، وكلمت مع السيد مبارك في شأنهم، ولم يأبى، ومع ق محمد ابن عمر، فأرسل لردهم، فامتنعوا. وذهبت للعامل وأرسل أصحابه، وقال لهم إن كانوا حاحة ولم يردوا فكتفوه، وأبى واحد منهم الرجوع، فكتفه أصحاب القائد، وقام سيدي مبارك وقعد، وقال إخوانه لا يمسه أحد،هم، وجازوا على دار أخرى، وضربوهم بعمارة بارود، وتقلق ق محمد بن عمر لذلك" (281). فبين إگيدر الأحداث كأنها عادية، ما فيها إلا خروج جماعة من نكنافة، عن الأوامر الصادرة للحركة، والقيام بأعمال عدوانية ضد إداوكلول، وأنه ما قام إلا بالواجب بالتدخل لدى من يعينهم الأمر، عند العامل وابن عمر، ومبارك أنفلوس باعتباره المسؤول عن حراك نكنافة، الذي استنكر ما قام به العامل، فإظهر إگيدر نفسه بريئا من أي شيء.

وأما ابن عمر، فلخص الحادثة بخلاف ما سبقت روايته، فقال "إننا لما دخلنا بلاد قبيلة إداوكلول، خرج عن الطريق نفر من رماة نكنافة، مع أنهم لم يمدوا أيديهم هم وغيرهم في شيء، فلهذا بيناهم وعرفناهم. وجهت فارسا من عندي،

والطالب مبارك أنفلوس فارساً ليأتوا بهم، فإذا بالطالب علي إگيدر غار عن فرسه، واستقل بنفسه، ومعه البعض من بني زلطن، فوصل لرجل من نكنافة وضربه بداية مكحلته، وقبضه وكتفه، ودفعه لبعض الخازنية. فلما رأوه إخوانه، وقع فيهم الضجيج والخصومة مع إگيدر ومن معه، فلما رأيت ذلك قدمت عليه ووبخته وماقصرت من جانبه" (282). يلاحظ من كلام ابن عمر، اتفاقه مع إگيدر في وقوع الحدث، وأن أفراد من رماة نكنافة هم المسيئون له، بمحاولة الاعتداء والاستفزاز، لكنه اختلف معه، خاصة في معالجة الأمر، بأن ادعى أنه هو وأنفلوس، حاولا وضع حد لتصرف أولئك الرماة النكنافيين، إلا أن إگيدر سرعان ما قام بأعمال منفردة، أثارت الخصومة بين نكنافة وأيت زلطن، مما نجم عنه تدخله المباشر وتوبيخه له، تفاديا من استمرار النزاع بين الطرفين، وأن هذا التوبيخ كان له أثره على الطرفين، لأنهم "لما رأوا ذلك صبروا وسكتوا، ولولا ما فعلت ذلك، لكان البارود بينهم" (283) وهكذا تطور الحدث البسيط إلى إيقاظ الحزازات بين نكنافة وأيت زلطن.

ولم يقف الحادث عند هذا الحد، وإنما استمرت تفاعلاته، فبعد نزول المحلة بالمكان الذي عينه لها إداوگلول، ذكر إگيدر، أن القائد محمد بن عمر، "سرح المسجون، وسكن الناس، فلم يضع لبني جلولة قيمة إبرة، إلا أن القلق حصل لابن عمر، خاف من إظهار اللفيف" (284). ويؤكد بذلك أن الأمور عادية، وإن كانت قد سببت التوتر للمسؤول ابن عمر، الذي تخوف من تطور الحدث، إلى نزاعات بين القبائل مما يضر بالمحلة.

وأما ابن عمر، فقد استغل الحدث للنيل من إگيدر، فرغم أنه اتفق معه في كون المسجون واحداً، والذي أطلق سراحه، "سرح المسجون" (285)، فإنه أضاف عنصراً آخر في الحادث، لم يشر إليه إگيدر، وهو موقف العامل أبهي. فأبلغ ابن

(282) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 25 جمادى الأولى 1290/21 يوليوز 1873. خ. ح. ر.

(283) ن. ر.

(284) ن. ر. إگيدر.

(285) ن. ر. ابن عمر.

عمر للخليفة، "وقد شكى عليّ العامل بذلك، فقال انظر ما فعل هاذا الطالب، لو خرج البارود في وسط هذه القبيلة، كيف يكون أمرنا" (286). مما يبين في الواقع أن توفير ظروف أمن الحركة، لا يتم بمدى قوتها، بقدر ما يتم بانضباط المشاركين فيها من القبائل، وكذلك انضباط القبيلة التي قصدتها، وأن أي خلل في ذلك النسيج قد يقوض كل ما تسعى له الحركة. وهذا ما عبر عنه فعلا أبهي، "كيف يكون أمرنا" سواء كان ذلك حقا أو غيره، وذلك ما أوصله ابن عمر للخليفة.

وقد توضح تشهير ابن عمر بإگيدر، حينما اتهمه بأن، "لا سلامة منه ومن رأيه، والذي استفهمت منه، أنه لا يكره إيقاد الفتن حيث علم تسويد صحيفته لدى سيدنا وساء ظنه، صعب عليه القدوم هناك من أجل ذلك" (287). فيلقى اللوم على إگيدر، متهما إياه بالسعي في توريط الحركة، بإثارة النزاعات، وذلك كله تهربا من مفارقتها للحركة، حتى أن ذكر "أن العامل حيث تكلم معي في أمره على توجيهه، فقلت إن كان يسلم توجهه، فلا بأس من الخوض في القبيلة والوسوسة، فقال لا يسلم من ذلك. والحاصل سيدي إن اقتضت المصلحة بقاءه على هذه الحالة فلا بأس" (288).

ويستنتج من هذه المواقف المتضاربة، وسعي كل طرف للكيد للآخر، مدى المنافسة التي كانت بين أفراد القيادة، لكن مع ذلك كانت مصلحة الحركة، والسلطة المركزية، تحجب آثار تلك المنافسة. كما تبين أيضا أن أولئك الأفراد كان لكل منهم دوره، حتى إن اقتراح إبعاد إگيدر صعب التنفيذ، مما يؤكد إما أن له وزنا داخل القبيلة، أو أن الخليفة نفسه لا يرغب في إبعاده بتركه عينا على الحركة. ولذلك فإن ابن عمر، رغم ما تشكى به من إگيدر، فإنه ختم رسالته "ومقصودنا تكون على بال ولا تجاوبني عن هذا الكتاب، بل اكتم أمره" (289). تفاديا من إفشاء

(286) ن. ر.

(287) ن. ر.

(288) ن. ر.

(289) ن. ر.

الأسرار، وأهداف كل طرف من الأطراف القيادية، فتكون السلطة المركزية، هي المستفيدة من توفر المعلومات، عن كل ما كان يحدث بالحركة، وما يمكن أن يلحق بها من أضرار، التي وصلت إلى نقص امدادات المياه.

1- 2- نقص امدادات المياه والحركة :

كان تنقل الحركة بحاجة يتم في فصل الصيف من سنة 1873/1290. وهي منطقة قليلة المياه الجارية، التي تنحصر في جريان غير دائم بالوديان، أو عيون محدودة. ويعتمد معظم السكان على الآبار، والنطافي بالخصوص، ولذلك كان من الطبيعي، أن تتأثر الحركة بهذه الوضعية، في مسألة توفير المياه لها. وخاصة إذا دام استقرارها فترة أطول. وهذا ما حدث إذ منذ أن حلت بإداوگلول في أواخر شهر جمادى الأولى لم تبحر المكان، حتى أنهى ابن عمر للخليفة في 23 جمادى الثانية 1890 / 18 غشت 1873 "كون المحلة في غاية العطش، بنفوذ الماء في المحل الذي نحن فيه" (290).

قد صادف نقص امدادات المياه للحركة شهر غشت، ومعلوم أن المنطقة آنذاك تعرف تناقص المياه، وإن مكث الحركة حوالي شهر بمكان واحد، كاف للإتيان على ما يمكن أن يكون مخزوننا من المياه، في النطافي، كما قد يؤثر على مياه الآبار، لأن الحركة تحتاج إلى استهلاك المياه لمصالح متعددة في تلبية حاجيات البشر والبهائم.

وإن إحاطة الخليفة بنقص امدادات المياه، جعله يستفسر كلا من العامل أبهي، وشيخ إداوگلول أبو العشرات، اللذين كانا موجودين آنذاك ببوريقي فأشارا على الخليفة برحيل الحركة إلى دار إداوگلول مدعين، أنها "محصنة والماء فيها كثير، وكونها عمل المخزن جيد" (291)، لكن الخليفة علق تنفيذ اقتراحهما على

(290) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 23 جمادى الثانية 1290 / 14 غشت 1873. خ. ح. ر.

(291) ن. ر.

مراجعة ابن عمر، مما يبين أنه كان يترث لاستقصاء وجهات النظر، لما قد يكون في الأمر من مكايد.

لقد اعترض ابن عمر انتقال الحركة، موضحاً للخليفة، أن "مقصود أبو العشرات رب البلاد اندفاع المحلة عنهم" (292)، مضيفاً أن المنطقة الجبلية ما تزال فيها بعض المقاومة، ولذلك "إذا انتقلنا لإداوتغمة، اتسع الأمر على الجبل ومقصودنا إذا قضى الله أمره في الجبال، وصلح شأنهم، تنتقل حيث شئنا" (293). فبين ابن عمر، أن أبا العشرات إنما يريد فقط باقتراحه، إبعاد المحلة عن قبيلته إداوكلول، لما تتحمله من توفير حاجياتها. كما اعتبر انتقال الحركة غير موات، لأنه يفسح المجال لاتساع مقاومة الجبل، ولذلك فإنه يقترح على الخليفة، "كلف قبيلة إداوكلول، يفرضون المطافئ ذي المياه، على الأقسام المجاورين للمحلة، حتى يقضي غرض سيادتكم" (294)، وذلك ما كان يتهرب منه أبو العشرات لأنه قد يحدث ضجراً للقبيلة، أو ربما امتناعاً عن التنازل عن نطاقي المياه، في ظرف زمني، تعتبر فيه المياه بمنطقة شبه جافة، من المخزونات الضرورية.

وأما بالنسبة للدار التي اقترح العامل والشيخ الانتقال إليها بإداوتغمة، فبين ابن عمر للخليفة وضعيتها، "المطافي التي فيها فاسدين، والبير مأوه قليل" (295)، إضافة إلى أنها ليست للمخزن، "بل هي لطالب ذي العلم، ومعه ثلاثة أو أربعة ملكا لهم ولآبائهم وأجدادهم" (296)، وإنما كان محمد أبهي قد سيطر عليها، وبني فيها أبراجاً، ويظهر أنه بعد ثورة حاحة عليه، رجع لها أربابها، "وما زالوا أربابها ساكنين بها" (297). وبذلك نقض ادعاءات كل من العامل والشيخ.

(292) ن. ر.

(293) ن. ر.

(294) ن. ر.

(295) ن. ر.

(296) ن. ر.

(297) ن. ر.

دار المخزن بإداوتغمة، تقول الرواية الشفوية من المنطقة إنها دار القاضي يادكسيمور، أصبحت خربة، وبها آثار الأبراج والنطاقي.

لقد بين هذا الجدل حول إيجاد المياه للحركة، عن كون كل طرف يرمى المصلحة المكلف بها، فابن عمر ما يهمه هو توفير المياه، أيا كان مصدرها، ولو بإلزام القبيلة بها. وأما أبو العشرات ما كان يهمه إلا حماية قبيلته، بإبعاد الحركة عنها، ولو باقتراحات غير عملية، وأما القائد أبيهي، ما كان يهمه إلا اصطناع حيلة لاسترجاع الدار، التي كان أخوه قد سيطر عليها. كما برهن ذلك الجدل أيضا عن كون استمرار مكث الحركة بحاجة، بدأ يخلق سأمًا، لدى السكان والمسؤولين المحليين، إضافة إلى تناقض المواقف ومحاولات التنصل من المسؤولية، التي كانت المنافسات تؤججها بين أفراد القيادة. وكلها عوامل معرقة لاستكمال أهداف الحركة، في استرجاع الاستقرار لحاجة، الذي يعتبر المس بالعهود للثوار أحد موانعه.

1- 3. الالتزام بالتمهيد بالأمان للثوار:

كانت استراتيجية الحركة، منذ أن حلت بحاجة، هو تحقيق الأهداف، بأقل الخسائر، وإن هذا لا يتأتى إلا بسلوك سياسة رفع لواء الأمان والصفح⁽²⁹⁸⁾، وقبول كل ما يمكن أن يسهم في استقرار القبيلة، حتى ترجع لأداء وظيفتها، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لأن اضطرابها يحول دون تحقيق ذلك، وخاصة أن السلطة المركزية في ظرفية زمانية حرجة، كانت فيها في حاجة إلى مزيد من الاستقرار العام. فاستعمال العنف لا يزيد إلا في التباعد بينها وبين القبائل، التي هي في حاجة لدعمها المادي والبشري. ولذلك فإن أحد دعائمها السياسية خاصة تجاه الجماعة، هو الصفح، الذي يحو كل آثار الاختلاف والمناهضة، التي تقوم بها القبيلة. ذلك الصفح، الذي رأينا تكرره بمنح الأمان لكل المنطبيين، والمتخلفين عن المقاومة، أثناء تنقل الحركة باتحادية حاجة.

ما أن وصلت الحركة إلى إداوگلول، ومكثت بها وبدأت الأمور في الانضباط، حتى اعتبر ذلك نصرا للسلطة المركزية، فعجلت بتوجيه أمر للعامل عبد

(298) راجع مبادئ الحركة ص، 379.

الملك أبهي، لـ "استنهاض إخواننا حاحا، وشحذ قريحتهم وحث عزمهم وأمر سيدنا أعزه الله بإجماعهم كبيرا وصغيرا، حتى يقرأ الكتاب الشريف، الوارد من الحضرة الشريفة، ليبلغ الشاهد الغائب" (299). وقد قام عبد الملك أبهي بتنفيذ هذا الأمر، "فجمعنا الجميع، كبيرا وصغيرا، حتى أسرده كاتب خديم سيدنا القائد محمد بن عمر، وشرحه أيضا، الطالب سيد علي ابن محمد إكيدر، بلغتهم حتى استبصروه جميعا واسمعوا وأطاعوا لأمر سيدنا" (300).

يتبين من هذا، أن توجيهات عامة، وجهتها السلطة المركزية، يلزم على الجميع تنفيذها. ولضمان ذلك، لا بد من خلق الثقة بين الحركة والسكان تنبني على اطمئنان القبيلة كما عبر عن ذلك ابن عمر، "أن نؤمن على أمان سيادتك، الصادر والوارد والفار والقاعد" (301). فيسود الاطمئنان كافة السكان، بالتزام أفراد القيادة، تطبيق مبدأ الأمان.

وإن المنافسة بين أفراد القيادة، أثرت على تطبيق مبدأ التعهد بالأمان، للثوار وللفارين من القبيلة الحاحية، والأمثلة متعددة حول هذا الموضوع، كما يتبين من الحالات الآتية.

لقد أبلغ ابن عمر الخليفة، أن رجلا يدعى الحاج حم من فرقة إداغـرگان ياداوكلول، كان قد فر من قبيلته مع إخوانه، واستقر عند إداوتنان بامسكروط (302) فذكر ابن عمر، أنه "وجهت عليه وأمنت عليه على أمان سيدي، وقدم هو وإخوانه نحو العشرين كانونا أو ثلاثين، ولقيته مع العامل، وقام بواجب خدمته، ذلك يعلمه كل واحد من القبيلة" (303). لكنه حدث ما عكر هذا الأمان، الذي بدونه ما كان

(299) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 3 جمادى الثانية 1290/29 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(300) ن. ر.

(301) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 17 جمادى الثانية 1290/12 غشت 1873. خ. ح. ر.

(302) ن. ر.

(303) ن. ر.

ذلك الشخص، ليجرؤ على العودة إلى القبيلة من مكان، كان آمنا فيه على نفسه وإخوانه. وذلك أن "الطالب على إگيدر، كتب عليه لخليفة العامل، الذي معنا وقبض عليه" (304)، وكان ذلك غدرا، لما كان ابن عمر قد التزم به، من التعهد بالأمان لذلك الشخص، واعتبر تصرف إگيدر، طعنا لشخصه، ويرى ابن عمر، حتى إن كان القبض على ذلك الشخص فلا يتم إلا "بإذن سيادتك، فمن الواجب، العامل هو الذي يكتب على قبضه، ولا علينا في ذلك" (305)، على أساس التسلسل السلطوي، فيكون الخليفة هو الذي يصدر الأمر بالقبض، ويطبقه العامل، وليس بأمر من شخص، لم تكن له أية صفة رسمية في قيادة الحركة.

أما الحالة الأخرى التي اعتبرها ابن عمر أيضا خلطا للمسؤولية، في التعهد بالأمان للشوار، اتهمه لإگيدر، بأن "جميع ما يقع ينسبه لنفسه، كمثّل رجوع أولئك الناس، الذين كنا وجهنا لحضرتك السعيدة، أهل الجبال، فإنه كتب للناس وأخبرهم، وأنه هو الذي ردهم نكاية لنا، وإفسادا لعملنا" (306). فبين ابن عمر بجلاء، أن ادعاء إگيدر ينقض عمله، ويفسده، مما يخلق الصعوبات لمصداقيته عند السكان.

لقد بلغ التشكك حول أفراد القيادة، وعدم الاطمئنان إليهم ذروته، حتى مس شخص ابن عمر، الذي تشكى للخليفة، "إن كنت على هذه الحالة، وإن لم تبقى لي الكلمة ولا عهد في هذا الأمر، فالمطلوب من سيادتك وكمال فضلك، أن تنقضني [تنقذني] من هذه القبيلة، فإني لا أقدر على عنفها وكثرة كلامها" (307)، مما يوضح أن سكان القبيلة الحاحية، كانوا يستشعرون الصراع بين أفراد القيادة، ويستغلونه للنيل منهم. كما حدث لابن عمر، مما شكك في العهود والأمان، التي كانوا يتعهدون بها الجميع.

(304) ن. ر.

(305) ن. ر.

(306) ن. ر.

(307) ن. ر.

إن الصراع بين إگيدر وابن عمر، تحول إلى هاجس يقض مضجع ابن عمر، الذي صار يتجسس على إگيدر، ويستطلع مواقف الناس منه، "أختبرتهم، فوجدتهم لا يساوي عندهم قدر بعوضة، إنما يتكلم معهم بأجوبتك الشريفة، التي توجهها إليه، فيظهرها لهم، ويقول لهم ها نحن نتكلم عليكم، ونرغب عنكم حتى ظهر لهم الآن أمره، واتضح نهاره" (308). فاعتبر ابن عمر أن مكانة إگيدر، إنما يستمدّها من اتصاله بالخليفة وتبادل المكاتبة معه. وليس من مركزه لدى قبيلة حاحة، التي ادعى ابن عمر أنها لا تقدره. واعتباراً لذلك فإن ابن عمر طلب من الخليفة نقل إگيدر من الحركة، بتوجيه استدعاء إليه، "فيتوجه طوعاً أو كرها، وحيث يحل محله فاقطع عليه المكاتب للقبيلة، واجعل عليه الأرصاد لتستقيم أمر هاذة القبيلة" (309). لكن يظهر أن هذا الاقتراح لم يأخذ به الخليفة.

إن مجمل هذه الشواهد، توضح مدى استحكام المنافسة بين أفراد القيادة، مما ينعكس على أهداف الحركة، حتى إن صعوبة تحقيق كل خطوة من خطواتها، يحاول كل طرف أن يعزوها إلى الطرف الآخر، فيحولون بذلك الاهتمام بحل المشاكل الرئيسية إلى المشاكل الثانوية. كان ذلك ما حدث، سواء فيما يتعلق بضمان أمن الحركة أثناء تنقلها، وكذلك أثناء البحث عن توفير المياه لها، أو حول ضمان دعائم الاستقرار، المبني على اطمئنان القبيلة. لكن رغم مساوئ ذلك الصراع، فإنه كان يبين من جانب آخر، تمسك كل طرف بوجهة نظره، مما ينعكس أكثر في التسيير، وتحديد المسؤوليات.

2. التنظيم السلطوي و تحديد المسؤوليات :

إذا كانت السلطة المركزية، لما جردت الحركة إلى حاحة، قد وضعت في مخططها العام، إعادة الاستقرار إلى المنطقة، فإن ذلك لا يتم فقط بممارسة أنواع

(308) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 28 جمادى الأولى 1209 / 24 يوليو 1873. ح. ر.

(309) ن. ر.

الضغوط على القبيلة، بل يقتضي أيضا النظر في مشاكل المنطقة التي منها التنظيم السلطوي، أي كيفية ترتيب العلاقة بين السلطة والسكان. لأن ضمان استمرار الاستقرار، مرهون بتحديد مسؤوليات كل الأطراف المتعاشية. حتى يلتزم كل طرف بما أنيط به، وأن الإخلال بذلك الالتزام، يؤدي لا محالة إلى كسر التوازن الاجتماعي، الذي هو من مهام تواجد السلطة، سواء المركزية أو المحلية وغالبا ما يكون الشطط في ممارسة السلط، من جملة أسباب خلل التوازن، لأن الأجهزة التنفيذية، لا تتورع عن استغلال كل الفرص المتاحة، لإظهار قوتها، سواء أمام المخاطب أي السكان، أو المخاطب أي السلطة العليا الأمرة. فيكون صد تلك السلطة، من طرف السكان، برفض الانقياد لرغباتها. لكن إذا أصرت تلك السلطة الوسيطة، على نهجها المجحف، تنقلب الأمور ضدها، كما حدث بحاحه، حينما قامت الاتحادية الحاحية، بثورتها ضد أيت أبهي(310)، التي انعكست على الأجهزة التنفيذية المساعدة كالشيوخ. ولذلك كان من الواجب لإعادة الاستقرار للمنطقة، بعد أن حلت الحركة بها، أن تعالج علاقات الجهاز التنفيذي بالقبيلة، سواء العامل أو الشيوخ، في إطار تنظيم محلي يعتمد في توازنه أيضا اللفوفية. وكذلك تحديد المسؤوليات لكل الأطراف، بما في ذلك التقصي في مشاركة القبائل الاتحادية في الأعمال التخريبية، التي وقعت بمتلكات أيت أبهي.

1.2. الأجهزة التنفيذية و ضبط العلاقات بالقبيلة :

كانت الأجهزة التنفيذية بمنطقة حاحه، محددة في جهازي العامل والشيوخ، هذان الجهازان اللذان اجتهدت السلطة المركزية، لإعادة الهيبة لهما، منذ أن توغلت الحركة بحاحه.

(310) راجع ثورة حاحه على أيت أبهي. ص. ص. 351-359.

2 - 1 - 1 - العامل ومسؤولياته :

كانت مشكلة عمالة حاحة ، من المشاكل الكبرى التي كانت وراء أحداثها. فبعد الثورة على محمد أبهي، حاولت السلطة المركزية تعويضه بمسؤول محلي (311)، لكن التجربة فشلت، فعينت عاملاً أجنبياً عنها (312)، وما أن حلت الحركة بحاحة، حتى كان أول عمل تقوم به، هو تعيين عامل جديد، على الاتحادية الحاحية، وهو عبد الملك بن عبد الله أبهي (313). من نفس العائلة، التي أطاحت الثورة بها. ولا شك أن ذلك يعتبر إعلاناً صريحاً، لرفض الأعمال التي قامت بها القبيلة.

لقد بدأ ظهور مشكلة تحديد مسؤولية العامل الجديد، تجاه قضايا متنوعة أثناء وجود الحركة بحاحة، والتي مست جوانب مختلفة من علاقاته بالقبيلة، نستعرض بعضاً من نماذجها.

كان انقسام الحركة أثناء تواجدها بحاحة إلى قسمين، قد أحدث إشكالية لدى العامل، تدعو إلى تحديد مسؤوليته، هل يرافق القسم المتوغل من الحركة داخل أراضي حاحة ؟ أم يبقى مع القسم القائم منها ببوريقي ؟

يظهر أن العامل، قد فضل البقاء مع المحلة القائمة ببوريقي، معللاً ذلك، بـ "أن أعيان حاحة كلها، أخص منهم الشيخ أحمد نيت الحسن الزلطني، اجتمعوا عندي، وطلبوا مني أن أبقى هنا بالمحلة السعيدة، تحت رجل سيدنا ومولانا الخليفة. وأن لا نفارق جيشه السعيد، لأن سيدنا نزل الآن ببلدنا، ولذلك لا يصلح إليّ أن أذهب لداخل وسط البلد، وأن يبقى سيدنا وراءنا" (314)، وبذلك حدد العامل مسؤوليته بإيعاز، كما يدعي، من أعيان القبيلة، هذا الاختيار الذي قد تكون له

(311) راجع محاولة تنصيب أنفلوس وفشلها . ص. ص. 360-362.

(312) راجع تولية محمد الذوبلاي على حاحة . ص. ص. 362-363.

(313) راجع تعيين عبد الملك أبهي . ص. 378.

(314) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 16 جمادى الأولى 1290 / 12 يوليوز . 1873 . خ. ح. ر.

أسباب، منها عدم رغبة الجميع في مرافقة العامل للحركة، مما يمكن أن يسبب فيه من صعوبات للقبيلة، فهو من العائلة التي كانت قد نحتها عن الحكم. لكن مهما كانت مبررات اختيار العامل، فإنه يدل على استعظامه لمسؤوليته.

لم يأخذ الخليفة باختيار أبيه، وإنما تم توجيهه إلى الحركة، مزودا بتعليمات منها ما أشار له ابن عمر المسؤول عن الحركة، "أمرته أن يكون عند إشارتنا، ولا يحيد قط عنها أصلا. وأن ينزل قُبته بإزاء قبتنا، وأن لا ينزل دارا من دور حاحة" (315). ويستفاد من هذه التعليمات، خضوع العامل في كل تصرفاته لقائد الحركة ابن عمر، مما يعقد تحديد مسؤولياته.

يظهر أن العامل ما إن حل بالحركة، حتى بدأ يتخذ مبادرات خاصة تجاه القبيلة، مما جعل ابن عمر يبلغ الخليفة، أن "العامل لا يتكلم معه في أمر من الأمور" (316)، متهما إياه، بأنه "مشغول بأمر نفسه، إذا دخل قبة سدها عليه، فلا يصل أحد إليه من القبيلة، ولا من الأشياخ، وإذا دخل دارا فكذاك" (317)، حتى إنه فوض الأمور إلى خليفته تُمَحَنَدِين، "الذي يحكم بين الناس، ومن أراد أن يهدي هدية يهديها إليه، ويكون جميع الكلام معه" (318). واعتبر ابن عمر هذا التصرف انحرافا عن الطريقة، التي تلزم العامل أن يسلكها، تجاه القبيلة، لأن "هذا الأمر لم يصل إبانہ الآن، حتى تستقيم القبيلة، إنما يلزمه أن يياشر القبيلة، لتألف قلوبهم، وتطمئن أنفسهم" (319). فوضح بذلك أن القبيلة الحاحية في حاجة إلى ضمد جروحها. ولا يكون ذلك الا بممارسة سياسة طمأننة تجاهها، يجب على العامل تحقيقها، ما دام هو السلطة المباشرة، لتنفيذ أوامر السلطة المركزية.

(315) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1290 / 18 يوليو 1873. ح. ر.

(316) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 23 جمادى الأولى 1290 / 19 يوليو 1873. ح. ر.

(317) ن. ر.

(318) ن. ر.

(319) ن. ر.

ولقد زعم ابن عمر، أن أبهي يسعى للانفراد بالسلطة الحقيقية، في الحركة تجاه القبيلة، كاتما عليه الأمور، حتى صار "لا خبر عندي من القبيلة، ولا من جانب الأشياخ، إنما نسمعه من المخازنية" (320)، ولذلك يقترح على الخليفة، وضع حد لهذا التصرف، ب"توجيه القائد الحاج بوعبيد، ليتولى الكلام مع العامل، بأمر من سيدنا، ويكون يدفع له صلاية الكلام، ونحن له إعانة، لعل الله يعالج أمور هذه القبيلة، حتى تجتمع كلمتهم" (321).

يتوضح من هذا الصراع الخفي، بين ابن عمر وأبهي، صعوبة تحديد مسؤولية كل طرف، فإذا كان ابن عمر باعتباره قائد الحركة، يسعى لمراقبة أبهي، مدعياً مصلحة القبيلة، فإن أبهي كان يعمل لتركيز نفوذه تجاه القبيلة، معززا مسؤوليته.

لقد كان أفراد من القبيلة، يحاولون التشكيك في مسؤوليات العامل، مما جعله يشير بشكل تحديد اختصاصاته، أمام الخليفة، ذلك أن شخصا يدعى "الفقير مبارك أجكدريج" استدعاه بعض جماعة آل أجكدريج لعندنا، فذهب هو مستدعياً لهم للحضرة الشريفة، وقال لهم لا كلام للعامل، وسيدنا الشريف أعزه الله بيلدنا" (322) مما يوضح أن أفراداً من القبيلة، يتعمدون تجاوز العامل، مدعين أن وجود الخليفة بعين المكان غني عنه، فطلب أبهي من الخليفة، "أن يشد لنا العضوض في مثل هذا، وأن لا يقبل لهم مولانا الشريف أعزه الله وأعلى كلمته، الدعوة للحضرة الشريفة، ولا للحضرة العالية بالله، بدون كتاب عاملهم، فإن ذلك استهزاء، بمملوك سيدنا ووصيفه وخديمه" (323).

يستفاد من هذا، أن أبهي اعتبر خرق تسلسل درجات التقاضي استهزاء، مهما كانت الجهة التي ترفع الدعوى أمامها. سواء الخليفة، الذي عبر عنه بالحضرة

(320) ن. ر.

(321) ن. ر.

(322) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 15 جمادى الثانية 1290/10 غشت 1873. خ. ح. ر.
أجكدريج : تسمى به المنطقة التي يلتقي فيها واد القصب بواد أجندة، وقد اشتهرت به حديثاً عين يأמה الناس.
(323) ن. م.

الشريفة، أو حتى السلطان، الذي عبر عنه بالحضرة العالية. ولذلك يشترط لقبول إقامة الدعوى، أمام إحدى السلطتين، أن تكون مرفوعة برسالة العامل، كأنه قد نظر في القضية، وعجز عن البث أو أن البث الذي قام به، لم يرض الأطراف المعنية، فيكون احترام تسلسل المسؤوليات، ملزماً للجميع، لأن أي خرق قد يعرقل أعمال الآخرين، وخاصة في ضبط التصرفات تجاه القبيلة، التي يلعب فيها الشيوخ الدور الأساس.

2- 1- 2- الشيوخ ومسؤولياتهم في أحداث حاحة :

تعتبر مؤسسة المشيخة (324)، ذات أهمية كبرى في النسيج الاجتماعي السلطوي، لضبط العلاقات بين السكان والسلطة، ضمن التنظيم القبلي. وخاصة أن الشيوخ ينشون في كل أفخاذ القبيلة وفرقها، فيكونون على صلة دائمة بالسكان. وتزداد أهمية هذا الجهاز، حينما تدعو الضرورة لتحريك القوى العامة بالقبيلة، وذلك ما حدث في حاحة إبان تواجد الحركة بها.

لقد كانت الاتحادية الحاحية، تدار علاقاتها بالسلطة بعدد من الشيوخ، ورد ذكر بعضهم أثناء وجود الحركة بحاحة، وخاصة الأشياخ الذين كانوا يتمتعون بسلطة ونفوذ قوى داخل الاتحادية، فكان منهم الشيخ أحمد نيت الحسن بأيت زلطن (325)، والشيخ مبارك أنفلوس، يأنكناقن (326)، والشيخ بهي بمورين، ياداوسارن (327)، والشيخ عبد الرحمان أبو العشرات، ياداوكلول (328)، والشيخ الحسن التكريري، بأيت تامر (329) والشيخ أحمد بوكريم،

(324) راجع دور مؤسسة المشيخة في إطار التنظيم السلطوي ص. 184-191.

(325) رسالة القائد عبدالمملك أبيهي إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الثانية 1290/5 غشت 1873.

(326) رسالة القائد محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1290/6 يونيو 1873.

(327) رسالة القائد محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1290/6 يونيو 1873.

(328) رسالة القائد عبدالمملك أبيهي إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1290/18 يونيو 1873.

(329) رسالة القائد محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1290/6 يونيو 1873.

بأيت عيسي(330)، والشيخ محمد الكازوتي، بإداو كازو(331)، والشيخ عبد الله بوخليق،(332) مع الشيخ محمد بوفنزي(333)، بإداو بوزيا، والشيخ مبارك بن بلعيد الزمزمي(334)، باداو زمزم. وأغفل ذكر أسماء شيوخ إداو كرت، وإمكراد، وإداو تغممة، مع إشارات إليهم.

لقد كان كل هؤلاء الشيوخ في حركة دائبة أثناء حركة حاحة، ويبرز منهم البعض كأحمد نيت الحسن الزلطني، الذي كان مرافقا للعامل أبهي، حتى إنه كان يتد به في كل المهام. ومن ذلك مثلا أن الخليفة أمر أبهي أن يوفد خليفته عليه، فاعتذر عن ذلك وطلب منه أن يقبل نيابة عنه "أحمد نيت الحسن، هو الذي يصلح للأمر"(335). وآزره في ذلك ابن عمر، "أن اقتضى نظر سيدي توجيه أحمد نيت الحسن في موضعه، فليكتب سيدي للعامل عليه، يقوم مقامه"(336)، أي مكان خليفة أبهي، مما يوضح أن أحمد نيت الحسن الزلطني، كان يكلف بمهام متعددة من طرف العامل، ولذلك لم يقتصر دوره على قبيلته أيت زلطن، بل صار يمارس نفوذا واسعا داخل الاتحادية الحاحية، وباتفاق مع السلطة المركزية، فقد قبل الخليفة طلب أبهي، لما أمره "بتوجيه الشيخ أحمد نيت الحسن بدلا عنه [خليفته] فيها نحن سيدي وجهناه"(337).

ولقد تتسع أدوار الشيخ، حينما يكسب شهرة ونفوذا، وذلك ما كان بالنسبة للشيخ مبارك أنفلوس، الذي كان برفقة الحركة، منذ أن انطلقت عبر حاحة، وأقام

-
- (330) رسالة الطالب على إكيدر إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1290/14 يونيو 1873.
(331) رسالة القائد محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1290/18 يونيو 1873.
(332) رسالة القائد محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 16 جمادى الأولى 1290/12 يونيو 1873.
(333) رسالة من محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 16 جمادى الأولى 1290/12 يونيو 1873.
(334) رسالة من القائد عمر المتوگي إلى الخليفة بتاريخ 7 رجب 1290/31 غشت 1873.
(335) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 8 جمادى الثانية 1290/3 غشت 1873. خ. ح. ر.
(336) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 8 جمادى الثانية 1290/3 غشت 1873. خ. ح. ر.
(337) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الثانية 1290/5 غشت 1873. خ. ح. ر.

لها الاستقبال(338)، ودافع عن نكثافة في حادثتهم مع إكيدر(339)، واكتسب ثقة محمد بن عمر، حتى إنه لما استدعى الخليفة الشيوخ الثلاثة، مبارك أنفلوس، وبهي بمورين، وأحمد نيت الحسن، للحضور عنده، أنهى أبهي له أنهم "قادمين صحبة حامل الكتاب، امثالاً للأوامر الشريف"(340). إلا أن ابن عمر تدخل فيما يخص أنفلوس، "بقائه عندنا أفضل، لكن حيث وجهت عليه وجب علينا امثال أمرك"(341) معللاً بقاءه، "لأنه واقف معنا في أمر الجبل، ويتكلم فيه"(342). ذلك أن الخطة التي كانت تنهجها الحركة تجاه القبائل الجبلية، كانت تعتمد على السياسة(343). فلذلك كانت في حاجة إلى وسائط ذات نفوذ واحترام من كلا الطرفين، فكان أنفلوس يمثل هذا الوسيط، ولذلك ألح ابن عمر على الخليفة، "إن كان سيدي له الغرض فيه، فاقضي الغرض ووجهه إلينا عاجلاً عاجلاً"(344)، ويعلل ابن عمر إلحاحه، ب"أن أمر الجبل قرب صلاحه، فإنهم يأتوا إلينا بالليل والنهار، وفيهم ذو العرض والمروءة، وملاقاتهم جلها على يديه، لكونهم يعرفون بعضهم بعضاً"(345)، مضيفاً أن له فيه مصلحة في ربط العلاقة مع القبيلة، وتقديم خدمات متعددة.

يتوضح من المهام التي أنيط القيام بها، لكل من أحمد نيت الحسن وأنفلوس بالخصوص، إبان حركة حاحة، بأن مسؤوليات الشيخ، تتسع أو تضيق، حسب الظروف التي يتحرك فيها، كما تبين أيضاً مدى اعتماد السلطة عليه، في علاقاتها بالسكان.

(338) راجع ص. 399.

(339) راجع ص ص 429-432.

(340) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 29 جمادى الأولى 1290/25 يوليوز. 1873. خ. ح. ر.

(341) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 29 جمادى الأولى 1290/25 يوليوز. 1873. خ. ح. ر.

(342) ن. ر.

(343) راجع خطة الحركة وكذلك العمل مع القبائل الجبلية. ص ص 378-380 ثم ص ص 415-423.

(344) ن. ر. ابن عمر

(345) ن. ر.

إن الاحتكاك الدائم للشيوخ بالسكان، قصد تنفيذ الأوامر السلطوية، قد يؤدي إلى خلق حزازات، تتطور إلى النيل منهم، فيصبحون "معرضين لمؤامرات إخوانهم" (346). وهذا ما حدث بعد ثورة حاحة على أيت أبهي، إذ نالت بعض القبائل من شيوخها، مما أحدث إشكالية أمام القبيلة، أثناء الحركة، وصعب من عودة الاستقرار والأمثلة عن ذلك متعددة.

لما كانت مفاوضة المصالحة بين الأعيان والثوار بقبيلة إداوسارن، كان سوء التفاهم بين الشيوخ والثوار، قد أسهم في عرقلتها، مما جعل ابن عمر ينهي للخليفة، "خشينا ربما يقع لجاج بين أشياخ إداوسارن مع إخوانهم، ويخرج البارود بينهم، لكون الأشياخ أتوا فيهم الحق على إخوانهم" (347)، مما يبين أن قبيلة إداوسارن، كانوا قد نالوا من شيوخهم، الذين وجدوا الفرصة، أثناء وجود الحركة لاستعادة سيطرتهم، وربما أدى ذلك إلى التفكير في الانتقام، فأخر ذلك التنافر التصالح بقبيلة إداوسارن.

ولقد بلغ الصراع بين الشيوخ والسكان، ببعض الفرق من الاتحادية الحاحية، حدا صار فيه السكان، يطالبون بتبديل الشيوخ، ومن ذلك ما حدث بإداوگگلول، حينما رفض فريق العودة إلى القبيلة، بعدما رحل عنها. فأبلغ ابن عمر الخليفة، أن ذلك الفريق، كان يتولى عليه شخص يدعى بوجمعة، "ما رحلوا إلا من جانبه، لأنهم حيث كانت الفترة أخذوا له شيئا أمثل" (348). فتوضح بصراحة أن ذلك الفريق، كان قد استغل فترة الاضطراب والثورة بحاحة، فنهب شيخه. ولذلك لما حلت الحركة بحاحة، لم يكن أمامه إلا الفرار من الانتقام، فاشترط لرجوعه من الرحيل، كما أخبر بذلك ابن عمر الخليفة، "إذا من عليهم سيدنا، وكانوا يقدمون على غير شيخهم بوجمعة، ويتولى عليهم غيره، فإنهم يقدمون، ويقومون بواجب

(346) التوفيق أحمد : مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر إينولتان (1800-1912)

الجزء الثاني. ص. 129. مطبعة دار النشر - الدرابيضاء. 1980.

(347) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 10 جمادى الأولى 1290 / 6 يوليوز. 1873. خ. ح. ر.

(348) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 23 جمادى الأولى 1290 / 19 يوليوز. 1873. خ. ح. ر.

ما نابهم في الخدمة المولوية" (349). فيكون شرط استئناف الانضباط بالنسبة لهذا الفريق، من قبيلة إداوكلول، هو إزاحة الشيخ السابق عنها، خوفا من انتقامه.

لقد كشف أمر هذا الفريق، أنه لم يكن الوحيد الذي رفض شيخه. ولذلك فإن ابن عمر اقترح على العامل أبهي، مسaire تلك الفروق، فأنهى للخليفة أنه، تكلم مع "العامل بهذا، فقلت له، إن هاذة الجماعة أو غيرها، فكل من أراد أن يقدم على غير يدي شيخه فوجه عليه، يقدم، وحيث تتمكن في القبيلة، ويستقيم أمورها، فافعل ما بدالك" (350)، فبين هذا، أن الصراع بين الشيوخ والقبيلة إبان الثورة كان حادا، وأن عودة الاستقرار لحاجة، لا يتم إلا بإعادة النظر في هيكلية المشيخة، باستبدال الشيوخ الذين لا ترغب فيهم القبيلة. إلا أن العامل لم يكن موافقا لابن عمر في رأيه، "أجاب بأنهم لا يقدمون إلا على يدي شيخهم" (351). ذلك أن العامل قد يرى أن فتح باب التغيير في هيكلية المشيخة، مع وجود الحركة بحاجة غير موات، وخاصة أن توليته شخصا على حاجة، ما تمت إلا بوجود تلك الحركة، وكأنه يلوح لحاجة بالانتقام لعائلته، ولأعوانها من الشيوخ.

كانت السلطة المركزية، توافق على التعامل بالمرونة في قضية الشيوخ مع قبائلهم، وذلك ما تبين من مسألة إداوكلو مع شيوخهم. فيظهر أنها كانت إحدى القضايا التي طرحوها على الخليفة، لما توافدوا عليه (352). ولذلك فإنه أصدر الأمر للعامل أبهي، "إن صلحت أحوال فراق قبيلة بني كزوتة" (353) دون تعيين هذه الفرق، "واستقاموا ورجعوا للجادة، وأرادت كل فرقة منهم أن يشيخ عليها رجل، فأمرني سيدي أعزه الله، أن نشيخه عليه" (354)، مما يوضح أن السلطة المركزية كانت تحاول إرضاء رغبات القبائل، في تبديل من تراه غير صالح من الشيوخ.

(349) ن. ر.

(350) ن. ر.

(351) ن. ر.

(352) راجع توافد إداوكلو على الخليفة ص، 420.

353- رسالة عبدالمملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 12 جمادى الثانية 1290 / 7 غشت 1873. خ. ح. ر.

(354) ن. ر.

لقد عانى إداوكازو من شيخهم محمد الكازوتي (355)، مما جعل الخليفة يخير فرقههم، "والفرقة التي أرادت إبقاء النظر إلى الشيخ محمد الكازوتي أمر سيدنا أعزه الله وحفظه، بإبقائه عليهم" (356). ولم يقتصر أمر المصالحة بين القبيلة وشيخها على أبيه، وإنما تدخل فيه أيضا، ابن عمر الذي أبلغ الخليفة، "نبأش أمره مع إخوانه، فمن أراداه واستقام أمره معه، فهو المقصود عندنا" (357)، ثم يطلب من الخليفة كيفية التعامل مع "من امتنع وصد عنه، فهل نسير معهم على الكيفية التي كنا قدمنا الاعلام بها ؟ فنحب من سيدي أن يعجل لنا بتوجيه، وتبين لنا سيدي كيفية الأمر التي نبأش به أمرهم" (358)، فأوقف ابن عمر كيفية معاملة المناهضين للكازوتي على أمر الخليفة.

يظهر أن عدم اتفاق فرق إداوكازو على استمرار تولية الشيخ الكازوتي عليهم مرتبط باستمرار وجود عناصر ثائرة في القبيلة، حتى إن الشيخ الكازوتي وخليفة أبيه، اتهما أنفلوس، بأنه كان يحرض أولئك الثوار، فقد "وجهوا رقاصا للطالب مبارك أنفلوس، يستشيروه في أمرهم" (359). لكن ابن عمر حاول أن يفند هذا الادعاء، "نحن نعلم أن ما عاد الله أنفلوس يحرض في المسائل التي لا تصلح لجانب سيادتكم" (360) رادا أصل الاتهام، إلى "ما بينهم من الأضضاد والمشاحنة" (361)، على أنه لا يستبعد اتصال الثوار بأنفلوس، بحيث وجه له كتابا في شأن الثوار، "ربما إذا كتبوا إليه ليستشيروه في أمرهم أن يحذرهم وينذرهم وبزجرهم" (362). لكن يظهر أن الثوار كانوا جادين في مناهضة الكازوتي،

(355) راجع قضية الكازوتي مع الثوار حين جلب الإدالة وفك بها الثوار في دار ابن أخيه ص. ص. 425 - 429.

(356) ن. ر. أبيه.

(357) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 15 جمادى الثانية 1290/10 غشت 1873. خ. ح. ر.

(358) ن. ر.

(359) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الثانية 1290/17 غشت 1873. خ. ح. ر.

(360) ن. ر.

(361) ن. ر.

(362) ن. ر.

فتوجهوا "لداره وإخوانه" (363)، وعلل ابن عمر سبب المناهضة، "بأن هؤلاء الفساد حيث حتمنا عليهم الفراق مع بعضهم بعضاً، تجدد أمرهم، وقاموا على ساق الجد، وهذا ما ذكره الشيخ محمد المذكور" (364)، أي الكازوتي، فاعتماد الشيخ هذا الزعم الذي قدمه للخليفة على لسان ابن عمر، إنما يسعى منه لإثبات أنه ما زال صالحاً للقبيلة، وأن أسباب المناهضة لا ترجع إلى صراعه معها، وإنما لأسباب أعمق ترتبط برغبة الثوار في الاستمرار في خروجهم عن السلطة، فيبرر بذلك كل أعمال تتخذ ضدهم.

إن التناقضات التي عرفتها علاقات الشيوخ بالقبيلة، ومحاولة كل طرف إلقاء مسؤولية إفسادها على الطرف الآخر، وما رافق ذلك من اللجوء إلى السلطة المركزية للبت في تلك التناقضات، لم يحل دون قيام المفاوضات بين تلك الأطراف، في نفس الوقت الذي كانت فيه الحركة تنتقل في حاحة. وكان الشيوخ والعامل يرفقها.

لقد وجه الخليفة استدعاء عاماً، لكل المسؤولين على قبيلة حاحة، على يد العامل، "يأمر سيدنا أعزه الله أن أقدم مع الأشياخ والأعيان وغيرهم، ممن يكلف في القبيلة للحضرة الشريفة" (365) وقرأ العامل كتاب الخليفة "على الأشياخ" (366) بمحضر القائد ابن عمر، إلا أنهم "أشاروا جميعاً أنني إذا قدمت وتركت الحركة محلها يقدمون عليهم بني كزوة، وغيرهم من أهل الجبل، فيروعون الحركة ويروعون القبيلة" (367) مما يبين أن الاستقرار ما زال مشوشاً.

لم يأخذ الخليفة بالاقترح الذي تقدم به أبهي، للتخلف عن الحضور، كما لم يأخذ باقتراح ابن عمر، الذي طلب منه "أبقاء أنفلس معنا" (368)، إذا توجه العامل،

(363) رسالة أخرى لمحمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الثانية 1290/17 غشت 1873. خد. ح. ر.

(364) ن. ر.

(365) رسالة عبدالمالك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 13 جمادى الثانية 1290/8 غشت 1873. خد. ح. ر.

(366) ن. ر.

(367) ن. ر.

(368) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 14 جمادى الثانية 1290/9 غشت 1873. خد. ح. ر.

وإنما أصدر الأمر بإلزام الجميع بالحضور، "إن العامل والأشياخ والأعيان فقدومهم مهم متعين لازم. ولم تبق مصلحة في بقاءهم معنا أصلاً" (369)، ولذلك "فلا يسمع أحدا منهم التأخر عنه، لا أنفلوس، ولا غيره، على أن جلوسهم هنا، ومنافستهم لا تترك لنا أمراً يستقيم بحال أصلاً، بل ما يكون سهلاً يصيرونه صعباً بشهواتهم، ويشعبونه بتتبع هوائهم، وأنه حتى إذا لم يكن موجب للتوجه عليهم، لوجب تفريقهم. إذا ليس من المصلحة ولا من السياسة جمعهم هنا، وأنهم لم يتركوا الحكم عليهم يجري مجراه. وأنه حتى إذا توقف الأمر على الخدمة يعللونه بفساد الجباله" (370).

لقد أدرك الخليفة أن بقاء أولئك المسؤولين عن قبيلة حاحة، مجتمعين وسط الحلة لم يعد مقبولاً، إذ اتهمهم بالعمل على عرقلة تنفيذ الأهداف، التي قامت الحركة من أجلها. كما أنهم ما فتئوا يستغلون ادعاء استمرار الثوار بالمنطقة الجبلية، للتملص من القيام بواجبهم، وخاصة أن المنافسات بينهم تزيد من التماطل، وهي وضعية لا يمكن شرحها فقط بمصالحهم الذاتية، وإنما ترتبط أيضاً بمصلحة اللفوف التي ينتمون لها. مما يكون له تأثير على تحديد المسؤوليات.

2 - 2 - اللفوفية و تحديد المسؤولية :

لقد أبرزت حركة حاحة، دور اللفوفية في تحرك القوى القبلية، وتأثيرها على تحديد المسؤولية، وكان ابن عمر قد أثار انتباه الخليفة، إلى ضرورة مراعاتها في عدة مناسبات، لأنها كما عبر عن ذلك "تبينت من إحكام اللفوفية" (371) في قبيلة حاحة.

كانت اللفوفية قد أثارت جدلاً نظرياً هاماً، حول دورها في التنظيم الاجتماعي السياسي، بمنطقة جنوب المغرب، بل في التنظيم السياسي العام

(369) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 15 جمادى الثانية 1290 / 10 غشت 1873. خد. ح. ر.

(370) ن. ر.

(371) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 17 جمادى الثانية 1290 / 12 غشت 1873.

بالمغرب، مما يدعو إلى ضرورة مراجعة بعض أعمال المنظرين لها، كروبير مونتاني، الذي كان من الدعاة المثبتين لفاعلية مؤسسة اللفوفية. كما وضح ذلك في دراسته عن علاقة الأمازيغ بالسلطة المركزية (372).

فقد أراد الباحث، أن يجعل منها، أداة التوازن السياسي، في منطقة شاسعة بالمغرب، لكنه ربط فاعليتها بالمناطق ذات السكان المستقرين، بالأطلس الكبير الغربي، والصغير، والريف، كما مدها إلى منطقة القبائل الجزائر، على أساس أن هذه المناطق، تحظى بنظام سياسي مستقل، عن أدوار خارجية، أي عن أدوار السلطة المركزية. فيكون الاستقرار السياسي لهؤلاء السكان، إنما نابع من تواجد فرق سكانية منتظمة في لفوف متضادة، تؤدي إلى التوازن بين السكان ويمنأى عن إطار سياسي خارجي.

لقد تحمس مونتاني كثيرا لهذه النظرية، التي أقرأنها تضعف مع نمو السلطة الفردية للشيوخ، والذي عرفته مناطق الأطلس في نهاية القرن التاسع عشر (373) لتختفي الثنائية اللفية في مناطق، متوگة، وحاحة، وإداوتنان. (374)

إن تأرجح مؤسسة اللفوفية بين الانكماش والامتداد، أثار الشك في أهميتها لدى بعض الباحثين كبيرك، ففي دراسته عن سكساوة، وجد أن هذه القبيلة لا تعرف النظام اللفي الثنائي، الذي يوجد لدى القبائل المحيطة بها (375). ولم يقتصر ذلك عليها فقط، بل يوجد نفس الشيء عند إداوتنان. (376) الذين ينقسمون إلى ثلاثية، تحفظ كل الاستقرار الفعلي بالقبيلة، في حين أن متوگة لا تعرف بثاتا اللفية الثنائية (377).

372) Montagne. (R). Ibid Ch. III. 182-216.

خصص مونتاني للوفية الفصل الثالث، تحدث فيه عن جوانب مختلفة للوفية، نشأة وتوظيف وامتداد وانكماش، مع محاولة التركيز على دورها في استمرار الحروب الداخلية، وانعدام التأثير الخارجي.

373) Montagne. Ibid p. 184.

374) Montagne. Ibid p. 193.

375) Berque (J) Structures sociales du Haut-Atlas. 2 éditions 1978, P. U. F. Paris. p.429.

376) Berque (J). Ibid. p. 430.

377) Berque (J). Ibid. p. 431.

ويقترح بيرك في مناقشته لمؤسسة اللفوفية استبعاد النظرة الأوربية لها، المبنية على أساس أنها جبهتان متعارضتان، بل إنها في نظر السكان، لا تعدو أن تكون تعبيرا عن تعارض بين فريقين متآمرين (378). مما يؤدي لأن يكون التنظيم الذي يأخذ به السكان، في المنطقة المغاربية، يراعي بعض الخصوصيات المكانية والزمانية، فتنوع مع هذه الخصوصيات، المصطلحات التي تتخذها الأشكال التنظيمية للسكان (379).

يؤدي هذا الاستنتاج، إلى اعتبار اللقية الثنائية، ليست أبدية ولا مقتصرة على شكل معين، كما حاول مونطاني أن يفترضه بالنسبة للسكان الأمازيغ. وإن كان يعترف أنها توجد أيضا في المناطق الخاضعة للمخزن، فإن أهميتها تزداد مع غياب السلطة المركزية (380). في حين يذهب بيرك إلى أن هذه المؤسسة، قد تنتج عن تقسيمات اصطناعية للقبائل (381).

إن الارتباك حول مؤسسة اللفوفية، بين الدارسين خاصة حول دورها، قد يرجع جزء منه، إلى المغالاة في الدور الذي أعطي لها، كعنصر فاعل مع غياب السلطة المركزية. لكن هذا الإشكال يتوضح إذا أخذنا بعين الاعتبار، الظرفية التي أنجزت فيها الدراسات، فهي الفترة التي كان المغرب، يخضع فيها لممارسة سياسة استعمارية، تميزت بضرورة التمسك بالمبادئ السياسية العامة، التي كانت قد وضعت منذ بداية الاحتلال. ومن أهدافها النيل من الشخصية الوحدية للمغاربة، باستغلال تنوع التنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للسكان.

وإن الرجوع إلى بحث إدمون دوتي، الذي أنجز قبل الاستعمار في سنة 1905، عن التنظيم العائلي والاجتماعي لحاحة (382)، يوضح بعض الجوانب عن مؤسسة اللفوفية. فقد ذكر الباحث، أنها تعم المغرب كله، كما أن معرفتها الدقيقة، ضرورية

378) Berque (J). Ibid. p. 430.

379) Berque (J). Ibid. p. 440.

380) Montagne. (R). Ibid. p. 182

381) Berque (J). Ibid. p. 431.

382) Douté : (Edmond) l'organisation domestique et sociale chez les Haha. L'Afrique Française janvier 1905. Renseignements coloniaux pp. 1-16.

للسلطة الحاكمة (383)، وأنها مؤسسة تتغير باستمرار (384). واستنتج الباحث، أنها عبارة عن تجمعات ذات صفة سياسية، والتي يمكن مقارنتها، بالرابطات أو لأحزاب (385) وبذلك يعتبرها لونا تنظيميا، لا تتوقف فاعليته على غياب السلطة المركزية، كما ادعى مونطاني بعده، وإنما يذهب دوتي، إلى أنها إحدى الأدوات الفعالة للسلطة المغربية (386). لأن المخزن هو الذي يستفيد منها، فيحركها لصالحه (387). وبذلك يجعلها مؤسسة لا تخرج عن السلطة المركزية، وإن كانت آفاقها، تعود أكثر على التوازن الداخلي للقبائل، الذي لا يمس مصالح السلطة المركزية.

إن هذه الآراء حول مؤسسة اللفوفية، تبين إلى أي حد أنها من إحدى خصوصيات التنظيم السياسي بالمغرب، وأن السلطة المركزية تتعامل معها، لإحداث التوازن بين المنافسات الداخلية، في كل القبائل، وذلك ما لم تخرج عنه الحركة بحاجة.

لقد كانت قبيلة حاحة الاتحادية، حسب ما يذكره دوتي، منقسمة إلى لفين (388)، الشكل الذي هو أساس النظرية اللفية.

لف يضم إنكُنافَن، إداوَزَمَزَم، إداوسارَن، إداوَكِرَض، أيت وَضِيل، إداوعيسي. لف ثان، يضم إداوَكُلُول، أيت تامر، إداوَتَغَمَة، إمكراد، أيت زَلْطَن، إداوَبوزيا، إداوَكازو. ويذهب دوتي إلى أن هذه الثنائيات تنتهى في الصغرة حتى تصل الجماعات داخل فرق القبائل بحثا عن دعامة في نزاعاتها.

إن هذه اللفوفية التي عاينها ابن عمر (389)، وأدرك أهميتها ودورها، جعلته يوحى للخليفة، عن الكيفية التي يجب التعامل بها معها. "لا يخفى عن سيدي وأن

383) Doutté. (E). Ibid. p. 15.

384) Doutté. (E). Ibid. p. 15.

385) Doutté. (E). Ibid. p. 14.

386) Doutté. (E). Ibid. p. 15.

387) Doutté. (E). Ibid. p. 15.

388) Doutté. (E). Ibid. p. 15.

أمر هاذة القبيلة الحاحية على قسمين. ونحن القسم الذي ظهرت لنا المصلحة فيه، نصافح باليد الذي تؤخذ به، وإن كان لهم الأغراض في ذلك فإنني نأخذ مصلحة سيدنا، ونترك الغرض" (390). فقد أوضح ابن عمر أن قبيلة حاحية، منقسمة إلى لفين كبيرين، وذاك ما أكدته دوتي بعده. وأن من مصلحة السلطة المركزية، التي يمثلها في الحركة أن تتعامل مع اللف الذي ترى مصلحتها فيه. وإن كان ذلك اللف، إنما يتقرب بدوره منها لأجل مصلحته. فيفهم من هذا، أن بإمكان السلطة المركزية، أن توالي هذا اللف، ثم تتراجع عنه، لتوالي اللف الآخر، في إطار استغلال منافسة كلا اللفين، فتصل إلى غايتها دون تعب كبير، ودون إثارة اللفين معا ضدها. حتى إن ابن عمر يذهب، إلى أن يكون عمله مع اللف الذي اختار التعامل معه، "إما بالوعد أو بالتسويق" (391). فتتجنب الحركة التعامل مع القبيلة بالعنف، مستغلة فقط ما كان من التنافس بين قواها المحركة، مما يضمن الاستقرار، على أساس كبح جميع الأطراف.

وهكذا، فمهما اختلفت وجهات النظر حول اللفوفية، سواء في أصولها أو أشكالها، أو في امتدادها وانكماشها، أو في توافقها أو عدمه مع مصلحة السلطة المركزية، فإنها كانت تشكل أداة للتوازن بين السكان، وبذلك يكون لها تأثير في تحديد المسؤوليات، سواء الدائمة أو الطارئة، مثل ما حدث بحاحية وما كان للقبائل من نصيب فيها.

2 - 3 - مسؤولية القبائل الحاحية في الأحداث الثورية :

لقد كشف تواجد الحركة بحاحية، عن عدم مشاركة كل القبائل الاتحادية، فيما حل بأيت أبهي من نهب. مما جعل الخليفة، يحاول الاستقصاء في تحديد مسؤولية القبائل، ومشاركتها في الأعمال النهبوية، وخاصة أن القبائل غير المشاركة فيها، لم ترد أن تعامل على قدم المساواة، مع القبائل التي نهبت دور أيت

(390) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 29 جمادى الأولى 1290 / 25 يوليو 1873. خد. ح. ر.

(391) ن. ر.

أبهي. رغم أن لها مطالب أخرى، كانت بدون شك، من الأسباب التي أدت إلى الثورة، والتي نجم عنها، إحداث أضرار بدور أيت أبهي، مما كان من أسباب تدخل السلطة المركزية، وحضورها إلى عين المكان، فأصبحت القبائل الاتحادية في مواجهة الحركة، وسعت للتملص من تعقبها لها بكل الوسائل، كالتلويح باستمرار الثورة، والتفاوض الذي تناول جوانب متعددة، بما في ذلك مسؤولية القبائل في نهب أزغار.

لقد أبلغت القبائل الجبلية، إداوبوزيا، وإداوكازو، وأيت عيسي، المفاوضين لها، بقيادة محمد ابن عمر، أنهم "قالوا ما فررنا إلا لقلة بضاعتنا وضعفنا، ولكوننا ما حضر منا أحد، في نهب متع أزغار، وخشيننا على أنفسنا من ذلك" (392). فيوضح هذا أن القبائل الثلاثة، امتنعت عن القدوم عند الخليفة، حتى تسوى حالتها، وتبين مسؤوليتها فيما حدث، ذلك أنها خشيت من المتابعة، برد ما لم تشارك في نهبه، متدرة بنقص ذات اليد.

ولقد اضطر محمد بن عمر، لأن يبين للقبائل الثلاثة، أن السلطان والخليفة، رغم أنهما حريصان على أن ترد كل قبيلة، "ما نهبت قليلا أو كثيرا، والمقصود من سيادتهما، هو عدم الظلم للجميع" (393)، على أساس أن السلطة المركزية، تلزم القبائل برد ما نهبته، لكن ليس اعتباطيا، وإنما بتحديد الفاعلين.

إن تبرئة أي طرف، لا يتأتى إلا بإثبات وقائع عدم المشاركة في النهب، حتى لا يقع الشطط في تحديد المسؤولية، وذلك ما حدث بالنسبة للقبائل الثلاثة، فقد جاء في رسالة مغفلة الباعث، مرفوعة إلى الخليفة، "أن قبيلة كزوة وبني زيادة، وبني عيسي، فإنهم لم يحضروا في تشتيت أزغار" (394) ثم وضح الأسباب التي حالت، دون مشاركة القبائل الثلاثة في النهب، قائلا "لما قدموا من الحركة من حدود متوگة، ووقعت الواقعة، وجاء صهر أخانا محمد، وطلب منه الإدالة، وأرسلهم

(392) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 7 جمادى الثانية 1290/2 غشت 1873. خ. ح. ر.

(393) ن. ر.

(394) رسالة مغفلة الباعث إلى الخليفة بتاريخ 8 جمادى الثانية 1290/3 غشت 1873. خ. ح. ر.

معه إدالة" (395)، مشيراً إلى الأحداث التي كانت بين متوكة وحاجة، والتي انهزم فيها محمد أبهي (396)، الذي أشار له الباعث "أخانا"، مما يفترض أنه، إما عبد الملك أبهي، أو أحد إخوته.

وفهم من الرسالة، أن القبائل الثلاثة، كان أبهي قد كلفها بحماية صهره. مما كان سبباً في عدم مشاركتها في نهب دور أيت أبهي، ثم يضيف الباعث، "أنا و قبيلة حاحا جميعاً، يشهد لهم بعدم إحصارهم في الواقعة، وعدم أخذهم شيئاً مما أخذ غيرهم. ونطلب من سيدنا الشريف، أن لا يعد عليهم شيئاً من ذلك" (397)

تبين هذه الشهادة التي استعد الباعث، والقبيلة الحاحية جميعاً، لأدائها، أن القبائل الثلاثة بريئة، مما قامت به القبائل الأخرى، مما يعفيها من المتابعة بتقويم المتاع المنهوب عليها، مالا أو عينا.

يتبين من هذا، أن القبائل تتضامن، ليس فقط للدفاع الحربي، بل كذلك للدفاع السلمي، لرفع الظلم عمن تحس أنها مظلومة، فرغم أن اتحادية حاحه، كانت على سوء تفاهم كبير مع أبهي، فإنها لم تشارك كلها في نهب أملاك أيت أبهي، ولذلك تطلب الأطراف غير المشاركة تبرئتها، مما جعل الاتحادية على استعداد لتبرئتها، تحديداً للمسؤوليات فيما طلب من الاتحادية، القيام به، برد المتاع المنهوب باعتبار أنه للمخزن (398).

وإذا كان الأمر صريحاً في نفي مسؤولية القبائل الثلاثة، عن الأعمال النهبوية، فإنه كان مبهماً، بالنسبة لقبيلة أيت تامر. فقد استفسر الخليفة العامل أبهي عن حالتهم، كما يفهم ذلك من رسالة لأبهي، ينهي فيها للخليفة، أنه وصله كتابه الذي، "يأمر فيه سيدنا بتبيين ما هم عليه قبيلة تامر، هل من المفسدين يعمهم ما يعم

(395) ن. ر.

(396) راجع الصراع بين متوكة وأبهي الذي أدى إلى انتصار الثوار عليه. ص ص 351-359.

(397) ن. ر.

(398) راجع أهداف الحركة ص. ص. 369-370.

المفسدين، أو من الطائعين" (399)، كما يأمره أيضا بتوجيه أشياخهم، "لينظر سيدي حالهم معاناة" (400)، مما يبين أن الخليفة يرغب في تقصي الحقيقة عن المشاركة، أو عدمها، في الأعمال الثورية.

لقد كانت قبيلة أيت تامر، من القبائل الأوائل التي وفدت على الخليفة بيوريقي (401)، لكن لم يغنها ذلك عن توضيح حالتها. مما يستلزم توجه أشياخها، لدى الخليفة بأمر منه للعامل، الذي أبلغه "ها نحن سيدي وجهنا أشياخهم جميعا، للحضرة الشريفة المنيعة، ويدهم مائتي مثقال بالثنية، ويبد الحاج الحسن أتكرزين أربعون ريالاً، لملاقة سيدنا الشريف" (402).

يظهر أن الخليفة، جدد الأمر لأبهي، بتوجيه مسؤولي قبيلة أيت تامر، لمزيد من تقصي الحقيقة، فقد جاء في جواب لأبهي يبلغ فيه الخليفة، أنه وصله الكتاب الذي، "أمر سيدي بتوجيه أشياخهم، ليكون الكلام معهم مشافهة، فها نحن وجهناهم للحضرة الشريفة. وأعلمنا مولانا الشريف، حفظه الله، بقضيتهم لفظاً لفظاً، مع شيخهم الحسن أتكرزين، وقدمننا كلامهم للحضرة الشريفة قبل تاريخ الكتاب" (403).

يتضح من هذا، أن أبهي كان قد أبلغ الخليفة، عن وضع أيت تامر، الذي يظهر أنه كان يرغب في الاستماع شخصياً لشيوخها، وخاصة أن هذه القبيلة تقع بعيداً، عن أزغار ن أيت زلطن مقر أيت أبهي، مما يستبعد معه مشاركتها في الأعمال النهبوية، لكن بعدها لا ينهض وحده دليلاً على عدم المشاركة، ولذلك كان التقصي ضرورياً. ولم يقتصر فيه الخليفة على العامل أبهي، وإنما كان يقوم هو بذلك، لما يترتب عن المشاركة أو عدمها من الالتزامات، فما يقربه الأشياخ، يصبح

399) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 9 جمادى الثانية 1290 / 4 غشت 1873. خد. ح. ر.

400) ن. ر.

401) راجع ص 415.

402) ن. ر.

403) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 11 جمادى الثانية 1290 / 6 غشت 1873. خد. ح. ر.

ملزما لقبيلتهم وخاصة أن الأمر دقيق. فإذا كانت ثورة حاحة، قد قامت لأسباب متعددة، فإن تملص بعض القبائل منها، قد يعني في نظر بقية القبائل خروجاً عن إجماعها، مما يسهم في النيل من قواها، والحد من فاعليتها. فيكون تحديد المسؤولية في مثل هذه المواقف أمراً صعباً، لما يترتب عنه من عواقب آنية وبعيدة.

لقد كان تحديد المسؤوليات إبان حركة حاحة، أمراً هاماً، سواء بالنسبة للعامل أو الشيوخ، أو القبائل. فلذلك تباينت الوسائل في إثباتها، وخاصة أنها تشابكت بأحداث عامة، وكانت الغاية القصوى من تحديد المسؤوليات، هو ما يترتب عنها من تحملات وعواقب. فلا يخفى أن تحديد مسؤوليات الجهاز التنفيذي، من عامل وشيوخ، ينعكس على ممارستها تجاه القبيلة، لأن الشطط في تلك الممارسة، يدعو لتحريك قوى محلية كاللغوف، للحد من الضغط على السكان، أو تدخل قوة السلطة المركزية، إذا اختل التوازن المحلي العام، كما حدث بحاحة. وإن كانت هناك قبائل تحاول التملص من مسؤوليتها في تلك الأحداث، مما يمس نسيج التآزر القبلي. فتحديد المسؤوليات، كان من العوامل الرئيسية لعودة الاستقرار لحاحة بما في ذلك تحديد المسؤوليات الجبائية.

3 - مشكلة التنظيم الجبائي :

إن إعادة استقرار الأمور بالاتحادية الحاحية، لم تقتصر فقط على توفير الأمن العام، بالقضاء على الاضطرابات، وإنما اقتضت أيضاً النظر في المشاكل الجبائية، والبت فيها، مما حذا بالخليفة، وبكل الأطراف المسؤولة، سواء بالحركة كمحمد بن عمر، أو بقبيلة حاحة من، العامل و"الشيوخ والأعيان"، أن يولوها العناية. فحرص الخليفة على مشاركة الجميع في تحمل المسؤولية، لتوفير قسط مهم من المال تدفعه القبيلة، باعتباره واجبا عليها(404)، مما يبين أن قضية الواجب هذا، كانت من جملة

(404) تراجع صعوبات استيفاء الأموال كواجب على القبائل، مثل حركة سوس. ص. ص. 139-142.

المشاكل، التي فجرت ثورة حاحة، حيث لم يكن الاتفاق، على كثير من الأساليب التي يقتضيها جمع ذلك الواجب، سواء في تحديد الأقساط المالية، الواجبة على القبائل، أو في طرق الجباية، فنجم عن ذلك استياء عام لدى القبيلة، أسهم في غضبها على الجهاز التنفيذي، من العامل والشيخ، ألحق بهم الأضرار. (405)

إن الوصول إلى اتفاق حول الواجب، تطلب عقد اجتماع، ومراجعة إحصاء الكوادر، وتحديد نوع الأداء، ومقدار الفرض، الذي تدرجت الاتحادية في أدائه.

3 - 1 - عقد الاجتماع العام :

لقد كانت الاتحادية الحاحية تخشى منذ انطلاقة الحركة، من إنزال عقاب بها (406). فكانت تنتظر أن يفرض عليها قسط هام من المال، وذلك ما أشعر به ابن عمر الخليفة، بعدما تقدمت الحركة بحاجة، وحلت بإداوكلول، "إذا اقتضى سيدي أن تبين لهم ما أمرك سيدنا المنصور بالله، من الدعيرة لقبيلة حاحا، لتطمئن أنفسهم، فإن سيدي أسعدك الله، إن جمعهم أشياخا وعامة، الذين معنا ومن هناك، كلهم في غاية الضيق والخرج والاهتمام من جميع ذلك، بخلاف إذا بين لهم سيدي ذلك، يشتغلون بأنفسهم" (407). فبين ابن عمر بوضوح، الخوف الذي كان يتتاب الجميع، من فرض قسط من المال على القبيلة، ظل قدره مجهولا، فرغب ابن عمر أن يوضح لهم ذلك.

يظهر أن الخليفة، كان ينتظر الظرفية الملائمة، للإعلان عن الفرض المالي على القبيلة، بعد القضاء على كل عوامل التوتر الأمني، مما يبين أن استمرار التلويح بالثورة، كان يغديه هذا الشعور، بل يفسر إلى حد، التباطؤ الذي كان مسيرو القبيلة، يواجهون به مناطق بؤر التوتر، في المنطقة الجبلية (408).

(405) راجع تحديد المسؤوليات 440-450.

(406) راجع أهداف الحركة 369-373.

(407) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 29 جمادى الأولى 1290/25 يوليو 1873. خد. ح. ر.

(408) راجع تعامل الحركة مع القبائل الجبلية. ص ص 415-423.

ولقد تجاوز الخليفة انتظار التصفية، فأصدر الأمر، لـ "القائد عبد الملك ابن عبد الله أبهي، بالقدوم على سيادتكم، ومعه الأشياخ والأعيان والمكلفون، بإخوانهم، والقائمون مقام عوامهم في الفرض والدفع ونحوه، بقصد إعمال التأويل في الفرض" (409)، فاعتبر هذا الأمر دعوة من الخليفة، لعقد اجتماع عنده، يشارك فيه كل المسؤولين باتحادية حاحة، من ممثلي الجهاز التنفيذي، كالعامل والشيوخ، وممثلي القبيلة من الأعيان، وأنواع التمثيل الذي تعرفه القبيلة، وذلك للاتفاق على القدر المالي، الذي يفرض على القبيلة.

لقد رفض الخليفة التأخير عن الاجتماع، مهما كانت الأسباب التي استعذر بها المدعوون، بما في ذلك مواجهة بقايا ثوار القبائل الجبلية (410)، فجدد الأمر، "بأن العامل والأشياخ والأعيان فقدمهم متعين لازم، ولم تبق مصلحة في بقائهم معنا أصلاً، سيما وهذا الأمر المتوجهين لقصده، هو أهم وأؤكد مما أرادوا الجلوس من أجله. فلا يسمع أحدا منهم التأخر عنه" (411). فألح الخليفة على حضور الجميع، لأن ما يجتمعون لأجله معه، أهم من أي أعذار أخرى، سيما وأن الحركة استمرت تنقلها داخل قبيلة حاحة، أكثر من شهر ونصف. فكل الأسباب التي اتخذها المسؤولون ذريعة تمنعهم من الحضور، واهية في نظر الخليفة، بما في ذلك بقايا الثوار الذين تواجههم الحركة.

لقد كانت الاستجابة لهذه الدعوة، مما جعل العامل أبهي يبلغ الخليفة، بأنه توصل بكتابه الذي، "يأمرنا سيدنا أيده الله أن أقدم الساعة مع الأشياخ والأعيان، الذين كانوا معي البارحة. فها نحن سيدي قادمين معهم، بعد جمعهم كلهم من غير ماطلة" (412). وبذلك ثم الاجتماع الذي أمر به الخليفة لاتخاذ التدابير اللازمة

409) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 14 جمادى الثانية 1290/9 غشت 1873. خ. ح. ر.

(410) ن. ر.

(411) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 15 جمادى الثانية 1290/10 غشت 1873.

(412) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 18 جمادى الثانية 1290/13 غشت 1873. خ. ح. ر.

لفرض المال على القبيلة حتى يضمن له القبول من الجميع، والتي منها تصحيح إحصاء الكوآنين.

3 - 2 - مراجعة إحصاء الكوآنين :

لقد كانت الكلف سواء العامة والخاصة، توزع على حسب الكوآنين. ولذلك كانت السلطة المركزية، تحرص على أن يكون إحصاؤها دقيقةا. كما كانت القبائل أيضا، ترفض أي تدليس فيها، وذلك ما تبين من حركة حاحة.

لقد حرص الخليفة على أن يتم إحصاء عام، لكوآنين اتحادية حاحة، فأصدر الأمر للعامل أبهي، "بأن يقيد كل شيخ عدد كوآنين إخوانه، وعدد صيامهم" (413)، باعتبار أن الكانون يشكل قاعدة الإسهام في مختلف الفروض، والصيام قاعدة المشاركة في مختلف الأعمال، وخاصة في النزاعات المسلحة. وحتى يتم ذلك الإحصاء بالصرامة، أهاب الخليفة بالقائمين به من الشيوخ، "بأن من نصح وصدق، تزداد حظوته ومكانته عند سيدنا أعزه الله. ومن خان وبذل وغير لا ينجح له أمر، ولا يساوي شيئا عند سيدنا" (414). مما يوضح أن إحصاء الكوآنين لم يكن يتم بنزاهة. فقد تحدث فيه تغييرات، تضر بما تجبیه الدولة من القبيلة، ولذلك اعتبر الخليفة قيام كل شيخ بإحصاء دقيق لإخوانه، يعد من علامات النصح السلطوي، مما يبين أن الشيوخ كانوا يخفون الحقيقة عن السلطة العليا، باعتبار أن منصبهم لا يخدم فقط تلك السلطة بل أيضا القبيلة.

لقد صدرت نفس التعليمات لمحمد بن عمر، "بأن تخرض الأشياء، ونحتم عليهم على التعجيل بإعمال زمام عدد صائمي إخوانهم، وعدد كوآنينهم" (415)، فاتصل بهم ابن عمر وحثهم على القيام بما صدر له به الأمر، لكن تبين له أنه "لم

(413) رسالة عبدالمك أبهى إلى الخليفة بتاريخ 15 جمادى الثانية 1290/10 غشت 1873. خـ. حـ. ر.

(414) ن. ر.

(415) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 12 جمادى الثانية 1290/7 غشت 1873. خـ. حـ. ر.

ينفع فيهم وعظ ولا كلام، فكل منهم يظهر الضعف لإخوانه وعدم القوة" (416). يوضح هذا أن كل شيخ يحاول إخفاء حقيقة عدد كوانين قبيلته، لما يلزمه ذلك من تحملات قد تتجاوز قدراتها، فيرجع اللوم كله عليه، وخاصة أن القبيلة قد تنتقم منه بإنزال أنواع الضرر به. فلذلك لم يكن أمام السلطة المركزية، إلا إلقاء المسؤولية على الشيوخ، للقيام بالأمر في جو من الصدق "بأن يتقوا الله عز وجل ويراقبوه" (417).

لقد كشفت عدة وقائع من الإحصاءات التي عرفتها اتحادية حاحة قبل الثورة، عن وجود ضيم وإجحاف في إحصاء كوانينها، مما جعل جل القبائل، متمسكة بمراجعة تلك الإحصاءات.

عرفت قبيلة إداو كُلول، عدة إحصاءات، ففي أيام القائد عبد الملك أبهي، تم إحصاؤهم، بأمر من السلطان المولى عبد الرحمان، فكان عدد كوانينهم آنذاك 493 كانوا، ثم تجدد إحصاؤهم في عهد ابنه عبد الله أبهي، وكان عددهم 527 كانوا (418). إلا أنه لما قامت الثورة، كان هم هذه القبيلة، الاستيلاء على رسم الإحصاء، الذي "دخل بيت البعض، وقالوا إنهم أعطوا عليه دراهم، حتى دخل بأيديهم" (419). مما يوضح أن القبيلة بذلت كل وسعها، لإخفاء حقيقة إحصائها، لأنه كما يظهر، أجحف بها بزيادة 42 كانوا. ولذلك أعيد إحصاؤها مباشرة، بعد الثورة، لما رفضوا قبول إحصاء عبد الله أبهي، الذي أخفوا رسمه. وتفاديا لعرقلة تقسيم الكلف، فإن القائد الذوبلالي (420)، "وجه إليهم أصحابه، وقبيلة إداو سارن، وإداو تغمّة، وحاسبوهم، فأنحصر عددهم في 464 كما ذلك في

(416) ن. ر.

(417) ن. ر.

(418) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 29 جمادى الأولى 1290/25 غشت 1873. خد. ح. ر.

(419) ن. ر.

(420) راجع عن الذوبلالي وقيادة حاحة. ص. ص. 362-364.

رسم بأيديهم" (421). فكانت القبيلتان المجاورتان، إداوسارن وإداوتغمة، مع أعوان القائد، هم الصاهرون على إعادة الإحصاء. مما يوضح الصعوبة التي ترافق إقرار القبيلة بعدد كوانينها. لما يتبع ذلك من تحملات، خاصة أن قبيلة إداوغلول ما هي إلا طرف من الاتحادية الحاحية.

ولما توجهت الحركة إلى حاحة، تجددت مشكلة الإحصاء في قبيلة إداوغلول، ففرت عدة أسـر من بعض فرقها، كإداغـرگان، وإدا أزيكو وغيرهم (422)، مخافة من الرجوع إلى إحصاء عبد الله أبهي، وإثباته على القبيلة، فلذلك اشترط الفارون حتى يعودوا إلى فرقهم، اسقاط الكوانين التي "زمت عليهم في أيام الحاج عبد الله أبهي" (423).

ولقد تداول ابن عمر، والشيخ أبو العشرات، حول حل يرضونه، فكان اقتراح أبي العشرات، "لو وجدناهم يرجعون لتركناهم عليهم، ولم نلتفوا إليهم" (424)، ولذلك فإن ابن عمر اقترح على الخليفة، تفاديا لاستمرار النزاع بين فرق إداوغلول، حول احتمال العمل بإحصاء عبد الله أبهي، "والحاصل إن اقتضى سيدي، أن تبقئهم على حساب السيد عبد المالك، وقل لهم إنه الحساب، كان بالأمر المولوي، على قبيلة حاحة كافة. وأما الحساب الذي يكون بأمر العمال، لا عمل عليه، ولا التفات إليه، وواعدهم حتى يأتي أمر سيدنا المنصور بالله، وسوفهم، وإن اقتضى نظرك أن تبقئهم، على تفريق ستة كوانين لكل قسم، حتى يقع الحساب على كافة القبيلة، بأمر شريف، فيكونوا من جملتهم" (425).

لقد كانت قبيلة إداوغلول، وزعت الكوانين الزائدة، وهم 42 كانوا على سبعة أقسام، التي تتشكل منها. فكان نصيب كل قسم، ستة كوانين، وذلك في

(421) ن. ر. محمد بن عمر

(422) ن. ز.

(423) ن. ر.

(424) ن. ر.

(425) ن. ر.

انتظار تسوية عامة، لمشكل إحصاء الكوانين باتحادية حاحة، مما يوضح أن إقرار القبيلة بالإحصاء، لا يتم إلا إذا كان رسمياً، بأمر من السلطان. وإن الإحصاء الذي يقوم به العامل، قلما ترضاه القبيلة، مثل ما وقع لقبيلة إداوكلول، التي رفضت إحصاء عبد الله أبهي، متهمة إياه بالتدليس، لما زاده على القبيلة من كوانين. وقد يكون هذا المشكل، من جملة الأسباب الكامنة وراء نكبة أيت أبهي. وتفاديا لكل صراع مستقبلي، فإن ابن عمر ألح على الخليفة، بعد أن فسر له مشكل إحصاء كوانين إداوكلول، بأن "توجههم إلينا من عندك، متفاصيل في هذا الأمر، متراضين مع بعضهم بعض، واقطع نزاعهم، ولا تتركهم على لجاجهم" (426). مما يوضح أن أشياخ إداوكلول، وفدوا على الخليفة، لندارس المشاكل التي تهم القبيلة، ومنها إحصاء الكوانين. فرغب ابن عمر أن يكون حل المشكل بتراضي كل الأطراف.

لقد كشف إحصاء كوانين قبيلة إداوكلول، عن عرقلة تزايد سكان القبيلة تزايداً طبيعياً. فقد كانت كوانينهم على التوالي 493 في إحصاء عبد الملك أبهي، ثم 527 في إحصاء خلفه عبد الله أبهي، لينزل إلى 464 بعد سنة 1871/1288. فقدت القبيلة في ظرف وجيز حوالي 64 كانونا، أي بنسبة 11.95٪، ذلك أن إحصاء عبد الله أبهي، تم في ظروف صعبة، لأنه بعد أن أحصى القبيلة، "ترك الرسم تحت يديه، وقال لهم هاذا وقت المجاعة، ولا بد لكم من مراجعة إخوانكم" (427). فتكون المجاعة التي تعرضت لها المنطقة في سنوات 1866/1869 (428)، قد أودت بحياة عدد هام من السكان، بقبيلة إداوكلول. وانعكست حتى على ما عرفته من النمو البطيء، بين إحصاء عبد الملك أبهي، الذي كان 493 كانونا، وإحصاء عبد الله أبهي 521 كانونا، الذي كانت الزيادة فيه 34 كانونا، أي بنسبة 6.4٪. فتفقد القبيلة بين الإحصاء الأول 493 والأخير 464، حوالي 29 كانونا. فيكون منحنى الزيادة بالقبيلة منحي انحدارياً، بفقدان 5.9٪ من السكان، طيلة أكثر من ثلثي القرن التاسع عشر. مما يبين نوع الأزمات التي كانت القبائل تتعرض لها، نتيجة الآفات المزمنة بالنسبة

(426) ن. ر.

(427) ن. ر.

(428) راجع المجاعة والمنطقة ص. 340.

لتلك العهود كالمجاعات، فتسبب في نقصان السكان، الذين يشكلون العنصر الأساس في مجتمع زراعي رعوي، تلعب فيه اليد العاملة دورا رئيسيا، في نفس الوقت الذي تتزايد فيه المطالب والكلف المفروضة على القبيلة، ولذلك كان من الطبيعي أن تقوم بكل أنواع الاحتجاجات التي تضمن لها الاستقرار.

وقد سار على نفس اتجاه إداوغلول، من المطالبة بمراجعة وضعيتهم الإحصائية، قبيلتا إداوكرزو وأيت عيسي، أثناء التفاوض الذي كان بينهما، وبين محمد بن عمر والوفد المرافق له، المكون من القائد بوعيد خال الخليفة، وكتابه محمد ابن الفضيل، وأنفلوس، والحاج الحسن التكرزيني(429)، فأبلغت القبيلتان محمد ابن عمر، أن من مطالبهما للعودة للانضباط، الإبقاء على "ما كان يعمل معهما قديما، من كونهما تارة، يكونان في كل قبيلة منهما، قبيلة سوى ربع، وتارة نصف قبيلة، ولكونهما أهل الجبل ولا شيء عندهما"(430).

إن هذا المطلب الذي تقدمت به القبيلتان ليكشف عن شيء آخر، هو كون القبيلة ليست سوى وحدة إحصائية، فإذا أكمل النصاب سميت قبيلة، وإن لم يتم عوملت بناء على ما تضم من السكان، فتكون نصف قبيلة، أو قبيلة إلا ربع. كما تبينه الوثيقة، وكما رضى ذلك التجمع السكاني، لكل من إداوكرزو وأيت عيسي.

إن هذا الإشكال يزيد من صعوبة تحديد مفهوم القبيلة، وهذا ما شعر به الباحثون في وضعية التنظيم المغربي. فعبر مونطاني عن ذلك حينما تعرض لدراسة لوحدات الاجتماعية التنظيمية(431)، فاستنتج أنه رغم أنها تتكون من وحدات مترتبة، من قبيلة إلى فخذة، إلى موضع، فإن هذه الوحدات ليست ذات شكل قار.(432) فقد تنوع في الامتداد والانكماش، والقوة والضعف، ورغم تشبه السكان المكونين للقبيلة بالجد المشترك، فإن العامل الاقتصادي، هو الذي يلعب دورا رئيسيا في تشكيلها، كالدفاع عن المحاط أو توسيعه.(433) ورغم أن

(429) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 7 جمادى الثانية 1290/2 غشت 1873. خ. ح. ر.

(430) ن. ر.

431) Montagne (R) Ibid. chap. II pp. 147.

432) Montagne (R) Ibid. pp. 148.

433) Montagne (R) Ibid. pp. 153.

اهتمامه كان منصبا على المناطق المستقرة من الجبال، فإنه شعر بصعوبة إيجاد صيغة شاملة لمفهوم القبيلة.

ولقد استشعر بيرك أيضا نفس الصعوبة، في تعريفه لسكساوة، فاعتبر أنه اسم يعني مجموعة من سمات، وعادات، ومؤسسات، دون أن يعني أصلا سلاليا (434). بل خليطا من السكان تمازجوا عبر فترة طويلة من الزمان، حتى إن أكثر من 90٪ منهم ليسوا بالأصليين (435). ولم يقتصر هذا على سكساوة، بل ينسحب على كل القبائل المجاورة لها، مما يبين أن الاسم باق لكن المحتوى يتجدد.

ويؤدي هذا الإشكال في تحديد مفهوم القبيلة إلى التساؤل الذي طرحه العروى، "هل القبيلة في المغرب إطار إداري محض وليست شيئا سواه" (436)، ومهما اختلفت الأسئلة والأجوبة حول هذا المصطلح، فإن مفهوم القبيلة يظل معقدا. وإن كان يوحى إلى حد، بما عبر عنه نفس الباحث بأنه "اسم يطلق على تنظيمية، وعلى مضمون اجتماعي، وعلى دور سياسي" (437)، مما يجعل القبيلة متعددة الاختصاصات والمهام، بتنوع مفهومها، حسب مستهدفات الباحث، وخاصة أن واقع القبيلة قابل للتوسع، مما يوضح حيويتها وفعاليتها.

لقد كانت السلطة المركزية تتعامل مع كل الأشكال التنظيمية التي تحمل اسم القبيلة. وذلك ما وضح من رغبة قبيلتي إداوكزو وأيت عيسي، في أن تتنوع درجتهم، فتارة نصف قبيلة، وتارة قبيلة إلا ربع، هذه العادة التي درجت عليها القبيلتان، والتي يظهر أنه وقع تغييرها، فاضطرت القبيلتان للاحتجاج عليها بالمقاومة، وتمسكتا بمطالبهما في العودة إلى النظام القديم، كعامل أساس للاستقرار.

أيد ابن عمر، رأي القبيلتين، لدى الخليفة، بأن أبلغه، "قد حلفوا إداوكزو بالأيمان المعظم، أنهم لم يجاوزوا أربعمئة صائم. وذكروا حجة أيدت قولهم، وأنهم

434) Berque (J) Ibid. p. 3.

435) Berque (J) Ibid. p. 4.

436) العروى (عبدالله) : ثقافتنا في ضوء التاريخ. دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت - لبنان. 1983. ص 43.

437) العروى. ن. م. ص 44.

يدفعون شيئاً لمسجدهم، مقيد في كنانة كفى به حجة عليهم" (438)، فتكون قبيلة إداو كزؤ لا تتعدى 400 صائم، هذا المفهوم الذي يتوقف عليه تعداد السكان القادرين على المشاركة في القيام بالأعمال، بما فيها الحروب. دون تعداد لبقية السكان من النساء والأطفال.

كما أيد ابن عمر أيضاً موقف آيت عيسي، فوعد القبيلتين بالتدخل لدى الخليفة، لقبول مطالبهما، "والمقصود من سيادة سيدي هو مساعدتهم في مطلبهم، بحيث إن قدموا هذه المرة نصف قبيلة، مرة أخرى قبيلة سوى ربع. لكل منهما حركة كاملة وتسمى قبيلة كلها خدمت" (439).

لقد أثير نفس مشكل إحصاء الكوانين، والتمسك بالحساب القديم أو التخلي عنه، لدى قبيلة إداو تغمّة، حتى "وقع لجاج مع بعضهم بعض في شأن المحاسبة مع جانب يقال لهم إداو أحوي، وجانب يقال لهم إداو أعشّه، فالأولون ذكروا أنهم بأيديهم رسم المحاسبة، على يد القائد محمد بن عبد الله، والآخرون قالوا لهم إنما نحن لا زلنا على الحساب الأول القديم" (440).

يتبين من هذا أن اتحادية حاحة، عرفت إحصاء جديداً، أجحف بها، تم في أواخر عهد عبد الله أبهي، وظل العمل به في عهد ابنه محمد، كما يتضح من الوثيقة. وقد يكون هذا الإحصاء، لم يأخذ بعين الاعتبار ما تعرضت له حاحة، من الأزمة الديمغرافية الناتجة عن المجاعة، كما وضح ذلك عند إداو گلول. ولذلك رفضت القبائل هذا الإحصاء، وفضلت العودة إلى الإحصاء القديم، الذي يظهر، حسب ما وقع لإداو گلول، أنه إحصاء عبد الملك أبهي (441).

(438) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 7 جمادى الثانية 1290/21 غشت 1873. خد. ح. ر.

(439) ن. ر.

(440) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 29 جمادى الثانية 1290/24 غشت 1873. خد. ح. ر.

(441) راجع ص. 462.

إن كل هذه الاعتبارات هي التي دفعت السلطة المركزية، لإعادة الإحصاء. لكن الخليفة، أصدر تعليمات بالتزام الصرامة، دون التفات إلى ادعاءات القبائل، وذلك ما توضح مما أمر به ابن عمر، فيما يخص، كلا من إداو گلول وإداوتغمة وإمگراد، بأن تلك القبائل، لا يمكن لها التنصل من "قيامهم بما يجب عليهم، وسط إخوانهم قبائل حاحة، من الحركة والمثونة، وتقييد الكوانين والصوام، مع أنهم لا بد لهم من ذلك، ومن القيام به طال الزمان أو قصر، ولا يقبل منهم عذر، في أداء ما ترتب عليهم من أجله، منذ ذلك فيما مضى، وما هوأت، فإن الأيام تحسب عليهم، وتحصى لا محالة" (442). وقد تكررت نفس التعليمات، وبنفس الصيغة، في رسالة أخرى لابن عمر (443)، بعد حوالي خمسة عشر يوماً. مما يوضح الصعوبات التي يواجهها الإحصاء الحقيقي، وخاصة محاولة القبائل التهرب، مما يترتب عنه من الكلف المتنوعة.

لقد عين الخليفة كاتبه محمد بن الفاضل، "للوقوف على أن يجمع تقايد الصائمين، والكوانين، وبوجههم" (444) له، فأنهاى العامل أبهى للخليفة، بأنه "دفعنا له تقييد كل شيخ، قليل من بني تامر، وبعض من بني جلولة وبني غماوة، ومجرادة، وأهل الجبل، فقد تركنا الخليفة مُحمّدين يوجههم لنا، بعد قبضهم منهم" (445)، مما يبين الدقة التي كانت متبعة في الإحصاء.

لقد كان العدد الذي صرح به ابن الفاضل، لمحمد ابن عمر لما سألته "فقال يكون ذلك ستة آلاف صائم، وإن زاد يزيد شيئاً قليلاً" (446) ثم أبلغ ابن عمر الخليفة "قد تذاكرت مع البعض من الأشياخ على عدد الكوانين، فحسبت نحن وإياه، ستة وثلاثين مائة كانون، من غير الجبال، تزيد بقليل أو تنقص بقليل" (447).

442 رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 6 جمادى الثانية 1290/1 غشت 1873. خد. حد. ر.

443 رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 23 جمادى الثانية 1290/18 غشت 1873. خد. حد. ر.

444 رسالة عبد الملك بن عبد الله أبهى إلى الخليفة بتاريخ 15 جمادى الثانية 1290/10 غشت 1873.

خد. حد. ر.

445 ن. ر.

446 رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 12 جمادى الثانية 1290/7 غشت 1873. خد. حد. ر.

447 ن. ر.

يستنتج من هذا، أن إحصاءا عاما جديدا، قامت به السلطة المركزية، لاتحادية حاحة سنة 1873/1290، فحصل منه، أن عدد الصائمين يفوق بقليل 6000 صائم، وعدد الكوائين يفوق بقليل أيضا 3600 كانون. وهو الإحصاء الذي كانت الدولة تعنى به، دون الإحصاء العام على غرار الإحصاءات المعاصرة، ذلك أن هم الدولة آنذاك، لم يكن منصبا إلا على معرفة القادرين على المشاركة في الأعمال بصفة شخصية منفردة، وهم الذين كانوا يسمون بالصائمين. أوالمشاركة الجماعية، بمساهمة وحدات اجتماعية، التي كانت تسمى الكانون. فكانت الدولة تحرص على إتمام ذلك الإحصاء، وفق شروط تجعل الجميع، يخضع لها حتى يتم الإسهام المادي الذي يقتضي إجراءات أخرى.

3. 3. تحديد نوع الأداء وكيفية توزيعه :

لقد أثيرت مشكلة نوع الأداء، وكيفية توزيعه، لدى الاتحادية الحاحية، مما يدعو للتطرق إلى إجراءات حسم ذلك المشكل.

كان الأداء في الواجبات المخزنية، يتخذ أسلوبا مزدوجا، عينا ونقدا(448). لكن يظهر أن تطورات حدثت عليه، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر(449)، مما جعل القبائل تفضل الأداء بأحد الأسلوبين، إما نقدا، أو عينا، وذلك ما حدث في اتحادية حاحة.

لقد أبلغ ابن عمر الخليفة، "أن البعض من أعيان هاذة القبيلة الحاحية، ذكروا لنا أن العامل، أراد أن يتبع عادة أبيه وأخيه، من كونهم يخرصون زرع كافة القبيلة، ويقبضونه منهم بوجهه قمحا وشعيرا وزيتا وغيره. ويفرضون الواجب

(448) راجع الواجبات : ص. ص. 240-263.

(449) راجع عياش، جوانب من الأزمة المالية، ص. ص. 18-21.

عليهم أيضاً" (450). فبين هذا أن عبد الله أبهي، ثم ابنه محمد بعده، كانا يلزمان القبيلة بدفع الأعشار، من عين المنتوج حبوا، كان أو إنتاج الأشجار، أو غيره، إشارة للبهائم أو نحو ذلك. ثم بعد هذا يلزمان القبيلة، بدفع أقساط من الأموال كواجب.

إن هذه الطريقة التي اعتبرت القبيلة عاداتها (451)، والتي أراد المتولي، عبد الملك أبهي، الرجوع إليها، لم تعد مستساغة لها، لما تلحق من "الضرر والإجحاف" (452) بالقبيلة، ولذلك فإن أعيانها، "طلبوا من سيدنا أن يسقط الزرع ويعطوا الواجب، أو يسقط الدراهم ويدفعون الزرع بوجهه" (453)، وقد اقترح ابن عمر على الخليفة، إرضاء القبيلة في هذا المطلب، بأن "اقتضى نظر سيدي أن يسقط عليهم جهة من الجهة فليكتب للعامل، ويوجه من هو فيه كفاية من جانب سيدنا، ليقراً [كتابه] على كافة القبيلة وأشياخها، ليزجر على ما كانوا به من قبله" (454)، فتكون القبيلة بذلك، على علم عام بما يجب عليها. فلا يكون فيه التلاعب، لا من جهة العامل أو الشيوخ، بتحديد الجهة التي يدفعونها، إن كانت نقداً أو عينا، حتى يقع التخلي عن الطريقة القديمة، التي كانت القبيلة تلزم بموجبها بأدائين.

خيرت القبيلة السلطة المركزية، باستعدادها لقبول إحدى الوسيلتين، وأن يتم الإعلان عن الوسيلة التي تختارها السلطة المركزية للجميع، تفادياً لأي تأويل يضر بالقبيلة.

لقد كانت كيفية توزيع الكلف، تتم بناء على معرفة إحصائية للقبيلة، وتندرج من القبيلة إلى تقسيماتها، وذلك ما توضحت بعض جوانبه أيضاً، باتحادية حاحة.

(450) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 7 جمادى الثانية 1290/2 غشت 1873. خ. ح. ر.

(451) ن. ر.

(452) ن. ر.

(453) ن. ر.

(454) ن. ر.

ألح الخليفة على الجهاز التنفيذي، من العامل والشيخ والمكلفين، بـ"تقييد ما ناب كل خمس، من أخماس كل قبيلة، في الموظف" (455)، مما يبين أن ما يهم السلطة المركزية، أن يتضح ما يجب دفعه على كل قبيلة، التي تتكون من تقسيمات منها الخمس. فذكر دوتي بالنسبة لحاجة، أن الخمس أو الربع، ليس إلا تقسيما إداريا محضا، يستعمله المخزن، كأساس لتوزيع الكلف (456)، كما يعد في حالة الحرب وحدة، وليس للخمس رئيس ولا مجلس خاص (457)، ثم يذكر أن المخزن يعد عددا قارا من الكوانين لكل خمس (458). مما يوضح أن الكانون هو أساس توزيع الكلف.

لقد كان ابن عمر، أورد العدد التقريبي لكل كوانين حاحة (459)، لكنه أضاف تشويشا على مفهوم الكانون، حينما ذكر أن "الكانون يكون فيه تارة عشرين كانونا، وفيه من يكون عشرة إلى خمسة كوانين" (460)، فأظهر هذا إشكالا في مفهوم الكانون.

لقد ذكر دوتي في دراسته عن حاحة، أن الكانون نوعان، كانون قديم، وكانون جديد، فأما الكانون القديم، فهو القاعدة التي يعتمد عليها المخزن، في تقسيم الكلف على القبيلة، وهو قار لا يتغير ولا يساير تبدل السكان، حتى إنه ذكر مثلا، أن المخزن يعد عشرة كوانين على سكان، وصل تعدادهم أكثر من ثلاثين كانونا سنة 1905. وأما الكانون الجديد، فهو الذي تعد به الكلف المحلية، التي تتحمل بها الجماعة أو القبيلة (461)، وهو كانون يتكون من كل عائلة أحادية (462). وربما ذلك قصد ابن عمر، بأن الكانون الذي يعد به المخزن، هو العائلة الكبرى،

(455) رسالة عبد الملك بن عبد الله أبيه إلى الخليفة بتاريخ 18 جمادى الثانية 1290 / 13 غشت 1873. خد. ح. ر.
456) Doutté (E). Ibid. p. 11.
457) Doutté (E). Ibid. p. 11.
458) Doutté (E). Ibid. p. 16.

(459) راجع ص. 469.

(460) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 12 جمادى الثانية 1290 / 7 غشت 1873. خد. ح. ر.
461) Doutté (E). Ibid. p. 11.
462) Doutté (E). Ibid. p. 11.

التي تتكون من عائلات أحادية، يختلف تعدادها، وهو نفس الإشكال الذي أشار له أحمد التوفيق، لصعوبة الاتفاق على معايير ثابتة لتحديد الكانون (463).

إن هذا الإشكال الذي يطرحه الكانون، هو الذي جعل السلطة المركزية، تركز على شكل كانون، تتفق عليه مع أطر القبائل. وتتعامل على أساسه معها، بغض النظر عن حجمه، تاركة مسألة توزيع الكلف مرنة. وذلك ما أشار له ابن عمر بالنسبة لحاجة، بأن اقترح على الخليفة، أن يجعل "عشرين ريالاً لكل كانون، وهم يجعلون التأويل مع بعضهم بعض، للقوى والضعيف" (464)، على أساس أن ما يهتم السلطة المركزية، هو معرفة ما يفرض على القبيلة، بناء على كوانين رسمية، فتقوم القبيلة بتقسيم مانابها، على الكوانين الفعلية، مراعاة درجة التحمل المادي، بالتمييز بين الموسرين وغيرهم. فيكشف هذا نوعاً آخر من التأزر داخل القبائل، حتى تضمن استمرار ثوابت العلاقات بين سكانها، بتحملها بنوع من التضحية المتبادلة بينها، الفروض المتنوعة التي منها، الفروض المخزنية الطارئة.

3 - 4 - الفرض واستيفاءه :

لقد كانت كل الإجراءات، التي سبق ذكرها، تهدف إلى الوصول إلى فرض أو ما تسميه الوثائق بالموظف، تستطيع الاتحادية أدائه.

كان مبلغ الفرض، بناء على اقتراح ابن عمر، بجعل عشرين ريالاً للكانون من 3600 كانون، هو "أثنان وسبعون ألف ريال" (465). وقد يزيد عن ذلك بإدخال الكوانين، التي اعترف ابن عمر أنها لم تحصى بعد. هذا الفرض الذي شاركت في قبوله، كل القبائل الحاحية.

463 (التوفيق (أحمد) : مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، إيتولتان (1860 - 1912) ج 1 -

دار النشر المغربية - الدار البيضاء - 1978 . ص 196 .

464 (ن . ر . محمد بن عمر . 12 جمادى الثانية 1290 / 7 غشت 1873 .

465 (ن . ر .

إن استيفاء الفرض لم يتم دفعه واحدة، وإنما تدريجيا نظرا للصعوبات، التي تكتنف جمعه، فحاولت كل قبيلة أن تبرر تماطلها، وخاصة أنها كانت ما تزال مثقلة بكلف أخرى. مما يدل على الإعسار الذي تعاني منه، فكانت السلطة مرغمة بمراعاة تعثرها في الدفع.

فقد اشتكت قبيلة إداوگُرط، مما حصل لها من الضرر، من "الخزنيين النازلين عليهم، بحيث يقتلون عليهم، أربعة مائة مثقال وستون مثقال في كل يوم، منذ نزلوا عليهم إلى يوم تاريخه" (466)، ولذلك فإن العامل أبهي، يطلب من الخليفة، النظر في هذه القضية، لأنها تضر بقبيلة إداوگُرط، وربما يؤدي الأمر بهم، إلى أن "يرتحلوا عن بلدهم" (467) مما يبين أن ما كانت قبيلة إداوگُرط، تنفقه على المخازنية ثقیل. فلو افترضنا شهرا واحدا، شهر جمادى الأولى، بعد بداية عمل الحركة وتنقلها بحاجة، فيكون مجموع ما صيرته على المخازنية 13800 مثقال، وهو قدر كبير على قبيلة واحدة، ولذلك كان من الطبيعي أن تشتكي، وتهدد بإمكان الرحيل، الذي كان شكلا من أساليب المقاومة، في نفس الوقت الذي تطالب فيه بدفع الواجب. فلا تستطيع القيام بالأداء، فطلبت رفع صائر المخازنية عنها، لتستطيع أداء الفرض.

ولقد كانت قبيلة إداوگُرط أيضا، تعاني من وجود المخازنية بها، لما تصيره عليهم. ولذلك تدخل ابن عمر لدى الخليفة، بأن "توجه لهم عدد المونة، كما كنت قدمت الكتب لسيدي بذلك، ليفرضونها مع المال، وترفع عليهم سيدي المخازنية، رفقا بهم" (468) فظهر جليا أن القبيلة مطالبة بدفعين، دفع كمثونة للمخازنية، ودفع خاص بالنصيب الواجب عليها، من المال المفروض على القبيلة الحاحية. وإنها تطلب رفع المخازنية عنها، ليخفف العبء عنها، باقتصاره على المال، الذي يضاف إلى المال الواجب عليها.

(466) رسالة عبدالمملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 8 جمادى الثانية 1290/3 غشت 1873. خد. ح. ر.

(467) ن. ر.

(468) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 29 جمادى الثانية 1290/24 غشت 1873. خد. ح. ر.

وأما قبيلتنا إداو كزرو وأيت عيسي، فحاولنا التخلص من المثونة، فطلبنا من الوفد المفاوض لهما، "بأن تزول عليهما" (469)، إلا أن ابن عمر وضع لهما "لا مدخل لسيدنا فيها، إنما كلامكم مع إخوانكم حاحة، وهم يسمعون فيكم، فأجابوهم بأنهم رفعوها عليهم" (470). مما يوضح أن هناك مسائل يعود النظر فيها للسلطة المركزية، ومسائل أخرى تنحصر بين القبائل، تقوم بالتداول والمشاورة عليها، وقد تكون من الكلف التي ترجع فائدتها للسلطة المركزية كالمثونة، التي تكتسي صبغة خاصة، لأنها تدخل في إطار أشمل، تمتزج فيه الأصول الأخلاقية والاجتماعية، لمجتمع تمثل فيه الضيافة عنصرا رئيسيا للتعاقد، ولذلك اعتبر ابن عمر مسألة إسقاط المثونة عن القبيلتين، لا ترجع صلاحيته للسلطة المركزية، بل هو متوقف على القبيلة الحاحية كلها، ما إذا قبلت أن تتحمل هذا الدور التعبوي، حتى تنصرف القبيلتان بدورهما، لجمع الواجب عليهما من المال المفروض.

وأما إداو كزول، فقد أبلغ ابن عمر الخليفة، بأن أشياخها "هاذه نحو أربعة أيام، ونحن نتكلم معهم على الفرض الواجب عليهم، وقد شرعوا في فرضه اليوم، وغدا يكملون فرضهم بحول الله، وقد قال الشيخ عبد الرحمان بو العشرات، أنهم سيسددون دفعه يوم الإثنين إن شاء الله" (471)، فتكون قبيلة إداو كزول بعد المفاوضات مع ابن عمر، قد حددت الفرض، وشرعت في جمعه وأنها وعدت بأن تبدأ بالدفع، ابتداء من اليوم الذي حدده الشيخ أبو العشرات، وسيصادف بداية شهر رجب، الذي توالى فيه دفعات القبائل الأخرى، بعد أن مكثت الحركة، حوالي شهرين كاملين داخل قبيلة حاحة. وتكون القبائل الحاحية تدفع أقساطها المالية، تدريجيا طيلة ما بقيته الحركة من شهر رجب بالقبيلة.

(469) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 7 جمادى الثانية 1290 / 2 غشت 1873. وعن الوفد المفاوض.

راجع ص، 465.

(470) ن. ر.

(471) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 29 جمادى الثانية 1290 / 24 غشت 1873. خ. ح. ر.

أما قبيلة نَكْنَفَة، فقد أخبر أبهي الخليفة، أنها دفعت "ثلث [ثلاث] مائة ريال وعشرة ريالات من موظفهم" (472).

لقد شرعت قبيلة إداوْزَمَزَمَ بدورها، في أداء نصيبها، لكن يظهر أن خطأ اكتشف في زمامها، فأعيد للعامل أبهي، بعد أن كان "الأمناء طالعوا زمام المضمن لواجب قبيلة بني زمزم، فألفوا خاصا فيه لكمال الثلثين المأمورين بتسبيقهما، مائة وتسعة وثمانون مثقالا وسبع أواقي وموزونتين" (473)، فبين هذا، أن القبيلة كانت ملزمة بدفع الثلثين، من الواجب عليها كتسبيق. إلا أنه وجد ناقصا، بعد أن عده الأمناء بدقة، فراجع العامل القبيلة المعنية، وطلب منها أن "تبين ما هو موجبهم كسائر قبائل حاحة، ووكدناهم أن يعزموا به" (474)، فتكون القبيلة مطالبة بتسديد ما طولبت به، كسائر الاتحادية الحاحية، دون إحداث أي نقص في واجبها مهما صغر.

كانت قبيلة إداوْزَمَزَمَ الجبلية، قد دفعت "مائة واثنين وعشرين ريالا من موظفهم" (475)، إلا أنه يظهر أن هذه القبيلة تعثرت في دفع الباقي، مما جعل الخليفة يلح عليها بالتعجيل به، وكلف المتوگي بالقيام بهذه المهمة، فأنهى له "أنا بعثنا إليهم في يوم الجمعة الماضية، وحرصنا عليهم جدا، فتكلموا الأشياخ بينهم، وتعاهدوا على ما لا بد منه، في متاع الخزن، ولم يظهر لنا فيهم الخيانة" (476)، وقام الأشياخ وخاصة الشيخ محمد يَفْنَزِي، بالواجب في هذا الأمر.

لقد جدد الخليفة الأمر للمتوگي، بالصهر على التعجيل بالدفع، متهما إياه بالتراخي، إذ "لم تظهر مزية لنزولنا عليهم" (477)، مما جعل المتوگي يؤكد للخليفة،

(472) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 10 رجب 1290 / 3 شتمبر 1873. خ. ح. ر.

(473) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 14 رجب 1290 / 7 شتمبر 1873. خ. ح. ر.

(474) ن. ر.

(475) رسالة عبد الملك بن عبد الله أبهي إلى الخليفة بتاريخ 9 رجب 1290 / 2 شتمبر 1873. خ. ح. ر.

(476) رسالة عمر بن سعيد المتوگي إلى الخليفة بتاريخ 7 رجب 1290 / 31 غشت 1873. خ. ح. ر.

(477) رسالة عمر بن سعيد المتوگي إلى الخليفة بتاريخ 15 رجب 1290 / 8 شتمبر 1873. خ. ح. ر.

أنه "كل جمعة نوجه أعيان قبيلتنا لجمعهم، وحرصناهم عن أداء ما بذمتهم، فأما ثلث منهم صاروا يدورون بأنفسهم، ويجمعون ما ترتب عليهم، وثلثي الباقيتين، ما قصرُوا شيئاً في التحريض بينهم" (478)، ذلك أن قبيلة إداووزيا مكونة من ثلاثة فرق، أيت سَرَحان، وإداووسعيد، وإمگُوراً. فكان المتوگي يوجه أعيان قبيلته إلى مجمع إداووزيا، لحثهم على التعجيل بالدفع.

يستنتج من هذا أن قبيلة إداووزيا، كانت تعقد جمعا عاما لها، يحضره أعيان القبيلة، ويبحث في القضايا التي تهم القبيلة، كما هو الشأن في جمع المال الموظف عليها، من طرف المخزن، الذي كان يراقب ما يقوم به ذلك المجمع، ولقد أشار دوتتي، في دراسته السابقة الذكر عن حاجة، إلى أهمية المجمع القبلية بحاجة في اتخاذ القرارات (479). وإن كان يحاول أن يقصر دورها الفعلي، على فترات غياب السلطة، مع أن ما أكدته الواقع، أن مجامع اتحادية حاجة، كانت نشيطة بحضور السلطة المركزية إلى المنطقة، وتحت مراقبتها (480)، لتداول أمور ذات أهمية قصوى للحركة بحاجة، لإعادة الاستقرار لها، ولن يتم ذلك إلا بعلاج كل القضايا التي كانت كامنة وراء استيائها العام، فلذلك كانت مراجعة السلطة المركزية للقبيلة عبر مجامعها، التي كانت تبث في المقترحات، وتقدم المطالب إلى السلطة المركزية، قصد تسوية كل المشاكل، التي كانت متضررة منها.

إن إعادة هيكلة النظام الجبائي بحاجة، كانت مهمة صعبة، لما اقتضته من إعادة النظر في كل أسسها، ابتداء من تحقيق إحصاء يمثل السكان النشيطين في القبيلة، إلى تحديد طرق الجباية. وهذا ما كان ليتأتى، إلا بتبادل الاقتراحات، وتوفير ضمانات القبول من القبيلة. إذ الأمر يتناول معاش السكان، فكل مس به لا يمكن السماح به، إلا بتحقيق نوع من الرضى، ولو كان على مضض، فإذا كانت السلطة المركزية، تلوح بالقوة من حين لآخر، فإن القبيلة كانت بدورها تلوح باستمرار

(478) ن. م.

479) Doutté. Ibid. p. 9.

(480) راجع حركة سوس وتشاور قبائلها، ص 141.

التوتر، مما يجعل كلا الطرفين، يحاولان تجنب المزيد من إرهاب الطرف الآخر، فنشطت لتحقيق ذلك، الأجهزة التسييرية، سواء للسلطة المركزية أو للاتحادية، للوصول إلى تحقيق حد أدنى من الاتفاق، حول تسهيل الجباية، بما فيها الفروض الطارئة، الناتجة عن حركة حاحة، والتي لم تسلم من تحملاتها أيضا القبائل المجاورة.

IV. الحركة و القبائل المجاورة لحاحة :

عرفت القبائل المجاورة لحاحة، تدخلا مباشرا، وغير مباشر في حركة حاحة، طيلة قيامها وتواجدها، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي. ذلك أن هذه القبائل، كانت من جملة القبائل المشاركة في الحركة، منذ توجهها إلى حاحة. إلا أن آثار المشاركة، لم تقف عند هذا الحد، وإنما امتدت إلى ميادين أخرى كالتضييق على حاحة، والمشاركة في تحمل الكلف، واستغلال انشغال الحركة، لتصفية الحساب، بين القوى المتصارعة مع الأجهزة السلطوية بالمنطقة.

1 - التضييق على حاحة من جهة إداوتنان :

إن قبيلة إداوتنان المجاورة لحاحة من جهة الجنوب، كانت تحت تصرف السلطة المركزية، خاصة في محاولات التضييق على حاحة من جهتها. ذلك أن السلطة المركزية، كانت على اتصال مستمر، مع عبد الله بن عمر البطمي(481)، الذي كان يتدخل بدون شك، لدى الأجهزة التسييرية لإداوتنان، لإحكام التضييق على حاحة، خاصة الجبلية منها. وقد كان عدد من الثوار، قد آوى إلى إداوتنان، ورجع بعضهم مباشرة، بعد استقرار الحركة بإداوكلول(482). مما يبين أن المنطقة كانت تضمن لهم بعض الاطمئنان، بعيدا عن الانتقام منهم، حتى قدم لهم الأمان.

(481) راجع ص. 380-382.

(482) راجع ص. 436-437.

لم يقتصر الأمر، على الاتصال بين السلطة المركزية والقوى النافذة، في قبيلة إداوتنان، بل إن هذه القوى فضلت التوافد على الخليفة، الذي أنهى له ابن عمر "أن أعيان إداوتنان، توجهوا لدى حضرتك السعيدة" (483)، ولم يقف ابن عمر عند دور الوسيط، وإنما نبه الخليفة "إن هذه القبيلة، حيث وُصف عليهم ما وجب إليهم، في الكلف المخزانية، والوظائف السلطانية، فرجما يقع فيهم الفرار لقبيلة إداوتنان، فيكلفهم سيدي، ويحتم عليهم، أن كل من وصل إليهم، يقبضونه ويوجهونه لسيادتكم بماله، من أي قبيلة كان" (484). بين هذا فداحة الكلف التي فرضت على قبيلة حاحة، مما يخشى معه عجز السكان عن الأداء، فلا يبقى أمامهم، إلا الفرار من القبيلة، ولذلك فإن ابن عمر أراد من الخليفة، أن يستغل توافد أعيان إداوتنان عليه، ليأمرهم بالتضييق على كل الفارين من حاحة، دون استثناء أي قبيلة منهم. ويردهم إلى أماكنهم. مما يوضح أن قبيلة إداوتنان، لم تكن بعيدة المنال عن السلطة المركزية، كما حاول مونطاني أن يبرز ذلك ويركز عليه، في مقالته عن التنظيم الاجتماعي والسياسي للقبائل البربرية المستقلة، نموذج إداوتنان (485).

ولقد توضح من تعامل السلطة المركزية مع إداوتنان، أثناء حركة حاحة، أن كانت تلزمهم، بإحكام التضييق على قبيلة حاحة، من جانبهم، وأن ذلك لم يكن وليد اللحظة، فهو ما يستفاد من كلام ابن عمر، "وإن كنت نعرفك سيدي وأنتك على بال من ذلك" (486). مما يبين أنه كان من خطط السلطة المركزية في مواجهة حاحة. وأن ابن عمر ما قام إلا بتنبيه الخليفة، خاصة بعدما تداول معه أشياخ قبيلة حاحة، حول الأمر، "جعلنا هاذا تذكرة لسيدي، وتكلموا معي الأشياء في ذلك" (487).

(483) رسالة محمد بن عمر إلى الخليفة بتاريخ 29 جمادى الثانية 1290/24 غشت 1873. خ. ح. ر.

(484) ن. ر.

(485) Montagne. (R). Organisation sociale et politique des tribus berbères : Les Ida Outanan : in : Revue des études Islamiques. pp. 223 - 247. 1927.

(486) ن. رسالة ابن عمر

(487) ن. ر.

ولقد جاء تدخل السلطة للتضييق على حاحة، حتى لا تجد مخرجا من أداء ما وظف عليها من الكلف، التي شمل نوع آخر منها، القبائل المجاورة.

2 - توزيع الكلف الناجمة عن حركة حاحة على القبائل المجاورة :

لقد كشف توزيع الكلف على القبائل المجاورة لحاحة، عن وجود قواعد وعادات، كان العمل جاريا عليها، أثناء توزيع الكلف بين القبائل، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، وذلك ما توضح أثناء حركة حاحة، التي نجمت عنها كلف، لم تقتصر على حاحة، إنما امتدت إلى القبائل المجاورة، التي أسهمت منذ بداية انطلاق الحركة في تموينها(488)، لتتضاف لها كلف أخرى.

ولقد كان من أهداف الحركة، استرداد ما نهب من دور أيت أبهي (489)، بما في ذلك المواشي، التي قامت السلطة المركزية، بتوزيعها بعد استردادها.

يظهر أن توزيع المواشي على القبائل، لكفالتها لصالح السلطة المركزية، كان معمولاً به ومألوفاً، فقد ذكر الناصري، أن المولى إسماعيل لما أخضع قبائل الأطلس المتوسط، ألزمهم بالتخلي عن الخيل والسلاح، وأعطى أيت إدراسن منهم "عشرين ألف من الغنم، ألزمهم برعايتها وحفظها، وأسقط عنهم الوظائف" (490). إلا أن ما يلاحظ من كلام الناصري، أن إلزام القبائل بتربية الماشية، لصالح السلطة المركزية رافقه رفع التكاليف الأخرى عنها، فتكون عنايتهم بالمواشي مقابل أداء الكلف. ولم يوضح الناصري ما إذا كان هذا الإجراء مستمرا أم لا، إلا أنه بعد ما قامت الحركة إلى حاحة، وتم استرجاع ما نهب من مواشي أبهي، أمرت السلطة المركزية بتوزيعها، على القبائل المجاورة.

(488) راجع ص. 375.

(489) راجع أهداف الحركة. ص. ص. 369-370.

(490) الناصري (أحمد) : كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج 7. ط 1956-البيضاء. ص 67.

لقد أنهى قائد أولاد أبي السباع، إلى الخليفة، أنه توصل بأمر توجيه "من يحوز لنا منابنا من دفع نهب بهائم ولد أبيه" (491). مما يوضح أن التوزيع سيشمل ما استرد من المواشي التي كانت موكولا بها إلى أبيه من قبل السلطة المركزية.

وأما المتوگي، فقد أنهى بدوره للخليفة، أنه توصل بأمر توجيه، "من يقف على متاع أبيه، ويحوز مانابنا منه بالثمن" (492). ولم يبين ما إذا كان ذلك الثمن بيعا تاما، أو أنه فقط تقويم للبهائم التي تسلمها القبيلة.

ولقد سعى كل من القائدين، أن يخفف من نصيب قبيلته، بتقديم أعدار للخليفة، فطلب المتوگي، "أن يأخذ كل منا على قدر قبائله" (493)، وزيادة في طلب التخفيف على قبيلته، وضح له "إنا سمعنا أن ما حازوه أشياخ الشياظمة، وقع فيه التبدل والتغير والزيادة والنقصان في البهائم. وعليه، طالبا من مولانا، أن نأخذ مانابنا فيما يزيد من المتاع الآن، حتى نستوفوا القدر المعين على قدر قبائلنا" (494). فيفهم من كلام المتوگي كأن هناك تدليسا في عملية التوزيع، شارك فيه أشياخ الشياظمة، بأن اختاروا البهائم، ولم يتركوا منها إلا ما سقم، ولذلك فإنه يتحفظ مما يأخذه من المواشي تخفيفا على قبيلته.

ولقد أبدى السباعي، نفس الملاحظة، فأبلغ الخليفة، "أن قبيلتنا ما تماثل قبيلة من قبائل الشياظمة عددا، ولا تماثل زواياهم، فهم إثنا عشر قبيلة، وأربعة وعشرون زاوية، ونحن قبيلة واحدة فنطلب منكم سيدنا، أن يأخذ كل منا ومن غيرنا، على عدد قبيلته" (495). فبين السباعي ضرورة التزام التوزيع، على حسب قوة القبيلة، بأن قارن بين قبيلته، وقبيلة الشياظمة التي تفوقها بكثير.

(491) رسالة عبدالله بن بلعيد السباعي إلى الخليفة بتاريخ 23 جمادى الثانية 1290 / 18 غشت 1873. خد. ح. ر.

(492) رسالة عمر بن سعيد المتوگي إلى الخليفة بتاريخ 29 جمادى الثانية 1290 / 24 غشت 1873. خد. ح. ر.

(493) ن. ر.

(494) ن. ر.

(495) ن. رسالة السباعي.

إن هذه الاحتجاجات التي أثارها القائدان، كمحاولات لتخفيف عبء الكلف على قبيلتيهما، سببت في كشف كيفية توزيع تلك الكلف، على القبائل بمنطقة الدير، ذلك أنه ورد على ظهر رسالة المتوگي المذكورة، ملاحظات يظهر أنها ناتجة عن استفسارات من الخليفة لكتابه، عن القضايا التي طرحها المتوگي، حول التوزيع ومشاكله، وفي كيفيته فورد ما يلي، "نعم سيدي قد بين قائد المشور السعيد للمتوگي، الذي ورد الحياة، مظهر في دفع أبهي القسمة التي جعلها سيدنا أيده الله، ومتى دفع نصفه للشياطمة، ودفع نصف النصف الآخر لمتوگة، ودفع من نصف هذا الآخر لمزوضة والثالث الباقي لأولاد بوسبع، فرضى هذه القسمة وقبلها"

يظهر أن الخليفة لم يقف عند هذا الحد، بأن زاد استفسارا "أشرح لنا مقصوده ومطلبه في هذا الكتاب"، وكان الرد "نعم سيدي، مراده أنهم يقسمون ذلك على عدد أخماس كل قبيلة، وقد سألت صاحبي المتوگي الواردين الحياة الدفع، عن عدد أخماس متوگة، فذكروا أنهم 5 أخماس، والشياطمة 10 أخماس، من غير الزوايا ومزوضة خمسين وأولاد بو السبع خمس، وهذا سيدي موافق لقسمة مولانا".

يتضح من هذا كله، أن توزيع مواشي أبهي، كان على كل من الشياطينة، ومتوگة، وأولاد أبي السباع، ومزوضة، وأن هذه القسمة كانت بأمر من السلطان والتي طبقت على أساس قاعدة رئيسية هي الخمس (496). مما يؤكد أنه كان وحدة إحصائية إدارية تعتمد السلطة المركزية، في تقسيم الكلف. وذلك ما ظهر من الحوار الذي دار بين المكلف بالتوزيع والمتوگيين الواردين لتسلم نصيب قبيلتهم، بأن كان سؤاله لهم عن عدد أخماسها، فتشترك كل قبيلة على حسب تلك الأخماس، وذلك ما كان يجري العمل به، بين القبائل الأربعة في تقسيم الكلف.

لقد كان السباعي، ما زال يحاول التخفيف عن قبيلته، فأنهى للخليفة، أن تقسيم الكلف بالحوز، كان يتم على أساس أن أولاد أبي السباع، لا يشتركون "مع

(496) راجع الخمس في إحصاء الكوانين بحاجة. ص. 471.

متوكة ما قسمنا شيئاً قط، وإنما نقسم مع مزوضة" (497)، ثم يوضح له بأن "قانوننا مع مزوضة قبل هو ذلك، فكل مانابهم من الكلف، ينوبنا ثلثه" (498). ولذلك فإنه يطلب من الخليفة، "الرفق بقبيلتنا، فإنهم مع قلتهم ضعاف" (499) ثم يحاول أن يتملص، من إحداث قانون جديد، في تقسيم الكلف، قد يضر بقبيلته، "لا تجعلوا لنا مع هؤلاء القبائل قسماً، ليبقى علينا قانوننا معهم" (500). ربما يقصد هنا قبيلتي الشياظمة ومتوكة، بعد ما كانت أولاد أبي السباع تقسم مع مزوضة معاً، معللاً ذلك "فإن الكلف غير هذا كثيرة، يطالبوننا به في كل كلف حدث بعد" (501).

يظهر من كلام السباعي، أن الخليفة كان يتصرف أثناء وجود الحركة، بالمنطقة بطريقة أخرى، تقتضيها السرعة في القيام بالمهام، فكان على ما يظهر يكلف القبائل، دون الرجوع إلى موثيق التعامل معها، لكن السباعي يخشى أن يترتب عن هذا العمل الاستثنائي، سن قانون جديد، يخالف القوانين الرسمية، المعمول بها في تقسيم الكلف، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي.

إن هناك تقسيماً آخر للكلف بالدير، وذلك ما كشف عنه ما أمر به الخليفة من أداء كراء جمال نقلت الكمانية (502)، إلى محلته ببوريقي، فصدرت الأوامر لكل من أبهي، والسباعي، والحنشاوي، بأداء كراء تلك الجمال.

لقد كان نصيب أبهي، "ثمانون وأربعون مثقالاً، الواجبة علينا نحن والسباعي، والحنشاوي، في مائة وعشرين مثقالاً كراء عشرة جمال" (503).

وأما نصيب السباعي من ذلك الكراء، فكان "أربعة وعشرين مثقالاً، التي نابتنا مع خديم سيدنا الحنشاوي، والحاحي، في مائة وعشرين مثقالاً، كراء خمسة

(497) رسالة عبدالله بن بلعيد السباعي إلى الخليفة بتاريخ 14 رجب 1290 / 7 شتمبر 1873. خـ. حـ. ر.

(498) ن. ر.

(499) ن. ر.

(500) ن. ر.

(501) ن. ر.

(502) الكمانية : حبال تشد بها قبة الخليفة.

(503) رسالة عبد الملك أبهي إلى الخليفة بتاريخ 20 جمادى الأولى 1290 / 16 يوليوز 1873.

عشر جملاً" (504). فقد اختلف مع أبيه في عدد الجمال، لكنه اتفق معه في مبلغ كرائها.

يستنتج من هذا، أن أبيه أدى ثمانية وأربعين مثقالاً، والسباعي أربعة وعشرين مثقالاً، والباقي ثمانية وأربعون مثقالاً، أداها الحنشاوي، فتكون الشياظمة بذلك تماثل حاحة في أداء الكلف.

يظهر أن الخليفة، وضح لأبيه الحديث العهد بالسلطة (505)، في "بيان إخراج مجاط" 506 من الكلف، "فإنهم يكلفون معهم المنابهة، وعال سوس، إذا كانت المحلة، في القطر التادلي ونواحيه" (507). مما يقيد أن أسيف المال، كان نقطة الفصل بالنسبة للسلطة المركزية، في توزيع الكلف، فتضم مزوضة إلى القبائل الواقعة غربه، في تحمل المسؤوليات، ومجاط إلى القبائل الواقعة شرقه، مراعاة لاندماج مصالح كل طرف مع جهة من الجهات، فتكون القبائل الواقعة غرب أسيف المال إلى المحيط، تعامل على أساس وحدة كبرى، بتقسيم الكلف فيما بينها، كما تشترك في المصالح المتعددة، والتي تقع شرق الوادي، تعامل أيضاً بالمثل.

3 - استغلال الحركة لتصفية الحسابات، بين الأجهزة السلطوية المحلية

و المتهمين بالتمرد :

لقد كانت حركة حاحة، تستهدف علاج المشاكل، الناجمة عن ثورة حاحة، على الأجهزة السلطوية بها، ذلك التوتر الذي بدأت آثاره تهدد بالامتداد إلى القبائل المجاورة، وقد رأينا أن من أهداف الحركة، الحيلولة دون ذلك (508). فكان

(504) رسالة عبدالله بن بلعيد السباعي إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1290/18 يوليو 1873. خد. ح. ر.

(505) راجع تعيينه ص 378.

(506) ن. رسالة أبيه.

(507) ن. ر.

(508) راجع أهداف الحركة ص. ص. 369-373.

من الطبيعي، أن تحس الأجهزة السلطوية بالاطمئنان، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، لما حضرت الحركة إليها. لكن رافق حضورها، تجنيد أعداد كثيرة من السكان للمشاركة فيها، مما يسهل خللا في التنظيم الاجتماعي والأمني، القائم على مجموعة من العوامل المحلية، شديدة الحساسية، فكل تغيير فيها يخلق فراغا، يمكن أن تتحرك فيه قوى غير مضبوطة، في هذا الاتجاه أو ذاك. إما دعما للسلطة أو خروجاً عنها، بل تفتح مجالا لإمكانات الانتقامات وتبادل الثأر، وتصفية الخصومات الزمنية. وذلك ما حدث بالقبائل المجاورة لحاحة، خاصة منها القبائل الموالية للمناطق الجبلية، التي يسهل فيها تحرك الفئات المنشقة، عن السلطة المحلية. والاحتجاج عليها. كما أن هذه الوضعية استغلتها أيضا، الأجهزة السلطوية لتضخيم تلك الأعمال، كوسيلة لإطفاء شرعية الانتقام، ونيل مساعدة السلطة المركزية، معنويا وماديا. وذلك ما حدث بكل من دويران، ونقيفة، وامتد الأمر إلى رغبة المتوگي توجيه حمية مسلحة ضد إداوزيكي.

3- 1- الشيخ مبارك الدويراني والمنشقين عنه :

لقد كان الصراع مزمناً بين الشيخ مبارك الدويراني، وجماعة من دويران. وكان ولد الخضر من المتورطين في تشجيعهم، والذي كان يلقي الدعم من القائد إبراهيم الأجرأوي، صهره المتولى على المنطقة الجبلية، بما فيها دويران(509). وتجدد هذا النزاع إبان الحركة إلى حاحة.

لما نزلت الحركة بشيشاوة (510)، برفقة عمال وشيوخ منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، حدث عمل إرهابي، قامت به جماعة من أتباع ولد إبراهيم الأجرأوي بإيعاز منه، مع جماعة من سكساوة، ضد الشيخ مبارك الدويراني، فقد "حملوا خزانته من الموضع الذي نزل فيه بها"(511)، إهانة له، وساندهم ولد

(509) راجع صراع الدويراني وولد الخضر، ص. ص. 276- 278.

(510) راجع نزول الحركة بشيشاوة. ص. 375.

(511) رسالة عمر بن سعيد المتوگي إلى الخليفة بتاريخ 4 ربيع الثاني 1290/1 يونيو 1873. خد. ح. ر.

الخصمر، الذي لم يقف عند هذا الحد وإنما "لما عزموا أن يفعلوا له تلك الفعلة، بعث لبعض فساد دويران، حتى حضروا ما وقع بولد مبارك الدويراني" (512).

لقد كان لذلك العمل الإرهابي، تأثير على مرافقي ولد الدويراني من الحراك، لأن "كل من رأى ما وقع به من إخوانه الذين نزلوا معه، هرب في تلك الساعة، حتى لم يبق معه إلا إثنان من أصحابه لا غير" (513)، وذلك ما بلغه المتوگي المدافع عن الدويراني، للخليفة، مبينا الأضرار التي لحقت بسمعة الشيخ محمد بن مبارك الدويراني، مما سماه الفضيحة (514)، وسط حراك قبائل الدير، لأنهم "عملوا له ما يسمعون الفساد ويزعمون به، ويدهشون بذلك من معه" (515).

لقد استغل المتوگي هذا الحادث للتشنيع بالفاعلين، وفي نفس الوقت لتقديم طلب للخليفة، مضمينه إن كانت مشاركة الدويراني بحركته، "يأذن من مولانا فلم يبق له قول فيها" (516). بمعنى إذا كان الأمر صدر له من السلطان، فهذا لا سبيل لتغييره، وإن كانت "حركته بنفسه" (517)، فالمطلوب من الخليفة، "تأخير من الحركة هو وإخوانه الباقين معه" (518)، على أساس أنه تعهد بدفع مقابل مالي، "فقد أنعم بألفين مثقالا يعطيها، وأنا ضامن لها عليه" (519) وبذلك يتدخل المتوگي، حتى يتمكن الدويراني من التخلف عن الحركة، بحجة ما وقع له من الإهانة من خصومه.

وإذا تعذر هذا الحل، يقترح المتوگي حلا آخر، "إن لم يجد تأخيرا للحركة، فالمطلوب من سيدي، يأمر له بالرجوع لداره ويعمرها، ويوجه خليفته، لأنه ما قط

512) ن. ر.

513) ن. ر.

514) ن. ر.

515) ن. ر.

516) ن. ر.

517) ن. ر.

518) ن. ر.

519) ن. ر.

حرك بنفسه" (520). ثم يتعلل بأن خصومه، "علم سيدي ما هو غرضهم فيه" (521)، ولم يقف المتوگي عند هذا الطلب، وإنما ألح على الخليفة، بالجواب "وما اقتضاه نظر مولانا يجاب لنا به، كي نبعث رقاسا لولده بالبلاد، يطمئن قلبه" (522).

إن هذا الحدث الذي وقع بالحركة قرب الخليفة، يحتمل تأويلات مختلفة، قد يكون بعضها مزاحا، في وسط كانت له تصرفاته الخاصة. وقد يكون له بعد آخر، وهو الذي حاول المتوگي تضخيمه للتأثير على الخليفة، لإعفاء الدوراني من المشاركة في الحركة، بدعوى التأهب لخصومه. هذا الطلب الذي يبدو أن الخليفة وافق عليه بتوجيه الدوراني إلى داره، استعدادا للطوارئ.

يظهر أن المنشقين عن السلطة المحلية بالمنطقة، كانوا يتبعون خطوات الحركة. فلما شرعت في التوغل داخل حاحة، لمواجهة إمكرد، أوائل شهر جمادى الأولى 1290/ يوليو 1873، استغلوا انشغالها، فقام فريق من منشقي متوگة، ونفيسة، ودمسيرة، وسكساوة، "معاونين دويران على فساد شيخهم، ولد مبارك الدوراني ومن انضم إليهم، حتى أخرجوه ورجعوا" (523) إلى أماكنهم.

لقد دلت هذه التحركات، عن نوع من الصعوبات، التي كان على الحركة، أن تواجهها، ببروز مشاكل جانبية، أخذت تزعزع الأمن بالمنطقة برمتها، ولذلك سرعت السلطة المركزية لاحتواء قضية المنشقين.

فقد أصدر الخليفة الأمر للمزوشي، بالتوجه لصد المهاجمين على الدوراني (524)، الذي انطلق من الحركة يوم الأحد، وسار طيلة الليل، ولما وصل في الصباح طرف قبيلة متوگة، "من ناحية القبلة فلقينا الخبر وأن ولد مبارك

(520) ن. ر.

(521) ن. ر.

(522) ن. ر.

(523) رسالة عمر بن سعيد المتوگي إلى الخليفة بتاريخ 13 جمادى الأولى 1290/ 9 يوليو 1873. خ. ح. ر.

(524) ملخص بتاريخ 13 جمادى الأولى 1290/ 9 يوليو 1873، كناش 47.

خرج، والمفسدين دخلوا على الدار يوم السبت" (525). مما يبين أن الإيقاع بالدويراني، حدث قبل انطلاق المزوضي، الذي واصل سيره حتى خيم عند المكان المسمى بالقاهرة (526)، مع "خليفة الاتيكي فتلقينا مع خليفة السباعي" (527)، وأبلغ الخليفة بما وقع، في انتظار ما يكون عليه الأمر.

وأما السلطان لما أبلغه الخليفة، خبر الهجوم على الدويراني، وبما اتخذه من إجراءات، فإنه أجابه "قد أصبت، وها نحن كتبنا للمزوضي، والسباعي، والمجاطي، بصددهم بإخوانهم" (528). فأنهى المزوضي للخليفة، بأنه توصل بالأمر السلطاني وأنه "فقد نهضنا بالنزول في المحل الذي أمر به، وحيث يقضي الغرض أن شاء الله، نرجع للحركة" (529). وبذلك جندت السلطة المركزية قوة قبلية للدفاع عن الدويراني.

يظهر أن التوتر كان ما يزال مستمرا، بين الدويراني وخصومه، مما يجعله يشرح للخليفة، حقيقة المناهضة له، بأن "ما وقع بنا كله، إلا لأجل خدمتنا" (530)، مبينا بذلك أن تعرضه للانتقام من المنشقين عنه، إنما لما يلزمهم به، من أعمال مخزنية، قد لا يحتملونها، فينسبون لها، فلذلك يطلب منه أن "لا يأمن كلام الغير" (531) فيه. كما أبلغه أنه، "وجهت على يد خديم سيدنا الحاج عمر المتوگي، ما وجدته من الذي تكفل به علينا" (532). مما يبين أن رجوعه إلى داره من قبل (533)، كان قد تم بناء على قبول اقتراح المتوگي، بدفعه قسطا من المال، قد

(525) رسالة المزوضي إلى الخليفة بتاريخ 15 جمادى الأولى 1290/10 يوليوز 1873

(526) القاهرة تعني المكان الذي أقام فيه المرينيون قلعتهم المشهورة تحريف القاهرة.

(527) رسالة المزوضي

(528) ن. ملخص الرسالة كناش 47

(529) رسالة أحمد بن علي المزوضي إلى الخليفة بتاريخ 16 جمادى الأولى 1290/12 يوليوز 1873. خد. ح. ر.

(530) رسالة محمد بن مبارك الدويراني إلى الخليفة بتاريخ 22 جمادى الثانية 1290/17 غشت 1873. خد. ح. ر.

(531) ن. ر.

(532) ن. ر.

(533) راجع ص. 485.

يكون هو ضامنه، والذي بدأ في تسديده. لكن يظهر أن الدويراني، ما زال في صراع مع خصومه، فجدد طلب المساعدة من الخليفة، بمده بـ "حركة المتوگي وحركة السباعي تعيننا بهم" (534).

يبدو أن استمرار الانشقاق عن الدويراني، طيلة فترة الحركة، له أسباب عميقة، حاول الدويراني والمتوگي طمسها، باتهام أطراف متعددة بمد الدعم من المنشقين بالقبائل الأخرى، كسكساوة، ونفيفة، ودمسيرة، ومتوگة، وسعى المتوگي للتشنيع بهم، وبأعمالهم، بأن اتهمهم بأنهم بعد ما أوقعوا بالدويراني، ورجعوا إلى المنطقة الجبلية، "اقتسموا نصفين، نصف دار بالنزاهة في نفيفة، ونصف بدمسيرة" (535)، بل اتهم فريق المنشقين من متوگة، بأن صار "ينهب أموال الحاركين معنا" (536)، بعدما توجه معظم الحراك إلى الحركة.

يظهر أن المنشقين عن المتوگي، كان منهم ولد أحرّ عام، الخصم التليد للمتوگیين. وكان قد عاد للقبيلة منذ تولية عمر المتوگي (537). في انتظار الفرصة لتحركه، وذلك ما توفر له إبان الحركة (538).

خلق تحرك المنشقين، الفرع لدى الأعيان، الذين كانوا مع المتوگي، في الحركة، لما يقومون به من الأعمال التخريبية، "لم يرضوا ما يسمعوه، فنهيناهم عن ذلك وأمرنا هم بالتأني" (539)، لأنه أبلغ الأمر للخليفة والسلطان.

لقد بين المتوگي المنشقين، كأنهم مستخفين بظروف الحركة، التي تقتضي تجنيد الجميع، ممهدا بذلك السبيل للكيد بهم، بموافقة السلطة المركزية، وذلك ما

(534) ن. ر.

(535) رسالة المتوگي إلى الخليفة بتاريخ 13 جمادى الأولى 1290/9 يوليوز 1873. خـ. حـ. ر.

(536) ن. ر.

(537) راجع صراع أجراء مع المتوگي. ص. ص. 279-280.

(538) ملخص رسالة بتاريخ 20 جمادى الأولى 1290/16 يوليوز 1873. كناش 47.

(539) ن. رسالة المتوگي.

تحقق له، فما أن وصل السلطان "ما تشكى به المتوگي من فساد إخوان ولد أكر عام" (540)، حتى "أمر مولانا بالكلام مع قواد دمسيرة ونفيفة بإخراج الفساد المذكورين من بلادهم أو القبض عليهم" (541). وذلك ما كان المتوگي يسعى للوصول إليه، وهي وضعية كانت نفيفة تعيش مثيلا لها.

3- 2- النفيفي والمنشقين عنه :

لم تسلم قبيلة نفيفة، الواقعة بين دويران ومتوگة عن التوتر، أثناء الحركة. ذلك أن عاملها إبراهيم بن حم زيدان، يتهم شخصا يدعى بلحاج بالانشقاق، وزرع الاضطراب في القبيلة، هذا الشخص الذي يذكر أن داره توجد مجاورة لمتوگة" (542)، والذي يجد الدعم من المتوگي، فأرسل له قوة مكونة في البداية من "اثنى عشر رجلا من إخوانه آل مَزْدِي، يعمرن داره" (543)، وإن هذا الشخص أخذ في تشييد التجهيزات، ب"بناء الأبراج وحفر المطافي" (544)، استعدادا للطوارئ. وأضاف أن المتوگي، "بعث له مالا له بال وبارودا ورصاصا يفسد بهم القبيلة، ويدخلها بالنميمة" (545).

لم يقتصر النفيفي على هذه الاتهامات، التي تدخل ضمن الصراعات والمنافسات بين القوى النافذة بالقبائل، وإنما وجه ليدّر بلحاج، اتهامات تمس مقصد السلطة المركزية، وعملها الذي جندت له المنطقة كلها، بأن اتهمه بخلق الاضطراب في القبيلة، مما ينال من مجهودها في الحركة.

(540) ن. ملخص الرسالة.

(541) ن. الملخص.

(542) رسالة إبراهيم بن حم زيدان النفيفي إلى الخليفة بتاريخ 4 رجب 1290 / 7 شتمبر 1873. خد. ح. ر.

(543) ن. ر.

مَزْدِي : مجموعة من الدواوير من متوگة وتقع شرقها محاذية لفرقة إمزاسن من قبيلة نفيفة، وتقع تلك الدواوير على الدير.

(544) ن. ر.

(545) ن. ر.

فقد أخذ ذلك المنشق، يشيع ما يقوم به من أعمال، فاتجه أخوه مع جماعة من متوكة إلى موسم مزوضة، "ليروه من خف عقله في القبيلة" (546)، افتخارا بمقاطعتهم المشاركة في الحركة، وخاصة أنه مع أخيه "وأولاد عمه سبعة تخلف عن حركة سيدنا" (547)، بل اتهمه بأنه "يقول لهم [القبيلة]، لو كان للمخزن شأن، لما تخلفنا عن الحركة، وعمرت داري بالجيران متوكة، ولم يحدث لنا شيء" (548). وهو دعم لم يتوقف على الرجال والعتاد، إنما أيضا "مال المخزن يبعته له المتوگي، بلا حساب ولا عدد يفسد به" (549)، استعدادا لعمل أدهى ذلك بأن اتهمه أنه "عزم مع متوكة على البارود، وقطع السبيل لمن أراد السلوك لحركة سيدنا من القبيلة" (550)

يظهر من هذه التهم، أن المنشق عن النفيسي، صار يطعن في عمل المخزن، ويسعى للتشويش على الحركة بقبيلة نفيفة، حتى أصبح المجاورون له "عال مزناسه من أجله، يريدون التخلف عن الحركة، خوفا بعرض أولادهم وسرق متاعهم ليلا" (551). وإن النفيسي ما فتئ يطمئنهم مبغا بذلك الخليفة، وخاصة أنه هو نفسه، "في الحركة غائبين، فهذا ومعاونه عزموا كل العزم على الفساد، والنظر لسيدنا" (552). وكأنه يحمل للخليفة المسؤولية المباشرة، في حماية قبيلة نفيفة، من أي اضطراب يخلق البلبه لدى الحاركين منها. إن هذه الاتهامات، سواء صدقت أو حرفت، تفيد أن هناك قوى، كانت تعمل لعرقلة السير العادي، لتجنيب كل قوى القبيلة، كما يمكن أن تحتل على أنها تمهيد السبيل، للنيل من المنشقين

(546) ن. ر. والموسم المشار له هو الموسم الذي ينعقد في شهر غشت حول زاوية سيدي احمد بن علي التحلي قرب سوق سبت مزوضة وهي الآن مقر جماعة مزوضة.

(547) ن. ر.

(548) ن. ر.

(549) ن. ر.

(550) ن. ر.

(551) ن. ر.

مزناسه : فرقة من قبيلة نفيفة تقع غربها، ويخترقها وادي يسمى أمزناس، وفرقة أمزناس تحاذي متوكة، وتوجد بها مدرسة تآلمست العتيقة وهي من المدارس المشهورة بمنطقة الدير.

(552) ن. ر.

عن النفيسي، مستغلا تهمهم بالمس بسلامة ظروف الحركة، مما يسهل له العمل للتنكيل بهم بموافقة السلطة المركزية.

3- 3- المتوگي وإداوزيكي :

لقد كان المتوگي يتهم إداوزيكي بعدم الانضباط، قبل أن يتولى عليهم، لتراخي أبيه، وكان ذلك من جملة أسباب توليته عليهم (553) منذ أواخر سنة 1871/1288، ويظهر أنه كان ينتظر الفرصة للتنكيل بهم، مما أتيج له لما قدمت الحركة إلى حاحة، وبذلك لم يتردد في استغلالها.

يبدو أن سعي المتوگي للحصول على الإذن، بتوجيه الحركة إلى إداوزيكي كان يكتنفه الغموض، إلا أنه يستفاد مما يتوفر من المعلومات، أن المتوگي كان مصرا على قصده، على مدى شهري جمادى الأولى والثانية من سنة 1290/ يوليوز وغشت 1873 أثناء الحركة.

لقد كانت السلطات المركزية مترددة في الموافقة، ذلك أنه رفع للسلطان الأمر في شأن، ما طلبه "المتوگي من توجيهه لإداوزيكي" (554)، فجاء الرد للخليفة، "أمر مولانا بمساعدته في ذلك" (555)، وبذلك يكون السلطان موافقا على توجيه المتوگي شخصا كما يفهم من طلبه.

يظهر أنه حدث عارض يمنعه من التوجه، فتوصل إلى اتفاق بينه وبين الخليفة، بيوريقي ببقائه هو في الحركة، وتوجيه خليفته. هذا الأمر الذي رفع إلى السلطان، "أن الاتفاق انبرم مع المتوگي، على توجيه خليفته لإداوزيكي وبقائه هو بالمحلة" (556)

(553) راجع ظروف تولية المتوگي على إداوزيكي. ص. ص. 226-230.

(554) ملخص رسالة بتاريخ 23 جمادى الأولى سنة 1290/ 19 يوليوز 1873. كناش 47.

(555) ن. ر.

(556) ملخص رسالة بتاريخ 9 جمادى الثانية سنة 1290/ 4 غشت 1873. كناش 47.

يبدو أن السلطان لم يقبل هذا الأمر، أو أنه استغله للتراجع عن الإذن بالمرّة للمتوگي، فكان جوابه بأن العمل "على ما اقتضته المصلحة كما ذكرت" (557)، مما يبين أن الخليفة نفسه لم يعد مقتنعا بتشتيت القوة في عمليات جانبية، قد لا تخلو من المغامرة. وخاصة أن قبيلة إداوزيكي، تقع بعيدة داخل منطقة حبلية، فليس الأمر كدويران، ومتوگة، التي يسهل التحرك إليهما من مكان الحركة.

ولقد التزم الخليفة الصمت، تجاه المتوگي، الذي كان ما زال عازما على قراره، فأنهى له "أنا كتبنا لمولانا على توجيه خليفتنا، مع ما يكفي من الحركة لدوزيكي، كما قدم الإعلام لسيدنا، وانتظرنا الجواب، هاذة أربعة أيام ورجع الرقاس بلا جواب، جعل الله المانع خيرا" (558). ويعني سكوت السلطان عن المتوگي، الرفض لما ينوي القيام به، أو تأخيره إلى حين آخر. وذلك ما أدركه هو أيضا وعبر بلفظ المانع.

لم يقتنع المتوگي بموقف السلطان، فصار يلح على الخليفة "والمطلوب من سيدنا إذنه الشريف، بالعزم على هذا الغرض، كي لا يقع التماطل" (559)، محاولا بذلك تجاوز السلطان، والحصول على الإذن، من الخليفة الذي سبق أن اتفق معه، على إرسال قوة مع خليفته إلى إداوزيكي.

يبين هذا التصرف من السلطة المركزية، أنها لم تكن تسير أهواء العمال، حتى بعد ما صدر الإذن من السلطان، وحصل الاتفاق بين الخليفة والمتوگي، على الشروع في إرسال جزء من الحركة إلى إداوزيكي، فإن التنفيذ وقع تأخيره أو الغاؤه. ربما لصعوبة إمكانية التحرك في عدة اتجاهات، وخاصة إذ تعلق الأمر، بالعمل في أماكن غير مأمونة النتائج، كالزج بطرف من الحركة بإداوزيكي.

لقد كانت الحركة وسيلة أخرى في منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، للكشف عن عدة ملامسات، منها ما يمس سيادة السلطة المركزية، على المنطقة

(557) ن. ر.

(558) رسالة عمر بن سعيد المتوگي إلى الخليفة بتاريخ 18 جمادى الثانية 1290 / 13 غشت 1873.

(559) ن. ر.

كلها، كما توضح ذلك في تعاملها مع إداوتنان، أو التي تمس مسألة توزيع الكلف، بين قبائل طرفي الأطلس الكبير الغربي، أو التي تمس تصعيد الصراعات المحلية، بين أجهزة السلطة والقوى المحلية. فبرزت بذلك أساليب متعددة تعتمد على السلطة المركزية، سواء للمشاركة في تعزيز قراراتها، التي يظهر أنها كانت تنال القبول، كما حدث لإداوتنان، أو مراعاة خصوصيات الشراكة في كل المصالح، لتسهيل قبول التحملات، أو مناصرة الأجهزة السلطوية، ولكن ليس بشكل تلقائي، بل قد تمنع عن تلك المناصرة، إذا تبين لها نوع من المجازفة كما حدث للمتوغي، على أن كل ما بينته هذه الأحداث، ضرورة الرجوع إلى السلطة المركزية ونيل موافقتها.

لقد جاء توقف الحركة بصفة فجائية بوفاة السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان، في 18 رجب 1290 / 11 شتبر 1873 هذا الحدث، الذي تبعه صدور الأمر بـ "نهوض المحلة" (560) عن حاحة في 24 رجب 1290 / 17 شتبر 1873.

ويصعب صياغة خاتمة ملمة بالوضعية الاجتماعية لحركة خاحة، لما اتسمت به العلاقات، فيما بين السلطة والسكان من التعقيد، ولما عرفته من تناول قضايا مختلفة، تمس آليات التعامل، لكن الشيء الأساس، الذي كشف عنه، تناول تلك القضايا، هو المشاركة الواسعة للسكان، كما أن الشيء الآخر الذي كشفت عنه الحركة، أنها رغم تجنيد قوى متعددة، سواء القبلية المتطوعة، أو النظامية، فإن كل ما تردد في الوثائق المعتمدة، لدراسة تلك الحركة، لم تتحدث عن القتل، إلا بالندر اليسير، عند نقط محددة، سرعان ما تتجاوز ليرجع الأمر إلى تبادل التهديد والترغيب، بحيث أن طغيان الأساليب السلمية، كان مهيمنا على الحركة، ومثال على ذلك، أن انتقال الحركة من إمكُراد إلى إداوگُول، أحيط بالأبهة والضيافة من القبيلة، وبالحرص على الاحترام من كل عناصر القيادة، وهذا لون آخر للحركة، التي تفيد باستمرار، عبر كل الكتابات، التنكيل، والتخريب، والقتل. لكن ما أثبتته

(560) رسالة علي بن مبارك الدمسيري إلى الخليفة بتاريخ 24 رجب 1290 / 17 شتبر 1873.

التتبع لحركة حاحة يوما عن يوم، ومن أطراف متعددة، أن الصراع كان خطايا، أكثر منه دمويا، حتى إنه قد نذهب إلى تشبيهه بنوع آخر من الصراع الحضاري.

صحيح أن مجرد وجود تلك القوى الهائلة، كاف لخلق الإرهاب، لكن ما رأيناه من أعمال جانبية وبقبائل مجاورة، من صراع فئات منها مع الأجهزة السلطوية، قد يفيد أيضا أن ذلك الحضور، لم يكن يرهب الجميع، سواء صحت الاتهامات أو حرفت.

ذلك ما يمكن استنتاجه بصفة عامة، سواء تحققت أهداف الحركة، التي نهضت من أجلها، أم لم تتحقق، فإنها على الأقل كشفت عن جوانب متعددة، من علاقات السلطة والسكان، في ظروف متوترة، بينت أن الجميع، يحاول فيها الدفاع عن مكتسباته، الدولة عن جباياتها، والسكان عن سلامة معاشهم.

والحيمة

الخاتمة

إن صياغة خاتمة مقنعة، عن فترة الستينات من القرن التاسع عشر، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، يظهر أنها محفوفة بالمزلق، خاصة أن الهدف العام من دراسة تلك الفترة، يكمن في محاولة لرصد العلاقات، بين السلطة والسكان، والتي تعتبر السلطة المحلية العنصر المباشر فيها.

وإذا كانت الغاية، من صياغة خاتمة هو الوصول إلى استنتاجات، قد تأخذ أحيانا أبعادا تثنائية، أو أبعادا استكشافية لبعض أدوات التحرك الدائم أو العارض، فهل يمكن أن تصاغ بناء على دراسة ظواهر محدودة، زمنا ومكانا؟ زمنا لا يزيد عن عشر سنوات، 1863/1280 - 1873/1290. ومكانا، عبر جزء ممتد، من الأطلس الكبير الغربي، وخاصة سفوحه الشمالية الغربية. وإن أخذ هذا الأمر بالاعتبار، يحد من إمكانيات صياغة نتائج ذات الصلة التأكيدية، وخاصة إذا أضيف إلى هذا كون ما يعتمد عليه، ليس سوى عوامل متداخلة، من أسلوب تنظيم الحياة، ألغتها أساليب أخرى، جاءت بعدها، وبشكل عنيف، كما حدث في النصف الأول من القرن العشرين، فيزيد ذلك من حجب وضوح الرؤية، إلى تلك الأساليب السائدة من قبل.

وإن كل هذه الحثيات، تفتح الباب بحذر، لصياغات تحتل تفسيرات، إما تأكيدية أو انتقادية، أو كلاهما. ومع ذلك فهي صياغات قد لا تخلو من فائدة تاريخية.

لقد كانت منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، بمقوماتها العامة، التنظيمية، السلطوية والاقتصادية، مرتبطة بإطار عام، لعبت فيه السلطة المركزية، دورا هاما. كما لعبت فيها القوى الاقتصادية، سواء المحلية بين السكان، أو المتجهة نحو الخارج أو منه، عبر الصويرة دور التنشيط. فانعكس ذلك على تصرفات واسعة، تضمنتها المصادر المعتمدة.

يبدو أولا، من الناحية المنهجية، أن طرح الموضوع يقتضي محاولة صياغة رؤية حول الإطار، الذي يحتمل أن الأمور، كانت تتم فيه، والذي يمكن التجرؤ على تسميته، بنمط الإنتاج الشتات، الذي يتميز باحتفاظ السكان، إلى حد، بالتصرف في إنتاجهم، عملا واستهلاكا. وهو نمط يخالف ما آلت إليه التصرفات العامة، في أنماط أخرى، تتسم بمركزية الإنتاج، وما يرافقها من حرمان الأغلبية، من التصرف في إنتاج يسهمون بحظ وافر فيه. لكن يبقى المقترح في حاجة إلى توسعة أكثر، اعتمادا على إفراز أكثر لتصرفات أوسع، زمانا ومكانا.

أما الملاحظة الثانية، فتدور حول ما يمكن استنتاجه، من مواكبة تطور منطقة تمتد من المحيط إلى أن تتوغل داخل الأطلس الكبير شرقا، عبر سفحيه الشمالي والجنوبي، وعبر وسطه، بوديانه وهضابه، وما تسمح به، من استمرارية للحياة. أقول، إن مواكبة تطورها عبر فترة طويلة من الزمن، من ما قبل الإسلام، إلى بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، سمح بشيء أساس، هو حضورها على مسرح أحداث، لها انعكاسات على مسار الدولة بالبلاد، فتأسست بها الدولة الموحدية، وساندت السعدية، ودحرت محاولة الاستقرار البرتغالي، وعارضت المرابطين والمرينيين، ووقفت بشكل حيادي، أثناء صراعات القرن السابع عشر، لكن من جديد كان لها دور في الاستقرار، منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، باحتضان المركز التجاري البحري الهام، حينما أنشئت الصويرة، فاتحة الباب لبناء علاقات خارجية، ما فتئ دورها يتزايد عبر القرن التاسع عشر، فكان للمنطقة في نصفه الأول، دور تزعمته قيادة أيت أبيي بحاحه، بقائديها، عبد الملك أبيي وعبد الله ابنه وخلفه، ودلت مشاركتهما في الأحداث العامة، على مكانة المنطقة

خاصة في دعم السلطة المركزية. ولا يتأتى مثل هذا الحضور، لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي عبر تلك الفترة الطويلة من الزمن، إلا لوجود إمكانات طبيعية، تسهل الاستغلال البشري الدائم في مجالات الإنتاج.

يبدو أن الملاحظة الثالثة، يمكن بلورتها، في مجموعة من القضايا العامة، التي عرفتھا المنطقة في عشر سنوات التي حصر فيها الموضوع، الموافقة لأعوام الستين، من القرن التاسع عشر، وإذا كان ما وقع الحديث عنه، ينظر إليه بشكل قد يمكن اعتباره أفقيا، فإن ما يمكن استنتاجه من العشر من السنين المدروسة، يكون اعتباره عموديا. كان فيها تتبع بعض القضايا، بكل ما تسمح به الأدوات المعتمدة من التعمق. وإن هذه النظرة العمودية، سمحت باستنتاج وجود نوع من التصرف الدقيق المراقب، خاصة بين السلطة المركزية والمحلية، وذلك بدون شك ينعكس على الحياة السكانية المحلية.

ولقد يمكن استنتاج أن التواصل بين السلطتين، خاصة المحلية، كانت له مرجعية سلطوية توجهه، ذلك ما ظهر في العلاقات التنظيمية السلطوية التنفيذية من عمال وشيوخ، حيث لم يكن أي قرار لھیأتها، إلا بمراجعة السلطة المركزية، لكن ذلك التواصل لم يغفل فيه دور السكان، مما يجعل شرعية الاعتراف، مرهونة بسلوك تلك الأجهزة أمامهم.

لقد ازدادت أهمية الشرعية، خصوصا لما تعلق الأمر بالجباية، ذلك أنها كانت مقيدة بشرعية أعلى منبثقة من الشرع الإسلامي، الذي كان الإطار المرجعي العام للدولة، فلذلك سيجت أموال الناس، إلى حد، إلا بما تسمح تلك الشريعة بأخذه منها، فاحتاجت الدولة من حين لآخر لخلق أسباب، تمكنها من الوصول إلى الأموال، وذلك ما عرفت منه المنطقة، نماذج في تلك العشر السنوات. إلا أن تلك الشرعية أحيانا تحاول عدة جهات، اكتساب صفة تولى القيام باستيفاء ما تبيحه، كما حدث بالمنطقة حينما كان النزاع حول الجباية الشرعية، بين السلطات المحلية ورئيس زارية تامصلوحت، فاضطرت السلطة المركزية لقبول ادعائه، مراعاة لمقاصد الجباية الشرعية، التي منها الانفاق الاجتماعي على الفئات المعوزة. مما يجعل الزوايا

كطرف كامل الأهلية في منازعة السلطة، وتبدو كند لها، فتلجأ إلى استرضائها أحيانا، كما حدث مع المصلوحي.

لقد كانت حاجيات بقاء واستمرار السكان تثير الاحتكاك، مما ينجم عنه صراعات حول الإنتاج، وخاصة أنه، كما ذكرنا، تميز بالشتات، أي بتمنع كل منتج عن التنازل عن حقه فيه، فخلق ذلك نزاعات، همت وسائل الإنتاج، من مياه وأراضي، إلى الإسهام في جزء منه بمراعاة الدولة، والسهر على مرور الفاضل منه، أو السوق واردا وصادرا، ذلك الذي تمثله التجارة بكل ضرورتها.

بين ذلك الاحتكاك، بحث كل الأطراف، عن الأساليب للحد من نتائجه الوخيمة، ففي النزاعات التي مست وسائل الإنتاج، كانت مرونة السلطة، في تحقيق التوافق، تذهب من الاحتكام إلى العرف إلى الاحتكام، إلى سلطات قضائية وإدارية، وأما التجارة فقد كانت محاولات للتغلب على اضطرابها، الناتج عن استعمال أدوات مالية أجنبية، تفوق إمكانات البلاد، فاضطربت العملة الوطنية. وتسربت آثارها إلى الجباية، التي تضررت بدورها، فكانت بداية عقدة العجز السلطة في الفترة المدروسة عن حلها، والتي عانت منها الصويرة في تلك العشر من السنين.

انضافت إلى الأدوار التي يظهر أنها كانت تقليدية للسلطة، بعض العوامل التي تخلق اضطرابا في السير العادي، والتي تنجم إما عن عوامل أجنبية طارئة، أو إفراط في ممارسة السلطة.

أما العوامل الأجنبية الطارئة، فقد عرفت المنطقة، بداية آثار التسرب الأجنبي، الذي كان يقض مضاجع المجتمع والسلطة، ببلبة العلاقات بالمنطقة، من الصويرة حتى وادي نون، لكن تصرف كل الأطراف، من السكان والأجهزة النافذة المعنية والسلطوية، أفضل تلك المحاولة أو على الأقل عرقلها.

وأما الإفراط في استعمال السلطة، فقد عرفت المنطقة نماذج في تلك الفترة، حينما انغمست السلطة المحلية في استغلال السكان، الذين رفضوا كل الأساليب، التي تثقل كاهلهم، فنجم عن ذلك، إما سجن العامل كما حدث لمحمد المتوگي، أو عزله كما حدث للمزوضي، ليصل ذلك الرفض الثورة عليه، كما حدث لمحمد أبهي، فبينت تلك الأحداث، أن السلطة المركزية، كانت تتجنب الاصطدام بالسكان، بالانصات إلى شكوايهم، لكن لما تعقدت الأمور، كما حدث بحاجة، ولما ظهر لها أنها أخذت تتجاوز مظاهر الإفراط في استعمال السلطة المحلية، اضطرت لممارسة نوع آخر من العمل السياسي، بانتقالها إلى عين المكان.

وقد تبين من هذه الأحداث الطارئة، الأجنبية أو المحلية، أنها تؤدي إلى عمل كل الأطراف للتغلب عليها، ولو على حساب إحدى الجهات، التي يبرز ضررها، كانت السلطة المحلية أو طرف أجنبي.

تفضي الملاحظة الرابعة، إلى اعتبار أن أهم الأحداث البارزة التي عرفتها منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، هو تنقل الجهاز السلطوي المركزي فيها خلال عشر سنوات، إما عبرها نحو سوس، كما حدث سنة 1863/1280، أو إليها لما انتقل إلى حاجة سنة 1873/1290. ولقد كشف تنقل الجهاز السلطوي في هذه المنطقة والذي دام حوالي سنة في التنقل الأول، وحوالي خمسة أشهر في التنقل الثاني عن عدة استنتاجات يمكن إجمالها فيما يلي :

إن انتقال الجهاز السلطوي، قد يكون إما سلميا، كما حدث لما انتقل إلى سوس سنة 1863/1280، أو لحالة توترية، كما حدث لما انتقل إلى حاجة سنة 1873/1290، وينتج عن اختلاف ظروف التنقل، تنوع في التعامل، لكن الملاحظة الأساسية، رغم ذلك كله، أن توجه ذلك التنقل، كان، تمليه مصلحة مشتركة، بين السلطة والسكان، فلم يلح أي طرف، للوصول بالأمور إلى القطيعة، فإذا كانت مراعاته باهتة في التنقل الأول، فإنها واضحة بل شكلت هاجس ذلك الجهاز في التنقل الثاني .

إذا كان التنقل الأول، عني بنوع من الجباية الحية، في إطار التعاون، فإنه في التنقل الثاني، عني بنوع من الجباية الإجبارية، كأسلوب لرد الاعتبار له كسلطة فتعاملت مع السكان بنوع من التراضي في الأول، ونوع من الصرامة في الثاني. لكن في كلا الاجرائين، لم يتنازل أحد من الطرفين، السلطة عن مراميها، والسكان بدورهم، لم يقبلوا تلك المرامي اعتباراً. وإنما كان القبول يتم عبر أجهزةهم المحلية، التي تشكلها المجامع، والتي راعت السلطة المركزية مواقفها. وتجلى هذا بوضوح، في التنقل الثاني، الذي رغم صبغته التوترية، فإن مراعاة مواقف السكان عبر تلك المجامع، بين مركزها ضمن أدوات الترابط السياسي بين الطرفين. وخاصة أن ذلك الترابط، رغم ما اتسم به من التوتر، في التنقل الثاني، فإن ما يستنتج منه، أنه لم يلجأ فيه إلى قوة إذعان وتشيت وقتل، إلا لما اضطرت السلطة لتجاوز أدواته السلمية، أثناء دخول المحلة قبيلة إمجراد، فاختبرت قوتها، واختبر الثوار تلاحمهم، فمالت كفة السلطة على كفة الثوار، فعاد الطرفان إلى أدوات الترابط السلمية، التي منها التفاوض، وقد شمل كل الأسباب، التي نجم عنها التوتر بحاجة.

ولقد مس التفاوض في العمق، ضوابط الأمن المحلي، الذي يستفيد منه السكان والسلطة، والتي منها البحث عن إقرار أسلوب صريح وعادل، في تحمل الكلف، التي كانت السلطة تفرضها على السكان، وحرصاً على ذلك تم تجديد إحصاء لقوى الإنتاج، فاعتبرته السلطة، أساس التحمل القبلي، فلجأت إلى إثارة عوامل نفسية وانضباطية لمصداقيته، وخاصة أن مقياس توزيع تلك الكلف، كانت مرجعيته قبول السكان بواسطة تنظيماتهم الأساسية، فيكون تقسيم الأتعاب، جماعياً في نوع من الفردية الإنتاجية، التي يعبر عنها بالكانون، وهو وحدة تميز بين العمل الجماعي والفردية، وتلك خاصية من خصائص الإنتاج الشتات.

ويستنتج من كلا التنقلين، أن دوامهما مدة طويلة يرجع إلى بطء السكان، في الاستجابة لأهداف السلطة، فتلجأ إلى إقناعهم على مراحل، كما ظهر ذلك خاصة في التنقل الثاني، فلم تكن السلطة، تستعجل مراميها، كما لم يكن السكان، يلبونها بسرعة، فيلجأ الطرفان إلى عامل الزمان للنيل من معنويات كل منهما، وخاصة أن عوامل الإنتاج بدورها تتسم ببطء يراعى فيها الزمان حرثاً ورعيًا، وغرساً وتبادلاً.

يهتم الاستنتاج الخامس بمراعاة إرادة السكان، التي كانت حاضرة في كل الأحداث، التي عرفتھا منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، في تلك العشر من السنين، وهي مراعاة، لا تنبع فقط، من كون السكان قوة إنتاجية، تحتاجها السلطة، وإنما لكونهم قوة عسكرية، تجيشها السلطة عند الحاجة، سواء في العلاقات الردعية بين القبائل، كما كان الشأن في عدة قضايا، التي سبق الحديث عنها، أو عند تنقلها، كما تم ذلك بوضوح، أثناء تنقل تلك السلطة نحو حاحة، بل نجد أن اقتراحات ابن عمر قائد الحركة أثناء توغلها بحاحة، كانت تنصب على الاقتصار فقط على القوة القبلية، لمداهمة القبائل الجبلية الحاحية، لما تتيحه تلك القوة من امتيازات متعددة، منها سهولة التجديد، خاصة إذا تطلبت العملية مدة طويلة، وبذلك تكتسب إرادة السكان قوة أمام السلطة. تلك السلطة التي يحتاج إليها السكان أيضا، باعتبار انتظامهم في وحدات شبه مغلقة، والتي هي من سمات نمط الإنتاج الشتات، فتحتاج إلى أداة تنظيمية تسهل الترابط، بين تلك الوحدات، خاصة عند عجز أدواتها المحلية من عرف، عن تحقيقه. ويفضی هذا إلى أن ضرورة المصلحة المتبادلة بين الطرفين، جعلت كلا منهما لا يجنح للاستهانة بالآخر.

يستنتج أخيرا، أن تحديد موضوع في مكان معين يبدو مهمة صعبة، ذلك أن عوامل التعامل فيه، تضرب جذورها بعيدا، تاريخيا وجغرافيا، خاصة مثل ما كان عليه الأمر، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي. فدراسة العلاقات بين السكان والسلطة، اقتضى نماذج مثلتها الأجهزة السلطوية التنفيذية المحلية، والتي كان فيها، لمتولي قيادتي حاحة ومتوكة النصيب الأوفر، خاصة أن تصرفات أولئك الولاة كان لها مدى واسع يمتد حتى سوس، وهذا بدوره يزيد من تعقيد صياغة محكمة للعلاقات السكانية السلطوية، المحدد لها المكان والزمان.

تلك كانت بعض الملاحظات العامة، التي يمكن استنتاجها من الفترة المدروسة من أعوام الستين من القرن التاسع عشر، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي، والتي يمكن عند الرجوع إلى مدها زمانا ومكانا، من استكمال أهميتها أو دحضها.

نماذج من الوثائق المتعمدة في البعس

إن إيراد الوثائق المعتمدة في البحث أمر متعذر، ولذلك أكتفي بإثبات بعض نماذج لها. ومعلوم أن مصدر هذه الوثائق هو الخزنة الحسنية بالرباط مع الاعتماد أيضا على بعض الكنائش ككنائش رقم 47 الذي يلخص جزءا من مراسلات السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان.

الحمد لله وحده صلى الله على سيدنا وءاله وصحبه

بعد تقبيل الأرض أمام بساط سيدنا ومولانا أمير المؤمنين ، سلام على شريف مقام سيدنا ورحمة الله تعالى وبركاته . وبعد فقد وصلتنا أجوبة سيدنا نصره الله وفهمنا جميع فضولها وما ذكر سيدنا نصره الله على القدر الذي يكفي في المحلة ، فليكن في كبر علم سيدنا وتحقيقه أن القطر السوسي متوقف على الخدمة ، لا بد له من الحزم وال ضبط والقيام على ساق الجد في أمره بما يتوقف عليه الحال من العدو والعداء وغير ذلك مما لا بد منه ، ولا يسمع مولانا كلاما غير هذا ، وسيدنا أعرف الناس بهم وقلة دينهم عفا الله عنهم ، وخصوصا حيث عندهم من يحرضهم على الفساد وإبطال خدمة سيدنا بمال سيدنا جهارا دون حياء من الله ولا مراقبة لعقوبة سيدنا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وإن كان ما كان فوجود سيدنا وسطوته تقهر كل ظالم عنيد بحول الله وقوته ، وإن ظهر لسيدنا نظر آخر فنحن عند أمر سيدنا وطاعته . وهذه عادة أهل سوس مع كل عامل وخصوصا من ينشط معهم ويتبع غرضهم ، حتى لاغوا وزاغوا وتجهروا ، وكل هذا كنت ذكرت في حضرة سيدنا . وأما ما في كتب الخليفة من ردانة في زيادة سبعمائة من الخيل لاشك أنه غشومر [...] تلك الناحية وأهلها وقلة دينهم ، فلا بد لسيدي من المدد الكبير ، الذي يقطع أثر الفتنة والفساد إن شاء الله ، مع سعادة سيدنا . وما ذكر لي سيدي على قديمي مع محلة سيدنا فهو الواجب علينا في خدمة سيدنا ، ولا يمكن جلوسنا وراء محلة سيدنا ، فالأمر قد بلغ حده من الفساد ، حيث لم يامن أحد على نفسه أن يخرج مع باب المدينة ، مابقي أبلغ من هذا في الفساد فلم يبق إلا الحصران على المدينة . وقد طالعت كتابك [...] الزمزمي الفاجر محقق ذلك حيث أوقد وأنشاه بنفسه ، إنما يكتب [...] وانه على ساق

الجد فيما كلف وأمر به والزائد عليه إنما هو توطية للكلام متع سيدنا إنما مرادهم أن يرفق به سيدي ، وأما التحقيق هو لا يقع تسريحه عندهم إلا بالفساد ، ولذلك بمنون سيدنا وهم عند غرضهم الفاسد ، والله لا يصلح عمل المفسدين ، وما ذكر سيدي على الفاسد بمهدي وولده وأخوه من توجيههم إلينا فليعلم سيدي أن ذلك [عزم] فاسد من أوله إلى آخر ، ويقطع دابرهم حقيقة بتقطع الفساد لأنهم أذاقوا الولاية بذلك القطر من غير أهلية لذلك ، وكفروا بنعمة الله ونعمة سيدنا نصره الله وخيره الظاهر عليهم وعلى سائر المسلمين . ولذلك قلنا ان علموا عليهم اخوانهم ومن يايي اليهم من المفسدين وغيرهم أنهم تحت أيدينا يقنط من مايطمعون ، ولانكره قديمهم بالعزم لما ذكرنا لسيدنا ليردوا أهل الفساد عقولهم لأنفسهم أياما لينفج الحال على أهل المدينة ومن فيها ، والنظر لسيدي . ووصلنا أمر سيدنا على الحركة لخدم سيدنا حاحا فقد كتبنا لهم بوصوله إلينا أن يقدموا علينا ليفرضوا حركتهم ومنونة محلة سيدنا نصره الله ، فالله أسئل وجاء النبي صلى الله عليه وسلم وسعادة سيدنا وبركته ورضاه ان يسهل جميع الأمور ويقضي غرض سيدنا ، ونحن وصفان سيدنا وخدمته وعند أمره ونهيه سلف عن خلف ، بارك الله لنا في عمره سيدنا ونطلب من سيدي صالح الدعاء والسلام في رابع جمادى الثانية عام 1270 كتبه مملوك سيدنا وشاكر خيره عبد الله عبد الملك لطف الله به .

جاء في الطرة ما يلي : " وليكن في كريم سيدنا أن الفاسد محمد أخا سعيد المتوكي وعمهم الفاسد الكبير الأشقر يتحزبون على البارود بيننا وبينهم ، ويسعون

فيه ، ويشبعوه في أهل سوس المشغولين بالفساد ، وتصلهم كتب سعيد بنفسه على يد الفاسد الزمزمي مع سعيد المصلوحي ، وقد بلغني ذلك وحققته من عند اخواننا جيرانهم أهل الجبل من بني زيادة وأيت عيسى ذلك في موضعين ، إما أن يعملوه بينهم وبين جيرانهم بني زمزم ، وإما أن يحرضوا إذاوتنان الهاربين عندهم ويمدهم بما يحتاجون إليه ، وقد ظهر بعض ذلك وهو أن بعض اخواننا أيت عيسى ، كانوا هاربين عندهم وهم رأس المعاصي ، رجعوا هاذي الأيام نحو العشرون يوما ، وسكنوا بمحل يقرب قبيلتهم أيت عيسى وهو لبني تنانة ، كنا حرقناه وهدمناه في المدة

النبي كنا في الحركة بالجبل ، واليوم مرجعوا إليه وصاروا يصلحونه ويقوا وسكنوا به ، وعاونهم سعيد المتوكي في إصلاحه بالدرهم واعطاهم البارود والخفيف وهم على نية الفساد ، وغضضنا الطرف على ذلك وأمرنا أهل البلاد [...] وحفظ أنفسهم حتى يظهر ما كان ، وعن قريب يسمع سيدنا هاذا ، ولذلك علمنا سيدنا ليكون على بصيرة ويعلم أن هؤلاء القوم جادين في الفساد في كل جهة رد الله كبدهم في نحورهم بوجود مولانا نصره الله وتصل لحضرة سيدنا عدة من الكتب فيطلع علي ما فيها والسلام .

من عبد الله أبهى
وبداخله ما يوجه له من
المكانيب من سوس

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

خديـر سيدنا الأرضي الطالب محمد بن عبد الله أبهى سلام عليك ورحمة الله
عن خير سيدنا نصره الله . وبعد ، فقد اشتكى خديـر سيدنا الحاج عمر المتوگي أنه لما
ورد عامل السويرة وأعيانها للتوسط في الصلح بينكما اذعن هو له وانقاد وساعد على
الاقتياد وتمنعت أنت وصممت ، [وواضر نجمت] واحجمت ، بل ترصدت الفرصة
وأسريت سارية لمُدشرين كبيرين من إيالته دمسيرة فصباحتهم وانتهبت جميع ما
عندهم وقتلت منهم وأسرت ، وعليه فما هذا [أما هذا] أماء ان لك أن
تقصرو وترعوى ، ولقد طالما أنذرتك ونصحتك وأرشدتك وحذرتك ولم يبق الا أن
نعلم سيدنا نصره الله ، ونامر بنهوض المحال والتخلية بينكما ، على أنه هو لا ملامة
عليه لتكرّر إذايتك له وتعصبك وكأنه ليس بالملح عليك ، والحاصل هذا ءاخر استدعاء
عليك مع أنه لم يختلف اثنان من كبير ولا صغير في أنك صرت الآن القابض على
ناصبة الفتنة المماسك بأزمتهما وعليك تدور رحاها ، ولا عذر لك في أخذك ثار الرعية فإنها
رعية سيدنا نصره الله وهو أيده الله أولى في أخذ الحق لها والانتصار لها ، انظر ما فعلت
وأنت مغلوب فأحرى وأولوى لو كنت غالباً ، فتنبه وتيقظ ولقد أعذر من أنذر وبالع من
حمد والسلام في 8 ربيع الأول النبوي الأنور عام 1288.

خاتم وبداخله
الحسن بن أمير المؤمنين
وقفه الله .

الحمد لله وحده صلى الله على سيدنا محمد وآله
خاتم السلطان وبداخله
محمد بن عبد الرحمان الله وليه

خديمنا الأرضي القائد محمد بن عبد الله أبهى ، وفقك الله والسلام عليك
ورحمة الله تعالى وبركاته . وبعد فقد وصلنا كتابك مخبرا بما ظهر بقبيلة حاحا من
الطيش والفساد بسبب إغراء من عينت على ذلك ، وصار بالبال ماء ال أمرهم إليه ،
فأمر هرج العامة معلوم ، وإن الفتنة لا تزول بخير ولو كان الإنسان غالبا ، فأحرى إن
غلب ، فأقدم على حضرتنا العالية بالله ، على يد ولدنا الأرضي ، سيدي حسن أصلحه
الله ، فإننا كتبنا له بذلك ، وأن دار كمر دار الحزن قديما وحديثا ، فلا نقوتك إن شاء الله
ولا نسلمك بل تقدم لحضرتنا الشريفة في عز و [سوددا] ، إن شاء الله بحوله وقوته
والسلام ثاني ربيع الثاني عام 1288 هـ .

الحمد لله وحده ، صلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله

نجل سيدنا نصره الله وخليفته الربانية الأصلية الشريف الأصلي الطيب الطاهر السيد مولانا الحسن بن سيدنا المنصور بالله وأعز به الدين ، السلام عليك وعلى أهلِكَ وذريتك ومن ناط بك ورحمة الله تعالى وبركاته بوجود سيدنا أيده الله ونصره . أما بعد فليكن في كرم علم سيدنا ، أن خبرك من حين خروجك من حضرة سيدنا اهتزت به السماوات والأرض ، وارتعدت به قلوب المتشككين وفرحت به أهل الصلاح والفلاح والضعفاء من كل جانب . واتبعنا أترك حتى قيل لنا بنزولك مع جيوش المسلمين على واد شيشاوة واستأنبت بك القبائل من السمع والطاعة ، فالحمد لله لنا ولك على ذلك مما أظهر الله عليك من بساط نعمه وعطف نظر أبيك سيدنا نصره الله عليك وظن بك أن تقوم مقامه في كل ناحية ، وذلك غاية مرغوبنا وغاية آمالنا أدام الله عليك من فضل عزة وكرمه ويقضي بك غرضه بأضعاف أضعاف ذلك ويقوم بك كسرة المومنين ويذل الله بك عدوته فوالله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك إلا أن مقام عزك ونصرك بلغ في البلاد والقلوب ما لا يعلمه إلا الله ، وذلك من خصائص الله ، أعلم حيث يجعل رسالته ، يؤتي الملك من يشاء ويعز من يشاء ، جعلك الله منهم أبدا ، ويجود عليك بطول العمر وأسبغ نعمه ظاهرة وباطنة هذا من فضل ربي فالحمد لله . ثم بعد هذا وصلنا خبر سيدنا بنزوله ببلد خدامه حاحة ، وأنالوك بالسمع والطاعة والهداية وذلك الظن فيهم أبدا مع دار سيدنا سلفا وخلفا . والآن ياسيدنا نسئل من الله ومن كمال فضلك وبحق النبوة أن تكون في همهم والشفع فيهم وتكون الداخلة الرحمة بينهم وبين أبيك سيدنا نصره الله ، فإنهم لا يشك محسوب من داخل الخدمة أبدا إلا أن الله تعالى قدر عليهم هذه النعمة المقدرة عليهم ، فإنهم ندموا على ذلك كله فقد شكوا علينا ذلك كله بالسننهم لما

رجعنا من حضرتك الشريفة ونزلنا عليهم على نية إطفاء ذات البين بينهم ، والفتنة الواقعة ، فبشرناهم جميعا هؤلاء وهؤلاء فوجدناهم كلهم على السمع والطاعة سيدنا نصره الله ، فالله يهديهم ويجهزهم ويصلحهم على يدي سيدنا بجاء النبي وآله . ثم يعلم سيدنا بأننا كتبنا من دارنا بالزاوية المعلومة في علم سيدنا ، ونحن ياسيدنا على الظن الذي ظننت فينا على السمع والطاعة والمحبة فأينما نصلح لسيدنا برءوسنا ومتاعنا فها هنا لك وما عندنا إلا الله وأنت ومن خيار أهل الطاعة أبدا . ثم إن سأل سيدنا عن أخبار سوس ، فإنهم في هذه الساعة خادمين مع عاملك وخادمك القائد السيد أحمد بن علل ، حسبما وصلنا البلد ثم أرسلت أخي السيد بيكر وبيده كلام سيدنا الذي أخذناه من يدك الكريمة فوجهناه إلى العامل وفرح به وزاد التعظيم لحرومنا ببركة سيدنا ونصره الله وقضى الغرض فالحمد لله . ثم إن العامل مازال في بلاد هشتوكه كما في علم سيدنا ، وصار الناس في السمع والطاعة والخدمة وانصتوا إليك وذلك الذي ندمهم من الخوف ، لاسيما ذلك القطع من وادي الغس فإنهم لما أحسوا بخروجك قالوا ذلك علينا إذا صلحت حاجة . فالحاصل هذه الساعة من فضل الله ذهب الله بها الفتن والضغائن بين المسلمين ، فكل من أكل أحدا في تلك الساعة الماضية صار يوديه بفضل الله وبركة الأمير نصره الله . وأما خادمك الشيخ ابراهيم أدليم فإنه مع القائد وعلى الخدمة والسمع والطاعة كما هو فالله يكون في عونته ، وذلك من فضلك وبركتك أدام الله عزك والسلام . وفي 20 من ربيع الثاني عام 1290 ، والجواب من سيدنا ليطمنن به القلب .

خديمكم عبد الله بن عمر بن عبد الله البطر

الحمد لله وحده صلى الله على سيدنا محمد وآله

أدام الله عز سيدنا وعلاء ومتعنا بحمايته ورضاه ءامين وسلام الله على مقام مولانا ورحمة الله تعالى وبركاته ، وبعد فأنهى لشريف علم سيدنا نصره الله ، أن ما نبغ لبعض حاحا إنما هو جعجعة بلا طحن وخلاف بلا ثمر، وليس بسيدي فيه تشويش اصلا ولا أثر له في الكلية ، بل حقيقة ذلك سيدي وجليه أمره وقصاراه ، هو أن قبيلتي نكنافة وءابت زلطن مختلفتان متنافرتان في الباطن ، وكل منهما يحتال في أن يجعل المخزن طوع بده ، يبعث به في أغراضه كيف شاء حتى يقضي وطره فيمن ليس من لفه ، وحيث سيدي لم يتمكنوا من ذلك وبارت حيلهم واينسوا من شدة في القبائل لاكن سيدي لما عرفوا الحقيقة وانكشف الغبار ووضح الصبح لذي عينين وانجلي النهار وما بقيت تنفعهم حيلة ولا يسمع لهم كلام في لف ولا قبيلة ، وأعلمت سيدي بباطن الامر وكنهه لما عساه يبلغ سيدنا جزافا عن لاخبره عنده من نقلة الأخبار سوى غثها وسمينها ، ليطمئن خاطر مولانا الشريف . ثم النظر لسيدنا أيده الله بعد وعلى خدمة سيدي طالب من مولانا صالح أدعيته ورضاه والسلام في 8 جمادى الأولى عام 1290.

ملاحظة ، خالية من الباعث وأي ذكر له .

الحمد لله وحده صلى الله على سيدنا محمد وآله

حفظ الله بمنه وعمر بجميل لطفه وسنده مقام سيدنا ومولانا الخليفة، نجل مولانا الإمام المعظم الهام، وسلام الله على سيادة سيدنا السلام الثامر الأكمل، والرضوان العام الأشمل، بوجود مولانا أيده الله ونصره وأدام وجوده وعلاؤه. وبعد فقد ورد علينا الأمر الشريف، وأنه قد غاب عن سيدي خبرنا منذ توجه خديمر سيدنا القائد عبد المالك، مع أنك سيدي كتبت لنا صحبته بما يكون عليه عملنا معه وعمله معنا، لتبقى على عمله كما كنت قبل ونريد اليوم أكثر مما مضى، فإذا به لم يأتي من عندنا جواب عن ذلك، ولا بما زاد ولا نقص. اعلم سيدي أسعدك الله منذ ورد تلاقيت معه مرتين مرة في دويرته أكلنا وافترقنا والثانية يوم الجمعة ساعة كتبت لك كتاب قبل هذا، وأنهى لعلم سيدي أبي لاخبر عندي من القبيلة ولا من جانب الأشياخ إنما نسمعه من المخازنية، كمثل الحاج مبارك العسكري الذي كان وجهه متوا بعد أن طلب الأمان من سيدي لاخوانه جماعة من إذاوكلول من جملة ما أخبر، أن جماعة بوجمعة ما رحلوا لا من جانبه لانهم حيث كانت الفترة اخذوا له شينا أمثل وفوق الدار وغيرها، فقال انهم ذكروا له إذا من عليهم سيدنا وكانوا يقدمون على غير شيخهم بوجمعة ويتولى عليهم غيره فإنهم يقدمون ويقومون بواجب إناهم في الخدمة المولوية، فتكلمت مع العامل بهذا فقلت له إن هاذو الجماعة أو غيرها فكل من أراد أن يقدم على غير يدي شيخه فوجه عليه يقدم وحيث تتمكن من القبيلة ويستقيم أمورها فافعل ما بالك، وأجاب بأنهم لا يقدمون إلا على يدي شيخهم، ومما سمعته من خديمر سيدنا القائد الحاج بوعبيد فإنه يذكر لسيدنا تفضيلا واجمالا ولا يحسبني على سيدي، وإني نباشر أمرا من الامور إنما نحن من جملة الحراك عن امر سيدنا. وفي يومنا هذا في العشرة وردت علينا قولة من عند بو العشرات هاهي تصل

سبيدي لتطالعها ، ولو علم بها لم تصل إلي ، ولا زال يتكلم معه عليها ، وإن الخيل والرمات التي توجهت بالامس دخلت دار من وجهت إليه ، وهذا العامل لا يتكلم معي في أمر من الأمور إنما مشغول بأمر نفسه إذا دخل قبته سدها عليه فلا يصل أحدا له من القبيلة ولا من الأشياخ ، وإذا دخل دارا فكذلك ، وقد أخبرني البعض وأنه كلف خليفته الذي كان معنا هو الذي يحكم بين الناس ، ومن أراد أن يهدي هدية يهديها إليه ويكون جميع الكلام معه . مع أن هذا الأمر لم يصل إبانته الآن ، بل حتى تستقيم القبيلة ، إنما يلزمه أن يباشر القبيلة لتتألف قلوبهم وتطمئن أنفسهم ، ومن جملة عمله معي ، أنني لما كتبت لسبيدي البارحة تعاقدا وأنا لا نرحل حتى يأتي أمر سيادتك فإذا به لما قام من عندي كتب فهم بالرحيل يوم السبت ، فلما أخبرت بذلك قلت لا نرحل إلا إذا ورد أمر سيدنا ، ففي الصباح وجه خليفته ومن حضر عنده من الخيل والرمات وما بقى معه إلا بني زلطن ونكنافة ، ولم يخبرني بذلك إلى الآن ، والحاصل سبيدي إنني بينت لسبيدي ما هو كامن ربما تحسب علي وإني نعالج امرا أو نباشره ليحصل معه الانتفاع إنما يعمني ما يمر غيري ممن هنا ، والذي لا بد منه سبيدي هو توجيه القائد الحاج بوعبيد ليتولي الكلام ، مع العامل بأمر من سيدنا ويكون يدفع له صلاية الكلام ونحن له اعانة لعل الله يعالج أمور هاذة القبيلة حتى تجتمع كلمتهم ، ويقضي سيدنا بنظره اذ مالنا الا التمسك باذي الكمر والتعلق بامور هممكم ولزوم خدمتكم وحضرتكم مع حظ وافر من تراب ودكم واعانتنا على الخدمة الشريفة والسلام في 23 جمادى الأولى عام 1290.

محمد بن عمر وفقه الله.

الحمد لله وحده، صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

أدام الله العز والنعابة والرفعة والسيادة لحضرة سيدنا الشريفة، سيدنا ومولانا الخليفة، نجل مولانا الإمام المعظم الهام، وسلام الله على مقام سيدنا السلام التام الأكمل والرضوان العام الأشمل بوجود مولانا أيداه الله ونصره وأعز ذكره وأمره . وبعد فليعلم سيدي وأنبي لما كنت بفر التليث أخبرت وأن أقساما من قبيلة اذاوثلول، وهم اذا أجرين وإذا أزيكوا وغيرهم جل فرارهم من كوانين زممت عليهم في أيام الحاج عبد الله أبهى . فتكلمت مع أبي العشرات تلك الساعة في أمرهم، فقال بلسانه لو وجدناهم يرجعون لتركناهم عليهم ولم نلتفوا إليهم، وكان ظنه أنهم يرجعون على يديه . فلما حللنا بلادهم وجهت عليهم وواعدتهم بعدم حمل تلك الكوانين التي عددها 42 حتى ينظر سيدنا أعزاه الله في أمرها ويحكم بنظره فيها، لأنهم كانوا تحاسبوا في أيام السيد عبد المالك أبهى، بأمر مولانا المقدس بالله روحه مع كافة قبيلة حاحة، فانحصر عددهم في 493، ثم تحاسبوا أيضا في أيام الحاج عبد الله ولده عام 1274 فانحصر عددهم 527، فكتبوا رسما بالعدول على ذلك كما تطالعه سيدي في كتاب العامل الآن، مع أنه كان ترك الرسم تحت يديه وقال لهم هاذا وقت الجماعة ولابد لكم من مراجعة إخوانكم . وكان الغرض على ذلك العدد، وبقي الرسم إلى أن نهب أزغار فدخل بيت البعض، وقالوا إنهم أعطوا عليه دارهم حتى دخل بأيديهم . ولما تولى الذوبلاي وقعت بينهم خصومة ولجأ كثير حتى وقفوا على العيب مع بعضهم بعضا، فوجه إليهم أصحابه وقبيلة إذاوسارن وإذاوتغمة وحاسبوهم فانحصر عددهم في 464 كما ذالك في رسم بأيديهم، فلما قدموا على الأشياخ جميعا ووقع بينهم لجأ فقلت لهم أمرهم يرفع لسيدنا الخليفة أعزاه الله يحكم فيه بنظره، ثم بعد ذالك فرقت تلك الكوانين على

سبعة أقسام عليهم ، ستة كوائن للقسم لقطع نزاعهم فتوافقوا كلهم على ذلك وقبلوه ، ما عاد بو العشرات لم يحضر تلك الساعة ، فلما حضر قام وقعد وقال إنه لا يقبل ذلك ، إنما يقبل حساب الحاج عبد الله . وكنت استفهمت وأن الطالب علي كيدر هو الذي حماء على ذلك ، فإذا به قدم علي وقال هؤلاء الناس كثر لجاههم فلو وجد سيدنا الخليفة أن يبقيه على حساب السيد عبد المالك الأول لكان أولى ، وقيد الحساب بخط يده كما تطلعه فأشكل على الأمر من جانبه ، والحاصل إن اقتضى سيدي أن تبقيه على حساب السيد عبد المالك ، وقل لهم أنه الحساب كان بالأمر المولوي على قبيلة حاحة كافة ، وأما الحساب الذي يكون بأمر العمال لأعمل عليه ولا التفات إليه ، وواعدهم حتى يأتي أمر سيدنا المنصور بالله ، سوفهم وإن اقتضى نظرك أن تبقيه على فريق ستة كوائن لكل قسم حتى يقع الحساب على كافة القبيلة بأمر شريف فيكونوا من جملتهم فذلك المقصود ، وإذا حتمت ذلك على أبي العشرات فإنه لا يخرج عن أمر سيدي ونظرة فإن الكل منه . وحاصل الأمر هانحن بينت لسيدي بياننا شافيا في أمرهم ، بحيث سيدي توجههم إلينا من عندك متفاصلين في هذا الأمر متراضين مع بعضهم بعضا ، واقطع نزاعهم ولا تتركهم على لجاههم فإنهم لابد أن بقوا على هذا يحضر منهم فريق من الجانبين ، فاقض سيدي بنظرك واقطع مادة النزاع . أدام الله سعادتك ومتعنا بطول حياتكم ورضاكم وأعانتنا على الخدمة الشريفة طالب صالح الأدعية والسلام في 29 من جمادى الأولى عام 1290.

محمد بن عمر وفقه الله

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

حضرة لبیب النزال وغیث النوال وبهجة الأيام واللیال وتاج المحاسن والکمال ،
مدیر الجیوش المنصور صاحب المکارم الماثورة ذوی الرأي السداد والبطش الشدید ،
سیدنا ومولانا الخلیفة نجل مولانا الإمام المعظم الهمام أطال الله عمر کرم ورفع
بکمل خیر قدر کرم بمزید نغیات عن حمیم الفؤاد صادات ، وسلام الله علی مقام
سیدنا السلام التام الأكمل والرضوان العام الأشمل بوجود مولانا أیده الله ونصره
وخلد فی الصالحات ذکرة وأمره . وبعد فأنهی لعلم سیدی وأن هؤلاء الناس قبيلة
إذا أوزاروا وأبت عیسی وإذا وبوزیة هاذة آیاما وهم یترددون علینا کما کنت
قدمت الاعلام لسیدی ، ولما ذکرک لسیدی حضور الطالب مبارک أنقلس تأنیت حتی
ورد وقدمنا علیهم یوم الخميس فی نصف النهار ، وصحبت معی الطالب مبارک أنقلس
والحاج لحسن التکزیني وکاتب سیدی الفقیه السید محمد بن الفاضل بقصد
تبرک أسلافه ، وخال سیدنا القائد الحاج بوعبید ، وتلا قوا لنا البعض منهم وأطعمونا ،
ووجهت من أتى لنا بهم رافعین أصواتهم طالبین أمان الله وأمان سیدنا ، فامنا علیهم
علی أمان سیدنا . وقالوا ما فررنا إلا لقلّة بضاعتنا وضعفنا ولکوننا ما حضر منا أحد فی
نهب متاع ازغار ، وخشینا علی أنفسنا من ذلك فقلت لهم ، إن سیدنا المنصور بالله ونجله
السعيد أعزه الله غرضهم أن کل قبيلة ترد ما نهبت قلیلا کان أو أكثر ، والمقصود
من سیادتہما هو عدم الظلم للجمیع ، وطلبنا هؤلاء القبیلتان إذا أوزاروا وأبت
عیسی ما کان یعمل معهما قبیما من کونہما تارة یکونان فی کل قبيلة منهما قبيلة
سوی ربع ، وتارة نصف قبيلة ، ولکونہما أهل الجبل ولاشیء عندهما ، وقد حلفوا
إذا أوزاروا بالإیمان المعظم أنهم لم یجاوزوا أربعمانه صانمر ، وذكروا لی حجة أیدت
قولهم ، وأنهم یدفعون شینا لمسجدهم مقید فی کناشة کفی به حجة علیهم ،

وكذلك أيت عيسى، فقلت لهم أقدموا عند سيدنا الخليفة وعرفوا عليه واطلبوا ما
تمنيتم، ونحن لانقصروا من جانبكم بحول الله وهم يقدمون يومنا يوم الجمعة
بهديتهم للعامل، ويتوجهون عاشية النهار لدى سيدنا أو يوم السبت بهديتهم
ويعرفون على المحلة السعيدة.. ووجب علينا إعلام سيدي ليكون على بال،
والمقصود من سيادة سيدي هو مساعدتهم في مطلبهم، بحيث أن قدموا هاذة المرة
نصف قبيلة مرة أخرى قبيلة سوى ربع، لكل منهما، حركة كاملة لكل منهما، وتسمى
قبيلة حاحة كلها خدمت ويقع الحكم لأهل الوطا، والحد لهم. وتكلموا أيضا في
شأن المؤنة بأن تزول عليهما، فقلت لهم لادمخل لسيدنا فيها، إنما كلامكم مع
إخوانكم حاحة، وهاهم يسمعون فيكم، فأجابوهم بأنهم رفعوها عليهم، وقدموا
إذا أو بوزية وتحملت لهم بكل من هو فار منهم، ومن قبيلة إذاوگلول ومكراد
وأمنت عليهم على أمان سيدي، من أراد الصلح مع شيخه نصلحهم من طلب الأمان
فهو مؤمن. وبهاذا وجب إعلام سيدي وعلى الخدمة الشريفة والسلام في 7 جمادى 2
عام 1290.

محمد بن عمر وفقه الله .

الحمد لله وحده، صلى الله على سيدنا وءاله وصحبه

الحصن الذي لا يضرنا ناوله والكوكب الذي لاح وأشرق على الافاق أنواره ثمرة الشجرة النبوية والنور الذي أظهرته المنة الأزلية ، سيدنا ومولانا الخليفة نجل مولانا الإمام المعظم الهمام ، وسلام الله على مقام سيدنا السلام التام الأكمل والرضوان العام الأشمل بوجود مولانا أيداه الله ونصره وأدام وجوهه وعلاؤه . وبعد فلتعلم سيدي وأنه ورد علينا الأمر الشريف جوابا عما كتبت به سيدي فاجبت بأن العامل والأشياخ والأعيان فقدومهم متعين لازم ، ولم تبق مصلحة في بقائهم معنا ، سيما وهذا الأمر المتوجهين لقصد هو أمر وءاكدهما أرادوا الجلوس لأجله هنا ، فلا يسمع أحدا منهم التأخر عنه لا أنفلوس ولا غيره ، على أن جلوسهم هنا ومنافستهم لا تترك لنا أمرا يستقيم بحال أصلا ، بل ما يكون سهلا يصبرونه صعبا بشهواتهم وشعبونه بتتبع هوائهم ، وانه حتى إذا لم يكن موجب للتوجه عليهم لوجب تفريقهم إذ ليس من المصلحة ولا من السياسة جمعهم هنا ، وأنهم لم يتركوا الحكم عليهم يجري مجراه ، وانه حتى إذا توقف الأمر على الخدمة يعلونه بفساد الجباله ، وأنه حيث أخبرت سيدي بمواجهة الفساد معنا فقد أجلت العامل والأشياخ والأعيان ثلاثة أيام ، ربما يضربون ، والبدء من يوم تاريخه ، وان تضربوا من ولانا منهم وتضربوا بيوتهم وتفرقوا جموعهم وتشتتوا شمولهم . اعلم سيدي أسعد الله أوقانكم وزين بكل خبر عصركم ، وان ما ذكرت سيدي لابد من توجيه العامل والأشياخ والأعيان ، فالعمل على ما اقتضاه نظر وما ذكر سيدي من أن جلوسهم هنا ومنافستهم لا تترك لنا أمرا يستقيم بحال أصلا فذلك سيدي دأبهم وعادتهم ، إنما هم أحلاف كما كنت قدمت به الاعلام لسيدي قبل ، لما كنا بفر الثليث فكل حليف منهم يريد أن يظهر خدمته وصلاحه ووقوفه بجانب سيدي ، ومن أراد أن يأتي

بجانب فيريد الجانب الآخر إبطال عمله ، وما ذكرت سيدي من كونك أجلت للعامل
ثلاثة أيام فقد وجد الحال العامل توجه لحضرتك السعيدة ومعه أشياخه وأعيانه ،
وذكر سيدي أنه إذا احتجنا إلى المدد نظير الاعلام لسيدي ، نعم سيدي انه
لا يخفاك وأنتا لامعرفة لنا بالبلاد نحن ولا المدد ، لو وجدنا ندرك الأمر بالسياسة أفضل
من كل شيء ، وأما قول أبو العشرات أن تتبعه سيدي بجده مركبا موافقا للمراد
ليكون قبيلة اذاوكلول فاسدة كلها ، وما صلح أمرهم إلا بوجود المحلة التي بوسطهم
، وخشي ربما يقع شيئا تقع عليهم حجة لاتصالهم بالجبل مع أن ذلك ليس برأي بكون
الترزعزع عنهم . وقولك سيدي أن نجعل أمر الجبل نصب عيني ومطمح نظري حتى
ينبى أمره على أساس ولا يبقى فيه مقال . ولا بأس ، نعم سيدي لمرتبين لي كيف
المباشرة لأن الشيخ محمد الكازوتي كان هذه الأيام هنا ، فإذا به توجه مع العامل ،
وكنت أردت إبقاء هنا معنا ونباشر أمره مع إخوانه ، فمن أراد واستقام أمره معه فهو
المقصود عندنا ، ومن امتنع وصد عنه فهل نسير معهم على الكيفية التي كنا قدمنا
الاعلام بها . فنحب من سيدي أن يعجل لنا بتوجيهه وتبين لنا سيدي كيفية الأمر
التي نباشر به أمرهم بحيث لا نبرم أمرا إلا بما اقتضاه نظرك السعيد ورأيك الموفق بالله
الرشيد ، وحاصله أنه لا نبدأ كلاما معهم إلا إذا قدم الكازوتي . والكمال على الله
وبأسلافكم الطاهرين لأننا لأمنة علينا إلا منة الله ومنتكم أسعدنا الله بطول بقائكم
وزاد في عموركم وارتقائكم وأعانتنا على الخدمة الشريفة والسلام في 15 من جمادى 2
عام 1290

محمد بن عمر وفقه الله

الحمد لله وحده وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

أيد الله نجل مولانا الطاهر وخليفته الأسعد سيدنا حسن ابن أمير المؤمنين ،
السلام على مقام سيدنا السعيد ورحمة الله عن خير مولانا المنصور بالله . أما بعد
فقد أمرنا سيدنا بتوجيه من يقف على متاع أبهى ويحوز ما نابنا منه بالثمن ، فامثلنا
ووجهنا من قبلنا من ينوب عنا في حوز ذالك ، والمطلوب من مولانا أن يأخذ كل
منا على قدر قبائله ، ويعلم • يدنا أنا سمعنا أن ما حازوه أشياخ الشياطة وقع فيه
التبدل والتغيير والزيادة والنقصان في البهائم ، وعليه طالبا من مولانا أن نأخذ ما نابنا
فيما يزيد من المتاع الآن حتى نستوفوا القدر المعين على قدر قبائلنا ، وما نحن إلا
خدامكم وعبيد نعمتكم الشريفة ، وعلى الخدمة والطاعة والسلام في 29 جمدي
عام 1290.

خاتم وبداخله : خدير المقام العالي بالله
عمر بن سعيد المتوگي وفقه الله

ملاحظة :

وردت هذه الردود على ظهر الرسالة

نعم سيدي قد بين قائد المشور السعيد للمتوگي الذي ورد لحيازة مظهر في دفع
أبهى القسمة التي جعلها سيدنا أيد الله ، ومتى دفع نصفه للشياطة ودفع نصف النصف
الأخر لمتوگة ودفع الثلثين من نصف هذا الآخر لمزوضة والثلث الباقي منه لأولاد
بوسبع فرضى هذه القسمة وقبلها .

أشرح لنا مقصوده ومطلبه داخل هذا الكتاب :

نعم سيدي مراده أنهم يقسمون ذالك على عدد أخماس كل قبيلة ، وقد سألت
صاحب المتوگي الواردين لحيازة الدفع عن عدد أخماس متوگة فذكروا أنهم
أخماس والشياطة 10 أخماس من غير الزوايا ومزوضة خمسين وأولاد بوالسبع خمس
وهذا أنهم سيدي موافق لقسمة مولانا أيد الله .

ما مراده ما نابنا فيما يزيد من المتاع .

نعم سيدي مراده والله أعلم المتاع الذي يرد بعد هذا هو الذي يحوز منه ما
نابهم لوقوع التبديل والتغيير في الوارد .

المصادر والمراجع العربية التي تمت مراجعتها

أبى زرع (علي بن) - الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط 1971.

أكنسوس (محمد بن أحمد) - الجيش العرم الخماسي في دولة مولانا علي السجلماسي، الطباعة الحجرية بفاس، الجزء الأول.

أفا (عمر) - النقود في تاريخ المغرب، في القرن التاسع عشر (سوس 1822 - 1906) منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير - مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء - 1988.

البندق (أبو بكر بن علي الصنهاجي) - أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة - الرباط 1971.

البكري (أبو عبيد الله بن عبد العزيز) - كتاب المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، وهو جزء من أجزاء الكتاب المعروف بالمسالك والممالك - باريس 1965.

بوشارب (أحمد) - دكالة والاستعمار البرتغالي إلى سنة إخلاء أسفي وأزمور (قبل 28 غشت 1481 - أكتوبر 1541) - دار الثقافة الدار البيضاء 1404 - 1984.

باسكون : (بول) - التجزؤ والتراتب في المجتمع القروي المغربي : مجلة الفكر العربي، العدد 37 - 38 سنة 1985، ص ص : 334 - 346.

برتي (بول) - قصب السكر وصناعة السكر في المغرب القديم. البحث العلمي العدد 1964. ص ص : 33 - 38.

البزاز (محمد الأمين) - قضية آمن الأوروبيين بالمغرب 1895: مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية - العدد 7 الرباط 1980.

بن عبد الله (عبد العزيز) - الزاوية المغربية كمتدى للفكر، مجلة دعوة الحق، أعداد 243، دجنبر 1984، و 245 فبراير 1986.

التوفيق (أحمد) - مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر،
إينولتان (1850-1912)، الجزء الأول والجزء الثاني، مطابع النشر المغربي، 1980.

جرمان (عياش) - جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الإسباني سنة 1860
- المطبعة الملكية الرباط 1959.

حجي (محمد) - الحركة الفكرية بالمغرب في عهد الدولة السعدية. المغرب
1978.

خلدون (عبدالرحمان بن) - تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر وديوان
المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان
الأكبر. مؤسسة جمال للطباعة والنشر الجزء السادس. بيروت - لبنان 1399-1979.
- مقدمة ابن خلدون ك دار القلم بيروت طبعة 1981.

الحدادي (علال) - من التاريخ الاجتماعي للمغرب، مؤسسة النزاهة
والمواصلات الداخلية والتدخل الأجنبي، خلال القرن التاسع عشر - أعمال ندوة
التجارة في علاقاتها بالمجتمع والدولة عبر تاريخ المغرب - الجزء الأول - منشورات
كلية الآداب - عين الشق - البيضاء 1992. ص 193 ط 210.

داوود (محمد) - تاريخ تطوان، المجلد الرابع المطبعة المهدية - تطوان 1964.
الزرهوني (عبدالله بن الحاج إبراهيم) - رحلة الوافد في أخبار هجرة الوالد في
هذه الأجيال يأذن الواحد، تقديم وتحقيق صدقي علي، كلية الآداب، الرباط 1988.
زيدان (عبدالرحمان بن) - إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس،
الجزء الثاني، المطبعة الوطنية، الرباط 1930.

- إتحاف أعلام الناس، الجزء الثالث المطبعة الوطنية، الرباط 1931.

- إتحاف أعلام الناس، الجزء الخامس، المطبعة الوطنية، الرباط 1933.

السوسي (محمد المختار) - المعسول ج 1: مطبعة النجاح - الدار البيضاء 1960

- المعسول : ج 7: مطبعة النجاح - الدار البيضاء 1962

- المعسول : ج 8: مطبعة النجاح - الدار البيضاء 1962
- المعسول : ج 12: مطبعة النجاح - الدار البيضاء 1962
- المعسول : ج 15: مطبعة النجاح - الدار البيضاء 1962
- المعسول : ج 19: مطبعة النجاح - الدار البيضاء 1962
- المعسول : ج 20: مطبعة النجاح - الدار البيضاء 1962
- خلال جزولة الجزء 1، المطبعة المهدية، تطوان، بدون تاريخ
- خلال جزولة الجزء 2، المطبعة المهدية، تطوان، بدون تاريخ
- خلال جزولة الجزء 3، المطبعة المهدية، تطوان، بدون تاريخ
- خلال جزولة الجزء 4، المطبعة المهدية، تطوان، بدون تاريخ
- إيليج قديما وحديثا، المطبعة الملكية، الرباط 1966.
- صاحب الصلاة (عبدالمالك بن) - تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين بأن جعلهم الله أئمة وجعلهم الوارثين، تحقيق عبدالواحد التازي، دار الأندلس، بيروت. 1964.
- صادق (أحمد) - في ضوء النمط الأسوي للإنتاج، تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي، دار ابن خلدون، بيروت 1979.
- الصدقي (محمد بن سعيد) - إيقاظ السريرة لتاريخ الصورة، دار الكتاب، الدار البيضاء، بدون تاريخ.
- الضعيف (محمد بن عبدالسلام) - تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة) تحقيق وتعليق أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط 1986.
- العبدري (محمد بن محمد العبدري الحيجي) - رحلة العبدري، نشر وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، الرباط 1965.
- العروي (عبدالله) - ثقافتنا في ضوء التاريخ، دار التنوير للطباعة والنشر - بيروت - لبنان 1986.

الفشتالي (عبدالعزیز) - مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفاء - تحقيق عبدالکرم کریم، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدون تاریخ.

القبلي (محمد) - مساهمة في تاریخ التمهيد لظهور دولة السعديين - مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية العدد الثالث والرابع - الرباط 1978 ص 7- 50.

قنفذ (أحمد الخطيب الشهير بابن) - أنس الفقير وعز الحقير عني بنشره وتصحيحه محمد الفاسي - أدولف فور المركز الجامعي للبحث العلمي - مطبعة أكڤال - الرباط 1965.

لطفی (عبدالوهاب) - العرب في العصور القديمة، مدخل حضاري في تاریخ العرب قبل الإسلام - بيروت 1978.

لوتورنو (روجي) - فاس قبل الحماية، الجزء الأول، ترجمه إلى العربية محمد حجي، ومحمد الأخضر دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان 1986.

مارمول (کربخال) - إفريقيا، الجزء الثاني، ترجمه عن الفرنسية، محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، أحمد بنجلون. مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 1984.

المراكشي (ابن غداري) - البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب - قسم الموحدين، تحقيق الأساتذة : محمد إبراهيم الكتاني - محمد بن تاويت - محمد زنيبر - عبدالقادر زمامة. دار الثقافة - الدار البيضاء 1985.

المشرفي (العربي بن عبدالقادر) - نزهة الأبصار لذوي المعرفة والاستبصار - مخطوط الخزنة العامة، الرباط.

مؤلف مجهول - كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار نشو وتعليق سعد زغلول عبدالحميد. دار النشر المغربية - الدار البيضاء 1985.

مجلة تطوان عدد خاص بمناسبة الذكرى المثوية الثالثة لجلوس المولى إسماعيل على العرش المغربي - مطبعة أكڤال بالرباط. دون تاریخ.

- مجلة الوثائق : عن مديرية الوثائق الملكية العدد 4 - الرباط 1977.
- معملة المغرب : الجزء الأول، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر - مطابع سلا 1989.
- معملة المغرب : الجزء الخامس، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر - مطابع سلا 1992.
- الناصري (أحمد بن خالد) - كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى.
- ج 2- دار الكتاب الدار البيضاء 1954.
- كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. ج 4- دار الكتاب الدار البيضاء 1955.
- كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. ج 5- دار الكتاب الدار البيضاء 1955.
- كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. ج 6- دار الكتاب الدار البيضاء 1955.
- كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. ج 7- دار الكتاب الدار البيضاء 1956.
- كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. ج 8- دار الكتاب الدار البيضاء 1956.
- كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. ج 9- دار الكتاب الدار البيضاء 1956.
- ناعيمي (مصطفى) - أهمية التجارة للبنية الاقتصادية والاجتماعية غرب الصحراء، بلاد تكتة : - مجلة البحث العلمي - العدد 35 سنة 1985- المعهد الجامعي للبحث العلمي بالرباط.
- وافي (عبدالواحد) - عبدالرحمان بن خلدون : سلسلة أعلام العرب، العدد 4 وزارة الثقافة والإرشاد القومي - الجمهورية العربية المتحدة : دون تاريخ.

الوزان (حسن بن محمد) - وصف إفريقيا - الجزء الأول ترجمه عن الفرنسية
- محمد حجي - محمد الأخضر. مطبعة ووراقة البلاد - الرباط - 1400 - 1980.
الوفرائي (محمد الصغير بن الحاج بن عبدالله) - نزهة الحادي بأخبار ملوك
القرن الحادي. قد صحح عباراته التاريخية هوداس - الطبعة الثانية. مكتبة الطالب
الرباط، دون تاريخ، الطبعة الأولى 1888 بمدينة أنجي.

المراجع المستعملة باللغة الفرنسية

Adams (Robert) - Nouveau Voyage dans l'intérieur de l'Afrique, fait en 1811
- 1812 - 1813 - 1824. Traduit de l'Anglais par le Chevalier de Frasans. Chez
L. G. Michand. Paris 1817.

ABitbol (Michel) - Témoins et acteurs : Les Corcos et l'Histoire du Maroc
contemporain, Jérusalem 1977.

Amine (Abdelaziz - Jean Brignon - Brahim Boutalb - Guy Martinet - Bernard
Rosenberger - avec la collaboration de Michel Terrasse) - Histoire du Maroc,
Hatier, Paris 1967.

Ambrosi (C et M. Tacel) - Histoire économique des grandes puissances à
l'époque contemporaine 1850 - 1958, Delagrave, Paris 1963.

Aziki (Slimane) - L'agriculture irriguée et l'aménagement d'un espace rural
méridional marocain en pleine mutation, le cas du wad sous Aval. Thèse de
3ème cycle Université d'Aix Marseille 1983.

Berque (jacques) - Structures Sociales du Haut-Atlas. P.U.F. Paris 2ème éd.
1978.

- Antiquités Seksawa - Hesperis 4ème trimestre 1953. pp 359-417.

- Notes sur des échanges dans le Haut-Atlas - Annales Ec. Soc. Civ. N° 3,
1953.

Berthier (Paul) - Note sur la découverte et l'identification d'importants vestiges
anciens d'hydrique, le cercle de Mogador B. E. P. M. N° 208, 1949.

- Un épisode de l'histoire de la Canne à sucre, les anciennes sucreries du
Maroc. 2 Vols. Rabat 1966.

Cagne (jacques) - Sur le pays Takna. Revue dar-Al-Niaba. N° 18. 1988.

Cenival (Pierre de) - Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc. Première série. Dynastie S'adienne. Archives et Bibliothèques partie. Mais 1516 - décembre 1526. Paris 1939.

- Les émirs des Hintata, rois de Marrakech. Hesperis, Tom. XXIV, 1937.

Célérier (J) - L'Atlas et la circulation au Maroc. Hesperis. 4^e trimestre, 1928.

Certeau (Michel de) - L'orépartition historique. faire de l'histoire. T. 1 pp. 3-41. Gallimard, Paris 1974.

Chappelle (F. de la) - Les Takna du Sud Marocain. Comité de l'Afrique Française. Rabat 1934.

Chaunu (Pierre) - L'économie. Dépassement et prospection - faire de l'histoire. T. 2. pp. 51 - 73. Gallimard. Paris 1974.

Doutté (Edmond) - L'organisation domestique et sociale chez les Haha. L'Afrique Française. Janvier 1905. Renseignements Coloniaux. pp 1 - 16.

Dresch (J) - Recherches sur l'évolution du relief dans le Massif central du Grand-Atlas, le Houz et le Sous. Paris 1941.

- Le devenir des populations montagnardes du Maroc. Bulletin économique et social du Maroc. N° 159-160. 1987.

Ennaji (Mohamed et Paul Pascon) - Le Makhzen et le Sous-Alq'sa - la correspondance politique de la maison d'Iligh 1821 - 1894. C.N.R.S. Toubkal, Casablanca 1988.

Ege (Ragip) - Réflexions théoriques sur le concept de stagnation dans l'analyse marxiste de l'histoire ottomane - Economie et sociétés dans l'empire ottoman - édition. C.N.R.S. Paris 1983.

Foucauld (Charles-Eugène de) - Reconnaissance au Maroc 1883 - 1884. Challamel, Paris 1888.

Fush (J) - Evolution d'un grand Commandement marocain le Caïd M'tougui et le Protectorat C.H.E.A.M.

Gendre (le C dt. F) - L'évolution du relief dans le Massif ancien du Grand-Atlas, le Haouz et le Sous. - Revue de Géographie marocaine N° 1, 1943.

Germain (Ayache) - Fonction d'arbitrage du Makhzen. Etudes d'histoire marocaine. S.M.E.R. Rabat 1979.

- Histoire et colonisation. Etudes d'histoire marocaine. S.M.E.R. Rabat 1979.

- Le sentiment national dans le Maroc du XIX siècle. Etudes d'histoire marocaine. S.M.E.R. Rabat 1979.

- Les origines de la guerre du Rif. S.M.E.R. Rabat 1981.

Goff (Jacques) et Pierre Nora Faire de l'histoire. T. 3.

1 - Nouveaux problèmes.

2 - Nouveaux objets

3 - Nouvelles approches Gallimard. Paris 1974.

Gouvion (Marthe et Edmond) - Kitab Aayan al-Markib l'Akça Alger 1939.

Hmmoudi (Abdellah) - Ségmentarité, stratification sociale, pouvoir politique et santé. Réflexions sur les thèses de Gellner. Hesperis-Tamuda. Vol XV 1974.

Justinard (L.) - Notes sur l'histoire du Sous au XIX siècle. Hesperis, 3 trimestre. 1925.

Kably (Mohamed) - Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du Moyen-Age Maisonneuve et Larose. Paris V 1986.

Laroui (Abdellah) - l'Histoire du Maghreb T1 et 2. Maspero. Paris 1975.

- les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830 - 1912) Maspero 1977.

Mezzin (Larbi) - Contribution à l'histoire du Tafilalet, Aspects d'histoire économique et sociale à travers l'analyse de quatre documents inédits, Enajah El Jadid Casablanca 1987.

Miège (Jean Louis) - Le Maroc et l'Europe (1830 - 1894) 2ème éd, Rabat 1989.

Montagne (Robert) - Les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc. Paris 1930.

- Organisation sociale et politique des Tribus berbères indépendantes. Les Ida-Outanan. Revue des Études Islamiques. 1927.

- L'Aghbar - Hesperis. 1 trimestre 1927.

Morsy (Magaly) - Mulây Ismaïl ou l'instauration de l'Etat alaouite - les Africains. T. 4. éd. Jeune Afrique 1977.

El Mouden (Abderrahman) - Exploitation et pénétration. Un siècle d'itinéraire dans le couloir de Fes-Taza (1805 - 1911). Hesperis - Tamuda. Vol. XXII. 1984.

- Pouvoir caïdal et le Maghzen au Maroc à la fin du XIX siècle. le cas de l'Inaoun. Bulletin économique et social du Maroc. N° 159 - 160. 1987.

Naïmi (Mustapha) - Les pays Takna centre ou périphérique. Bulletin économique et social du Maroc. N° 159 - 160. 1987.

- L'importance des rapports nomades sédentaires dans l'évolution historique de l'ensemble confédéral Tekna - Revue - Dar-al-Niaba. N° 5. 1985.

Pascon (Paul) - Le Haouz de Marrakech T1 et 2 : Rabat 1977.

- Le commerce de la maison d'Illigh, d'après le registre comptable de Husayn b. Hachem (Tazrwalt 1850 - 1875). Annales éco. soc. civ. Mai-Aout 1980 pp. 700-712.

Renou (Emil) - Description géographique de l'empire du Maroc. Paris 1846.

Ricard (Robert) - L'occupation portugaise d'Agadir (1505-1541), Hesperis 1946.

Renseignements Coloniaux suplument du Bulletin du Comité de l'Afrique française N° 7 1918. Le Caid si Abd el Malk M'tougui.

Roig (Charles) - Théorie et réalité de la décentralisation, Revue française de science politique, Volume XVI juin 1966. N° 3 P.U.F., Paris.

Schroeter (Daniel) - Merchants and Peddlers of Essaouira, A social history of Morocco Trading Town (1844 - 1886). Ph. D. Thesis. Manchester 1984.

- Merchants of Essaouira, Urban society and impercialism in southwestern Morocco, 1844-1886. Combrige University Press. 1988.

Villar (Pierre) - Histoire marxiste, histoire en construction. Faire de l'histoire T1 (pp. 169-209) Gallimard Paris 1974.

Weisrock (André) - Géomorphologie et paléoenveronnements de l'Atlas Atlantique, Maroc. Rabat 1993.

الفهارس

I - فهرس الاعلام البشرية

يستثنى من فهرس الاعلام البشرية الواردة في هذا المؤلف
السلطان المولى محمد بن عبد الرحمان وخليفته المولى الحسن لورود
ذكرهما في معظمه

= 1 =

- ابراهيم بن بلعيد السباعي 183 - 293.
ابراهيم بن حَمَّ زيدان النفيعي 226 - 375 - 376 - 489 - 490 - 491 - 492
ابراهيم بن حسين 79
ابراهيم الزرهوني (المرابط) 105 - 108
ابراهيم بوعبدُ لِي 103 - 104 - 105 - 108
ابراهيم قرقوز 205 - 304 - 315
ابراهيم بويَمَّر 403 - 443 - 445
ابراهيم بن سعيد الأجرابي 182 - 185 - 186 - 187 - 188 - 191 - 203 - 209
- 221 - 224 - 225 - 226 - 229 - 248 - 276 - 277 - 278 - 281 - 303 -
393 - 484
بهي ولد أجزعام 178 - 279 - 280 - 284 - 488 - 489
أحمد بوكريم 418 - 443
أحمد التوفيق 17 - 185 - 199 - 231 - 472
أحمد صادق 11
أحمد نان 146 - 185
أحمد نيت الحسن الزُّلْطَنِي 422 - 423 - 440 - 443 - 444 - 445
أحمد نُ أيت الحسن 406 - 407 - 408
أحمد بن زيدان 99
أحمد الطاطي 324
أحمد بن عبد القادر الجامعي 388

أحمد الأعرج 90 - 94
أحمد بن علي المزوي 486 - 487
أحمد بن علي 207 - 208 - 209 - 210 - 211 - 212
أحمد بن مبارك المزوي 287
أحمد المتوكي 116
أحمد المنصور 97 - 102 - 237
أحمد بن موسى الناسك 150
أدريس بن عبد الصادق 388
أدريس 393
أدامس 157
ادمون دوتي 452 - 453 - 471 - 476
أغنّاج 115 - 117
أفا عمر 166 - 168
أكنسوس 188 - 189 - 198 - 231 - 232
أمالك 88
أبو ثابت 81
أبو الحسن المريني 76 - 79 - 81
أبودبوس 75
أبوزكرياء 86
أبوسالم 78 - 79 - 81
أبو العباس أحمد بن أبي سالم 80
أبوعنان 78 - 79 - 81
أبوالفضل 81 - 82
أبو القناديل 210
أبو محلي 98
أيت سعدون [الأسرة المتوكية] 112
أل بيروك 120 - 147 - 153 - 154 - 154 - 156 - 157 - 158 - 159 - 161
343 - 319
أيت أبهي 52 - 111 - 112 - 199 - 202 - 205 - 339 - 343 - 345 - 351
358 - 359 - 360 - 362 - 363 - 364 - 369 - 370 - 371 - 372 - 378 - 382
398 - 423 - 424 - 439 - 446 - 454 - 454 - 456 - 457 - 464 - 479

= ب =

- 274 بازّي
258 - 195 - 185 - 168 - 166 - 19 باسكو
387 بالخير
446 بوجمعة
387 البشير بن القائد
- 73 - 69 - 67 - 66 - 65 - 58 - 56 - 55 - 50 البكري
62 بلين
236 بليمني
319 بلمرستون
335 - 314 - 312 - 311 - 310 - 245 بنيس
108 - 107 بودريالة
465 - 442 - 419 - 414 - 411 - 392 - 379 بوعبيد
320 بوعزة العواد
304 بوعشرين
409 - 408 بهي أبيهي
150 - 101 - 100 - 99 - 98 بودميعة
121 بوسلهام
145 - 123 - 122 بومهدي
319 بويت
209 بويش
73 - 72 - 71 - 70 - 51 - 50 البيدق
466 - 452 - 451 - 293 - 291 - 290 - 82 - 81 - 50 - 19 بيرك
344 - 325 - 324 - 323 - 322 - 321 - 320 - 319 - 156 - بيروك
79 بنوسعد
79 بنومغروي

= ت =

- 468 - 441 - 423 - 422 تَمَحْنَدِين
152 - 151 التمنارتي

=ج =

جرمان عياش 85 - 161 - 166 - 236 - 237 - 238 - 240 - 286 - 287
333 -

= ح =

حانون 62
الحبيب بن بيروك 153 - 156 - 160 - 325
الحزان بهي 315
الحسين التكريني 415 - 443 - 457 - 465
الحسين بن الشقر 271 - 272 - 274 - 275 - 276
الحسين بن سالم أبهي 202 - 346 - 347
الحسين 113
الحسين بن هاشم 19 - 115 - 121 - 147 - 148 - 150 - 151 - 152 - 153
154 - 158 - 161 - 168 - 320 - 322 - 324
حمان بن بو مهدي الهواري 19
حم بن ابراهيم 420 - 425
حم 436
حم بن يعيش 130
حميدة بن علي الشجعي 190 - 207 - 280 - 323

= خ =

خالد بن عيسى بن مناد 80
ابن خلدون 50 - 64 - 67 - 69 - 70 - 76 - 77 - 78 - 79 - 80 - 81 - 82 -
205 - 83
ابن الخضر الدويراني 224 - 225 - 277 - 278

= د =

دحمان بن بيروك 156 - 325
دريش 20 - 34 - 35 - 41 - 44 - 48
دفيد سون 319

ابن الدليمي 148 - 153

دوفوكو 55 - 334

دوكستري 100

دو سيفال 92 - 96

= ر =

المولى رشيد 102 - 151

روبير ريكار 95

= ز =

الزبدي 248 - 250

زيدان بن أحمد المنصور 98 - 100 - 237

زيدان 103

= س =

اسحاق بن ابراهيم 76

سعيد بن احمد المتوكي 117

سعيد بن غبد المنعيم 101 - 411 -

سعيد بن مجمد المصلوحي 258 - 259 - 260 - 261

سعيد بن موسى 384

المولى سليمان 113 - 114 - 115 - 188 - 198 - 231 - 232

سليمان الشردي 393

سليمان بن الطاهر الشيزمي 117 - 119 - 120

المولى اسماعيل 59 - 103 - 104 - 105 - 108 - 160 - 479

= ش =

ابن شتي أدميوي 108

ابن الشرقي 117

الشواني 393

= ض - ق - ك =

الضعيف 231

القبلي 82 - 87 - 89 - 90

كترس 315 - 316

الكرگوري 144

= ع =

عبد الحق 86.

المولى عبد الرحمان 115 - 116 - 118 - 119 - 120 - 121 - 122 - 123 - 124
- 156 - 168 - 186 - 188 - 189 - 190 - 198 - 232 - 233 - 239 - 287 -
288 - 332 - 333 - 462

عبد الرحمان بن زيدان 368 - 369

عبد الرحمان بوالعشرات 410 - 413 - 433 - 434 - 435 - 443 - 463 - 474
عبد الرحمان بن بنا صر 113 - 114 - 115

عبد الرحمان بن يفولسن 80

عبد السلام السلوي 332

عبد الكويم بن منصور 105 - 106 - 107 - 708

عبد الكريم بن عيسى 79

عبد الله أخراز 417

عبد الله البقالي 281 - 282 - 283

عبد الله بن بلعيد السباعي 183 - 183 - 249 - 265 - 275 - 361 - 375 - 410
- 480 - 481 - 482 - 487

عبد الله بوخليق 444

عبد الله بوزيان 200

عبد الله بن حسين 258 - 259

عبد الله بن عمر البطمي 146 - 373 - 380 - 381 - 418 - 477

عبد الله بن عمر السكسيوي 81 - 82

عبد الله بن عبد الملك أبهي 117 - 119 - 121 - 122 - 123 - 136 - 137 - 138
- 176 - 177 - 178 - 179 - 190 - 202 - 205 - 206 - 207 - 208 - 216 -
217 - 118 - 265 - 266 - 267 - 279 - 280 - 297 - 298 - 321 - 322 -
335 - 336 - 339 - 340 - 341 - 342 - 343 - 344 - 345 - 346 - 359 - 364
369 - 370

462 - 463 - 464 - 467 - 470

عبد الله السكسيوي 190

عبد الله بن ياسين 69

عبد الملك الزوين 114

عبد الملك بن عبد الله أبهي 369 - 370 - 371 - 378 - 379 - 382 - 384 - 386

387 - 388 - 391 - 393 - 397 - 398 - 401 - 402 - 411 - 412 - 413 -
420 - 426 - 427 - 428 - 433 - 435 - 436 - 440 - 442 - 444 - 445 -
447 - 448 - 449 - 456 - 460 - 461 - 468 - 470 - 473 - 475 - 482 -
483 -

عبد الملك بن محمد أبهي 114 - 115 - 116 - 117 - 339 - 370 - 462 - 463 -
467

عبد الملك المتوكل 52 - 217

عبد الواحد بن يوسف 81

عبد المومن 76

عثمان المجاطي 294 - 375 - 487

ابن عذاري 64 - 65

عامر 78

بن عدي 388

العروي 19 - 62 - 85 - 262 - 300 - 302 - 305 - 466

عزيزة 113

علي أ'حد' الدمناطي 348

علي بن محمد إكيدر 203 - 347 - 379 - 393 - 398 - 399 - 400 - 407 - 409 -

411 - 412 - 413 - 414 - 420 - 426 - 427 - 428 - 429 - 430 - 431 - 432 -

436 - 437 - 438 - 445 -

علي بن حرازم 316

علي بن مبارك الدمسيري 226 - 375 - 493

علي ولد العسري 182 - 187 - 240 - 246 - 247 - 248 - 259 - 271 - 272 -

273 - 274 - 275 - 375

عمر بن أحمد الحنشاوي 145 - 159 - 177 - 178 - 179 - 193 - 195 - 196 -

197 - 249 - 266 - 347 - 349 - 350 - 351 - 360 - 361 - 362 - 370 - 482 -

عمر بن سعيد المتوكل 58 - 176 - 179 - 180 - 181 - 192 - 194 - 195 -

196 - 201 - 221 - 222 - 223 - 224 - 225 - 226 - 227 - 228 - 229 - 247 -

250 - 251 - 252 - 280 - 352 - 356 - 361 - 376 - 379 - 409 - 422 -

475 - 476 - 480 - 481 - 485 - 487 - 488 - 489 - 491 - 492 - 493 -

عمارة 213

علي بوعبدلتي 103

علي بن الحسن الدككتي 108

عمر بن الحسن

علي بن عبد العزيز 389

عمر الزمزمي 393

عمر 81

عمر السياف 89

عمر بن عبد الله 79 - 120

عمر العسكري 393

= م =

ماركس 11

مبارك أنفلوس 360 - 361 - 362 - 363 - 364 - 376 - 377 - 379 - 393 -

395 398 399 400 408 409 421 430 431 443 444 445 -

448 - 449 450 465 -

مبارك أجكجدر 442

مبارك بن بلعيد الزمزمي 444

محمد بن أحمد المتوكي 136 - 145 - 176 - 177 - 178 - 179 - 181 - 192 -

193 197 199 200 201 203 218 219 220 221 229 -

234 246 247 248 271 279 280 281 282 373 -

محمد بن أحمد المزوضي 181 - 182 - 197 - 259 - 265 - 269 - 271 -

273 274 275 276 -

محمد أمغار 417

محمد بركاش 335

محمد البقالي 279 - 280 - 281 - 282 - 283 - 284 -

محمد بكمام 385

محمد بن بلا الرحماني 203

محمد بوقنزي 444 - 475

محمد بن بوبكر 393

محمد بن بيهي 111 - 112

محمد بن الجيلالي 348 - 359

محمد بن حمو التامرتي 189

- محمد بن بيروك 156 - 325
 محمد بن تومرت 70
 محمد السبيطي 238
 محمد بن سليمان الجزولي 89 - 130
 محمد بن الشيخ 99 - 100
 محمد الشيخ الوطاسي 86
 محمد الشيخ 95 - 211
 محمد الصفار 188
 محمد بن الطاهر الذوبلاي 140 - 145 - 159 - 204 - 205 - 316 - 317 - 362 -
 363 - 364 - 376 - 377 - 384 - 388 - 389 - 462
 محمد بن عبد الصادق 114
 المولى محمد بن عبد الله 52 - 110 - 111 - 112 - 113 - 231 - 232 - 239 -
 305 - 352 - 339 - 327 - 370
 محمد بن عبد الله أُبهي 197 - 202 - 203 - 204 - 207 - 208 - 209 - 210 -
 212 - 226 - 227 - 228 - 229 - 303 - 316 - 324 - 345 - 346 - 347 -
 348 - 349 - 350 - 351 - 352 - 353 - 356 - 357 - 358 - 359 - 360 -
 364 - 369 - 371 -
 372 - 434 - 440 - 455 - 456 - 467 - 470 - 480
 محمد البُحْثري 145 - 146 - 153 - 159 - 379 - 390 - 392 - 393 - 393 -
 395 - 399 - 400 - 401 - 402 - 403 - 405 - 406 - 407 - 408 - 410 - 411 -
 412 - 413 - 414 - 415 - 417 - 421 - 426 - 427 - 428 - 429 - 430 -
 431 - 432 - 433 - 434 - 435 - 436 - 437 - 438 - 441 - 442 - 444 -
 445 - 446 - 448 - 449 - 450 - 453 - 454 - 455 - 458 - 459 - 461 -
 463 - 464 - 465 - 466 - 467 - 468 - 469 - 470 - 471 - 472 - 473 - 474 -
 478 -
 محمد بن الفضيل 392 - 421 - 465 - 468
 محمد القائم بأمر الله 90 - 91
 محمد بن علي 78
 محمد بن مبارك الديوراني 188 - 276 - 277 - 278 - 484 - 485 - 486 -
 487 - 488

محمد بن مبارك الأقاوي 90

محمد المختار السوسي 16 - 17 - 19 - 55 - 90 - 98 - 99 - 100 - 101 -
122 - 151 - 153 - 155 - 156 - 157 - 161 - 188 - 212 - 340 - 341 -
342 - 343 - 344 - 345

محمد بن عمران 110

محمد العالم 103 - 104

محمد الكازوتي 420 - 425 - 445 - 448 - 449

محمد المنوني 231

محمد نُخْيا 413

المدني الكلاوى 196

المرتضى 75

مرمول 96

المهدي 73 - 74 - 77

موسى ابن أحمد 25 - 281 - 377 - 378

موسى بن عدي 111

موسى بن نصير 64

المؤدن 334

مونطاني 178 - 184 - 185 - 191 - 205 - 214 - 215 - 216 - 221 - 229 -
342 - 343 - 344 - 451 - 452 - 453 - 465 - 478

ميج 166 - 332

= ن =

الناصرى 26 - 69 - 84 - 85 - 120 - 166 - 231 - 232 - 233 - 306 - 307 -
342 - 343 - 367 - 479

= ه =

هاشم بن علي 115 - 151

هاشم الاسماعيلي 354

الهاشمي العروسي 113

هاي 17

هشام 113

= و =

الورات 385

الوزان 96 - 95 - 90 - 88 - 87 - 51 - 50

وايزروك 46 - 37 - 35

= ي =

يحيى أتعفوفت 92 - 88

يدر بن الحاج 490 - 489

يحيى الحاحي 237 - 101 - 100 - 98

اليزيد 231 - 113

يوسف بن تاشفين 69 - 52

II فهرس أسماء التجمعات البشرية

(القبائل والفرق القبلية)

يستثنى من أسماء التجمعات البشرية إسم حاحا لوروده في معظم المؤلف

= 1 =

عال سوس 33 - 483

عال أورير 302

أزوفط 325

أفَيَفَن 26 - 50 - 51 - 56 - 59 - 66 - 116 - 197 - 217 - 218 - 219 -

220 - 221 - 222 - 223 - 224 - 225 - 226 - 229 - 286 - 287 - 288 -

289 - 396 - 405 - 484 - 486 - 488 - 489 - 490

إرهُـالَن 36 - 37 - 406

أَكَلو 143 - 144

إَطُر 35

أَغَبَار 106 - 107

أُنَايَن 106

إُدْمَا 291

إَدَ كَرَكَان 412 - 436 - 463

إِدَاوُحَوَى 467

إِدَا عَشَّة 467

إِدَاوُتَغْمَمَة أَوْ غَمَاوَة 38 - 53 - 384 - 393 - 414 - 415 - 418 - 433 -

434 - 444 - 453 - 462 - 463 - 467 - 468 - 474

إِدَاوُتَنَنَان 18 - 33 - 38 - 52 - 53 - 114 - 117 - 119 - 120 - 193 -

248 - 266 - 331 - 346 - 348 - 349 - 350 - 351 - 353 - 357 - 361 -

369 - 371 - 379 - 396 - 397 - 480 - 481 - 482

إِدَاوُبُوزِيَا 39 - 43 - 45 - 47 - 53 - 336 - 393 - 415 - 419 - 420 -

421 - 422 - 423 - 444 - 455 - 475 - 476

إِدَاوُزَال 34 - 143 - 164

إِدَاوُزْدَاغ 72

إِدَاوُزِيَكِي 35 - 50 - 59 - 73 - 137 - 138 - 217 - 218 - 226 - 227 - 228 -

229 - 341 - 491 - 492 -

إِذَا وَسَارَنَ أَوْ سِيَارَةً 38 - 53 - 393 - 397 - 400 - 402 - 403 - 405 -
 410 - 412 - 415 - 443 - 446 - 453 - 462 - 463
 إِذَا وَزَمْنَمُ 35 - 39 - 53 - 393 - 397 - 399 - 412 - 444 - 453 -
 475
 إِذَا وَزَيْسُكُو 463
 إِذَا وَسَعِيد 476
 إِذَا وَكَرْضُ 38 - 55 - 97 - 387 - 393 - 397 - 412 - 444 - 453 - 473
 إِذَا وَكَزُّو 39 - 53 - 384 - 393 - 411 - 413 - 415 - 417 - 418 - 419
 420 - 421 - 426 - 427 - 444 - 447 - 448 - 449 - 453 - 455 - 465 - 466 -
 467 - 474 -
 إِذَا وَكَسُولُ 53 - 55 - 384 - 393 - 405 - 407 - 410 - 411 - 412 -
 413 - 414 - 415 - 419 - 420 - 424 - 425 - 426 - 428 - 429 - 430 -
 431 - 433 - 434 - 435 - 436 - 443 - 446 - 447 - 453 - 459 - 462 -
 463 - 464 - 465 - 467 - 468 - 469 - 474 - 477
 إِذَا وَمَحْمُود 34 - 35 - 37 - 41 - 50 - 60 - 73
 إِذَا وَمَزْرُكُ 178 - 266 - 267 - 268 - 279
 إِذَا وَمَصْطَوُكُ 72 - 107 - 108 -
 إِذَا وَنِيفِي 266 - 267
 إِزْكَيْتَن 50 - 74
 اَزْنَاكَةَ 40
 اِسْكُساوَنَ أَوْ سَكُساوَةَ 34 - 35 - 41 - 48 - 50 - 67 - 73 - 80
 81 - 106 - 108 - 108 - 144 - 186 - 188 - 191 - 221 - 224 - 225 - 229 -
 242 - 243 - 282 - 288 - 291 - 293 - 353 - 451 - 466 - 784 - 486 -
 488 - 492 -
 اِكْنَمِيوُنْ أَوْ كْنَمِيوَةَ 67 - 69 - 70 - 71 - 73 - 79 - 103 -
 106 - 186 - 187 - 191 - 262 - 265 - 294 - 396
 اِمْنَدَلَاوُنْ 72
 اِمْنَسْكَالَتُنْ 71
 اِمْنَكْرَانْ أَوْ مَنَجْرَادَةَ 38 - 45 - 53 - 384 - 393 - 405 - 406 - 407 -
 408 - 409 - 410 - 411 - 412 - 413 - 415 - 417 - 418 - 420 - 425 - 426 -
 428 - 429 - 444 - 453 - 468 - 486 -

إِمْنَكُورًا 476

إِمْنَتَاكُنْ أَوْ مَنَّاكَة 34 - 41 - 72 - 108 - 143 - 144

إِنْكُفْنَفْسُنْ أَوْ نَكُفْنَفَاة 38 - 53 - 357 - 360 - 362 - 393 - 398 -

399 - 401 - 402 - 408 - 426 - 429 - 430 - 431 - 443 - 445 - 453 - 475

إِيشْت 189

إِيمْدَنْسِيرَنْ أَوْ دُمْسِيرَة 34 - 35 - 37 - 50 - 59 - 60 - 73 - 91 -

116 - 138 - 197 - 217 - 218 - 219 - 220 - 221 - 222 - 223 - 224 -

225 - 226 - 227 - 229 - 341 - 354 - 396 - 405 - 486 - 488 - 489

إِیْضَنَّاكُنْ 71

إِیْغَاغَايْنْ 71

إِیْنُولُتَانْ 17

أَهْلُ أُسَيْفُ الْمَال 294 - 295

أُولَادُ أَبِي السَّبَاع 33 - 38 - 52 - 91 - 144 - 176 - 181 - 183 - 223 -

264 - 265 - 269 - 271 - 275 - 286 - 287 - 288 - 289 - 292 - 293 -

353 - 361 - 396 - 397 - 481 - 482

أُولَادُ جَرَّار 90-143

أُولَادُ سَوَلَة 292

أُولَادُ مُطَاع 106

أَيْتُ أَبِه 169

أَيْتُ بَلَا 154 - 325

أَيْتُ تَاذَارْت 291

أَيْتُ تَامَر 40 - 53 - 316 - 317 - 384 - 385 - 393 - 414 - 415 - 443 -

453 - 456 - 457 - 468

أَيْتُ تَفْنُونُ 71

أَيْتُ تُسْنَارْت 37

أَيْتُ جَمَال 154 - 156 - 325

أَيْتُ حَدَّيُوس 291

أَيْتُ حَامْد 143

أَيْتُ حَجَّ 407

أَيْتَ حَمَّ 406
 أَيْتَ خَطَّاب 37 - 114
 أَيْتَ دَاوُد 39 - 101 - 336
 أَيْتَ إِدْرَاسَنُ 479
 أَيْتَ زَلْطَطُنُ 38 - 53 - 111 - 205 - 262 - 360 - 388 - 391 - 393 -
 397 - 398 - 399 - 400 - 401 - 402 - 405 - 407 - 408 - 431 - 443 - 453
 أَيْتَ سَرْحَان 576
 أَيْتَ سَعَادَة 292
 أَيْتَ سَمُوكَ 106
 أَيْتَ شَتَاش 170
 أَيْتَ عَبَّ 407 - 408
 أَيْتَ عَبْدِاللَّهِ 291 - 292
 أَيْتَ عِيسَى 39 - 53 - 393 - 415 - 417 - 418 - 420 - 421 - 426 - 444 -
 453 - 455 - 465 - 466 - 467 - 474
 أَيْتَ كَمْفَهْمُنْدُ 418
 أَيْتَ مُوسَى 291
 أَيْتَ مُوسَى 35
 أَيْتَ وَأَنْسَا 71
 أَيْتَ وَضِيل 453
 أَيْتَ وَوَزَكِيَّتُ 71 - 249 - 262

= ب =

بَوْرَغْوَاطَة 65
 بَنُو جَزُولَة 405
 بَنِي عَامَر 251
 بَنِي مَلَال 307

= ت =

تَكْشَتُ 388
 تَكْنَة 154 - 155 - 158 - 325

= ح =

حَارَتْ 51 - 52
الْحَنْشَان 38 - 47

= د =

دَكَّالَة 113
دُويِرَانْ 26 - 38 - 46 - 47 - 51 - 144 - 176 - 186 - 187 - 188 -
191 - 217 - 221 - 224 - 225 - 229 - 270 - 273 - 276 - 277 - 278 -
283 - 284 - 288 - 289 - 291 - 292 - 293 - 353 - 396 - 484 - 485 - 486 -
489 - 492 -

= ر =

الرحامُنة 248 - 361
رَكْنِراكَنة 50 - 52 - 69

= ز =

زُدَاغْنة 107 - 109

= س =

الساحل 143 - 144
السراغْنة 362
سَكْنَتانة 71 - 164 - 165

= ش =

الشياظمة 18 - 33 - 38 - 52 - 53 - 114 - 117 - 119 - 120 - 193 -
248 - 266 - 331 - 346 - 348 - 349 - 350 - 351 - 353 - 357 - 361 -
369 - 371 - 379 - 396 - 397 - 480 - 481 - 482 -

= ص =

صَنْهَاجَة 23

= ع =

عَبْدَة 248 - 361

= ف =

فَرْوَكَة 130 - 134 - 136 - 143 - 144 - 294 - 295

= ك =

كَسَمَة 340 - 211 - 143 - 140
كَضِيض 265
كَلَاوَة 106 - 71 - 67 .
كَنْفَيْسَة 104 - 72 - 70 - 67 - 58
كُومِيَة 75

= ل =

لَمْتُونَة 69

= م =

مُتَوَكِّسَة 111 - 95 - 59 - 53 - 52 - 51 - 47 - 45 - 43 - 39 - 26
- 183 - 179 - 178 - 176 - 175 - 174 - 123 - 117 - 116 - 114 - 113 -
- 266 - 264 - 262 - 247 - 242 - 229 - 223 - 222 - 218 - 199 - 193
349 - 348 - 346 - 289 - 288 - 284 - 283 - 279 - 273 - 271 - 268 - 267
- 422 - 397 - 396 - 379 - 376 - 361 - 357 - 356 - 355 - 353 - 352 -
490 - 489 - 488 - 486 - 482 - 481 - 456 - 455 - 451
مَجْطَاط 483 - 295 - 294 - 270 - 144 - 33
مُزَوَّضَة 181 - 176 - 106 - 73 - 51 - 50 - 47 - 46 - 41 - 38 - 32
- 260 - 259 - 258 - 257 - 247 - 240 - 197 - 188 - 184 - 183 - 182 -
283 - 276 - 275 - 273 - 272 - 271 - 270 - 269 - 265 - 264 - 262 - 261
- 490 - 483 - 482 - 481 - 396 - 353 - 295 - 294 - 284 -
مُسْفِيوَة 428 - 107
مُسْكَئَالَة 375 - 370 - 38
مُسْكَيْنَة -190 - 176 - 143 - 141 - 140 - 137 - 134 - 133 - 73 - 50
- 340 - 211 - 191
المَصَامِدَة 81 - 78 - 77 - 75 - 75 - 70 - 69 - 67 - 65 - 49
مَغُوسَة 265 - 264 - 191 - 188 - 187
الْمُؤَارِيْد 95 - 92 - 38
الْمُنَابَهَة 483 - 275 - 274 - 33

= ه =

هَزْغَة 67 - 70

هَزْجَة 67

هَزْمِيرَة 67

هَشْتَوَكَة 102 - 132 - 133 - 134 - 137 - 141 - 142 - 143 - 144 - 146

هَوَارَة 122 - 132 - 133 - 134 - 136 - 139 - 140 - 141 - 142 - 146 - 275

هَنْتَاتَة 67 - 70 - 71 - 73 - 78

= و =

وَرِيكَة 67 - 185

وَلْتِيَة 143

II فهرس أسماء الأماكن والبلدان
يستثنى من أسماء الأماكن والبلدان اسم الأطلس الكبير الغربي،
لأنه تردد ذكره، في معظم المؤلف

= أ =

- إِدْلَنْتْ 413
أَدوز 291
أَجْكَدَرْج 442 -
الأرك 68
أَرْكَانَة 35 - 36 - 37 - 40 - 44 - 46 - 59 - 60 - 131 - 134 - 217
أَزُرو 211
أَزْغَارُنْ آيت بهي 262 - 357 - 358 - 455 - 457
أَزْمور 87 - 88
اسبانيا 25 - 124 - 125 - 139 - 160 - 320 - 321 - 328 - 333
أُسْتَرَلِيَا 331
أَسْرَتُو 35 - 36 - 37
أُسْفِي 57 - 87 - 88 - 89 - 91 - 92 - 93 - 94 - 95 - 96 - 100 - 109 - 113
أُسْكََا 59
إِسْلِي 327 - 333
إِسْن 36 - 36 - 48 - 58
إِسْن-أَسْرَتُو 35 - 36 - 44 - 58 - 176 - 217 - 226 - 228 - 264
أُسَيْفُنْ إِسْكَسْوَانْ 41
أُسَيْف المَال 31 - 33 - 41 - 50 - 72 - 130 - 136 - 294 - 295 - 296 - 483
أُسَيْفُنْ إِمِين تَانُوت 41
أُسَيْفُنْ آيت موسي 35
أُسَيْفُنْ تِدْلِي 39
أُسْفُنْ تِسْخَتْ 41
أُسْفُنْ يَكْ 37 - 146 - 380 - 381
أُسْوَا 411
أشْبِيلِيَة 68
أُصُور 95
أَغْمَات 56 - 65 - 69 - 73553
أَغْنَنْدْفَار 39

إفريقيا 67 - 300 - 301
 أَفَوَعَالٌ 89 - 91
 أَقْصَا 307
 أَكْدِير 43 - 45 - 47 - 57 - 87 - 88 - 90 - 91 - 96 - 98 - 99 - 100 - 102 -
 105 - 110 - 112 - 114 - 134 - 140 - 143 - 174 - 176 - 206 - 207 - 208 - 209 -
 210 - 212 - 213 - 244 - 245 - 302 - 304 - 319 - 345 - 381 - 384
 أَكْدِير الْجَدِيد 262
 أَكْدِير وَوَزْغٌ 91
 أَكْدِير آيْت الْحَسَن 275 - 276
 أَكْرُكُورُ 260
 أَكْلَاكُك 37 - 52 - 91
 أَكْلُمِيم 155 - 156 - 307 - 320
 أَمَّاكُور 91
 أَمَزْمِيزُ 105 - 260
 أَمَزْنَاش 39 - 490
 أَمْسُكُورُوضُ 37 - 40 - 59 - 74 - 87 - 131 - 133 - 134 - 137 - 138 -
 146 - 374 - 380 - 436
 إِمْسُتَيْتِنُ 39
 أَمْكَدُول 66
 أَمْلَالُ وَبَغْنُ 37
 إِمْنِ تَانُوثُ 36 - 37 - 40 - 44 - 45 - 46 - 57 - 59 - 96 - 100 - 130 -
 131 - 134 - 136 - 137 - 138 - 176 - 185 - 217 - 225 - 242 - 243 - 280 - 283
 إِمْنِ التَّلَيْتُ 401 - 408
 انْجَلْتَر 100 - 302 - 306 - 311 - 312 - 319 - 328
 الْأَنْدَلُس 68 - 75 - 76 - 84
 أَنْفَا 87
 أُمُكَيْمَدَنُ 61
 أُولِيْمُ 34
 إِيْجَلِي 57 - 66 - 74
 إِيْجُوزُولِن 40 - 384
 إِيْكَرُ أَوْ مُرَزَارُ 39

إيلينغ 98 - 99 - 100 - 102 - 109 - 115 - 339 - 343
أوربا 10 - 11 - 12 - 13 - 14 - 84 - 157 - 174 - 301 - 302 - 305 - 313
326 - 327
إيمونار 39 - 43

= ب =

باني 154
البرتغال 85 - 95 - 100 - 331
البندقية 327
بوابوض 51 - 95 - 111 - 262
بوجدور 62
بوريفي 98 - 368 - 374 - 375 - 377 - 378 - 379 - 384 - 390 - 392
393 - 397 - 398 - 401 - 402 - 409 - 415 - 418 - 421 - 428 - 433 - 440
457 - 482 - 491
بولغوان 280
بيباون 60
بيكودين 37 - 131 - 217

= ت =

تادنسنت 51 - 80 - 88 - 89 - 90 - 91 - 92 - 95 - 96
تارزوالس 18 - 115
تارودانت 44 - 57 - 60 - 90 - 95 - 98 - 101 - 102 - 103 - 104 - 115
123 - 134 - 140 - 142 - 143 - 144 - 174 - 188 - 189 - 190 - 191 - 206
207 - 322 - 323 - 324 - 329 - 337
تازة 19 - 334
تازلاغت 167 - 168
تاسفنت 103 - 104 - 105 - 106
تاسكدالت 51 - 95
تافتتاشت 375
تافضنا 57 - 91 - 93 - 96
تافيلانت 60 - 101 - 102 - 150 - 196
تاكمتوست 59

- 95 تَاكُولِيْت
 307 - 300 تَامْبُوَكْتُو
 39 تَامْرَاغْتُ
 73 - 66 تَامْرَاوْرُتْ
 191 - 189 تَامَنَارُتْ
 58 تَانْسِيْفُتْ
 37 تَرَكُو
 96 - 93 - 88 - 57 تَرَكُوَكُو
 37 - 36 تَرَدْرَا
 262 - 224 - 105 تَرَكِيْنُ
 39 تَرْنَاغْتُ
 146 - 143 تَرْنِيْت
 32 تَرِيْ نْ اِيْرَغَارُ
 196 - 32 تَرِيْ نْ تَشْكَا (اُونْ تَلُوَاتْ)
 146 - 131 - 37 تَرِيْ الْحَجَاچُ
 218 - 217 - 131 - 96 - 73 - 59 - 46 - 37 - 36 تَرِيْ اُوْمَاشْتُو
 106 تَرِيْ نْ وَشْدَانْ
 37 تَسْرِيْ
 37 تَسْكَاْمُتْ
 39 تَسْكَاْتِيْنُ
 73 - 72 - 71 - 47 - 41 - 35 - 34 تَشْكَا
 95 تَضْلِيْ
 329 - 313 - 306 - 138 - 161 - 124 تَطْوَانْ
 154 تَكَاوُسْنُتْ
 72 تَكُوْكَا
 40 - 37 تَمَا
 74 تَمْدَغُوْسُتْ
 34 تَمْدِيْنُ
 131 - 60 - 59 - 37 تَمَزْكَارِ وَيْنُ
 261 - 260 - 259 - 258 - 257 تَمَصْلُوْحُتْ
 45 تَمَلِيْلُتْ

45 - 43 - 38 ثَمَنَارُ
 90 - 57 - 40 تَيْدَسِي
 39 تَيْنُجِدَاتُ
 320 - 307 تَيْنُدُوف
 44 - 34 تَنْزُكَاتُ
 156 تَوَاتُ
 40 تَوْرِيْرَتُ نْ مَوْلَايَ عَلِي
 258 - 113 تَيْطُ أَوْ طَيْطُ
 75 - 74 - 71 - 70 - 67 تَنْيَمْلُ

= ج =

251 - 215 - 118 - 117 الجزائر
 91 جَزَوْلَة

= ح =

481 - 357 - 280 - 248 - 226 - 218 - 217 - 130 - 96 - 36 - 33 الحوز

= خ =

68 خَيْرَ لَدَة

= د =

333 - 332 الدار البيضاء
 177 دار البديع
 71 درعة
 79 - 78 - 77 - 75 - 73 - 69 - 67 - 65 - 63 - 33 دَرْنُ
 196 - 40 - 17 دَمْنَاتُ
 327 الدنمارك
 -103 -96 -95 -94 -92 -91 -87 -72 -71 -66 -56 -45 -40 السديئر
 -238 -236 -235 -228 -223 -217 -157 -144 -143 -142 -117 -109 -107
 - 276 -275 -243 -265 -264 -263 -262 -248 -247 -243 -242 -241 -239
 485 - 482 - 481 - 346 - 353 - 300 - 295 - 291 - 289

= ر =

رأس الحديد - 47
رأس غَيْرُ 38 - 45 - 94
رأس السواد 132 - 133 - 134 - 137 - 139 - 142 - 148 - 164
الرباط 20 - 25 - 86 - 114
رودة 69
الريف 19 - 21 - 215 - 451

= ز =

زاوية ابن الأحوال 374
زاوية سيدي عبد الواسع 379
زاوية ابن الساسي 25
زُدَّة 189
زَكُورَة 74
زلا قة 68

= س =

ساقية الجهاد 211
سَنَّاكُوروز 88 - 92 - 93 - 95 - 96 - 100
سانَّاكُوروز دو مار بيكينيا 157 - 321
سبَّنة 87
سردينيا 320
سلا 100 - 114
السويد 327
سيدي بوعثمان 407
سيدي رحال 196
سيدي المختار 47 - 60 - 375
سسوس 16 - 18 - 21 - 22 - 23 - 24 - 26 - 36 - 39 - 58 - 59 - 66 - 72
74 - 79 - 87 - 90 - 91 - 92 - 96 - 105 - 108 - 114 - 115 - 120 - 121 - 122
123 - 129 - 130 - 131 - 133 - 134 - 136 - 137 - 138 - 139 - 140 - 141 - 142
143 - 145 - 146 - 147 - 148 - 149 - 150 - 151 - 153 - 154 - 156 - 158 - 161
162 - 163 - 164 - 165 - 166 - 167 - 168 - 169 - 176 - 188 - 189 - 191 - 193
206 - 207 - 208 - 212 - 215 - 217 - 218 - 226 - 228 - 243 - 264 - 275 - 280
300 - 302 - 304 - 319 - 322 - 323 - 339 - 354 - 372 - 374 - 424
سيزْنه 62

= ش =

شفشاؤن 69

شيشاؤة 43 - 45 - 47 - 50 - 60 - 296 - 297 - 374 - 375 - 376 - 384

388 - 484

= ص =

الصويرة 17 - 18 - 25 - 27 - 38 - 43 - 45 - 46 - 53 - 55 - 56 - 58 - 62

63 - 87 - 100 - 109 - 110 - 111 - 112 - 114 - 115 - 119 - 120 - 121 - 123

124 - 125 - 156 - 158 - 160 - 161 - 167 - 168 - 174 - 176 - 177 - 195 - 196

204 - 205 - 206 - 209 - 213 - 217 - 226 - 243 - 244 - 245 - 250 - 264 - 273

286 - 297 - 300 - 303 - 304 - 306 - 307 - 309 - 310 - 311 - 312 - 313 - 314

315 - 316 - 319 - 320 - 321 - 335 - 336 - 337 - 339 - 340 - 347 - 349 - 351

354 - 357 - 358 - 360 - 363 - 364 - 367 - 369 - 374 - 379 - 381 - 382 - 424

= ط =

طرابلس 68

طنجة 87 - 118 - 119 - 121 - 320 - 332

الأطلس الصغير 43 - 107 - 189 - 151

الأطلس المتوسط 23 - 102 - 479

الأطلس الأطلنطي 38

= ع =

العباسي 203 - 347

العرائش 116 - 119

عريمة القمح 131 - 134 - 138

عين أسمامة 45

عين تيزوين 46

عين تملوكت 45

عين مغزوة 374

غنديز إدهم 408

= ف =

فاس 19 - 20 - 80 - 86 - 87 - 94 - 99 - 113 - 114 - 115 - 155 - 177
334 - 232 - 181
فَدَّانُ السُّلْطَان 134
فرانسا 118 - 119 - 121 - 125 - 160 - 302 - 319 - 328
فونتي 90

= ق =

قلعة القاهرة 82 - 130 - 134 - 136

= ك - ل =

كزمت 45 - 422
كناريا 157
كوز أو أگوز 57 - 58 - 66 - 96
گزولة 87
لمكو 40

= م =

ماديرا 95
ماسنة 57 - 58 - 66 - 87 - 100 - 109 - 150
مراكش 20 - 44 - 52 - 56 - 58 - 59 - 68 - 69 - 74 - 75 - 78 - 79
80 - 81 - 87 - 88 - 90 - 92 - 94 - 96 - 98 - 99 - 100 - 102 - 103 - 104 - 105
109 - 110 - 113 - 130 - 134 - 136 - 138 - 139 - 144 - 174 - 176 - 177 - 180
181 - 185 - 187 - 191 - 196 - 200 - 201 - 202 - 203 - 209 - 217 - 220 - 226
241 - 242 - 243 - 258 - 269 - 300 - 303 - 311 - 328 - 333 - 340 - 343 - 347
352 - 358 - 371 - 371 - 379 - 381 - 428 - 429
مزدانة 64
مزيدي 489
مصباح 197
مصر 11
المعمورة 92
المغرب 13 - 16 - 17 - 19 - 25 - 33 - 40 - 49 - 61 - 62 - 63 - 64
65 - 66 - 68 - 69 - 70 - 74 - 82 - 84 - 85 - 86 - 97 - 100 - 117 - 118 - 119

-302- 300 -255 -232 -215 -212 -174 -165 -161 -160 -151 -139 -125
- 334 - 332 - 331 - 328 - 325 - 320 - 319 - 318 - 317 - 307 -306 -305
466 -453 - 452 -450 - 368 - 342
مكناس 118 - 103 - 20 - 19

= و =

وجدة 119
وادي إداوَمَرْوَانْ 41
وادي ماسة 91 - 48
وادي أيت تَامَرْ 40
وادي البَهْجَة 13
وادي الساقية الحمراء 154
وادي سَكَّسَاوَة 292 - 291 - 282 - 82 - 51 - 48
وادي سوس 211
وادي شيشاوة 97 - 51 - 41
وادي العبيد 510
وادي القَصْب 297 - 112 - 97 - 40
وادي القَهْرَة 296 - 295 - 293 - 291
وادي ماسة 319
وادي مَنْتَاكَة 41.
وادي النفيس 136 - 134 - 130 - 109 - 106 - 105 - 35
وادي نون -322 -321 -320 -319 -189 -160 -157 -156 -154-121-105
343 -325 -323
الولايات المتحدة الأمريكية 320
وَلِغَاشْ 152 -150 -149 -148 -147 -142 -134 -133 -132 -58
- 373 -372 -321-189 -161 -158 -153 -

$$= \text{ن} - \text{ي} =$$

نفييس 56 - 66 - 69 - 72 - 106

نول لمطا 155

ياكو 61

فهرس الخرائط

- 1 - خريطة تضاريس منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي 42
- 2 - خريطة قبائل منطقة طرفي لأطلس الكبير الغربي 54
- 3 - خريطة حركة المولى الحسن إلى سوس سنة 1863 / 1280 135
- 4 - خريطة حكة المولى الحسن إلى حاحة سنة 1873 / 1290 404

المحتوى

المقدمة.....	3
الفصل الأول : الإطار المنهجي لدراسة العلاقات التاريخية، الاجتماعية والسلطوية، بمنطقة طرفي الأطلس الكبير	
الغربي في الستينات من القرن التاسع عشر.....	9
1 - دواعي افتراض مفهوم الإنتاج الشتات.....	9
1 - 1 - من أسباب بروز الاقتصاد في التحليل التاريخي.....	10
1 - 2 - نمط الانتاج الشتات.....	16
2 - أسباب حصر الموضوع في الستينات من القرن التاسع عشر.....	24
3 - الأدوات المعرفية.....	26
الفصل الثاني : التعريف الجغرافي والتاريخي بمنطقة طرفي، الأطلس الكبير الغربي.....	31
I - التعريف الجغرافي بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي.....	31
1 - إشكالية تحديد المنطقة.....	31
2 - الامكانات الطبيعية لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي.....	33
2 - 1 - لتشكيل التضاريسي.....	33
2 - 1 - 1 - وحدة الجبال العالية.....	34
2 - 1 - 2 - المنخفض الكبير : إسَن - أسَرَتو أو أركانة.....	35
2 - 1 - 3 - وحدة الهضاب أو الأطلس الأطلنتي.....	37
2 - 1 - 3 - 1 - الهضاب المنخفضة أقل من 300 م.....	38
2 - 1 - 3 - 2 - الهضاب المتوسطة ما بين 300 و 600 م.....	38
2 - 1 - 3 - 3 - الهضاب العليا ما بين 600 و 1500 م.....	39
2 - 2 - التأثير المناخ.....	41
2 - 2 - 1 - المتوسطات الحرارية.....	43
2 - 2 - 2 - التساقطات.....	45
2 - 2 - 3 - الغطاء النباتي.....	46

48.....	2 - 2 - 4 - الجريان السطحي
49.....	3 - الإمكانيات البشرية لمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي
49.....	3 - 1 - تطور الاستقرار البشري بالمنطقة
53.....	3 - 2 - تعداد السكان
55.....	3 - 3 - مظاهر الأنشطة المتعددة
55.....	3 - 3 - 1 - الإنتاج الاقتصادي
56.....	3 - 3 - 2 - المظهر العمراني
58.....	3 - 3 - 3 - طرق المواصلات
61.....	II - منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في التعاقب التاريخي
61.....	1 - منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في التعاقب التاريخي لفترة ما قبل الإسلام
63.....	2 - منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في التعاقب التاريخي منذ الفتح الإسلامي
64.....	2 - 1 - منطقة الأطلس الكبير الغربي ودولة الامارة
68.....	2 - 2 - منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي ودولة الامبراطورية
69.....	2 - 2 - 1 - المرابطون والأطلس الكبير الغربي
70.....	2 - 2 - 2 - الموحدون وهيمنة مصامدة الأطلس الكبير الغربي على الدولة
76.....	2 - 2 - 3 - العهد المريني وتحديات منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي
83.....	2 - 3 - منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي ومشاكل دولة القطر
86.....	2 - 3 - 1 - منطقة طرفي الأطلس الكبير لغربي وعواقب الاحتلال البرتغالي
	2 - 3 - 2 - منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي بين السعي للحفاظ على نوع
	من الاستقلال وبين السلطة المركزية في القرن السابع عشر، والنصف الأول
97.....	من القرن الثامن عشر
	2 - 3 - 1 - المنطقة وعوامل الصراع على السلطة في النصف الأول من القرن
97.....	السابع عشر
	2 - 3 - 2 - منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي ومشاكل التعامل مع السلطة
	المركزية من النصف الأخير للقرن السابع عشر إلى النصف الأول من
102.....	القرن الثامن عشر
	2 - 3 - 3 - منطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي وعوامل التماسك من نشأة
	الصويرة في الستينات من القرن الثامن عشر إلى الستينات من القرن
109.....	التاسع عشر

الفصل الثالث : تنظيم العلاقات بين أطراف المجتمع والسلطة أثناء حركة سلمية، حركة سوس 1280 / 1863 وانعكاساتها على منطقة طرفي

- الاطلس الكبير الغربي 129.....
- 1 - تنقل الحركة وتموينها 129.....
- 1 - 1 - تنقل الحركة ذهابا وإيابا 130.....
- 1 - 2 - تموين المحلة 134.....
- 2 - أهداف الحركة المباشرة 139.....
- 1 - 2 - قبض الواجب 139.....
- 2 - 2 - العطاءات المختلفة 142.....
- 3 - التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للحركة 147.....
- 3 - 1 - التطلعات السياسية 147.....
- 3 - 1 - 1 - السلطة المركزية وقبائل وادي ولغاس 148.....
- 3 - 1 - 2 - السلطة المركزية والجماعتان المتنافستان في منطقة وراء وادي ولغاس، جماعة إيليغ وجماعة تكنة 150.....
- 3 - 1 - 2 - 1 - جماعة إيليغ بقيادة آل هاشم 150.....
- 3 - 1 - 2 - 2 - جماعة تكنة بقيادة آل بيروك 154.....
- 3 - 2 - التطلعات الاجتماعية 162.....
- 3 - 3 - التطلعات الاقتصادية للمحلة 165.....

الفصل الرابع : نماذج تنظيم العلاقات بين أطراف المجتمع والسلطة

في جوانب متعددة بمنطقة طرفي الاطلس الكبير الغربي

- ما بين 1281 / 1864 - 1290 / 1873 173.....
- I - التنظيم السلطوي بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في الستينات
- من القرن التاسع عشر 174.....
- 1 - الإشكالات التنظيمية للقيادات أو الولاة 175.....
- 1 - 1 - الولاة والإشكالات المرافقة للتعين والعزل 175.....
- 1 - 2 - مركز الشيوخ والوساطة بين السلطة المركزية والسكان 184.....
- 1 - 3 - الدعم المعنوي والمادي للولاة 191.....
- 1 - 4 - مسألة تأديب الولاة 197.....
- 1 - 5 - إشكالية مصادرة أملاك الولاة 199.....
- 1 - 6 - إشكالية الاستراتيجية لأكدير وتعقيدات الولاية عليه كنموذج 206.....

- 1 - 7 - امتداد القيادات على حساب بعضها..... 213
- 1 - 7 - 1 - تولية المتوكلي على نفيفة ودمسيرة ومتاعبها..... 218
- 1 - 7 - 2 - تولية المكّي على إداوزيكي 226
- 2 - الجبايات ومنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في الستينات
من القرن التاسع عشر 230
- 2 - 1 - الواجبات الشرعية 233
- 2 - 2 - الواجبات غير الشرعية 241
- 2 - 3 - الواجبات الظرفية 246

II - المنازعات بين القوى والسلطة المحليتين بمنطقة طرفي الأطلس الكبير

- الغربي في الستينات من القرن التاسع عشر 253
- 1 - تنازع الاختصاصات بين الزوايا والسلطة المحلية 254
- 2 - النزاعات بين القوى المحلية والقواد 262
- 2 - 1 - الصراعات الجماعية مع السلطة المحلية 263
- 2 - 2 - الصراعات الفردية مع السلطة المحلية 273
- 2 - 1 - 2 - الصراعات الفردية بمزوضة مع السلطة المحلية 273
- 2 - 2 - 2 - الصراعات الفردية بدويران مع السلطة المحلية 276
- 2 - 2 - 3 - النزاعات الفردية بمتوكّة مع السلطة المحلية 279

III - جوانب اقتصادية بمنطقة طرفي الأطلس الكبير الغربي في الستينات

- القرن التاسع عشر 284
- 1 - نموذج النزاعات الاقتصادية 285
- 1 - 1 - النزاعات على الأراضي 285
- 1 - 2 - النزاعات على المياه 290
- 2 - نموذج الانتاج المتجاوز طاقات الإنتاج الشتات : تجديد صناعة السكر 296
- 3 - نموذج المجال المشترك الفائدة : التجارة 299
- 3 - 1 - المرور التجاري 300
- 3 - 2 - ضمان التجارة 305

- IV - الضغوط الأجنبية ومنطقة طرقي الأطلس الكبير الغربي في الستينات
- من القرن التاسع عشر 318
- 1 - محاولة تشكيل نقط الاتصال بالمنطقة النائية عن السلطة المركزية 318
- 2 - محاولة تشكيل قوة بشرية متعاملة 326
- 3 - محاولة تسريب وتوطين تشكيل بشري أوربي 331

- V - الاضطراب السياسي بحاحه (1869 / 1285 - 1873 / 1290) 339
- 1 - تنحية عبدالله أبهى عن الحكم 1268 / 1284 342
- 2 - تولية محمد بن عبدالله أبهى وبروز المشاكل بحاحه (1869 / 1285 - 1871 / 1288) 345
- 3 - ثورة حاحه على أيت أبهى 1871 / 1288 351
- 4 - أزمة تنصيب قيادة جديدة بحاحه (1871 / 1288 - 1873 / 1290) 359
- 4 - 1 - تولية أنفلوس على حاحه 1871 / 1288 360
- 4 - 2 - تولية محمد بن الطاهر الذوبلاي على حاحه (1871 / 1288 - 1873 / 1290) 362

الفصل الخامس : تنظيم العلاقات بين أطراف المجتمع والسلطة في ظروف متوترة نموذج حركة حاحه سنة 1873 / 1290 وانعكاساتها

- على منطقة طرقي الأطلس الكبير الغربي 367
- I - الحركة ودوافعها 369
- 1 - استرداد ما نهب من دور أيت أبهى 369
- 2 - الضغط العائلي لأيت أبهى على السلطة المركزية 370
- 3 - استمرار الاضطرابات بحاحه بعد ثورتها على أيت أبهى 1871 / 1288 372
- II - الحركة وممارساتها السياسية والتنظيمية والتنفيذية 373
- 1 - التنقل والاستعداد من مراكش إلى بوريقي 374
- 2 - الخطة التنظيمية والسياسية للحركة 378
- 3 - الأساليب التنفيذية للحركة 380
- 3 - 1 - الضغط المعنوي 380
- 3 - 2 - الضغط المادي : المثونة والسخرة 383

383.....	3 - 2 - 1 - المثونة
386.....	3 - 2 - 2 - السخرة
390.....	3 - 3 - الضغط العسكري المباشر
390.....	3 - 3 - 1 - الخلية التنفيذية للحركة
392.....	3 - 3 - 2 - الخطة التنفيذية للحركة
396.....	3 - 3 - 3 - المجابهة العسكرية مع القبائل الحاحية
397.....	3 - 3 - 3 - 1 - المجابهة العسكرية مع القبائل الوطنية
415.....	3 - 3 - 3 - 2 - مجابهة الحركة للقبائل الجبلية الحاحية

III - الحركة وصعوبات إعادة الاستقرار لحاحية

423.....	1 - تنافس أعضاء القيادة ومشاكل الحركة
425.....	1 - 1 - الإجراءات الأمنية والحركة
425.....	1 - 1 - 1 - الإدالة الجبلية والثوار
429.....	1 - 1 - 2 - انتقال الحركة من إمكراڤ إلى إدا وكُلُول والتدابير الأمنية
433.....	1 - 2 - نقص إمدادات المياه والحركة
435.....	1 - 3 - الالتزام بالتعهد بالأمان للثوار

2 - التنظيم السلطوي وتحديد المسؤوليات

438.....	2 - 1 - الأجهزة التنفيذية وضبط العلاقات بالقبيلة
439.....	2 - 1 - 1 - العامل ومسؤولياته
440.....	2 - 1 - 2 - الشيوخ ومسؤولياتهم في أحداث حاحية
443.....	2 - 2 - اللفوفية وتحديد المسؤولية
450.....	2 - 3 - مسؤولية القبائل الحاحية في الأحداث الثورية

3 - مشكلة التنظيم الجبائي

458.....	3 - 1 - عقد الاجتماع العام
459.....	3 - 2 - مراجعة إحصاء الكوامين
461.....	3 - 3 - تحديد نوع الأداء وكيفية توزيعه
469.....	3 - 4 - الفرض واستيفأؤه

477.....	IV - الحركة والقبائل المجاورة لحاحة
477.....	1 - التضييق على حاحة من جهة إداوتنان
479.....	2 - توزيع الكلف الناجمة عن حركة حاحة على القبائل المجاورة
	3 - استغلال الحركة لتصفية الحسابات بين الأجهزة السلطوية المحلية
483.....	والمتهمين بالتمرد
484.....	3 - 1 - الشيخ مبارك الدويراني والمنشقين عنه
489.....	3 - 2 - النفيسي والمنشقين عنه
491.....	3 - 3 - المتوكسي وإداوزيكي
497.....	الخاتمة
505.....	نماذج من الوثائق المعتمدة في البحث
525.....	المصادر والمراجع العربية التي تمت مراجعتها
530.....	المراجع المستعملة باللغة الفرنسية
	الفهارس :
535.....	فهرس الأعلام البشرية
546.....	فهرس أسماء التجمعات البشرية (القبائل والفرق القبلية)
553.....	فهرس أسماء الأماكن والبلدان
562.....	فهرس الخرائط
563.....	المحتوى

رقم الإيداع القانوني : 1998/ 696

مجاهدة فنيالة

زنقة ابن زيدون - المحمدية (المغرب)
الهاتف: 32.46.45 (05) الفاكس: 32.46.43 (05)